

اقتضاء الصراط المستقيم  
في الفتاوى لأصحاب الجحيم

تأليف  
شيخ الإسلام ابن تيمية

بتحقيق  
محمد صالح المنجد

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان











# اِقْضَاءُ الصَّلَاةِ الْمُسْتَقِيمَةِ مُخَالَفَةُ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ

تأليف

شيخ الإسلام ابن تيمية

٦٦١ - ٧٢٨ ر.ه. الله

بتحقيق

محمد سالم مدني

رئيس جامعة أنصار السنة المحمدية

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة  
لدار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان  
هاتف: ٨٠١٣٠٢ - ٨٠٥٦٠٤ - ٨٠٠٨٤٢  
ص: ٤٢٤ / ١١ تلکس : Nasher 41245 Le

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك نستعين . اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المنضوب عليهم ولا الضالين .

وأشهد أن لا إله إلا الله . الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الدل . وكبره تكبيراً . الله الذي خلقكم ، ثم رزقكم ، ثم يميتكم ثم يحييكم ، هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون .

وأشهد أن أفضل خلق الله ، وأحبهم إلى الله ، وأصدقهم عبودية لله ، وأعرفهم بحقوق الربوبية ، وأحرصهم على أدائها كاملة غير منقوصة ولا مشوبة بأى شائبة ، وأحقهم - لذلك ( والله أعلم حيث يحمل رسالته ) - بأن يكون خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين ، وأن يكون رسولاً للناس أجمعين ، من يوم مبته إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، وهو أجدرهم أن يحمل عن ربه أثقل الأمانات ، وأن يبعثه رب العالمين بأجمع الرسائل ، لإصلاح الإنسانية كلها ، وشفائها من كل أمراضها وعللها الروحية والعقلية : الفردية والاجتماعية ، من كل الألوان في جميع الأحوال والبلدان والأزمان ، ذلك هو عبد الله ورسوله ومصطفاه : محمد . صلى الله عليه وعلى وآله وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإني أستعين بالله تعالى وحده وأستعديه - وهو القوى العزيز ، الرؤوف الرحيم ، المهادي إلى الصراط المستقيم - وأقدم للمجتمع الإسلامي كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم : مخالفة أصحاب الجحيم » تأليف شيخ الإسلام ، علم الأعلام ، إمام المجاهدين الصادقين الصابرين في وقته ، العالم الرباني الشيخ

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني : رحمه الله تعالى ، وغفر لنا  
وله وللمؤمنين والمؤمنات .

وقد ولد شيخ الإسلام ابن تيمية بجران في العاشر ، أو الثاني عشر من شهر  
ربيع الأول سنة ٦٦١ هجرية ، وقدم مع والديه وإخوته إلى دمشق في أثناء  
سنة ٦٦٧ ، فسمع من شيوخها ، وتلقى عليهم علوم العربية والتفسير والحديث  
والفقه ، وأصولها ، وكان خارق الحفظ والذكاء ، حتى كان آية في ذلك ، فبرع  
في هذه العلوم ، وفاق الأقران وسبقهم سبقاً بعيداً ، وهو ابن بضع عشرة سنة .

قال الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي في « العقود النورية من مناقب شيخ  
الإسلام ابن تيمية » : انبهر أهل دمشق من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه ، وقوة  
حافظته ، وسرعة إدراكه . واتفق أن بعض مشايخ العلماء بحلب قدم إلى دمشق ،  
وقال : سمعت في البلاد بصبي يقال له : أحمد بن تيمية ، وأنه سريع الحفظ ، وقد جئت  
قاصداً ، لملأ أراه ، فقال له خياط : هذه طريق كتابه ، وهو إلى الآن ماجاء .

فأقصد عندنا ، الساعة يجيء . يعبر علينا ذاهباً إلى الكتاب . فجلس الشيخ الحلبي  
قليلاً . فرصبيان ، فقال الخياط : هناك الصبي الذي معه اللوح الكبير : هو  
أحمد بن تيمية . فداده الشيخ . فجاء إليه . فتناول الشيخ اللوح منه ، فنظر فيه  
ثم قال له : امسح يا ولدي هذا ، حتى أملى عليك شيئاً تكتبه ، فقبل ، فأملى عليه  
من متون الأحاديث أحد عشر ، أو ثلاثة عشر حديثاً ، وقال له : اقرأ هذا ،  
فلم يزد على أن تأمله مرة بعد كتابته إياه . ثم دفعه إليه ، وقال : اسمع عليّ ، فقرأه  
عليه عرضاً كأحسن ما أنت سامع . فقال له : يا ولدي ، امسح هذا ، فقبل . فأملى  
عليه عدة أسانيد انتخبها ، ثم قال : اقرأ هذا ، فنظر فيه ، كما فعل أول مرة . ثم  
أسمه إياه كالأول . فقام الشيخ وهو يقول : إن فاش هذا الصبي ليسكون له  
شأن عظيم . فان هذا لم ير مثله .

وقال الشيخ الحافظ أبو عبد الله الذهبي [ ولد سنة ٦٧٣ وتوفي سنة ٨٤٨ ] :

نشأ الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في تصوّن تام وعفاف ، وتآله وتبّد ، واقتصاد  
في للأكل واللبس ، وكان يحضر المدارس والمحافل في صفره . وينظر ويفهم  
الكبار ، ويأتي بما يتحير منه أعيان البلد في العلم ، فأفتى وله تسع عشرة سنة ،  
بل أقل ، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت ، وأكبّ على الاشتغال .  
ومات والده - وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم - فدرّس بعده بوظائفه ، وله إحدى  
وعشرون سنة . واشتهر أمره . وبمدّ صيته في العالم ، وأخذ في تفسير الكتاب  
العزيز في الجمع على كرسى من حفظه . فكان يورد المجلس ولا يتلثم ، وكان  
يؤدى الدرس بتؤدة وصوت جهورى وقول فصيح .

وقال بعض قدماء أصحاب شيخنا - وقد ذكر نبذة من سيرته - أما مبدأ  
أمره ونشأته : فقد نشأ في حجور العلماء ، راشقا كؤوس القهم ، راتما في رياض  
التفقه ، ودوحات الكتب الجامعة لكل فن من الفنون . لا يلجى إلى غير اللطالة  
والاشتغال والأخذ بمعالى الأمور ، خصوصا علم الكتاب العزيز والسنة النبوية  
ولوازمهما . ولم يزل على ذلك خلقا صالحا ، سلقيا متألها عن الدنيا ، صيّنا تقيّا ،  
برّا بأمه ، ورعا غنيّا ، عابدا ناسكا ، صواما قواما ، ذا كرا لله تعالى في كل أمر  
وعلى كل حال ؛ رجّاعا إلى الله تعالى في سائر الأحوال والقضايا ، وقافا عند حدود  
الله وأوامره ونواهيه ، أمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر بالمعروف . لا تكاد نفسه  
تشج من العلم ، فلا تروى من اللطالة ، ولا تمل من الاشتغال ، ولا تكل من  
البحث . وقال أن يدخل في علم من العلوم من باب إلا ويفتح له من ذلك الباب  
أبواب ، ويستدرّك مستدركات في ذلك العلم على حذّاق أهله . مقصوده الكتاب  
والسنة . وقد سمعته في بادىء أمره يقول : إنه ليقيف خاطرى في المسألة والشيء  
أو الحالة التي تشكل علىّ ، فاستغفر الله ألف مرة ، أو أكثر أو أقل ، حتى  
ينشرح صدرى ، وينحل إشكال ما أشكل ، قال : وأكون إذ ذاك في السوق ،  
أو في المسجد ، أو الدرب ، أو المدرسة . لا يمتنى ذلك من الذكر والاستغفار إلى  
أن أنال مطلوبى .

ثم قال الشيخ ابن عبد الهادي : ثم لم يبرح شيخنا في ازدياد من العلوم ، وملازمة الاشتغال والإشغال ، وبث العلم ونشره ، والاجتهاد في سبل الخير ، حتى انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل ، والشجاعة والكرم ، والتواضع والحلم والأمانة والإنابة ، والجلالة والمهابة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وسائر أنواع الجهاد ، مع الصدق والعفة والصيانة ، وحسن القصد والإخلاص ، والابتغال إلى الله وكثرة الخوف منه ، وكثرة المراقبة له ، وشدة التمسك بالأثر ، والدعاء إلى الله وحسن الأخلاق ، وضع الخلق ، والإحسان إليهم ، والصبر على من آذاه ، والصفح عنه والدعاء له ، وسائر أنواع الخير .

وكان رحمه الله سيفاً مسلحاً على المخالفين ، وشجى في حلق أهل الأهواء المبتدعين ، وإماماً قائماً ببيان الحق ونصرة الدين . وكان بجرأ لا تتكدره الدلاء ، وحبراً يقتدى به الأخيار الأولياء . طُنت بذكره الأمصار وضئت بمنته الأعصار . قال شيخنا الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي [ ولد سنة ٦٥٤ بالمزة . وتوفي سنة ٧٤٢ ] : ما رأيت مثله . ولا رأى هو مثل نفسه ، ولا رأيت أحداً أعلم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا أتبع لها منه .

وقال الشيخ الحافظ أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الاندلسي ، ثم المصري [ ولد سنة ٦٧١ وتوفي بالقاهرة سنة ٧٣٤ ] - بعد أن ذكر ترجمة الحافظ جمال الدين المزي - وهو الذي حداني على رؤية الشيخ الإمام ، شيخ الإسلام ، تقي الدين ، أبي العباس : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية - فألقيته : كاد يستوعب السن والآثار حفظاً ، إن تكلم في التفسير : فهو حامل رايته ، أو أفتى في الفقه : فهو مدرك غايته ، أو ذاكراً بالحديث : فهو صاحب علمه وروايته ، أو حاضر بالتحل والمثل : لم يرَ أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من رايته . رز في كل فن على أبناء جنسه . ولم تر عين من رآه مثله . ولا رأت عينه مثل نفسه . كان يتكلم في التفسير ، فيحضر مجلسه الجم الغفير ،

ويرتدون من بحر طيه الذهب النهر ، ويرتدون من ربيع فضه في روضة وغدير ، إلى أن دب إليه من أهل بلده جاء الحسد . وألب أهل النظر منهم ما ينقد عليه في حنبلية من أمور اللحد ، فغفلوا عنه في ذلك كلاماً ، أوسموه بسبه ملاماً ، وفوقوا لتبديسه سهاماً ، وزعموا أنه خالف طريقهم ، وفرق فريقيهم ، فنازحهم ونازحوه ، وقاطع بعضهم وقاطعوه ، ثم نازحه طائفة أخرى ينتسبون من الفقر إلى طريقة ، ويزعمون أنهم على أدق باطن منها وأجلى حقيقة ، فكشف عن عيوب تلك الطرائق ، وذكر لها بواطن ، فأضت إلى الطائفة الأولى من منازلهم ، واستمات بنوى الضنن عليه من مقاطعيه ، فوصلوا بالأمرأ أمره ، وأعمل كل منهم في كفره فكره ، فكاتبوا محاسن . وألبوا الروبيضة<sup>(١)</sup> لئلا يبين الأكابر ، وسعوا في نقله إلى حضرة الملكة بالديار المصرية ، فقلل وأودع السجن ساعة حضوره ، واعتقل ، وعقدوا لإراقة دمه مجالس ، وحشدوا لذلك قوماً من عمار الزوايا وسكان المدارس ، من كل متحامل في المنازعة ، محتال بالمحادعة ، ومن مجاهر بالتكدير مبارز بالمقاطعة ، يسومونه ريب المنون ( وربك يعلم ماتكن صدورهم وما يملنون ) . وليس المجاهر بكفره أسوأ حالا من المحتال ، وقد دبت إليه عقارب مكره . فرد الله كيد كل في نحره . فنبه الله على يد من اصطفاه ، والله غالب على أمره ثم لم يغل بعد ذلك من فتنة بعد فتنة ، ولم ينتقل طول عمره من محنة إلا إلى محنة ، إلى أن فُوض أمره إلى بعض القضاة ، قُلِّدَ ما تقلد من اعتقاله . ولم ينزل بمحبسه ذلك إلى حين ذهابه إلى رحمة الله تعالى وانتقاله . وإلى الله ترجع الأمور . وهو المطلع على خائفة الأعين وما تحتى الصدور ، وكان يومه مشهوداً ، ضاقت بمنزلته الطريق . واتابها للمسلون من كل فج عميق ، وكان موته رحمة الله في ليلة العشرين من ذى القعدة سنة ٧٢٨ هـ سجيناً بقلعة دمشق . انتهى ما أوردت قله من العقود الدرية .

---

(١) الروبيضة : الرجل التافه الحقير العاجز ، الذي رُبِّصَ عن مثالي الأمور .

من هذا يتبين أن شيخ الإسلام - رحمه الله - كان آية من آيات الله في وقته . ومن أعجب آيات الله فيه : أنه نشأ في بيئة ومجتمع خيمت عليهما ظلمات التقليد الأعمى في كل شئونهم الدينية والدنيوية ، قل أن تجد فيهم من يعرف نعمة الله عليه في إنسانيته فيقدرها ، ويحفظ بها ويستعملها في التضرع في سنن الله وآياته الكونية والقرآنية ، بل الناس فيه بجميع طبقاتهم مندفعون في تيار التقليد مفتونون به ، زاعمون أنه الدين والهدى من مئات السنين ، لا يخطر على بال أحد منهم أن ينظر إلى هذا المجتمع وعقائده ودينه . نظرة قد وغص وبحت ، ليعرف : هل هم يدينون دين الحق من الإسلام الصحيح ، أم يدينون دين الجاهلية الباطل ؟ قد عادوا إلى ظلمات الجاهلية والشرك والقوضى والتباغض والتقاطع ، وإلى فذارات التقليد الأعمى بالانسلخ من آيات الله ، فأخذوا إلى أرض الأهواء والشهوات ، وغلبت عليهم خصائص البهيمية ، ففعلت قلوبهم عن ذكر الله واتبعوا أهواءهم فكانوا من النافرين . وكان أمرهم في كل شيء فرطاً .

كان جل مهمم - إن لم يكن كله - المظاهر والرياسات ، وكثرة الأتباع ، ومتع الحياة الدنيا : من النساء والبنين ، والقاطير المقنطرة من الذهب والفضة ، وتحليل السمومة والأنعام والحراث ، وفي سبيل ذلك يركبون كل ماتهوهم موصلاً إلى تلك التنايات ، وانسكست في هوسهم - للدمسة تحت أقباض التقليد - صورة الدين الحق - الذي هو معرفة الله من صفته وآياته الكونية والمالية فتشر هذه المعرفة إيماناً بالله وكتبه ورسله واليوم الآخر وعمل كل صالح يقتضيه ويستلزمه هذا الإيمان - انكس هذا إلى إيمان بالناس وكتب الناس ، وقول الناس وآراء الناس ورئاسة الناس ، وغنى الناس وهطال الناس ومنع للناس ، وأخيراً قبور الناس ، وضعب هذا الإيمان الباطل متفللاً في النفوس حتى ملك أزمته ، ووجهها إلى العمل بكل ما يقتضيه ويستلزمه : من عبادة الموتى وقبورهم بأنواع العبادات ، واتخاذ أقوال الناس وأهوائهم شرائع تقدم على الشرع الحكيم المنزل من الله على



وشفاء لما في الصدر ، وجرم الشيطان بذلك الحبل - لفتى قَلْبُوا به أعتقهم -  
إلى القول في الله وأسمائه وصفاته وكتابه وآياته ورسوله واليوم الآخر بأهوائهم  
للموتة بقائد الهند وفرنس واليونان .

فكان لذلك أسوأ الأثر في توجيه المجتمع الإسلامي في طريق ضلال بيد  
عن العزة والقوة والقلاح والهدى ، والتمكين في الأرض والأمن وغيرها من  
الصفات والأحوال التي جادم بها الإسلام الصحيح من عند ربهم .

حتى تكالبت عليهم الأعداء من كل حذب ينسلون . فالصليبيون عدوا  
عليهم ، وغزوم مرات من البحر ، ونالوا منهم قتلى وأسرى كثيرين ، وبلاكا  
على الساحل ، وفي داخل البلاد . والتتار عاثوا في الأرض فسادا . وهم  
مقيمون في قلب البلاد الإسلامية ، لا ينتهون يشنون الفارة تلو الفارة على دمشق  
وغربها ومحاولين الاستيلاء عليها ، والصوفية الأصيلة - متمثلة في التصيرية والرافضة -  
منبثة في السواحل عيوناً وأرصاداً للصليبيين . وفي داخل البلاد عيوناً وأرصاداً  
للتتار وغيرهم من كل متجربى . على المجتمع الإسلامي ، مستهين بكل مقدرات هذا  
المجتمع الذي أصبح كفتاء السيل ، لما ضربه من الوهن والضعف والفساد والذلة :  
بإعراضه عن الإسلام الحق الذي نزل به الكتاب الكريم من عند ربهم ،  
وبما بينه الرسول الصادق الناصح الأمين بقوله وعمله بأمر الله وهدى الله ، وإعلانهم  
المشاقة لله ولكتابه ورسوله ولدينه في كل ناحية - عقيدة وعملا ، وخلقا ،  
وحكما - في استهتار وتوقع شنين ، ضادت الأصنام أكثر وأروج وأحب إلى  
القلوب من أيام الجاهلية الأولى ، وعاد العمل والعبادات تقاليد ورسوم آلية ميتة  
لا تزيد النفوس إلا رجساً ، ولا القلوب إلا قسوة وظلمة ، والأخلاق إلا انحلالا ،  
بجاهرة بالنسوق والصيان ، وقطع لما أمر الله به أن يوصل ، وسلطان للهوى  
والشهوات نافذ في كل ناحية ، وسفه وطيش ورعونات في كل التصرفات ،  
وبحماكم إلى الطغفوت من قل فلان ورأى فلان ، ومن المادات الجاهلية والتقاليد

الضالة النبية ، ثم الطامة الكبرى وراء ذلك : أن يَمُوتوا كل هذا بيسة الإسلام ،  
 ويزعموه الدين القدي يستحقون أن يقالوا به رضوان الله ونصره في الدنيا والآخرة .  
 وسنن الله وآياته - فيما يعمل ويحيط بهم من الحواش - تتحدى : بأنهم على غير  
 الهدى والرشد ، لأن الله لا يخلف وعده ( وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ) ( ولن  
 نجد لسنة الله تبديلاً ) ( ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ) وغيرها من  
 آى الذكر الحكيم نصيح عليهم : أنهم أشد المحاربين للإسلام ، والمهادمين  
 لقواعده ، تناديهم هذه الآيات لملمهم فيفتقون فيرجعون إلى العقل والصواب  
 والرشد ، ويطلبوا الاسلام الصحيح من مصدره - كتاب الله وسنة رسوله -  
 ومن هدى وسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لتعود لهم العزة التي  
 كانت للسلف الأولين الذين كانوا يدينون صادقين مخلصين دين الحق من كتاب  
 الله وهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن الآيات والنذر لا تزيدهم  
 إلا بعداً عن الاسلام ، وبدأً عن الهدى والرشد . فلئن مصيبتهم العظمى من  
 التقليد الاعمى الذي لا يرتضون عنه بديلاً ، والذي قتل عقولهم ، وسلبهم إنسانيتهم  
 الفكرة المميزة وصدق عليهم به إبليس ظنه فاتبعوه . فقد فتنوا به أشد من فتنه  
 الجاهلية الأولى ، بتقديسهم الشيوخ والآباء والرؤساء ، فأسلوا قلوبهم وأغشهم  
 لما زين لهم شياطين الجن والانس : أنه صميم الاسلام ، وأزم قواعده ، ولا حوله  
 ولا قوة إلا بالله .

نشأ شيخ الاسلام - رحمه الله - في هذا الجو المظلم بتمكثات سحب الصوفية  
 الوثنية ، وسحب الفلسفة الهندية والفارسية واليونانية ، وسحب التقليد الأعمى ،  
 واتخاذ الأخبار والرهبان أرباباً من دون الله ، وسحب استبداد الحكام وظلمهم  
 بما غرقوا فيه من جهالات وسفاهات وبما قدت الأمة من حيوية الانسان الكريم  
 الذي يعرف حقه في الحياة ، فيحرص عليه ويدافع عنه حتى صارت الأمة أشبه  
 بقطعان الأنعام ، فكأن ذلك للحكام أن يتأدوا في سفاهاتهم ، وعبادة أهوائهم

وشهوتهم وأن يتادوا في الظلم والبنى والفساد بدون خشية من الناس لفتهم وصغارهم ، ولا من الله لأنهم لا يرجون له وقاراً ، وزاد تعذيبهم في ذلك ما تقدم به حاشية السوء وبطانتهم النلوية من لابس ثياب السقاء والعباد زوراً وبهتاناً .  
نشأ شيخ الاسلام ابن تيمية - رحمه الله - وترى وتكون في هذه البيئة وهذا المجتمع ليكون آية الله في خلقه ، وحجته على الناس .

نعم ، فقد نشأ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في هذا المجتمع على غير ما ينشأ كل فرد فيه . فلقد كان كل فرد ينشأ مؤمناً بأن الدين يورث كايورث للناع ، فيسلم قلبه ونفسه وروحه للأباء والشيخ والجمهور ، ليتلقى بكل خضوع واستسلام ما يئذره أولئك أجمعون فيه من الخرافات والأوهام والوثنيات الصوفية والتقاليد السياء ، فيحفظ القرآن ومتون الحديث كما يحفظ متن الزاد ، وأخصر المختصرات في فقه الحنابلة ، ومتن المنهاج وأبى شجاع في فقه الشافعية ، ومتن المساوية ، ومختصر خليل ورسالة ابن أبي زيد في فقه المالكية ، ومتن نور الايضاح والتتوير وكنز الدقائق في فقه الحنفية ، ومتن السنوسية والمقائد النسفية وغيرها في توحيد الأشعرية .

وحظ القرآن والحديث - بعد هذا - أسوأ من حظ هذه المتن . فان القرآن والحديث : إنما يحفظان للبركة ؛ أو ليتخذ القرآن حرفة يتنقى به في حفلات المآتم وأشباها ، أو ليتخذ حجباً وتأمم وتماويز وأحرازا ، وأشباها هذه السخریات والاستهزاء بآيات الله ، ويمجد هؤلاء للتخذون آيات الله هزواً من التقهاء من يتلس لم من خيوط العنكبوت من النقول الواهية ، المنسوبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو من تحريف القول الصحيح عن موضعه : ما يزعمونه لم حجباً وبراهين ، لا تزال تجرى إلى اليوم على أقلام وألسنة الجاهلين الخرفين .

وما كان شأن الحديث إلا كهذا الشأن للقرآن ، غير أنه يزيد عنه : أنه كان في المجتمع أوقاف ومدارس ورياسات ووجهات لحفظة الحديث والنسب بين إليه .

فكانوا يمتهدون في حفظه والاشتغال به لينالوا من ذلك حظهم . أما العقيدة والعبادة والعمل والحكم : فالتون والشروح والحواشي في التوحيد والفقهاء والتصوف هي المرجع الذي لا مرجع سواه ولا عديد عنه . فقد أغلق الباب دون الاجتهاد وفقه الدين من « قال الله وقال الرسول » ومن حاول ذلك فهو المتمرّد الكافر ، الخارج عن دائرة الإسلام ، كما كان شأن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - هندم وعند خلقهم من أهل الجاهلية الثانية .

وما كان يشذ عن هذا السبيل الجائر إلا القليل الذين لا يكاد يظهر لهم أثر في هذا المجتمع ، لأنهم ينطرون على أنفسهم ، فيشتغلون لأنفسهم . وقد يهيمون به لخصائصهم ، وقد يجعلونه في بطون الكتب ، وكلّا ثمّ الواحد منهم أن يقول للناس صريح الحق ، رده خوف العامة وثورتهم عليه بالكفر ، وبإغراء الحكام المبتدعين باستحلال دمه ؛ والزمن زمن استبداد غاشم ، إذ كان شعاره السفه والجهالة والبغى وصادرة الأموال وإراقة الدماء ، بلا سؤال ولا حساب ، لا للناس ، لأنهم غشاء كفتاه السيل ، ولا لله ، لأنهم كفروا به واتخذوا من دونه آلهة من اللوثي خافوهم أكثر من خوفهم منه ، وأحبوهم أكثر من حبهم له سبحانه ، وسعوا في مرضياتهم أشد من صميمهم في مرضاته .

ومع هذا . فانك تجد بعض ما نفّسوا به عن صدورهم - بتسجيله في الكتب - ليس خالصا من شوائب مدهانة الدماء ومجاملتهم ، فلا تكاد تستطيع تحليله مما لقّوه به من استرضاء العامة ومرآة الجمهور إلا بتكلف وجهد شاق . ولا تستطيع أن تصل من كتاباتهم إلى الحق إلا من طريق كثير الالتواء ، والملاحظات والتأويل . ومن ثم لم يكن شيء من ذلك مغنيا عن الحق ؛ ولا نافعا للناس في دينهم الصحيح شيئا ، لأن المدهانة العامة ، واتقاء سطوهم ، تضطر المداهن ولا بد إلى أن يلف حقه في لغائف كثيرة من الزخرف الباطل ، مهما كان الكاتب أو الخطيب حسن النية وبرىء المقصد ، وانك حذر الله رسوله صلى الله

عليه وسلم أشد التحذير من ذلك . قال له (٦٨ : ٩٨) فلا تطع المكذبين ، وتذروا  
لو تذهبن فيذهبنون ) وقال له (١٥ : ٩٤ - ٩٦) فاصدع بما تؤمر . وأعرض عن  
للمشركين . إنا كفيناك المستهزئين . الذين جعلوا القرآن عضين ) .

خرج شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى هذا المجمع بصيراً بآيات الله فيه ؛  
مؤمناً بنعم الله عليه ، بصيراً بأن ربه - العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم - أخرجه  
من بطن أمه لا يعلم شيئاً . كما أخرج غيره من المتقدمين ، وكما يخرج غيره من كل  
بني الإنسان ، وأعطاه أسباب وسبل العلم ، بما جعل له من السمع والبصر والقواد ،  
وبما ثبت في نفسه وفي الآفاق من حوله من آيات وسنن لا تتبدل ولا تتحول ، كما أعطى  
وجعل لغيره من السابقين واللاحقين من بني الإنسان على سواء ، وأن كتاب الوجود  
بآياته وسننه الكونية مفتوح واضح السطور والمعالم أمام سمعه وبصره وفؤاده ، كما هو  
مشهود للجميع ، وأن كتاب الذكر الحكيم وبيان الرسول الأمين كذلك مفتوح  
الصفحات والآيات أمامه ، كما هو للجميع . لأنه كتاب الرب للناس ، ورسالة الله  
إلى الناس كافة ، لم ينظم أحداً من ذلك شيئاً . لأنه الرب العليم الحكيم ، الذي يربى  
الجميع بنمته وآياته ، بالحكمة البالغة ، والعدل المطلق . والجميع عبيده . وهو رب  
الجميع ، فأنطلق واحد ، والآيات والسنن للجميع واحدة ، والرب واحد ، وباب  
عطائه ورحمته مفتوح لكل من يتعرض له ويسأله بأسبابه . لا يرب لم غيره ،  
ولا راحم لم سواء ، ولا نسبة بينه وبين الجميع : إلا الربوبية منه للجميع والعبودية  
له من الجميع ، فمن عرف للربوبية حقها وقدر ما يريه به الرب من النعم والآيات  
والسنن قدره ، وشكر ذلك بحسن الانتفاع به ، بوضعه في موضعه الذي تقتضيه  
حكمة العليم الحكيم : زادت فيه النعم والآيات ، وزكي بها ، ونمت فيه وزادت  
هداية البقرة واتسعت آفاقها ، فرف الحق في كل شيء في هذا الوجود ، وأقبل في  
تطش وشنف على هداية الوحي والرسالة . فزاده هدى على هدى ، ونورا على نور  
وهما على علم ، فسبى على مدارج الكرامة الانسانية : علماً وعقلاً ، وحكمة ورشداً ،

وإيماناً صادقاً ، وعملًا صالحاً ، ولا يزال كذلك يسمو ويرتفع ، حتى يكون من الأبرار المتقين المحسنين ، الذين أفلحوا وفازوا بمحبة رب العالمين . أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ، وأولئك هم المهتدون .

عرف شيخ الإسلام - رحمه الله - ذلك لربه وعرف ذلك لنفسه ، فأبت عليه كرامته أن يسهط نفسه حقه ، وأبت عليه معرفته الصادقة بربه أن يكثر بنعم الرب فيه ، وأن يكذب بشيء من آياته ، ولم يحصل له هذا إلا رضوان الله بالإيمان بآياته وسننه ، والشكر لآلائه ونعمه ، وقد اتخذ الناس ورائه ظهرياً ، فقد عرف أنهم لا يملكون من أمر أنفسهم شيئاً ، فضلاً عن أن يملكوا من أمره شيئاً . وأراد - وصدقت إرادته - أن يكون من المهتدين المحسنين الصابرين الشاكرين ، وعاهد ربه على ذلك أوثق العهد ، وأعانه ربه - لما علم من صدقه - فثبت على الوفاء بما عاهد عليه ، ومضى في سبيله على بصيرة هداية القطرة يملؤها دائماً - من صدأ البيئة والتقاليد - بالتفكير في آيات ربه ، والتأمل في بليغ حكمته ، وبديع صنعه ، وحكيم تديره وتسخره لما خلق في السموات والأرض ، وعلى بصيرة هداية رسالة الصادق الأمين : من الكتاب والسنة ، يخلو بها إلى نفسه ، ويفر بها فراراً شديداً من « قال فلان ، ورأى فلان ، واستحسن فلان » ويزداد مع ذلك تصافراً في نفسه ، وذلاً وقرأ إلى ربه ، فيستغفر ربه كثيراً ، ويذكره كثيراً ، ويدعوه كثيراً ، وينهب إلى المساجد انظرية للمطلة ، ويتحرى أوقات السحر ، فيصلي ويمرغ وجهه في التراب ساجداً يناجي ربه بأقبح الفقر ، وأضرب الضراعة ، وأصدق المسألة « يا معلم إبراهيم علفي » فيفتح الله له أبواب رحمته ، ويوقه لقهم وفاقه لكتابه ، ويربط على قلبه بالصدق والرفق ، ويؤتبه الله الحكمة ( ومن يؤت الحكمة فقد أوفى خيراً كثيراً ) . وما زال هذا شأنه حتى آتاه الله الإمامة ليهدي الناس بأسر ربه إلى صراطه البصيم .

ولكن الناس تلقوه بمثل ما تلقى سلفهم رسل الله . لأن دعوتهم هي دعوة

رسل الله إلى توحيد عبادة الواحد ، وإلى تخليص الإنسان من ذل عبادته للإنسان ، وإلى رفع الإنسان إلى درجات الكمال بخليصه من أغلال ظلم الإنسان وهوى الإنسان ، ولأن الكفر واحد والجهالة واحدة ، والتقليد الأعمى هو التقليد الأعمى ، والفرور هو الفرور والأمانى هى الأمانى : فصبر شيخ الإسلام وجاهد ، ونزل الميدان مسلحاً بقوة الحجة ، وذخائر كنوز الكتاب والسنة ، وفصاحة اللسان ، وثبات الجنان ، وشجاعة القلب ، وصدق الزميمة ، وقوة الإرادة ، وإخلاص القصد لوجه ربه ، والشفقة على أولئك المرضى الذين لا يشعرون بما فى قلوبهم ونفوسهم من أمراض مهلكة مشقية . ونازل بكل هذه الأسلحة مستمداً على ربه ، متبعاً ما أوحى الله إلى عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم ، مقتفياً آثار هذا الرسول الأكرم جهد طاقته ، واضعاً نصب عينه هدفه الذى عرفه وحدده أدق تحديد . وهو تقوى الله بإتخاذ نفسه ، وإنجاء الأمة بما تورطت فيه من التقليد الأعمى الذى أوهن وأضعف فيها كل القوى والعناصر ، وجراً عليها الأعداء يتكالبون عليها من كل ناحية ، مؤمناً بأصدق الإيمان بأنه لا سبيل إلى نجاتها من شرور أنفسها وسيئات أهلها ، ومن كيد أعدائها : إلا بالرجوع الصادق إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن تتبع سبيل المؤمنين سبيل الإسلام الصحيح ، الذى أتم الله به النعمة وأكمل به الدين وارتضاء لمبادئ ديننا على بصيرة من العلم الصحيح ، والفقهاء لكتاب الله العزى المبين ، ولسنة رسول الله الصادق الأمين .

ودارت للمارك بين شيخ الإسلام - رحمه الله - ومعه ربه ، وبين حزب الشيطان ، ومعه الجماهير ورجال الدولة ، والرؤساء والسادة ، فلم يهرب جوعهم ، ولم يحش سلطاتهم ، ولم يحزن لما أصابه من أذى وحبسهم ، بل كان يزداد بذلك كله قوة على قوته ، وثباتاً على حقه ، ورشداً فى كل أمره ، وجراً على باطلهم ، وهيبة فى نفوسهم . فلقد كانوا يستعليقون قتله ، ويهدم كل الأسباب ، ولكنهم

جنبوا عن ذلك ، لما أتى الله الرعب في قلوبهم . لتقوم حجة الله بشيخ الإسلام عليهم وعلى الناس من بعدهم . فتسلطوا على تلاميذه ، يخوفونهم فلا يخافون ، ويرهبونهم فلا يرهبون ، وتسلطوا على كتب شيخ الإسلام ومؤلفاته وقفاويه يمزقون أصولها تارة ، ويخفونها تارة ، وكل ذلك من سعيهم قد ذهب باطلا . وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً . فحفظ الله كتب شيخ الإسلام وقفاويه ، وحفظ قلبه ولسانه ، وحفظ جسمه وجنانه ، حتى أتاه اليقين حينئذ قلعة دمشق في سنة ٧٢٨ رحمه الله ورضي عنه .

أما بعد فهذا كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » فنبذة من أقوى ما أتى شيخ الإسلام على حرب الشيطان من قتال الحق والهدى ، حشوها كل ماهداه الله إليه وما أتاه من حجج وبراهين : قرآنية وحديثية ، وعقلية وتجارية ، لتزقي البدع والخرافات التي غزا بها الشيطان قلوب المسلمين ومجتمعهم ، وأزاعهم بها عن صراط الله المستقيم ، لا تبقى على واحدة منها ، ولا تدع بقية منها لمرجوبها الذين يعيشون في ظلها ، ويأكلون السحت من عصاة قلوب العامة باسمها . فلقد بددت ظلماتها ، وأطارت أباطيلها . وعاد بها وجه الإسلام - كما تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم - مشرقاً صافياً ، تشع منه وبه أنوار الحكمة والهداية القوية على قلوب الناصحين لأنفسهم ، للمؤمنين بإيات ربه ونعمة فيهم وعليهم . وعاد بها للنهج قويمًا ، والحجة بيضاء ، ليلها كنهلها .

فيأبىها الناصح لنفسه ، الحريص على نجاتها من غضب الله ولستته في الدنيا والآخرة ، اقرأ كتاب « اقتضاء الصراط المستقيم » واحرص على قراءته بتدبر وفهم وعقل سليم ، لتعرف ماعم مجتمعتك من شرور البدع والأهواء والشهوات فتنبها عن هلك ، وتأنى عنها عجانبك ، وتلجأ بعد ذلك إلى الركن الركين ، والحسن الحصين من كتاب ربك الذي أنزله شفاء وهدى ورحمة للمؤمنين ، وهدى نبيك الذي اصطفاك ربك وأرسله رحمة للعالمين ، وإماماً للفتيقين .



الحمد لله الذي أكل لنا ديننا ، وأتم علينا نعمته ، ورضى لنا الإسلام ديناً ،  
وأمرنا أن نستهديه صراطه المستقيم : صراط الذين أنعم عليهم ، غير المتضروب  
عليهم : اليهود ، ولا الضالين : النصارى .

وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ،  
أرسله بالدين القيم ، والملة الحنيفية ، وجعله على شريعة من الأمر . أمره باتباعها ،  
وأمره بأن يقول ( ١٢ : ١٠٨ ) هذه سبيل أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن  
اتبعني ( صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسلياً ) .

وبعد ، فاني قد نهيتُ - إما مبتدئاً ، وإما مجيباً - عن التشبه بالكفار في  
أعيادهم ، وأخبرتُ ببعض ما في ذلك من الأثر القديم ، والدلالة الشرعية ،  
وبينت بعض حكمة الشرع في مجانبة هذى الكفار : من الكتابيين والأُميين ،  
وما جاءت به الشريعة من مخالفة أهل الكتاب والأعاجم ، وإن كانت هذه  
قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة ، كثيرة الشعب ، وأصلاً جامعاً من أصولها ،  
كثير الفروع - لكنني نهيت على ذلك بما يسره الله تعالى . وكتبت جواباً في  
ذلك لم يحضرني الساعة . وحصل بسبب ذلك من الخير ما قدره الله سبحانه .

نم بلغني بأخرة أن من الناس من استغرب ذلك واستعبد ، لخالفه عادة قد  
نشأ عليها . وتمسكوا في ذلك بسومات وإطلاقات اعتدوا عليها . فالتصاني بعضُ  
الأصحاب أن أطلق في ذلك ما يكون فيه إشارة إلى أصل هذه السألة ، لكثرة  
فائدتها ، وعموم النفع بها ، ولما قد عمَّ كثيراً من الناس من الابتلاء بذلك ،  
حتى صاروا في نوع جاهلية . فكتبت ما حضرني الساعة ، مع أني لو استوفيت  
ما في ذلك من الدلائل وكلام العلماء ، واستقرت الآثار في ذلك ، لوجدت فيه  
أكثر مما كتبه .

ولم أكن أظن أن من خاض في القفه ، ورأى إيمائتِ الشرع ومقاصده ،  
وعلل الفقهاء ومسائلهم : يشك في ذلك ، بل لم أكن أظن أن من وقر الإيمان في  
قلبه ، وخلص إليه حقيقة الإسلام ، وأنه دين الله الذي لا يقبل من أحد سواه ،  
إذا نبّه على هذه النكته : إلا كانت حياة قلبه ، وحة إيمانه : توجب استيقاظه  
بأسرع تنبيه . ولكن نموذ بالله من رين القلوب ، وهوى النفوس اللذين يصدان  
عن معرفة الحق واتباعه .

### فصل

[ في حال البشر قبل البثة المحمدية <sup>(١)</sup> ]

اعلم أن الله سبحانه وتعالى . أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إلى الخلق ، وقد  
مَتَّ أهل الأرض : عربهم وعجمهم ، إلا بقايا من أهل الكتاب ، ماتوا -  
أو أكتوهم - قبل مبثه .

والناس إذ ذاك أحد رجلين : إما كتابي متمم بكتاب ، إما مُبْدَل ، وإما  
منسوخ ، أو بدين دارس ، بضه مجهول ، وبعضه مقروك . وإما أُمِّي مِنْ عَرَبِي  
وعجمي ، مقبل على عبادة ما استحسنه ، وظن أنه ينفعه : من نجم ، أو وزن ،  
أو قبر ، أو تمثال ، أو غير ذلك . والناس في جاهلية جهلاء ، من مقالات يظنونها  
علماً . وهي جهل ، وأعمال يمسجونها صلاحاً ، وهي فساد .

وغاية البارع منهم علماً وعملاً : أن يُحَصِّلَ قليلاً من العلم للوروث عن الأنبياء  
للتقدمين ، مشوب بأهواء اللبدين والبتدعين ، قد اشتبه عليهم حقه بباطله ،  
أو يشتغل بسل ، القليل منه مشروع ، وأكثره مبتدع ، لا يكاد يؤثر في صلاحه  
إلا قليلاً ، أو أن يكدر ينظره كدح التضلفة ، فظوب مُبْهَجَةٍ في الأمور الطبيعية

---

(١) تسريلاً للاقتضاح بهذا الكتاب الجليل وبهوه القيمة جداً : قد عنوان بعض  
السائل جناوين تيسراً للقارىء القهم السريع . وقد جلتاها بين مرسين أو على الملمش

والرياضية ، وإصلاح الأخلاق ، حتى يصل - إن وصل - بعد الجهد الذى لا يوصف ، إلى ترزق قليل مضطرب ، لا يروى غليلا ولا يشقى غليلا ، ولا ينشئ من العلم الإلهى شيئا ، باطله أضعاف حقه - إن حصل - وأنتى له ذلك ؟ مع كثرة الاختلاف بين أهله : والاضطراب ، وتعدد الأدلة عليه والأسباب .

فهدى الله الناس ببركة نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء به من البينات والهدى ، هداية جلت عن وصف الواصفين ، وفاق معرفة المارفين ، حتى حصل لأئمة المؤمنين به عموماً ، ولأولى العلم منهم خصوصاً : من العلم النافع ، والعمل الصالح ، والأخلاق العظيمة ، والسنن المستقيمة ، ما لو جمعت حكمة سائر الأمم علماً وعملاً ، الخالصة من كل شوب ، إلى الحكمة التى بُعث بها . لتفاوتتا تفاوتاً يمنع معرفة قدر النسبة بينهما . فله الحمد كما يجب ربنا ويرضى .

ودلائل هذا وشواهد ليس هذا موضعها .

ثم إنه سبحانه بشه بدين الإسلام الذى هو الصراط المستقيم . وفرض على الخلق : أن يسألوه هدايته كل يوم مراراً فى صلاحهم . ووصفه بأنه صراط الذين أئتم عليهم من النبیین والصديقين ، والشهداء والصالحين ، غير المنضوب عليهم ولا الضالين .

قال عدي بن حاتم رضى الله عنه : « أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم للفضوب عليهم : اليهود ، والنصارى . وهو جالس فى المسجد - فقال القوم : هذا عدي بن حاتم ، وجئت بنير أمان ولا كتاب . فلما دُفعت إليه أخذ بيدي - وقد قال قبل ذلك : إني لأرجو أن يحمل الله يده فى يدي - قال : قدامى ، فلقيته امرأة وصبي معها . فقالا : إن لنا إليك حاجة . قدامى معها حتى قضى حاجتهما : ثم أخذ بيدي حتى أتى بي داره . فالتفت له الوليدة وسادة ، فجلس عليها . وجلست بين يديه . فحمد الله ،

وأننى عليه . ثم قال : ما يُفِرُّك ؟ أيفِرُّك <sup>(١)</sup> أن تقول : لا إله إلا الله ؟ فهل تعلم من إله سوى الله ؟ قال قلت : لا . ثم تكلم ساعة . ثم قال : إنما يُفِرُّك أن تقول : الله أكبر ، أو تعلم شيئاً أكبر من الله ؟ قال قلت : لا ، قال : فإن اليهود منضوب عليهم ، والنصارى ضلال . قال قلت : فإني حنيف مسلم . قال : فرأيت وجهه يتبسّط فرحاً .

وذكر حديثاً طويلاً رواه الترمذى ، وقال : هذا حديث حسن غريب . وقد دل كتاب الله على معنى هذا الحديث ، قال الله سبحانه ( ٥ : ٦٠ قل : هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله ؟ مَنْ كَفَرَ اللَّهُ وَغَسَبَ عَلَيْهِ ، وَجَلَّ مِنْهُمْ الْفِرْدَوْسُ وَأَخْلَازِرَ وَقَعِدَ الطَّافُوتِ ) والضمير عائد إلى اليهود . وانحطابهم ، كما دل عليه سياق الكلام .

وقال تعالى ( ٥٨ : ١٤ ) ألم تر إلى الذين تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ؟ مَا مِمَّنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ ) وهم الناقصون ، الذين تولوا اليهود باتِّساق أهل التفسير . وسياق الآية يدل عليه .

وقال تعالى ( ٣ : ١١٣ ) ضَرَبْتُ الذِّلَّةَ أَيْنًا تُقْفَوْنَ إِلَّا بِحَبْلٍ مِنْ اللَّهِ وَحَبْلِ مَنْ النَّاسِ ، وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ ) وذكر في البقرة قوله تعالى ( ٢ : ٦١ ) وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنْ اللَّهِ ) وفيها أيضاً ( ٢ : ٩٠ ) بَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ ) وهذا بيان أن اليهود منضوب عليهم .

وقال في النصارى ( ٥ : ٧٣ - ٧٧ ) لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثَةٌ - إِلَى قَوْلِهِ - قُلْ : يَا أَهْلَ الْكِتَابِ ، لَا تَتْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ، وَلَا تَتَّبِعُوا

---

(١) في النهاية لابن الأثير : أنه قال لمدى بن حاتم « ما يفرك إلا أن يقال : لا إله إلا الله ؟ » أفردته أفرد - بضم الهمزة وكسر القاء - فقلت به ما يفركه ويهرب . أى ما يملك على القرار إلا التوحيد . وكثير من المحدثين يقوله بفتح ياء للضرورة والصحيح الأول .

أهواء قوم قد ضلُّوا من قبل ، وأضلوا كثيراً ، وضلوا عن سواء السبيل ) وهذا خطاب للنصارى ، كما دلَّ عليه السياق . ولهذا نهاهم عن التلو . وهو مجاوزة الحد . كما نهاهم عنه في قوله ( ٤ : ١٧١ يا أهل الكتاب لا تلووا في دينكم ، ولا تقولوا على الله إلا الحق . إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته أتقاهما إلى مريم وروح منه ) .

واليهود مقصرون عن الحق . والنصارى غالون فيه .  
فأما وسمُّ اليهود بالنفس ، والنصارى بالضلال : فهذه أسباب ظاهرة وباطنة ، ليس هذا موضعها .

وجاء ذلك : أن كفر اليهود أصله : من جهة عدم العمل بملهم . فهم أصل الكفر  
اليهود  
والنصارى  
يعلمون الحق ، ولا يقيمونه قولاً ، أو عملاً ، أو قولاً ولا عملاً ، وكفر النصارى :  
من جهة علمهم بلا علم . فهم يمتدِّون في أصناف المبادات بلا شريعة من الله .  
ويقولون على الله مالا يعلمون . ولهذا كان السلف ، كسفيان بن عيينة وغيره  
يقولون « من فسد من علمائنا : قبيح شبه من اليهود . ومن فسد من عبادنا : قبيح  
شبه من النصارى » وليس هذا أيضاً موضع شرح ذلك .

ومع أن الله قد حذّرنا سيئهم ، ففضاؤه نافذ بما أخير به رسوله مما سبق في  
علمه ، حيث قال ، فيما أخرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَتَقْبَعَنَّ سَنَنٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذُّو  
الْقِدَّةَ بِالْقِدَّةِ <sup>(١)</sup> ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ . قالوا : يا رسول الله ،  
اليهود والنصارى ؟ قال : فَنَ ؟ »

وروى البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم « لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذَ القرون ، شِئْراً بشير ، وفراعاً  
بفراع ، قيل : يا رسول الله ، كفارس والروم ؟ قال : ومن الناس إلا أولئك ؟ »

(١) القِدَّة : بضم القاف وفتح الدال مشددة - إحدى ريفي السهم .

فأخبر أنه سيكون في أمته مُضَاهَاة لليهود والنصارى ، وم أهل الكتاب ، ومضاهاة لقارس والروم ، وم الأعاجم .

وقد كان صلى الله عليه وسلم ينهى عن التشبه بهؤلاء وهؤلاء . وليس هذا إخباراً عن جميع الأمة ، بل قد تواتر عنه أنه قال : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة » وأخبر صلى الله عليه وسلم « أن الله لا يجمع هذه الأمة على ضلالة » و « أن الله لا يزال يفرس في هذا الدين غرساً يستعملهم فيه بطاعته »

فلم يخبره الصديق أن لا بد أن يكون في أمته قومٌ متمسكين بهديه الذي هو دين الإسلام تحضاً ، وقوم منحرفين إلى شُعبة من شُعب دين اليهود ، أو إلى شعبة من شعب دين النصارى ، وإن كان الرجل لا يكفر بهذا الانحراف ، بل وقد لا ينسق أيضاً . بل قد يكون الانحراف كُفْراً . وقد يكون فسقاً . وقد يكون سيئة . وقد يكون خطأ .

وهذا الانحراف أمر يتقاضاه الطباع ، ويزينه الشيطان . فذلك أمر الصبد بدوام دعاء الله سبحانه بالهداية إلى الاستقامة التي لا يهودية فيها ، ولا نصرانية أصلاً .

بعض خصال  
أهل الكتاب  
والأعاجم التي  
ابتليت بها هذه  
الأمّة ، ليجنب المسلم الخفيف الانحراف عن الصراط المستقيم إلى صراط للفضوب عليهم أو الضالين .

قال الله سبحانه ( ٢ : ١٥٩ ) وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ، حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ ( ) فذم اليهود على ما حسدوا المؤمنين على الهدى والعلم .

وقد يُبتلى بعض المنتسبين إلى العلم وغيرهم بنوع من الحسد لمن هداه الله لعلم نافع ، أو عمل صالح . وهو خلقٌ مذموم مطلقاً . وهو في هذا الموضع من أخلاق للفضوب عليهم .

وقال الله سبحانه ( ٥٧ : ٢٣ ، ٢٤ ) إن الله لا يحب كل مختال فخور . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل ، ويكتُمون ما آتاهم الله من فضله )

فوصفهم بالبخل الذى هو البخل بالعلم ، والبخل بالمال ، وإن كان السياق يدل على أن البخل بالعلم هو المقصود الأكرم . فذلك وصفهم بكميَّان العلم في غير آية . مثل قوله تعالى ( ١٨٧ : ٣ ) وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه - الآية ) وقوله تعالى ( ١٥٩ : ٢ ) إن الذين يكتُمون ما أزلنا من الكتاب والمهدي من بعد ما بيناه للناس في الكتاب . أولئك يلعنهم الله ، ويلعنهم اللاعنون . إلا الذين تابوا - الآية ) وقوله ( ١٧٤ : ٢ ) إن الذين يكتُمون ما أزل الله من الكتاب ويشترُونَ به ثمنا قليلا ، أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار - الآية ) وقوله تعالى ( ١٤ : ٢ ) وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزؤن )

فوصف المضروب عليهم بأنهم يكتُمون العلم ، تارة بـمُخْلًا به . وتارة اعتياضاً عن إظهاره بالدنيا ، وتارة خوفاً أن يخرج عليهم بما أظهره منه .

وهذا قد ابتلى به طوائف من المنسبيين إلى العلم . فإنهم تارة يكتُمون العلم بـمُخْلًا به ، وكراهة أن يقال غيرهم من الفضل ما نالوه ، وتارة اعتياضاً عنه برياسة أو مال ويخاف من إظهاره انتقصا رياسته ، أو نقص ماله ، وتارة يكون قد خالف غيره في مسألة ، أو اعتزى إلى طائفة قد خولفت في مسألة ، فيكتم من العلم ما فيه حجة لخالفه ، وإن لم يتيقن أن مخالفه مبطل .

ولمذا قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره : « أهل العلم يكتُمون ما لهم وما عليهم . وأهل الأهواء لا يكتُمون إلا ما لهم » .

وليس الفرض تفصيل ما يجب وما يستحب . بل الفرض : التنبية على جامع يفتطن السبب به لما ينفعه الله به .

وقال تعالى : ( ٩١ : ٢ ) وإذا قيل لهم : آمنوا بما أنزل الله قالوا : نؤمن بما أنزل

علينا ، ويكفرون بما ورائه وهو الحق من ربهم - الآية ) بعد أن قال : ( ٢ : ٨٩ )  
وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا . فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به .  
فلعنة الله على الكافرين ) .

فوصف اليهود بأنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور النبي الناطق به ، والداعي  
إليه . فلما جاءهم النبي الناطق به من غير طائفة يهودية لم ينقادوا له . فإنهم لا يقبلون  
الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها ، مع أنهم لا يقيمون مآزيمهم  
في اعتقادهم .

وهذا يُنتبى به كثير من المنسبين إلى طائفة معينة في العلم ، أو الدين ، من  
المتفكحة ، أو للتصوفة أو غيرهم ، أو إلى رئيس معظم عديم في الدين ، غير النبي  
صلى الله عليه وسلم . فإنهم لا يقبلون من الدين لاقتها ، ولا رواية : إلا ما جاءت به  
طائفتهم . ثم إنهم لا يملكون ما توجب طائفتهم ، مع أن دين الإسلام يوجب اتباع  
الحق مطلقاً ، رواية وقها . من غير تعيين شخص أو طائفة . غير الرسول صلى الله  
عليه وسلم .

وقال تعالى في صفة المنصوب عليهم : ( ٤ : ٤٦ ) من الذين هادوا يحرفون الكلم  
عن مواضعه ) ووصفهم بأنهم ( ٣ : ٧٨ ) يلونون ألسنتهم بالكتاب ، لتحسبوه  
من الكتاب وما هو من الكتاب ) والتحريف قد فسر بتحريف التنزيل ،  
وبتحريف التأويل .

فأما تحريف التأويل : فكثير جداً ، وقد اجتليت به طوائف من  
هذه الأمة .

وأما تحريف التنزيل : فقد وقع فيه كثير من الناس ، يعرفون ألسان  
الرسول ، ويروون أحاديث بروايات منكورة ، وإن كان الجهاينة يدفون ذلك .  
وربما تناول بعضهم إلى تحريف التنزيل . وإن لم يمكنه ذلك - كما قرأ .  
بعضهم : ( ٤ : ١٦٤ ) وكلم الله موسى تكليماً ) .

التحريف  
الذي ابتلى  
به طوائف  
من الأمة



وأما تطاول بعضهم إلى السنة بما يُظن أنه من عند الله : فكوضع الوضعين الأحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو إقامة ما يُظن أنه حجة في الدين ، وليس بحجة .

وهذا الضرب من نوع أخلاق اليهود ، وفيها في النصوص كثير لمن تدبر في كتاب الله وسنة رسوله . ثم نظر بنور الإيمان إلى ما وقع في الأمة من الأحداث . وقال سبحانه عن النصارى ( ٤ : ١٧١ يا أهل الكتاب ، لا تتلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق . إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته ) وقال ( ٥ : ١٦ و٧٣ ) قد كفر الذين قالوا : إن الله هو المسيح ابن مريم ) إلى غير ذلك من المواضع .

ثم إن التلوي في الأنبياء والصالحين : قد وقع في طوائف من ضلال التعمدة النلو : سبب والمتصوفة ، حتى خالط كثيرا منهم من مذاهب الحلول والاتحاد ما هو أقبح من ضلال القلدين والتبوريين قول النصارى أو مثله أو دونه .

وقال تعالى ( ٩ : ٣١ ) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم - الآية ) وفسره النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم رضى الله عنه بأنهم « أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرموا عليهم الحلال فأتبعوهم » . وكثير من أتباع التعمدة <sup>(١)</sup> يطيع بعض المتعلمين عنده في كل ما يأمر به ، وإن تضمن تحليل حرام أو تحريم حلال .

وقال سبحانه عن الضالين : ( ٥٧ : ٢٧ ) ورهبانية ابتدعوها - ما كتبناها عليهم - إلا ابتغاء رضوان الله ) وقد ابتلى طوائف من المسلمين من الرهبانية للبتعة بما الله به عليهم .

---

(١) وكذلك لفتنهون على عمى : قد أطلعوا من قلوبهم في أخطائهم ، وردوا بها صريح نصوص الكتاب والسنة ، زاعمين أنها لم يأخذ بها معظمهم .

وقال الله سبحانه ( ١٨ : ٣١ ) قال الذين غلبوا على أمرهم : لننتخذنَّ عليهم مسجداً ( فكان الصالحون ، بل والمضروب عليهم ، يبنون للمسجد على قبور الأنبياء والصالحين . وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم أمته عن ذلك في غير موضع ، حتى في وقت مفارقه الدنيا - بأبي هو وأمي - ثم إن هذا قد ابتلي به كثير من هذه الأمة .

ثم إن الصالحين تجمد عامة دينهم إنما يقوم بالأصوات المطربة ، والصور الجميلة غوام دين الصالحين على فلا يهتمون في أمر دينهم بأكثر من تلحين الأصوات . ثم إنك تجمد أن هذه الأمة قد اجتليت من اتخاذ السماع المطرب بسماع التصانيد . تحريك النفس البهيمية بالصور والأصوات الجميلة لإصلاح القلوب والأحوال ما فيه مضاهاة لبعض حال الصالحين .

وقال سبحانه ( ٢ : ١١٣ ) وقالت اليهود : ليست النصراني على شيء . وقالت النصراني : ليست اليهود على شيء .

فأخبر أن كل واحدة من الأمتين تجمد كل ما عليه الأخرى . وأنت تجمد كثيراً من المتقية إذا رأى المتصوفة والمتبعة . لا يرام شيئاً ، ولا يهدم إلا جهلاً ضالاً ، ولا يمتد في طريقهم من العلم والهدى شيئاً . وترى كثيراً من المتصوفة والمتفكرة لا يرى الشريعة والعلم شيئاً ، بل يرى أن التمسك بهما منقطع عن الله وأنه ليس عند أهلها شيء مما ينفع عند الله .

والصواب : أن ما جاء به الكتاب والسنة من هذا وهذا حق . وما خالف الكتاب والسنة من هذا وهذا باطل <sup>(١)</sup> .

وأما مشابهة فارس والروم : فقد دخل منه في هذه الأمة من الآثار الرومية قولاً وعملاً ، والآثار الفارسية قولاً وعملاً : مالاخفاء فيه على مؤمن عليم بدين الإسلام ، وبما حدث فيه .

(١) هذا مع فرض أن في الصوفية حقاً . وإلا فهي من أساسها محدثة بعد القرن الفاضل الذي كان فيه خيل الأمة وآفة الهدى فيها . وقد أغنى الله المؤمنين بكتابه وهدى نبيه صلى الله عليه وسلم عما زعموه في الصوفية من تزيق القلوب وتصفيها .

وليس الفرض هنا تفصيل الأمور التي وقعت في الأمة . مما تضارع طريق المنضوب عليهم أو الضالين ، وإن كان بعض ذلك قد يقع منفوراً لصاحبه : إما لاجتهاد أخطأ فيه ، وإما لحسنات تحت السيئات ، أو غير ذلك . وإنا الفرض : أن تبين ضرورة المبدأ وفاقته إلى هداية الصراط المستقيم ، وأن يفتح لك باب إلى معرفة الانحراف لتحذره .

ثم إن الصراط المستقيم : هو أمور : باطنة في القلب : من اعتقادات ، وإرادات ، وغير ذلك ، وأمور ظاهرة : من أقوال ، وأفعال ، قد تكون عبادات ، وقد تكون أيضاً عادات : في الطعام ، واللباس ، والنكاح ، والسكن ، والاجتماع والافتراق ، والسفر ، والإقامة ، والركوب ، وغير ذلك .

وهذه الأمور الباطنة والظاهرة : بينهما - ولا بد - ارتباط ومناسبة . فإن ما يقوم بالقلب من الشعور والحال : يوجب أموراً ظاهرة ، وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال : يوجب للقلب شعوراً وأحوالاً .

وقد بعث الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم بالحكمة التي هي سنته ، وهي الشريعة والمنهاج الذي شرعه له .

فكان من هذه الحكمة : أن شرع له من الأعمال والأقوال ما يبين سبيل المنضوب عليهم ، والضالين . وأمر بمخافتتهم في الهدى الظاهر ، وإن لم يظهر لكثير من الخلق في ذلك مفسدة ، لأمر : —

منها : أن المشاركة في الهدى الظاهر : تورث تناسباً وتناسلاً بين المتشابهين يقود إلى الموافقة في الأخلاق والأعمال . وهذا أمر محسوس . فإن اللابس لثياب أهل العلم - مثلاً - يجد من نفسه نوع انضمام إليهم . واللابس لثياب الجند المقاتلة مثلاً ، يجد في نفسه نوع تمثّل بأخلاقهم ، ويصير طبعه مقتضياً لذلك ، إلا أن بمنه من ذلك مانع .

ومنها : أن المخالفة في الهدى الظاهر : توجب مباينة ، ومفارقة توجب الانقطاع

أمور الصراط  
المستقيم  
وارتباطها  
ببعضها

عن موجبات التنصب ، وأسباب الضلال ، والانطلاف إلى أهل الهدى والرضوان . وتحقق ما قطع الله من الموالاة بين جنته المفلحين وأعدائه الخاسرين . وكما كان القلب أتم حياة ، وأعرف بالاسلام الذي هو الإسلام - لست أعنى مجرد التوسم به ظاهراً ، أو باطنياً بمجرد الاعتقادات التقليدية ، من حيث الجملة - كان إحساسه بفسافة اليهود والنصارى باطنياً أو ظاهراً أتم ، وبُذء عن أخلاقهم الموجودة في بعض المسلمين : أشد .

ومنها : أن مشاركتهم في الهدى الظاهر : توجب الاختلاط الظاهر ، حتى يرتفع التمييز ظاهراً بين المهديين المرضيين ، وبين المنضوب عليهم والضالين . إلى غير ذلك من الأسباب الحكمة .

هذا إذا لم يكن ذلك الهدى الظاهر إلا مباحاً محضاً ، لو تجرد عن مشابهتهم . فأما إن كان من موجبات كفرهم : فإنه يكون شعبة من شعب الكفر . فوافقهم فيه موافقة في نوع من أنواع ضلالم ومعاصيهم . فهذا أصل ينبغي أن يتفطن له . والله أعلم .

### فصل

[ في ذكر الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار ، والنهي عن التشبه بهم ]

لما كان الكلام في المسألة الخاصة : قد يكون مندرجاً في قاعدة عامة ، بدأته بذكر بعض ما دل من الكتاب والسنة والإجماع على الأمر بمخالفة الكفار ، والنهي عن مشابهتهم في الجملة ، سواء كان ذلك عاماً في جميع الأنواع الخائفة ، أو خاصاً ببعضها ، وسواء كان أمر بإيجاب ، أو أمر باستحباب . ثم أتبعنا ذلك بما يدل على النهي عن مشابهتهم في أعيادهم خصوصاً .

وهنا نكتة قد نهت عليها في هذا الكتاب . وهي : أن الأمر بموافقة قوم أو بمخالفتهم : قد يكون لأن هس قصد موافقتهم ، أو هس موافقتهم : مصلحة

السرفى الموافقة  
والمخالفة

وكذلك نفسُ قصد مخالفتهم : أو نفس مخالفتهم مصلحة ، بمعنى : أن ذلك الفعل يتضمن مصلحة للبعد أو منفعة ، وإن كان ذلك الفعل الذى حصلت به الموافقة أو المخالفة ، لو تجرد عن الموافقة والمخالفة : لم يكن فيه تلك المصلحة أو المنفعة ، ولهذا نحن ننتفع بنفس متابعتنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم والسابقين ، من المهاجرين والأنصار ، فى أعمال لولا أنهم فعلوها لربما قد كان لا يكون لنا فيها مصلحة ، لما يورث ذلك : من محبتهم واختلاف قلوبنا بقلوبهم ، وإن كان ذلك يدعوننا إلى موافقتهم فى أمور أخرى ، إلى غير ذلك من القوائد . كذلك قد تتضرر بموافقتنا الكافرين فى أعمال ، لولا أنهم يفعلونها لم تتضرر بفعلها . وقد يكون الأمر بالموافقة والمخالفة لأن ذلك الفعل الذى يوافق البعد فيه أو يخالف متضمن للمصلحة والمنفعة ولولم يفعلوه . لكن عُبِّرَ عنه بالموافقة والمخالفة على سبيل الدلالة والتعريف . فتكون موافقتهم . دليلا على المنفعة ، ومخالفتهم دليلا على المصلحة .

واعتبار الموافقة والمخالفة على هذا التقدير : من باب قياس الدلالة . وعلى الأول من باب قياس العلة . وقد يجتمع الأمران ، أعنى الحكمة الناشئة من نفس الفعل الذى وافقناهم أو خالفناهم فيه ، ومن نفس مشاركتهم فيه . وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة للأمور بهما والنهى عنها . فلا بد من التفضل لهذا للنهى . فان به يعرف معنى نهى الله لنا عن اتباعهم وموافقتهم مطلقا ومقيداً . واعلم أن دلالة الكتاب على خصوص الأعمال ونفائسها : إنما يقع بطريق الإجمال والمعموم ، أو الاستلزام . وإنما السنة هى التى تفسر الكتاب وتبينه ، وتدلل عليه ، وتبرعه .

فحينئذ نذكر من آيات الكتاب ما يدل على أصل هذه القاعدة فى الجملة ، ثم تتبع ذلك الأحاديث المفسرة لمعنى ومقاصد الآيات بعدها .

قال الله سبحانه ( ٤٥ : ١٦ - ١٩ ) وقد آتينا بنى إسرائيل الكتاب والحكم

الآيات الأمانة  
بمخالفة أهل  
الكتاب

والنبوة - ورزقهم من الطيبات ، وفضلناهم على السالين ، وآتيناهم بينات من الأمر  
فما اختلفوا إلا من بعد ما جاءهم العلم نبياً بينهم ، إن ربك يقضى بينهم يوم القيامة  
فيما كانوا فيه يختلفون . ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ، ولا تتبع أهواء  
الذين لا يعلمون . إنهم لن يُفوتوا عنك من الله شيئاً . وإن الظالمين بعضهم أولياء  
بعض . والله ولي المتقين ) .

أخبر سبحانه أنه أنتم على بنى إسرائيل بنعم الدين والدنيا ، وأنهم اختلفوا  
بعد مجيء العلم نبياً من بعضهم على بعض . ثم جعل محمداً صلى الله عليه وسلم على  
شريعة من الأمر شرعها له ، وأمره باتباعها ، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا  
يعلمون ، وقد دخل في الذين لا يعلمون : كل من خالف شريعته . و « أهواءهم »  
هى ما يهوىونه وما عليه المشركون من هديهم الظاهر : الذى هو من موجبات دينهم  
الباطل وتوابع ذلك . فهم يهوىونه . ومواقفتهم فيه : اتباع لما يهوىونه . ولهذا يفرح  
الكافرون بمواقفة المسلمين في بعض أمورهم ، ويسرون به ، ويوجدون أن لو بذلوا  
مالاً عظيماً ليحصل ذلك . ولو فرض أن ليس القبل من اتباع أهوائهم ، فلا ريب  
أن مخالفتهم في ذلك أحسن لمادة متابعتهم في أهوائهم ، وأعون على حصول مرضاة  
الله في تركها ، وأن موافقتهم في ذلك قد تكون ذريعة إلى موافقتهم في غيره .  
فإن « من حام حول الحمى أوشك أن يواقه » :

واللهي عن  
اتباع أهوائهم  
وأى الأمرين كان : حصل المقصود في الجملة ، وإن كان الأول أظهر .  
ومن هذا الباب قوله سبحانه : ( ١٣ : ٣٦ ، ٣٧ والذين آتيناهم الكتاب  
يفرحون بما أنزل إليك ، ومن الأحزاب من ينكث بعضه ، قل : إنما أمرت أن  
أعبد الله ولا أشرك به ، إليه أدعوا ، وإليه مآب . وكذلك أنزلناه حكماً عربياً ،  
ولئن اتبعت أهواءكم بعد ما جاءكم من العلم ، ما لك من الله من ولى ولا واثق )  
فالتضير في « أهواءهم » يسود - والله أعلم - إلى ما تقدم ذكره ، وهم  
الأحزاب الذين ينكثون بعض ما أنزل إليه ، فدخل في ذلك كل من أنكر شيئاً

من القرآن ، من يهودى أو نصرانى ، أو غيرها ، وقد قال ( ٢ : ١٤٥ ) ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ) ومتابعتهم فيما يختصون به من دينهم ، وتوابع دينهم : اتباع لأهوائهم ، بل يحصل اتباع أهوائهم بما هو دون ذلك . ومن هذا أيضاً قوله تعالى ( ٢ : ١٢٠ ) ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبّع مِلَّتَهُمْ ، قل : إن هُدَى الله هو الهدى ، ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذى جاءك من العلم ، مالك من الله من ولى ولا نصير ) .

فانظر كيف قال فى الخبر « ملتهم » وفى النعى « أهواءهم » لأن القوم لا يرضون إلا باتباع الملة مطلقاً . والزجروهم عن اتباع أهوائهم فى قليل أو كثير ، ومن المعلوم أن متابعتهم فى بعض مأم عليه من الدين : نوع متابعة لهم فى بعض ما يهوونه ، أو مَظَنَّةٌ لمتابعتهم فيما يهوونه ، كما تقدم .

ومن هذا الباب : قوله سبحانه ( ٢ : ١٤٥ - ١٥٠ ) ولئن آتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . وما أنت بتابع قبيلتهم ، وما بعضهم بتابع قبلة بعض ، ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم ، إنا لن للظالمين ، الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه . كما يعرفون أبناءهم ، وإن فريقاً منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون ، الحق من ربك ، فلا تكونن من المترين ، ولكل وجهة هو موليها ، فاستبقوا الخيرات ، أينما تكونوا يأت بكم الله جميعاً ، إن الله على كل شئ قدير ، ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وإنه للحق من ربك ، وما الله بغافل عما تعملون ، ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ، لئلا يكون للناس عليكم حجة ، إلا الذين ظلموا منهم ) .

قال غير واحد من السلف : معناه لئلا يحتج اليهود عليكم بالمواقفة فى القبلة ، فيقولوا : قد واقفونا فى قبلتنا ، فيوشك أن يواقفونا فى ديننا ، فقطع الله بمخافتهم فى القبلة هذه الحجة ، إذ « الحجة » اسم لكل ما يحتج به من حق

وباطل ، « إلا الذين ظلموا منهم » وهم قريش - فأنهم يقولون : عادوا إلى قبلتنا ، فيوشك أن يعودوا إلى ديننا .

حكمة نسخ  
القبلة : مخالفة  
الكافرين

فبين سبحانه أن من حكمة نسخ القبلة وتغييرها : مخالفة الكافرين في قبلتهم ، ليكون ذلك أنفع لما يطعمون فيه من الباطل ، ومعلوم أن هذا المعنى ثابت في كل مخالفة ومواقفة ، فإن الكافر إذا اتبع في شيء من أمره كان له من الحجة مثل ما كان ، أو قريب ، مما كان لليهود من الحجة في القبلة .

وقال سبحانه : ( ٣ : ١٠٥ ) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وهم اليهود والنصارى الذين اختلفوا على أكثر من سبعين فرقة ، ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن متابعتهم في نفس التفرق والاختلاف ، مع أنه صلى الله عليه وسلم قد أخبر « أن أمته ستفرق على ثلاث وسبعين فرقة » مع أن قوله : لا تكن مثل فلان . قد يعنى مماثلته بطريق اللفظ أو المعنى . وإن لم يعنى ، دل على أن جنس مخالفتهم ، وترك مشابهتهم أمر مشروع . ودل على أنه كلما بعد الرجل عن مشابهتهم فيما لم يشرع لنا : كان أبعد عن الوقوع في نفس المشابهة للنهي عنها . وهذه مصلحة جليلة .

وقال سبحانه لموسى وهرون : ( ١٠ : ٨٩ ) فاستقيا ، ولا تتبعان سبيل الذين لا يسطون ) وقال سبحانه ( ٧ : ١٤١ ) وقال موسى لأخيه هرون : اخلفنى فى قولى وأصلح ، ولا تتبع سبيل المفسدين ) وقال تعالى ( ٤ : ١١٥ ) ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، ويتبع غير سبيل المؤمنين ، نولّه ما تولى ونولّه جهنم ) إلى غير ذلك من الآيات .

ومام عليه من الهدى والعمل : هو من سبيل غير المؤمنين ، بل من سبيل المفسدين ، والذين لا يسطون ، وما يقدر عدم اندراجهم فى الموم ، قائمى ثابت عن جنسه ، فىكون مفارقة الجنس بالكلىة أقرب إلى ترك النهى عنه ، ومقاربتة فى مظنة وقوع النهى عنه .



قال سبحانه: (٥ : ٤٨ ، ٤٩) وأنزلنا إليك الكتاب بالحق . مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه ، فأحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق . لِكُلِّ جَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمَنْهَاجًا ، ولو شاء الله لجلسكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فيها آتاكم ، فاستبقوا الخيرات ، إلى الله مرجعكم جميعاً فينبشكم بما كنتم فيه تختلفون . وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم . واحذروا أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك ) ومتابعتهم في هديهم : هي من اتباع ما يهوونه ، أو مظنة لاتباع ما يهوونه ، وتركها معونة على ترك ذلك ، وحسن لمادة متابعتهم فيما يهوونه .

واعلم أن في كتاب الله من النهي عن مشابهة الأم الكافرة وقصصهم التي فيها عبرة لنا بترك ما ضلوه كثير . مثل قوله ، لَمَّا ذَكَرَ مَا ضَلَّ بِأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الثَّلَاثِ (٥٩ : ٢) فاصبروا يأولى الأبصار) وقوله : (١٢ : ١١١) لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب) وأمثال ذلك .

ومنه ما يدل على مقصودنا ، ومنه ما فيه إشارة وتنبيه للمقصود .

نم متى كان المقصود : بيان أن مخالفتهم في عامة أمورهم أصلح لنا ، فجميع الآيات دالة على ذلك . وإن كان المقصود : أن مخالفتهم واجبة علينا ، فهذا إنما يدل عليه بعض الآيات دون بعض .

ونحن ذكرنا ما يدل على أن مخالفتهم مشروعة في الجملة ، إذ كان هذا هو المقصود هنا .

وأما تمييز دلالة الوجوب أو الواجب عن غيرها ، وتمييز الواجب عن غيره : فليس هو الغرض هنا .

وسنذكر إن شاء الله : أن مشابهتهم في أعيادهم من الأمور المحرمة ، فإنه هو للساعة المقصودة هنا بعينها ، وسائر المسائل سواها إنما جلبها إلى هنا : تقرير القاعدة الكلية العظيمة للنقطة .

قال الله عز وجل ( ٩ : ٦٧ - ٧٣ النافقين والنافقات بعضهم من بعض ،  
يأمرون بالنكر ، وينهون عن المعروف ، ويقبضون أيديهم ، نسا الله فسيهم ،  
إن النافقين هم الفاسقون ، وعد الله للنافقين والنافقات وال كفار نار جهنم خالدين  
فيها ، هي حسبيهم ولنهم الله ولم عذاب مقيم ، كالذين من قبلكم كانوا أشد  
منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً ، فاستمتعوا بخلافهم ، فاستمتعتم بخلافكم  
كما استمتع الذين من قبلكم بخلافهم ، وخضتم كاذبوا خاضوا ، أولئك حببنا  
أعمالهم في الدنيا والآخرة ، وأولئك هم الخاسرون ، ألم يأتهم نبي الذين من قبلهم  
قوم نوح وعاد ومحمد ، وقوم إبراهيم ، وأصحاب مدين والمؤتفكات ؟ أتتهم رسلهم  
بالبينات ، فما كان الله ليظلمهم ، ولكن كانوا أنفسهم يظلمون . والمؤمنون  
والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، ويقومون  
الصلاة ويؤتون الزكاة ، ويعطون الله ورسوله . أولئك سيرهم الله ، إن الله  
عزيز حكيم ، وعد الله للمؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين  
فيها ، ومساكن طيبة في جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر ، ذلك هو الفوز  
العظيم . يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين ، واغلظ عليهم ومأواهم جهنم  
وبئس المصير ) .

بين الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات أخلاق النافقين وصفاتهم ، وأخلاق  
المؤمنين وصفاتهم ، وكلا الفريقين مظهر للإسلام . ووعد النافقين المظهرين للإسلام  
- مع هذه الأخلاق - والكافرين المظهرين للكفر : نار جهنم ، وأمر نبيه بجهاد  
الطاغوتين .

ومنذ بعث الله عبده ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم ، وهاجر إلى المدينة صار  
الناس ثلاثة أصناف : مؤمن ، ومنافق ، وكافر . فأما الكافر - وهو المظهر للكفر -  
فأمره بين . وإنما الفرض هنا متعلق بصفات المنافقين المذكورة في الكتاب والسنة ،

فإنها هي التي تخاف على أهل القبلة ، فوصف الله سبحانه المنافقين بأن بعضهم من بعض ، وقال في المؤمنين « بعضهم أولياء بعض » وذلك لأن المنافقين تشابهت قلوبهم وأعمالهم ، وهم مع ذلك ( ٥٩ : ١٤ ) تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ) فليست قلوبهم متوادة متوالية ، إلا مادام الفرض الذي يؤمنونه مشتركاً بينهم ، ثم يتخلى بعضهم عن بعض ، بخلاف المؤمن ، فإنه يحب المؤمن ، وينصره بظهر الغيب ، وإن تنامت بهم الديار ، وتباعد الزمان . ثم وصف الله سبحانه كل واحدة من الطائفتين بأعمالهم في أنفسهم وفي غيرهم . وكلمات الله جوامع .

وذلك : أنه لما كانت أعمال الرء المتلقة بدينه قسمين . أحدهما : أن يعمل ما يتعلق بالرء من أعمال دينه ويترك ، والثاني : أن يأمر غيره بالفعل والترك ، ثم فعله : إما أن يختص هو بنفسه ، أو ينفع به غيره . فصارت الأقسام ثلاثة ليس لها رابع . أحدها : ما يقوم بالعمل ولا يتعلق بنصره ، كالصلاة مثلا . والثاني : ما يعمل لنفع غيره ، كالزكاة .

والثالث : ما يأمر غيره أن يفعله ، فيكون النصير هو العامل ، وحظه هو : الأمر به .

فقال سبحانه في وصف المنافقين « يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف » و يلبزائه في وصف المؤمنين « يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

و « المعروف » اسم جامع لكل ما يحبه الله : من الإيمان ، والعمل الصالح ، و « المنكر » اسم جامع لكل ماكرهه الله ونهى عنه .

ثم قال « ويقبضون أيديهم » قال مجاهد : يقبضونها عن الإلفاق في سبيل الله ، وقال قتادة : يقبضون أيديهم عن كل خير ، فجاهد أشار إلى النفع بالمال . وقبضُ اليد : عبارة عن الإمساك ، كما في قوله تعالى ( ١٧ : ٢٩ ) ولا تجعل يدك مفلوطة إلى عنقك . ولا تبسطها كل البسط )

وفى قوله ( ٥ : ٦٤ ) وقالت اليهود يد الله مغلولة ، غُلَّتْ أيديهم ، ولعنوا بما قالوا ، بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء ) وهى حقيقة عرفية ، ظاهرة من اللفظ ، أوهى مجاز مشهور .

ويلزاء قبض أيديهم : قوله فى المؤمنين ( يؤتون الزكاة ) فإن الزكاة - وإن كانت قد صارت حقيقة شرعية فى الزكاة المفروضة - فلها اسم لكل نفع لمخلوق : من نفع بدنى أو مالى . فالوجهان هنا كالوجهين فى قبض اليد . ثم قال ( نسوا الله فسيهم ) ونسيان الله : ترك ذكره .

ويلزاء ذلك قال فى صفة المؤمنين ( يقيمون الصلاة ) فإن الصلاة أيضاً تم الصلاة المفروضة والتطوع . وقد يدخل فيها كل ذكر لله : إما قطعاً ، وإما معنى <sup>(١)</sup> قال ابن مسعود رضى الله عنه « مادمت تذكر الله فأنت فى صلاة » وإن كنت فى السوق « وقال معاذ بن جبل « مدرسة العلم تسبيح » . ثم ذكر ما وعد الله به المنافقين والكفار من اللعنة ، ومن النار والعذاب المقيم فى الآخرة .

---

(١) لعله - رحمه الله - يريد باللعنى : الحال . يعنى أن يكون المؤمن بحاله فى الاستقامة ، وتقدير نعم الله عليه وشكرها بوضع كل نعمة فى موضعها الذى تقتضيه حكمة الرب ورحمته وأسمائه وصفاته : فإنه يكون بذلك ذا كرامة . لأن الله كره ضد النسيان والفتنة . فما يسىء عبد إلى نفسه بوضع النعم فى غير موضعها ، واستعمال قلبه وعقله وجوارحه فى غير ما تقتضيه حكمة الرب ورحمته وأسمائه وصفاته : إلا عن نسيان لله ربه ورب العالمين ، وعن غفلة عما خلق له فى هذه الدار من الابتلاء والامتحان ، وعن غفلة عن مراقبة ربه الرقيب الشهيد الحسيب . وعما أعد له فى الحياة الآخرة التى لا ريب فيها . والذى يجزيه فيها الرب العليم الحكيم الجزاء الأوفى وإذا تدبرت هذا فهمت معنى قول ابن مسعود ، بل وفهمت حقيقة الصلاة ، وسر مقابلتها فى المنافقين بنسيان الله وأنها توثيق صلتك بربك التنى الحميد . بتقدير برك نعمه وإدامة شكره فانك الفقير الذى لا سطة لك إلا بتوثيق صلاتك به .

ويلزائه : ما وعد الله المؤمنين : من الجنة والرضوان ، ومن الرحمة .  
ثم في ترتيب الكلمات وألفاظها أسرار كثيرة ، ليس هذا موضعها . وإنما  
الغرض تمهيد قاعدة لما سذكروه إن شاء الله .

وقد قيل : إن قوله ( ولم عذاب مقيم ) إشارة إلى ما هو لازم لهم في الدنيا  
والآخرة : من الآلام النفسية غمًا وحزنًا ، وقسوة وغلظة قلب وجهلاً . فإن  
للكفر والمعاصي من الآلام العاجلة الدائمة ما الله به عليم . ولهذا تجد غالب هؤلاء  
لا يطيبون عيشهم إلا بما يزيل عقولهم ، ويلهى قلوبهم ، من تناول مسكر ، أو رؤية  
مله ، أو سماع مطرب ونحو ذلك .

ويلزاء ذلك : قوله في المؤمنين ( أولئك سيرحمهم الله ) فإن الله يجعل للمؤمنين  
من الرحمة في قلوبهم وغيرها ، بما يجودونه من حلاوة الإيمان ، ويذوقونه من طمسه ،  
وانشراح صدورهم للإسلام — إلى غير ذلك من السرور بالإيمان والعلم النافع والعمل  
الصالح بما لا يمكن وصفه .

ثم قال سبحانه في تمام خبر المنافقين ( كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة  
وأكثر أموالاً وأولاداً ) وهذه الكاف قد قيل : إنها رفع ، خبر مبتدأ محذوف في « كالذين  
تقديره : أنتم كالذين من قبلكم . وقيل : إنها نصب بفعل محذوف ، تقديره : فسلمت  
كالذين من قبلكم ، كما قال النير بن تَوَلَّب .

\* كاليوم مطلوباً ولا طالباً \*

أى لم أر كالיום . والتشبيه — على هذين القولين — في أعمال الذين من قبل .  
وقيل : إن التشبيه في العذاب .

ثم قيل : العامل محذوف ، أى لنهم وعذبهم كما لمن الذين من قبلكم .  
وقيل — وهو أجود — بل العامل ما تقدم : أى وعد الله للمنافقين كوعده الذين  
من قبلكم ، وأنهم كلن الذين من قبلكم . ولم عذاب مقيم كالذين من قبلكم .  
فجعلها نصب . ويموز أن يكون رضا ، أى عذاب كعذاب الذين من قبلكم .

وحقيقة الأمر على هذا القول : أن الكاف تنازعا عاملان ناصبان ، أو ناصب ورافع . من جنس قولهم : أكرمت وأكرمتي زيد . والنحويون لهم فيها إذا لم يختلف العامل - كقولك : أكرمت وأعطيت زيدا - قولان : أحدهما - وهو قول سيبويه وأصحابه - أن العامل في الاسم : هو أحدهما ، وأن الآخر حذف مسموؤه ، لأنه لا يرى اجتماع عاملين على مفعول واحد . والثاني : قول القراء وغيره من الكوفيين : أن الفعلين عملا في هذا الاسم ، وهو يرى أن العاملين يملان في المفعول الواحد .

وعلى هذا اختلافهم في نحو قوله (١٧:٥٠) عن النبي وعن الشمال قعيد) وأمثاله فعلى قول الأولين ، يكون التقدير : وعد الله المنافقين النار : كوعد الذين من قبلكم . ولم عذاب مقيم : كالذين من قبلكم ، أو كعذاب الذين من قبلكم . ثم حذف اثنان من هذه المفعولات ، لدلالة الآخر عليهما ، وهم يستحسنون حذف الأولين .

وعلى القول الثاني : يمكن أن يقال : الكاف المذكورة بينهما هي التملقة بقوله « وعد » وبقوله « لمن » وبقوله « ولم عذاب مقيم » لأن الكاف لا يظهر فيها إعراب . وهذا على القول بأن عمل الثلاثة النصب ظاهر . وإذا قيل : إن الثالث يعمل الرفع ، فوجهه : أن العمل واحد في اللفظ ، إذ المعلق تعلق بمعنى لا تعلق .

وإذا عرفت أن من الناس من يحمل التشبيه في العمل . ومنهم من يحمل التشبيه في المذاب : فالقولان متلازمان . إذ المشابهة في الموجب تقتضى المشابهة في الموجب ، وبالعكس . فلا خلاف معنى بين القولين .

وكذلك ما ذكرناه من اختلاف النحويين في وجوب الحذف وعدمه : إنما هو اختلاف في تحليلات ومآخذ ، لا تقتضى اختلافا ، لا في إعراب ولا في معنى . فإذن الأحسن : أن تتعلق الكاف بمجموع ما تقدم من العمل والجزء . فيكون التشبيه فيها تمظيا .

وعلى القولين الأولين : يكون قد دل على أحدهما نظراً . ودل على الآخر زوراً  
وإن سلكت طريقة الكوفيين على هذا : كان أبلغ وأحسن ، فإن لفظ الآية  
يكون قد دل على المشابهة في الأمرين من غير حذف ، وإلا فيضمر : حالكم  
كحال الذين من قبلكم . ونحو ذلك . وهو قول من قدره : أنتم كالذين من  
قبلكم . ولا يسع هذا المسكان بسطاً أكثر من هذا . فإن الغرض متعلق بشيئه .

وهذه المشابهة في هؤلاء بإزاء ما وصف الله به المؤمنين ، من قوله ( ويطيعون الله ورسوله ) . فإن طاعة الله ورسوله تنافي مشابهة الذين من قبلكم . قال سبحانه ( كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلافهم فاستمتعتم بخلافكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلافهم وخضتم كالذي خاضوا )  
فالخطاب في قوله « كانوا أشد منكم قوة » وقوله « فاستمتعتم » إن كان  
للمناقضين : كان من باب خطاب التلوين والاتفات . وهذا انتقال من النبوة إلى  
الحضور ، كما في قوله ( الرحمن الرحيم . مالك يوم الدين . إياك نعبد وإياك  
نستعين ) ثم حصل الانتقال من الخطاب إلى النبوة في قوله ( أولئك حبطت أعمالهم )  
وكما في قوله ( ١٠ : ٢٢ ) حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم بريح طيبة وفرحوا  
بها ( وقوله ( ٤٩ : ١١ ) وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم  
الراشدون ) فإن الضمير في قوله ( أولئك حبطت أعمالهم ) الأظهر : أنه عائد إلى  
المستعنين الخائضين من هذه الأمة . كقوله فيما بعد ( ألم يأتهم نبيّ الذين من قبلكم )  
وإن كان الخطاب لجسوع الأمة المبعوث إليها فلا يكون الاتفات إلا في الموضع الثاني  
وأما قوله ( فاستمتعوا بخلافهم ) ففي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن الحسن في معنى « الخلال »  
قوله ( فاستمتعوا بخلافهم ) قال : بدنيهم . ويروى ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه  
وروى عن ابن عباس : بنصيبهم من الآخرة في الدنيا . وقال آخرون :  
بنصيبهم من الدنيا .

قال أهل اللغة « الخلاق » هو النصيب والحظ . كأنه : ما خلق للانسان أى ما قدر له ، كما يقال : القسم لما قسم له . والنصيب لما نُصِبَ له ، أى أثبت . ومنه قوله تعالى ( ٢ : ١٠٢ و ٢٠٠ ما له فى الآخرة من خلاق ) أى من نصيب . وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إنما يلبس الحرير من لاخلق له فى الآخرة » . والآية تم ما ذكره العلماء جميعهم . فإنه سبحانه قال ( كانوا أشد منكم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً ) فذلك القوة التى كانت فيهم كانوا يستطيعون أن يعملوا بها للدنيا والآخرة . وكذلك أموالهم وأولادهم . وتلك القوة والأموال والأولاد هو الخلاق ، فاستمتصوا بقوتهم وأموالهم ، وأولادهم فى الدنيا ، ونفس الأعمال التى عملوها بهذه القوة ، والأموال : هى دينهم وتلك الأعمال ، لو أرادوا بها الله والدار الآخرة ، لكان لهم ثواب فى الآخرة عليها <sup>(١)</sup> فقتسمهم بها أخذ حظوظهم العاجلة بها . فدخل فى هذا من لم يعمل إلا لدنياه ، سواء كان جنس العمل من العبادات أو غيرها .

ثم قال سبحانه : ( ٩ : ٦٩ فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذين خاضوا ) .

(١) الأولى أن يفيد الثواب هنا « بالحسن ، أو الجليل » أو نحوه . لأن كل عامل فلا بد أن يشوب إليه عمله ويرجع : من خير أو شر . قال الله تعالى ( ٨٣ : ٣٩ هل ثوب السكندر ما كانوا يضلون ؟ ) وكلمة « ثواب » فى اللغة بمعنى الرجوع . وقد سمي الله الجزاء ثواباً لأنه يشوب ويرجع إلى السامع فى الدنيا قبل الآخرة ، ليفحصه ويعرف به ضلال عمله وهذاه ، فيمكنه إذا كان يقظاً - يفحص ثواب عمله وغمراته فى كل وقت - أن يتبين ما فى عمله من جهل وضلال ونقص وفساد ، وإخلاص ورياء ، وشرك وتوحيد . ولو أن كل عامل فصل كذلك لاستطاع أن يخرج الضال من ضلاله إلى الهدى ، ومن الصيغان إلى الطاعة ، ومن الشرك إلى التوحيد ، ومن الكفر بالله وآياته ورسوله وكتابه إلى الإيمان ، ومن التورور والفتنة إلى اليقظة وشدة تحرى صراط الدين أمن الله عليهم . فلا يزال يزداد هدى وإيماناً ، ولكن أكثر الناس لا يعقلون .



وفي « الذي » وجهاً . أحسنهما : أنها صفة للصدر ، أى كالخوض الذى خاضوه . فيكون المائد محذوفاً . كما فى قوله : ( ٣٦ : ٧١ ) ألم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا أناماً فهم لما مالكون ( وهو كثير فاشى فى القنة .  
والثانى : أنه صفة الفاعل ، أى كالقرىق ، أو الصنف ، أو الجبل : الذى خاضوه . كما لو قيل : كالذين خاضوا .

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلق وبين الخوض : لأن نساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به ، أو يقع فى العمل بخلاف الاعتقاد الحق .  
والأول : هو البدع ونحوها . والثانى : هو فسق الأعمال ونحوها .  
والأول : من جهة الشبهات . والثانى : من جهة الشهوات .

ولهذا كان السلف يقولون « احذروا من الناس صنفين : صاحب هوى قد فتنه هواء ، وصاحب دنيا أمته دنياه » .

وكانوا يقولون « احذروا فتنة العالم الفاجر ، والمابد الجاهل . فإن فتنهما فتنة لكل مفتون » فهذا يشبه المنضوب عليهم الذين يملكون الحق ولا يتبعونه . وهذا يشبه الضالين الذين يملكون بغير علم .

ووصف بعضهم أحمد بن حنبل ، فقال « رحمه الله ، عن الدنيا ما كان أصبره ، وبالمضامين ما كان أشبهه ، أتته البدع ففناها . والدنيا فأبأها » .

وقد وصف الله أئمة المؤمنين فقال : ( ٣٣ : ٢٤ ) وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا ، وكانوا بآياتنا يوقنون ( فبالصبر : ترك الشهوات . وباليقين : تدفع الشبهات .

ومنه قوله فى سورة العصر ( وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ) وقوله : ( ٣٨ : ٤٥ ) وإذا ذكر عبادنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أولى الأيدي والأبصار ) .  
ومنه الحديث المرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله يحب البصير الناقد عند ورود الشبهات ، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات » .

الحكمة فى  
الجمع بين  
الاستمتاع  
والخوض

قوله سبحانه : ( ٩ : ٦٩ فاستمتم بحلقكم ) إشارة إلى اتباع الشبهوات وهو داء المعصية .

وقوله : ( ٩ : ٦٩ وخضتم كالذي خاضوا ) إشارة إلى اتباع الشبهات . وهو داء للبتدعة وأهل الأهواء والمصومات . وكثيرا ما يجتمعان . هل من تجد في اعتقاده فساداً إلا وهو ظاهر في عمله . وقد دلت الآية على أن الذين كانوا من قبل استمتموا وخاضوا . وهؤلاء فعلوا مثل أولئك .

ثم قوله : ( فاستمتم ) و ( خضتم ) خبر عن وقوع ذلك في الماضي . وهو ذم لمن يفعله إلى يوم القيامة ، كسائر ما أخبر الله به عن أعمال وصفات الكفار والمناقضين عند مبث عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم . فإنه ذم لمن يكون حاله حالهم إلى يوم القيامة .

وقد يكون خبراً عن أمر دائم مستمر . لأنه - وإن كان بضمير الخطاب - فهو كالضمير في نحو قوله : ( اعبدوا ) ( واغسلوا ) ( واركعوا واسجدوا ) ( وآمنوا ) كما أن جميع الوجودين في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وبعده إلى يوم القيامة مخاطبون بهذا الكلام ، لأنه كلام الله . وإنما الرسول مبلغ عن الله .

وهذا مذهب عامة المسلمين . وإن كان بعض من تكلم في أصول الفقه : اعتقد أن ضمير الخطاب إنما يتناول الوجودين حين تبليغ الرسول ، وأن سائر الوجودين دخلوا : إما بما علمناه بالاضطرار من استواء الحكم ، كما لو خاطب النبي صلى الله عليه وسلم واحداً من الأمة . وإما بالسنة ، وإما بالإجماع ، وإما بالقياس . فيكون كل من حصل منه هذا الاستمتاع والغوص مخاطباً بقوله : ( فاستمتم ) ( وخضتم ) وهذا أحسن القولين .

وقد توعد الله سبحانه هؤلاء المستمعين المخاضين بقوله : ( أولئك جبت أعمالهم في الدنيا والآخرة . وأولئك هم الخاسرون ) .

وهذا هو المقصود هنا من هذه الآية . وهو أن الله قد أخبر أن في هذه الأمة

الخطاب في  
القرآن عام  
ناس إلى آخر  
الدهر

من استمتع بخلافه ، كما استمتعت الأمم قبلهم . وخاض كالذى خاضوا . وفهم على ذلك . وتوعدهم على ذلك .  
ثم حُصِّم على الاعتبار بمن قبلهم فقال : ( ٩ : ٧٠ ) ألم يأتيهم نبأ الذين من قبلهم قوم نوح وعاد وثمود - الآية ) .

وقد قدمنا : أن طاعة الله ورسوله في وصف المؤمنين يلزاه ما وصف به هؤلاء : من مشابهة القرون المتقدمة . وذم من يفعل ذلك . وأسرّه بجهاد الكفار والمنافقين بعد هذه الآية : دليل على جهاد هؤلاء المستتمتعين بالخائضين .

ثم هذا الذي دل عليه الكتاب من مشبهة بعض هذه الأمة للقرون الماضية في الدنيا وفي الدين ، وذم من يفعل ذلك دل عليه أيضاً سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وتناول هذه الآية على ذلك أصحابه رضي الله عنهم .  
فمن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تَأْخُذُنَّ كما أخذتُ الأمم من قبلكم : فزاعا بذراع ، وشبراً بشبر ، وباعاً ببيع ، حتى لو أن أحداً من أولئك دخل جُحْرَضَبٍ لدخلتموه - قال أبو هريرة : اقرؤا إن شئتم ( كالذين من قبلكم كانوا أشد منكم قوة - الآية ) قالوا : يا رسول الله كما صنعت فارس والروم ، وأهل الكتاب ؟ قال : فهل الناس إلا أمم <sup>(١)</sup> » .  
وعن ابن عباس رضي الله عنهما في هذه الآية : أنه قال : « ما أشبه الليلة بالبارحة . هؤلاء بنو إسرائيل شبهنا بهم <sup>(٢)</sup> » .

(١) رواه ابن جرير في تفسير الآية من سورة التوبة من طريق أبي معشر عن سعيد بن أبي سعيد القبري عن أبي هريرة . وقال الحافظ ابن كثير : وله شاهد في الصحيح .

(٢) رواه ابن جرير عن ابن جرير عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس وزاد « لا أعلم إلا أنه قال : والذي نفسي بيده لتبجنهم حتى لو دخل الرجل منهم جحر ضب لدخلتموه »

وعن ابن مسعود رضى الله عنه : أنه قال « أنتم أشبه الأمم بنى إسرائيل سمعًا وهديًا . تتبعون علمهم حذو القذة بالقذة . غير أننى لا أدرى : أنبذون السجل أم لا ؟ <sup>(١)</sup> » .

وعن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال « المناقون الذين منكم اليوم شرّ من المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قلنا : وكيف ؟ قال : أولئك كانوا يُخفون نفاقهم ، وهؤلاء أعلنوه <sup>(٢)</sup> » .

وأما السنة : فجاءت بالإخبار بمشابهتهم في الدنيا ، وذمّ ذلك ، والنهي عن ذلك . وكذلك في الدين .

خوف الرسول  
الفتنة من  
الاستمتاع  
بالدنيا

فأما الأول الذى هو الاستمتاع بالخلق : فى الصحيحين عن عمرو بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « بث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتى بجزيتهما . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين ، وأمر عليهم السلام بن الحضرمي . فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الأنصار يقدمون أبا عبيدة . فوافقوا صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف فتمرّضوا له ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآهم . ثم قال : أغلظكم سمعت أن أبا عبيدة قدم بشيء من البحرين ؟ فقالوا : أجل ، يا رسول الله . فقال : أبشروا ، وأملوا ما يسرّكم فوالله ما الفقر أعشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم : أن تُبسط الدنيا عليكم كما بُسطت على من كان قبلكم ، فتنافسوها كما تنافسوها ، فتهلككم كما أهلكتهم » .

(١) رواه البهوى فى تفسير الآية .

(٢) رواه مسلم فى التفسير عن إسحاق بن إبراهيم . كذا ذكر التاليسى فى ذخائر اللواريث . ولم أجده فى التفسير من مسلم طبعه المصرية . وقد رواه البخارى فى الفتن فى « باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه » وانظر شرحه فى الفتح (ج ١٣ ص ٥١)

قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم : أنه لا يخاف على أمته فتنة الفقر . وإنما يخاف بَسَطَ الدنيا وتنافسها وإهلاكها . وهذا هو الاستمتاع بالخلق ، المذكور في الآية .

وفي الصحيحين : عن عتبة بن عاصم رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج يوماً فصرى على أهل أحد صلواته على الميت . ثم انصرف إلى المنبر فقال : إني فرط لكم . وأنا شهيد عليكم . وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن . وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض ، أو مفاتيح الأرض . وإني والله ما أخاف عليكم أن تُشركوا بعملي ، ولكن أخاف عليكم : أن تنافسوا فيها - وفي رواية - ولكني أخشى عليكم أن تنافسوا فيها ، وتقتلوا ، فهلكوا كما هلك من كان قبلكم . قال عتبة : فكان آخر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر » .

وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا فتحت عليكم خزائن فارس والروم : أي قوم أتم ؟ قال عبد الرحمن بن عوف : نكون كما أمرنا الله عز وجل . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تنافسون ، ثم تحاسدون ، ثم تدابرون ، أو تباغضون ، أو غير ذلك ، ثم تنطلقون إلى مساكن المهاجرين ، فتحملوا بعضهم على رقاب بعض »

وفي الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال « جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، وجلسنا حوله . فقال : إن مما أخاف عليكم بعملي : ما يفتح من زهرة الدنيا وزينتها . فقال رجل : أو يأتي الخيل بالشر ؟ يا رسول الله ؟ قال : فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقيل : ما شأنك تسكتم رسول الله ولا يكلمك ؟ قال : ورأينا أنه يُنزَل عليه . فأفاق يسبح عنه الرخصاء وقال : أين هذا السائل ؟ وكأنه حميد . فقال : إنه لا يأتي الخيل بالشر - وفي رواية - قال : أين السائل آنفا ؟ أو خير هو ؟ ثلاث - إن الخيل لا يأتي إلا بالخيل . وإن مما

يُنْبِتُ الرِّيعَ مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرِ . فَإِنَّمَا أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلْتُ عَيْنَ الشَّمْسِ ، فَتَلَطَّتُ وَبَالَتْ ، ثُمَّ رَتَمْتُ ، وَإِنْ هَذَا لِلْمَالِ خَضِرٌ حُلُو ، وَنَحْنُ صَاحِبُ السَّلَامِ هُوَ ، لِمَنْ أُعْطِيَ مِنْهُ لِلسَّكِينِ وَالْيَتِيمِ وَابْنِ السَّبِيلِ . أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّهُ مِنْ يَأْخُذُهُ بَشِيرٌ حَقَّهُ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ . وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ <sup>(١)</sup> »

(١) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهَايَةِ فِي مَادَّةِ « خَضِرٌ » : هَذَا الْحَدِيثُ يَحْتَاجُ إِلَى شَرْحٍ أَلْفَاظُهُ مُجْتَمِعَةٌ ، فَإِنَّهُ إِذَا فُرِقَ لَا يَكَادُ يَفْهَمُ التَّرْضُ مِنْهُ .  
« الْحَبَطُ » بِالْتَحْرِيكِ : الْهَلَاكُ يُقَالُ : حَبَطَ بِحَبَطٍ حَبَطًا وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحَاءِ .  
و « يَلِمُ » يَقْرُبُ ، أَيْ يَدْنُو مِنَ الْهَلَاكِ وَ « الْخَضِرُ » بِكسْرِ الضَّادِ : نَوْعٌ مِنَ الْبَقُولِ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِهَا وَجِيدِهَا . وَ « تَلَطَّ » الْبَعِيرُ يَلَطُّ : إِذَا أَلْقَى رَجِيمَهُ سَهْلًا رَقِيقًا .  
ضَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَثَلَيْنِ . أَحَدُهُمَا لِلْمُفْرَطِ فِي جَمْعِ الدُّنْيَا وَالْمُنْعِ مِنْ حَقِّهَا . وَالْآخَرُ : لِلْمُقْتَصِدِ فِي أَخْذِهَا وَالنَّفْعِ بِهَا .

قَوْلُهُ « أَنْ مِمَّا يُنْبِتُ الرِّيعَ : مَا يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ » فَإِنَّهُ مِثْلُ الْمُفْرَطِ الَّذِي يَأْخُذُ الدُّنْيَا بِشَيْرِ حَقِّهَا . وَذَلِكَ : أَنَّ الرِّيعَ تَنْبَتَ أَحْرَارُ الْبَقُولِ ، فَتَكْثُرُ اللَّاشِيَةُ مِنْهُ لاسْتِطَابَتِهَا إِيَّاهُ ، حَتَّى تَنْتَفِخَ بِطُونُهَا عِنْدَ عَجَازَتِهَا حِدَ الْإِحْتِمَالِ ، فَتَنْشَقُّ أَمْعَاؤُهَا مِنْ ذَلِكَ ، فَتَهْلِكُ أَوْ تَضَارِبُ الْهَلَاكَ . وَكَذَلِكَ الَّذِي يَجْمَعُ الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ ، وَيَعْنَمُهَا مُسْتَحَقُّهَا : قَدْ تَعَرَّضَ لِلْهَلَاكِ فِي الْآخِرَةِ بِدُخُولِ النَّارِ ، وَفِي الدُّنْيَا بِأَذَى النَّاسِ لَهُ ، وَحَسَدِ إِيَّاهُ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَذَى .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرِ » فَإِنَّهُ مِثْلُ الْمُقْتَصِدِ . وَذَلِكَ : أَنَّ الْخَضِرَ لَيْسَ مِنْ أَحْرَارِ الْبَقُولِ وَجِيدِهَا الَّتِي يُنْبِتُهَا الرِّيعُ بِتَوَالِي أَمْطَارِهِ ، فَتَحْسَنُ وَتَعْمَمُ ، وَلَكِنَّهُ مِنَ الْبَقُولِ الَّتِي تَرَعَاهَا اللَّوْاشِيُّ بَعْدَ هَيْجِ الْبَقُولِ وَيَبْسُهَا ، حَيْثُ لَا تَجِدُ سِوَاهَا ، وَتَسْمِيهَا الْعَرَبُ « الْجَنِبَةَ » - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالتَّوْنِ وَالْبَاءِ - فَلَا تَرَى لِلْاشِيَةِ تَكْثُرَ مِنْ أَكْلِهَا وَلَا تَسْتَمْرِجُهَا . فَضَرْبُ آكَلَةِ الْخَضِرِ مِنَ اللَّوْاشِيِّ مِثْلًا لِمَنْ يَقْتَصِدُ فِي أَخْذِ الدُّنْيَا وَجَمْعِهَا . وَلَا يَحْمِلُهُ الْحَرَسُ عَلَى أَخْذِهَا بِشَيْرِ حَقِّهَا . فَهِيَ بَنَجُوتٌ مِنَ الْبُلْهَاءِ ، كَمَا نَجَتْ آكَلَةُ الْخَضِرِ . أَلَا تَرَاهُ قَالَ « أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلْتُ عَيْنَ الشَّمْسِ فَتَلَطَّتُ وَبَالَتْ » أَرَادَ : أَنَّهَا إِذَا شَبِعَتْ مِنْهَا بَرَكَتُ مُسْتَقْبَلَةِ عَيْنِ الشَّمْسِ =

وروى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الدنيا خُلوة خَصِيرة ، وإن الله سابعنا مستخلفكم فيها . فينظر كيف تعملون ؟ فاتقوا الدنيا . واتقوا النساء . فإن أولَ فتنة بني إسرائيل كانت في النساء »

فقد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتنة النساء ، معللاً بأن أولَ فتنة بني إسرائيل كانت في النساء

وهذا نظير ماسند كره من حديث معاوية عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنما هلك بنو إسرائيل حين اتخذ هذه نساؤهم - يعني وصل الشعر -

وكثير من مشابهات أهل الكتاب في أعيادهم وغيرها: إنما يدعو إليها النساء وأما الخوض كالذي خاضوا : فروينا من حديث الثوري وغيره عن عبد الرحمن بن زياد بن أنس الأفرقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليأتين على أمتي ما أتي على بني إسرائيل حَذْوُ النعل بالنعل ، حتى إذا كان منهم من أتى أمته علانية كان من أمتي من يصنع ذلك . وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة ، كلهم في النار إلا ملة واحدة . قالوا : من هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه اليوم وأصحابي » رواه أبو عيسى الترمذي . وقال : هذا حديث غريب مُفَسَّر ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

وهذا الافتراق مشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة

== تستمرى بذلك ما أكلت ، وتجتر وتتلط . فإذا سلطت فقد زال عنها الحب . وإنما تحبط للماشية : لأنها تمتلئ بطونها ، ولا تتلط ولا تبول فتنتفخ أجوافها . فيعرض لها للرض قهلا .

ولرؤد بزهره الدنيا : حسنها وبهجتها ، ويرككت الأرض : نماها وما يخرج من نباتها .

رضي الله عنه ، وسعد ، ومعاوية ، وعمر بن حفص ، وغيرهم . وإنما ذكرت حديث ابن عمرو لما فيه من الشبهة .

فمن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، أو ثنتين وسبعين فرقة . والنصارى مثل ذلك ، وتفرقت أمي على ثلاث وسبعين فرقة » . رواه أبو داود وابن ماجة والترمذي . وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة . وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة - يعني الأهواء - كلها في النار إلا واحدة . وهي الجماعة - وقال - إنه سيخرج من أمي أقوام تتجاري بهم تلك الأهواء كما يتجاري الكلب <sup>(١)</sup> بصاحبه . فلا يبقى منه عرق ولا مفصل إلا دخله والله يامعشر العرب ، لئن لم تقوموا بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم لغيركم من الناس أحرى أن لا يقوم به »

هذا حديث محفوظ من حديث صفوان بن عمرو عن الأزهر بن عبد الله الحرلزي ، وعن أبي عامر عبد الله بن يحيى عن معاوية ، ورواه عنه غير واحد . منهم : أبو اليان ، وبقية ، وأبو المنيرة . رواه أحمد وأبو داود في سننه . وقد روى ابن ماجة هذا المتن من حديث صفوان بن عمرو : عن راشد بن سعد عن عوف بن مالك الأشجعي ، ويروى من وجوه آخر .

(١) « الكلب » يفتح الكاف واللام : داء يصيب الإنسان إذا عضه كلب كلب ، فيصيبه منه شبه جنون . ويلاحظ أن الرسول صلى الله عليه وسلم به من يتحكم فيه سلطان الهوى بالكلب الكلب ، كما شبه الله كذلك في قوله (٧ : ١٧٦) فله ككل الكلب ، إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، ذلك مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا ، فاقصص القصص لعلهم يتفكرون .



قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بافتراق أمته على ثلاث وسبعين فرقة  
واثنان وسبعون : لا ريب أنهم الذين خاضوا كحوض الذين من قبلهم .  
ثم هذا الاختلاف الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم إما في الدين فقط  
وإما في الدين والدنيا . ثم قد يؤول إلى الدنيا . وقد يكون الاختلاف في الدنيا فقط  
وهذا الاختلاف الذي دلت عليه هذه الأحاديث : هو مما نهى الله عنه في  
قوله سبحانه ( ٣ : ١٠٦ ) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم  
البينات . وأولئك لهم عذاب عظيم ) وقوله ( ٦ : ١٥٩ ) إن الذين فرقوا دينهم  
وكانوا شيعاً لسأ لهم في شيء ) وقوله ( ٦ : ١٥٣ ) وأن هذا صراطي مستقيماً  
فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله )

وهو موافق لما رواه مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن  
أبيه « أنه أقبل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طائفة من أصحابه من العالية  
حتى إذا مرَّ بمسجد بني معاوية دخل ، فركع فيه ركعتين ، وصلينا معه ، ودعا  
رَبَّهُ طويلاً . ثم انصرف إلينا . فقال : سألتُ ربِّي ثلاثاً . فأعطاني اثنتين ،  
ومننني واحدة : سألتُ ربِّي : أن لا يهلك أمتي بالسَّنة <sup>(١)</sup> . فأعطانيها . وسألتُ  
ربِّي : أن لا يهلك أمتي بالفرق . فأعطانيها . وسألتُهُ أن لا يحمل بأسهم بينهم .  
فمنعنيها »

وروي أيضاً في صحيحه عن ثوبان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم « إن الله زَوَى لي الأرض <sup>(٢)</sup> فرأيتُ مشارقها ومغاربها . وإن أمتي  
سيبلغ ملكها ما زَوَى منها . وأعطيت الكثرين : الأحمر ، والأبيض <sup>(٣)</sup> .

(١) السنة : الجذب والاصطدام .

(٢) أي ضم أجزاءها إلى جنسها وقرب بيدها ، فأراه ما ادخر لأمة فيها من  
الخيرات .

(٣) هما الذهب والفضة .

وإني سألت ربي لأمتي : أن لا يهلكها بسنة بامة ، وأن لا يُسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم ، فيستبيح بيضتهم <sup>(١)</sup> . وإن ربي قال : يا عابد ، إذا قضيت قضاء فانه لا يرد ، وإني أعطيتك لأمتك : أن لا أهلكهم بسنة بامة ، وأن لا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم ، فيستبيح بيضتهم ، ولو اجتمع عليهم من بأقطارها . أو قال : من بين أقطارها . حتى يكون بعضهم يهلك بعضاً ، ويسبي بعضهم بعضاً . ورواه البرقي في صحيحه . وزاد « وإنما أخاف على أمتي الأئمة للضلين . وإذا وقع عليهم السيف لم يرض إلى يوم القيامة . ولا تقوم الساعة حتى يلتحق حتى من أمتي بالمشركين ، وحتى يبعد فظم <sup>(٢)</sup> من أمتي الأوثان ، وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون . كلهم يزعم أنه نبي ، وأنا خاتم النبيين . لا نبي

---

(١) أصل البضة : ما يجله الفارس على رأسه يقيه من ضربات عدوه . وهي كالفرس . وقد كفى بها هنا عن قوة الأمة وما تخشى به من عدوها : من اتحاد القلوب والبصرة في الأمر ، واستحكام قوة الجماعة : الراعي مع الرعية ، والرعية مع الراعي . والاحتفاظ بالمال الذي هو قوام الأمة بإتقانه في مصالح الأمة ، لافي الشهوات والزخرف والزور والباطل ونحو ذلك . فإذا فقدت الأمة شخصيتها وأضاعت مقوماتها في الدين والانسانية ، وانماعت في عدوها متشبهة به في عقيدتها وعبادتها ونظمها في الأسرة والحكم ، وفي تفكيرها بخلية مبادئه ونظرياته وأهوائه على عقولها وتفكيرها ووضعت الأموال في أيدي السفهاء ، وأنقضت في الزخرف والباطل : استيحت يفتها ، وتعرض رأسها وأعضاؤها : من الراعي والرعية لضربات العدو المخطئة . كما هو شأن أغلب المسلمين اليوم . إذ قد تلاشت شخصيتهم الاسلامية ، والعريية والشريعة في أمم الفرنجة : من يهود ونصارى وملحدين وثنيين وأسرفوا على أنفسهم في الشهوات وألقوا مقابلهم إلى النساء والسفهاء . فاجتلب العدو بكل ذلك ييضهم . وأصبح أمرهم فرطاً ، ولقوا التي في كل شأنهم ، حتى نجبر العدو عليهم أن يصرفوا في شئونهم إلا تحت ولايته وبأمره . وإنما فقه وإنا إليه راجعون .

(٢) القمام : الجماعات .

بطلى . ولا تزال طائفة من أمتى على الحق منصورة ، لا يضرهم من خذلم حق  
يأتى أمر الله تبارك وتعالى »

وهذا المعنى محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه : يشير إلى أن  
الفرقة والاختلاف لا بد من وقوعهما في الأمة ، وكان يحذر أمته منه لينجو من  
الوقوع فيه من شاء الله له السلامة ، كما روى الترمذى بن سبرة عن عبد الله بن مسعود  
قال « سمعت رجلاً قرأ آية سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلافاً ،  
فأخذت بيده ، فانطلقت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت ذلك له ،  
فسرفت في وجهه الكراهية ، وقال : كلا كُما محسن ، ولا تختلفوا ، فإن من كان  
قبلكم اختلفوا فهلكوا » رواه مسلم .

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف الذى فيه جحد كل واحد  
من المختلفين مامع الآخر من الحق . لأن كلا القارئ كان محسناً فيما قرأه ،  
وعلى ذلك بأن من كان قبلنا اختلفوا فهلكوا . ولهذا قال حذيفة ليمان  
« أدرك هذه الأمة ، لا تختلف في الكتاب كما اختلفت في الأمم قبلهم » لما  
رأى أهل الشام وأهل العراق يختلفون في حروف القرآن الاختلاف الذى نهى  
عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
فأفاد ذلك شيئين .

أحدهما : تحريم الاختلاف في مثل هذا .

والثانى : الاعتبار بمن كان قبلنا ، والحذر من مشابهتهم .

واعلم أن أكثر الاختلاف بين الأمة الذى يورث الأهواء : تجده من هذا  
الضرب . وهو أن يكون كل واحد من المختلفين مصيباً فيما يشبهه ، أو في بعضه ،  
مخطئاً في نقيضه عليه الآخر ، كما أن القارئین : كل منهما كان مصيباً في القراءة  
بالحرف الذى علمه ، مخطئاً في نقيض حرف غيره ، فإن أكثر الجمل إنما يقع في النقيض  
الذى هو الجحود والتكذيب ، لا في الإثبات . لأن إحاطة الإنسان بما يشبهه أيسر

أسعتر  
الاختلاف  
الذى يورث  
الأهواء

من إحاطته بما ينفيه . ولهذا نهيت هذه الأمة أن تضرب آيات الله بعضها ببعض .  
لأن مضمون الضرب : الإيمان بإحدى الآيتين والكفر بالأخرى ، إذا اعتقد  
أن بينهما تضاداً ، إذ الضدان لا يجتمعان .

ومثل ذلك : ما رواه مسلم أيضاً عن عبد الله بن رباح الأنصاري : أن عبد الله  
ابن عمرو قال « هَجَرْتُ »<sup>(١)</sup> إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً . فسمعتُ  
أصوات رجلين اختلفا في آية ، فخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعْرِفُ  
في وجهه النضبُ ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم من الأمم باختلافهم في  
الكتاب .

فملل غضبه صلى الله عليه وسلم بأن الاختلاف في الكتاب هو كان سبب  
هلاك من قبلنا ، وذلك يوجب مجانبة طريقهم في هذا عيناً ، وفي غيره نوعاً .  
والاختلاف على ما ذكره الله في القرآن قسبان .

أحدهما : أنه ينم الطائفتين جميعاً ، كما في قوله ( ١١ : ١١٨ ، ١١٩ ) ولا يزالون  
مختلفين ، إلا من رحم ربك ( فجعل أهل الرحمة مستثنين من الاختلاف . وكذلك  
قوله ( ٢ : ١٧٦ ) ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق ، وإن الذين اختلفوا في  
الكتاب لفي شقاق بعيد ) وكذلك قوله ( ٣ : ١٩ ) وما اختلف الذين أوتوا الكتاب  
إلا من بعد ما جاءهم العلم بآياتهم ) وقوله ( ٣ : ٢٠٥ ) ولا تكونوا كالذين  
تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ) وقوله ( ٦ : ١٥٩ ) إن الذين فرقوا  
دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء ) وكذلك وصف اختلاف النصارى بقوله  
( ٥ : ١٢ ) فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ، وسوف ينثمهم الله  
بما كانوا يصنعون ) ووصف اختلاف اليهود بقوله ( ٥ : ٦٤ ) وألقينا بينهم العداوة  
والبغضاء إلى يوم القيامة . كلا أوقدوا ناراً للحرب أطلقها الله ) وقال ( ٢٣ : ٥٣ )  
فقتلوا أمراًهم بينهم زبراً . كل حزب بما لديهم فرحون ) .

الاختلاف  
الذي ذكره  
الله قسبان

(١) التهجير : الذهاب وقت المجاعة . وهو وقت الظهور .

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم لما وصف أن الأمة « مضطرق على ثلاث وسبعين فرقة ، قال : كلها في النار إلا واحدة ، وهي الجماعة » وفي الرواية الأخرى « مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي »  
فبين أن عامة المختلفين هالكون من الجانبين ، إلا فرقة واحدة ، وهم أهل السنة والجماعة .

وهذا الاختلاف للذموم من الطرفين ، يكون سببه : تارة فساد النية لما في  
النفوس من البهى والحسد ، وإرادة العلوفى الأرض بالقصاد ، ونحو ذلك . فيحب  
لذلك ذم قول غيره أو فعله ، أو غلبته لتمييز عليه ، أو يحب قول مَنْ يوافقه في  
نسب أو مذهب ، أو بلد ، أو صداقة ، ونحو ذلك ، لما في قيام قوله من حصول  
الشرف والرئاسة له ، وما أكثر هذا في بنى آدم ، وهذا ظلم .

ويكون سببه تارة أخرى جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذى يتنازعان فيه ،  
أو الجهل بالدليل الذى يرشد به أحدهما الآخر ، أو جهل أحدهما بما مع الآخر  
من الحق : فى الحكم ، أو فى الدليل . وإن كان عالماً بما مع نفسه من الحق حكماً  
ودليلاً .

والجهل والظلم : هما أصل كل شر ، كما قال سبحانه ( ٣٣ : ٧٢ ) وحملها  
الإنسان . إنه كان ظَـلُوماً جَـهُولاً ) .

أما أنواع الاختلاف : فهى فى الأصل قسيان : اختلاف تنوع ، واختلاف  
تضاد .

واختلاف التنوع على وجوه : منه ما يكون كل واحد من القولين  
أو القولين حقاً مشروعاً ، كافي القراءات التى اختلف فيها الصحابة ، حتى زجرم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاختلاف ، وقال « كَلَّا كَمَا مَحْسَن » .

ومنه اختلاف الأنواع فى صفة الأذنان ، والإقامة ، والاستفصاح

أسباب  
الاختلاف  
ترجع إلى  
الجهل والظلم

تنوع  
الاختلاف

والشهادات ، وصلاة الخوف ، وتكبيرات العيد ، وتكبيرات الجنازة ، إلى غير ذلك مما شرع جميعه . وإن كان قد يقال : إن بعض أنواعه أفضل .

ثم نجد لكثير من الأمة في ذلك من الاختلاف : ماوجب اقتتال طوائف منهم ، كاختلافهم على شفع الإمامة وإيتارها ونحو ذلك . وهذا عين الحرم . ومن لم يبلغ هذا المبلغ : فتجد كثيراً منهم في قلبه من الموى لأحد هذه الأنواع والإعراض عن الآخر ، أو التهي عنه : مادخل به فيما نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنه ما يكون كل من القولين هو في الواقع : في معنى القول الآخر ، لكن العبارتان مختلفتان ، كما قد يختلف كثير من الناس في أفاظ الحدود والتعريفات ، وصيغ الأدلة ، والتعبير عن السميات ، وتقسيم الأحكام وغير ذلك . ثم الجهل أو الظلم هو الذي يحمل على حمد إحدى المقاتلين ، وذم الأخرى .

ومنه ما يكون المعنيان غيرين ، لكن لا يتنافيان . فهذا قول صحيح ، وذاك قول صحيح ، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر ، وهذا كثير في المنازعات جداً . ومنه ما يكون طريقتان مشروعتان ، ولكن قد سلك رجل أو قوم هذه الطريقة ، وآخرون قد سلكوا الأخرى ، وكلاهما حسن في الدين . ثم الجهل أو الظلم : يحمل على ذم أحدهما ، أو تفضيله بلا قصد صالح ، أو بلا علم ، أو بلا نية .

اختلاف التضاد وأما اختلاف التضاد : فهو القولان للتنافيان : إما في الأصول ، وإما في القروم عند الجمهور ، الذين يقولون « المصيب واحد » وإلا فن قال « كل مجتهد مصيب » فمذهبه هو من باب اختلاف التنوع ، لا اختلاف التضاد .

فهذا المطلب : فيه أشد . لأن القولين يتنافيان . لكن نجد كثيراً من هؤلاء قد يكون القول الباطل الذي مع منازعه فيه حق ما ، أو معه دليل يقتضي حقاً ما . فإدخاله في هذا الأصل كله حتى يبقى هذا مبطلاً في البعض ، كما كان الأول مبطلاً في الأصل . كما رأيت لكثير من أهل السنة في مسائل القدر والصفات والصحابة

وغيرهم . وأما أهل البدعة : فالأمر فيهم ظاهر ، وكما رأيته لكثير من القهاء ، أولاً أكثر المتأخرين في مسائل الفقه . وكذلك رأيته منه كثيراً بين بعض المتفقهة ، وبعض المتصوفة ، وبين فرق المتصوفة . ونظائره كثيرة .

ومن جل الله له هداية ونوراً رأى من هذا مايقين له به منفعة ما جاء في الكتاب والسنة من التهي عن هذا وأشباهه . وإن كانت القلوب الصحيحة تنكر هذا ابتداء ، لكن نور على نور . ومن لم يحصل الله له نورا فاله من نور وهذا القسم الذى «سميانه اختلاف التنوع» كل واحد من المختلفين مصيب فيه بلا تردد . لكن الذم واقع على من بنى على الآخر فيه ، وقد دل القرآن على حد كل واحدة من الطائفتين في مثل هذا ، إذا لم يحصل من إحداهما بنى ، كما في قوله ( ٥٠٩ : ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها ، فيأذن الله<sup>(١)</sup> ) وقد كان الصحابة في حصار بنى النضير اختلقوا في قطع الأشجار والنخيل ، قطع قوم وترك آخرون . وكما في قوله ( ٢١ : ٧٨ ، ٧٩ ) وداود وسليمان إذ يحكمان في الحَرْث ، إذ نَفَثَتْ فيه غمِّ القوم . وكنا لحكمهم شاهدين . فَهَمَّانها سليمان ، وكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ) فخص سليمان بالقهم . وأثنى عليهما بالعلم والحكم .

وكما في إقرار النبي صلى الله عليه وسلم - يوم بنى قريظة - وقد كان أمر للنابى بنادى « لا يصلين أحد المصر إلا في بنى قريظة » - من صلى المصر في وقتها ، ومن آخرها إلى أن وصل إلى بنى قريظة . وكما في قوله صلى الله عليه وسلم « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران . وإذا اجتهد ولم يُصِبْ ، فله أجر » ونظائره كثيرة .

وإذا جعلت هذا قسماً آخر صار الاختلاف ثلاثة أقسام .

وأما القسم الثانى من الاختلاف للذكور في كتاب الله : فهو ما حد فيه إحدى الطائفتين ، وهم المؤمنون . وذم فيه الأخرى ، كما في قوله تعالى ( ٢ : ٢٥٥ ) تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كَلَّمَ الله ، ورفع بعضهم درجات ،

(١) البينة : النسخة . وقيل : الجمعية المجر

الاختلاف  
الذى ذم فيه  
إحدى  
الطائفتين

وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْيَنَات ، وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتُلَ  
الَّذِينَ مِنْ بَدَمٍ ، مِنْ بَدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْيَنَات . وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا . فَهُمْ مِنْ آمَنَ .  
وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتُلُوا )

قوله : « وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا . فَهُمْ مِنْ آمَنَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ » حَدِّ لِحَدِّ  
الطَّائِفَتَيْنِ ، وَمِ الْمُؤْمِنُونَ . وَذِمَّ لِلْآخَرَى .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ( ٢٢ : ١٩ - ٢٣ هَذَانِ خَصِمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ . فَالَّذِينَ  
كَفَرُوا قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ ، يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ، يُصَّهَرُ بِهِ مَا فِي  
بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ، وَلَمْ يَمْلِكْ مِنْ حَدِيدٍ . كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا  
وَذُقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ . إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ - الْآيَةُ ) مع  
مَآثِبَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْمَقْتَلَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ :  
عَلَى وَحْشَةٍ وَعَبِيدَةُ بِنِ الْحَرْثِ ، وَالَّذِينَ بَارَزُوهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ . وَمِنْ : عَتَبَةٍ ،  
وَشَيْبَةَ ، وَالْوَلِيدِ بِنِ عَتَبَةٍ »

الْبَنِي وَالْجُهَلِ  
هُوَ الَّذِي آلَ  
بِالنَّاسِ إِلَى  
الْاِخْتِلَافِ

وَأَكْثَرَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي يُؤْوِلُ إِلَى الْأَهْوَاءِ بَيْنَ الْأُمَّةِ : مِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .  
وَكَذَلِكَ آلٌ إِلَى سَفْكِ الدَّمَاءِ ، وَاسْتِبَاحَةِ الْأَمْوَالِ ، وَالْعِدَاوَةِ وَالْبُغْضَاءِ . لِأَنَّ  
إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا تَعْتَرِفُ لِلْآخَرَى بِمَا مَعَهَا مِنَ الْحَقِّ ، وَلَا تَنْصِفُهَا . بَلْ تَزِيدُ  
عَلَى مَا مَعَهَا مِنَ الْحَقِّ زِيَادَاتٍ مِنَ الْبَاطِلِ ، وَالْآخَرَى كَذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ جَلَّ اللَّهُ مَعْدَرُ الْاِخْتِلَافِ الْبَنِي فِي قَوْلِهِ : ( ٢ : ٢١٣ ) وَمَا اخْتَلَفَ  
فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أَوتَوْهُ مِنْ بَدَ مَا جَاءَتْهُمْ الْيَنَات بَقِيًّا بَيْنَهُمْ ) لِأَنَّ الْبَنِي : بِمَجَاوِزَةِ الْحَدِّ  
وَذَكَرَ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، لِيَكُونَ عِبْرَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ : مَا خَرَجَ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « ذُرُونِي مَا رَكَبْتُكُمْ .  
فَإِنَّمَا هَلِكٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤْلِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ . فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ  
شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتِمُّوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ »

فَأَمَرَهُمُ بِالْإِسْمَاعِ عَامِلٌ يُؤْمَرُونَ بِهِ ، سَمَلًا ذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ هَلَاكِ الْأَوَّلِينَ :



إنما كان كثرة السؤال ، ثم الاختلاف على الرسل بالمصيبة ، كما أخبرنا الله عن  
بنى إسرائيل من مخالفتهم أمر موسى في الجهاد وغيره . وفي كثرة سؤالهم عن  
صفات البقرة التي أمرهم بذبحها .

لكن هذا الاختلاف على الأنبياء : هو - والله أعلم - مخالفة للأنبياء ، كما  
يقال : اختلف الناس على الأمير : إذا خالفوه .

والاختلاف الأول : مخالفة بعضهم بعضاً ، وإن كان الأمران متلازمين ،  
أو أن الاختلاف على الأنبياء هو الاختلاف فيما بينهم . فإن اللفظ يحتمله .

ثم الاختلاف : كله قد يكون في التنزيل والحروف . كما في حديث ابن مسعود . الاختلاف في  
اللفظ وفي  
التأويل وقد يكون في التأويل ، كما يحتمله حديث عبد الله بن عمرو . فإن حديث عمرو  
ابن شعيب يدل على ذلك ، إن كانت هذه القصة .

قال أحمد في المسند : حدثنا اسماعيل حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده : « أن فرأ كانوا جلوساً بباب النبي صلى الله عليه وسلم  
قال بعضهم : ألم يقل الله كذا وكذا ؟ وقال بعضهم : ألم يقل الله كذا وكذا ؟  
فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج ، فكاثماً قتيء في وجهه حب  
الرمان . فقال : أجهذا أمرتم ؟ أو بهذا بستم : أن تضربوا كتاب الله بضه  
ببعض ؟ إنما ضلّت الأم قبلكم بمثل هذا . إنكم لستم مما ههنا في شيء . انظروا  
الذي أمرتكم به : فاعملوا به ، والذي نهيتكم عنه : فانهوا عنه » .

وقال : حدثنا يونس حدثنا حماد بن سلمة عن حميد ومطير الورثاني وداود  
ابن أبي هند : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه ، وهم يتنازعون  
في القدر - فذكر الحديث » .

وقال أحمد : حدثنا أنس بن عياض حدثنا أبو حازم عن عمرو بن شعيب عن  
أبيه عن جده قال : « لقد جلست أنا وأخي جليلاً ما أحب أن لي به حمر اللثم .  
أقبلت أنا وأخي ، وإذا مشيخة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس

هند باب من أبوابه . فكرهنا أن نُفَرِّقَ بينهم . فجلسنا حُجْرَةً<sup>(١)</sup> ، إذ ذكروا آية من القرآن ، قَامَرُوا فِيهَا ، حتى ارتفعت أصواتهم . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مُضْطَبًّا ، قد احمرَّ وجهه ، يرميهم بالتراب ، ويقول : مَهْلًا يَقُوم . بهذا أهلك الأمم من قبلكم : باختلافهم على أنبيائهم ، وضربهم السكِّبَ بِمَضَاهَا بيمض . إن القرآن لم ينزل يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا . وإنما نزل يصدق بَعْضُهُ بَعْضًا . فاعرقم منه : فاعملوا به . وما جهلتم منه : فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِهِ .

وقال أحمد : حدثنا أبو معاوية حدثنا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم ، والناس يعكلمون في القدر ، قال : فكأنما يفتأ في وجهه حب الرمان من النضب . قال : فقال لم : ما لَكُمُ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بِمَضَةٍ بيمض ؟ بهذا هلك من كان قبلكم . قال : فاقْبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسِ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم لم أشهده : ما قَبَطْتُ نَفْسِي بِبَلَدِكَ الْمَجْلِسِ ، إذ لم أشهده »

هذا حديث محفوظ عن عمرو بن شعيب . رواه عنه الناس . ورواه ابن ماجه في سننه من حديث أبي معاوية كما سقناه .

وقد كتب أحمد في رسالته إلى المتوكل هذا الحديث . وجعل يقول لم في مناظرته يوم البار : إنا قد نهينا أن نضرب كتاب الله بمض بيمض .

وهذا لهله - رحمه الله - بما في خلاف هذا الحديث من القساد العظيم . وقد روى هذا اللعن الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وقال : حديث حسن غريب . قال : وفي الباب عن عمر ، وعائشة ، وأنس .

وهذا باب واسع لم نقصد له هنا . وإنما الغرض التنبيه على ما يخاف على الأمة من مواقة الأمم قبلها . إذ الأمر في هذا الحديث كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم « أصل هلاك بني آدم : إنما كان التنازع في القدر » وعنه نشأ مذهب الجوس القائلين بالأصلين : النور ، والظلمة ، ومذهب الصابئة وغيرهم ، القائلين

يقدم العالم . ومذاهب كثير من مجوس هذه الأمة وغيرهم . ومذاهب كثير من  
مطَّل الشرائع .

فإن القوم تنازعوا في علة فعل الله سبحانه وتعالى لما فعله . فأرادوا أن يثبتوا  
شيئاً يستقيم لهم به تحليل فعله بمقتضى قياسه سبحانه على المخلوقات . فوهوا في غاية  
الضلال : إما بأن زعموا أنَّ فعله مازال لازماً له . وإما بأن زعموا أن القائل اثنان  
وإما بأن زعموا بأنه يفعل البعض ، والمخلوق يفعل البعض . وإما بأن ما فعله لم  
يأمر بخلافه . وما أمر به لم يُقدَّر بخلافه .

وذلك حين عارضوا بين فعله وأمره ، حتى أفر فريق بالقدر ، وكذبوا  
بالأمر . وأفر فريق بالأمر وكذبوا بالقدر ، حين اعتقدوا جميعاً : أن اجتماعها  
محال . وكل منهما مبطل بالكذب بما صدق به الآخر .

وأكثر ما يكون ذلك : لوقوع المنازعة في الشيء قبل إحكامه ، وجمع حواشيه  
وأطرافه . ولهذا قال : « ما عرفتم منه فاعملوا به . وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه » .  
والغرض من ذكر هذه الأحاديث : هو التنبيه من الحديث والسنة على مثل  
ما في القرآن من قوله تعالى : ( وخضعتُم لآلِهِي خَاضِعُونَ ) .

ومن ذلك : ما روى الزهري عن سنان بن أبي سنان الدؤلي عن أبي واقد الليثي  
أنه قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى حُنَيْن ، وَمِنْ حَدِيثِهِ  
عَهْدُ بَكْرٍ ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَمْكُثُونَ عِنْدَهَا ، وَيُنِيطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ ، يُقَالُ  
لَهَا : ذَاتُ أَنْوَاطٍ . فَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ . فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ ،  
كَأَنَّ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : اللَّهُ أَكْبَرُ ، إِنِّي أَسْنَنُ  
قَلَمٌ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ لِمُوسَى ( ٧ : ١٢٨ ) اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا  
كَأَنَّ لَنَا آلِهَةً . قَالَ : إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ ) لَتَرْكِبَنَّ سَنَنٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » رواه  
مالك والسنائي والترمذي . وقال : هذا حديث حسن صحيح . ونقطه « لَتَرْكِبَنَّ  
سَنَةً مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » .

وقد قدمت ما خرجاه في الصحيحين عن أبي سعيد رضي الله عنه : أن رسول الله

ما أتج  
التكذيب  
بالقدر من  
المذاهب  
الفاسدة

صلى الله عليه وسلم قال « لتبين سنن من كان قبلكم ، حَذَوُ الْقَدَّةِ بِالْقَدَّةِ ، حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لم دخلتموه . قالوا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : فن ؟ » وما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لتأخذن أمتي مأخذ القرون قبلها : شِيراً بشير ، وذراعاً بذراع . قالوا : فارس والروم ؟ قال : فن الناس إلا أولئك ؟ » .

وهذا كله خرج منه مخرج الخبر عن وقوع ذلك ، والذم لمن يفعله ، كما كان يخبر عما يفعله الناس بين يدي الساعة من الأشرار والأمور المحرمة . فلم أن مشابهة هذه الأمة لليهود والنصارى وفارس والروم : مما ذمه الله ورسوله . وهو المطلوب .

ما في معرفة  
النهى عن  
مشابهة أهل  
الجاهلية من  
القوائد  
ولا يقال : فإذا كان الكتاب والسنة قد دلَّا على وقوع ذلك . فافائدة  
النهى عنه ؟ لأن الكتاب والسنة أيضاً قد دلَّا على أنه لا يزال في هذه الأمة  
طائفة متمسكة بالحق الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة ،  
وأنها لا تجتمع على ضلالة . ففي النهى عن ذلك تكثير لهذه الطائفة الناصرة ،  
وتثبيتها وزيادة إيمانها . فنسأل الله الجيب : أن يحفظنا منها .

وأيضاً لو فرض أن الناس لا يترك أحد منهم هذه المشابهة للنسكة لكان  
في العلم بها معرفة القبيح ، والإيمان بذلك . فإن نفس العلم والإيمان بما كرهه الله  
خير ، وإن لم يسلم به ، بل فائدة العلم والإيمان : أعظم من فائدة مجرد العمل الذي لم  
يقترن به علم . فإن الإنسان إذا عرف للمروف ، وأنكر للنكر : كان خيراً من  
أن يكون ميت القلب ، لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً .

ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من رأى منكم منكراً فليغيره  
يده . فإن لم يستطع فليسه . فإن لم يستطع فليقلبه . وذلك أضف الإيمان »  
رواه مسلم .

وفي لفظ « ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل » .

وإنكار القلب : هو الإيمان بأن هذا منكراً ، وكرهته لذلك .

فإذا حصل هذا كان في القلب إيمان . وإذا قد القلبُ معرفة هذا للمروف  
وإنكار هذا للنكر : ارتفع هذا الإيمان من القلب .

وأيضاً قد يستغفر الرجل من الذنب مع إصراره عليه ، أو يأتي بمحسنات  
تحموه ، أو تحو بمضه . وقد تُقلل منه ، وقد تُضيف حِمته في طلبه ، إذا علم  
أنه منكراً .

ثم لو فرض أنا علمنا أن الناس لا يتركون للنكر ، ولا يعرفون بأنه  
منكر . لم يكن ذلك مانعاً من إبلاغ الرسالة وبين العلم . بل ذلك لا يُسقط  
وجوب الإبلاغ ، ولا وجوب الأمر والنهي في إحدى الروايتين عن أحد ،  
وقول كثير من أهل العلم ، على أن هذا ليس موضع استقصاء ذلك . والله الحمد على  
ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم من أنه « لا تزال من أمته طائفة ظاهرة على  
الحق حتى يأتي أمر الله » .

وليس هذا الكلام من خصائص هذه المسألة . بل هو وارد في كل منكر  
قد أخبر الصادق بوقوعه .

وما يدل من القرآن على النهي عن مشابهة الكفار : قوله سبحانه  
( ٢ : ١٠٤ ) يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعيتنا ، وقولوا : انظرنا واسمعوا . والكافرين  
عذاب أليم ) قال قتادة وغيره « كانت اليهود تقول له استهزاء . فكره الله للمؤمنين  
أن يقولوا مثل قولهم » وقال أيضاً « كانت اليهود تقول للنبي صلى الله عليه وسلم :  
راعيتنا سَمَك ، يستهزئون بذلك . وكانت في اليهود قبيحة »

وروى أحمد عن عطية العوفي قال « كان يأتي ناس من اليهود فيقولون : راعيتنا  
سَمَك ، حتى قالها ناس من المسلمين . فكره الله لهم ما قالت اليهود » .

وقال عطاء « كانت لنة في الانصار في الجاهلية » وقال أبو العالية « إن

ما في القرآن مما  
يدل على النهي  
عن مشابهة  
الكفار

مشركى العرب كانوا إذا حَدَّث بعضهم بعضاً يقول أحدهم لصاحبه : راعى سَمَتَكَ  
فنهوا عن ذلك « وكذلك قال الضحاك .

فهذا كله يبين أن هذه الكلمة نُهى للمسلمون عن قولها . لأن اليهود كانوا  
يقولونها ، وإن كانت من اليهود قبيحة ، ومن المسلمين لم تكن قبيحة لما كانت  
مشابهتهم فيها من مشابهة الكفار ، وطريقهم إلى بلوغ غرضهم .  
وقال سبعمانه ( ٦ : ١٥٩ ) إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم فى  
شئ . إنا أمرهم إلى الله ، ثم يُنثبهم بما كانوا يفعلون ) .

ومعلوم أن الكفار فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كما قال سبعمانه ( ٣ : ١٠٥ )  
ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ( وقال ( ٩٨ : ٤ )  
وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة ( وقال ( ٥ : ١٤ )  
ومن الذين قالوا : إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظاً مما ذكروا به . فأغرينا  
بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ( وقال عن اليهود ( ٥ : ٦٤ ) وليزيدن  
كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً . وأتينا بينهم العداوة  
والبغضاء إلى يوم القيامة ) .

وقد قال تعالى لنبية عليه الصلاة والسلام ( لست منهم فى شئ ) وذلك  
يقضى بترده منهم فى جميع الأشياء . ومن تابع غيره فى بعض أموره فهو منه فى  
ذلك الأمر . لأن قول القاتل : أنا من هذا ، وهذا منى : أى أنا من نوعه . وهو  
من نوعي . لأن الشخصين لا يتحدثان إلا بالنوع ، كما فى قوله تعالى : ( ٣ : ١٩٥ )  
بعضكم من بعض ( وقوله عليه الصلاة والسلام لعل : « أنت منى وأنا منك » :  
فقول القاتل : لست من هذا فى شئ . أى لست مشارك له فى شئ . بل  
أنا متبرئ من جميع أموره .

وإنا كان الله قد برأ رسوله صلى الله عليه وسلم من جميع أمورهم . فمن كان

متبعاً لرسول صلى الله عليه وسلم حقيقة كان متبرئاً منهم كثيراً صلى الله عليه وسلم  
منهم . ومن كان موافقاً لم كان مخالفاً للرسول بقدر موافقته لم .  
فلن الشخصين المختلفين من كل وجه في دينهما : كلما شابهت أحدهما  
خالفت الآخر .

وقال سبحانه وتعالى : ( ٢ : ٢٨٤-٢٨٦ لله ما في السموات وما في الأرض .  
وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ويعذب من  
يشاء . والله على كل شيء قدير . آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون  
كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، لا فرق بين أحد من رسله . وقالوا : سمعنا  
وأطعنا ، غفرانك ربنا . وإليك المصير . لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . لما  
ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت ، ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا  
ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا . ربنا ولا تحملنا مالا طاعة لنا  
به ، واضع عنا ، واغفر لنا وارحمنا . أنت مولانا . فانصرتنا على القوم الكافرين )  
وقد روى مسلم في صحيحه عن الملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة  
رضي الله عنه . قال : « لما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ( لله ما في  
السموات وما في الأرض ، وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله -  
الآيات ) اشتد ذلك على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأتوا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . ثم تركوا على الركب . فقالوا : أي رسول الله كلفنا ما نطبق  
من الصلاة والصيام والجهاد والصدقة . وقد نزلت عليك هذه الآية ، ولا نطبقها .  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين  
من قبلكم : سمعنا وعصينا ؟ بل قولوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا وإليك  
المصير . فلما افتراها القوم ، ودلت بها ألسنتهم ، أنزل الله تعالى في إثرها ( آمن  
الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون . كل من آمن بالله وملائكته وكتبه  
ورسله . لا فرق بين أحد من رسله . وقالوا : سمعنا وأطعنا ، غفرانك ربنا وإليك

المصير) فلما ضلوا ذلك نسخها الله . فأنزل الله ( لا يكلف الله ضماً إلا وسعياً .  
لها ما كسبت ، وعليها ما اكتسبت . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) قال :  
نعم ( ربنا ، ولا تحمِل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ) قال : نعم  
( ربنا ، ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ) قال : نعم ( واعفُ عنا . واعرِف لنا . وارحمتنا  
أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ) قال : نعم »

فحذرهم النبي صلى الله عليه وسلم : أن يتلقوا أمر الله بما تلقاه به أهل  
الكتابين ، وأمرهم بالسمع والطاعة . فشكر الله لهم ذلك ، حتى رفع الله عنهم  
الآصار والأغلال التي كانت على مَنْ كان قبلهم .

وقال الله في صفته صلى الله عليه وسلم ( ٧ : ١٥٧ ) وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ  
وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ) فأخبر الله سبحانه أن رسوله عليه الصلاة والسلام  
يَضَعُ الآصار والأغلال التي كانت على أهل الكتاب .

ولما دعا المؤمنون بذلك أخبرهم الرسول أن الله قد استجاب دعاءهم .  
وهذا ، وإن كان رضا للإيجاب والتحریم - فإن الله يحب أن يؤخذ  
برخصه ، كما يكره أن تؤتي مصلحته . قد صرح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وكذلك كان النبي عليه الصلاة والسلام يكره مشابهة أهل الكتابين في  
هذه الآصار والأغلال . وزَجَرَ أصحابه عن القَبْتُل ، وقال « لارهبانية في الإسلام »  
وأمر بالسجود . ونهى عن المواصلة ، وقال فيما يَمِيب أهل الكتابين ، ويحذرنا  
عن موافقتهم « فتلك بقاياهم في الصوامع » وهذا باب واسع جداً .

وقال سبحانه وتعالى ( ٥١ : ٥ ) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى  
أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ . وَمَنْ يَتَوَلَّمْ مِنْكُمْ فَاِنَّهُ مِنْهُمْ )

وقال سبحانه : ( ٥٨ : ١٤ - ٢٢ ) أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ  
عَلَيْهِمْ ، مَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَا مِنْهُمْ ) يَيبُ بِذَلِكَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ تَوَلَّوْا الْيَهُودَ ، إِلَى



قوله ( لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يُوْاثِقُونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ، ولو كانوا آباءهم ، أو أبناءهم أو إخوانهم ، أو عشيرتهم : أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه - إلى قوله - أولئك حزب الله . ألا إن حزب الله هم للفلحون ) .

وقال تعالى ( ٨ : ٧٢ - ٧٥ ) إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آوَوْا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض - إلى قوله - والذين كفروا بعضهم أولياء بعض - إلى قوله - والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم ، فأولئك منكم - الآيات ) .

فقد الله سبحانه الموالاة بين المهاجرين والأنصار ، وبين من آمن من بعدهم وهاجر وجاهد إلى يوم القيامة . والمهاجر : من هجر ما نهى الله عنه . والجهاد باق إلى يوم القيامة .

فكل شخص يمكن أن يقوم به هذان الوصفان . إذ كان كثير من النفوس اللينة يميل إلى هجر السيئات دون الجهاد . والنفوس القوية : قد تميل إلى الجهاد دون هجر السيئات .

وإنما عقد الله للموالاة لمن جمع بين الوصفين . وهم أمة محمد صلى الله عليه وسلم الذين آمنوا به إيماناً صادقاً .

وقال ( ٥ : ٥٥ ، ٥٦ ) إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، وهم راكعون ، ومن يتولَّ الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون ) ونظائر هذا في غير موضع من القرآن . يأمر سبحانه بموالاة المؤمنين حقاً ، الذين هم حزبه وجنده ، ويحذر أن هؤلاء لا يوالون الكافرين ، ولا يوادعهم .

والموالاة ، وللروادة ، وإن كانت متعلقة بالقلب ، لكن الخاطفة في الظاهر أهمون على اللزمن من مقاطعة الكافرين ومبايعتهم .

ومشاركتهم في الظاهر : إن لم تكن ذريعة أو سبباً قريباً أو بعيداً إلى نوع ما

من الموالاته والمواده . فليس فيها مصلحة للقاطعه والمباينة . مع أنها تدعو إلى نوع ما من المواصلة ، كما توجيه الطبيعة . وتدل عليه العادة . ولهذا كان السلف رضى الله عنهم يستدلون بهذه الآيات على ترك الاستماعة بهم في الولايات .

نهى عمر عماله  
عن الاستماعة  
بغير مسلم في  
ولاية أمور  
السليين

فروى الإمام أحمد بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال « قلت لمرضى الله عنه : إن لى كاتباً نصرانياً . قال : مالك ؟ فقلت الله . أما سمعت الله يقول ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ) ألا اتخذت حنيفاً ؟ قال قلت : يا أمير المؤمنين ، لى كتابته . وله دينه . قال : لا أكرمهم إذ أهانهم الله . ولا أعزهم إذ أذلهم الله . ولا أدينهم إذ أقصاهم الله »

ولما دل عليه معنى الكتاب وجاءت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين ، التى أجمع الفقهاء عليها بمخالفتهم ، وترك التشبه بهم . ففى الصحيحين عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن اليهود والنصارى لا يصفون لحاقوم » أمر بمخالفتهم .

وذلك يقتضى : أن يكون جنس مخالفتهم أسراً مقصوداً للشارع . لأنه إن كان الأمر بمنس المخالفة حصل المقصود . وإن كان الأمر بالمخالفة فى تغيير الشر فقط ، فهو لأجل ما فيه من المخالفة . فالمخالفة إما علة مفردة ، أو علة أخرى أو بعض علة .

وعلى جميع التقديرات : تكون أمورها بما مطلوبه للشارع . لأن الفعل للأمور . به إذا عبّر عنه بانفـظ مشتق من معنى أعم من ذلك الفعل : فلا بد أن يكون ما منه الاشتقاق أسراً مطلوباً . لاسيما إن ظهر لنا أن المعنى المشتق منه معنى مناسب للحكمة . كما لو قيل للضيف : أكرمه ، بمعنى أطعمه . وللشيخ الكبير : وقره ، بمعنى اخفض صوتك له أو نحوه . وذلك لوجوه .

أحدها : أن الأمر إذا تعلق باسم مفعول مشتق من معنى . كان ذلك للمعنى علة .

الحكم ، كما في قوله عز وجل (٩ : ٥ فاقتلوا المشركين) وقوله (٤٩ : ١٠ فأصلحوا بين أعزكم) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « عودوا للمريض ، وأطعموا الجائع ، وفكروا المعاني » وهذا كثير معلوم .

فإذا كان نفس الفعل للأمور به مشتقاً من معنى أعم منه : كان نفس الطلب والاختصاص قد عُلّقَ بذلك المعنى الأعم ، فيكون مطلوباً بطريق الأولى .

الوجه الثاني : أن جميع الأفعال مشتقة - سواء كانت هي مشتقة من المصدر ، أو كان المصدر مشتقاً منها . أو كان كل واحد منهما مشتقاً من الآخر - بمعنى : أن بينهما مناسبة في اللفظ والمعنى ، لا بمعنى : أن أحدهما أصل والآخر فرع ، بمنزلة المعاني للتضائفة . كالأبوة . والبنوة ، أو كالأخوة من الجانبيين . ونحو ذلك .

فعل كل حال : إذا أمر بفعل كان نفس مصدر الفعل أمراً مطلوباً للأمر ، الأمر بالفعل : مقصوداً له ، كما في قوله (٢ : ١٩٥ اتقوا الله ، وأحسنوا . إن الله يحب المحسنين) وفي قوله (٤٩ : ١٥ آمنوا بالله ورسوله) وفي قوله (٥ : ٧٥ اعبدوا الله ربكم) وفي قوله (١٠ : ٧٤ فليبه فتوكلوا) فإن نفس التقوى ، والاحسان ، والإيمان والعبادة ، والتوكل : أمور مطلوبة مقصودة ، بل هي نفس الأمور به

ثم للأمور به أجناس ، لا يمكن أن تقع إلا معينة . وبالتعيين تقترب بها أمور غير مقصودة الفعل للأمر ، لكن لا يمكن العبد إيقاع الفعل للأمور به إلا مع أمور معينة له . فانه إذا قال (فتحرر رقية) فلا بد إذا عتق العبد رقية : أن يقترب بهذا المطلق تعيين : من سواد ، أو بياض ، أو طول ، أو قصر ، أو عريية أو عجمية ، أو غير ذلك من الصفات . لكن المقصود : هو المطلق المشترك من هذه المعينات .

وكذلك إذا قيل « اتقوا الله ، وخالفوا اليهود » فإن التقوى تارة تكون بفعل واجب : من صلاة أو صيام ، وتارة تكون بترك محرم : من كفر أو زنا أو نحو ذلك ، خصوص ذلك الفعل إذا دخل في التقوى لم يمنع دخول غيره

فأذا روى رجلٌ ثمَّ بزنا ، قيل له « اتق الله » كان أسراً له بموم التقوى  
داخلاً فيه الأمر بخصوص ترك ذلك الزنا . لأن سبب اللفظ العام لا بد أن يدخل فيه  
كذلك إذا قيل « إن اليهود والنصارى لا يصيبون فخالقوهم » كان أسراً  
بموم الخالقة ، داخلاً فيه الخالقة بصيغ اللحية ، لأنه سبب اللفظ العام .

وسببه : أن الفصل فيه عموم وإطلاق لفظي ومعنوي ، فيجب الوفاء به .  
وخروجه على سبب يوجب أن يكون داخلاً فيه لا يمنع أن يكون غيره داخلاً فيه  
وإن قيل : إن اللفظ العام يقصر على سببه . لأن الموم هنا من جهة المعنى  
فلا يقبل من التخصيص ما يقبله الموم اللفظي .

فإن قيل : الأسر بالخالقة أسر بالحقيقة المطلقة . وذلك لاعموم فيه ، بل يكنى  
فيه الخالقة في أسرٍ ما . وكذلك سائر ما يذكرونه . فنأين اقتضى ذلك الخالقة  
في غير ذلك النحل الممين ؟

قلت : هذا سؤال قد يورده بعض المتكلمين في عامة الأفعال المأمور بها ،  
وَيُلبَّسون به على الفقهاء .  
وجوابه من وجوب .

أحدهما : أن التقوى والخالقة ، ونحو ذلك من الأسماء والأفعال المطلقة : قد  
يكون الموم فيها من جهة عموم الكل لأجزائه . لا من جهة عموم الجنس لأنواعه  
فإن الموم ثلاثة أقسام : عموم الكل لأجزائه . وهو ما لا يصدق  
فيه الاسم العام ، ولا أفراد : على جزئه .

أنواع  
العمومات  
الثلاث

والثاني : عموم الجمع لأفراده ، وهو ما يصدق فيه أفراد الاسم العام على أحاده  
والثالث : عموم الجنس لأنواعه وأعيانه . وهو ما يصدق فيه نفس الاسم العام  
على أفراده .

فالأول : عموم الكل لأجزائه في الأعيان والأفعال والصفات ، كما في قوله  
تعالى (٥ : ٦) « فاعملوا وجوهكم » فإن اسم « الوجه » يعم التلذُّ والجبين والجبهة

ونحو ذلك . وكل واحد من هذه الأجزاء ليس هو الوجه . فإذا غسل بعض هذه الأجزاء لم يكن غسلاً للوجه لانتفاء المسمى بانتفاء جزئه .

وكذلك في الصفات والأفعال إذا قيل « صل » فصلى ركعة . وخرج بغير سلام ، أو قيل « صم » فصام بعض يوم : لم يكن ممثلاً . لانتفاء معنى الصلاة المطلقة ، والصوم المطلق .

وكذلك إذا قيل « أكرم هذا الرجل » فأطمه وضربه : لم يكن ممثلاً . لأن الأكرام المطلق : يقتضى فعل ما يسره ، وترك ما يسوؤه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » فهو أطمه بعض كفايته وتركه جائزاً : لم يكن مكرماً له . لانتفاء أجزاء الأكرام . ولا يقال : الأكرام حقيقة مطلقة . وذلك يحصل باطمام أى شئ ولو لكمة .

وكذلك إذا قال « خالقوم » فالخاتمة المطلقة تنافي الواقعة في بعض الأشياء . أو في أكثرها على طريق التساوى . لأن الخاتمة المطلقة ضد الواقعة المطلقة . فيكون الأمر بأحدهما نهياً عن الآخر .

ولا يقال : إذا خالف في شئ ما : فقد حصلت الخاتمة ، كما لا يقال : إذا وافقه في شئ ما : فقد حصلت الواقعة

وسر ذلك : الترق بين مفهوم اللفظ المطلق وبين المفهوم المطلق من اللفظ .  
فان اللفظ يستعمل مطلقاً ومقيداً . فإذا أخذت المعنى المشترك بين جميع موارده مطلقاً ومقيداً : كان أعم من المعنى المفهوم منه عند إطلاقه . وذلك المعنى المطلق للمفهوم للفظ من اللفظ يحصل بمحصل بعض مسميات اللفظ في أى استعمال حصل من استمالاته المطلقة أو المقيدة .

وأما معناه في حال إطلاقه : فلا يحصل بعض معانيه عند التقييد ، بل يقتضى أموراً كثيرة لا يقتضياها اللفظ المقيّد . فكثيراً ما يغلط الناطقون هنا . ألا ترى أن القهواء يفرقون بين الماء المطلق ، وبين المائية المطلقة الثابتة في

المنى والمختبرات ، وسائر الملائمات ، فانت تقول عند التقييد « أكرم الضيف »  
باعطائه هذا الدرهم « فهذا إكرام مقيد . فإذا قلت « أكرم الضيف » كنت أمراً  
بمفهوم النقط المطلق . وذلك يقتضى أموراً لا تحصل بمحصل إعطائه الدرهم فقط .  
وأما القسم التالى من أقسام الصوم : فهو عموم الجنس لأفراده ، كما يم قوله  
تعالى ( اقلوا المشركين ) : كل مشرك .

والقسم الثالث من أقسام الصوم : عموم الجنس لأعيانه . كما يم قوله صلى الله  
عليه وسلم « لا يقتل مسلم بكافر » : جميع أنواع القتل : المسلم والكافر .

المخالفة المطلقة إذا تبين هذا فالمخالفة المطلقة لا تحصل بالمخالفة فى شيء ما ، إذا كانت الموافقة  
لا تحصل قد حصلت فى أكثر منه . وإنما تحصل بالمخالفة فى جميع الأشياء ، أو فى غالبها .  
بالمخالفة فى إذ المخالفة المطلقة ضد الموافقة المطلقة . فلا يجتمعان . بل الحكم للغالب .  
شئ ما وهذا لتحقيق جيد لكنه مبنى على مقدمة . وهي : أن المفهوم من لفظ المخالفة  
عند الإطلاق يم المخالفة فى عامة الأمور الظاهرة

فإن خفى هذا الموضع الممين فنخذ فى الوجه التالى ، وهو الصوم المنوى ، وهو  
أن المخالفة مشتقة . فأنما أمر بها لمضى كونها مخالفة ، كما تقدم تقريره . وذلك  
ثابت فى كل فرد من أفراد المخالفة . فيكون الصوم ثابتاً من جهة المعنى المعقول .  
وبهذين الطريقين يتقرر الصوم فى قوله تعالى ( ٥٩ : ٢ ) فاعتبروا يا أولى الأبصار )  
وغير ذلك من الأنفال . وإن كان أكثر الناس إنما يفزعون إلى الطريق التالى .  
وقل منهم من يتفضلن للطريق الأول . وهذا أبلغ إذا صح .

نم نقول : هب أن الإجزاء يحصل بأى معنى مخالفة ، لكن الزيادة على القدر  
الجزئى مشروعة . إذ كان الأمر مطلقاً كما فى قوله ( ٢٢ : ٧٧ ) اركموا واسجدوا )  
ونحو ذلك من الأوامر المطلقة

المدول عن الوجه الثالث فى أصل التقرير : أن المدول بالأمر عن لفظ الفصل الخاص به  
لفظ الفصل الخاص به إلى لفظ أهم منه معنى ، كالمدول به عن لفظ « أطعمه » إلى لفظ « أكرمه » وعن  
لفظ أهم منه لفظ « فاصبروا » إلى لفظ « فخالصوم » لأجله من فائدة . وإلا فطابقة اللفظ

للمعنى أولى من إطلاق اللفظ العلم وإرادة الخاص . وليست هنا فائدة تظهر إلا تعلق القصد بذلك المعنى العام المشتغل على هذا الخاص . وهذا بين عند التأمل الوجه الرابع : أن العلم بالعام عاما يقتضى العلم بالخاص ، والقصد للمعنى العام عاما يوجب القصد للمعنى الخاص . فإنك إذا علمت أن كل مسكر خمر ، وعلمت أن النبيذ مسكر . كان علمك بذلك الأمر العام وبحصوله في الخاص موجبا لعلمك بوصف الخاص . كذلك إذا كان قصدك طعاما مطلقا ، أو مالا مطلقا ، وعلمت وجود طعام معين ، أو مال معين ، في مكان : حصل قصدك له . إذ العلم والقصد يتطابقان في مثل هذا . والكلام يبين مراد التكلم ومقصوده .

فإذا أمر بفعل باسم دال على معنى عام مريدا به فضلا خاصا : كان ما ذكرناه من الترتيب الحكيم يقتضى أنه قاصد بالأولى لذلك المعنى العام ، وأنه إنما قصد ذلك الفعل الخاص لحصوله به .

في قوله « أكرمه » طلبان : طلب للأكرام المطلق ، وطلب لهذا الفعل الذى يحصل به المطلق . وذلك لأن حصول المئين مقتضى حصول المطلق ، وهذا معنى صحيح ، إذا صادف فطنة من الانسان وذكاء انتفع به في كثير من اللواضع ، وعلم به طريق البيان والدلالة .

بقى أن يقال : هذا يدل على أن جنس الخافقة أمر مقصود للشارع . وهذا صحيح . لكن قصد الجنس قد يحصل الاكتفاء فيه بالخافقة في بعض الأمور . فما زاد على ذلك لا حاجة إليه .

قلت : إذا ثبت أن الجنس مقصود في الجملة : كان ذلك حاصلا في كل فرد من أفراد . ولتفرض أن الوجوب سقط بالبعض لم يرفع حكم الاستحباب عن الباقي .

وأبضا : فإن ذلك يقتضى النعى عن موافقتهم . لأنه من قصد مخالفتهم بحيث

العلم بالعام  
والقصد له :  
يوجب العلم  
بالخاص  
والقصد له

أمرنا بإحداث فعل يقتضى مخالفتهم فيما لم تكن للواقعة فيه من فعلنا ولا قصدنا . فكيف لا ينهانا عن أن فعل فعلنا فيه موافقتهم ، سواء قصدنا موافقتهم أو لم نقصد ؟ .

ترتيب الحكم على الوجه الخامس : أنه رتب الحكم على الوصف بمجرد الفاء . فيدل هذا على الوصف بالقاء يدل على الترتيب على أنه علة له من غير وجه . حيث قال « إن اليهود والنصارى لا يصبغون مخالفتهم » فإنه يقتضى : أن علة الأمر بهذه المخالفة : كونهم لا يصبغون . فالتقدير : اصبغوا لأنهم لا يصبغون . وإذا كان علة الأمر بالفعل عدم فعلهم له : دل على أن قصد المخالفة لم ثابت بالشرع . وهو المطلوب .

يوضح ذلك : أنه لو لم يكن لقصد مخالفتهم تأثير في الأمر بالصبغ ، لم يكن لذكرهم قائلة . ولا حسن تعقيبه به .

وهذا - وإن دل على أن مخالفتهم أمر مقصود للشرع - فذلك لا ينفي أن تكون في نفس الفعل الذى خولتوا فيه مصلحة مقصودة ، مع قطع النظر عن مخالفتهم . فإن هنا شيئين .

أحدهما : أن نفس المخالفة لم في الهدى الظاهر فمصلحة ومنفعة لعباد الله المؤمنين . لما في مخالفتهم من المجانية والمباينة ، التى توجب المباحة عن أعمال أهل الجحيم . وإنما يظهر بعض للمصلحة في ذلك لمن تنور قلبه ، حتى رأى ما اتصف به المنضوب عليهم والضالون من مرض القلب الذى ضرره أشد من ضرر أمراض الأبدان .

والثانى : أن نفس ما هم عليه من الهدى والخلق قد يكون مضراً أو منقصاً فينبى عنه ويؤثر بصدده ، لما فيه من النقص والكمال . وليس شئ من أمورهم إلا وهو إما مضر ، أو ناقص . لأن ما بأيديهم من الأعمال المبتدعة والنسوخة ونحوها مضر . وما بأيديهم - مما لم ينسخ أصله - فهو يقبل الزيادة والنقص .



فخالفتم فيه : بأن يشرع ما يحصل على وجه الكمال . ولا يتصور أن يكون شيء من أمورهم كاملاً قط .

فإذا الخالفة لم فيها منفعة وصلاح لنا في كل أمورنا ، حتى مام عليه من إتيان أمور دنياهم . قد يكون مضراً بآخرتنا ، أو بما هو أهم منه من أمر دنيانا . فالخالفة فيه صلاح لنا .

وبالجملة : فالكفر بمنزلة مرض القلب ، أو أشد . ومتى كان القلب مريضاً لم يصح شيء من الأعضاء صحة مطلقة . وإنما الصلاح : أن لا تشابه مريض القلب في شيء من أمورهم . وإن خفي عليك مرض ذلك العضو ، لكن يكفيك أن فساد الأصل لا بد أن يؤثر في الفرع . ومن اتقاه لهذا قد يعلم بعض الحكمة التي أنزلها الله . فإن من في قلبه مرض قد يرتاب في الأمر بنفس الخالفة . لعدم استنباطه لفائده ، أو يتوهم أن هذا من جنس أمر الملوك والرؤساء القاصدين للعلو في الأرض . ولعمري إن النبوة غاية الملك الذي يؤتيه الله من يشاء . وينزعه ممن يشاء . ولكن ملك النبوة : هو غاية صلاح من أطاع الرسول من العباد في معاشه ومعاده .

وحقيقة الأمر : أن جميع أعمال الكافر وأموره لا بد فيها من خلل يمنحها في جميع أعمال الكفار خلل يمنع من انتفاع بها . ولكن كل أمورهم إما فاسدة وإما ناقصة .

فالخلة على نعمة الإسلام التي هي أعظم النعم وأهم كل خير ، كما يجب ربنا ويرضى .

فقد تبين أن نفس مخالفتهم أمر مقصود للشارع في الجملة . ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة رضى الله عنهم يطلون الأمر بالصنيع بجهة مخالفة قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما أحب لأحد إلا أن يغير الشيب

الكفر مرض القلب فاحذر مشابهة المريض

في جميع أعمال الكفار خلل يمنع من انتفاع بها

مخالفة الإمام مقصودة للشارع

ولا يتشبه بأهل الكتاب . تقول النبي صلى الله عليه وسلم « غيروا الشيب ، ولا تشبهوا بأهل الكتاب » .

وقال إسحاق بن إبراهيم : سمعت أبا عبد الله يقول لأبي : يا أبا هاشم اختضب ، ولمرة واحدة . فأحب لك أن تختضب ، ولا تشبه باليهود .

وهذا اللفظ الذي احتج به أحمد : قد رواه الترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « غيروا الشيب . ولا تشبهوا باليهود » قال الترمذي : حديث حسن صحيح .

وقد رواه النسائي من حديث محمد بن كنفانة عن هشام بن عروة عن عثمان ابن عروة عن أبيه عن الزبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » ورواه أيضاً من حديث عروة عن عبد الله بن عمر ، لكن قال النسائي : كلاهما ليس بمحفوظ .

وقال الدار قطني : المشهور عن عروة مرسل .

وهذا اللفظ أدل على الأمر بمخالفتهم ، والنهي عن مشابهتهم . فإنه إذا نهى عن التشبه بهم في بقاء بياض الشيب الذي ليس من فعلنا ، فلا بُدَّ ينهى عن أحداث التشبه بهم أولى . ولهذا كان هذا التشبه بهم محرماً بخلاف الأول .

وأيضاً : ففي الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خالفوا المشركين : أخفوا الشوارب وأغفوا اللحى » رواه البخاري ومسلم . وهذا لفظه .

فأمر بمخالفة المشركين مطلقاً . ثم قال « أخفوا الشوارب وأغفوا اللحى » وهذه الجملة الثانية بدل من الأولى . فإن الإبدال يقع في الجمل ، كما يقع في الفقرات كقوله تعالى ( ٢ : ٤٩ ) يسوءونكم سوء المذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم )

فهذا الذبح والاستحياء : هو سوم المذاب . كذلك هنا هذا هو المخافة للمشركون للأمر بها هنا ، لكن الأمر بها أولاً .

فلفظ « مخافة المشركون » دليل على أن جنس المخافة أمر مقصود للشارع ، وإن عيئت هنا في هذا الفعل . فإن تقديم المخافة على تقديم العام على الخاص . كما يقال « أكرم ضيفك : أطمه وحادثه » فأمرك بالأكرام أولاً دليل على أن إكرام الضيف مقصود . ثم عيئت الفعل الذي يكون إكرامه في ذلك الوقت . والتقرير من هذا الحديث شبيه بالتقرير من قوله « لا يصبنون فخالقهم »

وقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « جُزُوا الشوارب ، وأرضوا الله ، خالقوا الجوس » .  
فمقب الأمر بالوصف المشتق المناسب . وذلك دليل على أن مخافة الجوس أمر مقصود للشارع . وهو العلة في هذا الحكم ، أو علة أخرى ، أو بعض علة .  
وإن كان الظاهر عند الإطلاق : أنه علة تامة .

ولهذا لما فهم السلف كراهة التشبه بالجوس في هذا وغيره : كرهوا أشياء غير منصوبة بمينها عن النبي صلى الله عليه وسلم من هدى الجوس .

وقال المروزي : سألت أبا عبد الله - يعنى أحمد بن حنبل - عن خلق القفا ؟ فقال هو من فعل الجوس . ومن تشبه بقوم فهو منهم .

قال أيضاً : قيل لأبي عبد الله : تكره للرجل أن يخلق قفاه أو وجهه ؟ فقال : أما أنا فلا أخلق قفاى . وقد روى فيه حديث مرسل عن قتادة في كراهيته . وقال « إن خلق القفا من فعل الجوس »

قال : وكان أبو عبد الله يخلق قفاه وقت الحجابة . وقال أحمد أيضاً : لا بأس أن يخلق قفاه قبل الحجابة . وقد روى عنه ابن منصور قال : سألت أحمد عن خلق القفا ؟ قال : لا أعلم فيه حديثاً ، إلا ما يروى عن إبراهيم أنه كره قرء ايرقوس<sup>(١)</sup> ذكر الخلال هذا وغيره .

(١) كذا في الأصل . ولعلها اسم فارسي لنوع من الخلقة كان معروفا عنهم

وذكر أيضا بإسناده عن الميثم بن حميد قال « خَفُّ القمام من شكل الجحوس » .

وعن المعتز بن سليمان التيمي قال : كان أبي إذا جَزَّ شعره لم يحلق قهوا . قيل له : لم ؟ قال : كان يكره أن يتشبه بالجسم .

والسلف تارة يطلون الكراهة بالتشبه بأهل الكتاب ، وتارة بالتشبه بالأعاجم .

وكلا الملتين منصوص في السنة ، مع أن الصادق صلى الله عليه وسلم قد أخبر بوقوع التشابه لهؤلاء وهؤلاء ، كما قدمنا بيانه .

وعن شداد بن أوس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خائفوا اليهود ، فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » رواه أبو داود .

وهذا مع أن نزع اليهود نعالهم مأخوذ من موسى عليه السلام ، لما قيل له ( ٢٠ : ١٢ اخلع نعليك ) .

وعن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فَصَلُّ ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب : إِكْلَةُ السَّحَر » رواه مسلم في صحيحه .

وهذا يدل على أن الفصل بين المبادتين : أمر مقصود للشارع .

وقد صرح بذلك فيما رواه أبو داود عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يزال الدين ظاهراً ما عَجَلَ الناسُ القِطر ، لأن اليهود والنصارى يؤخرون » .

وهذا نص في أن ظهور الدين الحاصل بتعجيل القطر هو لأجل مخالفة اليهود والنصارى .

وإذا كانت مخالفتهم سبباً لظهور الدين ، فإنما المقصود بإرضاء الرسل : أن يظهر دين الله على الدين كله ، فتكون نفس مخالفتهم من أكبر مقاصد البينة .

وهكذا روى أبو داود من حديث أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تزال أمتي بخير - أو قال : على القطرة - ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم » .

ورواه ابن ماجه من حديث العباس ، ورواه الإمام أحمد من حديث السائب بن يزيد وقد جاء مفسراً تعليقه « لا يزالون بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى طلوع النجوم : مضاهاة لليهود ، وما لم يؤخروا الفجر إلى تحاق النجوم ، مضاهاة للنصرانية » وقال سعيد بن منصور : حدثنا أبو معاوية حدثنا الصلت بن بهرام عن الحارث بن وهب عن عبد الرحمن الصنابحي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تزال أمتي على مُسَكَّة <sup>(١)</sup> : ما لم ينتظروا بالمغرب اشتباك النجوم ، مضاهاة لليهودية ، وما لم ينتظروا بالفجر محاق النجوم ، مضاهاة للنصرانية ، وما لم يكلوا الجنائز إلى أهلها » .

وقال سعيد بن منصور : حدثنا عبيد الله بن إباد بن لقيط عن أبيه عن ليلى امرأة بشر بن أخصاصية قالت « أردت أن أصوم يومين مواصلة » فنهاه عن بشر ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهاه عن ذلك ، وقال : إنما يفعل ذلك النصراني ، صوموا كما أمركم الله ، وأنموا الصوم كما أمركم الله ( ٢ : ١٨٧ ) ثم أنموا الصيام إلى الليل ( فإذا كان الليل فافطروا » وقد رواه أحمد في المسند .

فصل للنهي عن الوصال : بأنه صوم النصراني ، وهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويشبه أن يكون من رهبانيتهم التي ابتدعوها .

وعن حماد عن ثابت عن أنس رضى الله عنه « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت . فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل ( ٢ : ٢٢٢ ) ويسألونك عن المحيض ) إلى آخر الآية ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اصنعوا كل شيء .

(١) المسكة - ضم للميم وسكون السين للهمة وفتح الكاف - ما يتسك به .

إلا التكاح ، فبلغ ذلك اليهود ، فقالوا : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ، فجاء أسيد بن حُصير ، وعَبَاد بن بَشْر ، فقالا : يا رسول الله ، إن اليهود تقول كذا وكذا ، أفلا نجاسن ؟ فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى ظننا أن قد وَجَدَ عليهما ، فخرجا ، فاستقبلهما هَدِيَّةٌ من ابنِ أبي النجى صلى الله عليه وسلم . فأرسلَ في أثرهما . فسقاها . فصرفنا أنه لم يجد عليهما »  
رواه مسلم .

فهذا الحديث يدل على كثرة ما شرعه الله لنبيه من مخالفة اليهود ، بل على أنه خالفهم في عامة أمورهم ، حتى قالوا « ما يريد أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه » .

ثم إن المخالفة - كما سنبينها - تارة تكون في أصل الحكم ، وتارة في وصفه .

ومجانبة الحائض : لم يخالفوا في أصلها ، بل خالفوا في وصفها ، حيث شرع الله مقاربة الحائض في غير محل الأذى ، فلما أراد بعض الصحابة أن يتعدى في المخالفة إلى ترك ما شرعه الله : تنير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا الباب - باب الطهارة - كان على اليهود فيه أغلال عظيمة ، فابتدع النصراني ترك ذلك كله بلا شرع من الله ، حتى إنهم لا ينجسون شيئاً ، فهدى الله الأمة الوسط بما شرعه لها إلى الوسط من ذلك ، وإن كان ما كان عليه اليهود كان أيضاً بشروعاً ، فاجتناب ما لم يشرع الله اجتنابه مقاربة لليهود ، وملازمة ما شرع الله اجتنابه : مقاربة للنصراني ، وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم .

وعن أبي أمامة عن عمرو بن عَبَسَةَ قال « كنتُ ، وأنا في الجاهلية ، أظن أن الناس على ضلالة ، فإنهم ليسوا على شيء ، وهم يبدون الأوثان ، قال : فسمعت رجلاً بمكة يخبر أنصاراً ، قدمت على راحلي ، قدمت عليه ، فإذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مستحقياً ، جرأه عليه قومه ، فتلطفت حتى دخلت عليه بمكة

التي عن  
الصلاتي  
أوقات خفية  
التشبه بالكفار

قلت له : ما أنت ؟ قال : أنا نبي ، قلت : وما نبي ؟ قال : أرسلني الله ، قلت : بأي شيء أرسلك ؟ قال : أرسلني بصلوة الأرحام ، وكسر الأوثان ، وأن يوحد الله لا يشرك به شيء ، قلت له : فمن معك على هذا ؟ قال : حر وعبد . قال : ومعه يومئذ أبو بكر وبلال . قلت : إني معك ، قال : إنك لن تستطيع ذلك يومك هذا ، ألا ترى حال وحال الناس ؟ ولكن ارجع إلى أهلِكَ ، فإذا سمعت بي قد ظهرت فأتني ، قال : فذهبت إلى أهلي ، وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، وكنت في أهلي ، فجعلت أستخير الأخبار ، وأسأل الناس ، حتى قدم نفر من أهل يثرب . أي من أهل المدينة . قلت : ما فعل هذا الرجل الذي قدم المدينة ؟ قالوا : الناس إليه سراع ، وقد أراد قومه قتله ، فلم يستطيعوا ذلك ، فقدمت المدينة ، فدخلت عليه ، قلت : يا رسول الله ، أتعرفني ؟ قال : نعم ، أنت الذي لقيتني بمكة ، قال : قلت : يا نبي الله ، أخبرني عما عدك الله وأجهله ، أخبرني عن الصلاة ، قال : صل صلاة الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس ، حتى ترتفع ، فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار . ثم صل ، فإن الصلاة مشهودة محصورة ، حتى يستقل الظل بالرمح ، ثم أقصر عن الصلاة ، فإن حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقبلت في فصل . فإن الصلاة مشهودة محصورة ، حتى تصلى المصير . ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب الشمس ، فإنها تغرب بين قرني شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار . وذكر الحديث » رواه مسلم .

فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة وقت طلوع الشمس ، ووقت الغروب ، معللاً ذلك النهي : بأنها تطلع وتغرب بين قرني شيطان ، وأنه حينئذ يسجد لها الكفار .

ومعلوم أن المؤمن لا يقصد السجود إلا لله تعالى . وأكثر الناس قد لا يعلمون

أن طلعها وغروبها بين قرني شيطان ، ولا أن الكفار يسجدون لها . ثم إنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في هذا الوقت حساً لمادة المشابهة بكل طريق . ويظهر بعض فائدة ذلك بأن من الصابئة للشركيين اليوم ممن يظهر الإسلام يعظم الكواكب ، ويزعم أنه يخاطبها بمجوائمه ، ويسجد لها ، وينحر ويذبح . وقد صنف بعض المنتسبين إلى الإسلام<sup>(١)</sup> في مذهب المشركين من الصابئة والبراهمة كتباً في عبادة الكواكب ، توسل بذلك - زعموا - إلى مقاصد دنيوية من الرئاسة وغيرها . وهي من السحر الذي كان عليه الكنعانيون الذين كان ملوكهم النخادة ، الذين بعث الله الخليل صلوات الله وسلامه عليه بالحنيفية وإخلاص الدين كله لله إلى هؤلاء المشركين .

فإذا كان في هذه الأزمنة من يفعل مثل هذا : تحققت حكمة الشارع صلوات الله عليه وسلامه في النهي عن الصلاة في هذه الأوقات ، سداً للذريعة . وكان فيه تنبيه على أن كل ما يفعله المشركون من العبادات ونحوها مما يكون كفرأ أو معصية بالنية : ينهى للمؤمنين عن ظاهره ، وإن لم يقصدوا به قصد المشركين سداً للذريعة ، وحساً للمادة .

ومن هذا الباب : أنه صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى إلى عود أو عود جعله إلى حاجبه الأيمن أو الأيسر . ولم يصمد له صنداً » .

ولهذا نهى عن الصلاة إلى ما عبد من دون الله في الجملة ، وإن لم يكن العابد يقصد ذلك . ولهذا ينهى عن السجود لله بين يدي الرجل ، وإن لم يقصد الساجد ذلك ، لما فيه من مشابة السجود لغير الله .

فانظر كيف قطعت الشريعة للمشابهة في الجهات وفي الأوقات ، وكما لا يصلح إلى القبلة التي يصلون إليها . كذلك لا يصلح إلى ما يصلون له . بل هذا أشد

الشريعة  
قطعت  
المشابهة في  
الجهات  
والأوقات  
والحيثات

(١) كالقنبر الرازي الذي ألف كتاب أنس للكتوم في مخالطة النجوم .



خساراً . فإن القبلة شريعة من الشرائع ، قد تختلف باختلاف شرائع الأنبياء . أما السجود لتبجيل الله وعبادته : فهو محرم في الدين الذي اتفقت عليه رسل الله . كما قال سبحانه وتعالى : ( ٤٣ : ٤٥ ) وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجبنا من دون الرحمن آلهة يبدوون ؟ )

وعن ابن عمر رضي الله عنهما : « أنه رأى رجلاً يتسكى على يده اليسرى ، وهو قاعد في الصلاة ، فقال له : لا تجلس هكذا . فإن هكذا يجلس الذين يُعَذَّبون » وفي رواية : « تلك صلاة المفضوب عليهم » وفي رواية « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده » روى هذا كله أبو داود .

وفي هذا الحديث : النهي عن هذه الجلسة ، ممثلاً بأنها جلسة المذنبين . وهذه مبالغة في مجازة هديهم .

وأيضاً : فقد روى البخاري عن مسروق عن عائشة : « أنها كانت تكره أن يجعل المصل يده في خاصرته . وتقول : إن اليهود تفعله » .

ورواه أيضاً من حديث أبي هريرة قال : « نهى عن التخصُّر في الصلاة » وفي لفظ : « نهى أن يصلي الرجل متخصراً » .

قال : وقال هشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة : « نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم » وهكذا رواه مسلم في صحيحه : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وعن زياد بن صبيح قال : « صليت إلى جنب ابن عمر . فوضعت يدي على خاصرتي . فلما صلى قال : هذا الصَّلْبُ في الصلاة <sup>(١)</sup> وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه » رواه أحمد وأبو داود والنسائي .

(١) أي شبه الصلب . لأن المصوب يمد بأعلى الجذع ، وتربط يده بخشبة معترضة . وهيئة الصلب في الصلاة : أن يضع يديه على خاصرته ، ويحافى بين عضديه في القيام .

وأيضاً عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال : « اشتكى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فصلينا وراءه ، وهو قاعد ، وأبو بكر يُسمع الناس تكبيره . فالتفت إلينا فرأانا قياماً . فأشار إلينا . فقمنا فصلينا بصلاته قعوداً . فلما سَلَّمَ قال : إن كدتم آتينا تعملون فعل فارس والروم : يقومون على ملوكهم وهم قعود . فلا تعملوا . ائتموا بآئمتكم ، إن صلى قائماً فصلوا قياماً . وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً » رواه مسلم وأبو داود من حديث الليث عن أبي الزبير عن جابر .

ورواه أبو داود وغيره من حديث الأعشى عن أبي سفيان - طلحة بن نافع القرشي - عن جابر قال : « ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً بالمدينة ، فصرعه على جذم نخلة . فانفكَّت قدمه . فأتيناه نموده ، فوجدناه في مشربة لعائشة يُسبَّح جالساً . قال : قمنا خلفه . فسكت عنا . ثم أتيناه مرة أخرى نموده . فصلى المكتوبة جالساً . قمنا خلفه . فأشار إلينا فقمنا . قال : فلما قضى الصلاة ، قال : إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً . وإذا صلى الإمام قائماً فصلوا قياماً . ولا تعملوا كما يفعل أهل فارس بظلماتها » .

وأظن في غير رواية أبي داود : « ولا تعظموني كما يعظم الأعاجم بعضها بعضاً » ففي هذا الحديث : أنه أمرهم بترك القيام الذي هو فرض في الصلاة . وعلى ذلك : بأن قيام المأمومين مع قعود الإمام يشبه فعل فارس والروم بظلماتهم في قيامهم وهم قعود .

ومعلوم أن المأموم إنما نوى أن يقوم لله لا لإمامه . وهذا تشديد عظيم في النهي عن القيام للرجل القاعد . ونهى أيضاً عما يشبه ذلك ، وإن لم يقصد به ذلك . ولهذا نهى عن السجود لله بين يدي الرجل وعن الصلاة إلى ما عبد من دون الله ، كالنار ونحوها .

وفي هذا الحديث أيضاً : نهى عما يشبه فعل فارس والروم ، وإن كانت نيتنا غير نيتهم لقوله : « فلا تعملوا » .

فهل بعد هذا في النهي عن مشابهتهم في مجرد الصورة : غايه ؟ .  
ثم هذا الحديث - سواء كان مُحْكَمًا في قصد الإمام ، أو منسوخًا - فإن  
الحجة منه قائمة . لأن نسخ القعود لا يدل على فساد تلك الملة ، وإنما يقتضى أنه  
قد عارضها ما ترجح عليها . مثل كون القيام فرضاً في الصلاة . فلا يسقط الفرض  
بمجرد المشابهة الصورية . وهذا محل اجتihad . وأما المشابهة الصورية فإذا لم تسقط  
فرضاً فإن تلك الملة التي علل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم تكون سليمة  
عن معارض أو عن نسخ . لأن القيام في الصلاة ليس بمشابهة في الحقيقة .  
فلا يكون محذوراً . فالحكم إذا علل بمله ثم نسخ مع بقاء الملة . فلا بد أن يكون  
غيرها ترجح عليها وقت النسخ ، أو ضعف تأثيرها . أما أن تكون في نفسها  
باطلة : فهذا محال .

هذا كله لو كان الحكم هنا منسوخاً . فكيف ؟ والصحيح : أن هذا  
الحديث مُحْكَم ، قد عمل به غير واحد من الصحابة بعد وفاة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ، مع كونهم علموا بصلاته في مرضه الذي توفى فيه .  
وقد استفاض عنه صلى الله عليه وسلم الأمر به استفاضة صحيحة صريحة ،  
يقتنع معها أن يكون حديث مرض موته ناسخاً له ، على ما هو مقرر في غير هذا  
الموضع : إما بجواز الأمرين ، إذ فعل القيام لا ينافي فعل القعود . وإما بالفرق  
بين المبتدئ للصلاة قاعداً . وبين الصلاة التي ابتدأها الإمام قائماً لعدم دخول  
هذه الصلاة في قوله : « وإذا صلى قاعداً » ولعدم النقطة التي علل بها . ولأن  
بناء فعل آخر الصلاة على أولها أولى من بنائها على صلاة الإمام ، وبحوث ذلك من  
الأمر المذكورة في غير هذا الموضع .

وأيضاً فمن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا اتبع جنازة لم يقعد حتى توضع في اللحد . فنترض له حَبْرٌ . فقال :  
هكذا نصنع يا محمد . قال : فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : خالقوم »

رواه أبو داود وابن ماجه والترمذى . وقال الترمذى : بشر بن رافع ليس بالقوى فى الحديث .

قلت : قد اختلف العلماء فى القيام للجنائز إذا مَرَّت . ومعها إذا شُيعت . وأحاديث الأمر بذلك كثيرة مستفيضة . ومن اعتقد نسخها أو نسخ القيام للمرة ، فمعدته : حديث علي . وحديث عبادة هذا . وإن كان القول بهما كليهما ممكناً . لأنَّ الشَّيْعَ يقوم لها حتى توضعَ عن أعناق الرجال ، لا فى اللحد . فهذا الحديث إما أن يقال به ، جمعاً بينه وبين غيره ، أو يكون ناسخاً لنفيه . وقد علل المخالفة ومن لا يقول به يضمنه . وذلك لا يقدح فى الاستشهاد والاعتضاد به على جنس المخالفة .

وقد روى البخارى عن عبد الرحمن بن القاسم « أن القاسم كان يمشي بين يدي الجنائز ، ولا يقوم لها . ويخبر عن عائشة أنها قالت : كان أهل الجاهلية يقولون لها ، يقولون إذا رأوها : كُتبتِ فى أهلك ما كُتبتِ » مرتين . فقد استدل من كره القيام بأنه كان فعل الجاهلية .

وليس النرض هنا الكلام فى عين هذه المسألة

وأيضاً : فمن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا والشق لنيرنا » رواه أهل السنن الأربعة .

وعن جرير بن عبد الله البجلي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا والشق لنيرنا » رواه أحمد وابن ماجه . وفى رواية لأحمد « والشق لأهل الكتاب » وهو مروي من طرق فيها لين ، لكن بمضد بعضها بعضاً .

وفيه التنبيه على مخالفتنا لأهل الكتاب ، حتى فى وضع الميت فى أسفل القبر وأيضاً : عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ليس منا من ضرب الخلدود ، وشق الجيوب ، ودعا بدعوى الجاهلية » متفق عليه .

ودعوى الجاهلية : ندب لليت ، وتكون دعوى الجاهلية في المصيبة .  
ومنه قوله فيما رواه أحمد عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : « من تَمَرَّى بِمَراءِ الجاهلية فَأَعْصَوْهُ بَيْنَ آيِهِ وَلَا تَكُنُوا <sup>(١)</sup> » .  
وأيضاً عن أبي مالك الأشعري رضى الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال « أربيع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركونهن : الفخر بالأحساب ، والظن  
في الأنساب . والاستسقاء بالنجوم . والنياحة . وقال - النامحة إذا لم تنب قبل  
موتها : تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ، ودرع من جرب » رواه مسلم .  
ذم في هذا الحديث من دعا بدعوى الجاهلية . وأخبر أن بعض أمر الجاهلية  
لا يتركه الناس كلهم ، ذم لمن لم يتركه .

وهذا كله يقتضى : أن ما كان من أمر الجاهلية وفعلهم فهو مذموم في دين  
الإسلام ، وإلا لم يكن في إضافة هذه المنكرات إلى الجاهلية ذم لها . ومعلوم  
أن إضافتها إلى الجاهلية خرج مخرج الذم . وهذا كقوله سبحانه وتعالى  
( ٣٣ : ٣٣ ) ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ( فان ذلك ذم للتبرج ، وذم لحال  
الجاهلية الأولى . وذلك يقتضى المنع من مشابهتهم في الجملة .

ومنه قوله لأبي ذر رضى الله عنه - لما عيّر رجلاً بأمة - « إنك امرؤ فيك  
جاهلية » فانه ذم لذلك الخلق ، ولأخلاق الجاهلية التي لم يمجى بها الإسلام .  
ومنه قوله تعالى ( ٤٨ : ٢٦ ) إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحية حية  
الجاهلية . فأنزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين ( فان إضافة « الحية » إلى  
« الجاهلية » يقتضى ذمها . فإكان من أخلاقهم وأفعالهم فهو كذلك .

ومن هذا : ما رواه البخارى في صحيحه عن عبد الله بن أبي يزيد أنه سمع  
ابن عباس قال « ثلاث خلال من خلال الجاهلية : الظن في الأنساب ، والنياحة ،  
ونسبت الثالثة . قال سفيان : ويقولون : إنها الاستسقاء بالأنواء » .

(١) الممن هنا : فرج الرجل . والمعنى : قولوا له : عض بين أيك . وكانت هذه  
عند العرب : عبارة مقصود بها الإهانة والتحقير .

وروى مسلم في صحيحه عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اثنتان في الناس هما بهم كفر : الطعن في النسب ، والنياحة على الميت » .

فقوله « هما بهم » أى هاتان الخصلتان هما كفر قائم بالناس . فنفس الخصلتين كفر ، حيث كانتا من أعمال الكفر ، وهما قائمتان بالناس .

لكن ليس كل من قام به شعبة من شعب الكفر ، يصير بها كافراً الكفر المطلق ، حتى تقوم به حقيقة الكفر ، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير بهاموئناً ، حتى يقوم به أصل الإيمان وحقيقته . و الفرق بين الكفر المعروف باللام ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم « ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك إلا ترك الصلاة » وبين « كفر » منكفر في الإثبات .

و فرق أيضاً بين معنى الاسم المطلق إذا قيل « كافر » أو « مؤمن » وبين المعنى المطلق للاسم في جميع موارد . كما في قوله « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

فقوله « يضرب بعضكم بعض » تفسير للكفار في هذا الموضع . وهؤلاء يسمون كفاراً تسمية مقيدة . ولا يدخلون في الاسم المطلق إذا قيل « كافر » أو « مؤمن » كما أن قوله تعالى ( ٨٦ : ٦ من ماء دافق ) سمي التي ماء تسمية مقيدة . ولم يدخل في الاسم المطلق حيث قال ( ٥ : ٦ فلم تجدوا ماء فتيمموا ) .

ومن هذا الباب : ما خرجاه في الصحيحين عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد تاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا . وكان من المهاجرين رجل كذاب . فكسح<sup>(١)</sup> أنصارياً . فغضب الأنصارى غضباً شديداً ، حتى تداعوا . وقال

---

(١) الكسح : ضرب الرجل على دبره استهزاء وسخرية . وكانت هذه الفزوة بئوك .

الأنصارى : يا للأنصار . وقال المهاجري : يا للمهاجرين . فخرج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما بال دعوى الجاهلية ؟ ثم قال : ما شأنهم ؟ فاعبروه بكسرة للمهاجري للأنصارى . قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعوها . فانها منقنة . وقال عبد الله بن أبيّ ابن سلول : أو قد تداعوا علينا ؟ ( ٦٣ : ٨ ) لئن رجعنا إلى المدينة لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ منها الْأَذَلَّ ) فقال عمر : ألا تقتل يا رسول الله هذا الخليث . لعل الله - ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه »

ورواه مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال « اقتتل غلامان : غلام من المهاجرين ، وغلام من الأنصار . فتأذى المهاجري : يا للمهاجرين ونادى الأنصارى : يا للأنصار . فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما هذا ؟ أدعوى الجاهلية ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، إلا أن غلامين اقتتلا . فكسع أحدهما الآخر . فقال : لا بأس ، لَيَنْصُرَ الرجل أخاه ظالماً أو مظلوماً ، إن كان ظالماً : فلينبهه . فانه له نصر . وإن كان مظلوماً : فلينصره » .

فهاذان الاسمان « للمهاجرين » و « الأنصار » اسمان شرعيان ، جاء بهما الكتاب والسنة . وسماها الله بهما . كما سمانا ( ٢٢ : ٧٨ ) المسلمين من قبل وفي هذا ) وانتساب الرجل إلى المهاجرين والأنصار : انتساب حسن محمود عند الله وعند رسوله . ليس من اللباس الذي يقصد به التعريف فقط ، كالانتساب إلى القبائل والأمصار . ولا من المكروه أو المحرم ، كالانتساب إلى ما يفضى إلى بدعة أو معصية أخرى .

ثم مع هذا لما دعا كل واحد منهما طائفته متمصراً بها أنكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وسماها « دعوى الجاهلية » حتى قيل له « إن الداعي بها إنما هو غلامان » لم يصدر ذلك من الجماعة . فأمر بمنع الظالم ، وإعانة للظالم . ليبين النبي صلى الله عليه وسلم أن المحذور من ذلك : إنما هو تنصب الرجل لطائفته

مطلقاً فصل أهل الجاهلية . فأما نصرها بالحق من غير عدوان : فحسن واجب ، أو مستحب .

ومثل هذا : ما روى أبو داود وابن ماجه عن واثله بن الأسقع رضى الله عنه قال : قلت يارسول الله « ما المصيبة ؟ قال : أن تُؤمن قومك على الظلم » . وعن سراقه بن مالك بن جُشم المدلجى قال « خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : خيركم للدفاع عن عشيرته ، ما لم يأثم » رواه أبو داود . وروى أبو داود أيضاً عن جبير بن مطعم رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية ، وليس منا من مات على عصبية » .

وروى أبو داود أيضاً عن ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من نصر قومه على غير الحق : فهو كالبعير الذى ردى ، فهو يُنزع بذنبه <sup>(١)</sup> » .

فاذا كان هذا التداعى فى هذه الأسماء ، وفى هذا الانتساب : الذى يحبه الله ورسوله . فكيف بالتمصب مطلقاً ، والتداعى للنسب والإضافات التى هى إما مباحة ، أو مكروهة ؟

وفلذلك أن الانتساب إلى الاسم الشرعى أحسن من الانتساب إلى غيره . ألا ترى إلى ما رواه أبو داود من حديث محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عبد الرحمن بن أبى عقبة عن أبى عقبة — وكان مولى من أهل فارس — <sup>(١)</sup> « تردى » أى سقط . و « ردى » وتردى « لنتان ، كأنه تفضل من الردى وهو الهلاك — ينى : سقط سقوطاً مؤدياً إلى الهلاك . وقال ابن الأثير فى النهاية : ومنه حديث ابن مسعود « من نصر قومه على غير الحق فهو كالبعير الذى ردى . فهو ينزع — ضم الباء وسكون النون وفتح الزاى ، مبنيًا للمجهول — بذنبه » أراد : أنه وقع فى الإثم وهلك ، كالبعير إذا وقع فى البئر وأريد أن ينزع بذنبه ، فلا يقدر على خلاصه .



قال «شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً، فضربت رجلاً من المشركين قتل : خذها مني وأنا التلام القارسي ، فالتفت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : هلأ قلت : خذها مني وأنا التلام الأنصاري ؟ »  
 حصه رسول الله صلى الله عليه وسلم على الانتساب إلى الأنصار ، وإن كان بالولاء ، وكان إظهار هذا أحب إليه من الانتساب إلى فارس بالصرافة ، وهي نسبة حق ليست محرمة .

ويشبهه - والله أعلم - أن يكون من حكمة ذلك : أن النفس تُحمى عن الجهة التي تنتسب إليها ، فإذا كان ذلك لله كان خيراً للمرء .  
 فقد دلت هذه الأحاديث : على أن إضافة الأمر إلى الجاهلية يقتضى ذمه والنهي عنه . وذلك يقتضى المنع من كل أمور الجاهلية مطلقاً ، وهو المطلوب في هذا الكتاب .

ومثل هذا : ما روى سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية <sup>(١)</sup> وغرها بالآباء : مؤمن تقى ، أو فاجر شقى . أتم بنو آدم ، وآدم من تراب . ليدعن رجال غزم بأقوام ، إنما هم غم من غم <sup>(٢)</sup> جهنم ، أو ليكونن أهون على الله من الجملان <sup>(٣)</sup> التي تدفع بأنفها النتن » رواه أبو داود وغيره ، وهو صحيح .

(١) في النهاية : يعنى الكبر والتفج . و « عية » تضم عينها وتكسر ، وهي فعولة ، أو فعلة - بتشديد العين فهما - فإن كان « فعولة » فهي من التبية ، لأن التكبر ذو تبية وتكلف ، خلاف من يسترسل على سجيته ، وإن كانت « فعلة » فهي من عباب الماء ، وهو أوله وارتفاعه . وقيل قلبت الواو ياء ، كما فعلوا في « تحفى البازى »

(٢) « القحم » معروف « جمع » حمة « وهي بفتح الفاء وسكون الحاء ، وقد فتحت الحاء . مثل : نهر ونهر .

(٣) « الجملان » نوية كالخفصاء يدهده بأنه العذرة .

فأضاف « العيبة والقعر » إلى الجاهلية يندمها بذلك . وذلك يقتضى ذمهما  
بكونهما مضافين إلى الجاهلية . وذلك يقتضى ذم كل الأمور المضافة إلى الجاهلية .  
ومثله ما روى مسلم في صحيحه عن أبي قيس - زياد بن رباح - عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من خرج من الطاعة . وفارق  
الجماعة ، فمات ميتة جاهلية . ومن قاتل تحت راية عميةا بنضب لمصيبة ، أو  
يدعو إلى عصبية ، أو ينصر عصبية ، فقتل قُتل قتلة جاهلية ، ومن خرج على أمتي  
يضرب برّها وفاجرها ، ولا يتحاشى من مؤمنها ، ولا يئى لذي عهدا : فليس  
منى ولست منه » .

ذكر صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الأقسام الثلاثة التي يعقدها التفهاء  
باب قتال أهل القبلة من البغاة والمردة وأهل المصيبة .

فالقسم الأول : الخارجون عن طاعة السلطان . فنهى عن نفس الخروج عن  
الطاعة والجماعة ، وبين أنه إن مات ولا طاعة عليه لإمام مات ميتة جاهلية . فإن  
أهل الجاهلية من العرب ونحوهم لم يكونوا يطيعون أميراً عاماً ، على ما هو معروف  
من سيرتهم .

ثم ذكر الذى يقاتل تمصباً لقومه ، أو أهل بلده ونحو ذلك .  
وسمى الراية « عميةا » لأنه الأمر الأعمى الذى لا يدرك وجهه . فكذلك  
تقال المصيبة يكون عن غير علم بمجاوز قتال هذا .  
وجعل قتلة المقتول قتلة جاهلية ، سواء غضب بقلبه ، أو دعا بلسانه ، أو  
ضرب يده .

وقد فسر ذلك فيما رواه مسلم أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم « لَيَأْتِنَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَدْرِي الْقَاتِلُ : فِي أَى  
شَىءٍ قَتَلَ ؟ وَلَا يَدْرِي الْمَقْتُولُ : عَلَى أَى شَىءٍ قُتِلَ ؟ قَتِيلٌ : كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ ؟  
قال : المَرْجُ . الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ » .

والقسم الثالث : الخوارج على الأمة : إما من السداة الذين غرضهم الأموال ، كقطع الطريق ونحوهم ، أو غرضهم الرياسة . كمن يقتل أهل المصر الذين هم تحت حكم غيره مطلقاً ، وإن لم يكونوا مقاتلة ، أو من الخارجين عن السنة الذين يستحلون دماء أهل القبلة مطلقاً . كالحرورية الذين قتلهم على رضي الله عنه .

ثم إنه صلى الله عليه وسلم سمي الميتة والقتلة : ميتة جاهلية وقتلة جاهلية : على وجه الذم لما والنهى عنها ، وإلا لم يكن قد زجر عن ذلك .

فلم أنه كان قد تقرر عند أصحابه : أن ما أضيف إلى الجاهلية من ميتة وقتلة ونحو ذلك فهو مذموم منهي عنه . وذلك يقتضى ذم كل ما كان من أمور الجاهلية وهو المطلوب .

ومن هذا : ما أخرجاه في الصحيحين عن المروزي سُوَيْدُ قَالَ «رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ عَلَيْهِ سَلَامٌ ، وَعَلَى غُلَامِهِ مِثْلُهَا . فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَذَكَرَ : أَنَّهُ سَأَبَ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَتَبَيَّرَ بِأَمِهِ . فَأَتَى الرَّجُلُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ . وَفِي رِوَايَةٍ : « قُلْتُ عَلَى سَاعَتِي هَذِهِ مِنْ كَبِيرِ السَّنِّ ؟ قَالَ : نَعَمْ . هُمْ إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلَاكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ . فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَطْمِمْهُمَا يَأْكُلْ ، وَلْيَلْبِسْهُمَا يَلْبَسَ . وَلَا تَكْفُومُوا مَا يَنْبَلِيهِمْ ، فَإِنْ كَفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ » .

ففي هذا الحديث : أن كل ما كان من أمر الجاهلية فهو مذموم . لأن قوله « فيك جاهلية » ذم لتلك الخصلة . فلولا أن هذا الوصف يقتضى ذم ما اشتمل عليه لما حصل به للقصور .

وفيه : أن التمييز بالأنساب من أخلاق الجاهلية .

وفيه : أن الرجل — مع فضله وعلمه ودينه — قد يكون فيه بعض هذه الخصال للسماة بجاهلية ، ويهودية ، ونصرانية . ولا يوجب ذلك كفره ولا فسقه .

وأيضاً : ما رواه مسلم في صحيحه ، عن نافع عن جبير بن مطعم عن ابن عباس

رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أبغض الناس إلى الله ثلاثة : مُتَعَدِّ في الحرم ، ومُبْتَغٍ في الإسلام سُنَّة جاهلية ، ومُطِلٌّ دَمَ امرئٍ بغير حقٍ ليريق دمه » .

أخبر صلى الله عليه وسلم : إن أبغض الناس إلى الله هؤلاء الثلاثة . وذلك لأن الفساد إما في الدين ، وإما في الدنيا . فأعظم فساد الدنيا : قتل النفوس بغير الحق ولهذا كان أكبر الكبائر بعد أعظم فساد الدين الذي هو الكفر .

وأما فساد الدين فنوعان : نوع يتعلق بالعمل . ونوع يتعلق بمحل العمل . فأما المتعلق بالعمل : فهو ابتداء سنة الجاهلية .

وأما ما يتعلق بمحل العمل : فالإلحاد في الحرم . لأن أعظم محال العمل : هو الحرم . وانتهاك حرمة المحل للكافي أعظم من انتهاك حرمة المحل الزماني . ولهذا حرم من تناول الباحات من الصيد والنبات في البلد الحرام ما لم يحرم مثله في الشهر الحرام .

ولهذا كان الصحيح : أن حرمة القتال في البلد الحرام باقية ، كما دلت عليه النصوص الصحيحة ، بخلاف الشهر الحرام . فلهذا - والله أعلم - ذكر صلى الله عليه وسلم الإلحاد في الحرم وابتداء سنة جاهلية .

والقصود : أن من هؤلاء « الثلاثة من ابتنى في الإسلام سنة جاهلية » فسواء قيل مبتغياً أو غير مبتغٍ فإن الإبقاء هو الطلب والإرادة ، فكل من أراد في الإسلام أن يعمل بشيء من سنن الجاهلية دخل في هذا الحديث .

والسنة الجاهلية : كل عادة كانوا عليها . فإن السنة : هي العادة ، وهي الطريق التي تتكرر ، لتتسع لأنواع الناس مما يمدونه عبادة ، أو لا يمدونه عبادة . قال تعالى ( ٣ : ١٣٧ ) قد خلت من قبلكم سنن فيروا في الأرض ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « لتبين سنن من كان قبلكم » والاتباع هو الاقتفاء والاستئناس . فمن عمل بشيء من سننهم : فقد اتبع سنة جاهلية .

وهذا نص عام يوجب تحريم متابعة كل شيء كان من سنن الجاهلية في أميادم وغير أميادم .

ولفظ « الجاهلية » قد يكون اسماً للحال - وهو الغالب في الكتاب والسنة - وقد يكون اسماً لذي الحال .

فمن الأول : قول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضي الله عنه : « إنك امرؤ فيك جاهلية » وقول عمر : « إني نذرت في الجاهلية : أن أعتكف ليلة » وقول عائشة : « كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء » وقولهم : « يارسول الله كنا في جاهلية وشر » أى في حال جاهلية ، أو طريقة جاهلية ، أو عادة جاهلية ، ونحو ذلك .

فإن لفظ « الجاهلية » - وإن كان في الأصل صفة - لكنه غلب عليه الاستعمال حتى صار اسماً . ومعناه قريب من معنى المصدر .

وأما الثانى : فتقول : طائفة جاهلية ، وشاعر جاهل ، وذلك نسبة إلى الجهل الذى هو عدم العلم أو عدم اتباع العلم . فإن من لم يعلم الحق فهو جاهل جهلاً بسيطاً فإن اعتقد خلافه : فهو جاهل جهلاً مركباً . فإن قال خلاف الحق علماً بالحق أو غير عالم : فهو جاهل أيضاً<sup>(١)</sup> . كما قال تعالى : ( ٢٥ : ٦٣ ) وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً وقال النبي صلى الله عليه وسلم « إذا كان أحدكم صائماً : فلا يرفث ، ولا يفسق ، ولا يجهل » ومن هذا قول بعض الشعراء :

ألا ، لا يجهلن أحدنا علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وهذا كثير . وكذلك من عمل بخلاف الحق : فهو جاهل ، وإن علم أنه

---

(١) وهو في هذه الحال سفيه غير رشيد . لأنه اشتد جهله ، وغلبت عليه ظلمة الجهل فتقد رشده وعقله . وصار سفيهاً يؤذى نفسه من حيث يريد نعمها .  
وقول الشاعر عمرو بن كلثوم في مملقته « لا يجهلن » أى لا يركب رأسه في غرور وسفه وطيش يبعه عن عزتنا وقوتنا : فينال من النكال ما كان يظنه عزة له وشرقا.

مخالف للحق ، كما قال سبحانه : ( ٤ : ١٧ ) إنما التوبة على الله للذين يعملون  
السوء بجهالة ( قال أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم « كل من عمل سوءاً فهو جاهل »  
وسبب ذلك : أن العلم الحقيقي الراسخ في القلب يتمتع أن يصدر منه ما يخالفه  
من قول أو فعل . فتح صدر خلافه فلا بد من غفلة القلب عنه ، أو ضعف القلب  
عن مقاومة ما يمارضه . وتلك أحوال تناقض حقيقة العلم . فيصير جهلاً بهذا الاعتبار .  
ومن هنا تعرف دخول الأعمال في معنى الإيمان حقيقة لا يجازأ . وإن لم  
يكن كل من ترك شيئاً من الأعمال كافراً ، أو خارجاً عن أصل معنى الإيمان .  
وكذلك اسم « العقل » ونحو ذلك من الأسماء .

ولهذا يسمى الله تعالى أصحاب هذه الأحوال « موقى » و « عيياً » و « صبا »  
و « بكاً » و « ضالين » و « جاهلين » . ويصفهم بأنهم « لا يقولون »  
و « لا يسمعون » .

ويصف المؤمنين « بأولى الأبواب » و « أولى النهى » و « أنهم مهتدون »  
و « أن لم نوراً » و « أنهم يسمعون ، ويقولون » .

فإذا تبين ذلك : فالتناس قبل مبث الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا في  
حال جاهلية منسوبة إلى الجهل ، فإن ما كانوا عليه من الأقوال والأعمال إنما  
أحدثه لهم جهال ، وإنما يفعل جهل ، وكذلك كل ما يخالف ما جاء به الرسول :  
من يهودية ، ونصرانية ، فهي جاهلية ، وتلك كانت الجاهلية العامة .

فأما بعد ما مبث الله الرسول صلى الله عليه وسلم : فالجاهلية المطلقة : قد  
تكون في مصر دون مصر ، كما هي في دار الكفار . وقد تكون في شخص  
دون شخص ، كالرجل قبل أن يسلم . فإنه يكون في جاهلية ، وإن كان في دار  
الإسلام .

فأما في زمان مطلق : فلا جاهلية بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> ، فإنه لا تزال من أمته طائفة ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة .

والجاهلية للقيدة : قد تقوم في بعض ديار المسلمين . وفي كثير من المسلمين . كما قال صلى الله عليه وسلم « أربع في أمتي من أمر الجاهلية » وقال لأبي ذر « إنك امرؤ فيك جاهلية » ونحو ذلك .

فقوله في هذا الحديث « وميتخ الإسلام سنة جاهلية » يندرج فيه كل جاهلية : مطلقة أو مقيدة ، يهودية ، أو نصرانية ، أو مجوسية ، أو صابئة ، أو وثنية أو شركية من ذلك ، أو بعضه ، أو منتزعة من بعض هذه الملل الجاهلية فاتها جميعا : ميتدعها . ومنسوخها صارت جاهلية بمبعث محمد صلى الله عليه وسلم . وإن كان لفظ « الجاهلية » لا يقال غالباً إلا على حال العرب التي كانوا عليها . فان المعنى واحد .

---

(١) الجاهلية : هي الحالة الناشئة عن الجهل ، والإعراض عن أسباب العلم التي أقامها الله في آياته الكونية في الأنفس والآفاق وفي النعم التالية . فهذه الحالة الجاهلية ملازمة للإعراض عن الفهم والتفقه لما أنزل الله في كتبه وأرسل به رسله ، ولالإعراض عن التدبر والتأمل لسنن الله الكونية . وآياته الطيبة . وهذه حال يعمد الشيطان إلى إركاس الناس فيها بصرفهم عن الحق والمهدي الذي جاءهم به رسل الله . وقد أركس الشيطان الناس اليوم فيها بالتقليد الأعمى وتعطيل عقولهم وأفهامهم ، وحرمانهم من تدبر سنن الله وآياته ، ومن الفقه في كتاب الله وسنة رسوله . فغلب عليهم العقائد الزائفة ، والأخلاق الفاسدة ، وانعكست بهم الأحوال ، فغلبت النساء بسفهن الرجال ؛ ونفقت سوق الشرك والبدع والخرافات والفسوق والصيان ، وتهاكموا إلى الطواغيت ، وتقطعت الصلات ، وتباغضت القلوب ، وتمازنا على الاتم والعدوان ، وأصبحوا شيعاً وأحزاباً كل حزب بما لديهم فرحون ، وضل سبيلهم في كل شئون الحياة الدنيا . وعلى الجملة : أصبحوا في حياة لا ينبغي أن تنسب إلا إلى الجهل والسفه والتي ؛ والاسلام دين الحكمة والرشد . والقطرة السليمة ، ودين العزة والقوة : برىء منها كل البراة .

وفي الصحيحين عن نافع عن ابن عمر « أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحِجْر أرضِ ثمود . فاستقوا من آبارها ، وعجنوا به العجين ، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يُهريقوا ما استقوا ، ويطلقوا الإبل العجين . وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردّها الناقة »

ورواه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لما نزل الحِجْر في غزوة تبوك ، أمرهم أن لا يشربوا من بئرها ، ولا يستقوا منها . فقالوا : قد عَجَنّا منها واستقينا . فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم : أن يطحروا ذلك العجين ، ويهريقوا ذلك الماء »

وفي حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال - لما مر بالحِجْر - « لا تدخلوا على هؤلاء المذنبين إلا أن تكونوا باكين . فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم : أن يصيبكم ما أصابهم » .

فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدخول إلى أماكن المذنبين إلا مع البكاء ، خشية أن يصيب المأكل ما أصابهم .

ونهى عن الانتفاع بمصائبهم ، حتى أمرهم - مع حاجتهم في تلك الغزوة ، وهي غزوة المُسَرَّة - وهي أشد غزوة كانت على المسلمين : أن يعلقوا النواضح بعجين ماثمهم .

وكذلك أيضاً روى عنه صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن الصلاة في أماكن المذاب » .

فروى أبو داود عن سليمان بن داود أخبرنا ابن وهب حدثني ابن لهيعة ويحيى بن أزهر عن عمار بن سعد المرادي عن أبي صالح التفاري <sup>(١)</sup> « أن علياً رضي الله

(١) أبو صالح التفاري : فيه مقال . وانظر الكلام على الحديث في مختصر سنن

أبي داود ( ج ١ ص ٢٦٧ )



عه مر بيابل وهو يسير، فجاء المؤذن يؤذنه بصلاة العصر، فلما برز منها أمر  
للمؤذن : فأقام الصلاة . فلما فرغ قال : ان حبيبي النبي صلى الله عليه وسلم نهاني  
أن أصلى في المقبرة . ونهاني أن أصلى في أرض بابل فلنأملو

ورواه أيضاً عن أحمد بن صالح : حدثنا ابن وهب أيضاً أخيراً يحيى بن أزهر  
وابن لهيعة عن الحجاج بن شداد عن أبي صالح التفاري عن علي بمناه . ولفظه  
« فلما خرج منها » مكان « برز » .

وقد روى الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله بإسناد أصح من هذا : عن  
علي رضي الله عنه نحو من هذا « أنه كره الصلاة بأرض بابل ، وأرض الخسف »  
أو نحو ذلك .

وكره الإمام أحمد الصلاة في هذه الأمكنة اتباعاً لما روى الله عنه .  
وقوله « نهاني أن أصلى في أرض بابل فلنأملو » يقتضي أن لا يصلى  
في أرض ملعونة .

والحديث المشهور في الحجر يوافق هذا . فإنه إذا كان قد نهى عن الدخول  
إلى أرض العذاب : دخل في ذلك الصلاة وغيرها من باب أولى .

ويوافق ذلك قوله سبحانه عن مسجد الضرار ( ٩ : ١٠٨ ) لا تقم فيه أبداً فإنه  
كان من أمكنة العذاب . قال سبحانه : ( ٩ : ١٠٩ ) أفن أسس بنيانه على  
تقوى من الله ورضوان خير ، أمن أسس بنيانه على شقاء جرف هار . فانهار به  
في نار جهنم ؟ ) .

وقد روى أنه لما هدم خرج منه دخان .  
وهذا كما أنه ندب إلى الصلاة في أمكنة الرحمة ، كالمسجد الثلاثة ومسجد  
قبا . فكذلك نهى عن الصلاة في أماكن العذاب .

فأما أماكن الكفر والمعاصي التي لم يكن فيها عذاب إذا جُمِلت مكاناً  
للإيمان والطاعة : فهذا حسن ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أهل الطائف  
٦٢ — الصراط

« أن يحملوا المسجد مكان طواغيتهم » وأمر أهل الجحامة « أن يتخذوا المسجد مكان بيعة كانت عندهم ». وكان موضع مسجده صلى الله عليه وسلم مقبرة للمشركين لحمله صلى الله عليه وسلم مسجدا بعد نيش القبور .  
فإذا كانت الشريعة قد جاءت بالنهاى عن مشاركة الكفار في المكان الذى حل بهم فيه العذاب ، فكيف بمشاركتهم في الأعمال التى يملونها واستحقوا بها العذاب ؟ .

فإنه إذا قيل : هذا العمل الذى يملونه لو تجرد عن مشابهتهم لم يكن محرما ونحن لا نقصد التشبه بهم فيه . فنفس الدخول إلى المكان ليس بمصية لو تجرد عن كونه أترم . ونحن لا نقصد التشبه بهم ، بل المشاركة في العمل أقرب إلى اقتضاء العذاب من الدخول إلى الديار . فان جميع ما يملونه مما ليس من أعمال المسلمين السابقين : إما كفر ، وإما مصية ، وإما شارك كفر ، أو شعار مصية ، وإما مظنة للكفر والمصية ، وإما أن يخاف أن يمر إلى المصية . وما أحسب أحدا ينازع في جميع هذا . ولئن نازع فيه فلا يمكنه أن ينازع في أن المخالفة فيه أقرب إلى المخالفة في الكفر والمصية ، وأن حصول هذه المصلحة في الأعمال أقرب من حصولها في المكان .

ألا ترى أن متابعة النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين في أعمالهم أنفع وأولى من متابعتهم في مساكنهم ورؤية آثارهم ؟ .

وأيضا ما هو صريح في الدلالة : ما روى أبو داود في سننه حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا أبو النضر - يعني هاشم بن القاسم - حدثنا عبد الرحمن بن ثابت حدثنا حسان بن عطية عن أبي منيب الجرثوم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تشبه بقوم فهو منهم » وهذا إسناد جيد . فان ابن أبي شيبة وأبا النضر وحسان بن عطية ثلاث مشاهير أجلة ، من رجال الصحيحين . وهم أجل من أن يحتاجوا إلى أن يقال : هم من رجال الصحيحين .

وأما عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان : فقال يحيى بن معين ، وأبو زرعة ،  
وأحمد بن عبد الله المجلى : ليس به بأس . وقال عبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْم :  
هو ثقة وقال أبو حاتم : هو مستقيم الحديث .

وأما أبو منيب الجرشي : فقال فيه أحمد بن عبد الله المجلى : هو ثقة . وما  
علت أحدا ذكره بسوء . وقد سمع منه حسان بن عطية . وقد احتج الإمام أحمد  
وغيره بهذا الحديث .

وهذا الحديث أقل أحواله : أنه يقتضى تحريم التشبه بهم ، وإن كان ظاهره  
يقتضى كفر التشبه بهم ، كما في قوله : ( ٥ : ٥١ ) ومن يتولم منكم فإنه منهم )  
وهو نظير ما سذكروه عن عبد الله بن عمرو : أنه قال « من بنى بأرض  
المشركين ، وصنع نيزوم ومهرجانهن ، ونشبه بهن حتى يموت : حشر معهم يوم  
القيامة » .

فقد يحمل هذا على التشبه المطلق . فإنه يوجب الكفر . ويقتضى تحريم  
أباض ذلك . وقد يحمل على أنه صار منهم في القدر المشترك الذى شابههم فيه .  
فإن كان كفرا أو معصية أو شارا للكفر أو للمعصية : كان حكمه كذلك .  
وبكل حال : فهو يقتضى تحريم التشبه بهم بطله كونه تشبها .

والتشبه : يم من فعل الشيء لأجل أنهم فعلوه ، وهو نادر . ومن تبع غيره في  
فعل لنرض له في ذلك ، إذا كان أصل الفعل مأخوذا عن ذلك الغير .

فأما من فعل الشيء واتفق أن الغير فعله أيضا ، ولم يأخذه أحدهما عن صاحبه  
ففى كون هذا تشبها نظر . لكن قد ينهى عن هذا ، لئلا يكون ذريعة إلى التشبه  
ولما فيه من المخالفة . كما أمر بصبح الحى وإغاثتها وإخفاء الشوارب مع أن قوله  
صلى الله عليه وسلم « غَيَّرُوا الشَّيْبَ ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ » دليل على أن التشبه  
بهم يحصل بغير قصد منا ، ولا فعل ، بل بمجرد ترك تغيير ما خلق فينا . وهذا  
أبلغ من المراقبة الفعلية الاتفاقية .

وقد روى في هذا الحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن التشبه بالأعاجم . وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » ذكره القاضي أبو يعلى .

وبهذا احتج غير واحد من العلماء على كراهة أشياء من زي غير المسلمين . قال محمد بن حرب : سئل أحمد عن ثعلب سِنْدِيٍّ يخرج فيه ؟ فكرهه للرجل والمرأة . وقال : إن كان للكثيف والوضوء فلا بأس وأكره الصرار . وقال : هو من زى الأعاجم وقد سئل سعيد بن عامر عنه ؟ قال : سنة نبيينا أحب إلينا من سنة با كهن وقال في رواية للروذى ، وقد سأله عن الثعلب السندى ؟ قال : أما أنا فلا أستعملها ، ولكن إذا كان اللطين أو الخرج فأرجو . وأما من أراد الزينة فلا . ورأى على باب الخرج نملا سنديا ، قال : تشبه بأولاد للوك ؟ .

وقال حرب الكرماني أيضاً : قلت لأحمد : فهذه الثعال الفلاظ ؟ قال : هذه السندية إذا كانت للوضوء أو للكثيف أو لموضع ضرورة ، فلا بأس . وكأنه كره أن يمشي بها في الأزقة . قيل : فالثعلب من الخشب ؟ قال : لا بأس بها أيضاً . إذا كان موضع ضرورة .

قال حرب : حدثنا أحمد بن نصر حدثنا حبان بن موسى قال : سئل ابن المبارك عن هذه الثعال الكرمانية ؟ فلم تصبه . وقال : أما في هذه غنية عن تلك ؟ .

وروى الخلال عن أحمد بن إبراهيم الدورقي قال : سألت سعيد بن عامر عن لباس الثعال السبئية ؟ قال : زى نبيينا أحب إلينا من زى با كهن ملك الهند . ولو كان في مسجد المدينة لأخرجوه من المدينة .

سعيد بن عامر الضببي : إمام أهل البصرة علما ودينا ، من شيوخ الإمام أحمد . قال يحيى بن سعيد القطان - وذكر عنه سعيد بن عامر الضببي - قال :

هو شيخ البصرة منذ أربعين سنة . وقال أبو مسعود بن القرات : ما رأيت  
بالبصرة مثل سميد بن عامر .

وقال الميموني : رأيت أبا عبيد الله عمامته تحت ذقنه . ويكره غير ذلك ،  
وقال : العرب عمامها تحت أذقانها .

وقال أحمد ، في رواية الحسن بن محمد : يكره أن تكون العمامة تحت الحنك  
كرهه شديدة . وقال : إنما يتمم بمثل ذلك اليهود والنصارى والمجوس .

ولهذا أيضاً كره أحمد لباس أشياء ، كانت شعار الفلقة في وقته : من السواد  
ونحوه . وكره هو وغيره تنميط العين في الصلاة . وقال : هو من فعل اليهود .

وقد روى أبو حفص السكري بإسناده عن بلال بن أبي حذرد قال : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم « تملدوا ، واخشوشنوا ، واتصلوا ، وامشوا حفاة »  
وهذا مشهور محفوظ عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أنه كتب به إلى  
المسلمين . وسيأتى ذكره إن شاء الله تعالى في كلام الخلفاء الراشدين .

وقال الترمذى : حدثنا قتيبة حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس منا من تشبه بغيرنا .  
لا تشبهوا باليهود ولا بالنصارى . فإن تسليم اليهود : الإشارة بالأصابع ، وتسليم  
النصارى : الإشارة بالأكف » قال : وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة  
ولم يرفعه <sup>(١)</sup> .

وهذا - وإن كان فيه ضعف - فقد تقدم الحديث المرفوع « من تشبه بقوم  
فهم منهم » وهو محفوظ عن حذيفة بن اليمان أيضاً من قوله . وحديث ابن لهيعة  
يصلح للاعتضاد . كذا كان يقول أحمد وغيره .

---

(١) رواه النضرى في الترهيب من الاشارة في السلام ، وقال : رواه الترمذى  
والطبرانى ، وزاد « لا تقصوا النواصي ، وأحفوا السوارب ، واعفوا اللحى ،  
ولا تمشوا في المساجد والأسواق وعليكم القميص إلا ونحتها الأزر » .

وأيضاً : ما روى أبو داود : حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي حدثنا محمد بن ربيعة حدثنا أبو الحسن السقلاني عن أبي جعفر بن محمد بن علي بن ركانة أو محمد بن علي ابن ركانة <sup>(١)</sup> ، عن أبيه « أن رُكانة صارع النبي صلى الله عليه وسلم ، فصرعه النبي صلى الله عليه وسلم ، قال ركانة : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : فَرَّقْ ما بيننا وبين المشركين بالمأثم على القلانس » .

وهذا يقتضي أنه حسن عند أبي داود . ورواه الترمذي أيضاً عن قتيبة ، وقال : غريب . وليس إسناده بالقائم . ولا تعرف أبا الحسن السقلاني ، ولا ابن ركانة .

وهذا القدر لا يمنع : أن يعتضد بهذا الحديث ويستشهد به . وهذا بَيِّنٌ في أن مفارقة المسلم المشرك في اللباس أمر مطلوب للشارع . كقولهِ « فَصْلٌ ما بين الحلال والحرام : الدُّف والصوت <sup>(٢)</sup> »

فإن التفرق بينهما مطلوب في الظاهر . إذ الفرق بالاعتقاد والعمل بدون العامة حاصل . فلو لا أنه مطلوب بالظاهر أيضاً لم يكن فيه فائدة .

وهذا كما أن الفرق بين الرجال والنساء لما كان مطلوباً ظاهراً وباطناً « لمن صلى الله عليه وسلم المتشبهات من النساء بالرجال ، والمتشبهين من الرجال بالنساء » وقال : « أخرجوهم من بيوتكم » ونفى الخث لما كان رجلاً منشها في الظاهر بغير جنسه .

وأيضاً عن أبي غطفان المري : سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يقول « حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء ، وأمر بصيامه ، قالوا : يا رسول الله، إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) جملة « أو محمد بن علي بن ركانة » غير موجودة في سنن أبي داود . ولا في كتب الرجال في ترجمة أبي جعفر .

(٢) الدف « بفتح الدال وضمها : ما يضرب عليه لإعلان التكليف وغيره

إِنَّمَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ . قَالَ : فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ .

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ . وَخَالِقُوا فِيهِ الْيَهُودَ ، وَصُومُوا يَوْمًا قَبْلَهُ وَيَوْمًا بَعْدَهُ » وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

فَتَدَبَّرَ . هَذَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمَ فَاضِلٍ ، يَكْفُرُ صِيَامُهُ سَنَةَ مَاضِيَةٍ ، صَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، وَرَغِبَ فِيهِ . ثُمَّ لَمَّا قِيلَ لَهُ قُبِيلَ وَفَاتَهُ « إِنَّهُ يَوْمٌ تَعَظَّمَهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى » أَمَرَ بِمُخَالَفَتِهِمْ بِضَمِّ يَوْمٍ آخَرَ إِلَيْهِ . وَعَزَمَ عَلَى فَعْلِ ذَلِكَ .

وَلِهَذَا اسْتَحَبَّ الْعُلَمَاءُ - مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ - أَنْ يَصُومَ تَاسِعًا ، وَعَاشُورَاءَ ، وَبِذَلِكَ غَلَّتِ الصَّحَابَةُ رِضَى اللَّهِ عَنْهُمْ .

قَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ عَطَاءَ بْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ « صُومُوا التَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ ، خَالِقُوا الْيَهُودَ » وَأَيْضًا : عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ : الشَّهْرُ هَكَذَا ، وَهَكَذَا » يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

فَوَصَفَ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِتَرْكِ الْكِتَابَةِ وَالْحِسَابِ الَّذِي يَفْعَلُهُ غَيْرُهَا مِنَ الْأُمَمِ فِي أَوْقَاتِ عِبَادَتِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ ، وَأَحَالَهَا عَلَى الرُّؤْيَةِ ، حَيْثُ قَالَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ « صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ ، وَأَفْطَرُوا لِرُؤْيَتِهِ » وَفِي رِوَايَةٍ « صُومُوا مِنَ الْوَضَحِ إِلَى الْوَضَحِ » أَيْ مِنَ الْهَلَالِ إِلَى الْهَلَالِ .

وَهَذَا : دَلِيلٌ عَلَى مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ - إِلَّا مِنْ شَذٍّ مِنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمُخَالِفِينَ الْمُسَوِّقِينَ بِالْإِجْمَاعِ - مِنْ أَنْ مَوَاقِيتَ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ وَالنَّسِكَ : إِنَّمَا تَقَامُ بِالرُّؤْيَةِ عِنْدَ إِسْكَانِهَا ، لَا بِالْكِتَابِ وَالْحِسَابِ الَّذِي تَسْلُكُهُ الْأَعْجَامُ مِنَ الرُّومِ وَالْقُرْسِ وَالْقُبَطِ وَالْهِنْدِ ، وَأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى .

وقد روى غير واحد من أهل العلم : أن أهل الكتابين قبلنا إنما أمروا بالزُومة أيضا في صومهم وعبادتهم . وتأولوا على ذلك قوله تعالى ( ٣ : ١٨٣ ) كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ) ولكن أهل الكتابين بدلوا . ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تقدم رمضان باليوم واليومين .

وعلى الفقهاء ذلك بما يخاف من أن يزداد في الصوم للفروض ما ليس منه ، كما زاده أهل الكتاب من النصارى . فانهم زادوا في صومهم ، وجعلوه فيما بين الشتاء والصيف ، وجعلوا له طريقة من الحساب يتعرفونه بها .

وقد يستدل بهذا الحديث على خصوص النهي عن أعيادهم . فان أعيادهم معلومة بالكتاب والحساب . والحديث فيه عموم .

أو يقال : إذا نهينا عن ذلك في عيد الله ورسوله . ففي غيره من الأعياد والمواسم أولى وأحرى ، أولا في ذلك من مضارعة الأمة الأمية سائر الأمم .

وبالجملة : فالحديث يقتضى اختصاص هذه الأمة بالوصف الذى فارقته به غيرها . وذلك يقتضى أن ترك المشابهة للأمم أقرب إلى حصول الوفاء بالاختصاص

وأىضا : ففي الصحيحين عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف « أنه سمع معاوية عام حج على المنبر ، وتناول قصة من شعر ، كانت في يد حرسى ، فقال : يا أهل المدينة ، أين علماؤكم ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه . ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا نساؤهم » .

وفي رواية سعيد بن المسيب في الصحيح : أن معاوية قال ذات يوم « إنكم اتخذتم زى سوء . وإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الزور . قال : وجاء رجل بعضا على رأسها خرقه ، قال معاوية : ألا ، وهذا الزور » قال قتادة « يعنى ما يُكْتَرَبُ به النساء أشعارهن من الخرق » .

وفي رواية عن ابن المسيب في الصحيح قال « قدم معاوية للمدينة . فخطبنا ،



وأخرج كُتَّبة من شعر . فقال : ما كنت أرى أن أحدا يفعله إلا اليهود . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم بلَّته ، فسأه الزور . »

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن وصل الشعر « أن بني إسرائيل هلَكوا حين أحدثه نساؤهم » يحذر أُمته مثل ذلك . ولهذا قال معاوية « ما كنت أرى أن أحدا يفعله إلا اليهود »

فما كان من زى اليهود الذى لم يكن عليه المسلمون : إما أن يكون مما يمدحون عليه أو مظنة لذلك ، أو يكون تركه حسا لمادة ماعذبوا عليه . لاسيما إذا لم يتميز ما هو الذى عذبوا عليه من غيره . فإنه يكون قد اشتبه المحظور بغيره . فيترك الجميع . كما أن ما يخبرون به لَمَّا اشتبه صدقه بكذبه ترك الجميع .

وأياضا : ما روى نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « أَوْ قَالَ : قال عمر » إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما . فإن لم يكن له إلا ثوب فليترز به ، ولا يشتمل اشتغال اليهود » رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح .

وهذا المعنى صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جابر وغيره أنه « أسرف الثوب الضيق : بالآزار دون الاشتغال » وهو قول جمهور أهل العلم . وفى مذهب أحمد قولان .

وإنما النرض : أنه قال « ولا يشتمل اشتغال اليهود » فإن إضافة المنهى عنه

إلى اليهود دليل على أن هذه الإضافة تأثير فى المنهى ، كما تقدم التنبيه عليه وأياضا : فما نانا الله سبحانه فيه عن مشابهة أهل الكتاب ، وكان حقه أن يقدم فى أوائل الكتاب : قوله سبحانه ( ٥٧ : ١٦ ) ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ، ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون )

قوله « ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب » نهى مطلق عن مشابهتهم . وهو خاص أيضا فى النهى عن مشابهتهم فى قسوة قلوبهم . وقسوة القلوب : من

ثمرات الماسي . وقد وصف الله سبحانه بها اليهود في غير موضع . قال تعالى ( ٧٤، ٧٣: ٢ ) قلنا اضربوه بيمضها . كذلك يحيى الله الموتى ويريكهم آياته لعلكم تعلمون . ثم قست قلوبكم من بعد ذلك ، ففعلنا كالحجارة أو أشد قسوة . وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار . وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء . وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون ) وقال تعالى ( ١٣، ١٢: ٥ ) ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل وبعثنا منهم اثني عشر نبيا ، وقال الله : إني معكم ، لكن أقم الصلاة ، وآتيت الزكاة ، وآمنتم برسلي ، وعزرتهم ، وأقرضتهم الله قرضا حسنا لا كفرن عنكم سيئاتكم ، ولأدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار . فمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل . فبما نقضهم ميثاقهم آتيناهم وجعلنا قلوبهم قاسية : يحرفون الكلم عن مواضعه . ونسوا حظا مما ذكروا به . ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلا منهم . فاعف عنهم واصفح . إن الله يحب المحسنين )

وإن قوما من هذه الأمة - ممن ينسب إلى علم أو دين - قد أخذوا من هذه الصفات بنصيب . يرى ذلك من له بصيرة . فنمؤذ بالله من كل ما يكرهه الله ورسوله . ولهذا كان السلف يعذرون هذا

فروى البخاري في صحيحه عن أبي الأسود قال « بعث أبو موسى إلى قراء البصرة . فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرءوا القرآن . فقال : أنتم خيار أهل البصرة وقرازم : فأنلوه ولا يطولن عليكم الأمد فتقو قلوبكم ، كما قست قلوب من كان قبلكم ، وإنا كنا نقرأ سورة نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها ، غير أني حفظت منها » لو كان لابن آدم واديان من ذهب لاجتني واديا ثالثا . ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب » وكنا نقرأ سورة ، كنا نشبهها بأحدى المصحفات فأنسيتها ، غير أني حفظت منها » يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تعملون ؟ فكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة »

فحذر أبو موسى القراء أن يطول عليهم الأمد فقصو قلوبهم .  
ثم لما كان نقض الميثاق يدخل فيه نقض ما عهد الله إليهم من الأمر والنهي  
وتحريف الكلم عن مواضعه ، وتبديل وتأويل كتاب الله : أخبر ابن مسعود  
رضي الله عنه بما يشبه ذلك .

فروى الأعمش عن عمارة بن عمير عن الربيع بن أبي عميلة القرظري حدثنا  
عبد الله حديثنا ما سمعت حديثا هو أحسن منه إلا كتاب الله ، أو رواية عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن بني إسرائيل لما طال عليهم الأمد قست  
قلوبهم ، فاخترعوا كتابا من عند أنفسهم ، اشتبهت قلوبهم واستحلته أنفسهم .  
وكان الحق يحول بينهم وبين كثير من شهاداتهم ، حتى نبؤوا كتاب الله وراء  
ظهورهم ، كأنهم لا يسمعون . فقالوا : اعرضوا هذا الكتاب على بني إسرائيل .  
فإن تابصوكم فاركبهم ، وإن خالفوكم فاقتلهم . ثم قالوا : لا ، بل أرسلوا إلى  
فلان رجل من علمائهم فاعرضوا عليه هذا الكتاب ، فإن تابكم فلن يخالفكم  
أحد بدمه . وإن خالفكم فاقتلوه فلن يختلف عليكم بدمه أحد . فأرسلوا إليه ،  
فأخذ ورقة ، فكتب فيها كتاب الله ثم جعلها في قرن ، ثم علقها في عنقه . ثم  
لبس عليها الثياب ، ثم أتاهم فعرضوا عليه الكتاب . فقالوا : أتؤمن بهذا ؟  
فأومأ إلى صدره . فقال : آمنت بهذا ، ومالي لا أؤمن بهذا ؟ - يعني الكتاب  
الذي في القرن - فخلعوا سبيله . وكان له أصحاب ينشونه . فلما مات نبشوه فوجدوا  
القرن ، ووجدوا فيه الكتاب فقالوا : ألا ترون قوله : آمنت بهذا . ومالي لا أؤمن  
بهذا ؟ إنما عني هذا الكتاب فاختلف بنو إسرائيل على بضع وسبعين ملة . وخير  
ملاهم : أصحاب ذى القرن » قال عبد الله « وإن من بقي منكم سبى منكرا .  
و بحسب امرئ يرى منكرا لا يستطيع أن ينيره أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره »<sup>(١)</sup>

(١) ذكره الحفاظ بن كثير في تفسير سورة الحديد عن ابن أبي حاتم بسنده إلى

ابن مسعود وفيه زيادات

ولما نهى الله عن التشبه بهؤلاء الذين قست قلوبهم ذكر أيضاً في آخر السورة حال الذين ابتدعوا الرهبانية فما رَغَوْها حق رعايتها . فمقها بقوله (٢٨: ٥٧) ، ٢٩ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كِفْلَيْن من رحمته ، ويصل لكم نورا تمشون به ، ويغفر لكم . والله غفور رحيم ، لتلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرّون على شيء من فضل الله ، وأن الفضل بيد الله يؤتیه من يشاء . والله ذو الفضل العظيم ) .

فإن الإيمان بالرسول : هو تصديقه وطاعته واتباع شريعته . وفي ذلك مخالفة للرهبانية . لأنه لم يبعث بها ، بل نهى عنها . وأخبر أن من اتبعه من أهل الكتاب : كان له أجران . وبذلك جاءت الأحاديث الصحيحة من طريق ابن عمر وغيره في مثَلنا ومثل أهل الكتاب .

وقد صرح صلى الله عليه وسلم بذلك فيما رواه أبو داود في سننه من حديث ابن وهب أخبرني سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء : أن سهل بن أبي أمامة حدثه « أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : لا تشددوا على أنفسكم فيشدد عليكم . فإن قوما شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم ففلك بقاءهم في الصوامع والديارات رهبانية ابتدعوها . ما كتبناها عليهم »

هذا الذي في رواية الثَّوْلُوثِي عن أبي داود . وفي رواية ابن داسة عنه « أنه دخل هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة في زمان عمر بن عبد العزيز . وهو أمير بالمدينة . فإذا هو يصلي صلاة خفيفة ، كأنها صلاة مسافر أو قريب منها . فلما سلم قال : يرحمك الله ، أرايت هذه الصلاة للكتوبة ، أم شيء تنفله ؟ قال : إنها للكتوبة وإنها صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . كان يقول : لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم . فإن قوماً شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم . ففلك بقاءهم في الصوامع والديارات : رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم . ثم غدا

من الند . قال : ألا تركب وتنظر لتستر ؟ قال : نعم . فركبا جميعاً . فإذا بديار  
باد أهلها واقضوا وقفاً ، خاوية على عروشها . قال : أنعرف هذه الديار ؟ قال :  
نعم ، ما أعرفني بها وبأهلها . هؤلاء أهل ديار أهلكم الله يبينهم وحسبهم .  
إن الحمد يطفى نور الحسنات . والبني يصدق ذلك أو يكذبه . والذين تزنى  
والكف والقدم والجسد واللسان . والفرج يصدق ذلك أو يكذبه . »

فأما سهل بن أبي أمامة فقد وثقه يحيى بن معين وغيره ، وروى له مسلم  
 وغيره . وأما ابن أبي السياء فمن أهل بيت القدس ما عرف حاله . لكن رواية  
أبي داود للحديث وسكوته عنه يقتضى أنه حسن عنده . وله شواهد في الصحيح .  
فأما ما فيه من وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف : ففي  
الصحيحين عنه - أعنى أنس بن مالك - قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم  
يوجز الصلاة ويكملها » .

وفي الصحيحين أيضاً عنه قال : « ماصليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا  
أتم من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » زاد البخارى « وإن كان ليسمع بكاء  
الصبي فيخفف ، مخافة أن تقتن أمه » .

وما ذكره أنس بن مالك من التخفيف : فهو بالنسبة إلى ما كان يفعله بعض  
الأمراء وغيرهم في قيام الصلاة . فإن منهم من كان يطيل زيادة على ما كان النبي  
صلى الله عليه وسلم يفعله في غالب الأوقات ، ويخفف الركوع والسجود والاعتدال  
عما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله في غالب الأوقات . ولعل أكثر الأئمة ،  
أو كثيراً منهم ، كانوا قد صاروا يصلون كذلك . ومنهم من كان يقرأى الآخرين  
مع القاتعة سورة . وهذا كله قد صار مذاهب لبعض الفقهاء .

وكان الخوارج أيضاً قد تسقوا وتنطموا ، كما وصفهم النبي صلى الله عليه وسلم  
بقوله : « يحتر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم » ولهذا لما صلى  
على بن أبي طالب رضى الله عنه بالبصرة قال عمران بن حصين : « لقد أذكرني

هذا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم معتدلة . كان يخفف القيام والقعود ، ويطيل الركوع والسجود « وقد جاء هذا مفسراً عن أنس بن مالك نفسه .

فروى النسائي عن قتبية عن المطاف بن خالد عن زيد بن أسلم قال « دخلنا على أنس بن مالك فقال : صليتم ؟ قلنا : نعم . قال : يا جارية ، هل لي وضوءاً ، ما صليت وراء إمام أشبه بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من إمامكم هذا . قال زيد : وكان عمر بن عبد العزيز يتم الركوع والسجود ، ويخفف القيام والقعود « وهذا حديث صحيح . فإن المطاف بن خالد الخزومي قال فيه يحيى بن معين غير مرة : هو ثقة . وقال أحمد بن حنبل : هو من أهل مكة ثقة صحيح الحديث . روى عنه نحو مائة حديث . وقال ابن عدى : يروى قريباً من مائة حديث . ولم أر بحديثه بأساً إذا حدث عنه ثقة .

وروى أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان حدثني أبي عن وهب بن مانوس سمعت سميد بن جبير يقول : سمعت أنس بن مالك يقول : « ما صليت وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا القتي ، يعني عمر بن عبد العزيز . قال : فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات . وفي سجوده عشر تسبيحات » وقال يحيى بن معين : إبراهيم بن عمر بن كيسان يمانى ثقة . وقال هشام بن يوسف : أخبرني إبراهيم بن عمر - وكان من أحسن الناس صلاة - وابنه عبد الله قال فيه أبو حاتم : صالح الحديث . ووهب بن مانوس - بالنون - يقوله عبد الله هذا . وكان عبدالرازق يقوله : بالباء النقطلة بوحدة من أسفل - وهو شيخ كبير قديم ، قد أخذ عنه إبراهيم هذا . واتبع ما حدثه به . ولولا ثقته عنده لما عمل بما حدثه به . وحديثه موافق لرواية زيد بن أسلم . وما أعلم فيه قدحاً .

وروى مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة أخيراً ثابت عن أنس بن

مالك قال : « ما صليت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام . كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة . وكانت صلاة أبي بكر متقاربة . فلما كانت عمر رضى الله عنه مد في صلاة التجر . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده : قام ، حتى تقول : قد أوم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين ، حتى تقول : قد أوم »

ورواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة أنبأنا ثابت وحيد ، عن أنس بن مالك قال : « ما صليت خلف رجل أوجز صلاة ، من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده : قام ، حتى تقول : قد أوم . ثم يكبر ثم يسجد . وكان يقعد بين السجدين ، حتى تقول : قد أوم » .

فجمع أنس رضى الله عنه في هذا الحديث الصحيح بين الإخبار بإيجاز النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة وإتمامها . ويبين أن من إتمامها الذي أخبر به : إطالة الاعتدالين وأخير في الحديث المتقدم : أنه ما رأى أوجز من صلاته ، ولا أتم . فيشبهه - والله أعلم - أن يكون الإيجاز عاد إلى القيام : والإتمام إلى الركوع والسجود . لأن القيام لا يكاد يفعل إلا تاماً . فلا يحتاج إلى الوصف بالإتمام ، بخلاف الركوع والسجود والاعتدالين .

وأيضاً : فإنه بإيجاز القيام وإطالة الركوع والسجود : تصير الصلاة تامة لا اعتدالها وتقاربها . فيصدق قوله : « ما رأيت أوجز ولا أتم » .

فأما إن أعيد الإيجاز إلى لفظ « لا أتم » والإتمام إلى لفظ « لا أوجز » فإنه يصير في الكلام تناقضاً . لأن من طول القيام على قيامه صلى الله عليه وسلم لم يكن دونه في إتمام القيام ، إلا أن يقال : الزيادة في الصورة تصير نقصاً في للمنى . وهذا خلاف ظاهر اللفظ . فإن الأصل : أن يكون معنى « الإيجاز والتخفيف » غير معنى « الإتمام والإكمال » ولأن زيد بن أسلم قال : « كانت عمر يخفف

القيام والتعود ، ويتم الركوع والسجود « فلم أن لفظ « الإتمام » عندهم هو إتمام الفعل الظاهر .

وأحاديث أنس كلها تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يطيل الركوع والسجود والاعتدالين » زيادة على ما فعله أكثر الأئمة وسائر روايات الصحيح تدل على ذلك .

ففي الصحيحين : عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « إني لا أكر أن أصلي لكم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا . قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئاً لا أراكم تصنعونه . كان إذا رفع رأسه من الركوع اقتصب قائماً . حتى يقول القائل : قد نسي . وإذا رفع رأسه من السجدة مكث ، حتى يقول : قد نسي » .

وفي رواية في الصحيح : « وإذا رفع رأسه بين السجدتين » .

وفي رواية للبخاري من حديث شعبة عن ثابت : « كان أنس ينقُ لنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكان يصلي . فإذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول : قد نسي » .

فهذا يبين لك أن أنساً أراد بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم : إطالة الركوع والسجود والرفع فيها على ما كان الناس يفعلونه . وتقصير القيام عما كان الناس يفعلونه .

وروى مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع بكاء الصبي مع أمه ، وهو في الصلاة ، فيقرأ بالسورة الخفيفة ، أو بالسورة القصيرة » .

فبين أن التخفيف الذي كان يفعله صلى الله عليه وسلم : هو تخفيف القراءة ، وإن كان ذلك يقتضي ركوعاً وسجوداً يناسب القراءة . ولهذا قال : « كانت صلاته مقاربة » أى يقرب بعضها من بعض .



وصدق أنس . فإن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في القبر بمنحور  
الستين إلى المائة ، يقرأ في الركعتين بطول الفصل يأتم تنزيل وهل أتى ، وبالصفات ،  
وبقاف ، وربما قرأ أحياناً بما هو أطول من ذلك . وأحياناً بما هو أخف .  
فأما عمر رضى الله عنه فكان يقرأ في القبر بيونس ، وهود ويوسف . ولله  
علم أن الناس خلقه يؤثرون ذلك .

وكان معاذ رضى الله عنه « قد صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم العشاء  
الآخرة ، ثم ذهب إلى بنى عمرو بن عوف بقاء ، قرأ فيها بسورة البقرة ، فأنكر  
النبي صلى الله عليه وسلم ذلك . وقال : أفتان أنت يا معاذ ؟ إذا أمت الناس تخفت  
فإن من ورائك الكبير والضعيف وذو الحاجة . فلا قرأتَ بسبح اسم ربك الأعلى  
والشمس وضحاها ، ونحوها من السور ؟ » .

فالتخفيف الذى أمر به النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً وغيره من الأئمة .  
هو ما كان يفعل - بأبى هو وأبى - صلى الله عليه وسلم . فإنه كما قال أنس :  
« كان أخف الناس صلاة في تمام » وقد قال : « صلوا كما رأيتموني أصلى » .  
ثم إن عَرْضَ حال عُرِفَ منها إثارة للمؤمنين للزيادة على ذلك بحسن . فإنه  
صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بطول الطولين ، وقرأ فيها بالطور .

وإن عرض ما يقتضى التخفيف عن ذلك فعل ، كما قال في بكاء الصبي ونحوه .  
فقد تبين أن حديث أنس تضمن مخالفة من خفف الركوع والسجود تخفيفاً  
كثيراً ، ومن طول القيام تطويلاً كثيراً . وهذا الذى وصفه أنس ، ووصفه  
سائر الصحابة .

وروى مسلم في صحيحه وأبو داود في سننه عن هلال بن أبى حميد عن  
عبد الرحمن بن أبى ليلي عن البراء بن عازب رضى الله عنه قال « رُمِيت الصلاة مع  
عمر صلى الله عليه وسلم ، فوجدت قيامه مفركته ، فاعتدله بذكر ركوعه ، فسجدته ،  
فجلسته بين السجدين ، فجلسته ما بين التسليم والانصراف : قريباً من السواء »  
٥٢ - الصراط

وروى مسلم أيضاً صحيحه : عن شعبة عن الحكم قال « غلب على الكوفة رجل - قد ساء - زمن بن الأشعث ، قال : فأمر أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن يصلي بالناس ، فكان يصلي ، فإذا رفع رأسه من الركوع قام قدر ما أقول : اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات ، وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبذ منك الجبذ . قال الحكم : فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن أبي ليلى ، فقال : سمعت البراء بن عازب يقول : كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وركوعه ، وإذا رنح رأسه من ركوعه ، وسجوده ، وما بين السجدةين : قريباً من السواء ، قال شعبة : فذكرته لعمرو بن مرة . فقال : قد رأيت عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، فلم تكن صلاته هكذا . »

وروى البخاري هذا الحديث - ما خلا القيام والقعود - قريباً من السواء . وذلك : لأنه لا شك أن القيام قيام القراءة . وقعود التشهد يزيد على بقية الأركان ، لكن لما كان صلى الله عليه وسلم يوجز القيام ، ويتم بقية الأركان صارت قريباً من السواء .

فكل واحدة من الروايتين تصدق الأخرى ، وإنما البراء تارة قريب ولم يُحدد ، وتارة استثنى وحدد . وإنما جاز أن يقال في القيام مع بقية الأركان قريباً بالنسبة إلى الأمراء الذين يطيلون القيام ، ويخففون الركوع والسجود ، حتى يعظم التفاوت .

ومثل هذا : أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف ، قرأ في الركعة الأولى بنحو من سورة البقرة وركع ، فكان ركوعه نحواً من قيامه ، وكذلك سجوده ، ولهذا قول نحن في أصح القولين : إن ركوع صلاة الكسوف وسجودها يكون قريباً من قيامه بقدر مظهره أكثر من النصف .

ومن أصحابنا وغيرهم من قال : إذا قرأ البقرة يسمع في الركوع والسجود بقدر قراءة مائة آية ، وهو ضعيف مخالف للسنة .

وكذلك روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ، وغيره « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بعد الرفع من الركوع من الذكر ما يصدق حديث أنس والبراء » وكذلك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التطوع ، فإنه كان إذا صلى بالليل وحده طَوَّلَ لنفسه ماشاء ، وكان يقرأ في الركعة بالبقرة وآل عمران . والنساء ، وبركع نحواً من قيامه ، ويرفع نحواً من ركوعه ، ويسجد نحواً من قيامه ، ويجلس نحواً من سجوده .

ثم هذا القيام الذى وصفه أنس وغيره بالخفة والتخفيف الذى أمر به النبي صلى الله عليه وسلم : قد فُسِّرَ النبي صلى الله عليه وسلم بفعله وأمره . وبلغ ذلك أصحابه . فإنه لما صلى على المنبر قال : « إنما فُلت هذا لتأتوا بي ، ولتصلوا صلاتي » وقال مالك بن الحويرث وصاحبه « صلوا كما رأيتموني أصلى » .

وذلك : أنه ما من فعل في الغالب إلا وقد يسمى خفيفاً بالنسبة إلى ما هو أطول منه ، ويسى طويلاً بالنسبة إلى ما هو أخف منه . فلا حدة في القوة . وليس الفعل في الصلاة من العادات . كالإحراز والقبض والاصطياد ، وإحياء الموت ، حتى يرجع في حده إلى عرف اللفظ ، بل هو من العبادات . والعبادة تُرجع في صفاتها ومقاديرها إلى الشارع ، كما يرجع في أصلها إلى الشارع ، ولأنه لو جاز الرجوع فيه إلى عُرف الناس في الفعل ، أوفى سمي التخفيف ، لاختلفت الصلاة الشرعية الزائدة التى أمرنا بها في غالب الأوقات عند عدم الماراضات للتضيعة للطول أو القصر اختلافاً مباحين لا ضبط له ، ولكان لكل أهل عصر ومصر ، بل لكل أهل حي وسكة ، بل لأهل كل مسجد : عرف في معنى اللفظ ، وفي عادة الفعل ، مخالف لعرف الآخرين ، وهذا مخالف لأمر الله ورسوله ، حيث قال « صلوا كما رأيتموني أصلى » ولم يقل : كما يسميه أهل أرضكم

خفيفاً ، أو كما يستأدونه ، وما أعلم أحداً من العلماء يقول ذلك ، فإنه يفضى إلى تغيير الشريعة ، وموت السنن : إما بزيادة ، وإما بنقص ، وعلى هذا دلت سائر روايات الصحابة .

فروي مسلم في صحيحه عن زهير عن سمالك بن حرب قال « سألت جابر ابن سمرّة عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كان يخفف الصلاة ، ولا يصلي صلاة هؤلاء » قال : وأنبأني « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ، ونحوها » .

وروي أيضاً عن شعبة عن سمالك عن جابر بن سمرّة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا ينشئ ، وفي المصغر نحو ذلك ، وفي الصبح أطول من ذلك » .

وهذا يبين ما رواه مسلم أيضاً عن زائدة عن سمالك عن جابر بن سمرّة « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن المجيد ، وكان صلته بعد تخفيفاً « أنه أراد - والله أعلم - بقوله « وكانت صلته بعد » أي بعد الفجر ، أي إنه يخفف الصلوات التي بعد الفجر عن الفجر ، فإنه في الرواية الأولى جمع بين وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف ، وأنه كان يقرأ في الفجر بقاف .

وقد ثبت في الصحيح عن أم سلمة « أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر بالطور في حجة الوداع . وهي طائفة من حول الناس تسمع قراءته » وما عاش بعد حجة الوداع إلا قليلاً ، والطور نحو من سورة قاف .

وثبت في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « إن أم الفضل سمعت وهو يقرأ ( والمرسلات عرفاً ) قالت : يا بني لقد ذكّرنتي بقراءتك هذه السورة ، إنها لأخبر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب » .

قد أخبرت أم الفضل أن ذلك آخر ما سمعت يقرأ بها في المغرب ، وأم الفضل

لم تكن من المهاجرات ، بل هي من المستضعفين ، كما قال ابن عباس « كنت أنا وأبي من المستضعفين الذين عذرهم الله » فهذا السماع كان متأخراً .

وكذلك في الصحيح عن زيد بن ثابت « أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولي الطويلين » وزيد من صفار الصحابة .

وكذلك صلى بالمؤمنين في الفجر بمكة وأدركته سعة عند ذكر موسى وهرون فهذه الأحاديث وأمثالها : تبين أنه صلى الله عليه وسلم كان في آخر حياته يصلي في الفجر بطوال الفصل ، وشواهد هذا كثيرة ، ولأن سائر الصحابة اتفقوا على أن هذه كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي مازال يصليها ، ولم يذكر أحد أنه نقص صلاته في آخر عمره عما كان يصليها ، وأجمع الفقهاء على أن السنة أن يقرأ في الفجر بطوال الفصل .

وقوله « ولا يصلي صلاة هؤلاء » إما أن يريد به من كان يطيل الصلاة على هذا ، ومن كان ينقصها عن ذلك ، أي إنه كان صلى الله عليه وسلم يخففها . ومع ذلك : فلا يحذفها حذف هؤلاء الذين يحذفون الركوع والسجود والاعتدالين ، كما دل عليه حديث أنس والبراء ، أو كان أولئك الأمراء ينقصون القراءة ، أو القراءة وبقية الأركان عما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ، كما روي أبو قزعة قال « أتيت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه وهو مكثور عليه ، فلما تفرق الناس عنه قلت : إني لا أسألك عما سألك هؤلاء عنه ، قلت : أسألك عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مالك في ذلك من خير ، فأعادها عليه ، فقال : كانت صلاة الظهر تقام فينطلق أحدنا إلى البقيع ، فيقف في حاجته ، ثم يأتي أهله فيتوضأ ، ثم يرجع إلى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى »

وفي رواية « مما يطولها » رواه مسلم في صحيحه .

فهذا يبين لك أن أبا سعيد رأى صلاة الناس أقص من هذا .

وفي الصحيحين عن أبي بَرزة قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلّي الصبح . فينصرف الرجل ، فيعرفُ جليسه ، وكان يقرأ في الركعتين ، أو إحداهما : ما بين الستين إلى المائة » هذا لفظ البخاري .

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأمرنا بالتخفيف ، وإن كان ليؤمنا بالصافات » رواه أحمد والنسائي .

وعن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال « ما صليت وراء أحد أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان . قال سليمان : كان يطيل الركعتين الأوليين من الظهر . ويخفف الأخيرتين . ويخفف المصير . ويقرأ في المغرب بقصار الفصل . ويقرأ في العشاء بأوساط الفصل ، ويقرأ في الصبح بطوال الفصل » رواه النسائي وابن ماجه . وهو إسناده على شرط مسلم .

والضحاك بن عثمان قال فيه أحد ويحيى : هو ثقة . وقال فيه ابن سعد : كان ثباتا .

ويدل على ما ذكرناه : ما روى مسلم في صحيحه عن عمار بن ياسر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مِثْنَةٌ من قته فأطيلوا الصلاة ، وأقصروا الخطبة . وإن من البيان لسحرا »

فقد جعل طول الصلاة علامة على قته الرجل . وأمر بإطالتها . وهذا الأمر : إما أن يكون عاما في جميع الصلوات وإما أن يكون المراد به صلاة الجمعة .

فإن كان اللفظ عاما فظاهر . وإن كان المراد به صلاة الجمعة : فإذا أمر بإطالتها مع كون الجمع فيها يكون عظيما من الضمائم والكبار وذوى الحاجات مائيس في غيرها . ومع كونها تعمل في شدة الحر مسبوقه بخطبتين : فاتجر ونحوها التي تعمل وقت البرد ، مع قلة الجمع : أولى وأجرى والأحاديث في هذا كثيرة .

وإنما ذكرنا هذا التفسير لما في حديث أنس من تقدير صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . إذ قد يحسب من يسمع هذه الأحاديث : أن فيها نوع تناقض ، أو يتمسك بعض الناس ببعضها دون بعض . ويجهل معنى ما تمسك به . وأما ما في حديث أنس المتقدم من قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا تشددوا على أنفسكم فيشدد الله عليكم » . فإن قوما شددوا على أنفسهم فشدد الله عليهم . فذلك بقاياهم في الصوامع والديارات رهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم » ففيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التشدد في الدين بالزيادة عن الشرع .

والتشديد : تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب ولا مستحب بمنزلة الواجب والمستحب في العبادات ، وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم ولا مكروه بمنزلة المحرم والمكروه في الطيبات . وعلى ذلك بأن الذين شددوا على أنفسهم من النصارى شدد الله عليهم لذلك ، حتى آل الأمر إلى ما هم عليه من الرهبانية المبتدعة .

وفي هذا تنبيه على كرامة النبي صلى الله عليه وسلم لمثل ما عليه النصارى من الرهبانية المبتدعة . وإن كان كثير من عبادنا قد وقفوا في بعض ذلك متأولين معذورين ، أو غير متأولين ولا معذورين .

وفيه أيضاً تنبيه على أن التشديد على النفس ابتداء يكون سببا لتشديد آخر يفتله الله : إما بالشرع ، وإما بالقدر .

فأما بالشرع : فمثل ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخافه في زمانه من زيادة إيجاب أو تحريم ، كنحو ما خافه لما اجتمعوا لصلاة التراويح معه . ولما كانوا يسألون عن أشياء لم تحرم . ومثل أن من نذر شيئا من الطاعات وجب عليه فعله . وهو منعه عن نفس عقد النذر . وكذلك الكفارات الواجبة بأسباب .

وأما بالقدر : فكثيرا ما قدرأينا وسمعنا من كان يتطعم في أشياء فيقتل أيضاً بأسباب تشدد الأمور عليه في الإيجاب والتحريم : مثل كثير من الموسمين في

الطهارات ، إذا زادوا على للشروع ، اجتلوا بأسباب توجب حقيقة عليهم أشياء فيها عظيم مشقة ومضرة .

وهذا للمنى الذى دل عليه الحديث موافق لما قدمناه فى قوله تعالى ( ٧ : ١٥٧ ) ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم ) من أن ذلك يقتضى كراهة موافقتهم فى الأصار والأغلال .

« والأصار » ترجع إلا الإيجابات الشديدة . « والأغلال » هى التبريمات الشديدة « فان الإصر » هو الثقل والشدة . وهذا شأن ما وجب . « والنفل » يمنع للنفل من الانطلاق . وهذا شأن المحذور . وعلى هذا دل قوله سبحانه ( ٥ : ٨٧ ) يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تمتدوا إن الله لا يحب للمتدين ) وسبب نزولها مشهور .

وعلى هذا مافى الصحيحين عن أنس بن مالك قال « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبی صلى الله عليه وسلم ، يسألون عن عبادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ . فلما أخبروا بها ، كأنهم تقالوها . فقالوا : وأین نحن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ؟ فقال أحدهم : أما أنا فأصلى الليل أبدا . وقال الآخر : وأنا أصوم الدهر أبدا . وقال الآخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبدا . فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ، فقال : أتم الذين قلم كذا وكذا ؟ أما والله إنى لأخشاكم لله ، وأتقاكم له . لکنى أصوم وأفطر ، وأصلى وأرقد . وأتزوج النساء . فمن رغب عن سننى فليس منى » رواه البخارى . وهذا لقظه ، ورواه مسلم وقظه : عن أنس « أن فرا من أصحاب النبی صلى الله عليه وسلم سألوا أزواج النبی صلى الله عليه وسلم عن عمله فى السر ؟ فقال بعضهم : لا أتزوج النساء . وقال بعضهم : لا آكل اللحم . وقال بعضهم : لا أنام على فرش . فحمد الله وأثنى عليه ، وقال : ما بال أقوام قالوا كذا وكذا وكذا ؟ لکنى أصلى وأنام ، وأصوم وأفطر ، وأتزوج النساء . فمن رغب عن سننى فليس



منى » والأحاديث المواتعة لهذا كثيرة في بيان أن سنته التي هي الاقتصاد في العبادة ، وفي ترك الشهوات - خير من رهبانية النصارى - التي هي ترك عامة الشهوات من التكاح وغيره ، والفلو في العبادات صوماً وصلاة .

وقد خالف هذا بالتأويل ولمدم العلم طائفة من الفقهاء والعباد .

ومثل هذا : ما رواه أبو داود في سننه عن العلاء بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة أن رجلاً قال « يا رسول الله أئذن لي في السياحة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله » . فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأن أمته سياحتهم الجهاد في سبيل الله .

وفي حديث آخر « إن السياحة : هي الصيام » « والسائحون » هم الصائتون ونحو ذلك . وذلك تيسيراً لما ذكره الله تعالى في القرآن من قوله ( ١١٢:٩ السائحون ) وقوله ( ٦٦ : ٥ سائحات ) .

وأما السياحة التي هي الخروج في البرية من غير مقصد معين : فليست من عمل هذه الأمة . ولهذا قال الإمام أحمد : ليست السياحة من الإسلام في شيء ، ولا من فعل النبيين ولا الصالحين ، مع أن جماعة من إخواننا قد ساحوا السياحة للنهي عنها متأولين في ذلك ، أو غير عالمين بالنهي عنه . وهي من الرهبانية المبتدعة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم « لا رهبانية في الإسلام » .

والفرض هنا : بيان ما جاءت به الخنيفية من مخالفة اليهود فيما أصابهم من القسوة عن ذكر الله ، وعما أنزل من الهدى الذي به حياة القلوب . ومخالفة النصارى فيما هم عليه من الرهبانية للمبتدعة . وإن كان قد ابتلى بعض المنتسبين منا إلى علم أو دين بنصيب من هذا ومن هذا فقيمهم شبه هؤلاء وهؤلاء .

ومثل ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - غداة العقبة وهو على ناقته - « القُطلى حمى . فلقطت له سبع حَمَيات مثل حصى الخذف . فجعل ينفضهن في كفه ويقول : أمثال هؤلاء فارموا . ثم قال :

أيها الناس ، إياكم والنلو في الدين . فإنا أهلك من كان قبلكم النلو في الدين »  
رواه أحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عوف بن أبي جميلة عن زياد بن حصين  
عن أبي العالية عنه . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم .  
وقوله « إياكم والنلو في الدين » عام في جميع أنواع النلو في الاعتقادات والأعمال  
والنلو : هو مجاوزة الحد ، بأن يزداد في حد الشيء أو ذمه على ما يستحق  
ونحو ذلك .

والنصارى أكثر غلوا في الاعتقادات والأعمال من سائر الطوائف . وإمام  
نعمي الله عن النلو في القرآن في قوله تعالى ( ٤ : ١٧١ ) يا أهل الكتاب لا تغلوا في  
دينكم ) .

وسبب هذا اللفظ العام رمى الجار . وهو داخل فيه . فالنلوه مثل رمى  
الحجارة الكبار ونحو ذلك ، بناء على أنه قد بالغ في الحمى الصغار . ثم علل  
ذلك بأن ما « أهلك من كان قبلنا إلا النلو في الدين » كما تراه في النصارى .  
وذلك يقتضى أن مجانبه هديهم مطلقاً أبداً عن الوقوع فيها به هلكوا ، وأن  
المشارك لهم في بعض هديهم يخاف عليه أن يكون هالكا .

ومن ذلك : أنه صلى الله عليه وسلم حذونا عن مشابهة من قبلنا في أنهم  
كانوا يفرقون في الحدود بين الأشراف والضعفاء . وأمر أن يسوى بين الناس  
في ذلك ، وأن كثيراً من ذوى الرأى والسياسة قد يظن أن إعفاء الرؤساء أجود  
في السياسة .

ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها - في شأن الخزومية التي سرفت  
لما كُتِّمَ أسامة رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال « يا أسامة ، أنشع في حدِّ  
من حدود الله تعالى ؟ إنما هلك بنو إسرائيل : أنهم كانوا إذا سرق فيهم  
الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . والذي نفسى بيده  
لو أن فاطمة بنت محمد سرفت لقطعت يدها » .

وكان بنو مخزوم من أشرف بطون قريش . واشتد عليهم أن تقطع بد  
امرأة منهم . فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن هلاك بنى إسرائيل إنما كان في  
تخصيص رؤساء الناس بالخو عن القويات . وأخير : أن فاطمة ابنته - التي هي  
أشرف النساء - لو سرت . وقد أعادها الله من ذلك - لقطع يدها : ليبين : أن  
وجوب المدل والتعصم في الحدود لا يستثنى منه بنت الرسول ، فضلا عن بنت غيره  
وهذا يوافق ما في الصحيحين عن عبد الله بن مرة عن البراء بن عازب  
رضي الله عنه قال « مر على النبي صلى الله عليه وسلم يهودى مُحَمَّم مجلود . فدعاهم .  
فقال : أهكذا تجلدون حد الزانى في كتابكم ؟ قالوا : نعم . فدعا رجلا  
من علمائهم . قال : أنشدك بالله الذى أنزل التوراة على موسى : أهكذا تجلدون  
حد الزانى في كتابكم ؟ قال : لا . ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك . فجدده  
الرجم . ولكنه كثّر في أشرافنا . فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه . وإذا  
أخذنا الضعيف أقننا عليه الحد . فقلنا : تمالوا فلنجتمع على شئ نقيمه على  
الشريف والوضيع . فجلدنا التحميم والجلد مكان الرجم . فقال صلى الله عليه وسلم :  
اللهم إني أول من أحيا أمرك إذ أماتوه . فأمر به فرجم . فأُنزل الله عز وجل  
( ٥ : ٤١ ) يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا :  
آمنّا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون  
لقوم آخرين لم يأتوك ، يحرفون الكلم من بعد مواضعه يقولون : إن أوتيتم هذا  
فخذوه ( يقول : اتوا محمدا فإن أمركم بالتحميم والجلد فخذوه ، وإن أهلكم بالرجم  
فاخذوا ) فأُنزل الله تعالى ( ٥ : ٤٤ - ٤٧ ) ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم  
ال كافرون - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون - ومن لم يحكم بما  
أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ( في الكفار كلها ) .

وأيضا : ما روى مسلم في صحيحه عن جندب بن عبد الله البجلي قال : سمعت  
النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس ، وهو يقول « إني أبرأ إلى الله

أن يكون لي مبكم خليل . فان الله قد اتخذني خليلا . كما اتخذ إبراهيم خليلا . ولو كنت متخذاً من أمي خليلا لا تخذت أبا بكر خليلا . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .

وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذين كانوا قبلنا كانوا يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد . وعدى هذا الوصف بالأمر بحرف القاء : أن لا يتخذوا القبور مساجد . وقال « إنه صلى الله عليه وسلم ينهانا عن ذلك » فيه دلالة على أن اتخاذ من قبلنا سبب ، لتهينا إما مظهر للنهي ، وإما موجب للنهي . وذلك يقتضى أن أعمالهم دلالة وعلامة على أن الله ينهانا عنها ، أو أنها على مقتضية للنهي . وعلى التقديرين : يعلم أن مخالفتهم أمر مطلوب للشارع في الجملة . والنهي عن هذا العمل بلعنة اليهود والنصارى مستفيض عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « قاتل الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وفي لفظ لمسلم « لمن الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وفي الصحيحين عن عائشة وابن عباس قالا « لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح تجمعة له على وجهه . فاذا اغتم بها كشفها عن وجهه . فقال ، وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا » .

وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة « أن أم سلمة وأم حبيبة ذكرتا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كنيسة رأتاها بأرض الحبشة ، يقال لها : مارية ، وذكرتا من حسنها وتصاوير فيها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح ، أو الرجل الصالح ، بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك الصور ، أولئك شرار المخلوق عند الله عز وجل » .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

زائرات القبور والمتخذين عليها للساجد والسرّج » رواه أهل السنن الأربعة .  
وقال الترمذى : حديث حسن . وفى بعض نسخه : صحيح .

فهذا التحذير منه صلى الله عليه وسلم واللعن عن مشابهة أهل الكتاب فى  
بناء المسجد على قبر الرجل الصالح : صريح فى النهى عن المشابهة فى هذا . ودليل  
على الحذر عن جنس أعمالهم ، حيث لا يؤمن فى سائر أعمالهم أن تكون من هذا  
الجنس .

ثم من المعلوم ما قد ابتلى به كثير من هذه الأمة من بناء للساجد على القبور  
واتخاذ القبور مساجد بلا بناء . وكلا الأمرين محرم ملمون فاعله بالمستفيض من  
السنة . وليس هذا موضع استقصاء ما فى ذلك من سائر الأحاديث والآثار .  
إذ الفرض القاعدة الكلية . وإن كان تحريم ذلك قد ذكره غير واحد من علماء  
الطوائف من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم . ولهذا كان السلف من  
الصحاب والتابعين يبالغون فى المنع مما يجزئ إلى مثل هذا . وفيه من الآثار  
حاليليق ذكره هنا حتى روى أبو يعلى اللوصلى بسنده : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
حدثنا يزيد ابن الحبيب حدثنا جعفر بن إبراهيم - من ولد ذى الجناحين -  
حدثنا على بن عمر عن أبيه عن على بن الحسن « أنه رأى رجلا يحمى إلى فرجة  
كانت عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . فيدخل فيها ، فيدعو . قهاه . فقال :  
ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدى عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال :  
لا تتحننوا قبرى عيدا . ولا ييوتكم قبورا . فان تسليمكم يبلغنى أينما كنتم »  
وأخرجه محمد بن عبد الواحد للقمي الحافظ فى مستخرجه .

وروى سعيد بن منصور فى سننه : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرنى سهيل  
ابن أبى سهيل قال « رأى على بن الحسن بن على بن أبى طالب رضى الله عنه عند القبر  
فنادى ، وهو فى بيت فاطمة يتمشى . فقال : هم إلى المشاء . فقلت : لأريده .  
فقال : ما لى رأيتك عند القبر ؟ قلت : سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم .

فقال : إذا دخلت المسجد فسلم . ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تتخذوا قبوري عيدا . ولا تتخذوا بيوتكم مقابر : لمن الله اليهود اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجد : وصلاوا على ، فإن صلاتكم تبلغني حينما كنتم . ما أنت ومن بالاندلس إلا سواء .

ولهذا ذكر الأئمة - أحمد وغيره من أصحاب مالك وغيرهم - : إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال ما ينبغي له أن يقول ، ثم أراد أن يدعو . فإنه يستقبل القبلة ويحمل الحجرة عن ياره .

### فصل

في ذكر فوائد خطبته صلى الله عليه وسلم العظيمة في يوم عرفة  
روى مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر في حديث حجة الوداع قال « حتى إذا زالت الشمس - يعني يوم عرفة - أمر بالقصواء ، فرحلت له . فأثى بطن الوادي . فخطب الناس . وقال : إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا . في بلدكم هذا . ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع . ودماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أضع من دمائنا : دم ابن ربيعة بن الحارث ، كان مسترضعا في بني سعد ، فقتلته هذيل ، وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا أضع من ربانا : ربا العباس بن عبد المطلب . فإنه موضوع كله . فاتقوا الله في النساء . فانكم أخذتموهن بأمانة الله . واستحلتم فروجهن بكلمة الله . ولكم عليهن أن لا يُوطئن فرشكم أحدا تكرهونه . فإن من ذلك فاضر بوهن ضراب غير مُبرح ولمن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف . وقد تركت فيكم ما لن تضلوا بعده إن اعتصمتم به : كتاب الله . وأنتم نالون عني . فإذا أنتم قاتلون ؟ قالوا : نحن نشهد أنك قد بليت ، وأديت ، ونصحت . فقال يا صبيحة السبابة - يرضها إلى السماء وينكبها إلى الناس - : اللهم اشهد - ثلاث مرات - ثم أخذ فأقام . فصلى

الظهر . ثم أقام فصلى العصر . ولم يصل بينهما شيئاً . ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى أتى الموقف - وذكر تمام الحديث .

قوله صلى الله عليه وسلم « كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع : يدخل فيه كل ما كانوا عليه من العبادات والمادات ، مثل دعوام « يال فلان . ويال فلان » ومثل أعيادهم وغير ذلك من أمورهم .

ثم خص بعد ذلك الدماء والأموال التي كانت تسبّح باعتقادات جاهلية : من الربا الذي كان في ذم أقوام ، ومن قتل في الجاهلية قبل إسلام القاتل وعهده ، أو قبل إسلام المقتول وعهده : إما لتخصيصها بالذكر بعد العام ، وإما لأن هذا إسقاط لأمر معينة يعتقدون أنها حقوق ، لا لسن عامة لهم . فلا تدخل في الأول ، كما لم تدخل الديون التي ثبتت ببيع صحيح أو قرض ونحو ذلك .

ولا يدخل في هذا اللفظ ما كانوا عليه في الجاهلية وأقره الله في الإسلام ، كالنساء ، وكذبة المقتول بمائة من الإبل ، وكالقصاص ونحو ذلك . لأن أمر الجاهلية معناه المفهوم منه : ما كانوا عليه مما لم يقره الإسلام . فيدخل في ذلك ما كانوا عليه وإن لم ينه في الإسلام عنه بعينه .

وأيضاً : ما روى أبو داود والنسائي وابن ماجة من حديث عياش بن عباس عن أبي الحصين المصري - يعني الهيم بن شق - قال « خرجت أنا وصاحب لي يكنى أبا عامر رجل من المافر ، لنصلي بإيلياء . وكان قاصّهم رجل من الأزد ، يقال له : أبو ريمانة من الصحابة . قال أبو الحصين : فسبقني صاحبي إلى السجد . ثم ردفه . فجلست إلى جنبه ، فسأني : هل أدركت قصص أبي ريمانة ؟ قلت : لا قال : سمعته يقول : نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عشر : عن الوشر ، والوشم ، والتصف ، وعن مكامة الرجل الرجل بنير شمار ، ومكامة المرأة المرأة بنير شمار وأن يجعل الرجل بأسفل ثيابه حريراً مثل الأعاجم ، أو يجعل على منكبيه حريراً

مثل الأعاجم ، وعن الثنهي ، وركوب الثمور ، ولبوس الخاتم إلا لقى سلطان »  
وفي رواية عن أبي ريمانة قال « بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم »

وهذا الحديث محفوظ من حديث عياش بن عباس رواه عنه الفضل  
بن فضالة وخليفة بن شريح المصري ، ويحيى بن أيوب . وكل منهم ثقة . وعياش  
بن عباس روى له مسلم . وقال يحيى بن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : صالح .  
وأما أبو الحصين - الميثم بن شفي - قال الدارقطني : شفي بفتح الشين وتخفيف  
القاء ، وأكثر الحديثين يقولون شفي : وهو غلط - وأبو عامر المجبزي الأزدي :  
فشيخان قد روى عن كل واحد منهما أكثر من واحد . وهما من الشيوخ القدماء  
وهذا الحديث : قد أشكل على أكثر الفقهاء من جهة أن يسير الحرير قد دل  
على جوازه نصوص متعددة . ويتوجه تحريره على الأصل . وهو أن يكون  
صلى الله عليه وسلم إنما كره أن يجعل الرجل بأسفل ثيابه ، أو على منكبيه  
حريرا مثل الأعاجم . فيكون النهي عنه نوعا كان شامرا للأعاجم . فنهى عنه  
لذلك ، لا لكونه حريرا . فإنه لو كان النهي عنه لكونه حريرا لثم الثوب كله  
ولم يخص هذين الموضعين . ولهذا قال فيه « مثل الأعاجم » والأصل في الصفة :  
أن تكون لتقييد الموصوف لا لتوضيحه .

وعلى هذا يمكن تخريج ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن سعيد بن أبي عروبة  
عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال  
« لا أركب الأرجوان ، ولا ألبس للمصفر ، ولا ألبس القميص المكف بالحرير ،  
فأولاً الحسن إلى جيب قميصه .

قال : قال ألا ، وطيب الرجال : ربح لا لون له . ألا ، وطيب النساء : لون  
لا ربح له » قال سعيد أراه قال « إنما حملوا قوله في طيب النساء على أنها إذا  
خرجت . فأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب بما شئت » أو يخرج هذا الحديث  
على الكرامية قط . وكذلك قد يقال في الحديث الأول . لكن في ذلك نظر .



وأيضا: ففى الصحيحين عن رافع بن خديج قال: قلت « يا رسول الله ، إنا لاقوا المدوخدا . وليس معنا مئدى . أفندبح بالقصب ؟ » قال : ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلُّ . ليس السن والظفر ، وسأحدثكم عن ذلك . أما السن : عظم . وأما الظفر : فمئدى الحبشة .

نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالظفر ، مملا بأنها مئدى الحبشة . كما علل السن بأنه عظم .

وقد اختلف الفقهاء فى هذا . فذهب أهل الرأى إلى أن علة النهى : كون الذبح بالسن والظفر : يشبه الخنق ، أو هو مظنة الخنق . وللتخفة محرمة . وسوغوا على هذا الذبح بالسن والظفر للتزوعين . لأن التذكية بالآلات للمنصلة المحددة لاخنق فيه .

والجمهور منوها من ذلك مطلقا . لأن النبى صلى الله عليه وسلم استثنى السن والظفر مما أنهر الدم . فلم أنه من المحدد الذى لايجوز التذكية به . ولو كان لكونه خنقا لم يستثنه . والمظنة : إنما تقام مقام الحقيقة إذا كانت الحكمة خفية أو غير متضبطة . فأما مع ظهورها وانضباطها فلا .

وأيضا: فإنه يخالف لتسليل رسول الله صلى الله عليه وسلم للنصوص فى الحديث ثم اختلف هؤلاء : هل يمنع من التذكية بسائر النظام ، عملا بعموم العلة ؟ على قولين فى مذهب أحد وغيره .

وعلى الأقوال الثلاثة : قوله صلى الله عليه وسلم « أما الظفر فمئدى الحبشة » بعد قوله « وسأحدثكم عن ذلك » يقتضى أن هذا الوصف - وهو كونه مئدى الحبشة - له تأخير فى المنع : إما أن يكون علة ، أو دليلا على العلة ، أو وصفا من أوصاف العلة ، أو دليلا . والحبشة فى أظفارهم طول . فيذكرون بها دون سائر الأدم . فيجوز أن يكون نهيه عن ذلك لما فيه من مشابهمتها فيما يختصون به .

. وأما العظم : فيجوز أن يكون نهيه عن التذكية به كنهيه عن الاستنجاء به .  
لما فيه من تنجيئه على الجن ، إذ الدم نجس <sup>(١)</sup> .  
وليس الفرض هنا ذكر مسألة الذكاة بخصوصها . فإن فيها كلاما ليس  
هذا موضعه .

وأيضا : ففي الصحيحين : عن الزهري عن سعيد بن السيب قال « البحيرة :  
التي يُمنع درها للطواغيت فلا يحملها أحد من الناس . والسائبة : كانوا يسيبونها  
لأنهم ، لا يحمل عليها شيء . وقال : قال أبو هريرة : قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : رأيت عمرو بن عامر الخزازي يَجْرُ قُصْبَهُ في النار ، كان أول من  
سَبَّ السَّوَابِ » .

وروى مسلم من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله  
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رأيت عمرو بن لُحَيٍّ بن قُصَّة  
بن خندف ، أبا بني كعب ، وهو يجر قُصْبَهُ في النار »

ولبخاري من حديث أبي صالح عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال « عمرو بن لُحَيٍّ بن قُصَّة بن خندف أبو خزاعة »  
هذا من العلم للشهور : أن عمرو بن لُحَيٍّ هو أول من نَصَّب الأنصاب حول  
البيت . ويقال : إنه جلبها من البلقاء من أرض الشام ، متشبها بأهل البلقاء . وهو  
أول من سَبَّ السائبة . ووصل الوصلة . وحى الحامى . فأخبر النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه « رآه يجر قُصْبَهُ في النار » وهى الأمعاء . ومنه سُمِّي القُصَاب بذلك .  
لأنها تشبه القُصْب .

ومعلوم أن العرب قبله كانوا على ملّة أبيهم إبراهيم على شريعة التوحيد

---

(١) أولأن السنّ والمنظر : إنهما آلات الوحوش المفترسة . فنع من التذكية  
بهما لما فيه من التشبه بالوحوش الذى يكسب النفس وحشية وقسوة . ويستأنس له  
بما جاء في الحديث « إفا ذبحتم فأحسوا الذبحة »

والحنيفية السمحة دين أبيهم إبراهيم فتشبهوا بعمر بن لحي، وكان عظيم أهل مكة يومئذ . لأن خزاعة كانوا ولاية البيت قبل قريش ، وكان سائر العرب مقشبهين بأهل مكة لأن فيها بيت الله وإليها الحج ، مازالوا معظمين من زمن إبراهيم عليه السلام . فتشبه عمرو بن رآه في الشام . واستحسن بقله ما كانوا عليه . ورأى أن في تحريم ما حرمه من البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى تطظيا لله وديننا<sup>(١)</sup> . فكان مانعه أصل الشرك في الرب أهل دين إبراهيم ، وأصل تحريم الحلال . وإنما فعله مقشبهيا فيه بغيره من أهل الأرض . فلم يزل الأمر يتزايد ويتفاقم حتى غلب على أفضل الأرض الشرك بالله عز وجل ، وتغير دينه الحنيف إلى أن بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم . فأحيا ملة إبراهيم عليه السلام ، وأقام التوحيد . وحلل ما كانوا يحرمونه .

وفي سورة الأنعام من عند قوله تعالى ( ٦ : ١٣٦ - ١٩٦ ) وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً - إلى قوله - قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها

---

(١) لم يكن عمرو بن لحي حرم هذه الأنعام والحرث تحريماً مطلقاً على كل أحد ولكنه جعلها وقفاً وجباً على أوليائهم وأوثانهم ، وعلى سدتها والمالكين عندها . و « البحيرة » و « السائبة » و « الوصيلة » و « الحامى » أسماء لكل نوع منها . فالبهيرة : التي بحرت أذنبا ، أى شقت وصمة لها وتخصيصها عن غيرها من بقية الأنعام ، حتى تعرف بذلك أنها خاصة بفلان من آلهتهم . والسائبة : السبية . زعى حيث نشاء لا تمنع . لأن لها حقاً في كلاً كل أحد ، كما لمن سميت باسمه وجبت له من هذا الحق في مال الجميع . والوصيلة : التي وصلت بولادتها الإناث متاجات . والحامى : الذي حمى ظهره لأنه نسل من ضرابه عشرة أبطن .

والحرث من أنواع الطعام الذى يصنع في أعياد الآلهة وموالمها . وهذا كله موجود اليوم فيمن يتسمون المسلمين : يحرمون الشاة على أهلهم وأقاربهم إلا إذا جاء موعد نذرها لفلان من الأولياء ، أو في مولده . وكذلك بقية ما يصنعون من الأظعمة .

بغير علم وحرّموا ما رزقهم الله - إلى آخر السورة) خطاب مع هؤلاء الضرب .  
ولهذا يقول تعالى في آياتها ( وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آبائنا  
ولا حرّمنا من شيء )

ومعلوم أن مبدأ هذا التحريم ترك الأمور الباحة تدنيا . وأصل هذا التدنيس:  
هو من التشبه بالكفار ، وإن لم يقصد التدنيس التشبه بهم .

قد تبين لك : أن من أصل دروس دين الله وشرائعه ، وظهور الكفر  
والعاصي : التشبه بالكافرين ، كما أن من أصل كل خير : المحافظة على سنن الأنبياء  
وشرائعهم . ولهذا عظم وقع البدع في الدين ، وإن لم يكن فيها تشبه بالكفار<sup>(١)</sup>  
فكيف إذا جمعت الوصفين ؟ ولهذا جاء في الحديث « ما ابتدع قوم بدعة إلا نزح  
عنهم من السنة مثلها » .

وأيضاً : قد روى أبو داود في سننه وغيره من حديث هشيم : أخبرنا أبو بشر  
عن أبي عمير بن أنس عن عروة له من الأنصار قول « اعتمّ النبي صلى الله عليه  
وسلم الصلاة ، كيف يجمع الناس لها ؟ قيل له : انصبت راية عند حضور الصلاة  
فاذا رأوها أخذ بعضهم بعضاً ، فلم يوجب ذلك قل : فذكروا له القنق ، شبور  
اليهود ، فلم يوجب ذلك . وقال : هو من أمر اليهود . قال : فذكر له الناقوس .

قال : هو من فعل النصارى . فأنصرف عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وهو  
مهم لهم النبي صلى الله عليه وسلم . فأرأى الأذن في منامه . قال : ففدا على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره . فقال : يا رسول الله ، إني لبين نائم  
ويظن أني أتاني آت ، فأراني الأذن . قال : وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
قد رآه قبل ذلك . فكنته عشرين يوماً . قال : ثم أخبر النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال له : ما منك أن تخبرنا ؟ فقال : سبقني عبد الله بن زيد . فاستحييت

---

(١) بل لا يمكن أن تكون بدعة إلا ولها سلف وقدة خبيثة من دين الكافرين  
وخبث أعمالهم التي أوّلها إليهم شياطين الإنس والجن .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال ، قم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فانسله . قال : فأذن بلال . قال أبو بشر : فحدثني أبو عبيد : أن الأنصار تزعم أن عبد الله بن زيد لولا أنه كان يومئذ مريضاً لجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذناً .

وروى سعيد بن منصور في سننه : حدثنا أبو عوانة عن مشيرة عن عامر الشعبي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتم بأمر الصلاة اهتماماً شديداً ، كيَبَّيْنُ ذلك فيه . وكان فيها اهتم به من أمر الصلاة : أن ذكر الناقوس ، ثم قال : هو من فعل النصارى . ثم أراد أن يبعث رجلاً يؤذنون الناس بالصلاة في الطرق . ثم قال : أكره أن أشغل رجلاً عن صلاتهم بأذان غيرهم - وذكر رؤيا عبد الله بن زيد .

ويشهد لهذا : ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي قلابة عن أنس قال : « لما كثرت الناس ذكروا أن يملوا وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن ينوروا ناراً ، ويضربوا ناقوساً . فأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » .

وفي الصحيحين عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يمتعون ، فيتحننون للصلاة . وليس ينادي بها أحد . فتكلموا يوماً في ذلك . فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى . وقال بعضهم : قرناً مثل قرن اليهود . قال عمر : أو تبشون رجلاً ينادى بالصلاة ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال قم فناد بالصلاة » .

ما يتعلق بهذا الحديث من شرح الأذان ورؤيا عبد الله بن زيد وعمر وأمر عمر أيضاً بذلك . وما روى من « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد سمع الأذان ليلة أسرى به » إلى غير ذلك : ليس هذا موضع ذكره . وذكر الجواب عما قد يستشكل منه .

وإنما النرض هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كره بوق اليهود المنفوخ

بالقم ، وناقوس النصارى المضروب باليد : علل هذا بأنه من أمر اليهود . وعلل هذا بأنه من أمر النصارى . لأن ذكر الوصف عقيب الحكم يدل على أنه علة . وهذا يقتضى نهي عن كل ما هو من أمر اليهود والنصارى . هذا مع أن قرآن اليهود يقال : إن أصله مأخوذ عن موسى عليه السلام ، وأنه كان يضرب بالبورق في عهده . وأما ناقوس النصارى فابتدع . إذ عامة شرائع النصارى أحدثها أحبارهم وورهبانهم .

وهو يقتضى كراهية هذا النوع من الأصوات مطلقاً في غير الصلاة أيضاً . لأنه من أمر اليهود والنصارى . فإن النصارى يضربون بالنواقيس في أوقات متعددة غير أوقات عباداتهم .

وإنما شعار الدين الخفيف : الأذان المتضمن للإعلان بذكر الله سبحانه ، الذى به تفتح أبواب السماء ، وتهرب الشياطين ، وتنزل الرحمة . وقد ابتلى كثير من هذه الأمة من الملوك وغيرهم بهذا الشعار ، شعار اليهود والنصارى . حتى إننا رأيناهم في هذا الخسيس الحقير الصغير يبخرون البخور ، ويضربون له بنواقيس صفار ، حتى إن من الملوك من كان يضرب بالأبواق والمدابذب في أوقات الصلوات الخمس . وهو نفس ما كرهه رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومنهم من كان يضرب بها طرفى النهار تشبهاً منه - كما زعم - بنى القريتين . ووكل مآدون ذلك إلى ملوك الأطراف .

وهذه المشابهة لليهود والنصارى وللأعاجم من الروم والفرس لما غلبت على ملوك الشرق هي وأمثالها مما خالفوا به هدى المسلمين . ودخلوا فيها كرهه الله ورسوله : سلب الله عليهم الترك الكافرين للوعود بقتلهم ، حتى فعلوا في العباد والبلاد ما لم يحرق في دولة الإسلام مثله <sup>(١)</sup> وذلك تصديق قوله صلى الله عليه وسلم

---

(١) يفعل ذلك للملوك من باب التعظيم لهم ، ولتقوية وتثبيت شوكتهم في قلوب الشعب ، فيخصون فرقاً من العسكر لتطعم للوسيقى ويضربون على أبواب الملوك =

« لتركبن سفن من كان قبلكم » كما تقدم .

وكان المسلمون على عهد نبيهم وبعده لا يعرفون وقت الحرب إلا بالسكينة وذكر الله تعالى .

قال قيس بن عباد وهو من كبار التابعين « كانوا يستحبون خفض الصوت عند الذكر ، وعند القتال ، وعند الجنائز » .

وكذلك سائر الآثار تقتضى أنهم كانت عليهم السكينة في هذه المواطن ، مع امتلاء القلوب بذكر الله وإجلاله وإكرامه . كما أن حالم في الصلاة كذلك . وكان رفع الصوت في هذه المواطن الثلاث : عادة أهل الكتاب والأعاجم . ثم قد اجتلبى بها كثير من هذه الأمة . وليس هذا موضع استقصاء ذلك .

وأيضاً : فمن عروة بن ميمون الأزدي قال : قال عمر رضى الله عنه « كان أهل الجاهلية لا يفيضون من جمع <sup>(١)</sup> حتى تطلع الشمس ، ويقولون : أشرق نبي كئيبا يُنْفير . قال : فخالقهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وأفاض قبل طلوع الشمس » وقد روى في هذا الحديث فيما أظنه أنه قال : « خالف هدينا هدى المشركين » وكذلك كانوا يفيضون من عرفات قبل الترويب . فخالقهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإفاضة بعد الترويب . وبهنا صار الوقوف إلى ما بعد الترويب واجبا عند جماهير العلماء ، وركنا عند بعضهم . وكرهوا شدة الإسفار بالبحر صبيحة جمع . ثم الحديث قد ذكر فيه قصد الخالفة للمشركين .

== وفي الحفلات والجامع ، وفي أوقات القدوم والسرور ونحو ذلك . ولقد جبل الله للمسلمين رعاة ورعية من الإيمان والعدل والهدى والشفقة والرحمة مما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون - ما هو أقوى وأعظم في غرس محبة الشعوب للموكلها ورؤسائها ، وما هو أعظم في السرعة إلى طاعتهم وتهديتهم بالهلع وكل عزيز . ولكن هي التقاليد الأفريقية غلبت على الناس في كل ناحية . والله يهدينا ويؤمنا إلى سبيل الرشاد .

(١) هي الزدلفة و « نبير » جبل مشرف على الزدلفة تشرق الشمس من ناحيته .

وأيضاً : فمن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لاتشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها . فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » مضاف عليه .

وعن جبير بن نفير عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين مُصَفَّرَيْن ، فقال : إن هذه من ثياب الكفار لا تلبسها » رواه مسلم . وعلل النهي عن لبسها بأنها « من ثياب الكفار » وسواء أراد أنها مما يستعمله الكفار ، بأنهم يستعملون بخلائهم في الدنيا ، أو مما يتأخذ الكفار لذلك ، كما أنه في الحديث قال : « إنهم يستعملون بآنية الذهب والفضة في الدنيا . وهي للمؤمنين في الآخرة » ولهذا كان العلماء يحلون اتخاذ الحرير وأواني الذهب والفضة تشبيهاً بالكفار .

ففي الصحيحين عن أبي عثمان النهدي قال « كتب إلينا عمر رضي الله عنه ، ونحن يأخذ بيجان مع عتبة بن فرقد : يا عتبة ، إنه ليس من كدّ أهلك ، ولا من كدّ أمك . فأشيع للمسلمين في رحالم مما تشيع منه في رحلك . وإياك والتنعم وزى أهل الشرك ، ولبوس الحرير ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبوس الحرير ، وقال : إلا هكنا - ورفض لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بإصبعيه الوسطى والسبابة وضَمَمَهُمَا » .

وروى أبو بكر انخلال بإسناده عن محمد بن سيرين أن حذيفة بن اليمان : « أتى بيتاً . فرأى فيه حادثين : فيه أباريق الصُفَر والرصاص . فلم يدخله وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » .

وفي لفظ آخر : « فرأى شيئاً من زِي المجمع . فخرج ، وقال : من تشبه بقوم فهو منهم » .

وقال علي بن أبي صالح السواق : « كنا في ولية . فجاء أحمد بن حنبل . فلما دخل نظر إلى كرسى في الدار عليه فضة . فخرج . فلقه صاحب الدار . ففضض يده في وجهه . وقال : زي المجوس ! زي المجوس ! » .



وقال في رواية صالح : « إذا كان في الدعوة مسكر ، أو شيء من منكر :  
آنية المجلس الذهب والفضة ، أو ستر الجدران بالثياب : خرج ، ولم يطم » .  
ولو تبعنا ما في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ما دل عليه  
كتاب الله لطال بنا القول .

### فصل

وأما الإجماع : فمن وجوه .

من ذلك أن أمير المؤمنين عمر في الصحابة رضى الله عنهم ، ثم عامة الأمة  
بعده ، وسائر الفقهاء : جعلوا في الشروط المشروطة على أهل الذمة من التصاري  
وغيرهم فيما شرطوه على أنفسهم « أن نوقر المسلمين ، ونقوم لهم من مجالسنا ، إن  
أرادوا الجلوس ، ولا ننشبه بهم في شيء من ملابسهم : قلنسوة ، أو عمامة ،  
أو نملين ، أو فرق شعر ، ولا نتكلم بكلامهم . ولا نكتسب بكنائهم ، ولا نركب  
السروج . ولا نتخذ السيوف . ولا نتخذ شيئاً من السلاح . ولا نعمله . ولا ننقش  
خواتمنا بالعربية . ولا نبيع الخمر . وأن نجزّ مقدام رؤسنا . وأن نلزم زينة  
حيثما كان . وأن نشد الزنا نير على أوساطنا . وأن لا نظهر الصليب على كنائسنا .  
ولا نظهر صليبا ولا كتباً من كتب ديننا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم .  
ولا نضرب بنواقيسنا في كنائسنا إلا ضرباً خفيفاً . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا .  
ولا نظهر النيران معهم في شيء من طرق المسلمين » رواه حرب بإسناد جيد .  
وفي رواية أخرى رواها الخلال : « وأن لا نضرب بنواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً  
في جوف كنائسنا . ولا نظهر عليها صليبا . ولا نرفع أصواتنا في الصلاة . ولا  
القرءاءة في كنائسنا فيما يحضره المسلمون . وأن لا نخرج صليبا ولا كتاباً في سوق  
المسلمين . ولا نخرج باعوثا - والباعوث : أنهم يخرجون مجتمعين ، كما نخرج يوم  
الأضحى والقطر - ولا شعائنا . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا . ولا نظهر النيران معهم

في أسواق المسلمين . وأن لا تجاوزم بالجنائز . ولا تبيع الخمر - إلى أن قال - وأن  
نلزم زيننا حيثما كنا . وأن لا نتشبه بالمسلمين في لبس قلنسوة ولا عمامة . ولا نطعن .  
ولا فرق شعر . ولا في مراكبهم . ولا نتكلم بكلامهم . ولا نكتفي بكنام .  
وأن نجزم مقام رؤسنا . ولا نفرق نواصينا . وأن نشد الزنا نير على أوساطنا » .

وهذه الشروط أشهر شيء في كتب الفقه والعلم . وهي مجمع عليها في الجملة  
بين العلماء من الأئمة المتبوعين وأصحابهم ، وسائر الأئمة . ولولا شهرتها عند التقهاء  
لذكرنا ألقاظ كل طائفة فيها وهي أصناف .

الصف الأول : ما مقصوده التمييز عن المسلمين في الشهور واللباس والأسماء  
والمرالكب والسكرام ونحوها ، لتمييز السلم من الكافر ، ولا يشبه أحدهما الآخر  
في الظاهر . ولم يرض عمر رضي الله عنه والمسلمون بأصل التمييز . بل بالتمييز في عامة  
الهدى ، على تفاصيل معروفة في غير هذا الموضع .

وذلك يقتضي إجماع المسلمين على التمييز عن الكفار ظاهرا ، وترك التشبه بهم  
ولقد كان أسراء الهدى ، مثل العمرين وغيرهما ، يبالنون في تحقيق ذلك بما  
يتم به المقصود .

ومقصودهم من هذا التمييز : كما روى الحافظ أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده  
في شروط أهل الذمة عن خالد بن عرفة قال « كتب عمر رضي الله عنه إلى  
الأمصار : أن لا يمزوا نواصيهم - يعني النصارى - ولا يلبسوا لبس المسلمين ،  
حتى يعرفوا »

وقال القاضي أبو يعلى في مسألة حدثت في وقته « أهل الذمة مأمورون  
بلبس التباير . فإن امتنعوا لم يميز لأحد من المسلمين صبح ثوب من ثيابهم . لأنه  
لم يمتنع عليهم صبح ثوب بعينه » .

قلت : وهذا فيه خلاف . هل يلزمون بالتمييز ، أو الواجب علينا إذا امتنعوا  
أن نخير نحن ؟ وأما وجوب أصل المزايرة : فما علمت فيه خلافا .

وقد روى أبو الشيخ الأصبهاني في شروط أهل النمة بإسناده أن عمر كتب « أن لا تكتبوا أهل النمة . فيجبرى بينكم وبينهم اللوفة . ولا تكونم ، وأذلوم ولا تظلموم . ومروا نساء أهل النمة أن لا يصدقن زناراتهن ، ويرخين نواصيهن ويرفعن عن سوقهن ، حتى تعرف زيهن من اللغات . فإن رغبن عن ذلك فليدخلن إلى الإسلام طوعا أو كرها . »

وروى أيضا أبو الشيخ بإسناده عن محمد بن قيس وسعيد بن عبد الرحمن بن حبان قال : « دخل ناس من بني تَغْلِبَ على عمر بن عبد العزيز ، وعليهم المأم كهيئة العرب . فقالوا : يا أمير المؤمنين ، ألقنا بالعرب . قال : فن أتم ؟ قالوا : نحن بنو تغلب . قال : أو لستم من أواسط العرب ؟ قالوا . نحن نصارى . قال : عَلَيَّ بِكُمْ<sup>(١)</sup> فَأُخَذَ من نواصيههم ، وألقي المأم ، وشق رداء كل واحد شبرا يمتزج به . وقال : لا تركبوا السروج ، واركبوا على الأُكُف . ودثِّلوا أرجلكم من شِقِيٍّ واحد . »

وعن مجاهد بن الأسود قال : كتب عمر بن عبد العزيز « أن لا يضرب الناقوس خارجا من الكنيسة . »

وعن معمر : أن عمر بن عبد العزيز كتب « أن امنع من قبلك ، فلا يلبس نصراى ثياب ولا ثوب حَزَ ولا حَصَب . وتقدم في ذلك أشد التقدم ، واكتب فيه ، حتى لا ينجى على أحد نهى عنه . وقد ذكر لي أن كثيرا ممن قبلك من النصارى قد راجعوا لبس المأم ، وتركوا لبس المناطق على أوساطهم ، وانخذوا الوفر والجُم<sup>(٢)</sup> ، وتركوا التقصيص . ولعمري إن كان يصنع ذلك فيا قبلك إن ذلك بك ضعف وعجز . فانظر كل شيء كفتُ نهيتُ عنه وتقدمتُ فيه إلا تماهده وأحكته . ولا ترخص فيه . ولا تمد عنه شيئا . »

(١) الجلم - بفتح الجيم وسكون اللام - هو القصص

(٢) جمع « وفرة » بفتح الواو وسكون الفاء . وجمع « حمة » بضم الجيم وضع اللام مشددة . والجملة : إسبال الثمر إلى حمة الأذن . والوفرة : إلى التكب-

ولم أكتب سائر ما كانوا يأمرون به في أهل الكتاب . إذ الترض هنا التمييز ، وكذلك فعل جعفر بن محمد بن هرون المتوكل بأهل التمة في خلافته . واستشارته في ذلك الإمام أحمد بن حنبل وغيره وعموده في ذلك . وجوابات أحد ابن حنبل له معروفة .

ومن جملة الشروط : ما يعود بإخفاء منكرات دينهم ، وترك إظهارها . كنهم من إظهار الخمر والناقوس ، والنيران والأعياد . ونحو ذلك . ومنها : ما يعود بإخفاء شعار دينهم ، كأصواتهم بكتابتهم .

فاتفق عمر رضى الله عنه والمسلمون معه . وسائر العلماء بعده ، ومن وقته الله تعالى من ولادة الأمور : على منعمهم من أن يظهروا في دار الإسلام شيئاً مما يختصون به ، مبالغة في أن لا يظهروا في دار الإسلام خصائص المشركين . فكيف إذا عملها المسلمون ، وأظهروهاهم ؟ .

ومنها : ما يعود بترك إكرامهم وإلزامهم الصغار الذى شرعه الله تعالى . ومن المعلوم : أن تعظيم أعيادهم ونحوها بالمواقة فيها هو نوع من إكرامهم . فإنهم يفرحون بذلك . ويسرون به ، كما يفتنون بإهمال أمر دينهم الباطل .

الوجه الثانى من دلائل الاجماع : أن هذه القاعدة قد أمر بها غير واحد من الصحابة والتابعين في أوقات متفرقة وقضايا متعددة وانتشرت ، ولم ينكرها منكر فمن قيس بن أبى حازم قال : « دخل أبو بكر الصديق رضى الله عنه على امرأة من أحس ، يقال لها : زينب . فرأها لا تتكلم . فقال : ما لها لا تتكلم ؟ قالوا : حببت مصمتة . فقال لها : تكلمى . فلئن هذا لا يحمل . هذا من عمل الجاهلية . فتكلمت . فقالت : من أنت ؟ قال : امرؤ من المهاجرين . فقالت : من أى المهاجرين ؟ قال : من قريش . قالت : من أى قريش ؟ قال : إنك لسؤل ، وقال : أنا أبو بكر . قالت : ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذى جاء الله به بعد الجاهلية ؟ قال : بقلوبكم عليه ما استظلمت لكم أنفسكم . قالت :

وما الأئمة؟ قال : أما كان تقومكم رهوس وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم ؟ قالت : بلى . قال : فهم أولئك على الناس » رواه البخارى فى صحيحه .

فأخبر أبو بكر : أن الصمت المطلق لا يحل . وعقب ذلك بقوله « هذا من عمل الجاهلية » قاصداً بذلك عيب هذا العمل وذمه .

وتعقيب الحكم بالوصف : دليل على أن الوصف علة . فدل على أن كونه من عمل الجاهلية وصفٌ يوجب النهى عنه والمنع منه .

ومعنى قوله : « من عمل الجاهلية » أى إنه مما انفرد به أهل الجاهلية . ولم يشرع فى الإسلام . فيدخل فى هذا كل ما اتخذ من عبادة مما كان أهل الجاهلية يصعدون به ، ولم يشرع الله التعبد به فى الإسلام ، وإن لم يتوَّه عنه بعينه ، كالسكاء والتصدية . فإن الله تعالى قال عن الكافرين ( ٨ : ٣٥ ) وما كان صلاحهم عند البيت إلا مكاء وتصدية ) و « المكاء » الصفير . ونحوه « والتصدية » التصفيق . فاتخاذ هذا قرينة وطاعة من عمل الجاهلية الذى لم يشرع فى الإسلام .

وكذلك بروز الحرم وغيره الشمس . حتى لا يستظل بظل ، أو ترك الطواف بالتياب العادية ، أو ترك كل ما عمل فى غير الحرم ، ونحو ذلك من أمور الجاهلية التى كانوا يتخذونها عبادات ، وإن كان قد جاء نهي خاص فى عامة هذه الأمور بخلاف السعى بين الصفا والمروة وغيره من شعائر الحج ، فإن ذلك من شعائر الله وإن كان أهل الجاهلية قد كانوا يفعلون ذلك فى الجملة .

وقد قدما ما رواه البخارى فى صحيحه عن عمر رضى الله عنه « أنه كتب إلى المسلمين المقيمين ببلاد فارس : إياكم وزي أهل الشرك » وهذا نهى منه للمسلمين عن كل ما كان من زي المشركين .

وقال الإمام أحمد فى المسند : حدثنا يزيد حدثنا عاصم عن أبى عثمان النهدي عن عمر أنه قال : « اتزروا ، وإرتدوا ، وانتبأوا ، والتسوا الخفاف ،

والسراويلات، والقوا الركبان، وتزوا، وعليكم بالمعذبة، وأزمو الأغراض<sup>(١)</sup>  
وذروا التمتع وزى المعجم، وإياكم والحرير فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قد نهى عنه، وقال: لا تلبسوا من الحرير إلا ما كان هكذا - وأشار رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بإصبعيه .

وقال أحمد: حدثنا حسن بن موسى حدثنا زهير حدثنا عاصم الأحول عن  
أبي عثمان قال: «جاءنا كتاب عمر رضي الله عنه - ونحن بأذربيجان - يا عتبة  
ابن قرظ: إياكم والتمتع، وزى أهل الشرك، ولبوس الحرير. فإن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم نهانا عن لبوس الحرير. وقال: إلا هكذا. ورفع لنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إصبعيه .

وهذا ثابت على شرط الصحيحين.

وفيه: أن عمر رضي الله عنه أمر بالمعذبة وهي زى بنى معد بن عدنان وهم  
العرب. فالمعذبة: نسبة إلى معد. ونهى عن زى المعجم، وزى المشركين. وهذا  
عام. كما لا يخفى. وقد تقدم هذا مرفوعاً. والله أعلم.

وروى الإمام أحمد في المسند: حدثنا أسود بن عامر حدثنا حماد بن سلمة  
عن أبي سنان عن عبيد بن آدم وأبي مريم وأبي شعيب «أن عمر كان بالجالية  
- فذكر فتح بيت المقدس - قال حماد بن سلمة: لحدثني أبو سنان عن عبيد بن  
آدم قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لكمب: أين ترى أن  
أصل؟ فقال: إن أخذت عنى صليت خلف الصخرة. فكانت القدس كلها  
بين يديك. فقال عمر: ضاهيت اليهودية. لا. ولكن أصل حيث صلى

(١) يأمرهم بلباء الركب: محافظة على عادة العرب في إكرام الضيف. والنزو:  
التفزع. يأمرهم بالنشاط في السير، وعدم التماوت والتبخر كما كانت المعجم تفعل  
خيلاء وغرأ. و«المعذبة» نسبة إلى معد بن عدنان. يأمرهم بالتمسك بأخلاق  
العرب والمحافظة على عريتهم، ويحذوهم من أن تتلصق شخصيتهم في الأعاجم فينزلوا.

رسول الله صلى الله عليه وسلم . فتقدم إلى القبلة فصلى ، ثم جاء ، فبسط رداءه فكنس الكناسة في رداءه . وكنس الناس . »

قلت : فصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجد بيت المقدس في ليلة الإسراء : قد رواها مسلم في صحيحه من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أتيت بالبراق ، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل . يضع حافره عند منتهى طرفة . قال : فركبته ، حتى أتيت بيت المقدس . قال : فربطته بالخلفة التي يربط بها الأنبياء . قال : ثم دخلت المسجد . فصليت فيه ركعتين ، ثم خرجت ، فجاءني جبريل عليه السلام بإناء من خمر وإناء من لبن . فاخترت اللبن . فقال جبريل عليه السلام : اخترت القطرة قال : ثم عرج بنا إلى السماء . وذكر الحديث . »

وقد كان حذيفة بن اليمان رضى الله عنه ينكر أن يكون صلى فيه . لأنه لم يبلغه ذلك . واعتقد أنه لو صلى فيه لوجب على الأمة الصلاة فيه .

فمرضى الله عنه عاب على كسب الأخبار مضاهاة اليهودية . أى مشابقتها في مجرد استقبال الصخرة ، لما فيه من مشابهة من يتقدمها قبله باقية . وإن كان المسلم لا يقصد أن يصلى إليها .

وقد كان لمرضى الله عنه في هذا الباب من السياسات المحككة ما هي مناسبة لسائر سيرته المرضية . فإنه رضى الله عنه هو الذى استحالت ذنوب الإسلام بيده غريباً فلم يفر عبقرى قربة حتى صدر الناس بطن<sup>(١)</sup> فأعز الله به الإسلام وأذل

---

(١) روى البخارى في باب مناقب عمر : عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما : أن النابى صلى الله عليه وسلم قال « رأيت في المنام : أنى أنزع بدلو بكرة على قلب » فجاء أبو بكر فزعم ذنوباً أو ذنوبين زعماً ضعيفاً . والله ينقر له . ثم جاء عمر ابن الخطاب فاستحالت غرباً . فلم أر عبقرى يعزى فريه ، حتى روى الناس وضربوا بطن . ورواه أيضاً في مناقب أبى بكر .

الكفر وأهله . وأقام شامئ الدين الحنيف ، ومنع من كل أمر فيه نزوع إلى نقض  
عُرَى الإسلام ، مطيعاً في ذلك لله ورسوله ، وفقاً عند كتاب الله ، بمثلاً لسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، محتذياً حذو صاحبيه ، مشاوراً في أموره السابقين  
الأولين ، مثل : عثمان وعلى ، وطلحة ، والزبير ، وسعد ، وعبد الرحمن بن عوف ،  
وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن ثابت رضي الله  
عنهم ، وغيرهم من له علم أو فقه ، أو رأى ، أو نصيحة للإسلام ، وأهله ، حتى  
إن السدة في الشروط على أهل الكتاب على شروطه ، وحتى منع من استعمال  
كافر أو اتيمانه على أمر الأمة ، وإعزازهم بعد أن أخذ الله ، وحتى روى عنه أنه  
حرق الكتب المجبية وغيرها ، وهو الذي منع أهل البدع من أن يتَّبَعُوا وألبسهم  
ثوب الصفار ، حيث فعل بصينغ بن عسل النخعي ما فعل في قصته المشهورة ، وستأق  
عند ذكرها إن شاء الله تعالى في خصوص أعياد الكفار : من النهي عن  
الدخول عليهم فيها ، ومن النهي عن تعلم رطانة الأعاجم ، ما يقين به ثبوت قوة  
شكيبته في النهي عن مشابهة الكفار والأعاجم ، ثم ما كان عمدة قرره من

---

= وقال الحافظ ( ج ٧ ص ٢٢٩ ) « النزاع » مله الدلو . و « الذنوب » بفتح  
الذال : الدلو الكبيرة . وهو إشارة إلى ما فتح في أيام أبي بكر من الفتح الكبير  
وحتى ثلاثة ، ولذلك لم يتعرض ذكر عمر إلى ذكر عدد ما نزع من الدلاء ، وإنما  
وصف نزع بالمظلة إشارة إلى كثرة ما وقع في خلافته من الفتح . و « الغرب »  
بفتح القين وسكون الراء : الدلو المظلمة : و « المبقرى » كل شيء بلغ النهاية في  
الجودة والحسن . و « غرى » بسكون الفاء وكسر الراء . و « قرية » بفتح الفاء  
وكسر الراء وتشديد الياء مفتوحة ، وهو السمل بنشاط وقوة ، وأخذ : من فرى  
الجلد غيره : أى مزقه ، و « المطن » بفتح الميم والطاء الهمتين : مبارك  
الابل إذا شربتم ثم صعدته ، يقول : حتى روى الناس من معين الدين حياة طيبة  
وسمعة في الدين والدين .



السنن والأحكام والمحدود ، فثمان رضى الله عنه أقر ما نقله عمر ، وجرى على سنته في ذلك ، فقد علم موافقة عثمان لسرى هذا الباب .

وروى سعيد في سننه : حدثنا هشيم عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن سعيد ابن وهب عن أبيه قال « خرج على رضى الله عنه فرأى قوماً قد سدلوا . فقال : سالم ، كأنهم اليهود خرجوا من فهورم <sup>(١)</sup> » ورواه ابن المبارك وخص بن غيث عن خالد .

وفيه « أنه رأى قوماً قد سدلوا في الصلاة ، فقال : كأنهم اليهود خرجوا من فهورم » وقد روينا عن ابن عمر وأبي هريرة « أنهما كانا يكرهان السدل في الصلاة » .

وقد روى أبو داود عن سليمان الأحول وعسل بن سفيان عن عطاء عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة ، وأن ينطى الرجل قام » ومنهم من رواه عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً ، لكن قال هشيم : حدثنا عامر الأحول قال « سألت عطاء عن السدل في الصلاة ؟ فكرهه . فقلت : عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : عن النبي صلى الله عليه وسلم » والتابعي إذا أفتى بما رواه دل على ثبوته عنده .

لكن قد روى عن عطاء من وجوه جيدة : أنه كان لا يرى بالسدل بأساً ، وأنه كان يصلى سادلاً ، قلل هذا كان قبل أن يبلغه الحديث ، ثم لما بلغه رجع ، أو لعله نسى الحديث ، والمسألة مشهورة . وهو « عمل الراوى بخلاف روايته » هل يقدر في روايته ؟ .

والشهور عن أحمد وأكثر العلماء : أنه لا يقدر فيها ، لما تحتمله الحاجة من وجوه غير ضعف الحديث .

---

(١) الفهور : جمع « فهر » مواضع مدراسهم ، وهي كلمة قبطية أو عبرانية عبرت : وأصلها « بهرة » بالباء .

وقد روى عبد الرزاق عن بشر بن رافع عن يحيى بن أبي كثير عن  
أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود « أن أباہ كره السدل في الصلاة » قال  
أبو عبيدة « وكان أبي يذکر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه » .  
وأكثر العلماء : يكرهون السدل مطلقاً ، وهو مذهب أبي حنيفة والثاني ،  
والشهور عن أحد .

وعنه : أنه إنما يكره فوق الإزار دون التميمي : توفيقاً بين الآثار في ذلك ،  
وحللاً للنهي عن لباسهم المعتاد .

ثم اختلف : هل السدل محرم يبطل الصلاة ؟

فقال ابن أبي موسى : فإن صلى سادلاً . ففي الإعادة روايتان : أظهرهما :  
لا يعيد .

وقال أبو بكر عبد العزيز : إن لم تبدُ عورته فلا يعيد باتفاق ، ومنهم من  
لم يكره السدل ، وهو قول مالك وغيره .

والسدل للذكور : هو أن يطرح الثوب على إحدى كتفيه ، ولا يرد أحد  
طرفيه على كتفه الأخرى ، هذا هو النصوص عن أحد ، وعمله : بأنه فعل اليهود  
وقال أحد بن حنبل : قال أبو عبد الله : والسدل : أن يسدل أحد طرفي الإزار  
ولا ينحلف به عليه ، وهو ليس اليهود ، وهو على التوب وغيره مكروه في الصلاة .  
وقال صالح بن أحمد : سألت أبي عن السدل في الصلاة ؟ قال : يلبس  
الثوب ، فإذا لم يطرح أحد طرفيه على الآخر ، فهو السدل . وهذا هو الذي عليه  
عامة العلماء .

وأما ما ذكره أبو الحسن الآمدي وابن عقيل : من أن السدل هو إسبال  
الثوب بحيث ينزل عن قدميه ويمر ، فيكون هو إسبال الثوب وجزه النهي عنه :  
فقط ، بخلاف لامة العلماء ، وإن كان الإسبال والجزم شيئاً عنه بالاتفاق ،  
والأحاديث فيه أكثر ، وهو محرم على الصحيح ، لكن ليس هو السدل .

وليس الفرض هنا عين هذه المسألة، وإنما الفرض : أن علياً رضى الله عنه شبه السادلين باليهود مبيناً بذلك كراهة فعلهم .

فلم أن مشابهة اليهود أمر كان قد استقر عندهم كراهته .

وفُهر اليهود : بضم الفاء مدراسهم ، وأصلها « بُهرو » هى عبرانية فحربت ، هكذا ذكره الجوهري ، وكذلك ذكر ابن فارس وغيره : أن فهر اليهود مدراسهم ، وفى كتاب العين عن الخليل بن أحمد ، أن فهر اليهود : مدراسهم . وسنذكر عن علي رضى الله عنه من كراهية التكلم بكلامهم ما يؤيد هذا .

وأما ما فى الحديث المذكور من النهى عن تغطية التم : فقد علله بعضهم بأنه فعل الجوس عند نيرانهم التى يمدونها . فعلى هذا : تظهر مناسبة الجمع بين النهى عن السدل ، وعن تغطية التم بما فى كل منهما من مشابهة الكفار ، مع أن فى كل منهما معنى آخر يوجب الكراهة . ولا محذور فى تلميل الحكم بثلثين .

فهذا عن الخلقاء الراشدين .

وأما سائر الصحابة رضى الله عنهم : فكثير . مثل ما قدمناه عن حذيفة بن اليمان « أنه لما دُعِيَ إلى وليمة ، فرأى شيئاً من رى المعجم خرج . وقال : من تشبه يقوم فهو منهم » .

وروى أبو محمد اللال باسناده عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « سأله رجل : أحتقن ؟ قال : احتقن <sup>(١)</sup> ، لا تبذ المورة ، ولا تسن بسنة للمشركين » قوله « لا تسن بسنة للمشركين » عام .

وقال أبو داود : حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا الحجاج بن حسان قال « دخلنا على أنس بن مالك ، فحدثنى أخى المنيرة قال : وأنت

---

(١) الحفنة . هى أن يعطى للمريض الدواء من أسفله فى دبره . وهى العروقة اليوم بالحفنة الشرجية .

يؤمنون غلام ولك قرنان . أو قستان ، فسح رأسك وبرك عليك ، وقال : احلقوا  
هذين ، أو قصوها . فان هذا زى اليهود .

علل النهى عنها بأنت ذلك زى اليهود . وتعليل النهى بعلته يوجب أن  
تكون العلة مكروهة مطلوباً بعدمها . فلم أن زى اليهود - حتى في الشر - مما  
يطلب عدمه . وهو المقصود .

وروى ابن أبي عاصم حدثنا وهب بن بنية حدثنا خالد الواسطي عن عمران بن  
حدير عن أبي مجاز أن معاوية قال « إن تسوية القبور من السنة . وقد رفعت  
اليهود والنصارى . فلا تشبهوا بهم » يشير معاوية إلى ما رواه مسلم في صحيحه عن  
فضالة بن عبيد « أنه أمر بغير فسوى . ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يأمر بتسويتها » رواه مسلم .

وعن أبي الهيثج الأسدي عن علي أيضاً قال « أمرني النبي صلى الله عليه  
وسلم أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته » رواه مسلم .  
وسند ذكر ابن شاه الله تعالى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال « من  
بنى ببلاد المشركين ، وصنع نيزوزم ومهرجاناتهم حتى يموت : حشر معهم يوم  
القيامة » .

وقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها « أنها كرهت الاختصار في الصلاة ،  
وقالت : لا تشبهوا باليهود » هكذا رواه بهذا اللفظ سعيد بن منصور حدثنا أبو  
معاوية حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة . وقد تقدم من رواية  
البخاري في المرفوعات .

وروي سعيد حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن إسماعيل بن عبد الرحمن بن  
قزيب قال « دخلت مع ابن عمر مسجداً بالجلفة ، فنظر إلى شرفات . فخرج إلى  
موضع فصلى فيه ، ثم قال لصاحب المسجد : إني رأيت في مسجدك هذا - يعني  
الشرفات - شبهتها بأنصاب الجاهلية . فتربها أن تكثر »

وروى سعيد أيضاً عن ابن مسعود « أنه كان يكره الصلاة في الطاق ، وقال إنه من الكنائس ، فلا تشبهوا بأهل الكتاب » .

وعن عبيد بن أبي الجعد قال « كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون : إن من أشرط الساعة : أن تتخذ المذابح في السجدة » يعنى الطاقات . وهذا الباب فيه كثرة عن الصحابة .

وهذه القضايا التي ذكرناها بعضها في مظنة الاشتهار . وما علمنا أحداً خالف ما ذكرناه عن الصحابة رضى الله عنهم من كراهة التشبه بالكفار والأعاجم في الجملة . وإن كان بعض هذه للسائل للمينة فيها خلاف وتأويل ليس هذا موضعه وهذا كما أنهم مجمعون على اتباع الكتاب والسنة . وإن كان قد يختلف في بعض أعيان المسائل لتأويل

فلم اتحاقهم على كراهة التشبه بالكفار والأعاجم .

الوجه الثالث في تقرير الإجماع : ما ذكره عامة علماء الإسلام من المتقدمين والأئمة للتبوعين وأصحابهم في تحليل النهى عن أشياء بمخالفة الكفار ، أو مخالفة الأعاجم . وهو أكثر من أن يمكن استقصاؤه . وما من أحد له أدنى نظر في الفقه إلا وقد بلغه من ذلك طائفة . وهذا بعد التأمل والنظر يورث علماً ضرورياً باتفاق الأئمة على النهى عن موافقة الكفار والأعاجم ، والأمر بمخالفتهم .

وأنا أذكر من ذلك نكتات في مذاهب الأئمة للتبوعين اليوم ، مع ما تقدم في أثناء الكلام عن غير واحد من العلماء .

فن ذلك : أن الأصل المستقر عليه الأمر في مذهب أبي حنيفة : أن تأخير الصلوات أفضل من تمجيلها إلا في مواضع يستثنونها ، كاستثناء يوم النسيم ، وكتعجيل الظهر في الشتاء ، وإن كان غيرهم من العلماء يقول : إن الأصل : أن التمسجيل أفضل . فيستحبون تأخير الصبح ، والعصر ، والمساء ، والظهر ، إلا في الشتاء في غير النسيم .

ثم قالوا : يستحب تعجيل المغرب . لأن تأخيرها حكره ، لما فيه من التشبه باليهود . وهذا أيضاً قول سائر الأئمة . وهذه اللة منصوصة كما تقدم .  
وقالوا أيضاً : يكره السجود في الطاق . لأنه يشبه صنع أهل الكتاب من حيث تخصيص الإمام بالمكان ، بخلاف ما إذا كان سجوده في الطاق . وهذا أيضاً ظاهر مذهب أحد وغيره . وفيه آثار صحيحة عن الصحابة : ابن مسعود وغيره .

وقالوا : لا بأس أن يصل ويصلي بين يديه مصحف مطلق أو سيف مطلق . لأنها لا يبعدان . وباعتباره ثبت الكراهة إلى غيرها . ولا بأس أن يصل على بساط فيه تصاوير . لأن فيه استهانة بالصورة . ولا يسجد على الصورة . لأنه يشبه عبادة الصور . وأطلق الكراهة في الأصل . لأن المصلى معظم لله .  
قالوا : ولو لبس ثوبا فيه تصاوير كره . لأنه يشبه حامل الصنم . ولا يكره تماثيل غير ذي روح . لأنها لا تبدل .

وقالوا أيضاً : إن صام يوم الشك ينوي أنه من رمضان كره . لأنه تشبه بأهل الكتاب . لأنهم زادوا في مدة صومهم .  
وقالوا أيضاً : فإذا غربت الشمس أفاض الإمام والناس معه على هيتهم ، حتى يأتوا مزدلفة . لأن فيه إظهار مخالفة المشركين .

وقالوا أيضاً : لا يجوز الأكل والشرب والادهان والتعطيف في آنية الذهب والفضة للرجال والنساء للنصوص . ولأنه تشبه بزى المشركين ، وتتم بتم الترفين والسرفين .

وقالوا في تلليل المنع من لباس الحرير ، في حجة أبي يوسف ومحمد على أبي حنيفة في المنع من اقتراشه وتعليقه والستر به : لأنه من زى الأكاسرة والجبارة .  
واقشبه بهم حرام . قال عمر « إياكم وزى الأعاجم »  
وقال محمد في الجامع الصغير : ولا يتختم إلا بالفضة .

قالوا : وهذا نص على أن التفتيح بالحجر والحديد والصنفر حرام . الحديث  
للمأثور « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم صفر . فقال : ما لي أجد  
منك ربح الأصنام ؟ ورأى على آخر خاتم من حديد . فقال : ما لي أرى عليك  
حلية أهل النار ؟ » ومثل هذا كثير في مذهب أبي حنيفة وأصحابه .

وأما مذهب مالك وأصحابه : ففيه ما هو أكثر من ذلك . حتى قال مالك  
فيما رواه ابن القاسم في المدونة : لا يجرم بالأعجمية ، ولا يدعو بها . ولا يحلف .  
قال : ونهى عمر رضي الله عنه عن رطانة الأعاجم . وقال : إنها خب<sup>(١)</sup> ، قال :  
وأكره الصلاة إلى حجر منفرد في الطريق . وأما أحجار كثيرة فجائز .

قال : ويكره ترك العمل يوم الجمعة كفعل أهل الكتاب يوم السبت والأحد .

قال . ويقال : من تعظيم الله تعظيم ذى الشبهة السلم . قيل : فالرجل يقوم  
للرجل له الفضل والفتنة ؟ قال : أكره ذلك ، ولا بأس بأن يوسع له في مجلسه ،  
قال : وقيام المرأة زوجها حتى يجلس من فعل الجبارة . وربما يكون الناس  
ينتظرونه ، فإذا طلع قاموا ، فليس هذا من فعل الإسلام ، وهو فيما ينهى عنه من  
التشبه بأهل الكتاب والأعاجم ، وفيما ليس من عمل المسلمين أشد من عمل  
الكوفيين وأبلغ ، مع أن الكوفيين يبالغون في هذا الباب ، حتى تكلم أصحاب  
أبي حنيفة في تكفير من تشبه بالكفار في لباسهم وأعيادهم .

وقال بعض أصحاب مالك : من ذبح بيضة في أعيادهم فكأنما ذبح خنزيراً  
وكذلك أصحاب الشافعي ذكروا هذا الأصل في غير موضع من مسائلهم ،  
كما جاءت به الآثار ، كما ذكر غيرهم من العلماء . مثل ما ذكره في النهي  
عن الصلاة في الأوقات النهي عن الصلاة فيها . مثل طلوع الشمس وغروبها .

(١) الحب - بكسر الحاء - الانطواء على الذم والفساد . و « الحب » بفتح  
الحاء : الرجل للفسد .

ذكروا لتليل ذلك : بأن للمشركين يسجدون للشمس حينئذ ، كما في الحديث « إنها ساعة يسجد لها الكفار » .

وذكروا في السحور وتأخيرها : أن ذلك فرق بين صيامنا وصيام أهل الكتاب .

وذكروا في اللباس : النهي عما فيه تشبه الرجال بالنساء ، وتشبه النساء بالرجال وذكروا أيضاً ما جاء من أن للمشركين كانوا يقفون بعرفات إلى اصفرار الشمس ، ويفيضون من جمع بعد طلوع الشمس ، وأن السنة جاءت بمخالفة للمشركين في ذلك : بالتحريف إلى الغروب ، والوقوف بجمع إلى قبيل طلوع الشمس ، كما جاء في الحديث « خالفوا المشركين » و « خالف هدينا هدى المشركين » . وذكروهم أيضاً في الشروط على أهل الذمة : منعهم من التشبه بالمسلمين في لباسهم وغيره ، مما يتضمن منع المسلمين أيضاً من مشابهتهم في ذلك ، تريقاً بين علامة للمسلمين وعلامة للكفار .

وبالغ طائفة منهم قهوا عن التشبه بأهل البدع ، مما كان شعاراً لهم ، وإن كان في الأصل مستوناً . كما ذكره طائفة منهم في تسنيم القبور . فان مذهب الشافعي : أن الأفضل تسطيحها . ومذهب أحمد وأبي حنيفة : أن الأفضل تسنيمها . ثم قال طائفة من أصحاب الشافعي : بل ينبغي تسنيمها في هذه الأوقات . لأن شعار الرافضة اليوم تسطيحها . ففي تسطيحها تشبه بهم فيا هو شعار لهم .

وقالت طائفة : بل نحن نسطيحها . فإذا سطحنها لم يكن تسطيحها شعاراً لهم . واتفقت الطائفتان على أن النهي عن التشبه بأهل البدع فيا هو شعار لهم . وإنما تنازعوا في أن التسطيح . هل يحصل به ذلك أم لا ؟ .

فإذا كان هذا في التشبه بأهل البدع . فكيف بالكفار ؟ . وأما كلام أحد وأصحابه في ذلك : فكثير جداً أكثر من أن يحصر . وقد قلنا منه طائفة من كلامه عند ذكر النصوص عند قوله صلى الله عليه وسلم « من تشبه بقوم فهو منهم » وقوله « أسفوا الشوارب واضفوا الأعي ، لا تشبهوا بالمشركون » وقوله « إنها لهم في الدنيا ولنكم في الآخرة »



مثل قول أحد : ما أحب لأحد أن يغير الشيب ، لا يتشبه بأهل الكتاب .  
وقال لبعض أصحابه : أحب لك أن تخضب ولا تشبه باليهود . وكره خلق  
القفا . وقال : هو من فعل الجوس . وقال : « من تشبه بقوم فهو منهم » .  
وقال : أكره النمل الصرار . وهو من زى العجم .

وكره تسمية الشهور بالمجبية ، والأشخاص بالأسماء الفارسية . مثل :  
آذرماه . وقال لذى دعاه : زى الجوس . ونفض يده في وجهه . وهذا  
كثير في نصوصه لا ينحصر .

وقال حرب الكرماني : قلت لأحد : الرجل يشدُّ وسطه بحبل ويصلي ؟  
قال : على القباء لا بأس به . وكرهه على القميص . وذهب إلى أنه من اليهود .  
فذكرت له السفر ، وأنا نشد ذلك على أوساطنا . فرخص فيه قليلا . وأما المنطقة  
والهامة ونحو ذلك : فلم يكرهه إنما كره الخيط . وقال : هو أشنع .

قلت : وكذلك كره أصحابه أن يشد وسطه على الوجه الذي يشبه فعل  
أهل الكتاب . فأما ما سوى ذلك : فانه لا يكره في الصلاة على الصحيح  
المنصوص ، بل يؤمر من صلى في قميص واسع الجيب أن يحتزم ، كما جاء في  
الحديث ، ثلاث يرى عورة نفسه .

وقال الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد وغيره ، منهم : القاضي أبو يعلى ،  
وابن عقيل ، والشيخ أبو محمد عبد القادر الجيلاني وغيرهم في أصناف اللباس وأقسامه ،  
ومن اللباس للكره : ما خالف زى العرب . وأشبه زى الأعاجم وعاداتهم ،  
ولفظ عبد القادر : ويكره كل ما خالف زى العرب ، وشابه زى الأعاجم .

وقال أيضاً : أصحاب أحمد وغيرهم ، منهم : أبو الحسن الأمدى للمروف  
بإبن البندادى - وأظنه نقله أيضاً عن أبي عبد الله بن حامد - : ولا يكره غسل  
اليدين في الإناء الذي لا أكل فيه . لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله . وقد

نص أحد على ذلك . وقال : لم يزل العلماء يفعلون ذلك ونحن فعله ، وإنما تنكره العامة . وعسل اليدين بعد الطعام مستنون ، رواية واحدة .  
وإذا قُدِّم ما يفسل فيه اليد فلا يرفع حتى يفسل الجماعة أيديهم . لأن الرفع من زى الأعاجم .

وكذلك قال الشيخ أبو محمد عبد القادر الجيلي : ويستحب أن يجعل ماء اليد في طشت واحدة . لما روى في الخبر « لا تيددوا يُبَدِّدَ اللَّهُ شَمْلَكُمْ » وروى أنه صلى الله عليه وسلم « نهى أن يرفع الطشت حتى يَطْفَأَ » يعنى يمتلئ .  
وقالوا أيضاً : ومنهم أبو محمد عبد القادر في تحليل كراهة حلق الرأس على إحدى الروایتين : لأن في ذلك تشبهاً بالأعاجم . وقال صلى الله عليه وسلم « من تشبه بقوم فهو منهم » .

بل قد ذكر طوائف من الفقهاء من أصحاب الشافعى وأحمد وغيرهما : كراهة أشياء ، لما فيها من التشبه بأهل البدع ، مثل ما قبل غير واحد من الطائفتين ، ومنهم عبد القادر ؛ ويستحب أن يتختم في يساره للآثار . ولأن خلاف ذلك عادة وشعار للمبتدعة .

وحتى إن طوائف من أصحاب الشافعى يستحبون تسنيم القبور ، وإن كانت السنة عندهم تسطيحها .

قالوا : لأن ذلك صار شعار المبتدعة .

وليس الغرض هنا تقرير أعيان هذه المسائل ، ولا الكلام على ما خيل فيها بنى ولا إثبات . وإنما الغرض بيان ما اتفقت عليه العلماء من كراهة التشبه بغير أهل الإسلام .

وقد يتردد العلماء في بعض فروع هذه القواعد ، لتعارض الأدلة فيها ، أو لوسم اعتقاد بعضهم اندراجها في هذه القاعدة ، مثل ما نقله الأثرم قال :

سمعت أبا عبد الله يُسأل عن لبس الحرير في الحرب ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس . قال : وسمعت أبا عبد الله يُسأل عن المنطقة والحلية فيها ؟ فقال : أما المنطقة : صد كرهها قوم ، يقولون : هي زى الأعاجم . وكانوا يحجزون المائم . وهذا إنما علق القول فيه . لأن في المنطقة منفعة عارضت ما فيها من التشبه . ونقل عن بعض السلف أنه كان يتنطق . فلماذا حكى الكلام عن غيره وأمسك . ومثل هذا : هل يجمل قولاً له إذا سئل عن مسألة . فحكى فيها جواب غيره ولم يردفه بموافقة ولا مخالفة فيه ؟ لأصحابه وجهان .

أحدهما : نعم . لأنه لولا موافقته له لكان قد أجاب السائل بغيره . لأنه إنما سأله عن قوله ، ولم يسأله أن يحكى له مذاهب الناس .

والثاني : لا يجمل بمجرد ذلك قولاً له . لأنه إنما حكاه فقط . وبمجرد الحكاية لا يدل على الموافقة . وفي لبس المنطقة أثر . وكلام ليس هذا موضعه .

ومثل هذا : تردد كلامه في القوس الفارسية . فقال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن القوس الفارسية ؟ فقال : إنما كانت قسي الناس العربية . ثم قال : إن بعض الناس احتج بحديث عمر رضي الله عنه « جِباب وأدم » .

قلت : حديث أبي عمرو بن حسان ؟ قال : نعم قال أبو عبد الله ، يقول : فلا تكون « جبية » إلا للفارسية . والنبل فإنما هو قرن .

قال الأثرم قلت : لأبي عبد الله ، في تفسير مجاهد ( ٤١ : • ) قلوبنا في أكنة ( قال « كالجبية للنبل » . قال : فإن كان يسمى جبية لنبل ، فليس ما احتج به الذي قال هذا بشيء .

ثم قال : ينبغي أن يُسأل عن هذا أهل العربية .

قال أبو بكر : قيل لأبي عبد الله : الدَّرَاعَة يكون لها فرج ؟ فقال : كان نخاله بن مدان دَرَاعَة لها فرج من بين يديها قدر ذراع . قيل لأبي عبد الله : فيكون لها فرج من خلفها ؟ قال : ما أدري ، أما من بين يديها : فقد سمعت . وأما من خلفها فلم أسمع ، قال : إلا أن في ذلك سعة له عند الركوب ومنفعة .

قال : وقد احتج بعض الناس في هذا بقوله تعالى ( ٨ : ٦٠ ) وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ) ثم قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : واحتج بهذه الآية بعض الناس في القوس الفارسية . ثم قلت : إن أهل خراسان يزعمون أنه لا منفعة لهم في القوس العربية . وإنما النكاية عندهم للفارسية . قال : كيف ؟ وإنما فتحت الدنيا بالعربية . قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله : ورأيتم بالشر لا يكادون يعدلون بالفارسية . قال : إنما رأيته الرجل بالشام مكتوبا قوسا عربية . وروى الأثرم عن حفص بن عمر حدثنا رجاء بن مرجى حدثني عبد الله بن بشر عن أبي راشد الجبراني وأبي الحجاج السكسكي عن علي رضي الله عنه قال « بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوكل على قوس له عربية . إذ رأى رجلا معه قوس فارسية ، فقال : ألقها . فهي ملعونة . ولكن عليكم بالقرى العربية . وبرماح القنا . فيها يؤيد الله الدين . وبها يُمكن لكم في الأرض » . ولأصحابنا في القوس الفارسية ونحوها كلام طويل ليس هذا موضعه .

وإنما نهيت بذلك على أن ما لم يكن من هدى المسلمين ، بل هو من هدى المعجم أو نحوهم ، وإن ظهرت فائدته ، ووضحت منفعته تراه يترددون فيه ، ويختلفون لتعارض الدليلين : دليل ملازمة الهدى الأول . ودليل استعمال هذا الذي فيه منفعة بلا مضرة ، مع أنه ليس من العبادات ولا تواجها ، وإنما هو من الأمور الدنيوية <sup>(١)</sup> .

(١) إنما كان هذا : لأن آلة الحرب في زمانهم كانت تتشابه عند العرب وغيرهم . وكانت العرب أشد عناية بآلة الحرب لأنها الحرب في الإنكاء بالعدو . أما الأعاجم : فكانوا يهتمون لزخرفة الآلات وتقوسها أشد من اهتمامهم بالمضى الحرب فيها . فنهى الرسول صلى الله عليه وسلم وعمر رضي الله عنه . ولكن اليوم قد فاقه اليهود والنصارى في آلات الحرب البرية والبحرية والجوية . فينبغي للمسلمين أن يصنعوا مثل صنيعهم . وأن يجتهدوا في إدخال التحسينات عليها حتى تكون من أسرارهم التي يحتفظون بها في الحرب . ومن أهم أسباب النصر اليوم : أسرار الأسلحة الحربية .

وأنت ترى عامة كلام أحد إنما يثبت الرخصة بالأثر عن عمر ، أو بفعل خالد بن معدان ، ليثبت بذلك أن ذلك كان يفعله على عهد السلف ويُقرؤون عليه ، فيكون من هدى المسلمين ، لامن هدى الأعاجم وأهل الكتاب .  
فإن هذا هو وجه الحجة . لا أن مجرد فعل خالد بن معدان حجة .  
وأما ما في هذا الباب عن سائر أئمة المسلمين من الصحابة والتابعين وسائر الفقهاء : فأكثر من أن يمكن ذكر عشرة .

وقد قدمنا في أثناء الأحاديث كلام بعضهم الذي يدل على كلام الباقيين . وبدون ما ذكرناه يعلم إجماع الأمة على كراهة التشبه بأهل الكتاب والأعاجم في الجملة . وإن كانوا قد يختلفون في بعض القروع . إما لاعتقاد بعضهم أنه ليس من هدى الكفار ، أو لاعتقاد أن فيه دليلاً راجحاً ، أو لنور ذلك . كما أنهم مجمعون على اتباع الكتاب والسنة ، وإن كان قد يخالف بعضهم شيئاً من ذلك بنوع تأويل ، والله أعلم .

### فصل

وما يشبه الأمر بمخالفة الكفار : الأمر بمخالفة الشياطين ، كما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يأكل أحدكم بشماله ، ولا يشرب بها ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بها » وفي لفظ « إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ، ويشرب بشماله » ورواه مسلم أيضاً عن الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تأكلوا بالشمال ، فإن الشيطان يأكل بالشمال » .

فإنه علل النهي بالأكل والشرب بالشمال : بأن الشيطان يفعل ذلك . فعلم أن مخالفة الشيطان أمر مقصود مأمور به ، ونظائره كثيرة .

وقريب من هذا : مخالفة من لم يكمل دينه من الأعراب ونحوهم ، لأن كمال الدين بالمعجزة ، فكان من آمن ولم يهاجر من الأعراب ونحوهم ناقصا . قال الله سبحانه وتعالى (٩: ٩٧) الأعراب أشد كفرا ونفاقا ، وأجدر : أن لا يملأوا جود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم ) .

ومثل ذلك : ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يظلمكم الأعراب على اسم صلاتكم ، ألا إنها المشاء وهم يعمنون بالإبل »

وفي لفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يظلمكم الأعراب على اسم صلاتكم المشاء ، فإنها في كتاب الله المشاء ، فإنها تُنَمَّ بِحِلَابِ الْإِبِلِ »  
ورواه البخاري عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تظلمكم الأعراب على اسم صلاتكم للغرب . قال : والأعراب تقول : هي المشاء » .

فقد كره موافقة الأعراب في اسم للغرب والمشاء بالمشاء والتمتة .  
وهذه الكراهة عند بعض علاننا تقتضي كراهة هذا الاسم مطلقا ، وعند بعضهم : إنما تقتضي كراهة الإكثار منه ، حتى يظلب على الاسم الآخر ، وهو المشهور عندنا .

وعلى التقديرين : هي الحديث النهي عن موافقة الأعراب في ذلك ، كأنهى عن موافقة الأعاجم .

### فصل

واعلم أن بين التشبه بالكفار والشياطين ، وبين التشبه بالأعراب والأعاجم فرقا يجب اعتباره ، وإجمالا يحتاج إلى تفسير .

وذلك : أن نفس الكفر والتشيطان مذموم في حكم الله ورسوله وعباده المؤمنين ونفس الأعرابية والأعجبية ليست مذمومة في نفسها عند الله تعالى ، وعند رسوله

وعند عباده المؤمنين ، بل الأعراب منقسمون إلى أهل جفاء . قال الله فيهم (٩٨:٩٧) الأعراب أشد كفرا وشاقا ، وأجدر أن لا يبطوا حدود ما أنزل الله على رسوله والله عليم حكيم ، ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مفرقا ويتقربص بكم الدوائر ، عليهم دائرة السوء . والله سميع عليم ) وقال تعالى فيهم (١١:٤٨) سيقول لك الخلفون من الأعراب شغلنا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا ، يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم . قل : فمن يملك لكم من الله شيئا إن أراد بكم ضرا أو أراد بكم نفعا ، بل كان الله بما تعملون خبيرا ، بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهلهم أبدا ، وزين ذلك في قلوبكم ، وظننتم ظن السوء وكنتم قوما بورا ) وإلى أهل إيمان وبر . قال الله فيهم (٩:٩٨) ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ، ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ، ألا إنها قربة لهم ، سيدخلهم الله في رحمته ، إن الله غفور رحيم ) .

وقد كان في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وفد عليه ومن غيرهم من الأعراب : من هو أفضل من كثير من القرويين .

فهذا كتاب الله محمد بعض الأعراب ، ويذم بعضهم ، وكذلك فل بأهل الأمصار ، فقال سبحانه ( ٩ : ١٠١ ) ومن حولكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق . لا تعلمهم ، نحن نعلمهم ، سننظيهم مرتين ، ثم يردون إلى عذاب عظيم ) .

فبين سبحانه أن المنافقين في الأعراب ، وذوى القرى ، وعامة السورة فيها ألزم للمنافقين من أهل المدينة ومن الأعراب ، كما فيها التناء على السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعهم بإحسان ، وعلى الأعراب الذين يخذلون ما ينفقون قربات عند الله وصلوات الرسول .

وكذلك المجرم - ومن من سوى الرب من القرس والروم والترك والبربر والحبشة وغيرهم - ينقسمون إلى المؤمنين والكافر ، والبر والفاجر ، كاتسام الأعراب

قال الله تعالى ( ١٣: ٤٩ ) يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم  
شُعوباً وقبائل لعارفوا . إن أكرمكم عند الله اتقاكم . إن الله عليم خير )  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إن الله قد أذهب عنكم  
عُبَّةَ الجاهلية وغرّها بالآباء : مؤمن تقى ، وقاجر شقى ، أتم بنو آدم . وآدم من  
تراب »

وفي حديث آخر روينا بإسناد صحيح من حديث سعد الجري عن  
أبي نضرة حدثني ، أو قال حدثنا ، من شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى  
في وسط أيام التشريق ، وهو على بعير . فقال « يا أيها الناس ، ألا إن ربكم عز  
وجل واحد ، ألا وإن أباكم واحد ، ألا لا فضل لربي على عبي ، ألا لا فضل  
لأسود على أحر إلا بالتقوى . ألا قد بلغت ؟ قالوا : نعم . قال : ليلغ الشاهد  
الغائب » وروى هذا الحديث عن أبي نضرة عن جابر .

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال « إن بنى فلان ليسوا بأولياء . إنما ولي الله وصالحو المؤمنين »  
فأخبر صلى الله عليه وسلم عن بطن قريب النسب : أنهم ليسوا بمجرد  
النسب أوليائه . إنما وليه الله وصالحو المؤمنين من جميع الأصناف .  
ومثل ذلك كثير يبين في الكتاب والسنة : أن العبرة بالأسماء التي حدها  
الله وذمها ، كالمؤمنين والكافرين ، والبر والقاجر ، والعالم والجاهل .

ثم قد جاء الكتاب والسنة بمدح بعض الأعاجم . قال تعالى ( ٦٢ : ٢ ، ٣ )  
هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ، ويزكيهم ويعلمهم  
الكتاب والحكمة . وإن كانوا من قبل لى ضلال مبين . وآخرين منهم لما  
يلحقوا بهم . وهو العزيز الحكيم )

وفي الصحيحين عن سالم أبى النيث عن أبى هريرة رضى الله عنه قال « كنا  
جلوسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأنزلت عليه سورة الجمعة ( وآخرين  
منهم لما يلحقوا بهم ) قال قائل من هم ، يا رسول الله ؟ فلم يراجع حتى سأل ثلاثا



وفينا سلمان الفارسي . فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على سلمان الفارسي ثم قال : لو كان الإيمان عند الثريا لثأله رجال من هؤلاء .  
وفي صحيح مسلم عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس ، أو قال من أبناء فارس ، حتى يقاتله » .

وفي رواية « لو كان العلم عند الثريا لثأله رجال من أبناء فارس » .  
وقد روى الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ( ٤٧ : ٣٨ ) وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ) « أنهم من أبناء فارس » إلى غير ذلك من آثار رويت في فضل رجال من أبناء فارس .

ومصادق ذلك : ما وُجد في التابعين ومن بعدهم من أبناء فارس الأحرار والوالى ، مثل : الحسن ، وابن سيرين ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وغيرهم إلى من وجد بعد ذلك فيهم من المبرزين في الإيمان والدين والعلم ، حتى صار هؤلاء للبرزون في ذلك أفضل من أكثر العرب .

وكذلك في سائر أصناف المعجم : من الحبشة والروم والترك . وغيرهم : سابقون في الإيمان والدين لا يحصون كثرة ، على ما هو معروف عند العلماء . إذ الفضل الحقيقي : هو اتباع ما بهت الله به محمدا صلى الله عليه وسلم من الإيمان والعلم ، باطنا وظاهرا . فكل من كان فيه أمكن : كان أفضل . والفضل إنما هو بالأسماء المحمودة في الكتاب والسنة . مثل : الإسلام والإيمان ، والبر والتقوى ، والعلم والعمل الصالح ، والإحسان ونحو ذلك . لا بمجرد كون الإنسان عربيا أو عجميا أو أسود أو أبيض ، ولا بكونه قرويا أو بدويا .

وإنما وجه النهي عن مشابهة الأعراب والأعاجم — مع ما ذكرناه من الفضل فيهم ، وعدم العيرة بالنسب والمكان — مبني على أصل .

وذلك : أن الله سبحانه وتعالى جعل سكنى القرى يقتضى من كمال الإنسان

في العلم والدين ورقة القلوب ما لا يقتضيه سكنى البادية كما أن البادية توجب من صلابة البدن والخلق، ومتانة الكلام ما لا يكون في القرى . هذا هو الأصل . وإن جاز تخلف هذا مقتضى المنع . وكانت البادية أحياناً أشنع من القرى . ولذلك جعل الله الرسل من أهل القرى . قال تعالى ( ١٢ : ١٠٩ ) وما أرسلنا من قبلك إلا رجلاً نوحى إليهم من أمر القرى ) وذلك : لأن الرسل لم الكمال في عامة الأمور حتى في النسب . ولهذا قال الله سبحانه ( الأعراب أشد كفراً وشاقاً وأجدر أن لا يسلطوا حدود ما أنزل الله على رسوله ) ذكر هذا بمد قوله ( ٩ : ٩٣ - ٩٧ ) إنما السبل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء ، رضوا بأن يكونوا مع الطوائف ، وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون . يستنصرون إليكم إذا رجستم إليهم . قل : لا تعتذروا لن تؤمن لكم . قد تبأنا الله من أخباركم . وسيرى الله عملكم ورسوله ثم ترذون إلى عالم النيب والشهادة فينبشكم بما كنتم تعملون . سيخلقون بالله لكم إذا اختلف إليهم لتعرضوا عنهم . فأعرضوا عنهم . إنهم رجس . ومأواهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون . يخلقون لكم لتعرضوا عنهم . فإن تعرضوا عنهم فإن الله لا يرضى عن القوم الفاسقين . الأعراب أشد كفراً وشاقاً وأجدر أن لا يسلطوا حدود ما أنزل الله على رسوله . والله عليم حكيم )

في العرب  
مناقون

فلما ذكر الله المنافقين الذين استأذنوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الجهاد في غزوة تبوك وضمهم ، وهؤلاء كانوا من أهل المدينة قال سبحانه ( الأعراب أشد كفراً وشاقاً وأجدر أن لا يسلطوا حدود ما أنزل الله على رسوله ) فإن اختلف كله أصله وفصله : منحصر في العلم والإيمان . كما قال سبحانه ( ٥٨ : ١١ ) رفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ( وقال تعالى ( ٣٠ : ٥٦ ) وقال الذين أوتوا العلم والإيمان ) ضد الإيمان : إما الكفر الظاهر ، أو النفاق الباطن . وتقيض العلم عدمه .

قال سبحانه عن الأعراب : إنهم أشد كفراً وشاقاً من أهل المدينة ، وأحرى منهم أن لا يسلطوا حدود الكتاب والسنة . والحدود هي حدود الأسماء

المذكورة فيما أنزل الله من الكتاب والحكمة . مثل حدود الصلاة والزكاة والصوم والحج ، وللؤمن والكافر ، والزاني والسارق والشارب وغير ذلك . حتى يعرف من الذى يستحق ذلك الاسم الشرعى ممن لا يستحقه . وما تستحقه مسميات تلك الأسماء من الأحكام .

ولهذا روى أبو داود وغيره من حديث الثورى : حدثنى أبو موسى عن وهب بن منبه عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم - قال سفیان مرة : ولا أعلمه إلا عن النبى صلى الله عليه وسلم - قال « من سكن البادية جفا . ومن اتبع العيد فخل . ومن آتى السلطان افتن » .

ورواه أبو داود أيضاً من حديث الحسن بن الحكم النخعى عن عدى بن الجفاء فى البادية ثابت عن شيخ من الأنصار عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم بمعناه وقال « ومن لزم السلطان افتن » وزاد « وما ازداد عبد من السلطان دنوا إلا ازداد من الله عز وجل بعدا » .

ولهذا كانوا يقولون لمن يستغلظونه : إنك لأعرابي جاف . إنك لجلف جاف . يشيرون إلى غلظ عقله وخلقه .

ثم لفظ « الأعراب » هو فى الأصل : اسم لبادية العرب . فإن كل أمة لها حاضرة وبادية . فبادية العرب : الأعراب . ويقال : إن بادية الروم : الأرمن ونحوم . وبادية الفرس : الأكرد ونحوم . وبادية الترك : التتار ونحوم وهذا - والله أعلم - هو الأصل ، وإن كان قد يقع فيه زيادة ونقصان .

والتحقيق : أن سكان البوادي لم يحكم الأعراب ، سواء دخلوا فى لفظ الأعراب أم لم يدخلوا . فهذا الأصل يوجب أن يكون جنس الحاضرة أفضل من جنس البادية . وإن كان بعض أعيان البادية أفضل من أكثر الحاضرة مثلاً . ويقتضى أن ما انفرد به أهل البادية عن جميع جنس الحاضرة ، أعفى فى زمن السلف من الصحابة والتابعين - فهو ناقص عن فضل الحاضرة أو مكروه .

فإذا وقع التشبه بهم فيما ليس من فضل الحاضرة المهاجرين : كان ذلك إما مكروها أو مفضيا إلى المكروه . وعلى هذا القول في الرب والمجم .

فإن الذي عليه أهل السنة والجماعة : اعتقاد : أن جنس الرب أفضل من جنس المجم : غير أنهم وسُرّانهم ، رومهم ، وفرسهم وغيرهم ، وأن قريشا أفضل الرب . وأن بنى هاشم أفضل قريش . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل بنى هاشم . فهو أفضل الخلق نسا . وأفضلهم نسبا .

وليس فضل الرب ، ثم قريش ، ثم بنى هاشم : بمجرد كون النبي صلى الله عليه وسلم منهم ، وإن كان هذا من الفضل ، بل هم في أنفسهم أفضل . وبذلك ثبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفضل نسا ونسبا . وإلا لزم الدور .

ولهذا ذكر أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني ، صاحب الإمام أحمد ، في وصفه للسنة التي قال فيها : هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر ، وأهل السنة المروفين بها ، المقتدى بهم فيها . وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها . فن خالف شيئا من هذه المذاهب ، أو طعن فيها ، أو عاب قائلها . فهو مبتدع خارج عن الجماعة ، زائل عن منهج السنة ، وسبيل الحق ، وهو مذهب أحمد وإسحق بن إبراهيم بن محمد ، وعبد الله بن الزبير الحيدى ، وسعيد بن منصور ، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم .

فكان من قولهم : أن الإيمان قول عمل ونية - وساق كلاما طويلا إلى أن قال - ونعرف للرب حقها وفضلها وسابقتها ، ونحبهم . لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « حب الرب إيمان . وبنفسهم نفاق » ولا تقول بقول الشيوعية وأراذل اللوالب ، الذين لا يحبون الرب ، ولا يقرون بفضله . فإن قولهم بدعة وخلاف .

ويروون هذا الكلام عن أحمد نفسه في رسالة أحمد بن سميد الاصطخرى عنه - إن سمحت - وهو قوله وقول عامة أهل العلم .

وذهبت فرقة من الناس إلى أن لا فضل لجنس العرب على جنس العجم .  
وهؤلاء يسمون الشعوبية . لانتصارهم للشعوب التي هي مفاخرة للقبائل . كما قيل  
« القبائل » للعرب و « الشعوب » للعجم .

ومن الناس من قد يفضل بعض أنواع العجم على العرب .

والغالب : أن مثل هذا الكلام لا يصدر إلا عن نوع شاق : إما في الاعتقاد  
وإما في العمل للنبعث عن هوى النفس ، مع شبهات اقتضت ذلك . ولهذا جاء  
في الحديث « حب العرب إيمان ، وبغضهم نفاق » مع أن الكلام في هذه  
المسائل لا يكاد يخلو عن هوى النفس ، ونصيب للشيطان من الطرفين . وهذا محرم  
في جميع المسائل <sup>(١)</sup> .

(١) الذي لا ينبغي أن يشك فيه مسلم : أن الله العليم الحكيم ما اختار خاتم  
رسله من العرب إلا لأنهم كانوا أبعد أهل الأرض عن الفساد الشامل والانحلال التام  
الذي عم جميع أقطار الأرض . فلقد كان العرب - مع شركهم ووثنيهم - أحفظ  
أهل الأرض لصفات الرجولة ، لما اقتضته حياتهم من الوضوح والصراحة ، والبعد  
عن الالتواء . وعن العقد النفسية . ولذلك لم يكن فيهم نفاق . بل كانوا أعداء  
للإسلام معلنين ، ثم كانوا بعد أن هدام الله - مؤمنين صادقين ، وجندا للإسلام  
مخلصين . بخلاف غيرهم من الأمم الأخرى التي غرقت في الترف الجسمي ، والترف  
العقلي ، وفي الفلسفة وظلماتها وأوهامها وخيالاتها التي نجافى بين الناس وبين حقائق  
الكون ، وتعميم عن سنن الله ، خرجت منها بدین الصوفية الحديث الذي يقوم  
على نقض الحقائق باعتقاد أن الرب أصل مادة كل شيء . فكل شيء فيه من الرب .  
فهو الرب والرب هو . وجرها هذا الترف العقلي إلى الترف الجسمي فاقسموا  
في الشهوات البهيمية إلى الأذقان حتى كان التهلك والمهارة عندم فنا مجبدا ، تنافى له  
خفلات التكريم والترويع . فقل هؤلاء ليس من الممكن أن يقبلوا الحق ، أو يغفلوا  
له الطريق - فضلا عن أن يحملوه إلى غيرهم - إلا إذا جاء على أسنة رماح الأمة  
الصرخة الواضحة المرية ، وعلى ظبي سيوفها ، فيكون لبريق السيوف ولعنان  
الرمح أقوى أثر في إيقاظ قلوبهم من حماة الرذائل ، وتنبه عقولهم من =

تفضيل جنس  
العجم على  
العرب : شاق

فإن الله قد أمر المؤمنين بالاعتصام بحبل الله جميعاً . ونهاهم عن التفرق والاختلاف . وأمر بإصلاح ذات البين . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « مثل للمؤمنين في توادم وتراحهم وتماطفهم : كتل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحى والسهر » وقال صلى الله عليه وسلم « لا تقاطعوا . ولا تدابروا . ولا تباغضوا . ولا تحاسدوا ، وكونوا عباد الله إخواناً ، كما أمركم الله » وهذا حديثان صحيحان . وفى الباب من نصوص الكتاب والسنة ما لا يحصى . والدليل على فضل جنس العرب ، ثم جنس قريش ، ثم جنس بنى هاشم : ما رواه الترمذى من حديث إسماعيل بن أبى خالد عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الله بن الحارث عن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال : قلت « يا رسول الله ، إن قريشاً جلسوا ، فذاكروا أحسابهم بينهم ، ففعلوا مثلك كتل

الصيغة للجنس  
من أسباب  
التفرق  
والخلاف

أداة تفضيل  
العرب

== أوهام الفلسفة ، فتنبأ لباع الحق بسبباً ساذجاً من ألسنة هذه الأمة التى لا تعرف منطق اليونان ، ولا تتكلف تزويق الفرس ، ولا تعرف التواء عقد الهند . وهذه هى الحكمة البالغة التى ظهر أثرها واضحاً فى العصر الأول ، وما كان له من النور والهدى وتقويم معوج الأمم وإخراجها من ظلمات ما كانت فيه إلى نور الفطرة السليمة والعقل الرشيد . فدخل الناس فى دين الله أفواجا ، ثم كاد الشيطان الناس ، فسلمهم من هذه الحياة الصريعة البسيطة القطرية شيئاً فشيئاً بما زين لهم من فلسفة اليونان والفرس والهند العقيمة ، ثم جرهم بخيطها إلى متع الجسم وملذات الشهوات ، حتى ناموا فى مهاد هذا الترف ، فاستطاع أن يسلمهم من دين الفطرة إلى التواء الفلسفة وظلماتها وأحلال القوى وتحطيمها بالشهوات .

والحق الذى لا شك فيه : أن الشيطان ماركب إلى الأمة الإسلامية لإفسادها إلا مطايا منافق العجم من فرس وهند وروم ، حتى أكبهم على وجوههم فيما هم فيه اليوم من انحلال ووهن فى العقول والقلوب والاختلاف فى العقائد والتفكير والأعمال ولا صلاح لهم ولا علاج مما هم فيه إلا بأبى يعودوا عرباً فى لسانهم وتفكيرهم وأخلاقهم . ليفقهوا القرآن ويعرفوا هداية الرسول صلى الله عليه وسلم فيكونوا بها مسلمين يستحقون أن يحقق الله لهم ما وعده للمسلمين الصادقين .

نحلة في كبوة من الأرض . قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله خلق الخلق ، فجعلني من خير فرقتهم . ثم خير القبائل فجعلني في خير قبيلة . ثم خير البيوت فجعلني في خير بيوتهم . فأنا خيرهم نساً . وخيرهم بيتاً . قال الترمذي : هذا حديث حسن . وعبد الله بن الحارث هو ابن نوفل .

« الكبا » بالكسر والقصر ، والكبة : الكناسة والتراب الذي يكنس من البيت . وفي الحديث « الكبوة » وهي مثل الكبة .

والمنى : أن النحلة طيبة في نفسها ، وإن كان أصلها ليس بذلك . فأخير صلى الله عليه وسلم : أنه خير الناس نساً ونسباً .

وروى الترمذي أيضاً من حديث الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث عن المطلب بن أبي وداعة قال : « جاء العباس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فكأنه سمع شيئاً . فقام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر . فقال : من أنا ؟ قالوا : أنت رسول الله صلى الله عليك وسلم . قال : أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . ثم قال : إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خير فرقة . ثم جعلهم قبائل ، فجعلني في خيرهم قبيلة ، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً . وخيرهم نساً » قال الترمذي : هذا حديث حسن . كذا وجدته في الكتاب . وصوابه « فأنا خيرهم بيتاً وخيرهم نساً » .

وقد روي أحمد هذا الحديث في المسند من حديث الثوري عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن المطلب بن أبي وداعة قال : قال العباس رضي الله عنه « بلغه صلى الله عليه وسلم بعض ما يقول الناس ، قال : فقص المنبر فقال : من أنا ؟ قالوا : أنت رسول الله . فقال : أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب . إن الله خلق الخلق فجعلني من خير خلقه . وجعلهم فرقتين فجعلني في خير فرقة ، وخلق القبائل فجعلني في خير قبيلة . وجعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً . فأنا خيركم بيتاً ، وخيركم نساً » .

أخبر صلى الله عليه وسلم أنه ما انقسم الخلق فرقتين إلا كان هو في خير  
الفرقتين .

وكذلك جاء حديث بهذا اللفظ .

وقوله في الحديث « خلق الخلق فجعلني في خيرهم ، ثم خيرهم فجعلهم فرقتين  
فجعلني في خير فرقة » يحتمل شيئين .

أحدهما : أن الخلق هم الثقلان ، أو هم جميع ما خلق في الأرض ، وبنو آدم  
خيرهم . وإن قيل بعموم الخلق ، حتى يدخل فيه الملائكة . فكان فيه تفضيل  
جنس بني آدم على جنس للملائكة . وله وجه صحيح .

ثم جعل بني آدم فرقتين . والفرقتان : العرب والعجم ، ثم جعل العرب  
قبائل . فكانت قريش أفضل قبائل العرب . ثم جعل قريشاً بيوتاً . فكانت  
بنو هاشم أفضل البيوت .

ويحتمل أنه أراد بالخلق بني آدم . فكان في خيرهم ، أى ولد إبراهيم ،  
أو في العرب ، ثم جعل بني إبراهيم فرقتين بني إسماعيل وبني إسحق ، أو جعل  
العرب عدنان وقحطان . فجعلني في بني إسماعيل ، أو بني عدنان . ثم جعل بني  
إسماعيل أو بني عدنان قبائل . فجعلني في خيرهم قبيلة . وهم قريش .

وعلى كل تقدير : فالحديث صريح في تفضيل العرب على غيرهم .

وقد بين صلى الله عليه وسلم أن هذا التفضيل يوجب المحبة لبني هاشم . ثم  
لقريش . ثم للعرب .

فروى الترمذي من حديث أبي عوانة عن يزيد بن أبي زياد أيضاً عن  
عبد الله بن الحرث حدثني المطلب بن أبي ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب  
« أن العباس بن عبد المطلب دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مُقْبِياً ،  
وأنا عنده . فقال : ما أغضبك ؟ فقال : يا رسول الله ، ما لنا وقريش إذا تلاهوا  
بينهم تلاهوا بوجوه مبشرة ، وإذا لقونا لقونا بشير ذلك ؟ قال : فضرب رسول الله



صلى الله عليه وسلم حتى احمر وجهه . ثم قال : والذى نفسى بيده لا يدخل قلباً رجل الايمان حتى يحبكم الله ورسوله . ثم قال : أيها الناس ، من آذى عى فقد آذاني . فإنما عَمَّ الرجل صِنُو آيِهِ » قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . ورواه أحمد في المسند مثل هذا من حديث إسماعيل بن أبى خالد عن يزيد هذا . ورواه أيضاً من حديث جرير عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الله بن الحرث بن عبد المطلب بن ربيعة قال « دخل العباس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، إنا لنخرج فزرى قريباً نتحدث . فإذا رأونا سكتوا . فنضب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ودرَّ عِرْقٌ بين عينيه . ثم قال : والله لا يدخل قلب امرئ إيماناً حتى يحبكم الله ولقرايى » .

قد كان عند يزيد بن أبى زياد عن عبد الله بن الحرث هذان الحديثان أحدهما : فى فضل التبيل الذى منه رسول الله صلى الله عليه وسلم . والثانى : فى محبتهم . وكلاهما : رواه عنه إسماعيل بن أبى خالد .

وما فيه من كون عبد الله ابن الحرث يروى الأول تارة عن العباس ، وتارة عن المطلب بن أبى وداعة ، و يروى الثانى عن عبد المطلب بن ربيعة . وهو ابن الحرث بن عبد المطلب . وهو من الصحابة : قد يظن أن هذا اضطراب فى الأسماء من جهة يزيد . وإيس هذا موضع الكلام فيه . فإن الحجة قائمة بالحديث على كل تقدير . لا سيما وله شواهد تؤيد معناه .

ومثله أيضاً فى المسألة : ما رواه أحمد ومسلم والترمذى من حديث الأوزاعى عن شدّاد بن عمار عن واثلة بن الأسقع قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل ، واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بنى هاشم . واصطفانى من بنى هاشم » هكذا رواه الوليد وأبو المنيرة عن الأوزاعى .

ورواه أحمد والترمذى من حديث محمد بن مصعب عن الأوزاعى ، ونقله

« إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل . واصطفى من ولد إسماعيل بنى كنانة . الحديث » قال الترمذى : هذا حديث صحيح .

وهذا يقتضى أن إسماعيل وذريته صفة ولد إبراهيم . فيقتضى أنهم أفضل من ولد اسحق . ومعلوم أن ولد اسحق - الذين هم بنو إسرائيل - أفضل العجم لما فيهم من النبوة والكتاب . ففى ثبت الفضل على هؤلاء . فلى غيرهم بطريق الأولى . وهذا جيد ، إلا أن يقال : الحديث يقتضى أن إسماعيل هو المصطفى من ولد إبراهيم ، وأن بنى كنانة هم المصطفون من ولد إسماعيل . وليس فيه ما يقتضى أن ولد إسماعيل أيضاً مصطفون على غيرهم ، إذ كان أبوهم مصطفى وبمضهم مصطفى على بعض .

فيقال : لو لم يكن هذا مقصوداً فى الحديث لم يكن لذكر اصطفاء إسماعيل فائدة ، إذ كان لم يدل على اصطفاؤه ذريته ، إذ يكون على هذا التقدير : لافرق بين ذكر إسماعيل وذكر اسحق .

ثم هذا - منضاً إلى بقية الأحاديث - دليل على أن اللعى فى جميعها واحد . وإعلم أن الأحاديث فى فضل قريش ، ثم فى فضل بنى هاشم فيها كثرة . وليس هذا موضعها . وهى تدل أيضاً على ذلك . إذ نسبة قريش إلى العرب كنسبة العرب إلى الناس . وهكذا جاءت الشريعة ، كما سنوئى إلى بعضه .

فإن الله تعالى خص العرب ولسانهم بأحكام تميزوا بها . ثم خص قريشاً على سائر العرب بمماجل فيهم من خلافة النبوة ، وغير ذلك من الخصائص . ثم خص بنى هاشم بحريم الصدقة واستحقاق قسط من الفء ، إلى غير ذلك من الخصائص . فأعطى الله سبحانه كل درجة من الفضل بحسبها . والله أعلم بحكم ( ٢٢ : ٧٥ ) الله مصطفى من الملائكة رسلاً ومن الناس ( و ٦ : ١٢٤ ) الله أعلم حيث يجعل رسالته ) .

خصائص  
العرب

وقد قال الناس فى قوله تعالى ( ٤٣ : ٤٤ ) وإنه لذكر لك ولقومك ) وفى

قوله (٩: ١٢٨) لقد جاءكم رسول من أنفسكم) أشياء ليس هذا موضعها .  
ومن الأحاديث التي تذكر في هذا المعنى : ما روينا من طرق مروقة إلى  
محمد بن إسحق الصنعاني .

حدثنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا يزيد بن عوانة عن محمد بن ذكوان  
بخلفه بن حماد بن زيد - عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « إنا  
لنعود بفناء النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ مرت بنا امرأة . فقال بعض القوم : هذه  
ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال أبو سفيان : مثل محمد في بني هاشم مثل  
الرحمينة في وسط النتن . فانطلقت المرأة فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء النبي  
صلى الله عليه وسلم يعرف في وجهه الغضب . فقال : ما بال أقوال تبغني عن  
أقوام ؟ إن الله خلق السموات سبعة . فاختار العليا منها ، وأسكنها من شاء من  
خلقه ، ثم خلق الخلق . فاختار من الخلق بني آدم ، واختار من بني آدم العرب ،  
واختار من العرب مُصَرَّ ، واختار من مُصَرَّ قريشاً ، واختار من قريش بني هاشم  
واختارني من بني هاشم ، فأنا خيار من خيار من خيار . فمن أحب العرب فبحبي  
أحبهم . ومن أبغض العرب فببغضي أبغضهم » .

وأيضاً في المسألة ما رواه الترمذي وغيره من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد  
عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن سلمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم « يا سلمان لا تبغضني ففارق دينك . قلت : يا رسول الله ،  
كيف أبغضك ، وبك هداني الله ؟ قال : تبغض العرب فتبغضني » قال الترمذي :  
هذا حديث حسن غريب ، لا يعرف إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد .  
فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم بغض العرب سبباً لفراق الدين . وجعل  
بغضهم مقتضياً لبغضه .

ويشبه أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم خاطب بهذا سلمان - وهو سابق  
الفرس ، ذو الفضائل الماثورة - تنبيها لغيره من سائر القوم ، لما أعطاه الله من أن

الشیطان قد يدعو النفوس إلى شيء من هذا . كما أنه صلى الله عليه وسلم لما قال « يا فاطمة بنت محمد ، لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا عباس عم رسول الله ، لا أغنى عنك من الله شيئاً . يا صفية عمة رسول الله ، لا أغنى عنك من الله شيئاً سلوني من مالي ما شئتم » كان في هذا تنبيه لمن اقتسب لمؤلاء الثلاثة : أن لا يفتروا بالنسب ، ويتركوا الكلم الطيب والعمل الصالح .

وهذا دليل على أن بغض جنس العرب ومعاداتهم كفر ، أو سبب للكفر . ومقتضاه : أنهم أفضل من غيرهم ، وأن محبتهم سبب قوة الإيمان . لأنه لو كان تحريم بغضهم كتحريم بغض سائر الطوائف : لم يكن ذلك سبباً لتفريق الدين ، ولا لبغض الرسول . بل كان يكون نوع عدوان . فلما جعله سبباً لتفريق الدين وبغض الرسول : دل على أن بغضهم أعظم من بغض غيرهم . وذلك دليل على أنهم أفضل . لأن الحب والبغض يتبع الفضل . فمن كان بغضه أعظم : دل على أنه أفضل . ودل حينئذ على أن محبته دين لأجل ما فيه من زيادة الفضل ، ولأن ذلك ضد البغض ، ومن كان بغضه سبباً للمذاب بخصوصه : كان حبه سبباً للثواب . وذلك دليل على الفضل .

وقد جاء ذلك مصرحاً به في حديث آخر رواه أبو طاهر السلفي في فضل العرب من حديث أبي بكر بن أبي داود حدثنا عيسى بن حماد زغبة حدثنا على بن الحسن الشامي حدثنا خالد بن دعلج عن يونس بن عبيد عن الحسن بن جابر ابن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « حب أبي بكر وعمر من الإيمان ، وبغضهما من الكفر ، وحب العرب من الإيمان وبغضهم من الكفر » وقد احتج حرب الكرماني وغيره بهذا الحديث وذكروا لفظه « حب العرب لإيمان وبغضهم فإق وكفر »

وهذا الإسناد وحده فيه نظر . لكن له روى من وجه آخر ، وإنما كتبه لموافقته معنى حديث سلمان . فإنه قد صرح في حديث سلمان : بأن بغضهم نوع

كفر . ومقتضى ذلك : أن حبه نوع إيمان . فكان هذا موافقا له .  
ولذلك قد رويت أحاديث - التُّكْرَة ظاهرة عليها - مثل ما رواه الترمذى من  
حديث حصين بن عمر عن مخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب عن عثمان بن  
عفان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من غش العرب لم  
يدخل في شفاعتى . ولم تنله مودتى » قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه  
إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسي عن مخارق . وليس حصين عند أهل  
الحديث بذلك القوى .

قلت : هذا الحديث معناه قريب من معنى حديث سلمان . فإن الغش للنوع  
لا يكون مع محبتهم ، بل لا يكون إلا مع استخفاف بهم ، أو مع بغض لهم .  
فليس معناه بعيداً .

لكن حصين هذا الذى رواه قد أنكر أكثر الحفاظ أحاديثه . قال يحيى  
بن معين : ليس بشيء . وقال ابن المدينى : ليس بالقوى . روى عن مخارق  
عن طارق أحاديث منكورة . وقال البخارى وأبو زرعة : منكر الحديث . وقال  
يعقوب بن شيبة : ضيف جدا . ومنهم من يجاوز به الضعف إلى الكذب .  
وقال ابن عدى : عامة أحاديثه مما ضل ، ينفرد عن كل من روى عنه .

قلت : ولذلك لم يحدث أحمد ابنه عبد الله بهذا الحديث فى الحديث المسند .  
فانه قد كان كتبه عن محمد بن بشر عن عبد الله بن عبد الله بن الأسود عن  
حصين كما رواه الترمذى . فلم يحدثه به ، وإنما رواه عبد الله عنه فى المسند  
وجادة قال « وجدت فى كتاب أبى : حدثنا محمد بن بشر - وذكره » .

وكان أحمد رحمه الله - على ما تدل عليه طريقته فى المسند - إذا رأى أن  
الحديث موضوع ، أو قريب من الموضوع لم يحدث به . ولذلك ضرب على  
أحاديث رجال . فلم يحدث بها فى المسند . لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال  
« من حدث غنى بحديث وهو يرى أنه كذب : فهو أحد الكاذبين » .

وكذلك روى عبد الله بن أحمد في مسنده آية : حدثنا إسماعيل أبو معمر حدثنا إسماعيل بن عياش عن يزيد بن جيرة عن داود بن الحصين عن عبيد الله ابن أبي نافع عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يفيض العرب إلا منافق » وزيد بن جيرة عندهم منكر الحديث ، وهو مدني ، ورواية إسماعيل بن عياش عن غير الشاميين مضطربة .

وكذلك روى أبو جعفر محمد بن عبد الله الحافظ الكوفي المعروف بمطّين :  
 حدثنا البلاء بن عمرو الحنفي حدثنا يحيى بن زيد الأشعري حدثنا ابن جريج عن  
 عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 « أحب العرب ثلاث : لأنى عربى ، والقرآن عربى ، ولسان أهل الجنة عربى »  
 قال الحافظ السلفى : هذا حديث حسن .

فا أدرى : أراد حسن إسناده على طريقة المحدثين ، أو حسن مقته على الاصطلاح العام ، وأبو الترج بن الجوزي ذكر هذا الحديث في الموضوعات ، وقال : قال التلمي : لا أصل له ، وقال ابن حبان : يحيى بن زيد يروى المتفولات عن الثابت ، فبطل الاحتجاج به والله أعلم .

وأيضاً في المسألة : ما روى أبو بكر البزار : حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ،  
حدثنا أبو أحمد حدثنا عبد الجبار بن العباس - وكان رجلاً من أهل الكوفة ،  
يميل إلى الشيعة ، وهو صحيح الحديث مستقيم - وهذا والله أعلم كلام البزار عن  
أبي إسحق عن أوس بن ضميم قال : قال سلمان « فَنُصِّلَكُمْ بِمَعَاشِرِ الْعَرَبِ  
لِتُفْضِلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا كُمْ ، لَا تَكْهِنُوا نِسَاءَهُمْ ، وَلَا تُؤْمَكُمْ فِي  
الصَّلَاةِ » .

وهذا إسماعيل بن جید۔ وأبو أحمد هو۔ والله أعلم۔ محمد بن عبد الله الزیری من  
أعیان العلماء الثقات، وقد أتى علی شیخه، والجوهري وأبو إسحاق السیسی  
أشهر من أن یثنی علیهما، وأوس بن ضمیم ثقة روی له مسلم.

وقد أخبر سلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العرب ، فلما إنشاء وإما إخبار ، فإنشأه صلى الله عليه وسلم : حكم لازم : وخبره حديث صادق : وتام الحديث قد روي عن سلمان من غير هذا الوجه رواه الثوري عن أبي إسحاق عن أبي ليلى الكندي عن سلمان القارسي أنه قال « فضلتونا يامعشر العرب بأثنين : لا تؤمكم في الصلاة ، ولا تنكح نساءكم » رواه محمد بن أبي عمر المدني ، وسعيد بن منصور في سننه وغيرها .

وهذا مما احتج به أكثر الفقهاء الذين جعلوا العربية من الكفاة بالنسبة إلى المجبي ، واحتج به أحد في إحدى الروايتين على أن الكفاة ليست حقاً لواحد معين ، بل هي من الحقوق المطلقة في النكاح ، حتى إنه يفرق بينهما عند عدهما .

واحتج أصحاب الشافعي وأحمد بهذا على أن الشرف مما يستحق به التقديم في الصلاة .

ومثل ذلك ما رواه محمد بن أبي عمر المدني ، قال : حدثنا سعيد بن عبيد . أنبأنا علي بن ربيعة عن ربيع بن فضالة « أنه خرج في اثني عشر راكباً ، كلهم قد صحب محمداً صلى الله عليه وسلم ، وفيهم سلمان القارسي ، وهم في سفر ، فحضرت الصلاة . فتدافع القوم : أيهم يصلي بهم ؟ فصلى بهم رجل منهم أربعاً ، فلما انصرف قال سلمان : ماهذا ؟ ماهذا ؟ مراراً . نصف المربعة ؟ قال مروان : - يعني نصف الأربع - نحن إلى التخفيف أقدر ، فقال له القوم : صل بنا يا أبا عبد الله ؟ أنت أحقنا بذلك . فقال : لا ، أتم بنو إسماعيل الأئمة ، ونحن الوزراء » وفي المسألة آثار غير ما ذكرته ، في بعضها نظر ، وبعضها موضوع .

وأيضاً فإن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، لما وضع ديوان المطاع « كتب الناس على قدر أنسابهم ، فبدأ بأقربهم نسباً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما انقضت العرب ذكر المجمع » هكذا كان الديوان على عهد الخلفاء الراشدين

وسائر الخلقاء من بنى أمية وولد العباس إلى أن تغير الأمر بعد ذلك .  
وسبب هذا الفضل - والله أعلم - ما اختصوا به في عقولهم وألسنتهم ،  
وأخلاقهم ، وأعمالهم .

أسباب التفضيل : العلم النافع والعمل الصالح .  
وذلك أن الفضل : إما بالعلم النافع ، وإما بالعمل الصالح . والعلم له مبدأ .  
وهو قوة العقل الذى هو الحفظ والفهم . وتتام : وهو قوة المنطق الذى هو البيان  
والعبارة . والعرب هم أفهم من غيرهم ، وأحفظ وأقدر على البيان والعبارة .  
ولسانهم أتم الألسنة بيانا وتميزا للمعاني ، جمعا وفرقا . يجمع للمعاني الكثيرة في  
اللفظ القليل . إذا شاء للتكلم الجمع جمع ، ثم يميز بين كل شيئين مشبهين بلفظ آخر  
ميز مختصر . كما نجد في لغتهم من جنس الحيوان . فإنهم مثلا يعرفون عن القدر  
المشترك بين الحيوان بمبارات جامعة . ثم يميزون بين أنواعه في أسماء كل أمر من  
أمره : من الأصوات ، والأولاد ، والمساكن ، والأفكار ، إلى غير ذلك من  
خصائص اللسان العربى التى لا يستراب فيها .

وأما العمل : فإن مبناه على الأخلاق . وهى الفرائض المطلوبة فى النفس .  
وغرائزم أطوع للخير من غيرهم<sup>(١)</sup> . فهم أقرب للسخاء والحلم ، والشجاعة ،

(١) وإنما كانت عقولهم أكل ، وغرائزم أطوع : لما نشؤا عليه في بيتهم  
الرعية البسيطة الواضحة . وإنما كانت عقول غيرهم أنقص وغرائزم أعصى على الخير :  
لما كان يحيط بهم في بيتهم من الترف والفلسفات ، واستحكام سلطان الشهوات .  
ولا نقدر نص الله في كثير من آى الله كالحكيم على أن الإنسان كله خلق على  
قطرة واحدة من العقل والطباع والفرائض ، وهده الله بما أعطاه من ذلك وبما  
أنهم عليه : إلى التجدين . فاما شاكر وإما كفورا . قال الله تعالى ( ٣٢ : ٧ - ٩ )  
وبدأ خلق الإنسان من طين ، ثم جعل نسله من سلافة من ماء موهين . ثم سواه وفتح  
فيه من روحه . وجعل لكم السمع والأبصار والافئدة قليلا ما تشكرون ( وقال  
( ٧٩ : ٢ ، ٣ ) ما خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج نبتله ، فجعلناه سمينا جبيرا . إنا  
هديناه السبيل إما شاكرًا وإما كفورا ) وهاتان السورتان كان يكثر النبي =



والوفاء ، وغير ذلك من الأخلاق المحمودة . لكن كانوا قبل الإسلام طبيعة قابلة للخير معطلة عن فطرته . ليس عندهم علم منزل من السماء . ولا شريعة مورثة عن نبي ، ولا هم أيضاً مشتغلون ببعض العلوم العقلية المحضة . كالطب والحساب ونحوهما . إنما علمهم ما سمحت به قرائنهم : من الشر ، والخطب ، وما حفظوه من أنسابهم وأيامهم ، وما احتاجوا إليه في دنياهم من الأنواء والنجوم ، أو من الحروب . فلما بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم بالهدى - الذى ما جعل الله فى الأرض ، ولا يميل منه أعظم قدراً - وتلقوه عنه بعد مجاهدته الشديدة لهم ، ومعالجتهم على نقلهم عن تلك الماديات الجاهلية ، والظلمات الكفرية ، التى كانت قد أحالت قلوبهم عن فطرتها . فلما تلقوا عنه ذلك الهدى العظيم زالت تلك الريون عن قلوبهم ، واستنارت بهدى الله الذى أنزل على عبده ورسوله . فأخذوا هذا الهدى العظيم بتلك القطرة الجيدة . فاجتمع لهم الكمال بالقوة المحلوة فيهم . والكمال الذى أنزل الله إليهم : بمنزلة أرض جيدة فى نفسها ، لكن

---

== صلى الله عليه وسلم أن يقرأ بهما فى فجر الجمعة ، تذكراً للناس بالخلق الأول ، وأنهم فيه سواء ، وربهم الذى يبنى أن يظلموه ويخلصوا له العبادة واحد . ويذكرهم بالمعاد ، وأنهم فيه أمام الرب عبيد سواء ، يحاسبهم ويميزهم بأعمالهم لا بأناصبهم ، ولا بأزمتهم ولا بشيوخهم ومتبوعهم . وقال صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه » ومن أوضح الدلائل على ذلك : من نبخ من الحج فى قبة الدين ، وحمله بقوة انتفع به كثير من الأمة . مثل الإمام محمد بن اسماعيل البخارى وغيره من أئمة السنة والهدى ، حتى برزوا فى هذا على كثير من العرب . وإنما ضل من ضل : باعتقاد أن الله لم يسو بين الناس فى أصل الخلق والفطرة . فكان هذا أقوى سبب جرهم به الشيطان إلى تخديس بعضهم وعبادة بعضهم واتخاذهم أندادا من دون الله ، وكان هذا أيضاً من أقوى أسباب الظلم وبغى بعضهم على بعض . وأكثر فساد بنى آدم ، بل كله - هو من العمى عن سنن الله الكونية وعن حكمته البالغة ورحمته العادلة الشاملة . والله يهدى من يشاء إلى صراطه المستقيم (١٣٦:٦) وهذا صراط ربك مستقيماً قد فصلنا الآيات لقوم يذكرون

هي معطلة عن الحرث ، أو قد نبت فيها شجر المضاء والموسج ، وصارت مأوى  
الخنازير والسباع . فإذا ظهرت عن اللؤذى من الشجر والدواب ، وازدحج فيها  
أفضل الحبوب والثمار : جاء فيها من الحرث ما لا يوصف مثله . فصار السابقون  
الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل خلق الله بعد الأنبياء . وصار أفضل  
الناس بعدهم : من تبهم بإحسان إلى يوم القيامة من العرب والمجم .

وكان الناس إذ ذاك الخارجون عن هذا الكمال قسمين : إما كافر من  
اليهود والنصارى . لم يقبل هدى الله . وإما غيرهم من المجم الذين لم يشركوهم  
فبا فطروا عليه . وكان عامة المجم حينئذ كفاراً من القرس والروم . فجاءت  
الشريعة باتباع أولئك السابقين على الهدى الذي رضى الله لهم . وبمخالفة من  
سوام : إما لمصيته ، وإما لنقيصته ، وإما لأنه مظنة النقيصة .

نهى الشرعة  
عن التشبه  
بالمجم : يدخل  
فيه القديم  
والحديث من  
بالهم  
فلذا نهت الشريعة عن مشابهة الأعاجم : دخل في ذلك ما عليه الأعاجم  
الكفار قديماً وحديثاً ، ودخل في ذلك ما عليه الأعاجم المسلمين مما لم يكن  
عليه السابقون الأولون ، كما يدخل في معنى الجاهلية العربية : ما كان عليه  
أهل الجاهلية قبل الإسلام ، وما عاد إليه كثير من العرب من الجاهلية التي كانوا  
عليها . ومن تشبه من العرب بالمجم لحق بهم . ومن تشبه من العرب  
لحق بهم . ولهذا كان الذين تناولوا العلم والإيمان من أبناء فارس إنما حصل  
ذلك بمتابعتهم للدين الخفيف بلوازمه من العربية وغيرها . ومن قصص من العرب  
إنما نقص بتخليهم عن هذا ، وإما بمواقفتهم للمجم فياجأت السنة : أن يخالفوا  
فيه . فهذا أوجه .

لا سبيل إلى  
ضبط الدين  
وضمه إلا  
باللسان العربي  
وأيضاً : فإن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي . وجعل رسوله مبلغاً عنه  
الكتاب والحكمة بلسانه العربي . وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمي به :  
لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان . وصارت معرفة  
والفكر العربي من الدين ، وصار اعتياد التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله .

وأقرب إلى إقامة شعائر الدين ، وأقرب إلى مشابهمهم السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم .

وسندكر إن شاء الله بعض ما قاله العلماء من الأمر بالخطاب العربي ، وكرهه مداومة غيره لنير حاجة .

واللسان تقارنه أمور أخرى : من العلوم ، والأخلاق . فإن العادات لها تأثير عظيم فيما يحبه الله ، وفيما يكرهه ، فلهذا أيضاً جاءت الشريعة بلزوم عادات السابقين في أقوالهم وأعمالهم ، وكرهه الخروج عنها إلى غيرها من غير حاجة .

خلاصه : أن النعي عن التشبه بهم : إنما كان لما يفضي إليه من فوت الفضائل التي جعلها الله للسابقين الأولين ، أو حصول النقائص التي كانت في غيرهم .

ولهذا لما علم المؤمنون من أبناء فارس وغيرهم هذا الأمر أخذ من وقته الله منهم نفسه بالاجتهاد في تحقيق المشابهة بالسابقين . فصار أولئك من أفضل التابعين بإحسان إلى يوم القيامة ، وصار كثير منهم أئمة لكثير من غيرهم . ولهذا كانوا يفضلون من الفرس : من رأوه أقرب إلى متابعة السابقين ، حتى قال الأصبهاني - فيما رواه عنه أبو طاهر السافى - في كتاب فضل الفرس « عجم أصبهان : قریش المعجم » .

وروى أيضاً السلفى بإسناد معروف عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة اللاجشون عن أسامة بن زيد عن سعيد بن المسيب قال « لو أنى لم أكن من قریش لأحييت أن أكون من فارس . ثم أحييت أكون من أصبهان » .

وروى بإسناد آخر عن سعيد بن المسيب قال « لولا أنى رجل من قریش لتميت أن أكون من أهل أصبهان ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : لو كان الدين مطبقاً بالثريا لتناول ناس من فارس من أبناء المعجم . أسعد الناس بها فارس وأصبهان » قالوا : وكان سلمان القاسمى من أهل أصبهان . وكذلك عكرمة مولى ابن

هضاس وغيرها . فإن آثار الإسلام كانت بأصهبان أظهر منها بغيرها . حتى قال الحافظ عبد القادر الراوى رحمه الله « ما رأيت بلدا بعد بغداد أكثر حديثا من أصهبان وكان أئمة السنة علماء وقها والمرفون بالحديث وسائر الاسلام المحض : فيهم أكثر من غيرهم ، حتى إنه قيل : إن قضاتهم كانوا من قضاة الحديث . مثل صالح بن أحمد بن حنبل . ومثل أبي بكر بن أبي عامر ومن بعدهم . وأنا لأعلم حالم بأخوة » .

وكذلك كل مكان أو شخص من أهل فارس يُمدح المدح الحقيقي إنما يمدح لمشابهة السابقين ، حتى قد يختلف في فضل شخص على شخص ، أو قول على قول أو فعل على فعل . لأجل اعتقاد كل من المختلفين أن هذا أقرب إلى طريق السابقين الأولين . فإن الأمة مجمعة على هذه القاعدة . وهى : فضل طريقة العرب السابقين ، وأن القاضل من تبهم . وهو المطلوب هنا .  
وإنما يتم الكلام بأمرين :

الحب والبغض أحدهما : أن الذى يجب على المسلم إذا نظر في القضايا ، أو تكلم فيها : وللح والهم : أن يسلك سبيل العاقل الذى غرضه أن يعرف الخير ويتحرأ جهده ، وليس إنما يكون على الإسلام وضده غرضه الفخر على أحد ، ولا النمط من أحد . فقد روى مسلم في صحيحه عن عياض ابن حمار الجاشى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنه أوحى إلى : أن تواضعوا ، حتى لا يفخر أحد على أحد ، ولا يبنى أحد على أحد » .

منهى سبحانه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عن نوعى الاستطالة على الخلق ، وهى الفخر والبنى ، لأن المستطيل إن استطال . ق قد افتخر ، وإن كان بغير حق فقد بنى ، فلا يحل لا هذا ولا هذا .

فإن كان الرجل من الطائفة القاضية : مثل أن يذكر فضل بنى هاشم ، أو قرىش ، أو العرب ، أو الفرس ، أو بعضهم ، فلا يكون خطه : استشمار فضل نفسه ، والنظر إلى ذلك ، فإنه مغلط . فى هذا . لأن فضل الجنس لا يستلزم

فضل الشخص ، كما قدمناه ، فربّ حبشي أفضل عند الله من جمهور قريش .  
ثم هذا النظر يوجب تقصّبه وخروجه عن التفضل ، فضلا عن أن يستعلي  
عبد أو يستطيل .

وإن كان من الطائفة الأخرى : مثل المعجم ، أو غير قريش ، أو بنى هاشم ؛  
فليعلم أن تصديقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما أخبر ، وطاعته فيما أمر ،  
ومحبة من أحبه ، والتشبه بمن فضله الله ، والقيام بالدين الحق الذي بث الله به  
عبدته ورسوله محمداً صلى الله عليه وسلم : يوجب له أن يكون أفضل من جمهور  
الطائفة المفضلة . وهذا هو الفضل الحقيقي .

وانظر إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، حين وضع الديوان ، وقالوا له :  
يبدأ أمير المؤمنين بنفسه ، فقال : لا ، ولكن ضموا عمر حيث وضعه الله تعالى ،  
فبدأ بأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم - من يليهم - حتى جاءت  
نوبته في بنى عدي . وهم متأخرون عن أكثر بطون قريش .  
ثم هذا الاتباع للحق ونحوه ، قدمه على عامة بنى هاشم ، فضلا عن غيرهم  
من قريش .

الثاني : أن اسم « العرب » و « المعجم » قد صار فيه اشتباه ، فإننا قد قدمنا  
أن اسم « المعجم » يعم في اللغة كل من ليس من العرب ، ثم لما كان العلم والإيمان  
في أبناء فارس أكثر منه في غيرهم من المعجم <sup>(١)</sup> كانوا أفضل الأعاجم ، فقلب

(١) الظاهر - والله أعلم - أن المعجم من أبناء فارس - إلا القليل منهم - إنما  
أقبلوا على العلم والدين لأنهم رأوا الدعوة للإسلام ، وأن أهله إنما نالوا به هذه الدنيا  
العزيزية . فرغب أكثرهم في الدنيا من طريق العلم والدين ، ولقد قصد بأبناء  
للمهاجرين والأنصار عن مجارة الفرس : غرورهم بأنسابهم ونشأتهم في بيئة إسلامية  
وأنهم ورثوا الدولة عن آبائهم فظنوا لذلك أنهم في غير حاجة إلى معرفة الدين وتعلمه ،  
كما كان يرفه آبائهم . وزادهم ذلك التورور : غفلة عن سنن الله فأطلقوا لشهواتهم  
وملاذم العنان بما زين وسهل لهم المخللاء من الفرس وغيرهم ، فكان من كل =

المروية  
والجمعة  
بالساعات  
والخلق  
والصفات  
لا بالنسب

لفظ « المعج » في عرف العامة المتأخرين عليهم . فصارت حقيقة عرفة عامية فيهم .

اسم «العرب» لمن جمع ثلاث صفات  
واسم « العرب » في الأصل كان إسما لقوم جمعوا ثلاثة أوصاف .  
أحدها : أن لسانهم كان باللغة العربية .  
الثاني : أنهم كانوا من أولاد العرب .

الثالث : أن ما كنهم كانت أرض العرب ، وهي جزيرة العرب التي هي من بحر القلزم إلى بحر البصرة ، ومن أقصى حَجَر باليمن إلى أوائل الشام ، بحيث كانت تدخل اليمن في دارهم ، ولا تدخل فيها الشام ، وفي هذه الأرض كانت العرب حين البحث وقبله . فلما جاء الإسلام وفتحت الأمصار سكنوا سائر البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى المغرب ، وإلى سواحل الشام وأرمينية ، وهذه كانت ما كن فارس والروم والبربر وغيرهم ، ثم انقسمت هذه البلاد قسمين .  
منها : ما غلب على أهله لسان العرب ، حتى لا تعرف عالمهم غيره ، أو يعرفونه

== هذه العوامل : أن أصبح أبناء فارس هم للدبرون للدولة ، والقابضون على زمامها ، وخصوصاً في دولة بنى العباس ، باسم العرب النافلين ، وما زال الفرس يتعجبون الفرص وينتهزونها لتقويض دعائم الدولة الإسلامية شيئاً فشيئاً ، حتى بلغوا ما أرادوا على يد ابن الطقمي الذي سلم بغداد لمولانا كوكو التتاري ، ففعل بها وبينى العباس وخليفتهم وبالمسلمين الأفاعيل الشنيعة ، وإنما إذا ما استثنينا أمثال البخاري من أبناء الصميم الذين انسلخوا من عجمتهم وأقبلوا غلصين على المروية وفقهوا القرآن والحديث خلص الإسلام الصحيح إلى قلوبهم فطهرها وجعل منها خير أوعية للعلم — نجد من وراء هؤلاء والقلة من المؤمنين المخلصين : الكتلة الكثيرة من أبناء فارس كانوا أشد العوامل على زلزلة الاسلام الصحيح من القلوب بما بشوا من عقائد زائفة ، ومن صوفية وثنية ، ومن أخلاق فاسدة ، ومن غير ذلك من أنواع البدع والخرافات التي كانت أقوى الأسباب في وهن القلوب وتخرقها بالمذاهب والعقائد والشبهات ، والأهواء ، فتج من ذلك ما نتج من القتل والضمف والذل وضياع الدولة وكان أمر الله مفولاً .

وغيره ، مع مادخل على لسان العرب من اللحن ، وهذه غالب مساكن الشام والعراق ومصر والأندلس ، ونحو ذلك ، وأعلن أرض فارس وخراسان كانت هكذا قديماً .

ومنها : ما المعجمة كثيرة فيهم أوغلبة عليهم ، كبلاد الترك وخراسان وأرمينية وأذربيجان ونحو ذلك ، فهذه البقاع انقسمت إلى ما هو عربي ابتداء ، وما هو عربي انتقلاً ، وإلى ما هو عجمي ، وكذلك الأنساب ثلاثة أقسام .

قوم من نسل العرب ، وهم ياقون على العربية لساناً وداراً ، أو لساناً لا داراً . كم من عربي أصيح في نسبه :  
عجمي في

وقوم من نسل العرب ، بل من نسل بني هاشم ، ثم صارت العربية لسانهم صفاته ودينه ودارهم ، أو أحدهما .

وقوم مجهولو الأصل ، لا يدرون : أمن نسل العرب هم ، أم من نسل المعجم ؟ وهم أكثر الناس اليوم . سواء كانوا عرب الدار واللسان ، أو عجمياً في أحدهما . وكذلك انقسموا في اللسان ثلاثة أقسام .  
قوم يتكلمون بالعربية لفظاً ونسبة .

وقوم يتكلمون بها لفظاً لا نسبة . وهم المنعربون الذين ماتملوا اللغة ابتداء من العرب ، وإنما اعتادوا غيرها . ثم تملوها ، كغالب أهل العلم ممن تعلم العربية وقوم لا يتكلمون بها إلا قليلاً .

وهذان القسمان : منهم من تقلب عليه العربية ، ومنهم من تقلب عليه المعجمة . ومنهم من قد يتكافأ في حق الأمران : إما قدرة ، وإما عادة .

فإذا كانت العربية قد انقسمت نسباً ولساناً وداراً . فإن الأحكام تختلف باختلاف هذا الانقسام ، خصوصاً النسب واللسان .

فإن ما ذكرناه من تحريم الصدقة على بني هاشم . واستحقاق نصيب من الخس : ثبت لهم باعتبار النسب ، وإن صارت ألسنتهم أعجمية .

وما ذكرنا من حكم اللسان العربي وأخلاق العرب : يثبت لمن كان كذلك ، وإن كان أصله فارسياً . ويتفق عن لم يكن كذلك ، وإن كان أصله هاشمياً .  
والقصود هنا : أن ما ذكرته من النهي عن التشبه بالأعاجم إنما المعبرة فيه : بما كان عليه صدر الإسلام من السابقين الأولين . فكل ما كان إلى هدام أقرب فهو الفضل ، وكل ما خالف ذلك فهو الخالف . سواء كان الخالف ذلك اليوم عربى النسب ، أو عربى اللسان . وهكذا جاء عن السلف .  
فروى الحافظ أبو طاهر السلفي في فضل العرب بإسناده عن أبي شهاب الحنطلي حدثنا جبار بن موسى عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي قال « من ولد في الإسلام فهو عربى » .

وهذا الذى يروى عن أبي جعفر : لأن من ولد في الإسلام فقد ولد في دار العرب واعتاد خطابها . وهكذا كان الأمر .  
وروى السلفي عن المؤتمر الساجي<sup>(١)</sup> عن أبي القاسم الخلال أنبأنا أبو محمد الحسن بن الحسين التوتلي<sup>(٢)</sup> حدثنا علي بن عبد الله بن بشر حدثنا محمد بن حرب النشائي حدثنا إسحاق الأزرق عن هشام بن حسان عن الحسن بن أبي هريرة - يرضه - قال « من تكلم بالربية فهو عربى . ومن أدرك له أبوان في الإسلام فهو عربى » هكذا فيه . وأظنه « ومن أدرك له أبوان » .

فهنا إن صح هذا الحديث فقد علفت الربية فيه بمجرد اللسان . وعلقت في النسب بأن يدرك له أبوان في الدولة الإسلامية العربية .

وقد يمتحج بهذا القول أبو حنيفة : على أن من ليس له أبوان في الإسلام أوفى الحرية ليس كفوا لمن له أبوان في ذلك ، وإن اشتركا في السجعية والعتاقة .  
ومذهب أبي يوسف : ذو الأب الواحد كفى الأبوان .  
ومذهب الشافعى وأحمد : لآخرة بذلك . ونص عليه أحمد .

---

(١) كذا بالأصل



وقد روى السلفي من حديث الحسن بن رشيق حدثنا أحمد بن الحسن بن هارون حدثنا العلاء بن سالم حدثنا قرّة بن عيسى الواسطي حدثنا أبو بكر الجعفي عن مالك بن أنس عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال « جاء قيس بن مطاملة إلى حلقة فيها صهيب الرومي وسلمان الفارسي وبلال الحبشي . فقال : هذا الأوس والخزرج قد قاموا بنصرة هذا الرجل . فما بال هؤلاء ؟ فقال معاذ بن جبل فأخذ بتلاييه . ثم أتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبره بمقاتله . فقال النبي صلى الله عليه وسلم مضيا يجر رداءه ، حتى دخل المسجد . ثم نودي : أن الصلاة جامعة . فصعد المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه . ثم قال : أما بعد أيها الناس ، إن الرب رب واحد ، والأب أب واحد ، والدين دين واحد ، وإن العربية ليست لأحدكم بأب ولا أم . إنما هي لسان . فمن تكلم بالعربية فهو عربي . فقال معاذ بن جبل : بسم تأمرنا في هذا المنافق ؟ فقال : دعه إلى النار ، فكان قيس ممن ارتد ، قُتل في الردة »

هذا الحديث ضعيف ، وكأنه مركب على مالك . لكن معناه ليس ببعيد . بل هو صحيح من بعض الوجوه كما قدمناه .

ومن تأمل ما ذكرناه في هذا الباب عرف مقصود الشريعة فيما ذكرنا من الموافقة للأمور بها ، والحاققة للنهي عنها ، كما تقدمت الدلالات عليه ، وعرف بعض وجوه ذلك وأسبابه ، وبعض ما فيه من الحكمة .

### فصل

فإن قيل : ما ذكرتموه من الأدلة معارض بما يدل على خلافه .  
وذلك : أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه <sup>(١)</sup> . وأقوله تعالى

---

(١) هذه القاعدة مشهورة على ألسنة الناس ، ولكنها لم تأت منصوبة في آيات من الكتاب ولا في حديث صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإنما استنبطوها منهم واجتهادهم من النصوص ، وهي تعطى لمن فهمها جيدا : أن كل ما عليه اليهود =

هل شرع من (٦: ٩٠ فبهدام اقتده) وقوله (١٦: ١٢٣ اتبع ملة إبراهيم) وقوله (٥: ٤٤ يحكم قبلنا شرع لنا؟) بها النبيون الذين أسلموا) وغير ذلك من الدلائل المذكورة في غير هذا الموضع .

== والتصارى من عبادات وعقائد وشرائع وغيرها يأخذها المسلمون عنهم على أنه دين مشروع ، ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، ومعنى ذلك : أن شرعنا يحتاج إلى التكميل بما عند أهل الكتاب ما لم يخالفه فيه ما يخالفه . وفي هذا خطر عظيم ظهرت آثاره منتشرة في عقائد الناس وعباداتهم وتشريعهم ، حتى أصبح أكثرهم على دين اليهودية والنصرانية باسم الاسلام . إلا من شاء الله عصمته ورحمته

والذى أعقده — والله الموفق — هو أن شرع الاسلام بقائده وعباداته وأحكامه وشرائعه شرع تام بما آتاه الله غير محتاج إلى غيره ( اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الاسلام ديناً ) بل جعله الله مهيناً على غيره . بحيث يجب على المؤمن أن لا يرجع إلى غيره ، ولو أنه عرض له في حياته أمر أى أمر — فيجب أن يردّه إلى الله ورسوله . فهو الشريعة التى حفظ الله أصولها ونصوصها ، بحيث لا يطرئ شك ولا ريب إلى أى أصل من أصولها ، ولا نص من نصوصها ، وهى الشريعة التى ارتضاها الله ربنا سبحانه — وهو العليم الحكيم الرحيم — لعباده من كل بنى آدم من وقت نزولها إلى آخر الدهر ، واختزن ربنا فى طوايا نصوصها ما فيه الهدى والرحمة ، والرشد والحكمة . والشفاء لما فى صدور جميع الناس من كل داء ومرض من أمراض الشبهات والشهوات فى الفرد والأسرة والحكومة والمجتمع . فشرعية هذا شأنها يحتاج من يدين بها صادقاً : أن يرجع فى أى شأن من شأنه إلى شيء مما عند أهل الكتاب ، أو غير أهل الكتاب من للتضروب عليهم والضالين ؟ والذى ندين الله به : أن كل ما عند التضروب عليهم والضالين باطل وضلال وكفر وشرك وفساد وبغى وظلم ، لاحق فيه ولاهدى ، ولا إيمان ، ولا صالح إلا ما جاء فى نصوص شريعتنا وأصولها من الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة . فإنا لا نشك أن كل ما بأيديهم : إما هو من وحى أعداء الأنبياء شياطين الانس والجن ، ولن ننتزعه أبداً بشيء مما يسمونه براعته من سمّة الحق ، فإنه لن يكون عندهم إلا ملبساً بالباطل ، ولن يمكن أبداً أن يخلص بأيدي التضروب عليهم والضالين حق على وجهه الذى جاء به موسى وعيسى وغيرهما من رسل الله عليهم الصلاة والسلام : لا فى عقيدة ولا عبادة ولا خلق ولا أدب ولا شرع ولا حكم ، وهكذا الشأن فيمن اتبع سبيلهم ==

مع أنكم مسلمون لهذه القاعدة ، وهى قول عامة السلف وجمهور الفقهاء .  
ومعارض بما رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « قدم المدينة فوجد اليهود صياما يوم عاشوراء ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما هذا اليوم الذى تصومونه ؟ قالوا : هذا يوم عظيم ، أنجى

---

= وأعرض قلبه وعمله عن صراط الدين أنعم الله عليهم . بل الذى لا أشك فيه أنه لاسيل إلى معرفة موسى وعيسى وحياتهما ونشأتهما ، وغيرها من الأنبياء السابقين إلا من الكتاب الكريم ، والرسول الصادق للصدوق . وكتب أهل الكتاب تعطى قارئها أقبح صورة وأشنعها لأولئك الأنبياء الهداة للمهتدين عليهم الصلاة والسلام وتنسب إليهم من الرذائل وللناسى ما تشعر له الجلود ، وتشمئ منه نفوس أهل الناس إيماناً وخشية من الله . ومع هذا فهم يحملون في كتبهم أحبارهم ورهبانهم آلهة من دون الله ، فكيف مع هذا يقال : إن عندهم شرائع صحيحة ، وأنها شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفها ؟ .

إن التدبر لكتاب الله ولسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهدى السلف الصالح رضى الله عنهم يجد في كل ذلك ما يقيم بين المؤمنين السلم وبين المضطرب عليهم والضالين ، وما بأيديهم مما كان سبب غضب الله عليهم وضلالهم : أن منع سد ، ويجعله حريصاً أشد الحرص على أن يكون دائماً منزلاً عنهم أشد الانزعال وأبعده خشية أن يمدوه بضلالهم وبما أحل بهم غضب الله وسخطه ولعنته ، بل للتدبر لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية المتقدم منه في هذا الكتاب وللتأخر وفي غيره يعرف منه ما يدفعه أشد الدفع : أن يفر سراعاً مبعداً عن هؤلاء وعن مشابهمهم ومشاركهم في أقل الأمور وأضيقها ، حتى ولو كانت من أمور الدنيا . بل ينبغى له أن يقصد إلى مخالفتهم وتجرى العمل بعكس وقضى ما هم عليه ليكون بمنجى من غضب الله ولعنته فالخلاصة : أنه ينبغى أن تكون القاعدة « شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ما لم يرد في شرعنا »

هذا ما أفهمه وأعتقد وأدين الله به من نصوص الكتاب والسنة الثابتة وعمل الصحابة والتابعين . والله للوفق والهادى إلى صراطه المستقيم صراط الدين أنعم عليهم غير المضطرب عليهم ولا الضالين .

الله فيه موسى وقومه ، وأغرق فيه فرعون وقومه ، فصامه موسى شكراً لله .  
فنحن نصومه تعظيماً له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فنحن أحق بموسى  
منكم ، فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمر بصيامه « متفق عليه .  
وعن أبي موسى قال « كان يوم عاشوراء تصد اليهود عيداً . فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : فصوموه أتم » متفق عليه . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري  
« تعظمه اليهود وتتخذ عيداً » وفي لفظ له « كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء  
ويتخذونه عيداً ، ويلبسون نساءم فيه حلبيهم وشراتهم » .

وعن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله  
عنهما قال « كان أهل الكتاب يَسُدُّونَ أشعارهم ، وكان للشركون يُفَرِّقُونَ  
رموسهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما  
لم يؤمر فيه بشيء ، وسدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ، ثم فرق بعد  
متفق عليه .

قيل : أما المعارضة بكون شرع من قبلنا شرعاً لنا لم يرد شرعنا بخلافه : فذاك  
مبنى على مقدمتين كلتاهما منفية في مسألة التشبه بهن .

العبرة بما ثبت عن نبينا لا بما كان عليه من قبلنا  
إحداها : أن يثبت أن ذلك شرع لم ينقل موثوق به ، مثل أن يخبرنا الله  
في كتابه ، أو على لسان رسوله ، أو ينقل بالتواتر ، ونحو ذلك . فأما مجرد الرجوع  
إلى قولهم ، أو إلى ما في كتبهم ، فلا يجوز بالاتفاق . والنبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وإن كان قد استخبرهم فأخبروه ، ووقف على ما في التوراة ، فلما ذلك لأنه  
لا يروج عليه باطلهم ، بل الله سبحانه يُقرِّفه ما يكذبون عما يصدقون ، كما أخبره  
بكنبهم غير مرة ، وأما نحن فلا نأمن أن يحدثوا بالكذب ، فيكون فاسق ،  
بل كافر ، قد جاءنا نبياً فاتبعناه ، وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم » .

القدمة الثانية : أن لا يكون في شرعنا بيان خاص لتلك ، فلها إذا كان

فيه بيان خاص بالموافقة ، أو بالخلافة ، استثنى عن ذلك فيما ينهى عنه من موافقتهم ولم يثبت أنه شرع لمن كان قبلنا . وإن ثبت ، فقد كان هدى نبينا صلى الله عليه وسلم وأصحابه بخلافه ، وبهم أئبرنا نحن أن نبيع ونقتدى ، وقد أمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن يكون هدينا مخالفاً لهدى اليهود والنصارى ، وإنما تجب الموافقة في بعض الأحكام المارضة لا في الهدى الراتب ، والشعار الدائم .

ثم ذلك بشرط : أن لا يكون قد جاء عن نبينا وأصحابه خلافه ، أو ثبت أصل شرعه في ديننا ، وقد ثبت عن نبى من الأنبياء أصله أو وصفه ، مثل فداء من نذر أن يذبح ولده بشاة . ومثل الختان للأمور به في ملة إبراهيم عليه السلام . ونحو ذلك . وليس الكلام فيه .

وأما حديث عاشوراء : فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان كان العرب يصومه قبل استخياره لليهود . وكانت قريش تصومه .

فقى الصحيحين : من حديث الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « كانت قريش تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، فلما هاجر إلى المدينة صامه ، وأمر بصومه ، فلما فرض صوم شهر رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه » وفي رواية « وكان يوم نُستَرَفِه الكعبة » وأخرجاه من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان يوم عاشوراء تصومه قريش في الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية ، فلما قدم المدينة صامه ، وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان قال : من شاء صامه ، ومن شاء تركه » .

وفيها عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن أهل الجاهلية كانوا يصومون عاشوراء . وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه ولللسون ، قبل أن يفرض رمضان ، فلما فرض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن عاشوراء يوم من أيام الله ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه » .

فإذا كان أصل صومه لم يكن موافقاً لأهل الكتاب. فيكون قوله « فنحن أحق بموسى منكم » تأكيداً لصومه وبياناً لليهود : أن الذى تعملونه من موافقة موسى نحن أيضاً فعله ، فنكون أولى بموسى منكم .

الجواب عما قيل : من جب فيه بشىء . من وجوه

التي موافقة أهل الكتاب أحدها : أنى هذا كان متقدماً ، ثم نسخ الله ذلك ، وشرع له مخالفة أهل الكتاب ، وأمره بذلك . وفى متن هذا الحديث « أنه سدل شعره موافقة لهم . ثم فرق شعره بعد » ولهذا صار الفرق شعار المسلمين ، وكان من الشروط للمشروطة على أهل الذمة « أن لا يفرقوا شعورهم » وهذا كما أن الله شرع فى أول الأمر استقبال بيت المقدس موافقة لأهل الكتاب . ثم إنه نسخ ذلك ، وأمر باستقبال الكعبة وأخبر عن اليهود وغيرهم من السفهاء أنهم سيقولون ( ١٤٢ : ٢ ) ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها ) وأخبر أنهم لا يرضون عن رسول الله حتى يتبع قبلتهم . وأخبره ( ١٢٠ : ٢ ) أنه إن اتبع أهواءهم بعد ما جاءه من العلم ماله من الله من ولى ولا نصير وأخبره ( ١٤٥ : ٢ ) أنه إن اتبع أهواءهم بعد الذى جاءه من العلم إنه إذن لمن الظالمين وأخبره أن ( ١٤٨ : ٢ ) لكل وجهه هو موليا ) وكذلك أخبره فى غير موضع : أنه جعل لكل شريعة ومنهاجا . فالشعار من جملة الشريعة .

والذى يوضح ذلك : أن هذا اليوم عاشوراء الذى صامه وقال « نحن أحق بموسى منكم » قد شرع قبيل موته مخالفة اليهود فى صومه ، وأمر صلى الله عليه وسلم بذلك . ولهذا كان ابن عباس رضى الله عنهما - وهو الذى كان يقول « كان يوجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشىء » وهو الذى روى قوله « نحن أحق بموسى منكم » - أشد الصحابة رضى الله عنهم أمراً بمخالفة اليهود فى صوم يوم عاشوراء ، وقد ذكرنا أنه هو الذى روى شرع المخالفة .

وروى أيضاً مسلم فى صحيحه عن الحكم بن الأعرج قل « انتهيت إلى

ابن عباس - وهو متوسد رداءه في زمزم - قلت له : أخبرني عن صيام يوم عاشورا . فقال : إذا رأيت هلال الحرم فاعدد ، وأصبح يوم التاسع صائماً . قلت : هكذا كان يصومه محمد صلى الله عليه وسلم ؟ قل : نعم .

وروى مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ثلث بقيت إلى قابل لأصومن التاسع » يعني مع يوم عاشوراء .  
(ص) خالفة  
أهل الكتاب  
وقد مضى قول ابن عباس « صم التاسع - يعني والعاشر - خالفوا اليهود » في عاشوراء ، هكذا ثبت عنه . وعلمه بمخالفة اليهود .

قال يحيى بن منصور : حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع عطاء سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول « صوموا التاسع والعاشر . خالفوا اليهود » وروينا في فوائد داود بن عمرو عن إسماعيل بن علقمة قال : ذكروا عند ابن أبي نجيح أن ابن عباس كان يقول « يوم عاشوراء : يوم التاسع » فقال ابن أبي نجيح : إنما قال ابن عباس « أكره أن تصوم يوماً فرداً . ولكن صوموا قبله يوماً أو بعده يوماً » .

ويحقق ذلك : ما رواه الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصوم يوم عاشوراء : العاشر من الحرم » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

وروى سعيد بن منصور في سننه عن هشيم عن ابن أبي ليلى عن داود بن علي عن أبيه عن جده ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صوموا يوم عاشوراء . وخالفوا فيه اليهود . صوموا يوماً قبله ، أو يوماً بعده » رواه أحمد ونقله « صوموا قبله يوماً ، أو بعده يوماً »

ولهذا نص أحمد على مثل ما رواه ابن عباس . وأقوى به .

فقال في رواية الأثرم : أنا أذهب في يوم عاشوراء : إلى أن يصام يوم التاسع والعاشر ، بلحديث ابن عباس « صوموا التاسع والعاشر »

وقال حرب : سألت أحمد عن صوم يوم عاشوراء ؟ فقال : نصوم التاسع والعاشر .

وقال في رواية اليموني وأبي الحارث : من أراد أن يصوم عاشوراء صل التاسع والعاشر ، إلا أن تشكل الشهور . فيصوم ثلاثة أيام . ابن سيرين يقول ذلك .

وقد قال بعض أصحابنا : إن الأفضل : صوم التاسع والعاشر ، وإن اقتصر على العاشر لم يكره .

ومقتضى كلام أحمد : أنه يكره الاقتصار على العاشر . لأنه سئل عنه ؟ فأفتى بصوم اليومين . وأمر بذلك . وجعل هذا هو السنة لمن أراد صوم عاشوراء . واتبع في ذلك حديث ابن عباس . وابن عباس كان يكره إفراد العاشر ، على ما هو مشهور عنه .

وبما يوضح ذلك : أن كل ما جاء من التشبه بهم : إنما كان في صدر الهجرة ثم نسخ ذلك . لأن اليهود إذ ذاك كانوا لا يميزون عن المسلمين لا في شعور ولا في لباس ، لا بعلامة ولا غيرها .

ثم إنه ثبت بعد ذلك في الكتاب والسنة والاجماع الذي كل ظهوره في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما شرعه الله من مخالفة الكافرين ، ومفارقتهم في الشعار والهدى .

وسبب ذلك : أن المخالفة لم لاتكون إلا بعد ظهور الدين وعلوه ، كالجهاد وإلزامهم بالجزية والسمار . فلما كان للمسلمون في أول الأمر ضفاء لم يشرع المخالفة لهم . فلما كمل الدين وظهر وعلا شرع ذلك .

ومثل ذلك اليوم : لو أن السلم بدار حرب أو دار كفر غير حرب : لم يكن مأمورا بالمخالفة لهم في الهدى الظاهر ، لما عليه في ذلك من الضرر . بل قد يستحب لرجل أو يوجب عليه : أن يشلوهم أحيانا في هديهم الظاهر ، إذا كان في ذلك



مصلحة دينية : من دعوتهم إلى الدين ، والاطلاع على باطن أمرهم ، لإخيار المسلمين بذلك ، أو دفع ضررهم عن المسلمين ، ونحو ذلك من المقاصد الصالحة .

فأما في دار الإسلام والمهجرة التي أعز الله فيها دينه ، وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية : ففيها شُرعت المخالفة . وإذا ظهرت الموافقة والمخالفة لهم باختلاف الزمان ظهرت حقيقة الأحاديث في هذا .

الوجه الثاني : لو فرضنا أن ذلك لم ينسخ . فالنبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كان له أن يوافقهم . لأنه يعلم حقهم من باطلهم بما يعلمه الله إياه . ونحن نتبعه . فأما نحن فلا يجوز لنا أن تأخذ شيئاً من الدين عنهم ، لا من أقوالهم ، ولا من أفعالهم بإجماع المسلمين المعلوم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم . ولو قال رجل : يستحب لنا موافقة أهل الكتاب الموجودين في زماننا لكان قد خرج عن دين الأمة .

الوجه الثالث : أن نقول بموجبه : « كان يصحبه موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء » ثم إنه أمر بمخالفتهم ، وأمرنا نحن أن نتبع هديه وهدى أصحابه السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار . والكلام إنما هو في أننا منهيون عن التشبه بهم فيما لم يكن سلف الأمة عليه . فأما ما كان سلف الأمة عليه : فلا ريب فيه . سواء فعلوه أو تركوه . فإننا لا نترك ما أمر الله به لأجل أن الكفار تفعل . مع أن الله لم يأمرنا بشيء يوافقونا عليه إلا ولا بد فيه من نوع مفارقة يتميز بها دين الله المحكم عما قد نُسِخ أو بُدِّل .

### فصل

قد ذكرنا من دلائل الكتب والسنة والاجماع والآثار والاعتبار : ما دل على أن التشبه بهم في الجملة منهي عنه ، وأن مخالفتهم في هديهم مشروع : إما لمحاباة ، وإما استحباباً بحسب المواضع . وقد تقدم بيان أن ما أمرنا الله ورسوله به

من مخالفتهم مشروع ، سواء كان ذلك الفصل مما قصد فاعله التشبه بهم ، أو لم يقصد . وكذلك ما نهى عنه من مشابهتهم : يعم ما إذا قصدت مشابهتهم أو لم تقصد . فإن عامة هذه الأعمال لم يكن للسلون يقصدون للمشابهة فيها . وفيها ما لا يتصور قصد للمشابهة فيه ، كيباض الشعر ، وطول الشارب . ونحو ذلك . ثم اعلم أن أعمالهم ثلاثة أقسام .

قسم مشروع في ديننا . مع كونه كان مشروعاً لهم ، أولاً نعلم أنه كان مشروعاً لهم ، لكنهم يفعلونه الآن .

وقسم كان مشروعاً ، ثم نسخه شرع القرآن .

وقسم لم يكن مشروعاً بحال . وإنما هم أحدثوه .

وهذه الأقسام الثلاثة : إما أن تكون في العبادات المحضة ، وإما أن تكون في المادات المحضة . وهي الآداب . وإما أن تجمع العبادات والمادات . فهذه تسعة أقسام .

الأمر بمخالفة أهل الكتاب لنا وهم يفعلونه : فهذا كصوم عاشوراء ، أو كأصل الصلاة والصيام . فهنا تقع مخالفة في صفة ذلك العمل ، كما سن لنا صوم ناسوعاء وعاشوراء ، وكما أمرنا بتسجيل الفطر والغرب ، مخالفة لأهل الكتاب ، وتأخير السحور ، مخالفة لأهل الكتاب ، وكما أمرنا بالصلاة في النطين مخالفة لليهود . وهذا كثير في العبادات وكذلك في المادات .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اللحد لنا . والشق لنيرنا » .

وسن توجيه قبور المسلمين إلى الكعبة تمييزاً لها عن مقابر الكافرين .

فإن أصل الدفن من الأمور للمشروعة في الأمور العادية .

ثم قد اختلفت الشرائع في صفته . وهو أيضاً فيه عبادات .

ولباس التل في الصلاة فيه عبادات وعادة . ونزع التل في الصلاة شريعة .

كانت لموسى عليه السلام . وكذلك اعتزال الحائض . ونحو ذلك من الشرائع التي جاسمناهم في أصلها ونحالفناهم في وصفها .

القسم الثاني : ما كان مشروعاً ثم نسخ بالكلية . كالسبت ، أو إيجاب الصلاة ، أو صوم . ولا يخفى النهي عن موافقتهم في هذا ، سواء كان واجباً عليهم فيكون عبادة ، أو محرماً عليهم . فيتعلق بالمادات . فليس للرجل أن يمتنع من أكل الشحوم وكل ذي ظفر على وجه التدين بذلك . وكذلك ما كان مركباً منها . وهي الأعياد التي كانت مشروعة لهم . فإن العيد المشروع يجمع عبادة ، وهو ما فيه من صلاة ، أو ذكر أو صدقة ، أو نسك . ويجمع عادة . وهو ما يفصل فيه من التوسع في الطعام واللباس ، وما يتبع ذلك من ترك الأعمال الواجبة . واللعب المأذون فيه في الأعياد لمن يتنفع باللعب ونحو ذلك . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم - لما زجر أبو بكر رضى الله عنه الجاريتين عن التناء في بيته - قال « دعهما يا أبا بكر . فإن لكل قوم عيداً . وإن هذا عيدنا » وكان الحشبة يلعبون بالحراب يوم العيد والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر إليهم .

فالأعياد المشروعة يشرع فيها ، وجوباً ، أو استحباباً : من المبادات ما لا يشرع في غيرها . ويباح فيها أو يستحب ، أو يجب : من المادات التي للنفوس فيها حظاً لا يكون في غيرها كذلك . ولهذا وجب فطر يوم العيد . وقرن بالصلاة في أحدهما الصدقة . وقرن بها في الآخر الذبح . وكلاهما من أسباب الطعام . فوافقتهما في هذا القسم للنسوخ من المبادات أو المادات أو كلاهما : أقبح من موافقتهم فيها هو مشروع الأصل . ولهذا كانت الموافقة في هذا محرمة . كما سذكروه . وفي الأول قد لا تكون إلا مكروهة .

وأما القسم الثالث : وهو ما أحدثوه من المبادات أو المادات أو كليهما : فهو أقبح وأقبح . فإنه لو أحدثه المسلمون لقد كان يكون قبيحاً : فكيف إذا

النهي عن  
موافقتهم فيما  
نسخ : من  
الأعياد  
ونحوها

كان مما لم يشره نبي قط ؟ بل قد أحدثه الكافرون . فالواقعة فيه ظاهرة القبح فهذا أصل .

وأصل آخر : وهو أن كل ما يتشابهون فيه : من عبادة ، أو عادة ، أو كليهما . فهو من المحدثات في هذه الأمة ، ومن البدع . إذ الكلام فيما كان من خصائصهم . وأما ما كان مشروعاً لنا ، وقد فعله سلفنا السابقون : فلا كلام فيه .

فجميع الأدلة الدالة من الكتاب والسنة والاجماع على قبح البدع وكرهاتها تحريماً أو تنزيهاً : تندرج هذه المشابهات فيها . فيجتمع فيها : أنها بدعة محدثة ومشابهة للكافرين . وكل واحد من الوصفين يوجب النهي . إذ المشابهة منهي عنها في الجملة . ولو كانت في السلف . والبدعة منهي عنها في الجملة . ولو لم يفسلها الكفار . فإذا اجتمع الوصفان صاراً علتين مستقلتين في القبح والنهي .

## فصل

إذا تقرر هذا الأصل في مشابهة الكفار فقول :

لا يجوز موافقتهم في أعيادهم لا يجوز من الطريقين :  
 موافقتهم في أعيادهم بحال  
 الطريق الأول العام : هو ما تقدم من أن هذا موافقة لأهل الكتاب فيما ليس من ديننا ، ولا عادة سلفنا . فيكون فيه مفسدة موافقتهم ، وفي تركه مصلحة مخالفتهم ، حتى لو كانت موافقتهم في ذلك أمراً اتفاقياً ليس مأخوذاً عنهم ، لكان المشروع لنا مخالفتهم ، لما في مخالفتهم من المصلحة لنا . كما تقدمت الإشارة إليه .  
 فمن وافقتهم فقد فوّت على نفسه هذه المصلحة . وإن لم يكن قد آتى بمفسدة . فكيف إذا جمعا ؟

ومن جهة أنه من البدع المحدثه : وهذه الطريق لا ريب في أنها تدل على كراهة التشبه بهم في ذلك . فإن أقل أحوال التشبه بهم : أن يكون مكروهاً .

وكذلك أقل أحوال البدع : أن تكون مكروهة . ويدل كثير منها على تحريم التشبه بهم في العيد ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم « من تشبه بقوم فهو منهم » فان موجب هذا : تحريم التشبه بهم مطلقاً . وكذلك قوله « خالفوا المشركين » ونحو ذلك ، مثل ما ذكرناه من دلالة الكتاب والسنة على تحريم سبيل المنصوب عليهم والضالين . وأعيادهم من سبيلهم ، إلى غير ذلك من الدلائل .

فن انطلف على ما تقدم من الدلائل العامة نصاً وإجمالاً وقياساً تبين له دخول هذه المسألة في كثير مما تقدم من الدلائل . وتبين له أن هذا من جنس أعمالهم التي هي دينهم ، أو شعار دينهم الباطل . وأن هذا محرم كله ، بخلاف ما لم يكن من خصائص دينهم ، ولا شعاراً له . مثل نزع التملين في الصلاة . فإنه جائز ، كما أن لبسهما جائز . وتبين له أيضاً الفرق بين ما بقينا فيه على عادتنا ، لم نحدث شيئاً نكون به موافقين لم فيه ، وبين أن نحدث أحوالاً أصلها مأخوذ عنهم ، وقصدنا موافقتهم ، أو لم نقصد .

وأما الطريق الثاني الخاص في نفس أعياد الكفار : فالكتاب والسنة ، والإجماع ، والاعتبار .

أما الكتاب : فما تأوله غير واحد من التابعين وغيرهم في قوله تعالى  
الذلائل على  
حرمة  
مشاركتهم في  
أعيادهم لأنها  
من الزور  
( ٢٥ : ٧٧ ) والذين لا يشهدون الزور ، وإذا مروا باللغو مروا كراماً ) .  
فروى أبو بكر الخلال في الجامع بإسناده عن محمد بن سيرين في قوله تعالى أعيادهم لأنها  
( والذين لا يشهدون الزور ) قال « هو الشمانين » .

وكذلك : ذكر عن مجاهد قال « هو أعياد المشركين » .

وكذلك عن الربيع بن أنس قال « هو أعياد المشركين » .

وفي معنى هذا : ما روى عن عكرمة قال « لب كان لم في الجاهلية » .

وقال القاضي أبو يعلى : مسألة في النهي عن حضور أعياد المشركين .

وروى أبو الشيخ الأصبهاني بإسناده في شروط أهل الذمة عن الضحاك في قوله تعالى (والذين لا يشهدون الزور) قال «أعياد للمشركين» .  
وإسناده عن أبي سنان عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) «كلام الشرك» .

وإسناده عن جوير عن الضحاك (والذين لا يشهدون الزور) قال «أعياد للمشركين» .

وروى بإسناده عن عمرو بن مرة «لا يشهدون الزور» لا يماثلون أهل الشرك على شركهم ، ولا يخاطبونهم .

وإسناده عن عطاء بن يسار قال : قال عمر «إياكم ورطانة الأعاجم ، وأن تدخلوا على للمشركين يوم عيدهم في كنائسهم» .

وقول هؤلاء التابعين «إنه أعياد الكفار» ليس مخالفاً لقول بعضهم «إنه الشرك» ، أو صنم كان في الجاهلية «ولقول بعضهم «إنه مجالس الخنا» وقول بعضهم «إنه الفناء» لأن عادة السلف في تفسيرهم هكذا يذكر الرجل نوعاً من أنواع المسمى لحاجة المستمع إليه ، أو لينبه به على الجنس ، كما لو قال العجبي : ما الخبز ؟ فيعطى رقيقاً ، ويقال له هذا ، بالإشارة إلى الجنس ، لا إلى عين الرقيق .

لكن قد قال قوم : إن المراد : شهادة الزور التي هي الكذب .

وهذا فيه نظر ، فإنه قال : «لا يشهدون الزور» ولم يقل : لا يشهدون بالزور ، والعرب تقول : شهدت كذا : إذا حضرته . كقول ابن عباس «شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» وقول عمر «الفنية لمن شهد الوعدة» وهذا كثير في كلامهم ، وأما شهدت بكذا : فمناه أخبرت به .

ووجه تفسير التابعين للذكرين : أن «الزور» هو الحسن الموه ، حتى يظهر بخلاف ما هو عليه في الحقيقة ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «التشيع بمالم يُطع كلابس ثوبي زور» لما كان يُظهر ما يعظم به عماليس عنده .

والشاهد بالزور مظهر كلاما يخالف الباطن ، ولهذا فسره السلف تارة بما يظهر حسنه لشبهة ، أو لشبهة ، وهو قبيح في الباطن ، فالشرك ونحوه : يظهر حسنه للشبهة . والثناء نحوه يظهر حسنه للشبهة .

وأما أعياد المشركين : فجمعت الشبهة والشبهة والباطل ، ولا منفعة فيها في الدين ، وما فيها من اللذة العاجلة : فمقابقتها إلى ألم ، فصارت زوراً ، وحضورها شهودها .

وإذا كان الله قد مدح ترك شهودها الذي هو مجرد الحضور برؤية أوسماع ، فكيف بالمواقفة بما يزيد على ذلك من العمل الذي هو عمل الزور لا مجرد شهوده ؟ .

ثم مجرد هذه الآية فيها الحد لهؤلاء والثناء عليهم ، وذلك وحده يفيد الترغيب في ترك شهود أعيادهم وغيرها من الزور . ويقتضى التنب إلى ترك حضورها ، وقد يفيد كراهية حضورها لتسمية الله لها « زوراً » .

فأما تحريم شهودها من هذه الآية : ففيه نظر .

ودلائها على تحريم فعلها أوجه ، لأن الله سماها « زوراً » وقد ذم من يقول الزور . وإن لم يضر غيره بقوله في المتظاهرين ، فقال ( ٥٨ : ٢ ) وإنهم ليقولون منكراً من القول وزوراً ) وقال تعالى ( ٢٢ : ٣٠ ) فاجتنبوا الرجس من الأوثان ، واجتنبوا قول الزور ) فاعل الزور كذلك .

وقد يقال : قول الزور أبلغ من فعله ، لأنه إذا مدحهم على مجرد تركهم شهوده : دل على أن فعله مذموم عنده محيب . إذ لو كان فعله جائزاً ، والأفضل تركه : لم يكن في مجرد شهوده أو ترك شهوده كبير مدح . إذ شهود الباطحات لا منفعة فيها ، وعدم شهودها قليل التأثير .

وقد يقال : هذا مبالغة في مدحهم . إذ كانوا لا يحضرون مجالس البطالة ، وإن كانوا لا يفعلون م الباطل . والله تعالى قال ( ٢٥ : ٦٣ ) وعباد الرحمن الذين

يعشون على الأرض هوناً) فجعل هؤلاء للموتين هم عباد الرحمن ، وعبودية الرحمن واجبة ، فتكون هذه الصفات واجبة ، وفيه نظر .

إذ قد يقال : في هذه الصفات مالا يجب ، ولأن للموتين هم المستحقون لهذا الوصف على وجه الحقيقة والكمال . قال الله تعالى ( ٨ : ٢ ) إنما المؤمنون الذين الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ) وقال تعالى ( ٣٥ : ٢ ) إنما يحشى الله من عباده العلماء ) وقوله صلى الله عليه وسلم « ليس المسكين الذي ترده القمعة والقمطان - الحديث » وقال « ماتدعون الفلاس ؟ ماتدعون الرقوب ؟ » ونظائره كثيرة .

ف سواء كانت الآية دالة على تحريم ذلك أو كراهته أو استحباب تركه : حصل أصل المقصود ، إذ المقصود : بيان استحباب ترك موافقتهم أيضاً ، فإن بعض الناس قد يظن استحباب فعل ما فيه موافقة لهم ، لما فيه من التوسيع على العيال ، أو من إقرار الناس على اكتسابهم ومصالح دنياهم . فإذا علم استحباب ترك ذلك : كان هو المقصود .

أدلة النهي عن  
أعياضهم من  
السنة

وأما السنة : فروى أنس بن مالك رضى الله عنه قال « قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ، ولم يمان يلبسون فيها . فقال : ماهذان اليومان ؟ قالوا : كنا نلبس فيها في الجاهلية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله قد أبدلكم بها خيراً منها . يوم الأنهى ، ويوم القطر » رواه أبو داود بهذا اللفظ حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن حميد عن أنس ورواه أحمد والنسائي . وهذا إسناد على شرط مسلم .

فوجه الدلالة : أن اليومين الجاهليين لم يقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تركهم يلبسون فيها على العادة ، بل قال « إن الله قد أبدلكم بها يومين آخرين » والاببدال من الشيء : يقتضى ترك اللبيل منه . إذ لا يجمع بين البديل ولللبيل منه ، ولهذا لا تستعمل هذه العبارة إلا فيما ترك اجتباها ، كقوله تعالى ( ١٨ : ٥٠ ) أفنخلنوه وفريته أولياء من دُوني ، وهم لكم عدو ، بئس الظالمين



بدلاً)، وقوله تعالى ( ٣٤ : ١٦ ) وبدلناهم بجناتهم جنتين ذواتى أكل حط  
وأثلي وشيء من سذر قليل ) وقوله تعالى ( ٢ : ٥٩ ) فبدل الذين ظلموا قولا غير  
الذى قيل لهم ) وقوله تعالى ( ٤ : ٢ ) ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ) .

ومنه الحديث فى القبور « فىقال له : أنظر إلى مقعدك من النار . أبدلك الله  
به خيراً منه مقعداً فى الجنة ، ويقال للآخر : انظر إلى مقعدك من الجنة ؟ أبدلك  
الله به مقعداً من النار » وقول عمر رضى الله عنه للبيد « ماضل شرك ؟ قال :  
أبدلنى الله به البقرة وآل عمران » وهذا كثير فى الكلام .

فقوله صلى الله عليه وسلم « قد أبدلكم الله بهما خيراً » يقتضى ترك الجمع  
بينهما لا سيما قوله « خيراً منهما » يقتضى الاعتياض بما شرع لنا عما كان  
فى الجاهلية .

وأيضاً : قوله لم « إن الله قد أبدلكم » لما سلم عن اليومين فأجابوه  
« إنهما يومان كانوا يلعبون فيها فى الجاهلية » دليل على أنه نهام عنهما اعتياضاً  
بيومى الإسلام ، إذ لو لم يقصد النهى لم يكن ذكر هذا الإبدال مناسباً ، إذ  
أصل شرع اليومين الواجبين الإسلاميين كانوا يعملونه ، ولم يكونوا ليركوه  
لأجل يومى الجاهلية .

وفى قول أنس « ولم يومان يلعبون فيها » وقول النبي صلى الله عليه وسلم  
« إن الله قد أبدلكم بهما يومين خيراً منهما » دليل على أن أنساً رضى الله عنه  
فهم من قول النبي صلى الله عليه وسلم « أبدلكم بهما » تعويضاً باليومين للمبدلين .  
وأيضاً : فإن ذبكت اليومين الجاهليين قد ماتا فى الإسلام فلم يبق لهما أثر على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا عهد خلفائه ، ولو لم يكن قد نهى الناس عن  
اللعب فيها ونحوه مما كانوا يفعلونه ، لكانوا قد بقوا على العادة ، إذ العادات  
لا تميز إلا بغير زيلها ، لا سيما وطباع النساء والصبيان وكثير من الناس مقشوقة  
إلى اليوم الذى يتخذونه عيداً للبطالة واللعب ، ولهذا قد يعجز كثير من الملوك

والرؤساء عن نقل الناس عن عاداتهم في أعيادهم ، لقوة مقتضيتها من قوسهم ،  
وتوفرهم الجماهير على اتخاذها ، فلولا قوة المانع من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لكانت باقية ، ولو على وجه ضئيف ، فلم أن المانع القوى منه كان ثابتاً ، وكل  
ممانع منه الرسول متعاً قوياً كان محرماً . إذ لا يعنى بالحرم إلا هذا ، وهذا أمر  
بين لا شبهة فيه ، فإن مثل ذنبك الميدين لو عاد الناس إليهما بنوع ما مما كان يفعل  
فيهما - إن رخص فيه - كان مراغمة بينه وبين مانهى عنه ، فهو المطلوب .

والحذور في أعياد أهل الكتابين التي تفرم عليها أشد من الحذور في أعياد  
الجاهلية التي لا تفرم عليها . فإن الأمة قد حذروا مشابهة اليهود والنصارى ،  
وأخبروا أن سيفعل قوم منهم هذا الحذور ، بخلاف دين الجاهلية ، فإنه لا يعود  
إلا في آخر الدهر عند اخترام أنفس المؤمنين عموماً ، ولو لم يكن أشد منه ، فإنه  
مثله على ما لا يخفى ، إذ الشر الذي له فاعل موجود : يُخاف على الناس منه أكثر  
من شر لا مقتضى له قوى .

الحديث الثاني : مرواه أبو داود : حدثنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي  
لا يحل الوفاء كان عبداً للجاهلية  
حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو قلابة حدثني ثابت بن الضحاك قال « نذر  
بالنذر في مكان رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن ينحر إبلاً ببوانة . فأنى النبي  
صلى الله عليه وسلم ، فقال : إني نذرتُ أن أنحر إبلاً ببوانة ، فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم : هل كان فيها وثق من أوثان الجاهلية يبعد ؟ قالوا : لا . قال : فهل  
كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ، قال : فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
أوف بنذرك ، فإنه لا وفاء لنذر في مصيبة الله ، ولا فيما لا يملك ابن آدم » .

أصل هذا الحديث في الصحيحين . وهذا الإسناد على شرط الصحيحين .  
وإسناده كلهم ثقات مشاهير . وهو متصل بلا عنقطة .

« وبوانة » بضم الباء للوحدة : موضع قريب من مكة ، وفيه يقول  
وضاح اليمن :

أَيَا تَحْلَتَى وَادِي بُوَانَةَ ، حَبْدًا إِذَا نَامَ حُرَّاسُ النَّخِيلِ - جَنَا كَمَا  
وَسَيَاتِي وَجْهَ الدَّلَالَةِ مَتَه .

وقال أبو داود في سننه حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن هرون أنبأنا  
عبد الله بن يزيد بن مِقْسَمِ الثَّقَفِي - من أهل الطائف - حدثني سارة بنت مِقْسَمِ :  
أنها سمعت ميمونة بنت كَرْدَمَ قالت « خرجت مع أبي في حجة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمعت الناس  
يقولون : رسول الله صلى الله عليه وسلم . فجعلت أبْذُهُ بصري . فدنا إليهِ أبي  
وهو على ناقه له منه دِرَّةٌ كدِرَّةِ الْكِتَابِ . فسمعت الأعراب والناس يقولون :  
الطبطبية الطبطبية . فدنا إليهِ أبي ، فأخذ بقدمه قالت : فَأَقْرَبَ لهُ . واستمع  
منه ، فقال : يا رسول الله ، إني نذرت إن وُلِدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ : أَنْ أَمْحُرَ عَلَى رَأْسِ بُوَانَةَ  
فِي عَقَبَةِ مِنَ الثَّنَايَا ، عِدَّةً مِنَ الْغَنَمِ . قال : لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهَا قَالَتْ : خَسِين . فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل بها من هذه الأوثان شيء ؟ قال : لَا . قال :  
فَأَوْفِ بِمَا نَذَرْتَ بِهِ لِلَّهِ . قال : فجمعها ، فجعل يذبحها . فانفلتت منه شاة ، فطلبها  
وهو يقول : اللَّهُمَّ أَوْفِ بِنَذْرِي . فنظر بها . فذبحها <sup>(١)</sup> .

(١) قال الذهبي في تجريد أسماء الصحابة : كردم بن سفيان الثقفي : روت عنه  
ابنته ميمونة وعبد الله بن عمرو بن الناصب وقال الحافظ في الإصابة : قال  
البخاري وابن السكن وابن حبان : له صحبة . وأخرج أحمد من طريق ميمونة بنت  
كردم عن أبيها « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نذر نذره في الجاهلية  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ألوثني ، أو لنصب ؟ قال : لا ، ولكن لله - قال  
أوف بنذرِكَ » وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه ، فقال : عن ميمونة « أن  
أباها لقي النبي صلى الله عليه وسلم - وهي رديفة له - فقال : إني نذرت » فذكر  
الحديث . وأخرجه أحمد والبيهقي مطولا . ولفظه « إني كنت نذرت في الجاهلية  
أن أذبح على بوانة عدة من الغنم - فذكر القصة » .  
و « بوانة » بضم الباء ، ويقال : بفتحها ، وفتح الواو وبسبب الألف نون : =

قال أبو داود : حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو بكر الحنفى حدثنا عبد الحميد بن جعفر عن عمرو بن شعيب عن ميمونة بنت كرم بن سفيان عن أبيها نحوه مختصراً شئ منه . قال « هل بها وثن أو عيد من أعياد الجاهلية ؟ قال : لا . قال قلت : إن أمى هذه عليها نذر مئى ، أفأقضيه عنها ؟ وربما قال ابن بشار أفأقضيه عنها ؟ قال : نعم » .

وقال : حدثنا مسدد حدثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة عبيد الله بن الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن امرأة أتت النبی صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ، إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف . قال : أوفي بنذرك . قالت : إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا . مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية . قال : لضم ؟ قالت : لا . قال : لوثن ؟ قالت : لا . قال : أوفي بنذرك » .

فوجه الدلالة : أن هذا الناذر كان قد نذر أن يذبح نتما : إما إبلا ، وإما غنما وإما كانت قضيتين بمكان سماه . فأنه النبي صلى الله عليه وسلم « هل كان بها وثن من أوثان الجاهلية يعبد ؟ قال : لا . قال : فهل كان بها عيد من أعيادهم ؟ قال : لا . قال : أوف بنذرك . ثم قال : لا وفاء لنذر في معصية الله » .

والدفع بمكان عديم معصية وهذا يدل على أن الذبح بمكان عديم ومحل أوثانهم : معصية لله من وجوه أحدها : أن قوله « فأوف بنذرك » تنقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء . وذلك يدل على أن الوصف هو سبب الحكم . فيكون سبب الأمر بالوفاء : وجود النذر خاليا من هذين الوصفين . فيكون وجود الوصفين مانعا من الوفاء . ولو لم يكن معصية لجاز الوفاء به .

== هضبة من وراء ينبع . و « الدرة » بكسر الهمزة . عصا يتخذها مع الأطفال ليؤدبهم بها و « الطبطبة » حكاية وقع أقدام الإبل عند إسرائعها في السير ، و « الطبطبية » نسبة إلى ذلك .

والثاني : أنه عقب ذلك بقوله « لا وفاء لنذر في معصية الله » ولولا اندراج الصورة المسئول عنها في هذا اللفظ العام ، وإلا لم يكن في الكلام ارتباط . والنذور في نفسه - وإن لم يكن معصية - لكن لما سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن صورتين قال له « فأوف بنذرك » يعني : حيث ليس هناك ما يوجب تحريم الذبح هناك . فكان جوابه صلى الله عليه وسلم فيه : أمراً بالوفاء عند الخلو من هذا . ونهى عنه عند وجود هذا . وأصل الوفاء بالنذر معلوم قبيح مالا وفاء فيه . واللفظ العام إذا ورد على سبب فلا بد أن يكون السبب مندرجا فيه .

والثالث : أنه لو كان الذبح في موضع العيد جائزاً لسوّغ صلى الله عليه وسلم للناذر الوفاء به ، كما سوّغ لمن نذرت الضرب بالشّف : أن تضرب به ، بل لأوجب الوفاء به ، إذ كان الذبح بالمكان للنذور واجبا ، فإذا كان الذبح بمكان عيديم منبها عنه . فكيف للواقعة في نفس العيد بفعل بعض الأعمال التي تشمل بسبب عيديم ؟ .

يوضح ذلك : أن « العيد » اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه ممتد بمعنى كلمة عائد : إما بعود السنة ، أو بعود الأسبوع ، أو الشهر ، أو نحو ذلك . فالعيد : « عيد » يجمع أمورا .

منها : يوم عائد كيوم الفطر ، ويوم الجمعة .  
ومنها : اجتماع فيه . ومنها : أعمال تجمع ذلك من العبادات أو المادات .  
وقد يختص العيد بمكان بعينه . وقد يكون مطلقا .  
وكل من هذه الأمور قد يسمى عيدا .

فالزمان : كقوله صلى الله عليه وسلم ليوم الجمعة « إن هذا يوم جعله الله للمسلمين عيدا » .

والاجتماع ، والأعمال : كقول ابن عباس « شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

والمكان : كقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبري عيداً » .  
وقد يكون لفظ « العيد » اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه . وهو الغالب .  
كقول النبي صلى الله عليه وسلم « دعها يا أبا بكر . فإن لكل قوم عيداً .  
وإن هذا عيدنا » .

قوله النبي صلى الله عليه وسلم « هل بها عيد من أعيادهم ؟ » يريد احتياحاً  
معتاداً من اجتماعهم التي كانت عندهم عيداً . فلما قال « لا » قال له « أوف بنذكرك »  
وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم مانع من الذبح بها ، وإن نذر  
كما أن كونها موضع أوثانهم كذلك ، وإلا لما انتظم الكلام ، ولا حسن  
الاستفصال .

وسلّم أن ذلك إنما هو لتعظيم البقعة التي يعظمونها بالتعبد فيها ، أو  
لمشاركتهم في التعبد فيها ، أو لاحتفاء شعار عيدهم فيها ونحو ذلك . إذ ليس إلا  
مكان القتل أو نفس القتل ، أو زمانه .

فإن كان من أجل تخصيص البقعة - وهو الظاهر - فإنما نهى عن تخصيص  
البقعة لأجل كونها موضع عيدهم . ولهذا لما خلت عن ذلك أذن في الذبح فيها ،  
وقصد التخصيص باق . فلم أن المحذور تخصيص بقعة عيدهم . وإذا كان  
تخصيص بقعة عيدهم محذوراً . فكيف بنفس عيدهم ؟ .

هذا كما أنه لما كرهها لكونها موضع شركهم بعبادة الأوثان : كان ذلك  
أدل على النهي عن الشرك وعبادة الأوثان .

وإن كان النهي : لأن في الذبح هناك موافقة لهم في عمل عيدهم . فهو عين  
مسألتنا . إذ مجرد الذبح هناك لم يكره على هذا التقدير إلا بموافقته في العيد . إذ  
ليس فيه محذور آخر .

وإنما كان الاحتمال الأول أظهر : لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأله  
إلا عن كونها مكان عيدهم . ولم يسأله : هل يذبح فيها وقت عيدهم ؟ ولأنه قل

« هل كان بها عيد من أعيادهم » فلم أنه وقت السؤال لم يكن العيد موجودا . وهذا ظالم .

فإن في الحديث الأخير : أن القصة كانت في حجة الوداع . وحينئذ لم يكن قد بقي عيد للمشركين .

فإذا كان صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يذبح بمكان كان الكفار يعملون فيه عيدا ، وإن كان أولئك الكفار قد أسلموا وتركوا ذلك العيد ، والسائل لا يتخذ المكان عيدا ، بل يذبح فيه فقط . فقد ظهر أن ذلك سد للذريعة إلى بقاء شيء من أعيادهم ، خشية أن يكون الذبح هناك سببا لإحياء أمر تلك البقعة ، وذريعة إلى اتخاذها عيدا ، مع أن ذلك العيد إنما كان يكون - والله أعلم - سوفا يبايعون فيها ، ويلبسون ، كما قالت له الأنصار « يومان كنا نلعب فيهما في الجاهلية » لم تكن أعياد الجاهلية عبادة لم<sup>(١)</sup> . ولهذا فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين كونها مكان وثن ، وكونها مكان عيد .

وهذا نهى شديد عن أن يفعل شيء من أعياد الجاهلية على أى وجه كان .

وأعياد الكفار من الكتابيين والأُميين في دين الإسلام من جنس واحد ، كما

كلها جنس

واحد

(١) تسميتها « أعيادا » يدل على أنها كان لها صبغة دينية ، ومن هنا جاء التهمى والتعذير ، وكونهم كانوا يتخذون هذه الأعياد أسواقا للتجارة والتفاخر وغير ذلك لا يمنع أن تكون لها هذه الصبغة الدينية . ولستقرى لشئون البشر وما يطرأ عليها من التطورات الصالحة والفاسدة يعرف حقيقة هذه الأعياد الجاهلية بما يري اليوم من الأعياد التي يسميها أهل العصر « للواء » أو يسمونها الكريكات : لمعظمهم من موتى الأولياء وغيرهم ، ولحوادث يزعمون أنها كان لها شأن في حياتهم من ولادة ولد ، أو تولى ملك أو رئيس أو نحو ذلك . وكل ذلك : إنما هو إحياء لسنن الجاهلية وإماتة لشرائع الإسلام من قلوبهم ، وإن كان أكثر الناس لا يشعرون بذلك لشدة استحكام ظلمة الجاهلية على قلوبهم ، ولا ينفعهم ذلك الجهل عنذرا ، بل هو الجريمة كل الجريمة التي تولد عنها كل الجرائم : من الكفر والفسوق والفساد .

أن كثر الطائفتين سواء في التحريم ، وإن كان بعضه أشدّ تحريماً من بعض . ولا يختلف حكمها في حق المسلم . لكن أهل الكتابين أقرّوا على دينهم ، مع ما فيه من أعيادهم ، بشرط أن لا يظهرها ، ولا شيئاً من دينهم . وأولئك لم يُقرّوا ، بل أعياد الكتابين التي تتخذُ ديناً وعبادة : أعظم تحريماً من عيد يتخذُ لها ولها . لأن التمسك بما يسخطه الله ويكرهه أعظم من اقتضاء الشهوات بما حرمه . ولهذا كان الشرك أعظم إثماً من الزنا . ولهذا كان جهاد أهل الكتاب أفضل من جهاد الوثنيين ، وكان من قتله من المسلمين له أجر شهيد .

وإذا كان الشارع قد حسم مادة أعياد أهل الأوثان خشية أن يتدنس المسلم بشيء من أمر الكفار الذين قد آيس الشيطان أن يقيم أمرهم في جزيرة العرب . فالتشبه من تدنسه بأوصاف الكتابيين الباقين أشد . والنهي عنه أوكد . كيف ؟ وقد تقدم الخبر الصادق بسلوك طائفة من هذه الأمة سيّليم .

والوجه الثالث من السنة : أن هذا الحديث وغيره قد دل على أنه كان للناس في الجاهلية أعياد يمتعون فيها ، ومعلوم : أنه لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم محمداً ﷺ ذلك عنه . فلم يبق شيء من ذلك .

ومعلوم : أنه لو لانهيه ومنعه لما ترك الناس تلك الأعياد . لأن مقتضى لها قائم من جهة الطبيعة التي تحب ما يُصنع في الأعياد ، خصوصاً أعياد الباطل : من اللعب ، والذات . ومن جهة المادة التي ألقت ما يعود من العيد ، فإن المادة طيبة ثانية . وإذا كان للمقتضى قائماً قوياً ، فلولاً للمانع القوي لما درّست تلك الأعياد .

إمام للفقهاء  
كان عند أمته  
أشد التحذير  
من أعيادهم

وهذا يوجب العلم اليقيني بأن إمام المتقين صلى الله عليه وسلم كان يمنع أمته مما قويا عن أعياد الكفار ، ويسى في دروسها وطوسها بكل سبيل . وليس في إقرار أهل الكتاب على دينهم إبقاء شيء من أعيادهم في حق أمته ،



كما أنه ليس في ذلك إبقاء في حق أمته لما هم عليه في سائر أعمالهم من سائر كفرهم ومعاصيهم . بل قد بالغ صلى الله عليه وسلم في أمر أمته بمخالفتهم في كثير من الباحات ، وصفات الطاعات ، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى مواظبتهم في غير ذلك من أمورهم . ولتكون المخالفة في ذلك حائزا ومانعا من سائر أمورهم . فانه كلما كثرت المخالفة بينك وبين أهل الجحيم : كان أبعدك عن أعمال أهل الجحيم .

فليس بعد حرصه على أمته ونصحه لهم - بأبي هو وأمي - غاية . وكل ذلك من فضل الله عليه وعلى الناس . ولكن أكثر الناس لا يشكرون .

والوجه الرابع من السنة : ما أخرجه في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها <sup>الوجه الرابع</sup> قالت « دخل عليّ أبو بكر ، وعندي جاريتان من جوارى الأنصار تغنيان بما تقاوت به الأنصار يوم بُعث . قالت : وليستا بمغنيات . فقال أبو بكر : أئتمزور الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وذلك يوم عيد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيدا . وهذا عيدنا » وفي رواية « يا أبا بكر ، إن لكل قوم عيدا . وإن عيدنا هذا اليوم » . وفي الصحيحين أيضا أنه قال : « دَعَمَا يا أبا بكر . فإنها أيام عيد . وتلك الأيام أيام منى » .

فالدلالة من وجوه .

أحدها : قوله « إن لكل قوم عيدا » . وهذا عيدنا « فإن هذا يوجب « لكل قوم اختصاص كل قوم ببيد ، كما أنه سبحانه لما قال ( ٢ : ١٤٨ ) ولكل وجهة <sup>عيد</sup> يوجب اختصاص كل قوم بوجهتهم ، وبشرعتهم . وذلك : أن اللام تورث الاختصاص . فلو كان لليهود عيد ، وللنصارى عيد : كانوا مختصين به . فلا نشرکہم فيه ، كما لا نشرکہم في قبليهم وشرعتهم .

وكذلك أيضا ، هل هذا : لا ندعهم يشركونا في عيدنا .

« هذا عيدنا » الوجه الثاني : قوله « وهذا عيدنا » فانه يقتضى حصر عيدنا في هذا . فليس يقتضى حصر لنا عيد سواه .

وكذلك قوله « وإن عيدنا هذا اليوم » فان التعريف باللام والإضافة عيدنا

يقتضى الاستغراق . فيقتضى أن يكون جنس عيدنا منحصرا في جنس ذلك اليوم .

كما في قوله في الصلاة « تحريمها : التكبير ، وتحليلها : التسليم » .

وليس غرضه صلى الله عليه وسلم الحصر في عين ذلك العيد ، أو عين ذلك

اليوم . بل الإشارة إلى جنس المشروع ، كما يقول الفقهاء « باب صلاة العيد »

و « صلاة العيد كذا وكذا » ويندرج فيها صلاة الميدين . وكما يقال « لا يجوز

صوم يوم العيد » .

وكذا قوله « وإن هذا اليوم » أى جنس هذا اليوم . كما يقول القائل لما

يمانيه من الصلاة « هذه صلاة المسلمين » ويقال لخرج المسلمين إلى الصحراء

وما يفعلونه من التكبير والصلاة ونحو ذلك « هذا عيد المسلمين » ونحو ذلك .

ومن هذا الباب : حديث عقبة بن عامر رضى الله عنه عن النبي صلى الله

عليه وسلم أنه قال « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام منى : عيدنا أهل الإسلام .

وهى أيام أكل وشرب » رواه أبو داود والنسائي والترمذى ، وقال : حديث

حسن صحيح .

فانه دليل على مفارقتها لغيرنا في العيد . والتخصيص بهذه الأيام الخمسة .

لأنه مجتمع فيها العيدان : المكافى ، والزمانى . ويطول زمنه . وبهذا يسمى العيد

الكبير . فلما كملت صفة التمييز : حصر الحكم فيه لكامله ، أو لأنه هو عيد

الأيام ، وليس لنا عيد هو أيام إلا هذه الخمسة .

الوجه الثالث : أنه رخص في لبس الجوارى بالدف وتغننهن ، مطلقا بأن

لكل قوم عيداً ، وأن هذا عيدنا .

وذلك يقتضى : أن الرخصة معلقة بكونه عيد المسلمين ، وأنها لا تمتد إلى  
 أعياد الكفار . ولأنه لا يرخص في اللب في أعياد الكفار ، كما يرخص فيه في  
 أعياد المسلمين . إذ لو كان ما يفعل في عيدنا من ذلك اللب يسوغ مثله في أعياد  
 الكفار أيضاً لما قال « فإن لكل قوم عيداً . وإن هذا عيدنا » لأن تعقيب  
 الحكم بالوصف بحرف الفاء دليل على أنه علة . فيكون علة الرخصة : أن كل أمة  
 مختصة بعيد . وهذا عيدنا . وهذه العلة مختصة بالمسلمين . فلو كانت الرخصة معلقة  
 باسم « عيد » لكان الأعم مستقلاً بالحكم . فيكون الأخص عديم التأثير .  
 فلما علل بالأخص علم أن الحكم لا يثبت بالوصف الأعم . وهو مسمى « عيد »  
 فلا يجوز لنا أن نفعل في كل عيد للناس من اللب ما نفعل في عيد المسلمين .  
 وهذا هو المطلوب .

وهذا فيه دلالة على النهى عن التشبه بهم في اللب ونحوه .  
 والوجه الرابع من السنة : أن أرض العرب ما زال فيها يهود ونصارى ،  
 حتى أجلهم عمر رضى الله عنه في خلافة . وكان اليهود بالمدينة في حياة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ، وكان قد هادنهم حتى نقضوا العهد : طائفة بعد طائفة .  
 وما زال بالمدينة يهود ، وإن لم يكونوا كثيراً . فانه صلى الله عليه وسلم مات  
 ودرعه مرهونة عند يهودى . وكان في اليمن يهود كثير . والنصارى بنجران  
 وغيرها . والقرس بالبحرين .

ومن المعلوم : أن هؤلاء كانت لهم أعياد يتخذونها . ومن المعلوم أيضاً :  
 أن المقتضى لما يفعل في العيد : من الأكل والشرب ، واللباس والزينة ، والعب  
 والراحة ونحو ذلك : قائم في النفوس كلها إذا لم يوجد مانع ، خصوصاً نفوس  
 الصبيان والنساء وأكثر الفارغين من الناس .

ثم من كان له خبرة بالسيرة علم يقينا أن المسلمين على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ما كانوا يشركونهم في شيء من أمرهم ، ولا يغيرون لهم عادة في أعياد

الكافرين . بل ذلك اليوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وسائر المسلمين يوم من الأيام ، لا يختصونه بشيء أصلاً إلا ما قد اختلف فيه من مخالفتهم فيه ، كصومه ، على ما سيأتى إن شاء الله تعالى .

دين الرسول . فلولا أن للمسلمين كان من دينهم الذى تلقوه عن نبيهم : المنع من ذلك والكف عنه : لوجب أن يوجد من بعضهم فعل بعض ذلك . لأن مقتضى لذلك قائم ، كما يدل عليه الطبيعة والمادة . فلولا المانع الشرعى لوجد مقتضاه . ثم على هذا جرى عمل المسلمين على عهد الخلفاء الراشدين .

غاية ما كان يوجد من بعض الناس : ذهابُ إليهم يوم العيد للترفة بالنظر إلى عيدهم ، ونحو ذلك . فنهى عمر رضى الله عنه وغيره من الصحابة عن ذلك ، كما سنذكره . فكيف لو كان بعض الناس يفعل بعض ما يفعلونه ، أو ما هو سبب عيدهم ؟

بل لما ظهر من بعض المسلمين اختصاص يوم عيدهم بصوم مخالفة لهم : نهى الفقهاء ، أو كثير منهم عن ذلك . لأجل ما فيه من تعظيم ما لعيدهم . أفلا يستدل بهذا على أن المسلمين تلقوا عن نبيهم صلى الله عليه وسلم المنع عن مشاركتهم فى أعيادهم . وهذا بعد التأمل يَبِينُ جداً .

الوجه الخامس من السنة : ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيده<sup>(١)</sup> » أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم . فهذا يومهم الذى فرض الله عليهم ، فاختلقوا فيه . فهذا الله . فالتاس لنا فيه تبع : اليهود غدا . والنصارى بعد غد . مضى عليه .

وفى لفظ صحيح « بيده أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتينا من بعدهم . فهذا يومهم الذى اختلقوا فيه . فهذا الله له » .

(١) معنى « يد » بفتح الباء وسكون الياء : « من أجل »

عيد الجمعة  
للمسلمين

وعن أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أضل الله عن الجمعة مَنْ كان قبلنا . فكان لليهود : يوم السبت . وللنصارى يوم الأحد . فجاء الله بنا . فهدانا ليوم الجمعة . فجعل الجمعة والسبت والأحد . وكذلك هم تبع لنا يوم القيامة . نحن الآخرون من أهل الدنيا ، والأولون يوم القيامة المقضي لهم - وفي رواية - بينهم قبل الخلائق » رواه مسلم .

وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة « عيداً » في غير موضع . ونهى عن إفراجه بالصوم . لما فيه من معنى العيد .

ثم إن في هذا الحديث ذكر أن الجمعة لنا ، كما أن السبت لليهود ، والأحد للنصارى . واللام تقتضي الاختصاص .

ثم هذا الكلام يقتضي الاقتسام إذا قيل « هذه ثلاثة أثواب - أو ثلاثة غلمان - : هذا لي . وهذا لزيد . وهذا لعمرو » أوجب ذلك أن يكون كل واحد مختصاً بما جعل له ، لا يشركه فيه غيره .

فإذا نحن شاركناهم في عيدهم يوم السبت أو عيد يوم الأحد : خالفنا هذا الحديث . وإذا كان هذا في العيد الأسبوعي . فكذلك في العيد الحولي . إذ لا فرق بل إذا كان هذا في عيد يعرف بالحساب الربى . فكيف بأعياد الكافرين المعبودة ، التي لا تعرف إلا بالحساب الرومي القبطي ، أو الفارسي ، أو المبري ونحو ذلك ؟

وقوله صلى الله عليه وسلم « بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وأوتيناه من بعدهم ، فهذا يومهم الذي اختلفوا فيه . فهدانا الله » أي : من أجل . كما يروى أنه قال « أنا أفصح العرب بيدهم من قريش ، واسترضت في بني سعد ابن بكر » .

وللمنى والله أعلم : أي نحن الآخرون في الخلق السابقون في الحساب والدخول إلى الجنة . كما قد جاء في الصحيح « إن هذه الأمة أول من يدخل الجنة من الأمم ، وإن محمداً صلى الله عليه وسلم أول من يفتح له باب الجنة » .

وذلك لأننا أوتينا الكتاب من بعدهم . فهديتنا لما اختلفوا فيه من العيد السابق للعيدين الآخرين . وصار عملنا الصالح قبل عملهم . فلما سبقناهم إلى الهدى والعمل الصالح : جعلنا سابقين لهم في ثواب العمل الصالح . ومن قال « بَيْدَ » ههنا بمعنى « غير » قد أبعد .

الوجه السادس من السنة : ما روى كريب مولى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « أرسلني ابن عباس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أم سلمة رضى الله عنها ، أسألها : أى الأيام كان النبي صلى الله عليه وسلم أكثرها صياما ؟ صوم الأيام التي كان يصوم يوم السبت ويوم الأحد ، أكثر ما كان يصوم من الأيام . ويقول : إنها يوما عيد للمشركين . فأنا أحب أن أخالفهم » رواه أحمد والنسائي وابن أبي عاصم . وهو محفوظ من حديث عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن محمد ابن عمر بن علي عن أبيه عن كريب . وصححه بعض الحفاظ .

وهذا نص في شرع مخالفتهم في عيدهم ، وإن كان على طريق الاستحباب . وسند كريب حديث نهيه عن صوم يوم السبت ، وتعليل ذلك أيضا بمخالفتهم . ونذكر حكم صومه مفرداً عند العلماء ، وأنهم متفقون على شرع مخالفتهم في عيدهم . وإنما اختلفوا : هل مخالفتهم يوم عيدهم بالصوم لخالفه فعلهم ، أو بالإهمال حتى لا يقصد بصوم ولا بغير ، أو يفرق بين العيد العربي وبين العيد المعجى ؟ على ما سنذكره إن شاء الله تعالى .

وأما الاجماع والآثار فنرى وجوه :

أحدها : ما قدمت التنبيه عليه من أن اليهود والنصارى والمجوس ما زالوا في أمصار المسلمين بالجزية يفعلون أعيادهم التي لهم ، والمقتضى لبعض ما يفعلونه قائم في كثير من النفوس . ثم لم يكن على عهد السلف من المسلمين من يشرِكهم في شيء من ذلك ، فلولا قيام المانع في نفوس الأمة كراهة ونهيا من ذلك ، وإلا لوقع ذلك كثيرا . إذ التعلل مع وجود مقتضيه وعدم ما فيه واقع لا محالة والمقتضى

واقع . فلم وجود اللانح . والمانح هنا : هو الدين . فلم أن الدين دين الإسلام هو اللانح من المواقفة وهو المطلوب .

الثاني : أنه قد تقدم في شروط عمر رضى الله عنه التي اتفقت عليها الصحابة من شروط  
عمر أن لا يظهر  
الدينون شعائر  
عندهم  
وسائر الفقهاء بسدم : أن أهل الذمة من أهل الكتاب لا يظهرن أعيادهم في دار  
الإسلام . وسوا الثمانين والباعوث . فإذا كان المسلمون قد انفقوا على منعمهم  
من إظهارها . فكيف يسوغ للمسلمين فعلها ؟ أو ليس فعل المسلم لها أشد من  
فعل الكافر لها ، مظهرها ؟ .

وذلك أنا إما ممنعهم من إظهارها لما فيه من الفساد . إما لأنها ممصية ،  
أو شعائر المعصية . وعلى التقديرين : فالسلم ممنوع من المعصية . ومن شعائر المعصية .  
ولو لم يكن في فعل المسلم لها من الشر إلا تجرئة الكافر على إظهارها لقوة قلبه  
بالمسلم ، فكيف بالمسلم إذا فعلها ؟ فكيف ؟ وفيها من الشر ما سنبينه على بعضه  
إن شاء الله تعالى .

الثالث : ما تقدم من رواية أبي الشيخ الأصهباني عن عطاء بن يسار هكذا  
رأيت . ولعله عطاء بن دينار . قال : قال عمر « إياكم ورطانة الأعاجم ، وأن  
تدخلوا على المشركين يوم عيدهم في كنائسهم » .

النهى عن  
رطانة السجم  
ودخول  
معابدهم

وروى البيهقي بإسناد صحيح في باب كراهة الدخول على أهل الذمة في كنائسهم  
والتشبه بهم يوم نيروزم ومهرجانهم : عن سفيان الثوري عن ثور بن يزيد عن  
عطاء بن دينار قال قال عمر « لا تَتَلَوَّارَ طَانَةَ الأعاجم ، ولا تدخلوا على المشركين  
في كنائسهم يوم عيدهم . فإن السخطة تنزل عليهم » .

وبالإسناد عن الثوري عن عوف عن الوليد ، أو أبي الوليد ، عن عيد الله  
ابن عمرو قال « من بنى بيلاد الأعاجم وصنع نيروزم ومهرجانهم . وتشبه بهم  
حتى يموت وهو كذلك : حشر معهم يوم القيامة » .

وروى يستاحه عن البخاري صاحب الصحيح . قال : قال لي ابن أبي مريم

أنبأنا نافع بن يزيد سمع سليمان بن أبي زينب وعمر بن الحارث ، سمع سعيد بن سلمة سمع أباه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « اجتنبوا أعداء الله في عيدهم » .

وروى بإسناد صحيح عن أبي أسامة حدثنا عون عن أبي المغيرة عن عبد الله بن عمرو قال « من بنى بيلاد الأهاجم ، وصنع نيروزهم ومهرجانهم . وتشبه بهم حتى يموت ، وهو كذلك . حشر معهم يوم القيامة » وقال : هكذا رواه يحيى بن سعيد ، وابن أبي عدي وغندر ، وعبد الوهاب عن عوف بن أبي المغيرة عن عبد الله بن عمرو من قوله .

وبالإسناد إلى أبي أسامة عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين قال : « أتى على رضى الله عنه بمثل النيروز . فقال : ما هذا ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين . هذا يوم النيروز . قال : فاصنعوا كل يوم نيروزا . قال أسامة : كره رضى الله عنه أن يقول : النيروز »

قال البيهقي : وفي هذا الكراهة لتخصيص يوم بذلك لم يحمله الشرع مخصوصا به . وهذا مكره رضى الله عنه نهى عن لسانهم ، وعن مجرد دخول الكنيسة عليهم يوم عيدهم . فكيف بفعل بعض أفعالهم ، أو بفعل ما هو من مقتضيات دينهم ؟ أليست موافقتهم في العمل أعظم من الموافقة في اللغة ؟ أو ليس بعض أعمال عيدهم أعظم من مجرد الدخول عليهم في عيدهم ؟ وإذا كان السخط ينزل عليهم يوم عيدهم بسبب عملهم ، فمن يشرّكهم في العمل أو بعضه : أليس قد يعرض لقوبة ذلك ؟ ثم قوله « اجتنبوا أعداء الله في عيدهم » أليس نها عن لقاءهم والاجتماع بهم فيه ؟ فكيف بمن حمل عيدهم ؟ .

وأما عبد الله بن عمرو : فصرح أنه « من بنى بيلادهم ، وصنع نيروزهم ومهرجانهم ، وتشبه بهم حتى يموت حشر معهم » . وهذا يقتضى أنه جعل كافرا بمشركتهم في مجموع هذه الأمور ، أو جعل ذلك



من الكبائر الموجبة للعار . وإن كان الأول ظاهر لفظه . فكون المشاركة في بعض ذلك مصيبة . لأنه لو لم يكن مؤثرا في استحقاق العقوبة لم يميز جملة جزاء من المقتضى . إذ المباح لا يعاقب عليه . وليس الذم على بعض ذلك مشروطا ببعض . لأن أباض ما ذكره يقتضى الذم مفردا .

وإنما ذكر - والله أعلم - من بنى بيلاهم ، لأنهم على عهد عبد الله بن عمرو وغيره من الصحابة كانوا ممنوعين من إظهار عيدهم بدار الإسلام . وما كان أحد من المسلمين يتشبه بهم في عيدهم ، وإنما كان يتمكن من ذلك بكونه في أرضهم .

وأما على رضى الله عنه : فذكر موافقتهم في اسم يوم العيد الذى ينفردون به . فكيف بموافقتهم في العمل ؟ .

وقد نص أحمد على معنى ما جاء عن عمرو على رضى الله عنهما في ذلك . وذكر أصحابه مسألة العيد .

وقد تقدم قول القاضى أبى يعلى : مسألة في المنع من حضور أعيادهم .

وقال الإمام أبو الحسن الأمدى : المعروف بابن البغدادى في كتابه « عمدة الحاضر وكفاية المسافر » .

فصل : لا يجوز شهود أعياد النصارى واليهود . نص عليه أحمد في رواية منها . واحتج بقوله تعالى ( ٢٥ : ٧٧ ) والذين لا يشهدون الزور قال : الثمانين وأعيادهم . فأما ما يبيمون في الأسواق في أعيادهم . فلا بأس بحضوره . نص عليه أحمد في رواية منها . وقال : إنما يمنعون أن يدخلوا عليهم بيهم وكنائسهم . فأما ما يباع في الأسواق من المأككل فلا . وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم . وقال الخلال في جامعہ : باب في كراهة خروج المسلمين في أعياد الشركين .

نصوص  
الفقهاء في  
تجنب أعياد  
الكفار

وذكر عن مهنا قال : سألت أحمد عن شهود هذه الأعياد التي تكون عندنا بالشام . مثل : طور يابور ، ودير أيوب ، وأشباهه ، يشهده المسلمون ويشهدون الأسواق ، ويحلبون النعم فيه ، والبقر والرقيق ، والبر والشيير ، وغير ذلك ، إلا أنهم إما يدخلون في الأسواق يشترون . ولا يدخلون عليهم ببيعهم قال : إذا لم يدخلوا عليهم ببيعهم . وإما يشهدون السوق فلا بأس . وإما رخص أحمد رحمه الله في شهود السوق بشرط : أن لا يدخلوا عليهم ببيعهم . فلم ينمعه من دخول ببيعهم .

وكذلك أخذ الخلال من ذلك : المنع من خروج المسلمين في أعيادهم . فقد نص أحمد على مثل ما جاء عن عمر رضي الله عنه من المنع من دخول كنائسهم في أعيادهم ، وهو كما ذكرنا : من باب التنبيه عن المنع من أن يفعل كفعلهم . وأما الرطانة وتسمية شهورهم بالأسماء المحمية :

فقال أبو محمد الكرمانى المسمى بحرب : باب تسمية الشهور بالفارسية . قلت ، لأحد : فإن للفرس أياما وشهورا يسمونها بأسماء لا تعرف ؟ فكره ذلك أشد الكراهة . وروي فيه عن مجاهد : أنه يكره أن يقال : آذرماه ، وذى ماه . قلت : فإن كان اسم رجل أسميه به ؟ فكرهه ، وقال : وسألت إسحق قلت : تاريخ الكتاب يكتب بالشهور الفارسية ، مثل : آذرماه وذى ماه ؟ قال : إن لم يكن في تلك الأسماء اسم يكره فأرجو .

قال : وكان ابن المبارك يكره إزدان يحلف به . وقال : لا آمن أن يكون أضيف إلى شيء يبعد . وكذلك الأسماء الفارسية .

قال : وكذلك أسماء العرب ، كل شيء مضاف .

قال : وسألت إسحق مرة أخرى . قلت : الرجل يتعلم شهور الروم والفرس ؟

قال : كل اسم معروف في كلامهم فلا بأس .

فأقاله أحمد من كراهة هذه الأسماء له وجهان .

أحدهما : إذا لم يعرف معنى الاسم جاز أن يكون معنى محرماً . فلا ينطق المسلم بما لا يعرف معناه . ولهذا كُرِهت الرُقَى العجيبة . كالمعبرانية أو السريانية أو غيرها ، خوفاً أن يكون فيها معان لا تجوز .

وهذا المعنى : هو الذى اعتبره إسحق . ولكن إذا علم أن المعنى مكروه فلا ريب في كراهته . وإن جهل معناه : فأجحد كرهه . وكلام إسحق : يحتمل أنه لم يكره .

والوجه الثانى : كراهة أن يتمود الرجل النطق بغير العربية . فإن اللسان العربى شعار الإسلام وأهله ، واللغات من أعظم شوائب الأمم التى بها يتميزون . ولهذا كان كثير من الفقهاء أو أكثرهم يكرهون فى الأدعية التى فى الصلاة والذكر : أن يدعى الله أو يذكر بغير العربية .

وقد اختلف الفقهاء فى أذكار الصلاة : هل تقال بغير العربية ؟ وهى ثلاث درجات . أعلاها القرآن . ثم الذكر الواجب غير القرآن ، كالتحرمة بالإجماع ، وكالتحليل ، والشهد عند من أوجبه . ثم الذكر غير الواجب من دعاء أو تسبيح أو تكبير وغير ذلك .

فأما القرآن : فلا يقرؤه بغير العربية . سواء قدر عليها أو لم يقدر عند الجمهور . وهو الصواب الذى لا ريب فيه . بل قد قال غير واحد : إنه يمتنع أن يترجم سورة ، أو ما يقوم به الإعجاز .

واختلف أبو حنيفة وأصحابه فى القادر على العربية .

وأما الأذكار الواجبة : فاختلف فى منع ترجمة القرآن : هل تترجم للعاجز عن العربية وعن تعلمها ؟ وفيه لأصحاب أحمد وجهان .

أشبههما بكلام أحمد : أنه لا يترجم . وهو قول مالك وإسحق .

والثانى : يترجم . وهو قول أبى يوسف وعبد الشافى .

وأما سائر الأذكار : فالمنصوص من الوجهين : أنه لا يترجمها . ومتى فعل

اللغات أعظم  
شوائب الأمم

تحرير ترجمة  
القرآن

بطلت صلاته . وهو قول مالك وإسحق وبعض أصحاب الشافعي .  
 والمنصوص عن الشافعي : أنه يكره ذلك بنير العربية ولا يبطل .  
 ومن أصحابنا من قال : له ذلك ، إذا لم يحسن العربية .  
 وحكم النطق بالمجمية في المبادات من الصلاة والقراءة والذكر كالتلبية  
 والتسمية على الذبيحة ، وفي العقود والتسويخ ، كالنكاح واللعان وغير ذلك :  
 معروف في كتب الفقه .

وأما الخطاب بها من غير حاجة في أسماء الناس والشهور : كالتواريخ ونحو  
 ذلك . فهو منهي عنه مع الجهل بالمعنى بلا ريب . وأما مع العلم به : فكلام أحد  
 بين في كراهته أيضاً . فإنه كره أذمها ونحوه . ومعناه : ليس محرماً .  
 وأظنه سئل عن الدعاء في الصلاة بالفارسية ؟ فكرهه . وقال : لسان سوء .  
 وهو أيضاً قد أخذ بحديث عمر رضي الله عنه الذي فيه التهي عن رطاتهم ،  
 وعن شهود أعيادهم . وهذا قول مالك أيضاً . فإنه قال : لا يُحرم بالمجمية ، ولا  
 يدعوا بها . ولا يخلف بها . وقال : نهى عمر عن رطانة الأعاجم . وقال : « إنها  
 خبيثة » .

فقد استدل بنهي عمر عن الرطانة مطلقاً .

منع الشافعي وقال الشافعي ، فيما رواه السلفي بإسناد معروف إلى محمد بن عبد الله بن الحكم  
 قال سمعت محمد بن إدريس الشافعي يقول « سمي الله الطالبين من فضله في الشراء  
 والبيع : تجارا . ولم تزل العرب تسميهم التجار . ثم ساهم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بما سمي الله به من التجارة بلسان العرب ، والسماسة اسم من أسماء الهجم .  
 فلا نحب أن يسمى رجل يعرف العربية تاجراً إلا تاجراً . ولا ينطق بالعربية  
 فيسمى شيئاً بالمجمية . وذلك أن اللسان الذي اختاره الله عز وجل لسان العرب  
 فأنزل به كتابه العزيز . وجعله لسان خاتم أنبيائه محمد صلى الله عليه وسلم . ولهذا  
 تقول : ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية : أن يتعلمها . لأنها اللسان الأول

منع الشافعي  
 من التكلم  
 بنير العربية

بأن يكون مرغوباً فيه من غير أن يحرم على أحد أن ينطق بالمجبية .  
فقد كره الشافعي لمن يعرف العربية أن يسى بغيرها ، وأن يتكلم بها خالطاً  
لها بالمجبية . وهذا الذي ذكره . قال الأئمة مأثور عن الصحابة والتابعين . وقد  
قدمنا عن عمر ، وعلى رضي الله عنهما ما ذكرناه .

وروى أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف : حدثنا وكيع عن أبي هلال عن  
أبي بريدة قال : قال عمر « ما تلم الرجل الفارسية إلا خَبَّ . ولا خَبَّ رجل إلا  
نقصت مروءته » .

وقال : حدثنا وكيع عن ثور عن عطاء قال « لا تملوا رطانة الأعاجم ،  
ولا تدخلوا عليهم كئنا نسهم . فإن السخط ينزل عليهم » .  
وهذا الذي رويناه فيما تقدم عن عمر رضي الله عنه .

وقال : حدثنا إسماعيل بن علية عن داود بن أبي هند « أن محمد بن سعد بن  
أبي وقاص سمع قوما يتكلمون بالفارسية ، فقال : ما بال المجوسية بعد الحنيفية ؟ »

وقد روى السُّنِّي من حديث سميد بن العلاء البرذعي حدثنا إسحق بن  
إبراهيم البلخي حدثنا عمر بن هرون البلخي حدثنا أسامة بن زيد عن نافع عن  
ابن عمر رضي الله عنها قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يُحسن  
أن يتكلم بالعربية فلا يتكلم بالمجبية . فإنه يورث النفاق » .

ورواه أيضاً بإسناد آخر معروف إلى أبي سهيل محمود بن عمرو المكبري : حدثنا  
محمد بن الحسن بن محمد القرى حدثنا أحمد بن خليل - يبلغ - حدثنا إسحاق بن  
إبراهيم الجريري حدثنا عمر بن هارون عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر  
عن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كان يحسن أن يتكلم  
بالعربية فلا يتكلم بالفارسية . فإنه يورث النفاق » .

وهذا الكلام يشبه كلام عمر بن الخطاب . وأما رفعه : فوضع تبين .  
وقتل عن طائفة منهم : أنهم كانوا يتكلمون بالكلمة بعد الكلمة  
من المجبية .

قال أبو خَلَّة « كلني أبو العالية بالقارسية » .

وقال منذر الثوري « سأل رجل محمد بن الحنفية عن الخبز ؟ قال : يا جارية اذهبي بهذا الدرهم فاشترى به تنبيزاً ، فاشتريت به تنبيزاً ، ثم جاءت به »  
يعنى الخبز .

وفى الجملة : فالكلمة بعد الكلمة من المعجمة أمرها قريب ، وأكثر ما كانوا يفعلون ذلك ، إما لكون الخطاب أجمعياً ، أو قد اعتاد المعجمة ، يريدون تقريب الأنعام عليه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد ابن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ، قد ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبوها - « فكساها النبي صلى الله عليه وسلم قميصاً ، وقال : يأم خالد هذا ستا . والسنا بلفة الحبشة : الحسن » .

وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال لمن أوجه بطنه « أشكم ببرد » وبضمهم يرويه مرفوعاً . ولا يصح .

وإنما يكره  
اتخاذ لغة  
السجم شعرا  
وأما اعتياد الخطاب بنبر العربية التي هي شعار الإسلام ولغة القرآن ، حتى يصير ذلك عادة للمصر وأهله ، ولأهل الدار ، وللرجل مع صاحبه ، ولأهل السوق ، أو للأمرء ، أو لأهل الديوان ، أو لأهل الققه : فلا ريب أن هذا مكروه . فإنه من التشبه بالأعاجم ، وهو مكروه كما تقدم .

ولهذا كان المسلمون للتقدمون ، لما سكنوا أرض الشام ومصر ، ولغة أهلها رومية . وأرض العراق وخراسان ، ولغة أهلها فارسية ، وأهل المغرب ، ولغة أهلها بربرية : عودوا أهل هذه البلاد العربية ، حتى غلبت على أهل هذه الامصار : مسلمهم وكافرهم . وهكذا كانت خراسان قديماً . ثم إنهم تساهلوا في أمر اللغة ، واعتادوا الخطاب بالقارسية ، حتى غلبت عليهم ، وصارت العربية مهجورة عند كثير منهم . ولا ريب أن هذا مكروه .

وإنما الطريق الحسن : اعتياد الخطاب بالعربية ، حتى يلقونها الصغار في

في الدور والمكاتب . فيظهر شعار الإسلام وأهله . ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف ، بخلاف من اعتاد لغة ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب عليه .

واعلم أن اعتياد اللغة : يؤثر في العقل وألخلق والدين ، تأثيراً قوياً .  
اعتياد اللغة يؤثر في العقل والدين والأخلاق .  
ويؤثر أيضاً في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين . ومشابهتهم : تزيد العقل والدين وألخلق .

وأيضاً فإن نفس اللغة العربية من الدين ، ومعرفتها فرض واجب . فإن تعلم اللغة فهم الكتاب والسنة فرض . ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية . وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

ثم منها : ماهو واجب على الأعيان . ومنها : ماهو واجب على الكفاية . وهذا معنى مارواه أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا عيسى بن يونس عن ثور عن عمر بن يزيد قال « كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : أما بعد ، ففقهوا في السنة ، وتفقهوا في العربية ، وأعربوا القرآن . فإنه عربي . وفي حديث آخر عن عمر رضي الله عنه أنه قال « تعلموا العربية ، فإنها من دينكم ، وتعلموا الفرائض ، فإنها من دينكم » .

وهذا الذي أمر به عمر رضي عنه من فقه العربية وفقه الشريعة : يجمع ما يحتاج إليه . لأن الدين فيه فقه أقوال وأعمال ، وفقه العربية : هو الطريق إلى فقه أقواله ، وفقه السنة : هو الطريق إلى فقه أعماله .

وأما الاعتبار في مسألة العيد : فمن وجوه .

أحدها : أن الأعياد من جملة الشرع ، وللنماذج والناسك ، التي قال الله سبحانه (٥٨: ٥) لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) وقال (٦٧: ٢٢) لكل أمة جعلنا منسكاً م ناسكوه ) كالتبلة والصلاة والصيام ، فلا فرق بين مشاركتهم في العيد وبين مشاركتهم في سائر النماذج ، فإن المواقة في جميع العيد : مواقة في الكفر

أوجه الاعتبار  
على تحريم عيد  
الكفار

والموافقة في بعض فروعه : موافقة في بعض شعب الكفر ، بل الأعياد هي من أخص ما تتميز به بين الشرائع ، ومن أظهر ما لها من الشائر . فالموافقة فيها موافقة في أخص شرائع الكفر وأظهر شائره ، ولا ريب ن للموافقة في هذا قد تنتهي إلى الكفر في الجملة وشروطه .

وأما مبدؤها : فأقل أحواله : أن تكون معصية ، وإلى هذا الاختصاص أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « إن لكل قوم عيدا ، وإن هذا عيدنا » وهذا أفصح من مشاركتهم في لبس الزنار ونحوه من علاماتهم ، فإن تلك علامة وضعية ليست من الدين ، وإنما الفرض منها : مجرد التمييز بين المسلم والكافر ، وأما العيد وتوابعه : فإنه من الدين للمؤمن هو وأهله ، فالموافقة فيه موافقة فيما يتميزون به من أسباب سخط الله وعقابه .

وإن شئت أن تنظم هذا قياساً تمثيلياً ، قلت : العيد : شريعة من شرائع الكفر ، أو شميرة من شائره ، غرمت موافقتهم فيها ككثير شوائر الكفر وشرائعه ، وإن كان هذا أبين من القياس الجزئي .

نم كل ما يختص به ذلك من عبادة وعادة : فإنما سببه هو كونه يوماً مخصوصاً ، وإلا فلو كان ككثير الأيام لم يختص بشيء ، وتخصيصه ليس من دين الإسلام في شيء ، بل هو كفر به .

ما يفعله الكفار في أعيادهم : الوجه الثاني من الاعتبار : أن ما يفعلونه في أعيادهم معصية لله . لأنه إما محدث مبتدع وإما منسوخ . وأحسن أحواله — ولاحسن فيه — أن يكون بمنزلة صلاة للمسلم إلى بيت المقدس ، هذا إذا كان الفصول مما يتدين به ، وأما ما يتبع ذلك من التوسع في العادات من الطعام واللباس ، واللعب والراحة : فهو تابع لملك السيد الديني ، كما أن ذلك تابع له في دين الإسلام ، فيكون بمنزلة أن يتخذ بعض المسلمين عيداً مبتدعاً يخرجون فيه إلى الصحراء ، ويصلون فيه من العبادات والعادات من جنس للشروع في برى القطر والصحراء ، أو مثل أن ينصب بنية يظاف بها ويحج إليها ،

ما يفعله الكفار في أعيادهم : إما بدعة أو منسوخ



ويصنع لمن يفعل ذلك طعاماً ونحو ذلك ، فلو كره المسلم ذلك . لكرهه غير عادته ذلك اليوم ، كما يتبرأ أهل البدع عاداتهم في الأمور العادية ، أوفى بعضها بصنعهم طعاماً ، أو زينة لباس ، أو توسيع في شقة ونحو ذلك من غير أن يعتدوا بذلك العادة المحدثه : كان هذا من أفتح النكرات ، فكذلك مواهنة هؤلاء المنفوض عليهم والضالين وأشد .

نم هؤلاء يقرّون على ذنبهم للبتدع والنسوخ بشرط أن يكونوا مُفسّرين به ، والمسلم لا يقرّ على دين مبتدع ولا منسوخ ، لا سراً ولا علانية ، وأما مشابهة الكفار : فكشابهة أهل البدع وأشد .

الوجه الثالث من الاعتبار يد : أنه إذا سوغ فعل القليل من ذلك أدى إلى القليل يؤدي فعل الكثير . ثم إذا اشتهر الشيء دخل فيه عوام الناس ، وتناصوا أصله ، إلى الكثير ثم حتى يصير عادة للناس بل عيدا ، حتى يضاهي بعيد الله ، بل قد يزيد عليه ، حتى يكاد أن يفضى إلى موت الإسلام وحياة الكفر ، كما قد سَوَّله الشيطان لكثير ممن يدعى الإسلام فيما يفعلونه في آخر صوم النصارى : من الهدايا والأفراح والنفقات ، وكسوة الأولاد ، وغير ذلك مما يصير به مثل عيد المسلمين ، بل البلاد المصاحبة للنصارى التي قلَّ علم أهلها وإيمانهم : قد صار ذلك أغلب عندم ، وأبهى في نفوسهم من عيد الله ورسوله ، على ما حدثني به الثقات . ويؤكد صحة ذلك : ما رأيته بدمشق وما حولها من أرض الشام . مع أنها أقرب إلى العلم والإيمان<sup>(١)</sup> .

(١) فكيف لو رأى شيخ الاسلام رحمه الله ما يصنعه جمهور أهل مصر والشام اليوم ، وقد غلبت الفرنجة على عقائدهم وأخلاقهم وكل شئونهم ، فقد اصطنعوا صفة أفرنجية جلست أحب شيء إلى نفوسهم ما حرم الله ورسوله . وهم مندفعون في هذا السيل الشيطاني وراء أهوائهم وشهواتهم وجاهليتهم ، يظنون أن ذلك يؤدي بهم إلى الرقي والعزة والاستقلال ، مع أنهم لا يرون في كل خطوة إلا خيبة تلاحقهم وتزدهم انحطاطاً ومهجة وغضباً من الرب سبحانه . والله يهدينا وإياهم سواء السبيل . م ١٤ — انصرط

ما يصنع  
النصارى في  
عقب صومهم  
الكبير

فهذا الخميس الذى يكون في آخر صوم النصارى: يدور بدوران صومهم الذى هو سبعة أسابيع . وصومهم - وإن كان في أوائل الفصل الذى تسميه العرب الصيف ، وتسميه العامة الربيع - فإنه يتقدم ويتأخر . ليس له حد واحد من السنة الشمسية - كالخميس الذى هو في أول نيسان - بل يدور في نحو ثلاثة وثلاثين يوما ، لا يتقدم أوله عن ثانی شباط ، ولا يتأخر أوله عن ثانی آذار . بل يبتدئون من الاثنين الذى هو أقرب إلى اجتماع الشمس والقمر في هذه المدة ، ليراعوا التوقيت الشمسى والحلالى .

وكل ذلك بدع أحدثوها باتفاق منهم ، خالفوا بها الشريعة التى جاءت بها الأنبياء ، فإن الأنبياء ما وقفوا العبادات إلا بالحلال . وإنما اليهود والنصارى حرفوا الشرائع تحريفا ليس هذا موضع ذكره .

وبلى هذا الخميس : يوم الجمعة الذى جعلوه بازاء يوم الجمعة التى صلب فيها المسيح ، على زعمهم الكاذب ، يسمونها جمعة الصلבות ، ويليه ليلة السبت التى يزعمون أن المسيح كان فيها فى القبر . وأظنهم يسمونها ليلة النور ، وسبب النور . ويصنعون تحفة يروجونها على عامتهم لفلبة الضلال عليهم ، ويخيّلون إليهم أن النور ينزل من السماء فى كنيسة القمامة ، التى بيت المقدس ، حتى يحملوا ما يوجد من ذلك الضوء إلى بلادهم متبركين به ، وقد علم كل ذى عقل أنه مصنوع مفتعل ، ثم يوم السبت يطلبون اليهود ، ويوم الأحد يكون العيد الكبير عندهم ، الذى يزعمون أن المسيح قام فيه .

ثم الأحد الذى على هذا يسمونه : الأحد الحديث . يلبسون فيه الجديد من ثيابهم ، ويفعلون فيه أشياء . وكل هذه الأيام عندهم أيام العيد ، كما أن يوم عرفة ويوم النحر وأيام متى : عيدنا أهل الإسلام . وهم يصومون عن اللحم وما فيه الروح . ثم فى مقدمة فطرم يفتطرون أو بعضهم على ما يخرج من الحيوان من لبن وبيض ولحم ، وربما كان أول فطرم على البيض ، ويفعلون فى أعيادهم

وغيرها من أمور دينهم أقوالا وأعمالا لاتنضبط . ولهذا تجد نقل العلماء لمقالاتهم  
وشرائعهم مختلف . وعامته صحيح .

وذلك أن القوم يزعمون أن ما وضعه رؤساء دينهم من الأحبار والرهبان من  
الدين فقد لزمهم حكمه . وصار شرعا شرعه المسيح في السماء ، فهم في كل مدة  
ينسخون أشياء ويشرعون غيرها أشياء من الإيجابات والتعريضات ، وتأليف  
الاعتقادات وغير ذلك ، غالما لما كانوا عليه قبل ذلك ، زعما منهم أن هذا  
بمنزلة نسخ الله شريعة بشرية بشريعة أخرى .

فهم واليهود في هذا الباب وغيره على طرفي نقيض : اليهود تمنع أن ينسخ  
الله الشرائع . أو يبعث رسولا بشريعة تخالف ما قبلها ، كما أخبر الله عنهم بقوله  
( ٢ : ١٤٢ ) يقول السفهاء من الناس ماولأم عن قبلتهم التي كانوا عليها )  
والنصارى تجيز لأحبارهم ورهبانهم شرع الشرائع ونسخها . فلهذا لا ينضبط  
لنصارى شريعة محكمة مستمرة على الأزمان .

وغرضنا لايتوقف على معرفة تفاصيل باطلهم، ولكن يكفي أن نعرف المنكر  
معرفة تميز بينه وبين المباح والمعروف ، والمستحب والواجب ، حتى تتمكن بهذه  
المعرفة من اتقائه ، واجتنابه ، كما نعرف سائر المحرمات ، إذ القرض علينا تركها .  
ومن لم يعرف المنكر لا جلة ولا تفصيلا : لم يتمكن من قصد اجتنابه . والمعرفة  
العملية كافية ، بخلاف الواجبات ، فإن القرض لما كان فضلا ، والفعل لايتأتى  
إلا مفصلا : وجبت معرفتها على سبيل التفصيل .

وإنما عددت أشياء من منكرات دينهم لما رأيت طوائف من المسلمين قد  
ابتلوا ببعضها ، وجعل كثير منهم أنها من دين النصارى الملعون هو وأهله .

وقد بلغني أيضا أنهم يخرجون يوم الخميس القدي قبل ذلك ، أو يوم السبت  
أو غير ذلك ، إلى القبور ويبخرونها . وكذلك يبخرون بيوتهم في هذه الأوقات ،  
وهم يعتقدون أن في البخور بركة ودفع أذى ، لالكونه طيبا . ويدعون من القربان .

دين أهل  
الكتاب  
وما يتبعه  
الأحبار  
والرهبان

مثل الفبايح . و يرقونه بنحاس يضربونه كأنه ناقوس صغير . و بكلام مصنف .  
و يصلبون على أبواب بيوتهم إلى غير ذلك من الأمور المنكرة . و لست أعلم  
جميع ما يفعلونه . وإنما ذكرت ما ذكرته لما رأيت كثيرا من المسلمين يفعلونه ،  
وأصله مأخوذ عنهم حتى إنه كان في مدة الخبيس تنقي الأسواق عموده من أصوات  
هذه النواقيس الصغار ، وكلام الرقاين من المنجمين وغيرهم بكلام أكثره باطل .  
وفيه ما هو محرم أو كفر .

وقد أتني إلى جواهر العامة أو جميعهم إلا من شاء الله - وأعني بالعامة هنا  
كل من لم يعلم حقيقة الإسلام - فإن كثيرا ممن ينتسب إلى فقه أو دين ، قد  
شارك في ذلك : أتني إليهم أن البخور المرق ينفع ببركته من المين والسحر  
والأدواء والهوام . و يصورون في أوراق صور الحيات والقارب ، و يلصقونها في  
بيوتهم ، زعما منهم أن تلك الصور - للملحون فاعلها التي لا تدخل الملائكة بيتا  
هي فيه - تمنع الهوام ، وهو ضرب من طلائع الصابئة .  
ثم كثير منهم - على ما بلغني - يصلب على باب البيت .

ويخرج خلق عظيم في الخبيس المتقدم على هذا الخبيس يبخرون القابر ،  
ويسمون هذا التأخر : الخبيس الكبير . وهو عند الله الخبيس للمين الحقير هو وأهله  
ومن يعظمه . فإن كل ما عظم بالباطل من زمان أو مكان أو حجر أو شجر أو بنية  
يجب قصد إهانته . كما تهان الأوثان للمبودة ، وإن كانت لولا عبادتها لكانت  
كأثر الأحجار .

اتخاذهم آباء      وما يفعله الناس من المنكرات : أنهم يوظفون على الأماكن وظائف  
التبرؤ مبدأ      - أكثرها كرها - من الفم والدجاج واللبن والبيض ، فيجتمع فيها تحريمان :  
السنة الزراعية      أكل مال السلم أو للماهد بنير حق ، وإقامة شعار النصارى ، ويمثلونه ميقاتا  
لاخراج الوكلاء على الزارع ، ويطحنون فيه ، وصبغون فيه البيض ، وينفقون  
فيه النفقات الرواسمة ، ويزينون أولادهم ، إلى غير ذلك من الأمور التي يقشر منها  
قلب للؤمن الذي لم يمت قلبه ، بل يعرف المعروف ، ويتكر المنكر .

وخلق كثير منهم يضمنون ثيابهم تحت السماء رجاء البركة من مريم تنزل عليها . فهل يستريب من قى قلبه أدنى حياة من الإيمان أن شريعة جاءت بما قلنا بعضه من مخالفة اليهود والنصارى لا يرضى من شرعها يبيض هذه القبايح ؟ وينملون ماهو أعظم من ذلك : يطلون أبواب بيوتهم ودوابهم بالخلوق والمفراء وغير ذلك من أعظم المنكرات عند الله . فآله تعالى يكفيننا شر المبتدعة : وبالله التوفيق .

وأصل ذلك كله : إنما هو اختصاص أعياد الكفار بأمر جديد ، أو مشابهتهم فى بعض أمورهم .

يوضح ذلك : أن الأسبوع الذى يقع فى آخر صومهم يعظمونه جدا بتسميته الخميس الكبير والجمعة الكبيرة الخميس الكبير ، وجمعة الجمعة الكبيرة . ويحتشدون فى التمدد فيه ما لا يحتشدون فى غيره بمنزلة الشهر الآخر من رمضان فى دين الله ورسوله ، والأحد الذى هو أول الأسبوع يصنعون فيه عيداً يسمونه الشمانين . هكذا قل بعضهم عنهم : أن الشمانين هو أول أحد فى صومهم ، يخرجون فيه بورق الزيتون ونحوه ، يزعمون أن ذلك مشابهة لما جرى للمسيح عليه السلام حين دخل إلى بيت المقدس راكباً أتاناً مع جحشها ، فأمر بالمروف ونهى عن المنكر . فثار عليه غوغاء الناس . وكان اليهود قد وكلوا قوما معهم عصى يضربونه بها . فأورقت تلك المعى ، وسجد أولئك الغوغاء للمسيح . فميد الشمانين مشابهة لذلك الأمر ، وهو الذى سعى فى شروط عمر وكتب الفقه « أن لا يظهره فى دار الإسلام » ويسمون هذا العيد ، وكل مخرج يخرجونه إلى الصحراء : باعوثاً . فالباعوث : اسم جنس لما يظهر به الدين ، كמיד القطر والنحر عند المسلمين .

فما يحكونه عن المسيح عليه الصلاة والسلام من المعجزات فى حيز الإيمان لا نكذبهم فيه ، لإمكانه . ولا نصدقهم ، لجلبهم وفقهم . وأما موافقتهم فى التمسيد فإحياء دين أحدثوه أو دين نسخه الله .

تزعّم النصارى ثمّ الخميس - الذى يسمونه الخميس - الكبير يزعمون أن في مثله نزلت المائدة  
التي ذكرها الله في القرآن حيث قال ( ٥ : ١١٤ ) قال عيسى ابن مريم اللهم ربنا  
أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا - الآيات ) فيوم الخميس  
هو يوم عيد المائدة . ويوم الأحد : يسمونه عيد القمص ، وعيد النور ، والعيد  
الكبير . ولما كان عيداً صاروا يصنعون فيه لأولادهم البيض المصبوغ ونحوه .  
لأنهم فيه يأكلون ما يخرج من الحيوان من لحم ولبن أو بيض . إذ صومهم هو  
عن الحيوان وما يخرج منه ، وإنما يأكلون في صومهم الحب ، وما يصنع منه ، من  
خبز وزبيب وشيرج ونحو ذلك .

وعامة هذه الأعمال المحكية عن النصارى وغيرها مما لم يحك : قد زينها  
الشیطان لكثير من يدعى الإسلام ، وجعل لها في قلوبهم مكانة وحسن ظن ،  
وزادوا في بعض ذلك ونقصوا . وقدموا وأخروا . إما لأن بعض ما يفعلونه قد كان  
يفعله بعض النصارى ، أو غيره من عند أنفسهم ، كما كانوا يفعلون بعض أمر  
الدين الحق . لكن لما اختصت به هذه الأيام ونحوها من الأيام التي ليس لها  
خصوصية في دين الله ، وإنما خصوصها في الدين الباطل . بل إنما أصل تخصيصها  
من دين الكافرين . وتخصيصها بذلك فيه مشابهة لهم . وليس لجاهل أن يعتقد  
نعابه الكفار أن بهذا تحصل الخاتمة لهم ، كما في صوم يوم عاشوراء . لأن ذلك فيما كان أصله  
فيما لم يكن من مشروعا لنا وهم يفعلونه ، فانا نخالفهم في وصفه . فأما ما لم يكن في ديننا محال ،  
بل هو في دينهم المبتدع والنسوخ : فليس لنا أن نشابههم لافي أصله ولا في وصفه .  
ولا وصفاً  
كما قلنا قاعدة ذلك فيما مضى .

فأحدث أسر ما في هذه الأيام التي يتعلق تخصيصها بهم لا بنا : هو مشابهة  
لهم في أصل تخصيص هذه الأيام بشيء فيه تنظيم . وهذا بين على قول من  
يكراه صوم يوم النيروز والهرجان . لاسيما إذا كانوا يظلمون ذلك اليوم الذي  
أحدث فيه ذلك العمل .

ويزيد ذلك وضوحاً : أن الأمر قد آل إلى أن كثيراً من الناس صاروا في مثل هذا الخبيث الذي هو عند الكفار عيد المائدة - آخر خميس في صوم النصارى الذى يسمونه الخميس الكبير ، وهو الخميس الحقيقى - يجتمعون فى أما كن اجتماعات عظيمة . ويصبغون البيض ، ويطبخون اللبن ، وينكتون بالحمرة دوابهم . ويصطنعون الأطعمة التى لا تكاد تفعل فى عيد الله ورسوله ، ويتهادون الهدايا التى تسكون فى مثل مواسم الحج . وعامتهم قد نسوا أصل ذلك وعلمه . وبقى عادة مطردة كاعتيادهم بعيد الفطر والنحر وأشد . واستعان الشيطان على إغوائهم فى ذلك بأن الزمان زمان ربيع . وهو مبدأ العام الشمسى . فيكون قد كثر فيه اللحم واللبن والبيض ونحو ذلك ، مع أن عيد النصارى ليس هو يوماً محدوداً من السنة الشمسية . وإنما يتقدم فيها ويتأخر فى نحو ثلاثة وثلاثين يوماً كما قدمناه .

وهذا كله تصديق قول النبى صلى الله عليه وسلم « لتتبعن سنن من كان قبلكم » والسنن مشابهة الكفار فى القليل من أمر عيدهم وعدم النهى عن ذلك . وإذا كانت المشابهة فى القليل ذريعة ووسيلة إلى بعض هذه القبائح كانت قد جر التشبه محرمة . فكيف إذا أفضت إلى ما هو كفر بالله ؟ من التبرك بالصليب ، والتسميد بهم إلى الكفر فى الممودية ، أو قول القائل « المعبود واحد ، وإن كانت الطرق مختلفة » ونحو ذلك من الأقوال والأفعال التى تتضمن : إما كون الشريعة النصرانية واليهودية المبدئيتين المنسوختين موصلة إلى الله . وإما استحسان بعض ما فيها مما يخالف دين الله ، أو التدين بذلك أو غير ذلك مما هو كفر بالله ورسوله وبالقرآن والإسلام بلا خلاف بين الأمة الوسط فى ذلك ؟ . وأصل ذلك : المشابهة والمشاركة .

وبهذا يبين لك كمال موقع الشريعة الحنيفية ، وبعض حكمة ما شرعه الله

لرسوله من مباينة الكفار ومخالفتهم في عامة أمورهم . لتكون المخالفة أحسن لمادة الشر ، وأبعد عن الوقوع فيها وقع فيه الناس .

واعلم أنا لو لم نرمواقبتهم قد أفضت إلى هذه القبائح لكان علمنا بما فطرت الطبايح عليه واستدلانا بأصول الشريعة : يوجب النهي عن هذه الذريعة . فكيف وقد رأينا من النكرات التي أفضت إليها المشابهة ما قد يوجب الخروج من الإسلام بالكليّة ؟

للمشابهة تنضى إلى كفر أو معصية غالباً : أو تنضى إليهما في الجملة . وليس في هذا القضي مصلحة . وما أفضى إلى ذلك كان محرماً . فالمشابهة محرمة . وللمقدمة الثانية : لا ريب فيها . فإن استقرّ الشريعة في مواردها ومصادرها دل على أن ما أفضى إلى الكفر غالباً حرام . وما أفضى إليه على وجه خفي حرام . وما أفضى إليه في الجملة ولا حاجة تدعو إليه حرام . كما قد تكلمنا على قاعدة الذرائع في غير هذا الكتاب .

وللمقدمة الأولى : قد شهد بها الواقع شهادة لا تخفى على بصير ولا أعمى ، مع أن الإفضاء أمر طبيعي ، قد اعتبره الشارع في عامة الذرائع التي سدها . كما قد ذكرنا من الشواهد على ذلك نحواً من ثلاثين أصلاً منصوصة أو مجمماً عليها في كتاب « إقامة الدليل على بطلان التحليل » .

للأعياد في الجملة تأثير في دين الخلق ودينام ، كانتفاهم بالصلاة والزكاة والصيام والحج . ولهذا جاءت بها كل شريعة . كما قال تعالى ( ٢٢ : ٦٧ ) لكل أمة جعلنا منسكاً م ناسكوه ) وقال ( ٢٢ : ٣٤ ) ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) .

ثم إن الله شرع على لسان خاتم النبيين من الأعمال ما فيه صلاح الخلق على أتم الوجوه . وهو الكمال المذكور في قوله تعالى ( ٣ : ٥ ) أكلت لكم دينكم )



ولهذا أنزل الله هذه الآية في أعظم أعياد الأمة الحنيفة . فانه لا عيد في النوع أعظم من العيد الذي يجتمع فيه المكان والزمان . وهو عيد النحر . ولا عين من أعيان هذا النوع أعظم من يوم كان قد أقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعامة المسلمين . وقد نفى الله تعالى الكفر وأهله . والشرائع هي غذاء القلوب وقوتها . كما قال ابن مسعود رضى الله عنه ، وروى مرفوعا « إن كل آدب يجب أن تؤتى مادته . وإن مادة الله هي القرآن » ومن شأن الجسد إذا كان جائعا فأخذ من طعام حاجته استغنى عن طعام آخر ، حتى لا يأكله إن أكل منه إلا بكراهة ونجشم . وربما ضره أكله أو لم ينفع به . ولم يكن هو النفسى الذى يقم بدنه . فالعبد إذا أخذ من غير الأعمال المشروعة بعض حاجته قلّت رغبته في الشروع وانتفاعه به ، بقدر ما احتاض من غيره ، بخلاف من صرف نهيمته وهمة إلى المشروع . فإنه تعظم محبته له ومنفعته ، به ويتم دينه به ويكمل إسلامه .

ولهذا تجمد من أكثر من سماع القصائد لطلب صلاح قلبه تنقص رغبته في سماع القرآن ، حتى ربما يكرهه . ومن أكثر من السفر إلى زيارة المشاهد ونحوها لا يبقى لحج البيت المحرم في قلبه من المحبة والتعظيم ما يكون في قلب من وسعته السنة . ومن أذمن على أخذ الحكمة والآداب من كلام حكاه قارس الروم لا يبقى لحكمة الإسلام وآدابه في قلبه ذاك الموقع . ومن أذمن على قصص الملوك وسيرم لا يبقى لقصص الأنبياء وسيرم في قلبه ذاك الاهتمام . ونظائر هذه كثيرة . ولهذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم « ما ابتدع قوم بدعة إلا نزع الله عنهم من السنة مثلها » رواه الإمام أحمد .

وهذا أمر يجده من نفسه من نظر في حاله من الطماء والعباد والأمراء والامة وغيرهم .

ولهذا عظمت الشريعة التكسير على من أحدث البدع وحذرت منها ، لأن البدع لو خرج الرجل منها كفافا لا عليه ولا له . لكان الأمر خفيفا ، بل

القلب الشفول  
بالبدع فارغ  
من الهدى  
والسنن

لا بد أن توجب له فساداً في قلبه ودينه، ينشأ من قصص منفعة الشريعة في حقه،  
إذ القلب لا يتسع للمعوض والمعوّض عنه .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الميدين الجاهليين « إن الله قد أبدلكم  
بهما يومين خيرا منهما » فيبقى اغتذاء قلبه من هذه الأعمال المبتدعة مانعاً  
من الاغتذاء، أو من كمال الاغتذاء، بتلك الأعمال النافعة الشرعية . فيفسد عليه  
حاله من حيث لا يعلم، كما يفسد جسد المعتدى بالأغذية الخبيثة من حيث لا يشعر  
وبهذا يتبين لك بعض ضرر البدع .

إذا تبين هذا فلا يخفى ما جعل الله في القلوب من التشوق إلى العيد  
والسرور به، والاهتمام بأمره إنفاقاً واجتماعاً وراحة، ولذة وسروراً . وكل ذلك  
يوجب تعظيمه لعلق الأغراض به ؛ فلماذا جاءت الشريعة في العيد بإعلان  
ذكر الله فيه، حتى جعل فيه من التكبير في صلاته وخطبته وغير ذلك مما ليس في  
سائر الصلوات . فأقامت فيه من تعظيم الله وتنزيل الرحمة خصوصاً العيد الأكبر  
ما فيه صلاح الخلق . كما دل على ذلك قوله تعالى ( ٢٧: ٢٢ ) وأذن في الناس بالحج  
يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فجٍّ عميق . ليشهدوا منافع لهم ) .  
فصار ما وسع على النفوس فيه من العادات الطبيعية عوناً على انتفاعها بما خص  
به من العبادات الشرعية . فإذا أعطيت النفوس في غير ذلك اليوم حظها أو بعض  
الذي يكون في عيد الله فترت عن الرغبة في عيد الله . وزال ما كان له عندها من  
الحبة والتعظيم فنقص بسبب ذلك تأثير العمل الصالح فيه، فخسرت خسراناً ميبكاً  
وأقل الدرجات : أنك لو فرضت رجلين أحدهما قد اجتمع اهتمامه بأمر العيد  
على المشروع، والآخر : مهم بهذا وبهذا . فأنك بالضرورة تجدد للتجرد للمشروع  
أعظم اهتماماً به من المشرك بينه وبين غيره . ومن لم يدرك هذا فلفظته أو إعراضه  
وهذا أمر يطه من يعرف بعض أسرار الشرائع .

وأما الإحساس بفتور الرغبة : فيجده كل أحد . فلما نجد الرجل إذا كا

أولاده ، أو وسع عليهم في بعض الأعياد المسخوطة ، فلا بد أن تنقص حرمة العيد للرضى من قلوبهم ، حتى لو قيل : بل في القلوب ما يسع هذين . قيل : لو تجردت لأحدهما لكان أكل .

الوجه الخامس من الاعتبار : أن مشابهتهم في بعض أعيادهم توجب سرور قلوبهم بما هم عليه من الباطل ، خصوصاً إذا كانوا مقهورين تحت ذل الجزية والصغار . فأنهم يرون المسلمين قد صاروا فرعا لهم في خصائص دينهم . فإن ذلك يوجب قوة قلوبهم وانسراح صدورهم . وربما أطعمهم ذلك في انتهاز الفرس واستغلال الضعفاء . وهذا أيضاً أمر محسوس لا يستريب فيه عاقل فكيف يجتمع ما يقتضى إكرامهم بلا موجب ، مع شرع الصغار في حقهم ؟

الوجه السادس من الاعتبار : أن مما يفعلونه في عيدهم : منه ما هو كفر ، ومنه ما هو حرام ومنه ما هو مباح ، لو تجرد عن مفسدة المشابهة . ثم التمييز بين هذا وهذا يظهر غالباً وقد يخفى على كثير من العامة .

فالمشابهة فيما لم يظهر تحريره للعالم : يوقع العاقل في أن يشابههم فيها هو حرام . وهذا هو الواقع .

والفرق بين هذا الوجه ووجه الذريعة : أنا هناك قلنا : للمواقة في القليل تدعو جنس المواقة إلى المواقة في الكثير . وهنا جنس المواقة تلبس على العامة دينهم ، حتى لا يميزوا بين المعروف وللنكر .

فذاك بيان الاتضاء من جهة تقاضى الطباع بإرادتها . وهذا من جهة جهل القلوب باعتقاداتها .

الوجه السابع من الاعتبار : ما قرره في وجه أصل المشابهة . وذلك : أن الله تعالى جبل بني آدم ، بل سائر المخلوقات ، على التضائل بين الشيثيين للتشابهين . وكلما كانت المشابهة أكثر كان التضائل في الأخلاق والصفات أتم . حتى يزول الأمر إلى أن لا يتميز أحدهما عن الآخر إلا بالعين فقط . ولما كان بين الإنسان مشاركة

مشابهتهم في  
أعيادهم .  
توجب لهم  
السرور والعزة

جنس المواقة  
تلبس على  
العامة دينهم

في جيلة  
الإنسان  
التضائل  
بالتشابه

في الجنس الخالص : كان التفاعل فيه أشد . ثم بينه وبين سائر الحيوان مشاركة في الجنس المتوسط فلا بد من نوع تفاعل يقدره . ثم بينه وبين النبات مشاركة في الجنس البعيد مثلاً . فلا بد من نوع ما من التفاعلة .

ولأجل هذا الأصل : وقع التأثير والتأثير في بنى آدم ، واكتساب بعضهم أخلاق بعض بالمشاركة والمعاشرة . وكذلك الآدمي إذا عاشر نوعاً من الحيوان اكتسب من بعض أخلاقه . ولهذا صارت الخيلاء والفخر في أهل الإبل ، وصارت السكينة في أهل النعم . وصار الجالون والبغالون فيهم أخلاق منومة من أخلاق الجلال والبغال . وكذلك الكلابون . وصار الحيوان الإنسي فيه بعض أخلاق الإنس من المعاشرة والمؤانقة وقلة النفرة .

فالمشابهة والمشاكل في الأمور الظاهرة : توجب مشابهة ومشاكل في الأمور الباطنة على وجه المسارقة والتدرج الخفي .

وقد رأينا اليهود والنصارى . الذين عاشرنا المسلمين هم أقل كفرًا من غيرهم ، كما رأينا المسلمين الذين أكثرنا من معاشرتنا اليهود والنصارى هم أقل إيمانًا من غيرهم ممن جرد الإسلام .

والمشاركة في الهدى الظاهر توجب أيضاً مناسبة واختلافاً ، وإن بعد السكان والزمان . فهذا أيضاً أمر محسوس .

فمشابهم في أعيادهم ، ولو بالقليل : هو سبب لنوع ما من اكتساب أخلاقهم التي هي ملعونة . وما كان مظنة لتصادخ في غير منضبط علق الحكم به ، ودار التحريم عليه .

فنقول : مشابهم في الظاهر سبب ومظنة لمشابهم في عين الأخلاق والأفعال المنومة ، بل في نفس الاعتقادات . وتأثير ذلك لا يظهر ولا ينضبط . ونفس التصادم الحاصل من المشابهة قد لا يظهر ولا ينضبط ، وقد يتصر أو يتعذر زواله بعد حصوله لو تعطل له . وكل ما كان سبباً إلى مثل هذا التصادم فإن الشارع يحرمه ، كما دلت عليه الأصول المقررة .

الوجه الثامن من الاعتبار : أن المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة للشابهة تورث وموالاة في الباطن ، كما أن المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر . وهذا أمر مودة ومحبة ولا بد يشهد به الحس والتجربة ، حتى إن الرجلين إذا كانا من بلد واحد ، ثم اجتمعا في دار غربة كان بينهما من المودة والموالاة والاختلاف أمر عظيم ، وإن كانا في مصرهما لم يكونا متعارفين ، أو كانا متهاجرين .

وذلك لأن الاشتراك في البلد نوع وصف اختصاص به عن بلد التربة . بل لو اجتمع رجلان في سفر أو بلد غريب ، وكانت بينهما مشابهة في الهامة أو الثياب أو الشعر أو المركوب ونحو ذلك : لكان بينهما من الاختلاف أكثر مما بين غيرهما ، وكذلك تجد أرباب الصناعات الدنيوية يألف بعضهم بعضاً ما لا يألفون غيرهم ، حتى إن ذلك يكون مع الماداة والحاربة : إما على الملك ، وإما على الدين . وكذلك تجد الملوك ونحوهم من الرؤساء ، وإن تباعدت ديارهم وبما لكهم بينهم مناسبة تورث مشابهة ورعاية من بعضهم لبعض . وهذا كله بموجب الطباع ومقتضاها ، إلا أن يمنع عن ذلك دين أو غرض خاص .

فإذا كانت المشابهة في أمور دنيوية تورث المحبة والموالاة ، فكيف بالمشابهة في أمور دينية ؟ فإن إفضاءها إلى نوع من الموالاة أكثر وأشد ، والمحبة والموالاة لهم تنافي الإيمان قال الله تعالى ( ٥ : ٥١ - ٥٣ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منهم فإنه منهم . إن الله لا يهدي القوم الظالمين . فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم . يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة . فسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ، فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين . ويقول الذين آمنوا : أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم : إنهم لمعكم ؟ حبطت أعمالهم . فأصبحوا خاسرين ) .

وقال تعالى فيما ينم به أهل الكتاب ( ٥ : ٧٧ - ٨١ لمن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم . ذلك بما عصوا وكانوا

الاشترائك في  
الدنيويات  
تورث المودة  
فكيف في  
الدينيات ؟

يعتدون . كانوا لا يقتلهون من منكر ضلوه . لبس ما كانوا يفعلون . ترى كثيراً منهم يتولّون الذين كفروا . لبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم . وفي العذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون ) .

فبين سبحانه وتعالى أن الإيمان بالله والنبي وما أنزل إليه مستلزم لعدم ولايتهم قبيوت ولايتهم يوجب عدم الإيمان . لأن عدم اللازم يقتضى عدم الملزوم .

وقال سبحانه وتعالى ( ٥٨ : ٢٢ ) لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادّون من حادّ الله ورسوله . ولو كانوا آباءهم ، أو أبناءهم ، أو إخوانهم أو عشيرتهم . أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم روح منه ) .  
فأخبر سبحانه وتعالى أنه لا يوجد مؤمن يوادّ كافراً . فن وادّ الكفار فليس بمؤمن .

فالشبهة الظاهرة مظنة المودة ، فتكون محرمة . كما تقدم تقرير مثل ذلك .  
واعلم أن وجوه الفساد في مشابهم كثيرة . فلنقتصر على ما نبهنا عليه .  
والله أعلم .

### فصل

مشابهم فيما ليس من شرعنا قسبان .

أحدهما : مع العلم بأن هذا العمل هو من خصائص دينهم . فهذا العمل شبة من يعمل  
الذى هو من خصائص دينهم : إما أن يفعل لجرد موافقتهم . وهو قليل ، وإما  
لشهوة تتعلق بذلك العمل ، وإما لشبهة فيه يُخَيَّل أنه نافع في الدنيا وفي الآخرة .  
وكل هذا لا شك في تحريمه ، لكن يبلغ التحريم في بعضه إلى أن يكون من  
الكبائر . وقد يصير كفراً بحسب الأدلة الشرعية .

وإما عمل لم يعلم الفاعل أنه من علمهم فهو نوعان .

أحدهما : ما كان في الأصل مأخوذاً عنهم . إما على الوجه الذى يعملونه ،

وإما مع نوع تغيير في الزمان أو المكان أو الفعل ونحو ذلك . فهو غالب ما ينشأ به العامة في مثل ما يصنعونه في الخسيس الحقيق ، والبلاد ونحوها . فإنهم قد نشأوا على اعتياد ذلك وتلقاه الأبناء عن الآباء . وأكثرم لا يعلمون مبدأ ذلك . فهذا يُعرَفُ صاحبه حكمه . فإن لم ينته وإلا صار من القسم الأول .

النوع الثاني : ما ليس في الأصل مأخوذاً عنهم لكنهم يفعلونه أيضاً . فهذا للشبهة فيما ليس مأخوذاً عنهم  
ليس فيه محذور المشابهة . ولكن قد تنوعت فيه منفعة الخاتمة . فتوقف كراهة ذلك وتحريمه على دليل شرعي وراء كونه من مشابهمهم . إذ ليس كوننا تشبهنا بهم بأولى من كونهم تشبهوا بنا . فأما استحباب تركه لمصلحة الخاتمة إذا لم يكن في تركه ضرر : فظاهر لما تقدم من الخاتمة .

وهذا قد توجب الشريعة مخالفتهم فيه . وقد توجب عليهم مخالفتنا . كما في الزنى ونحوه . وقد يقتصر على الاستحباب ، كما في صيغ اللحية والصلاة في النملين والسجود . وقد تبلغ إلى الكراهة ، كما في تأخير اللرب والقطر .  
بمخالف مشابهمهم فيما كان مأخوذاً عنهم . فإن الأصل فيه التحريم لما قدمنا .

### فصل

« العيد » اسم جنس يدخل فيه كل يوم أو مكان لم فيه اجتماع ، وكل معنى « العيد » عمل يحدوثونه في هذه الأمكنة والأزمنة ، فليس النهي عن خصوص أعيادهم ، بل كل ما يظنونه من الأوقات والأمكنة التي لا أصل لها في دين الإسلام ، وما يحدوثونه فيها من الأعمال : يدخل في ذلك .

وكذلك تحريم العيد هو وما قبله وما بعده من الأيام التي تحدث فيها أشياء لأجله ، أو ما يحدث بسبب أعماله من أعمال : حكمها حكمه ، فلا يفعل شيء من ذلك . فإن بعض الناس قد يمنع من إحداث أشياء في أيام عيدهم ، كيوم الخميس

والليلاذ . ويقول لعياله : أنا أصنع لكم في هذا الأسبوع أو الشهر الآخر ، وإنما المهركة على إحداث ذلك وجود عيديم . ولولا هو لم يقتضوه ذلك . فهذا من مقتضيات التشابه ، لكن يحال الأهل على عيد الله ورسوله ، ويقضى لهم فيه من الحقوق ما يقطع استشرافهم إلى غيره ، فإن لم يرضوا فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ومن أغضب أهله لله أرضاه الله وأرضاهم .

ليحذر العاقل وليحذر العاقل من طاعة النساء في ذلك ، ففي الصحيحين عن أسامة بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، « ماتركت بدى على أمتى من فتنه أضرت على الرجال من النساء » .

وأكثر ما يفسد الملك والدول طاعة النساء .

وفي صحيح البخارى عن أبى بكر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة » . وروى أيضاً « هلكت الرجال حين أطاعت النساء » .

وقد قال صلى الله عليه وسلم لإحدى أمهات المؤمنين <sup>(١)</sup> - حين راجعته في تقديم أبى بكر « إنك صواحب يوسف » يريد أن النساء من شأنهن مراجعة ذى القلب ، كما في الحديث الآخر « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب لبّ ذى القلب من إحداكن » .

ولما أنشد الأعمش - أعشى باهلة - أبياته التي يقول فيها :

وهن شر غالب لمن غلب

جعل النبي صلى الله عليه وسلم يرددها ويقول « هن شر غالب لمن غلب » . ولذلك امتن الله على ذكرى عليه السلام حيث قال (٩٠:٢١) وأصلحنا له زوجه . قال بعض العلماء : ينبغي للرجل أن يمتد في الرغبة إلى الله في إصلاح زوجه .

(١) هي عائشة رضى الله عنها ، كما في الصحيح .



## فصل

أعياد الكفار كثيرة مختلفة ، وليس على المسلم أن يبحث عنها ولا يعرفها <sup>(١)</sup> بل يكفي أن يعرف في أي فصل من الأفعال أو يوم ، أو مكان : أن سبب هذا الفصل ، أو تعظيم هذا المكان والزمان من جهتهم ، ولولم يعرف أن سببه من جهتهم ، فيكفيه أن يعلم أنه لا أصل له في دين الإسلام ، فإنه إذا لم يكن له أصل فإما أن يكون قد أحدثه بعض الناس من تلقاء نفسه ، أو يكون مأخوذاً عنهم ، فأقل أحواله : أن يكون من البدع .

و نحن نبيه على ما رأينا كثيراً من الناس قد وقعوا فيه .  
فن ذلك : الخميس الحخير ، الذي في آخر صومهم ، فإنه يوم عيد المائدة فيما يزعمون ، ويسمونه عيد المشاء ، وهو الأسبوع الذي يكون فيه من الأحد إلى الأحد عيدهم الأكبر ، فجميع ما يحدثه الإنسان فيه من المنكرات .

فنه : خروج النساء وتبخير القبور . ووضع الثياب على السطح ، وكتابة الأوراق وإلصاقها بالأبواب ، واتخاذ هذه الأيام موسماً لبيع البخور وشرائه ، وكذلك شراء البخور في ذلك الوقت إذا اتخذ وقتاً للبيع ، ورقى البخور مطلقاً في ذلك الوقت أو غيره ، أو قصد شراء البخور المرقى فإن رُقياً البخور واتخاذها قرباناً : هو دين النصارى والصابئين ، وإنما البخور طيب يتطيب بدخانها ، كما يتطيب

(١) لكنه لو عرف كل أنواع كفرهم وبدعهم وفسادهم : كان أولى ، لأن العلم بذلك أعون له على البعد عنه ومجانبته ، فلمه بجهل شيء من كفرهم وبدعهم وفسادهم ، يحرم الشيطان إلى فعل شيء منها ، ثم زينها له فيسترها ، فتصير له عادة ، ولذلك قال الله تعالى ( ٢ : ٢٥٦ ) فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، والله سمع عليم ) ولا يمكن أن يكفر للره جسء من الطواغيت ، بحيث يخضه ويعتقه ويتعاضده ويحارب إلا إذا عرفه .

بساتر الطيب من المسك وغيره ، مما له أجزاء بخارية ، وإن لطقت ، أو له رائحة محضة ، وإنما يستحب التبخر حيث يستحب التطيب .

وكذلك اختصاصه بطبخ أرز بلبن ، أو بسمن ، أو ببدس ، أو صينج بيض ، ونحو ذلك .

وأما القمار بالبيض ، أو بيع البيض لمن يقاص به ، أو شراؤه من المقامين : فحسبه ظاهر .

ومن ذلك ما يفعله الأكادرون من نقط البقر بالنقط الحمر ، أو نكت الشجر أيضاً ، أو جمع أنواع الثياب والتبرك بها والاعتسال بمائها .

ومن ذلك : ما قد يفعله النساء من أخذ ورق الزيتون ، أو الاعتسال بمائه ، أو قصد الاعتسال بشيء من ذلك ، فإن أصل ذلك ماء المعمودية .

ومن ذلك : ترك الوظائف الراتبة : من الصنائع ، أو التجارات ، أو حلق العلم ، أو غير ذلك ، واتخاذ يوم راحة وفرح ، واللب فيه بالغيل أو غيرها على وجه يخالف ما قبله وما بعده من الأيام .

لا يحدث السلم في أيام عيد الكفار شيئاً يخصها  
والضابط : أنه لا يحدث فيه أمر أصلاً ، بل يحمل يوماً كائن الأيام ، فإننا قد قدمنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « نهى عن اليومين اللذين كانوا يلبسون فيها في الجاهلية » وأنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن الذبح بالمكان إذا كان المشركون يبيدون فيه » .

عيد ميلاد المسيح وما يصنع فيه  
ومن ذلك : ما يفعله كثير من الناس في أثناء الشتاء في أثناء كانون الأول لأربع وعشرين خلت منه . ويزعمون أنه ميلاد عيسى عليه السلام ، فجميع ما يحدث فيه : هو من المنكرات ، مثل إيقاد النيران ، وإحداث طعام ، واصطناع شمع وغير ذلك ، فإن اتخاذ هذا الميلاد عيداً هو دين النصارى ، وليس لذلك أصل في دين الإسلام ، ولم يكن لهذا الميلاد ذكر أصلاً على عهد السلف الماضين ، بل

أصله مأخوذ عن النصراني ، وانضم إليه سبب طبيعي ، وهو كونه في الشتاء المناسب لإيقاد النيران ولأنواع مخصوصة من الأطعمة .

ثم إن النصراني زعم أنه بعد الميلاد بأيام - أغلبها أحد عشر يوماً - عَمَدَ عيد الفطاس يحيى عيسى عليهما السلام في ماء المسودية ، فهم يتعمدون في هذا الوقت ويسمونه عيد الفطاس ، وقد صار كثير من جهال النساء يدخلن أولادهن إلى الحمام في هذا الوقت .. ويزعمن أن هذا ينفع الولد ، وهذا من دين النصراني . وهو من أقبح المنكرات المحرمة .

وكذلك أعياد القرس : مثل التبروز والمهرجان ، وأعياد اليهود ، أو غيرهم من أنواع الكفار ، أو الأعاجم ، والأعراب حكمها كلها على ما ذكرناه من قبل .

وكما لا يتشبه بهم في الأعياد . فلا يمان المسلم المتشبه بهم في ذلك ، بل ينهى لأجباب الدعوة لأعياد الكفار ولا تقبل الهدية

ومن أهدى للمسلمين هدية في هذه الأعياد مخالفة للعادة في سائر الأوقات غير هذا العيد لم تقبل هديته ، خصوصاً إن كانت الهدية مما يستعان بها على التشبه بهم ، في مثل إهداء الشمع ونحوه في الميلاد ، أو إهداء البيض والبن والنم في الخميس الصغير الذي في آخر صومهم .

وكذلك أيضاً : لا يهدى لأحد من المسلمين في هذه الأعياد هدية لأجل العيد لاسيما إذا كان مما يستعان بها على التشبه بهم كما ذكرناه .

ولا يبيع المسلم ما يستعين المسلمون به على مشابهمهم في العيد من الطعام واللباس ونحو ذلك ، لأن في ذلك إعانة على المنكرات .

فأما مبايعتهم ما يستعينون به على عيدهم ، أو شهود أعيادهم للشراء فيها : لا يبيعه لهم ما يستعينون به على عيدهم ، وقد قدمنا أنه قيل للامام أحد : هذه الأعياد التي تكون عندنا بالشام مثل طور يابور ، أو دير أيوب وأشباهه ، يشهده المسلمون يشهدون الأسواق ، ويحبون فيه النعم والبر والدقيق والبر وغير ذلك ، إلا أنه إنما يكون في الأسواق

يشقرون ولا يدخلون عليهم بيّهم ؟ قال : إذا لم يدخلوا عليهم بيّهم وإنما يشهدون السوق فلا بأس .

وقال أبو الحسن الأمدى : فأما ما يبيعون فى الأسواق فى أعيادهم فلا بأس بمحضوره . نص عليه أحد فى رواية منها .

وقال : إنما يمنون أن يدخلوا عليهم بيّهم وكنائسهم . وأما ما يبيع فى الأسواق من المأكّل فلا . وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم .

فهذا الكلام محتمل لأن يكون أجاز شهود السوق مطلقاً : باتماً أو مشترياً لأنه قال : إذا لم يدخلوا عليهم كنائسهم ، وإنما يشهدون السوق فلا بأس ، وهذا يعم البائع والمشتري . لاسيما إن كان الضمير فى قوله « يجلبون » عائداً إلى المسلمين فيسكون قد نص على جواز كونهم جالبين إلى السوق .

ويحتمل - وهو أقوى - أنه إنما أرخص فى شهود السوق قط . ورخص فى الشراء منهم . ولم يتعرض للبيع منهم . لأن السائل إنما سأله عن شهود السوق التى تقيمها الكفار لميديم . وقال فى آخر مسأله : يشقرون ولا يدخلون عليهم بيّهم . وذلك لأن السائل منها بن يحى الشامى . وهو فقيه عالم .

وكأنه - والله أعلم - قد سمع ما جاء فى النهى عن شهود أعيادهم . فآل أحمد : هل شهود أسواقهم بمنزلة شهود أعيادهم ؟ فأجاب أحمد بالرخصة فى شهود السوق . ولم يسأل عن بيع السلم لهم . إما لظهور الحكم عنده ، وإما لعدم الحاجة إليه إذ ذاك . وكلام الأمدى أيضاً محتمل الوجهين ، لكن الأظهر فيه : الرخصة فى البيع أيضاً . لقوله : « إنما يمنون أن يدخلوا عليهم بيّهم وكنائسهم » وقوله : « وإن قصد إلى توفير ذلك وتحسينه لأجلهم » .

فما أجاب به أحد من جواز شهود السوق قط للشراء منها من غير دخول الكنيسة فيجوز . لأن ذلك ليس فيه شهود منكر ولا إعانة على معصية . لأن نفس الاتباع منهم جائز . ولا إعانة فيه على المعصية . بل فيه صرف لما لهم

يتباعونه ليدم عنهم الذى يظهر أنه إعانة لهم وتكثير لسوادهم . فيكون فيه تقليل الشر . وقد كانت أسواق فى الجاهلية كان المسلمون يشهدونها . وشهد بعضها النبى عليه السلام . ومن هذه الأسواق ما كان يكون فى مواسم الحج . ومنها ما كان يكون لأعياد باطلة .

وأيضاً : فإن أكثر ما فى السوق : أن يباع فيها ما يستعان به على المعصية . فهو كما لو حضر الرجل سوقاً يباع فيها السلاح لمن يقتل به موصوماً ، أو المصير لمن يضره ، فحضرها الرجل يشتري منها ، بل هو أجود . لأن البائع فى هذا السوق ذمى . وقد أقروا على هذه البايعة .

ثم إن الرجل لو سافر إلى دار الحرب ليشترى منها جاز عندنا . كما دل عليه حديث تجارة أبى بكر رضى الله عنه فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أرض الشام ، وهى حينذاك دار حرب ، وحديث عمر رضى الله عنه ، وأحاديث أخر بسطت القول فيها فى غير هذا الوضع ، مع أنه لا بد أن نشتمل أسواقهم على بيع ما يستعان به على المعصية .

فأما بيع المسلم لم فى أعيادهم ما يستعينون به على عيديم . من الطعام واللباس والريحان ونحو ذلك أو إهداء ذلك لم : فهذا فيه نوع إعانة على إقامة عيديم الحرام . وهو مبنى على أصل وهو : أنه لا يجوز أن يبيع الكفار عبداً أو عسيراً يتخذونه خيراً . وكذلك لا يجوز بيعهم سلاحاً يقاتلون به مسلماً .

وقد دل حديث عمر رضى الله عنه فى إهداء الخلة السيرة إلى أخ له بمكة مشرك : على جواز بيعهم الحرير ، لكن الحرير مباح فى الخلة وإنما يحرم الكثير منه على بعض الأئمة . ولهذا جاز التداوى به فى أصح الروايتين . ولم يميز بالحر بحال . وجازت صنعة فى الأصل والتجارة فيه .

فهذا الأصل فيه اشتباه . فإن قيل بالاحتال الأول فى كلام أحمد جواز ذلك . وعن أحمد فى جواز حمل التجارة إلى أرض الحرب روايتان منصورتان .

فقد يقال : بيما لم في الميد كحملها إلى دار الحرب . فإن حمل الثياب والطعام إلى أرض الحرب فيه إغانة على دينهم في الجلة . وإذا منعنا منها إلى أرض الحرب فهذا أولى . وأكثر أصوله ونصوصه : تقتضى المنع من ذلك . لكن هل هو منع تحریم . أو تنزيه ؟ مبنى على ماسياتى .

وقد ذكر عبد الملك بن حبيب : أن هذا مما اجتمع على كراهته . وصرح بأن مذهب مالك : أن ذلك حرام .

قال عبد الملك بن حبيب في الواضحة : كره مالك أكل ما ذبح النصارى لكنائسهم . ونهى عنه من غير تحریم .

وقال : وكذلك ما ذبحوا على اسم المسيح والصليب ، أو أسماء من مضى من أبحارهم و رهبانهم الذين يظلمون . فقد كان مالك وغيره ممن يقتدى به : يكره أكل هذا كله . من ذبائحهم . وبه نأخذ . وهو يضاهى قول الله تعالى ( ٢ : ١٧٣ ) وما أهل به لغير الله ) وهى ذبائحهم التى كانوا يذبحون لأصنامهم التى كانوا يبدون .

قال : وقد كان رجال من العلماء يستخفون ذلك ، ويقولون : قد أحل الله لنا ذبائحهم . وهو يعلم ما يقولون وما يريدون بها . روى ذلك ابن وهب عن ابن عباس ، وعبادة بن الصامت وأبى الدرداء ، وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب ، وربيعة بن عبد الرحمن ، ويحيى بن سعيد ، ومكحول ، وعطاء . وقال عبد الملك : وترك ما ذبح لأعيادهم وأفسسهم وموتاهم وكنائسهم أفضل . قال : وإن فيه حيباً آخر : أن كله من تعظيم شركهم .

ولا يبنى للمسلم لا يبنى للمسلم ولقد سأل سعيد المقبرى مالكا عن الطعام الذى تصنعه النصارى لموتاهم أن يأكل يتصدقون به عنهم : أياكل منه المسلم ؟ فقال : لا يبنى أن يأخذه منهم . لأنه ما صنع الكفار لموتاهم إنما يصل تعظيماً للشرك . فهو كالذبح للأعياد والكنائس .

وسئل ابن القاسم عن النصراني يوصى بشيء يباع من ملكه لكنيسة .

هل يجوز لمسلم شراؤه ؟ فقال : لا يحل ذلك ، لأنه تعظيم لشمازهم وشرائعهم ، ومشتريه مسلم سوء .

وقال ابن القاسم في أرض الكنيسة : يبيع الأسقف منها شيئاً في مَرَمَتِها ، وربما حبست تلك الأرض على الكنيسة لمصلحتها : إنه لا يجوز لمسلم أن يشتريها من وجهين :

الواحد : أن ذلك من العون على تعظيم الكنيسة .

والآخر : أنه من وجه يبيع الحبس . ولا يجوز لمسلم في أحباسهم إلا ما يجوز للمسلمين . ولا أرى لحاكم المسلمين أن يتعرض فيها بمنع ولا تنفيذ ولا شيء .

قال : وسئل ابن القاسم عن الركوب في السفن التي تركب فيها النصارى إلى منهب مالك : أعيادهم . فذكره ذلك مخافة نزول السخط عليهم بشركتهم الذي اجتمعوا عليه . انتهى عن مشاركتهم ومساوئهم في أعيادهم وكره ابن القاسم للمسلم أن يهتدى إلى النصارى شيئاً في عيدهم مكافأة له . وراه من تعظيم عيده ، وعوناً لم على كفرهم . ألا ترى أنه لا يحل للمسلمين أن يبيعوا من النصارى شيئاً من مصلحة عيدهم ؟ لا لحماً ، ولا إداماً ، ولا ثوباً ، ولا يمارون دابة ، ولا يماونون على شيء من عيديم . لأن ذلك من تعظيم شركهم . ومن عونهم على كفرهم . وينبئ للسلطين أن ينهوا المسلمين عن ذلك . وهو قول مالك وغيره لم أعلمه اختلف فيه .

فأكل ذبائح أعيادهم داخل في هذا الذي اجتمع على كراهته ، بل هو عندي أشد . فهذا كله كلام ابن حبيب .

قد ذكر أنه قد اجتمع على كراهة مبايعتهم ومهادتهم ما يستعينون به على أعيادهم . وقد صرح بأن مذهب مالك : أنه لا يحل ذلك . وأما نصوص الإمام أحمد على مسائل هذا الباب .

فقال إسحق بن إبراهيم : سئل أبو عبد الله رحمه الله عن النصارى وقبوا

ضيفة البيمة : أيسأجرها الرجل المسلم منهم ؟ قال : لا يأخذها بشيء ، لا يمينهم على مام فيه .

مذهب أحمد في معاونة الكفار  
وقال أيضاً : سمعت أبا عبد الله - وسأله رجل بئاً : أبني للمجوس ناووساً ؟ قال : لا تبني لهم ، ولا تُصنمهم على مام فيه .

وقد نقل عن محمد بن الحكم - وسأله عن الرجل المسلم يحفر لأهل الذمة قبراً بكرأ ؟ قال : لا بأس به .

والفرق بينهما : أن الناووس من خصائص دينهم الباطل ، كالكنيسة ، بخلاف القبر المطلق . فإنه ليس في نفسه ممصية . ولا من خصائص دينهم .

وقال الخلال : باب الرجل يؤجر داره للذي ، أو يبيعها منه . وذكر عن المروزي : أن أبا عبد الله سئل عن رجل باع داره من ذي وفيها محاريبه . فقال فيها : نصراني ، واستعظم ذلك . وقال : لا تباع يضرب فيها بالناووس ، وينصب فيها الصليبان ، وقال : لا تباع من الكفار . وشدد في ذلك .

كرأ المسلم داره من ذي  
وعن أبي الحارث أن أبا عبد الله سئل عن الرجل يبيع داره ، وقد جاء نصراني فأرغبه ، وزاد في ثمن الدار : ترى له أن يبيع داره منه ، وهو نصراني ، أو يهودي ، أو مجوسي ؟ قال : لا أرى له ذلك . يبيع داره من كافر . يكفر بالله فيها ؟ يبيعها من مسلم أحب إلى .  
فهنا نص على المنع .

ونقل عنه إبراهيم بن الحارث : قيل لأبي عبد الله : الرجل يكرى منزله من الذي ينزل فيه ، وهو يعلم أنه يشرب فيها الخمر ، ويشرك فيها ؟ قال : ابن عون كان لا يكرى إلا من أهل النعمة . يقول : « يُرْعِيهم » قيل له : كأنه أراد إذلال أهل النعمة بهذا . قال : لا . ولكنه أراد أنه كره أن يُرْعِبَ المسلم ، يقول : إذا جئت أطلبُ الكراء من المسلم أرحمته . فإذا كان ذمياً : كان أهون عنده .



وجعل أبو عبد الله يجب لهذا من ابن عون فيها رأيت ، وهكذا قل الأثرم سواء ،  
ولفظه : قلت لأبي عبد الله .

ومسائل الأثرم وإبراهيم بن الحارث يشتركان فيها .

ونقل عنه منها قال : سألت أحمد عن الرجل يكرى الجوسي داره ، أو دكانه ،  
وهو يعلم أنهم يزنون ؟ فقال : كان ابن عون لا يرى أن يكرى المسلمين . يقول :  
أرعبهم في أخذ النقة . وكان يرى أن يكرى غير المسلمين .

قال أبو بكر الخلال : كل من حكى عن أبي عبد الله في رجل يكرى داره  
من ذم ، فإنما أجابه أبو عبد الله على فعل ابن عون . ولم ينفذ لأبي عبد الله فيه  
قول . وقد حكى عن إبراهيم : أنه رآه معجباً بقول ابن عون . والذين رووا عن  
أبي عبد الله في السلم يبيع داره من الذم : أنه كره ذلك كراهة شديدة . فلو نفذ  
لأبي عبد الله قول في السكنى : كانت السكنى والبيع عند واحد . والأمر في ظاهر  
قول أبي عبد الله : أنه لا يباع منه . لأنه يكره فيها . وينصب الصلبان ، أو غير  
ذلك . والأمر عندى : أن لا يباع منه . ولا تكرى . لأنه معنى واحد .

قال : وقد أخبرني أحمد بن الحسين بن حسان قال : سئل أبو عبد الله عن  
حصين بن عبد الرحمن ؟ فقال : روى عنه حفص ، لا أعرفه . قال له أبو بكر :  
هذا من النساء . حدثني أبو سميد الأشج سمعت أبا خالد الأحمر يقول : حفص  
هذا المدوى هسه باع دار حصين بن عبد الرحمن عابد أهل الكوفة من عون  
البصرى . فقال له أحمد : حفص ؟ قال : نعم . فجب أحمد ، يعنى من  
حفص بن غياث .

قال الخلال : وهذا أيضاً تقوية لمذهب أبي عبد الله .

قلت : عون - هذا - كأنه من أهل البدع ، أو من التسلق بالسمل . فقد  
أنكر أبو خالد الأحمر على حفص بن غياث قاضى الكوفة : أنه باع دار الرجل  
الصالح من البدع . وعجب أحمد أيضاً من فعل القاضي .

قال الخلال : فإذا كان يكره بيعها من فاسق . فكذلك من كافر . وإن كان الذي يُقَرُّ ، والقاسق لا يقَر ، لكن ما يفعله الكافر فيها أعظم .  
وهكذا ذكر القاضي عن أبي بكر عبد العزيز : أنه ذكر قوله في رواية أبي الحارث ؟ لا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر بالله فيها . يبيعها من مسلم أحب إلى . فقال أبو بكر : لا فرق بين الإجارة والبيع عنده . فإذا أجاز البيع أجاز الإجارة . وإذا منع البيع منع الإجارة . ووافق القاضي وأصحابه على ذلك .  
وعن إسحق بن منصور : أنه قال لأبي عبد الله : سئل - يعني الأوزاعي - عن الرجل يؤاجر نفسه لنظارة كرم النصارى ؟ فكره ذلك . وقال أحمد : ما أحسن ما قال . لأن أصل ذلك يرجع إلى الخمر ، إلا أن يعلم أنه يبيع لغير الخمر . فلا بأس .

وعن أبي النضر المجل قال : قال أبو عبد الله ، فيمن يحمل خمرأ ، أو خنزيراً ، أو ميتة لنصراني : فهو يكره كل كراهته . ولكنه يقضى للجمال بالكراه . وإذا كان للمسلم فهو أشد كراهة .

وتلخيص الكلام في ذلك : أما بيع داره من كافر : فقد ذكرنا منع أحد منه . ثم اختلف أصحابه : هل هذا تنزيه أو تحريم ؟ .

فقال الشريف أبو علي ابن أبي موسى : كره أحمد أن يبيع مسلم داره من ذمى يكفر فيها بالله تعالى ، ويستبيح المحظورات . فإن فعل أساء ولم يبطل البيع . وكذلك أبو الحسن الأمدى أطلق الكراهة مقتصرأ عليها .

وأما الخلال وصاحبه والقاضي : ففقتضى كلامهم : تحريم ذلك . وقد ذكرت كلام الخلال وصاحبه .

وقال القاضي : لا يجوز أن يؤاجر داره أو بيته ممن يتخذ بيت نار أو كنيسة ، أو يبيع فيه الخمر ، سواء شرط : أنه يبيع فيه الخمر أو لم يشترط ، لكنه يعلم أنه يبيع الخمر فيه .

وقد قال أحمد في رواية أبي الخارث : لا أرى أن يبيع داره من كافر يكفر بالله فيها . يبيعا من مسلم أحب إلى .

قال أبو بكر : لا فرق بين الإجارة والبيع عنده . فإذا أجاز البيع أجاز الإجارة . وإذا منع البيع منع الإجارة .

وقال أيضاً في نصارى أوقفوا ضيمة لهم للبيعة : لا يستأجرها الرجل المسلم منهم ، يسيئهم على مام فيه . قال : وبهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى .

فقد حرم القاضي إيجارها لمن يعلم أنه يبيع فيها الخمر ، مستشهداً على ذلك بنص أحمد على أنه لا يبيعا من الكافر ، ولا يستكرى وقف الكنيسة .

وذلك يقتضى أن النع في هاتين الصورتين عنده منع تحريم . ثم قال القاضي في أثناء المسألة :

فإن قيل : أليس قد أجاز أحمد إيجارها من أهل الذمة ، مع علمه بأنهم يفعلون فيها ذلك ؟

قيل : المنقول عن أحمد : أنه حكى قول ابن عون رضى الله عنه . وعجب منه . وذكر القاضي رواية الأثرم .

وهذا يقتضى أن القاضي لا يجوز إيجارها من ذى .

وكذلك أبو بكر قال : إذا أجاز أجاز . وإذا منع منع . وما لا يجوز فهو محرم . وكلام أحمد رضى الله تعالى عنه محتمل الأمرين . فإن قوله في رواية أبي الخارث « يبيعا من مسلم أحب إلى » يقتضى أنه منع تنزيه ، واستمظامه لذلك في رواية الروزى . وقوله « لا تباع من الكفار » وشدد في ذلك يقتضى التحريم .

وأما الإجارة : فقد سوى الأصحاب بينها وبين البيع . وما حكاه عن ابن عون . وليس بقول له . وإن إعجابه بفعل ابن عون إنما كان لحسن مقصد ابن عون ونيتة الصالحة .

ويمكن أن يقال : بل ظاهر الرواية : أنه أجاز ذلك . فإن إعجابه بالفعل

دليل جوازه عنده ، واتصاره على الجواب ينزل رجل يقتضى أنه مذهبه في أحد الوجهين .

والفرق بين الإجارة والبيع : أن ما في الإجارة من مفسدة الاعانة قد عارضه مصلحة أخرى . وهو صرف إرعاب المطالبة بالكراء عن السلم ، وإنزال ذلك بالكفار . وصار ذلك بمنزلة إقرارهم بالجزية . فإنه وإن كان فيه إقرار الكفار لكن لما تضمنه من المصلحة جاز . وكذلك جازت مهادة الكفار في الجملة .

فأما البيع : فهذه المصلحة منتفية فيه . وهذا ظاهر على قول ابن أبي موسى وغيره : أن البيع مكروه غير محرم . فإن الكراهة في الإجارة تزول بهذه المصلحة الراجعة ، كما في نظائره .

فيصير في المسألة أربعة أقوال .

وهذا الخلاف عندنا والتردد في الكراهة : هو فيما إذا لم يقصد الإجارة على للنفعة المحرمة . فأما إن أجره إياها لأجل بيع الحمر ، وأخذها كنيسة ، أو بيعة . لم يميز قولاً واحداً . وبه قال الشافعي وغيره . كما لا يميز أن يكرى أمته أو عبده للقبور .

وقال أبو حنيفة : يميز أن يؤجرها لذلك .

قال أبو بكر الرازي : لا فرق عند أبي حنيفة بين أن يشترط أن يبيع فيه الحمر وبين أن لا يشترط ، لكنه يعلم أنه يبيع فيه الحمر : أن الإجارة تصح .

وما أخذه في ذلك : أنه لا يستحق عليه بقصد الإجارة فعل هذه الأشياء ، وإن شرط لأن لا يبيع فيها الحمر ولا يتخذها كنيسة . وتستحق عليه الأجرة بالتسليم في المدة . فإذا لم يستحق عليه فعل هذه الأشياء كان ذكرها وترك ذكرها سواء ، كما لو أكرى داراً لينام فيها ، أو يسكنها . فإن الأجرة تستحق عليه . وإن لم يفصل ذلك . وكذا يقول فيها إذا استأجر رجلاً لحمل خنزير ، أو ميتة ، أو خر : أنه يصح . لأنه لا يصح حمل الحمر ، بل لو حمل عليه بئله

جواز  
أبو حنيفة  
إجارة العبد  
لمن يبيع فيها  
ومسارعة  
القبور

جسيرا لا استحق الأجرة . فهذا التقييد عنده لنور . فهو بمنزلة الإجارة المطلقة .  
والطلقة عنده جائزة . وإن غلب على ظنه أن المستأجر يعنى فيها . كما يجوز  
بيع المصير لمن يتخذه خيرا . ثم إنه كره بيع السلاح في الفتنة ، قال : لأن السلاح  
معمول للقتال . لا يصلح لنيره .

وعامة الفقهاء خالفوه في المقدمة الأولى ، وقالوا : ليس التقييد كالمطلق ، بل  
المنفعة المفقودة عليها هي المستحقة . فمكون هي المقابلة بالموض . وهي منفعة  
محرمة . وإن جاز للمستأجر أن يقيم غيرها مقامها ، وألزموه ما لو أكرى دارا  
ليتخذها مسجدا . فإنه لا يستحق عليه فعل المفقود عليه . ومع هذا فإنه أبطل  
هذه الإجارة ، بناء على أنها اقتضت فعل الصلاة . وهي لا تستحق بقدر الإجارة .  
ونازعه أصحابنا وكثير من الفقهاء في المقدمة الثانية . وقالوا : إذا غلب على  
ظنه أن المستأجر ينفع بها في محرم حرمت الإجارة له . لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم « لمن عاصر الحجر ، ومستمرها » والماصر إنما يعمر عسيرا ، لكن  
إذا رأى أن المتصير يريد أن يتخذ خيرا وعصره لذلك استحق النعمة .

وهذا أصل مقرر في غير هذا الموضع . لكن معاصي الذي قسبان .  
أحدهما : ما اقتضى عقد النعمة إقراره عليها .  
والثاني : ما اقتضى عقد النعمة منعه منها أو من إظهارها .

فأما القسم الثاني : فلا ريب أنه لا يجوز على أصلنا أن يؤاجر أو يبايع  
الذي عليه ، إذا غلب على الظن أنه يفعل ذلك ، كالمسلم وأولى .  
وأما القسم الأول : فلي ما قاله ابن أبي موسى : يكره . ولا يحرم . لأننا قد  
قررناه على ذلك ، وإعانتة على سكنى الدار كإعانتة على سكنى دار الإسلام .  
فلو كان هذا من الاعانة المحرمة لما جاز إقرارهم بالجزية . وإنما كره ذلك لأنه  
إعانة من غير مصلحة ، لا مكان يبيعها من مسلم ، بخلاف الإقرار بالجزية . فإنه  
جزر لأجل المصلحة .

معاصي الذي  
إما أن يقر  
عليها وإما أن  
يمنع منها

وعلى ما قاله القاضي : لا يجوز . لأنه إعانة على ما يستعين به على المصيبة من غير مصلحة تقابل هذه المفسدة . فلم يجوز ، بخلاف إسكانهم دار الإسلام . فإن فيه من المصالح ما هو مذكور في فوائد إقرارهم بالجزية .

والقول في شراء الذي أرض الشر مسلم . على روايتين . منع من ذلك في إحداها قال : لأنه لا زكاة على الذي . وفيه إبطال الشر . وهذا ضرر على المسلمين . قال : وكذلك لا يمكنون من استئجار أرض الشر لهذه العلة .

وقال في الرواية الأخرى : لا بأس أن يشتري الذي أرض الشر من مسلم . واختلف قوله إذا جاز ذلك فيما على الذي مما تخرج هذه الأرض على روايتين . قال في إحداها : لا عشر عليه . ولا شيء سوى الجزية .

وقال في الرواية الأخرى : عليه فيما يخرج من هذه الأرض الخمس ، ضعف ما كان على المسلم . ومن أصحابنا من حكى رواية أنهم ينهون عن شرائها . فإن اشتروها ضعف عليهم الشر .

وفي كلام أحمد : ما يدل على هذه . فإذا كان قد اختلف قوله في جواز تملكهم رقة الأرض المشرية ، لما فيه من رفع الشر ، فالمفسدة الدينية الحاصلة بكفرهم وفسقهم في دار كانت للمسلمين ، يعبد الله فيها ويعطى : أعظم من منع الشر .

ولهذا تردد : هل يرفع الضرر بمنع التملك الكلية ، أو مع تجويز البيع ؟ أما أن يعطل حق المسلم ، أو تؤخذ الزكاة من الكفار : فكلاهما غير ممكن ، فكان منع التملك أسهل ، كما منعه من تملك المبدل للمسلم والمصحف ، لما فيه من تمكين عدو الله من أولياء الله ، وكلام الله .

وكذلك نتمهم على ظاهر المذهب : من شراء السبي الذي جرى عليه سلام المسلمين . كما شرط عليهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، أو يرفع الضرر بإبقاء

حق الأرض عليه . كما يؤخذ من أنجر منهم في أرض المسلمين ضعف ما يؤخذ من المسلمين من الزكاة .

ويصخرج : أنه لا يؤخذ منه إلا عشر واحد كالمسألة الآتية . وهذا في العشرية التي ليست خراجية .

فأما الخراجية : فقالوا : ليس لذي أن يتباع أرضا فتحبسها المسلمون عتوة . وإذا جوزنا بيع أرض المنوة كان حكم الذي في ابتياعها كحكمه في ابتياع أرض العشر المحض . إذ جميع الأرض عشرية عندنا وعند الجمهور ، بمعنى أن العشر يجب فيها أخرجت .

وكذلك الأرض اللوات من أرض الإسلام التي ليست خراجية : هل للذي <sup>هل للذي أن</sup> <sub>يملك الأرض</sub> أن يملكها بالإحياء ؟  
اللوات ؟

قال طائفة من العلماء : ليس له ذلك . وهو قول الشافعي وأبي حامد الترمذی وهذا قياس إحدى الروايتين عن أحد في منعه من ابتياعها . فانه إذا لم يميز تملكها بالابتياح بالإحياء أولى ، لكن قد يفرق بينهما بأن للبتاعة أرض عسرة . ففيه ضرر محقق ، بخلاف إحياء الميتة . فانه لا يقطع حقا .

والنصوص عن أحد : وعليه الجمهور من أصحابه ، أنه يملكها بالإحياء ، وهو قول أبي حنيفة واختلف فيه عن مالك .

ثم هل عليه فيها العشر ؟ فيه روايتان .

قال ابن أبي موسى : ومن أحيأ من أهل الذمة أرضا مواتا فعلى له ، ولا زكاة عليه فيها . ولا عشر فيها أخرجت .

وقد روى عنه رواية أخرى : أنه لاخراج على أهل الذمة في أرضهم . ويؤخذ منهم العشر مما يخرج ، بضاعف عليهم . والأول : أظهر .

فهذا الذي حكاه ابن أبي موسى من تضعيف العشر فيما يملكه بالإحياء : هو قياس تضعيفه فيما يملكه بالابتياح .

لكن نقل حرب عنه في رجل من أهل النمة أحياناً . قال : هو عسرى  
فهم القاضي وغيره من الأحباب : أن الواجب هو المشر للأخذ من المسلم  
من غير تضييف . فحكوا في وجوب المشر فيها روايتين . وابن أبي موسى نقل  
الروايتين في وجوب عشر مُضْتَف .

وعلى طريقة القاضي : يخرج في مسألة الابتياح كذلك .

وهذا الذي نقله ابن أبي موسى أصح . فان الكرماني وعبد بن حرب ،  
وإبراهيم بن هاني ، ويعقوب بن بختان نقلوا : أن أحمد سئل - وقال حرب :  
سألت أحمد - قلت : إن أحياناً رجل من أهل النمة مواتاً ، ماذا عليه ؟ قال : أما أنا  
فأقول : ليس عليه شيء . قال : وأهل المدينة يقولون في هذا قولاً حسناً ، يقولون :  
لا يترك الذي أن يشتري أرض المشر . قال : وأهل البصرة يقولون قولاً عجيباً ،  
يقولون : يضاعف عليه المشر .

قال : وسألت أحمد مرة أخرى ، قلت : إن أحياناً رجل من أهل النمة  
مواتاً ؟ قال : هو عسرى . وقال مرة أخرى : ليس عليه شيء .

وروى حرب عن عبيد الله بن الحسن المنبري أنه قيل له : أخذكم للخمس  
من أرض النمة التي في أرض العرب : أباأثر عندكم ، أم بغير أثر ؟ قال : ليس  
عندنا فيه أثر . ولكن قسناه على ما أمر به عمر رضي عنه « أن يؤخذ من أموالهم  
إذا اتجروا بها ومروا بها على عشار » .

فهذا أحمد رضي الله عنه سئل عن إحياء الذي الأرض ؟ فأجاب : أنه ليس  
عليه شيء . وذكر اختلاف الفقهاء في مسألة اشتراؤه الأرض : هل يمنع ، أو  
يُضْتَف عليه المشر ؟ .

وهذا يبين لك أن المسألتين عنده واحد . وهو تملك الذي الأرض المشرية  
سواء كان بابياع أو إحياء أو غير ذلك . وكذلك ذكر المنبري قاضي أهل البصرة  
أنهم يأخذون من جميع أرض أهل النمة المشرية ، وذلك يم ما ملك انتصلاً  
أو ابتداء .



وهذا يفيدك أن أحد إذا منع الذمى أن يبتاع الأرض المشرية . فكذلك يمنعه من إحيائها ، وأنه إذا أخذ منه فيما ابتاعه المحس فكذلك فيما أحياء . وإن من نقل عنه عثراً مفرداً في الأرض الحية دون المبتاعة ، فليس بمستقيم . وإنما سببه قوله في الرواية الأخرى التي نقلها السكرمانى « هي أرض عشرية » ولكن هذا كلام مجمل ، قد فصله أبو عبد الله في موضع آخر ، وبين مأخذه ، ونقل الفقه إن لم يعرف الناقل مأخذ الفقيه ، وإلا فقد يقع فيه الغلط كثيراً .

وقد أفصح أرباب هذا القول بأن مأخذهم : قياس الحراثة على التجارة ، فإن الذمى إذا تجر في غير أرضه فانه يؤخذ منه ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، وهو نصف الشر . فكذا إذا استحدث أرضاً غير أرضه . لأنه في كلا الموضعين قد أخذ يكتسب في غير مكانه الأصلي . وحق الحرث والتجارة قرينان ، كما في قوله ( ٢ : ١٧٢ ) كلوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض ) وكذلك قال أحمد في رواية الميموني : يؤخذ من أموال أهل الذمة إذا تجروا فيها قومت ، ثم أخذ منهم زكاتها مرتين ، يضاعف عليهم . لقول عمر رضى الله عنه « أضغظها عليهم » .

فإن الناس من قاس الزرع على ذلك .

قال الميموني : والذي لا أشك فيه من قول أبي عبد الله غير مرة : أن أرض أهل الذمة التي في الصلح ليس عليها خراج . إنما ينظر إلى ما أخرجت ، يؤخذ منهم الشر مرتين .

قال الميموني : قلت لأبي عبد الله : فالذى يشتري أرض الشر ما عليه ؟ قال لى : الناس كلهم يختلفون في هذا . منهم من لا يرى عليه شيئاً . ويشبهه بماله ليس عليه فيه زكاة إذا كان مقياً ما كان بين أظهرنا ، وبماشيته . فيقول : هذه أموال . وليس عليه فيها صدقة . ومنهم من يقول : هذه حقوق لقوم . ولا يكون الصراط

شراؤه الأرض يذهب بمقوق هؤلاء منهم ، والحسن يقول : إذا اشترأها ضوعف عليه العشر .

قلت : كيف يصف عليه ؟ قال : لأن عليه العشر . فيؤخذ منه الخمس . قلت : تذهب إلى أن يصف عليه الخمس ، فيؤخذ منه الخمس ؟ فالتفت إلى ، وقال : نعم ، يصف عليه .

قال وإذا كرنا أبا عبد الله : أن مالكا كان يرى أن لا يؤخذ منهم شيء . وكان يحول بينهم وبين شراء الشيء منها .

وهذه الرواية اختيار الللال . وهي مسألة كبيرة ليس هذا موضع استقصائها . والفقهاء أيضاً يختلفون في هذه المسألة . كما ذكره أبو عبد الله .

فمن نقل عنه تضيف العشر : عمر بن عبد العزيز والحسن البصري وغيره من أهل البصرة . وبعضهم يرويه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وهو قول أبي يوسف .

ومنهم من قال : بل يؤخذ العشر على ما كان عليه ، كالقول الذى ذكره بعض أصحابنا . ويروى هذا عن الثورى ، ومحمد بن الحسن . وحكى عن الثورى : لا شيء عليه . كالرواية الأخرى عن أحمد . وروى هذا عن مالك أيضاً . وعن مالك : أنه يؤمر ببئسها . وحكى ذلك عن الحسن بن صالح وشريك ، وهو قول الشافعى . وقال أبو ثور : يجبر على بيعها .

وقهاس قول من يصف العشر : أن للستامن لوزرع في دار الإسلام لكان الواجب عليه خمسين ضعفاً ما يؤخذ من الذى . كما أنه إذا أبحر في دار الإسلام : يؤخذ منه العشر ضعفاً ما يؤخذ من الذى .

يمنع أهل الذمة فقد ظهر أن على إحدى الروايتين - وقول طوائف من أهل العلم - : بمنعهم من الاستيلاء أن يستولوا على عقار في دار الإسلام للمسلمين فيه حق : من المالكين والزرايع ، على عقار في دار الإسلام كما بمنعهم أن يحدثوا في دار الإسلام - لأم بناء لعبادتهم : من كنيسة ، أو بيعة ، أو صومعة . لأن عقد الذمة اقتضى إقرارهم على ما كانوا عليه من غير تمدد منهم

إلى الاستلاء فيما ثبت للمسلمين فيه حق من عقار أو رقيق .  
وهذا لأن مقصود الدعوة : أن تكون كلمة الله هي العليا . وإنما أقروا بالجزية  
للضرورة العارضة . والحكم المقيّد بالضرورة مقدر بقدرها . ولهذا لم يثبت لهم  
غير واحد من السلف حق شفعة على مسلم . وأخذ بذلك أحد رحمته الله وغيره .  
لأن الشقص الذي يملكه مسلم إذا أوجبنا فيه شفعة لذى كنا قد أوجبنا على  
المسلم أن ينقل الملك في عقاره إلى ذى بطريق القهر للسلم . وهذا خلاف الأصول  
ولهذا نص أحد على أن البائع للشقص إذا كان مسلماً وشريكه ذى : لم يجب له  
شفعة . لأن الشفعة في الأصل إنما هي من حقوق أحد الشريكين على الآخر ،  
بمنزلة الحقوق التي تجب على المسلم للمسلم ، كاجابة الدعوة ، وعيادة المريض ،  
وكنمته وكفّه أن يبيع على يمينه ، أو يخطب على خطبته . وهذا كله عن أحد  
مخصوص بالمسلمين ، وفي البيع والخطبة خلاف بين الفقهاء .  
وأما استئجار الأرض الموقوفة على الكنيسة وشراء ما يباع على الكنيسة  
فقد أطلق أحد المنع : أنه لا يستأجرها . لا يمينهم على ما هم فيه . وكذلك أطلقه  
الأمدي وغيره .

ومثل هذا ما لو اشترى من المال الموقوف للكنيسة الموصى لها به ، أو باع  
آلات يبنون بها كنيسة ونحو ذلك . والمنع هنا أشد . لأن نفس هذا المال الذي  
يبيذه يصرف في المنفعة . فهو كبيع العصور لمن يتخذ خمرًا ، بخلاف نفس  
السكنى . فإنها ليست محرمة . ولكنهم يوصون في المنزل . وقد يشبه ما لو قد  
باعهم الخبز والقمح والحب . فإنهم قد يستعينون بذلك على الكفر ، وإن كان  
الإسكان فوق هذا . لأن نفس الأكل والشرب ليس بمحرم . ونفس المنفعة  
المقود عليها في الإجارة — وهو البيت — قد يكون محرماً .

الآ ترى أن الرجل لا ينبغي أن يتصدق على الكفار والفساق في الجنة ،  
وينبغي أن يُقيّد في منزله من يكفر أو يفسق ؟ وقد تقدم تصريح ابن القاسم أن

هذا الشراء لا يخل. وأطلق الشافعي المنع من معاونتهم على بناء الكنيسة ونحو ذلك  
 فقال في كتاب الجزية من الأثم : ولو أوصى - يعنى الذى - بثلاث ماله أو  
 شيء منه يبنى به كنيسة لصلوات النصارى . أو يستأجر به خدم للكنيسة ، أو  
 تمر به الكنيسة ، أو يستصحب به فيها ، أو يشتري بها أرض لتكون صدقة  
 على الكنيسة ، أو تمر من غلاتها ، أو ما فى هذا المعنى : كانت الوصية باطلة. ولو  
 أوصى أن يبنى كنيسة ينزلها مار العريق ، أو وقفها على قوم يسكنونها : جازت  
 الوصية وليس فى ببناء الكنيسة معصية ، إلا أن تتخذ لمصلحة النصارى الذى  
 اجتماعهم فيها على الشرك . قال : وأكره للفلم أن يعمل ببناء أو نجاراً أو غير  
 ذلك فى كنائسهم التى لصلاتهم .

وأما مذهب أحد فى الإجارة لعمل ناووس ونحوه ، فقال الآمدى : لا يجوز  
 رواية واحدة . لأن النعمة المقود عليها محرمة . وكذلك الإجارة لبناء كنيسة  
 أو بيعة أو صومعة كالإجارة لكتبة كتبهم المحرفة .

والأقوال فى  
 الإجارة على  
 حمل الحرم  
 للذى وغيره  
 وأما مسألة حمل الحرم والميتة والخنزير للنصرانى أو المسلم : فقد تقدم لفظ أحد  
 أنه قال : فىمن حمل خراً أو خنزيراً أو ميتة لنصرانى : فهو يكره أكل كرائه .  
 ولكن يقضى للحمال بالكراء . وإذا كان المسلم فهو أشد . زاد بعضهم فيها :  
 ويكره أن يحمل ميتة بكراء ، أو يخرج دابة ميتة ونحو هذا .

ثم اختلف أصحابنا فى هذا الجواب على ثلاث طرق .

إحداها : إجراؤه على ظاهره . وأن المسألة رواية واحدة .

قال ابن أبى موسى : وكره أحمد أن يؤجر المسلم نفسه لحمل ميتة أو خنزير  
 للنصرانى . قال : فإن قل قضى له بالكراء . وإن أجرة نفسه لحمل محرم لمسلم :  
 كانت الكراهة أشد . ويأخذ الكراء . وهل يطيب له ؟ على وجهين . أوجهما :  
 أنه لا يطيب له . ويتصدق به . وهكذا ذكر أبو الحسن الآمدى . قال : إذا  
 أجرة نفسه من رجل لحمل خراً أو خنزيراً أو ميتة : كره . نص عليه . وهذه كراهة

تحريم . لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لمن حملها » ولكن يقضى له بالكراه .  
وغير محتج أن يقضى بالكراه . وإن كان محرما كأجر الحجام .

قد صرح هؤلاء . بأنه يستحق الأجرة مع كونها محرمة عليه على الصحيح .  
الطريقة الثانية : تأويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها ، وجعل المسألة رواية  
واحدة : أن هذه الإجارة لا تصح . وهى طريقة القاضى فى المجرى . وهى طريقة  
ضعيفة رجع عنها القاضى فى كتبه المتأخرة . فإنه صنف المجرى قديما .

الطريقة الثالثة : تخريج هذه المسألة على روايتين .  
إحداها : أن هذه الإجارة صحيحة يستحق بها الأجرة . مع الكراهة للفعل  
وللأجرة .

والثانية : لا تصح الإجارة . ولا يستحق بها أجرة ، وإن حل . وذلك على  
قياس قوله فى الحر : لا يجوز إساكها . ويجب إراقتها .  
قال فى رواية أبى طالب : إذا أسلم له خر أو خنازير : تصب الحر وتسرح  
الخنازير . قد حرما عليه . وإن قتلها فلا بأس .

قد نص على أنه لا يجوز إساكها . ولأنه قد نص فى رواية ابن منصور :  
أنه يكره أن يؤاجر نفسه لنظارة كرم النصرانى . لأن أصل ذلك يرجع إلى الحر ،  
إلا أن يعلم أنه يباع لتير الحر .

قد منع من إجارة نفسه على حفظ الكرم الذى يتخذ للخمر . فأولى أن  
يمنع من إجارة نفسه على حل الحر .

فهذه طريقة القاضى فى التطبيق وتصرفه . وعليها أكثر أصحابه ، مثل  
أبى الخطاب . وهى طريقة من احتذى حذوه من المتأخرين .

والمنصور عندهم : الرواية المخرجة . وهى مذهب مالك والشافعى وأبى يوسف  
وعمد . وهذا عند أصحابنا فيما إذا استأجر على حل الحر إلى يده ، أو جانيته .  
وحيث لا يجوز إقرارها ، سواء كان حلها للشرب أو مطلقا .

فإذا كان يحملها ليريقها ، أو يحمل الميتة ليدفنها ، أو لينقلها إلى الصحراء  
لثلاثين يثاذا الناس بقتن ربحها . فإنه يجوز الإجارة على ذلك . لأنه عمل مباح .  
ولكن إن كانت الأجرة جلد الميتة لم تصح . واستحق أجرة المثل . وإن كان  
قد سلخ الجلد وأخذ رده على صاحبه وهذا مذهب مالك . وأظنه مذهب  
الشافعي أيضاً . ومذهب أبي حنيفة كالرواية الأولى .

وما أخذ في ذلك : أن الحل إذا كان مطلقاً لم يكن المستحق غير حل الخمر  
وأيضاً فإن مجرد حملها ليس بمعصية . لجواز أن تحمل لتراق ، أو تحلل عنده ،  
ولهذا إذا كان الحل للشرب لم يصح . ومع هذا فإنه يكره الحل .  
والأشبه - والله أعلم - طريقة ابن أبي موسى . فإنها أقرب إلى مقصود أحمد  
وأقرب إلى القياس .

وذلك : لأن النبي صلى الله عليه وسلم « لمن عاصر الخمر ومتمصرها ، وحاملها  
والحمولة إليه » فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضاً . وهي  
ليست محزنة في نفسها . وإما حرمت لقصد المتصر والمستحل . فهو كما لو باع  
عبداً أو عسيراً لمن يتخذ خيراً وفات المصير والخمر في يد المشتري . فإن مال  
البائع لا يذهب مجاناً بل يقضى له بموضه .

كذلك هنا : المنفعة التي وقاها المزجر لا تذهب مجاناً ، بل يعطى بدلها .  
فإن تحريم الانتفاع بها إنما كان من جهة المستأجر ، لا من جهة .  
نحو حرمان الأجرة . ثم نحن نحرم الأجرة عليه لحق الله سبحانه ، لا لحق المستأجر ، والمشتري ،  
على الممل  
بمخلاف من استأجر لزنأ أو التلوط ، أو القتل ، أو النصب ، أو السرقة . فإن  
نفس هذا الممل يحرم ، لا لأجل قصد المشتري . فهو كما لو باع ميتة أو خيراً .  
فإنه لا يقضى له بشئها . لأن نفس هذه العين محرمة .

ومثل هذه الإجارة والجمالة : لا توصف بالصحة مطلقاً ، ولا بالفساد مطلقاً .  
بل هي صحيحة بالنسبة إلى المستأجر بمعنى أنه يجب عليه مال الجسد والأجر .

وهي قاسية بالنسبة إلى الأجرة ، بمعنى أنه يحرم عليه الانخفاض بالأجرة والجمل .  
ولهذا في الشريعة نظائر .

وعلى هذا : فنص أحد على كراهة نظارة كرم التصرافي لا يثاقي هذا ، فإنما تنهاه  
عن هذا الفصل وعن ثمنه ، ونقض له بكرائه . ولولم شمل هذا لكان في هذا منفعة  
عظيمة للمصاة . فإن كل من استأجروه على عمل يستعينون به على المصبة قد  
حصلوا غرضهم منه ، ثم لا يظنونه شيئاً ، وماهم بأهل أن يمانوا على ذلك ،  
بخلاف من سلم إليهم عملاً لا قيمة له بحال .

نعم البني والفقى والتائعة ونحوهم إذا أعطوا أجورهم ثم تابوا : هل يتصدقون ما تصنع البني  
بها ، أو يجب أن يردوها على من أعطاهمها ؟ فيها قولان .  
أصحها : أنا لا نردها على القساق الذين بذلوا في المنفعة المحرمة ، ولا يباح  
الأخذ . بل يتصدق بها ، وتصرف في مصالح المسلمين ، كما نص عليه أحد في  
أجرة حل المحر .

ومن ظن أنها ترد على البازل المستأجر : لأنها مقبوضة بعقد قاسد فيجب  
ردها عليه كالمقبوض بالربا ، أو نحوه من العقود القاسدة ، فيقال له : المقبوض  
بالعقد القاسد يجب فيه التراد من الجانبين ، فيرد كل منهما على الآخر ما قبضه  
منه . كما في تقابض الربا ، عند من يقول : المقبوض بالعقد القاسد لا يملك ، كما  
هو المعروف من مذهب الشافعي وأحمد . فأما إذا تلف المقبوض عند القابض :  
فإنه لا يستحق استرجاع عوضه مطلقاً .

وحينئذ يقال : إن كان ظاهر القياس يوجب ردها ، بناء على أنها مقبوضة  
بعقد قاسد . قالوا : ومستمع الفناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم ،  
واستوفوا العوض المحرم ، والتحريم القوي فيه ليس لحقهم . وإنما هو لحق الله  
تعالى ، وقد كانت هذه المنفعة بالمقبض ، والأصول تقتضي : أنه إذا رد أحد  
الموضين رد الآخر . فإذا تضرر على المستأجر رد المنفعة لم يرد عليه المال .

ما تصنع البني  
إذا تابت بما  
عندنا من  
أجر البناء

وأيضاً : فإن هذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في أحد منفعتيه وعوضهما جميعاً منه ، بخلاف ما لو كان الموضع خيراً أو ميتة ، فإن ذلك لا ضرر عليه في فواتها . فإنها لو كانت باقية أتلقتها عليه . ومنفعة الفناء والنوح لو لم تفت لتوفرت عليه ، بحيث كان يتمكن من صرف تلك المنفعة في أمر آخر ، أعنى من صرف القوة التي عمل بها .

فيقال على هذا : فينبى أن يقضوا بها إذا طالب بقبضها .

قيل : نحن لا نأمر بدفعها ولا بردها ، كمنقود الكفار المحرمة . فإنهم إذا أسلموا على القبض لم نحكم بالقبض . ولو أسلموا بعد القبض لم نحكم بالرد ، ولكن في حق السلم تحرم هذه الأجرة عليه . لأنه كان ممتقداً لتحريمها بخلاف الكافر . وذلك لأنه إذا طلب الأجرة قلنا له : أنت فرطت ، حيث صرفت قوتك في عمل محرم ، فلا يقضى لك بأجرة .

فإذا قبضها ثم قال الدافع : هذا المال اقضوا لي برده ، فإنما أقبضته إياه عوضاً عن منفعة محرمة . قلنا له : دفعته بمعاوضة وضيت بها ، فإذا طلبت استرجاع ما أخذته فرد إليه ما أخذته ، إذا كان له في بقاءه منه منفعة . فهذا ومثله يتوجه فيا يقبض من ثمن الميعة والخمر .

وأيضاً : فشترى الخمر إذا أقبض ثمنها وقبضها وشراها . ثم طلب أن يعاد إليه الثمن : كان الأوجه أن يرد إليه الثمن . ولا يباح للبائع . لا سيما ونحن نصاب الخمار ببيع الخمر : بأن نحرق الحانوت التي تباع فيها . نص على ذلك أحد وغيره من العلماء ، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حرق حانوتاً يباع فيها الخمر . وعلى ابن أبي طالب رضي الله عنه حرق قرية يباع فيها الخمر ؛ وهي آثاو مروة ، وهذه للساعة مبسولة في غير هذا الموضع .

وذلك : لأن القوبات المالية عندنا باقية غير منسوخة .



فلما عرف أصل أحد في هذه المسائل : فعلوم أن ييهم ما يقيمون به أعيادهم - ييهم  
الحرملة : مثل ييهم القار السكى وأشد ، بل هو إلى ييهم المصير أقرب منه ما يستينون  
إلى ييهم القار ، لأن ما يتاعونه من الطعام واللباس ونحو ذلك يستينون به به على أعيادهم  
على العيد .

إذ العيد - كما قدمنا - اسم لما يفعل من المبادات والمادات . وهذه إبانة  
على ما يقام من المادات . لكن لما كان جنس الأكل والشرب واللباس ليس  
محرمًا في نفسه ، بخلاف شرب الخمر . فإنه محرم في نفسه .

فإن كان ما يتاعونه يفعلون به نفس المحرم ، مثل صليب أو شعائين أو  
ممسودية ، أو تبخير ، أو ذبح لغير الله ، أو صور ونحو ذلك ، فهذا لا ريب في  
تحريمه كبيهم المصير ليتخذوه خمرًا ، وبناء الكنيسة لهم ، وأما ما يتنعون به  
في أعيادهم للأكل والشرب واللباس ، فأصول أحد وغيره تقتضى كراهته .  
لكن كراهة تحريم كذهب مالك ، أو كراهة تنزيه ؟

والأشبه : أنه كراهة تحريم . كسائر النظائر عنده ، فإنه لا يجوز بيع الخنزير  
والحم والرياحين للفساق الذين يشربون عليها الخمر ، ولأن هذه الإبانة قد تنضى  
إلى إظهار الدين الباطل ، وكثرة اجتاع الناس لميديم وظهوره . وهذا أعظم من  
إبانة شخص معين .

أسكن من يقول : هذا مكروه كراهة تنزيه . يقول : هذا متردد بين بيع  
المصير وبيع الخنزير . وليس هذا مثل ييهم المصير الذى يتخذونه خمرًا ، لأننا  
إنما يحرم علينا أن نبيع الكفار ما كان محرم الجنس ، كالخمر ، والخنزير ، فأما  
ما يباح في حال دون حال ، كالخمر ونحوه . فيجوز بيعه لهم .

وأيضاً : فالطعام واللباس الذى يتاعونه في عيديم ليس محرمًا في نفسه ، وإنما  
الأعمال التى يعملونها بها لما كانت شعار الكفار نهى عنها السلم ، لما فيها من  
مفسدة انجراره إلى بعض فروع الكفر . فأما الكافر : فعلى لا تزیده من القصاد  
بشمار الكفر

أكثر ما هو فيه . لأن نفس حقيقة الكفر قائمة به . فإلّا الكفر وحده :  
 إذا كانت مباحة لم يكن فيها كفر زائد كما لو باعهم المسلم ثياب الفخذ التي يتجهنون  
 بها عن المسلمين ، بخلاف شرب الخمر وأكل الخنزير . فإنه زيادة في الكفر .  
 نعم : لو باعهم المسلم ما يتخذونه صليباً أو شمانين ، ومحو ذلك ، فهذا قد باعهم  
 ما يستمينون به على نفس المعصية .  
 ومن نصر التحريم يجب عن هذا بأن شعار الكفر وعلامته ودلالته  
 على وجهين .

وجه : نؤمر به في دار الإسلام . وهو ما فيه إذلال الكفر وصناره . فهذا إذا  
 ابتاعوه كان ذلك إعانة على ما يأسر الله به ورسوله . فإننا نحن نأمرهم باليسار .  
 ووجه النهي عنه : هو ما فيه من إعلاء الكفر وإظهاره له : كرفع أصواتهم  
 بكتابهم ، وإظهار الشمانين ، وبيع النواقيس لهم ، وبيع الرايات والألوية لهم  
 ومحو ذلك ، فهذا من شمائر الكفر التي نحن مأمورون بإزالتها ، والمنع منها في ديار  
 للإسلام ، فلا يجوز إعانتهم عليها .

قبول هدية  
 الكفار في  
 عيدهم

وأما قبول الهدية منهم يوم عيدهم : فقد قدمنا عن علي بن أبي طالب  
 رضي الله عنه « أنه أتى بهدية النيروز قبلها » .

وروى ابن أبي شيبة في المصنف : حدثنا جرير عن قابوس عن أبيه « أن  
 امرأة سألت عائشة ، قالت : إن لنا أطعراً من الجوس ، وإنه يكون لهم العيد ،  
 فيهدون لنا ؟ قالت : أما ما ذبح لثلك اليوم فلا تأكلوا ، ولكن كلوا من  
 أشجارهم » .

وقال : حدثنا وكيع عن الحكم بن حكيم عن أمه عن أبي رَزَّة « أنه كان  
 له سكان عجوس . فكانوا يهدون له في النيروز والمهرجان . فكان يقول لأهله :  
 ما كان من فاكهة فكلوه ، وما كان من غير ذلك فردوه » .

فهذا كله يدل على أنه لا تأثير للميد في النع من قبول هديتهم . بل حكمها

في العهد وغيره سواء ، لأنه ليس في ذلك إبانة لم على شائركفرهم .  
لكن قبول هدية الكفار من أهل الحرب وأهل النعمة مسألة مستقلة  
بنفسها فيها خلاف وتفصيل ليس هذا موضعه .

وإنما يجوز أن يؤكل من طعام أهل الكتاب في عيديم بائقاع أو هدية ،  
أو غير ذلك مما لم يذبحوه للعيد . فأما ذبائح الجوس فالحكم فيها معلوم . فإنها  
حرام عند العامة .

وأما ما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم وما يتقربون بذبحه إلى غير الله : فنظر تحريم ما ذبحه  
أهل الكتاب  
لأعيادهم  
ما يذبح المسلمون هداياهم وضحاياهم مقربين بها إلى الله تعالى . وذلك مثل  
ما يذبحون للشيخ والزهرة ، فمن أحد فيها روايتان . أشهرها في نصوصه : أنه  
لا يباح أكله ، وإن لم يسم عليه غير الله تعالى . ونقل النعي عن ذلك عن  
عائشة وعبد الله بن عمر .

قال الميموني : سألت أبا عبد الله عن ذبائح أهل الكتاب ؟ فقال : إن كان  
عما يذبحون لكتنائهم فلا يحل ، فقال : يدعون التسمية على عمد ، إنما يذبحون  
للسبيح .

وذكر أيضاً : أنه سأل أبا عبد الله عن ذبح من أهل الكتاب ولم يسم ؟  
فقال : إن كان عما يذبحون لكتنائهم فقال : يتركون التسمية فيه على عمد ،  
إنما يذبحون للشيخ ، وقد كرهه ابن عمر ، إلا أن أبا الرداء يتأول أن طعامهم  
حل ، وأكثر ما رأيت منه الكراهة لأكل ما ذبحوا لكتنائهم .

وقال أيضاً : سألت أبا عبد الله عن ذبيحة للمرأة من أهل الكتاب ولم يسم ؟  
قال : إن كانت ناسية فلا بأس ، وإن كان عما يذبحون لكتنائهم فقد يدعون  
التسمية فيه على عمد .

قال المروزي : قرئ على أبي عبد الله (٥: ٣) وما ذبح على الثنوب قال :  
على الأصنام . وقال : كل شيء ذبح على الأصنام لا يؤكل .

وقال حنبل قال عبي : أكره كل ما ذبح لنير الله ، والكنايس إن ذبح لها ، وما ذبح أهل الكتاب على معنى الذكاة فلا بأس به . وما ذبح يريد به غير الله فلا آكله ، وما ذبحوا في أعيادهم أكرهه .

وروى أحمد عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي : سألت ميسوناً عما ذبحت النصارى لأعيادهم وكنائسهم ؟ فكره أكله .

وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال : لا يؤكل . لأنه أهل لنير الله به . ويؤكل ما سوى ذلك . وإنما أهل الله من طعامهم ما ذكر اسم الله عليه . قال الله عز وجل ( ١٢١:٦ ) ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ( وقال ( ١٧٣:٢ ) وما أهل به لنير الله ) فكل ما ذبح لنير الله فلا يؤكل له .

وروى حنبل عن عطاء في ذبيحة النصارى يقول : اسم للسبح ؟ قال : كل قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يسأل عن ذلك ؟ قال : لا تأكل . قال الله ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) فلا أرى هذا ذكاته ( وما أهل لنير الله به ) .

فاحتجاج أبي عبد الله بالآية دليل على أن الكراهة عنده كراهة تحريم . وهذا قول عامة قدماء الأصحاب .

قال الخلال في باب التوقى لأكل ما ذبحت النصارى وأهل الكتاب لأعيادهم وذباح أهل الكتاب لكنائسهم : كل من روى عن أبي عبد الله الكراهة فيه وهي مخرقة في هذه الأبواب .

وما قاله حنبل في هاتين السألتين ذكر عن أبي عبد الله ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) ( وما أهل لنير الله به ) فانما الجواب من أبي عبد الله فيما أهل لنير الله به . وأما التسمية وتركها : فقد روى عنه جميع أصحابه : أنه لا بأس بأكل ما لم يسوا عليه ، إلا في وقت ما يذبحون لأعيادهم وكنائسهم . فانه في معنى قوله تعالى ( ١٦: ١١٥ ) وما أهل لنير الله به ) .

وعند أبي عبد الله : أن تسمير ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) إنما  
حني به الميتة . وقد أخرجته في موضعه .

ومقصود الخلال : أن نعى أحد : لم يكن لأجل ترك التسمية فقط . فإن  
ذلك عنده لا يحرم . وإنما كان لأنهم ذبحوه لغير الله ؛ سواء كانوا يسمون غير الله  
أو لا يسمون الله ولا غيره ، ولكن قصدتم الذبح لغير الله .  
لكن قال ابن أبي موسى : ويحتمل أكل كل ما ذبحه اليهود والنصارى  
لكنائسهم وأعيادهم ، ولا يؤكل ما ذبح للزهرة .

والرواية الثانية : أن ذلك مكروه غير محرم . وهذا الذي ذكره القاضي وغيره  
وأخذوا ذلك - فيما أظنه - مما نقله عبد الله بن أحمد . قال : سألت أبي عن ذبح  
الزهرة ؟ قال : لا يعجبني . قلت : أحرام أكله ؟ قال : لا أقول حراما . ولكن  
لا يعجبني ، وذلك أنه أثبت الكراهة دون التحريم .

ويمكن أن يقال : إنما توقف عن تسميته محرما . لأن ما اختلف في تحريمه  
وتعارضت فيه كالجمع بين الأختين ونحوه : هل يسمى حراما <sup>(١)</sup> ؟ على روايتين  
كالروايتين عنده في أن ما اختلف في وجوبه : هل يسمى فرضا ؟ هل روايتين .  
ومن أصحابنا من أطلق الكراهة ولم يفسر : هل أراد التحريم أو التنزيه ؟

---

(١) يا عبادي ، كيف يعقل خلاف في عبادة الكواكب بالذبح لها ؟ وابن أبي الأداة  
على تحليله ؟ إن القرآن والسنة صريحان في أن كل ذبح لغير الله : إنما هو عبادة له  
من دون الله ، وهو الشرك الذي لا يخفاه الله ، والذي حرم به الجنة على فاعله ،  
والله تعالى يقول في سياق الآيات في هذا الشرك من سورة الأنعام ( ٦ : ١٢١ ) وإن  
الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم ، وإن أطمعهم إنكم لمشركون ) أي وإن  
خدعوك وأطمعهم فيما يوحون به من تسمية الذبح لأعياد آلهتهم وأوليائهم  
ولتنظيمها بأسماء مزخرفة ، وأنهم إنما قصدوا بها إبطام الفقراء أو السرور والفرح  
أو غير ذلك : إنكم بذلك تكونون مشركين بأخذ أقوال طواغيتهم شرعا تبطلون  
به شرع الله ، وتشركونهم في شركهم بتعظيم غير الله وعبادته بهذا الذبح .

قال أبو الحسن الآمدي : ما ذبح لنير الله مثل الكنائس والزهرة والشمس والقمير . فقال أحد : هو مما أهل به لنير الله أكرهه . كل ما ذبح لنير الله والكنائس وما ذبحوا في أعيادهم أكرهه ، فأما ما ذبح أهل الكتاب على معنى الذكاة فلا بأس به .

وكذلك مذهب مالك يكره ما ذبحه النصارى لكنائسهم ، أو ذبحوا على اسم المسيح أو الصليب ، أو أسماء من مضى من أحيارهم وزيهاتهم .  
وفي المدونة : وكره مالك أكل ما ذبحه أهل الكتاب لكنائسهم ، أو لأعيادهم من غير تحريم . وتأول قول الله (١٤٥:٦) أو فسقا أهل لنير الله به )  
قال ابن القاسم : وكذلك ما ذبحوا وسماوا عليه اسم المسيح . وهو بمنزلة ما ذبحوا لكنائسهم ، ولا أرى أن يؤكل .

ونقلت الرخصة في ذباح الأعياد ونحوها عن طائفة من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا فيما لم يسماوا عليه غير الله . فإن سماوا غير الله في عيدهم أو غير عيدهم حرم في أشهر الروايتين ، وهو مذهب الجمهور . وهو مذهب الفقهاء الثلاثة فيما نقله غير واحد . وهو قول علي بن أبي طالب وغيره من الصحابة . منهم : أبو البرداء وأبو أمامة ، والرباض بن سارية ، وعباد بن الصامت . وهو قول أكثر فقهاء الشام وغيرهم .

والثانية : لا يحرم وإن سماوا غير الله . وهو قول عطاء ، ومجاهد ، ومكحول ، والأوزاعي ، والليث .

قل ابن منصور : أنه قيل لأبي عبد الله : سئل سفيان عن رجل ذبح ، ولم يذكر اسم الله متعمداً ؟ قال : أرى أن لا يؤكل . قيل له : أرأيت إن كان يرى أنه يمزى منه فلم يذكر ؟ قال : أرى أنه لا يؤكل . قال أحد : للسم فيه اسم الله ، يؤكل . ولكن قد أساء في ترك التسمية — النصارى : أليس يذكرون غير اسم الله ؟

ووجه الاختلاف ، أن هذا قد دخل في عموم قوله عز وجل ( ٥ : ٥ ) وطعام الذين أنزلنا الكتاب حل لكم ) وفي عموم قوله تعالى ( ١٦ : ١١٥ ) وما أهل لنير الله به ) لأن هذه الآية تم كل ما نطق به لنير الله . يقال : أهلت بكذا ، إذا تكلمت به ، وإن كان أصله الكلام الرفيع ، فإن الحكم لا يختلف برفع الصوت وخفضه وإنما لما كانت عادتهم رفع الصوت في الأصل خرج الكلام على ذلك . فيكون المعنى : وما تكلم به لنير الله . وما نطق به لنير الله .

ومعلوم أن ما حرم أن يحمل غير الله مسمى . فكذلك منويا . إذ هذا مثل الذبح باسم الله النيات في العبادات ، فإن اللفظ بها ، وإن كان أبلغ ، لكن الأصل القصد . وقربة لله ألا ترى أن المتقرب بالهدايا والضحايا ، سواء قال : أذبحه لله أو سكت . فإن العبادة بالنية . وتسميته « الله » على الذبيحة غير ذبحها لله . فإنه يسمى على ما يقصد به اللحم . وأما قربان فيذبح لله سبحانه . ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في قربانه « اللهم منك ولك » بعد قوله « بسم الله والله أكبر » لقوله تعالى ( ١٦٢ : ١٦٢ ) إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ) والكافرون يصنعون بألحمتهم كذلك . فتارة يسمون ألحمتهم على الذبائح ، وتارة يذبحونها قربانا إليهم ، وتارة يجمعون بينهما . وكل ذلك - والله أعلم - يدخل فيما أهل لنير الله به . فإن من سمى غير الله فقد أهل به لنير الله ، قوله « باسم كذا » استماعة به . وقوله « لكذا » عبادة له : ولهذا جمع الله بينهما في قوله ( إياك نمد وإياك نستعين ) . وأيضاً : فإنه سبحانه حرم ما ذبح على النصب ، وهي كل ما ينصب ليعبد من دون الله .

وأما احتجاج أحد على هذه المسألة بقوله تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) فيثبت اشترطت التسمية في ذبيحة السلم : هل تشترط في ذبيحة الكتابي ؟ على روايتين . وإن كان انخلال هنا قد ذكر عدم الاشتراط ، فاحتجاجة بهذه الآية يخرج على إحدى الروايتين .

فلما تناقض الصوم الحاضر، وهو قوله تعالى ( وما أهل به لئير الله ) والعموم للبيح . وهو قوله ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ) اختلف العلماء في ذلك .

والأشبه بالكتاب والسنة : ما دل عليه أكثر كلام أحد من الحظر . وإن كان من متأخري أصحابنا من لا يذكر هذه الرواية بحال ، وذلك لأن عموم قوله تعالى ( ٥ : ٣ وما أهل لئير الله به وما ذبح على النصب ) عموم محفوظ لم يخص منه صورة ، بخلاف طعام الذين أوتوا الكتاب . فإنه يشترط له الذكاة للمبيحة . فلو ذكرى الكتابى فى غير الحل للمشروع لم تبيح ذكاته . ولأن غاية الكتابى : أن تكون ذكاته كالسلم . والمسلم لو ذبح لئير الله ، أو ذبح باسم غير الله : لم يبيح . وإن كان يكفر بذلك . فكذلك الذى . لأن قوله تعالى ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ) سواء . وهم وإن كانوا يستحلون هذا ، ونحن لا نستحلّه : فليس كل ما استحلوه يحل لنا . ولأنه قد تناقض دليلان حاضر ومبيح . فالخاطر : أولى أن يقدم .

ولأن الذبح لئير الله أو باسم غيره قد علمنا يقيناً . أنه ليس من دين الأنبياء عليهم السلام . فهو من الشرك الذى أحدثوه . فاللعن الذى لأجله حلت ذبائحهم : منتف فى هذا . والله تعالى أعلم .

إذا لم يسمى الكافر ولكن ضحريه ظاهر . أما إذا لم يسموا أحدا . ولكن قصدوا الذبح للمسيح ، أو قصد عند الكوكب ونحوها . فما وجه تحريره ؟ .

الذبح غير الله قبل : قد تقدمت الإشارة إلى ذلك . وهو أن الله سبحانه قد حرم ما ذبح على النصب . وذلك يقتضى تحريره . وإن كان ذابحه كتابياً . لأنه لو كان التحريم لكونه وثيقاً : لم يكن فرق بين ذبحه على النصب وغيرها . ولأنه لما أباح لنا طعام أهل الكتاب دل على أن طعام المشركين حرام . فخصيص ما ذبح على الوثن يقتضى فائدة جديدة .



وأيضاً : فإنه ذكر تحريم ماذبح على النصب ، وما أهل به لنير الله . وقد دخل فيما أهل به لنير الله : ما أهل به أهل الكتاب لنير الله . فكذلك كل ماذبح على النصب . فإذا ذبح الكتابي على ما قد نصبوه من التماثيل في الكنائس : فهو مذبح على النصب .

ومعلوم أن حكم ذلك لا يختلف بحضور الوثن وغيثه . فإنما حرم لأنه قصد بذبحه عبادة الوثن وتمطيجه . وهذه الأصنام قد قيل : هي من الأصنام . وقيل : هي غير الأصنام .

قالوا : كان حول البيت ثلاثمائة وستون حجرا . كان أهل الجاهلية يذبحون عليها ، ويُسرحون اللحم عليها . وكانوا يظنون هذه الحجارة ويسبونها ، ويذبحون عليها . وكانوا إذا شادوا أبدلوا هذه الحجارة بحجارة هي أعجب إليهم منها . ويدل على ذلك قول أبي ذر في حديث إسلامه « حتى صرت كالنصب الأحمر » يريد : أنه كان يصير أحمر من تلونه بالدم .

وفي قوله ( وما ذُبح على النصب ) قولان .

ما ذبح على  
النصب

أحدهما : أن قس الذبح كان يكون عليها ، كما ذكرناه . فيكون ذبحهم عليها تقرباً إلى الأصنام . وهذا على قول من يحملها غير الأصنام . فيكون الذبح عليها لأجل أن المذبح عليها مذبح للأصنام ، أو مذبح لها ، وذلك يقتضي تحريم كل ماذبح لنير الله . ولأن الذبح في البقعة لا تأثير له إلا من جهة الذبح لنير الله ، كما كرهه النبي صلى الله عليه وسلم من الذبح في مواضع أصنام للمشركين ، ومواضع أعيادهم . وإنما يكره المذبح في البقعة المنيعة : لكونها محل شرك . فإذا وقع الذبح حقيقة لنير الله كانت حقيقة التحريم قد وجدت فيه .

والقول الثاني : أن الذبح على النصب ، أى لأجل النصب . كما قيل « أو لم رسول الله صلى الله عليه وسلم على زينب بنحو ولحم » وأطعم فلان على ولده . وذبح فلان على ولده . ونحو ذلك . ومنه قوله تعالى ( ٢٢ : ٣٧ )

لتكبروا الله على ما هداكم ) وهذا ظاهر على قول من يحمل النصب نفس الأصنام . ولا منافاة بين كون الذبح لها ، وبين كونها كانت تُكَلِّث بالهم .  
وعلى هذا القول : فالدلالة ظاهرة .

واختلاف هذين القولين في قوله تعالى : ( على النصب ) نظير الاختلاف في قوله تعالى ( ٢٢ : ٣٤ ) ولكل أمة جعلنا منسكاً ليذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) وقوله تعالى ( ٢٢ : ٢٨ ) ليشهدوا منافع لهم ، ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) فإنه قد قيل : المراد بذكر « اسم الله » عليها : إذا كانت حاضرة .  
وقيل : بل يعم ذكره لأجلها في منيها وشهودها . منزلة قوله تعالى ( لتكبروا الله على ما هداكم ) .

وفي الحقيقة مآل القولين إلى شيء واحد في قوله تعالى ( وما ذبح على النصب ) كما قد أومأنا إليه .

وفيها قول ثالث ضعيف : أن المعنى على « اسم النصب » وهذا ضعيف . لأن هذا المعنى حاصل من قوله تعالى ( وما أهل لنبر الله به ) فيكون تكريرا . لكن اللفظ يحتمله . كما روى البخاري في صحيحه عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بئلدح <sup>(١)</sup> - وذلك قبل أن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي - فقدمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سُفرة فيها لحم . فأبى أن يأكل منها . ثم قال زيد : إني لست آكل مما تذبجون على أنصابكم . ولا آكل إلا ما ذكر اسم الله عليه » .

---

(١) قال الحافظ في الفتح ( ج ٧ ص ٩٨ ) بفتح الباء للوحدة وسكون اللام والدال للهمة ثم حاء : واد في طريق التنبع

وفي رواية له « وإن زيد بن عمرو بن خيل كان يعيب على قريش ذبايحهم . زيد بن عمرو  
ويقول : الشاة خلقها الله ، وأنزل لها من السماء الماء ، وأنبت لها من الأرض ابن خيل لم  
الكلأ . ثم أتت تذبحونها على غير اسم الله » إنكاراً لذلك وإعظاماً له . يكنى بأكل  
بما أهل به لنبي الله

وأيضاً : فإن قوله تعالى ( وما أهل لنبي الله به ) ظاهره : أنه ماذبح لنبي الله ،  
مثل أن يقال : هذا ذبيحة لكذا . وإذا كان هذا هو المقصود : فسواء لفظ به ،  
أو لم يلفظ . وتحريم هذا أظهر من تحريم ماذبحة النصراني للحم ، وقال فيه  
« باسم المسيح » ونحوه . كما أن ماذبحته ممن تشترين به إلى الله سبحانه كان  
أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم ، وقلنا عليه « باسم الله » فإن عبادة الله سبحانه  
بالصلاة والنسك له : أعظم من الاستمانة باسمه في فوائح الأمور . فكذلك  
الشرك بالصلاة لنبيه ، والنسك لنبيه : أعظم شركاً من الاستمانة باسم هذا النبي  
في فوائح الأمور . فإذا حرم ما قيل فيه : باسم المسيح والزهرة . فلأن يحرم ما قيل  
فيه : لأجل المسيح والزهرة ، أو قصد به ذلك : أولى .

وهذا يبين لك ضعف قول من حرم ماذبح باسم غير الله ولم يحرم ماذبح  
لنبي الله . كما قاله طائفة من أصحابنا وغيرهم . بل لو قيل بالعكس لكان أوجه .  
فإن العبادة لنبي الله أعظم كفرًا من الاستمانة بنبي الله .

وعلى هذا : فلو ذبح لنبي الله متقرباً به إليه : لحرم ، وإن قال فيه :  
بسم الله ، كما يضل طائفة من منافي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الأولياء  
والكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك . وإن كان هؤلاء مرتدين لاتباع  
ذبيحتهم بحال . لكن يجتمع في الذبيحة مانان .

ومن هذا الباب : ما قد يضل الجاهلون بمكة - شرفها الله - وغيرها من الذبح  
للجن . ولهذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن ذبائح الجن » .  
ويدل على المسألة ما قدمناه : من أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهى عن  
الذبح في مواضع الأصنام ، ومواضع أعياد الكفار » .

الذبح  
للكواكب  
والجن

ويدل على ذلك أيضاً ما رواه أبو داود في سننه : حدثنا هارون بن عبد الله حدثنا حماد بن مسعدة عن عوف عن أبي ريمانة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معاورة الأعراب » قال أبو داود : **خُفِرَ** : وقعه على ابن عباس .

الغائر

وروي أبو بكر بن أبي شيبة في تفسيره : حدثنا وكيع عن أصحابه عن عوف الأعرابي عن أبي ريمانة قال : « سئل ابن عباس عن معاورة الأعراب ؟ فقال : إني أخاف أن تكون مما أهل لنير الله به » .

وروي أبو إسحاق إبراهيم دُحِّم في تفسيره : حدثنا أبي حدثنا سعيد بن منصور عن ربي عن عبد الله بن الجارود قال : سمعت الجارود قال « كان من بني رباح رجل يقال له : ابن وثيل شاعرا ، نافرأ بالقرزق غالبا الشاعر ، بماء يظهر الكوفة ، على أن يقر هذا مائة من إبله . وهذا مائة من إبله ، إذا وردت الماء ، فلما وردت الإبل الماء قاما إليها بأسيا فهما ، فجعلتا ينسفان عراقيهما . فخرج الناس على الحر والبنال ، يريدون اللحم . وعلى رضي الله عنه بالكوفة ، فخرج على بئله رسول الله صلى الله عليه وسلم البيضاء ، وهو ينادي : يا أيها الناس ، لا تأكلوا من لحومها . فأنها أهل بها لنير الله » .

فهؤلاء الصحابة قد فسروا ما قصد بذبحه غير الله داخلها أهل به لنير الله . فعملت أن الآية لم يقتصر بها على التلفظ باسم غير الله ، بل ما قصد به التقرب إلى غير الله فهو كذلك . وكذلك تفاسير التابعين على أن ما ذبح على النصب : هو ما ذبح لنير الله .

وروي في تفسير مجاهد المشهور عنه الصحيح من رواية ابن أبي نجيم في قوله تعالى ( وما ذبح على النصب ) قال « كانت حجارة حول الكعبة يذبح لها أهل الجاهلية ، ويبدلون إذا شاءوا بمحجارة أعجب إليهم منها » .

وروي ابن أبي شيبة . حدثنا محمد بن فضيل عن أشعث عن الحسن في قوله تعالى ( وما ذبح على النصب ) قال « هو بمنزلة ما ذبح لنير الله » .

وفي تفسير قتادة المشهور عنه : وأما ( ماذبح على النصب ) فالنصب حجارة .  
كان أهل الجاهلية يعبدونها ، ويذبحون لها . فعلى الله عن ذلك .  
وفي تفسير علي بن أبي طلحة عن ابن عباس « النصب : أصنام كانوا يذبحون  
ويهلون عليها » .

فإن قيل : فقد نقل إسماعيل بن سعيد قال : سألت أحمد : عما يقرب  
لآلهتهم : يذبحه رجل مسلم ؟ قال : لا بأس به .

قيل : إنما قال أحمد ذلك . لأن المسلم إذا ذبحه سعى الله عليه . ولم يقصد ذبحه للنسوة تغير  
لغير الله . ولا يسعى غيره ، بل يقصد منه غير ما قصد صاحب الشاة ، فتصير نية  
صاحب الشاة لا أثر لها . والذابح هو المؤثر في الذبح <sup>(١)</sup> . بدليل أن المسلم لو وكل  
كتائباً في ذبيحة . فسعى عليها غير الله لم تبح . ولهذا لما كان الذبح عبادة في  
نفسه كره على رضى الله عنه وغير واحد من أهل العلم ، منهم أحمد في إحدى  
الروايتين عنه : أن يوكل المسلم في ذبح نسيكته كتائباً . لأن نفس الذبح عبادة  
بدنية ، مثل الصلاة . ولهذا تختص بمكان وزمان ونحو ذلك ، بخلاف تفرقة  
اللحم . فإنه عبادة مالية . ولهذا اختلف العلماء في وجوب تخصيص أهل الحرم

---

(١) كيف تمحو نية الجزاء - الذى لا شأن له في الشاة - ولا علاقة له بها .  
وإنما له أجرته على إجراء السكين على عنقها وتبيتها لصاحبها - نية من اشتراها باسم  
معظمه غير الله ، ورباها وأطعمها وسقاها ، وذهب بها إلى الرعى باسم غيره ،  
ودعا إليها الآكلين يأكلونها باسم غير الله ، وطبخها وقدم لها لم وترده على اسم  
غير الله ؟ كل ذلك تحووه جرة سكين الجزاء ؟ إن هذا بيد كل البدن . ثم إذا كان  
قد استولى عليها مؤمن موحد . وانتزعها من صاحبها للشرك بالوجه الحلال . ثم  
ذبحها قاصداً تخليصها من عبادة غير الله لتكون قرية لله . فهذا مقبول . وهذا  
شأن الثنائم التى كان يضمها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من الشركيين :  
وكلن منها البعيرة والسائبة ، قد بطل منها هذا الشرك ، وعادت إلى فطرة الله فيها .  
فكانت أحل الحلال .

بلحوم الهدايا المذبوحة في الحرم . وإن كان الصحيح : تخصيصهم بها . وهذا بخلاف الصدقة . فإنها عبادة مالية محضة . فلها قد لا يؤثر فيها نية الوكيل ، على أن هذه المسألة منصوعة عن أحد محتملة .  
فهذا تمام الكلام في ذياتهم لأعيادهم .

### فصل

إفراد أعياد الكفار بالصوم      فأما صوم أيام أعياد الكفار مفردة بالصوم ، كصوم يوم النيروز ، والمهرجان  
وهما يومان يظلمهما القرس : فقد اختلف فيها ، لأجل أن مخالفة تحصل بالصوم ، أو بترك تخصيصه بصل أصلا .

فقد ذكر صوم يوم السبت أولا . وذلك : أنه روى ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر السلمي عن أخته الصماء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم . وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب ، أو عود شجرة - وفي لفظ إلا عود عنب ، أو لحاء شجرة - فليصمه » رواه أهل السنن الأربعة . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وقد رواه النسائي من وجوه آخر عن خالد بن عبد الله بن بسر ، ورواه أيضا عن الصماء عن عائشة .

وقد اختلف الأصحاب وسائر العلماء فيه .

الأقوال في      قال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل عن صيام يوم السبت يتفرد  
إفراد صوم به ؟ قال : أما صيام يوم السبت يتفرد به ؟ فقد جاء في ذلك الحديث حديث  
يوم السبت      الصماء ، يعني حديث ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الله بن بسر عن  
أخته الصماء عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » قال أبو عبد الله : فكان يحيى بن سعيد ينفيه وأبي أن يحدثني به . وقد كان سمعه من ثور . قال : فسمعه من أبي عاصم .

قال الأثرم : ووجه أبي عبد الله في الرخصة في صوم يوم السبت : أن الأحاديث كلها مخالفة لحديث عبد الله بن بسر .

ومنها : حديث أم سلمة حين سئلت : « أى الأيام كان رسول الله صلى الله وسلم أكثر صياما لها ؟ قالت : يوم السبت والأحد » .

منها حديث جويرية « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها يوم الجمعة : أصبحت أمس ؟ قالت : لا ، قال : أتريدن أن تصومي غداً ؟ قالقد هو يوم السبت .

وحديث أبي هريرة « نعى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم الجمعة إلا يوم قبله ، أو بيوم بعده » فالיום الذى بعده : هو يوم السبت .

ومنها : أنه « كان يصوم شعبان كله » وفيه يوم السبت .

ومنها : أنه أمر بصوم المحرم . وفيه يوم السبت . وقال « من صام رمضان وأتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر » وقد يكون السبت فيها .

وأمر بصيام أيام البيض . وقد يكون فيها السبت . ومثل هذا كثير .

فهذا الأثر : فهم من كلام أبي عبد الله : أنه توقف عن الأخذ بالحديث .

وأنه رخص فى صومه ، حيث ذكر الحديث الذى يحتج به فى الكراهة . وذكر أن الإمام فى علل حديث يحيى بن سعيد كان يتقيه ، ويأبى أن يحدث به . فهذا تضييف للحديث .

واحتج الأثر بما دل من النصوص للتواتر على صوم يوم السبت .

ولا يقال : يحمل النعى على إفراده . لأن لفظه « لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم » والاستثناء دليل التناول . وهذا يقتضى أن الحديث يعم صومه على كل وجه . وإلا لو أريد إفراده لما دخل الصوم للقروض ، ليستثنى . فإنه لا إفراد فيه . فاستثنائه دليل على دخول غيره ، بخلاف يوم الجمعة . فإنه يبين أنه إنما نهى عن إفراده .

وعلى هذا : فيكون الحديث إما شاذاً غير محفوظ . وإما منسوخاً . وهذه طريقة قدماء أصحاب أحد الذين محبوبه . كالأثر ، وأبى داود .

وقال أبو داود : حديث منسوخ . وذكر أبو داود بإسناده عن ابن شهاب : أنه كان إذا ذكر له « أنه نهى عن صيام السبت » يقول ابن شهاب : هذا حديث حمص . وعن الأوزاعي قال : « ما زلت له كأنما حتى رأيته انقشر بد » .  
يعنى حديث ابن بسر فى صوم يوم السبت .

قال : أبو داود ، قال مالك : هذا كذب . وأكثراهل العلم على عدم الكراهة .

وأما أكثر أصحابنا : فهموا من كلام أحمد الأخذ بالحديث ، وحمله على الأفراد . فإنه سئل عن عين الحكم فأجاب بالحديث وجوابه بالحديث : يقتضى اتباعه . وما ذكر عن يحيى : إنما هو بيان ما وقع فيه من الشبهة . وهؤلاء يكرهون إفراد الصوم . عملا بهذا الحديث ، بحجة إسناده . وذلك موجب للعمل به وحمله على الأفراد . كصوم يوم الجمعة ، وشهر رجب .

وقد روى أحد فى السند من حديث ابن لهيعة : حدثنا موسى بن وردان عن عبيد الأعرج حدثنى جدى - يعنى العماء - « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم السبت ، وهو يتنذى ، فقال : تعالى تنفدى . فقالت : إني صائمة . فقال لها : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : كلى فإن صيام يوم السبت لا لك ولا عليك » .

وهذا وإن كان إسناده ضعيفاً ، لكن تدل عليه سائر الأحاديث . وعلى هذا فيكون قوله « لا تصوموا يوم السبت » أى لا تقصدوا صيامه بعينه إلا فى القرض . فإن الرجل يقصد صومه بعينه ، بحيث لو لم يجب عليه إلا صوم يوم السبت ، كن أسلم ولم يبق من الشهر إلا يوم السبت : فإنه يصومه وحده . وأيضاً : فقصده بعينه فى القرض لا يكره ، بخلاف قصده بعينه فى النفل . فإنه يكره . ولا تزول الكراهة إلا بضم غيره إليه ، أو موافقته عادة . فالزيل



للكراهة في الفرض مجرد كونه فرضاً ، لا للمقارنة بينه وبين غيره . وأما في النقل  
فالنزول للكراهة ضم غيره إليه ، أو موافقته عادة ونحو ذلك .  
وقد يقال : الاستثناء أخرج بعض صور الرخصة ، وأخرج الباقي بالدليل .  
ثم اختلف هؤلاء في تحليل الكراهة .

فأهل ابن عقيل : بأنه يوم تمسك فيه اليهود ، ويخصونه بالإمساك . وهو  
ترك العمل فيه . والصائم في مظنة ترك العمل ، فيصير صومه تشبهاً بهم ، وهذه العلة  
عن الأفراد  
السبت  
منتهية في الأحد .

وعلة طائفة من الأصحاب : بأنه يوم عيد لأهل الكتاب يظلمونه . فقصده  
بالصوم دون غيره يكون تعظيماً له . فكره ذلك كما كره أفراد عاشوراء بالتعظيم  
لما عظمه أهل الكتاب . وإفراد رجب أيضاً لما عظمه للمشركون .

وهذا التحليل قد يعارض بيوم الأحد فإنه يوم عيد النصارى . فإنه صلى الله  
عليه وسلم قال : « اليوم لنا ، وغداً لليهود ، وبعده غد النصارى » .

وقد يقال : إذا كان يوم عيد فخالقتهم فيه بالصوم لا بالعطر .  
ويدل على ذلك : ما رواه كريب مولى ابن عباس قال : « أرسلني ابن  
عباس وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى أم سلفة أسألهما : أي الأيام  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر صياماً لها ؟ قالت : كان يصوم يوم  
السبت ، ويوم الأحد أكثر ما يصوم من الأيام . ويقول : إنهما يوما عيد  
للمشركين . فأنا أحب أن أخالفهم » رواه أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه  
بعض الحفاظ .

وهذا نص في استحباب صوم يوم عيدهم لأجل قصد مخالفتهم .  
وقد روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يصوم من الشهر : السبت والأحد والاثنين . ومن الشهر الآخر : الثلاثاء  
والأربعاء والخميس » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن . قال : وقد روى ابن  
مهدي هذا الحديث عن سفيان ولم يرضه .

وهذان الحديثان ليسا بمجعة على من كره صوم يوم السبت وحده ، وعلى ذلك بأنهم يتركون فيه العمل والصوم مظنة ذلك . فإنه إذا صام السبت والأحد زال الأفراد المكروه . وحصلت الحائقة بصوم يوم فطرهم<sup>(١)</sup> .

### فصل

وأما النيروز والمهرجان ومحوم من أعياد المشركين : فن لم يكره صوم يوم السبت من الأصحاب وغيرهم قد لا يكره صوم ذلك اليوم . بل ربما يستحبه لأجل مخالفتهم . وكرهها أكثر الأصحاب .

صوم النيروز  
وأعياد  
المشركين

وقد قال أحمد في رواية عبد الله : حدثنا وكيع عن سفيان عن رجل عن أنس والحسن : أنها كرها صوم يوم النيروز والمهرجان .

قال أبي : هو أبان بن عياش - يعني الرجل - .

وقد اختلف الأصحاب : هل يدل مثل ذلك على مذهبه ؟ على وجهين .

وعلا ذلك بأنها يومان تعظمهما الكفار . فيكون تخصيصهما بالصوم ، دون غيرها موافقة لم في تعظيمهما . فكره كيوم السبت .

قال الإمام أبو محمد للقدس : وعلى قياس هذا : كل عيد للكفار ، أو يوم يفرده به بالتعظيم .

وقد يقال : يكره صوم يوم النيروز والمهرجان ونحوها من الأيام العجيبة التي لا تعرف بحساب العرب ، بخلاف ما جاء في الحديثين من يوم السبت والأحد . لأنه إذا قصد صوم مثل هذه الأيام العجيبة أو الجاهلية ، كانت ذريعة إلى إقامة شعار هذه الأيام وإحياء أمرها ، وإظهار حالها ، بخلاف السبت والأحد . فإنهما من حساب المسلمين . فليس في صومهما مفصلة فيكون استحباب صوم أعيادهم

---

(١) انظر تحقيق الامام ابن القيم في هذا الموضوع في مختصر سنن أبي داود

المعروفة بالحساب العربي الإسلامي ، مع كراهة الأعياد المعروفة بالحساب الجاهلي  
المعجمي : توفيقاً بين الآثار . والله أعلم .

### فصل

ومن المفكرات في هذا الباب : سائر الأعياد والمواسم المبتدعة . فإنها من سائر الأعياد  
والمفكرات المكروهات ، سواء بلغت الكراهة التحريم أو لم تبلغه .  
وذلك : أن أعياد أهل الكتاب والأعاجم نهى عنها لسببين .  
أحدهما : أن فيها مشابهة للكفار .

والثاني : أنها من البدع .

فما أحدث من المواسم والأعياد : فهو منكر ، وإن لم يكن فيه مشابهة لأهل  
الكتاب . لوجهين .

أحدهما : أن ذلك داخل في مسمى البدع والمحدثات . فيدخل فيها رواء مسلم  
في صحيحه عن جابر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أهرت  
عيناه ، وعلا صوته ، واشتد غضبه ، حتى كأنه منذر جيش ، يقول : صَبِّحَكُمْ  
وَمَسًّا كُمْ . ويقول : بشت أنا والساعة كهاتين - وَيَقْرُنْ بَيْنَ إِصْبَعِي : السَّابَاةُ  
وَالْوَسْطَى - ويقول : أما بعد ، فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي كل بدعة ضلالة  
محمد . وشرُّ الأمور محدثاتها . وكل بدعة ضلالة » .  
وفي رواية للنسائي « وكل ضلالة في النار » .

وفيا رواء أيضاً في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

وفي لفظ في الصحيحين « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » .

وفي الحديث الصحيح الذي رواه أهل السنن عن المزياني بن سارية عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إنه من يشأ منك بعدى فميرى اختلافاً

كثيراً . فليكن بسبق وسنة الخلفاء الراشدين من يمدى ، تمسكوا بها وعصوا عليها بالنواجز . وإياكم ومحدثات الأمور . فإن كل بدعة ضلالة » .  
وهذه قاعدة قد دلت عليها السنة والاجماع ، مع ما في كتاب الله من الدلالة عليها أيضاً .

قال تعالى ( ٤٢ : ٢١ ) أم لم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله )  
فن ندب إلى شيء يُتَقَرَّب به إلى الله ، أو أوجبه بقوله أو ضله ، من غير أن يشرعه الله : فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله . ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذ شركاء لله . شرع له من الدين ما لم يأذن به الله .

نم قد يكون متأولاً في هذا الشرع . فينظر له لأجل تأويله ، إذا كان مجتهداً الاجتهاد الذي يعنى فيه عن الخطيئة ، ويثاب أيضاً على اجتهاده . لكن لا يجوز اتباعه في ذلك ، كما لا يجوز اتباع سائر من قال أو عمل قولاً أو عملاً قد علم الصواب في خلافه ، وإن كان القائل أو القاعل مأجوراً أو ممدوراً .

وقد قال سبحانه ( ٩ : ٣١ ) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله . والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون ) قال عدى بن حاتم للنبي صلى الله عليه وسلم « يا رسول الله ، ما عبدوهم قال : ما عبدوهم ، ولكن أحلوا لهم الحرام ، فأطاعوهم . وحرّموا عليهم الحلال ، فأطاعوهم » .

فن أطاع أحداً في دين لم يأذن به الله من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب : فقد لحقه من هذا الذم نصيب ، كما يلحق الأمر الناهى أيضاً نصيب .  
نم قد يكون كل منهما مغفوا عنه لاجتهاده ، ومثاباً أيضاً على الاجتهاد . فيختلف عنه الذم لقوات شرطه ، أو لوجود مانه . وإن كان مقتضى له قائماً . ويلحق الذم من يبين له الحق فيتركه ، أو من قصر في طلبه حتى لم يتبين له . أو أعرض عن طلب معرفته لهوى أو لسكل أو نحو ذلك .

وأيضاً : فإن الله عاب على المشركين شيئين .  
أحدهما : أنهم أشركوا به ما لم ينزل به سلطاناً .  
والثاني : تحريمهم ما لم يحرمه الله عليهم .

وبين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فيما رواه مسلم عن عياض بن حمار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله تعالى : إني جعلت عبادي حُفَاءً ، فَاجْتَنَّا لَهُمُ الشَّيَاطِينَ ، وَحَرَمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّتْ لَهُمْ ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَشْرَكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا » قال سبحانه ( ٦ : ١٤٨ ) سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا أحرمنا من شيء ) فجمعوا بين الشرك والتحريم ، والشرك يدخل فيه كل عبادة لم يأذن الله بها . فإن المشركين يزعمون أن عبادتهم إما واجبة ، وإما مستحبة ، وإن فعلها خير من تركها .

ثم منهم من عبد غير الله ليتقرب بعبادته إلى الله .  
ومنهم من ابتدع ديناً عبدوا به الله في زعمهم ، كما أحدثه النصاري من أنواع العبادات المحدثه .

وأصل الضلال في أهل الأرض : إما نشأ من هذين : إما اتخذ دين لم يشرعه الله ، أو تحريم ما لم يحرمه الله ، ولهذا كان الأصل الذي بنى الإمام أحمد وغيره من الأئمة عليه مذاهبهم : أن أعمال الخلق تنقسم إلى عبادات يتخذونها ديناً . فنصون بها في الآخرة ، أو في الدنيا والآخرة . وإلى عادات يتفصون بها في معاشهم .

فالأصل في العبادات : أن لا يشرع منها إلا ما شرعه الله .  
والأصل في العادات : أن لا يحظر منها إلا ما حظره الله .

وهذه المواسم المحدثه : إنما نهى عنها لما حدث فيها من الدين الذي يتقرب المواسم المحدثه فيها دين مبتدع به ، كما سنذكره إن شاء الله .

واعلم أن هذه القاعدة - وهي الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته - قاعدة عامة عظيمة وتعمدها بالجواب عما يعارضها .

الرد على من  
يستحسن  
البدع

وذلك : أن من الناس من يقول : البدع تنقسم إلى قسمين : حسنة -  
وقيحة ، بدليل قول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح « نَمَتِ البدعة هذه »  
وبدليل أشياء من الأقوال والأفعال أحدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وليست بمكرهة ، أو هي حسنة ، للأدلة الدالة على ذلك من الإجماع أو القياس .  
وربما يَضُمُّ إلى ذلك من لم يحكم أصول العلم ما عليه كثير من الناس من  
كثير من العادات ونحوها . فيجعل هذا أيضاً من الدلائل على حسن بعض  
البدع : إما بأن يحمل ما اعتاده هو ومن يعرفه إجماعاً ، وإن لم يعلم قول سائر  
المسلمين في ذلك ، أو يستنكر تركه لما اعتاده ، بثابة من ( ٥ : ١٠٧ ) وإذا قيل  
لم تعلموا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا ( )  
وما أكثر ما قد يحتاج بعض من يتميز من المنتسبين إلى علم أو عبادة بجميع ليست  
من أصول العلم التي يعتمد في الدين عليها .

والترض : أن هذه النصوص الدالة على ذم البدع منارضة بما دل على حسن  
بعض البدع . إما من الأدلة الشرعية الصحيحة ، أو من حجج بعض الناس التي  
يعتمد عليها بعض الجاهلين ، أو للتأولين في الجملة .

ثم هؤلاء المعارضون لهم هنا مقامان .

أحدهما : أن يقولوا : إذا ثبت أن بعض البدع حسن وبعضها قبيح .  
فالقيح : ما نهانا عنه الشارع . أما ما سكت عنه من البدع فليس بقبيح ، بل قد  
يكون حسناً ، فهذا مما قد يقوله بعضهم .

للقام الثاني : أن يقال عن بدعة سيئة : هذه بدعة حسنة . لأن فيها من  
المصلحة كيت وكيت .

وهؤلاء المعارضون يقولون : ليست كل بدعة ضلالة .

والجواب : أما أن القول « أن شر الأمور محدثاتها ، وأن كل بدعة ضلالة »  
وكل ضلالة في النار » والتحذير من الأمور المحدثات : فهذا نص رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، فلا يحمل لأحد أن يدفع دلالة على ذم البدع ، ومن نازع في دلالة فهو مُرَافِعٌ .

وأما المارضات : فالجواب عنها بأحد جوابين .  
إما بأن يقال : ماثبت حسنه فابس من البدع . فيبقى الموم محفوظاً استدل به  
عنهو البدع  
لا خصوص فيه .

وإما أن يقال : ماثبت حسنه فهو مخصوص من هذا الموم . فيبقى الموم  
محفوظاً لا خصوص فيه .

وإما أن يقال : ماثبت حسنه فهو مخصوص من الموم ، والمالم الخصوص .  
دليل فيما عدا صورة التخصيص ، فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا  
الموم : احتج إلى دليل يصلح للتخصيص ، وإلا كان ذلك الموم القفلى  
المنعوى موجباً للنهى .

ثم المخصص : هو الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع نصاً  
واستنباطاً . وأما عادة بعض البلاد أو أكثرها ، وقول كثير من العلماء ، أو  
المباد ، أو أكثرهم ونحو ذلك : فليس مما يصلح أن يكون معارضاً لكلام الرسول  
صلى الله عليه وسلم ، حتى يعارض به .

ومن اعتقد أن أكثر هذه المادات المخالفة للسنن مجم عليها ، بناء على أن سقوط دعوى  
الأمة أقرتها ولم تنكرها . فهو غلط . في هذا الاعتقاد . فإنه لم يزل ولا يزال في كل  
وقت من ينهى عن عامة المادات المحدثه المخالفة للسنة . ولا يجوز دعوى إجماع  
بعض بلد أو بلاد من بلدان المسلمين ، فكيف بعمل طوائف منهم ؟ وإذا كان  
أكثر أهل العلم لم يعتدوا على عمل علماء أهل المدينة وإجماعهم في عصر مالك ،  
بل رأوا السنة حجة عليهم ، كما هي حجة على غيرهم ، مع ما أوتوه من العلم  
والإيمان . فكيف يتمد المؤمن المالم على عادات أكثر من اعتادها عامة . أو  
من قيده العامة ، أو قوم مترسئون بالجهالة ، لم يرسخوا في العلم ، ولا يدون من

أولى الأمر ، ولا يصلحون للشورى . ولعلمهم لم يتم إيمانهم بالله وبرسوله ، أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة قوم من أهل الفضل عن غير روية ، أو لشبهة أحسن أحوالهم فيها : أن يكونوا فيها بمنزلة المجتهدين من الأئمة والصدّيقين ؟ .

والاحتجاج بمثل هذه الحجج . والجواب عنها معلوم : أنه ليس طريقة أهل العلم . لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس ، حتى من المنسبين إلى العلم والدين ، وقد يبدو لدى العلم والدين فيها مستند آخر من الأدلة الشرعية . والله يعلم أن قوله بها وعلمها ، ليس مستنداً آخر من الأدلة الشرعية ، وإن كان شبهة . وإنما هو مستند إلى أمور ليست مأخوذة عن الله ولا عن رسوله ، من أنواع المستندات التي يستند إليها غير أولى العلم والإيمان ، وإنما يذكر الحجة الشرعية حجة على غيره ، ودفعاً لما يناظره .

والجادة المحمودة : إنما هي بإبداء الدارك وإظهار الحجج التي هي مستند الأقوال والأعمال ، وأما إظهار الاعتقاد على ما ليس هو المتمد في القول والعمل : فتتبع من اتفاق في العلم والجدل والكلام والعمل .

لا يجوز حمل « كل بدعة ضلالة » على البدعة التي نهى عنها بخصوصها ، لأن هذا تعطيل لقاعدة هذا الحديث . فإن ما نهى عنه من الكفر والفسوق ، وأنواع المعاصي قد علم بذلك النهي : أنه قد أبيض محرم ، سواء كان بدعة أو لم يكن بدعة ، فإذا كان لا منكر في الدين إلا ما نهى عنه بخصوصه ، سواء كان مفعولاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لم يكن ، وما نهى عنه فهو منكر ، سواء كان بدعة ، أو لم يكن : صار وصف البدعة عديم التأثير . لا يدل وجوده على القبح ، ولا عدمه على الحسن ، بل يكون قوله « كل بدعة ضلالة » بمنزلة قوله « كل عادة ضلالة » أو « كل ما عليه العرب والعجم فهو ضلالة » ويراد بذلك : أن ما نهى عنه من فلك فهو الضلالة .



وهذا تطليل للنصوص من نوع التحريف والإلحاد . ليس من نوع التأويل  
السائح . وفيه من القاسد أشياء .

أحدهما : سقوط الاعتماد على هذا الحديث . فإن ما علم أنه منى منه بخصوصه  
قد علم حكمه بذلك النهى ، وما لم يعلم فلا يندرج في هذا الحديث فلا يبقى في هذا  
الحديث فائدة ، مع كون النهى صلى الله عليه وآله وسلم كان يخطب به في الجمع ،  
ويعده من جوامع الكلم .

الثانى : أن لفظ البدعة ومعناها يكون اسماً عديماً للتأثير ، فتطبيق الحكم  
بهذا اللفظ أو المعنى : تطبيق له بما لا تأثير له . كسائر الصفات العديمة التأثير .

الثالث : أن الخطاب بمثل هذا إذا لم يقصد إلا الوصف الآخر - وهو كونه  
منهياً عنه - كتمان لما يجب بيانه ، وبيان لما لم يقصد ظاهره . فإن البدعة والنهى  
انحصار بينهما عموم وخصوص ، إذ ليس كل بدعة جاء عنها نهى خاص ، وليس كل  
ما جاء فيه نهى خاص بدعة ، فالتكلم بأحد الاسمين وإرادة الآخر : تلبس بحض .  
لا يسوغ للتكلم ، إلا أن يكون مدلساً ، كما لو قال « الأسود » وعنى به القرس  
أو « القرس » وعنى به الأسود .

الرابع : أن قوله « كل بدعة ضلالة » وإياكم ومحدثات الأمور » إذا  
أراد بهذا ما فيه نهى خاص : كان قد أحاط في معرفة المراد بهذا الحديث على  
ما لا يكاد يحيط به أحد . ولا يحيط بأكثره إلا خواص الأمة . ومثل هذا  
لا يجوز بحال .

الخامس : أنه إذا أريد به ما فيه النهى الخاص : كان ذلك لقل مما ليس  
فيه نهى خاص من البدع . فانك لو تأملت البدع التى نهى عنها بأعيانها ، وما لم  
يتركها بأعيانها : وجدت هذا الضرب هو الأكثر . واللفظ العام لا يجوز أن  
يراد به الصور النادرة

فهذه الوجوه وغيرها : توجب القطع بأن هذا التأويل قاسد . لا يجوز حمل

الحديث عليه ، سواء أراد للتأويل أن يعضد التأويل بدليل صارف أو لم يعضده .  
فإن على المتأويل بيان جواز إرادة المعنى الذى حل الحديث عليه من ذلك الحديث ،  
ثم بيان الدلائل الصارفة له إلى ذلك .

وهذه الوجوه تمنع جواز إرادة هذا المعنى بالحديث .

فهذا الجواب عن مقامهم الأول .

كل بدعة  
ضلالة دال على  
قبح جميع  
البدع  
وأما مقامهم الثانى ، فيقال : هَبْ أن البدع تنقسم إلى حسن وقبيح . فهذه  
الضلالة دال على أن يكون هذا الحديث دالاً على قبح الجميع ، لكن أكثر ما يقال :  
إنه إذا ثبت أن هذا حسن : يكون مستثنى من العموم ، وإلا فالأصل : أن كل  
بدعة ضلالة .

فقد تبين أن الجواب عن كل ما يُعارض به من أنه حسن ، وهو بدعة :  
إما بأنه ليس ببدعة ، وإما بأنه مخصوص . فقد سلت دلالة الحديث .

وهذا الجواب إنما هو عما ثبت حسنه .

المعارضة بما  
ظن أو يجوز  
أنه حسن  
فأما أمور أخرى قد يظن أنها حسنة وليست بحسنة ، أو أمور يجوز أن  
تكون حسنة : ويجوز أن لا تكون حسنة . فلا تصلح المعارضة بها ، بل يجاب  
عنها بالجواب للركب .

وهو : إن ثبت أن هذا حسن فلا يكون بدعة ، أو يكون مخصوصاً ، وإن  
لم يثبت أنه حسن فهو داخل في العموم .

وإذا عرفت أن الجواب عن هذه المعارضة بأحد الجوابين ضلّي التقديرين :  
الدلالة من الحديث باقية ، لا ترد بما ذكروا . ولا يحل لأحد أن يقابل هذه الكلمة  
الجامعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلية ، وهى قوله : « كل بدعة  
ضلالة » بلبس عمومها . وهو أن يقال : ليست كل بدعة ضلالة . فإن هذا إلى  
مشاقة الرسول أقرب منه إلى التأويل .

بل الذى يقال فيما يثبت به حسن الأعمال التى قد يقال هى بدعة : إن هذا

العمل المين مثلاً ليس بدعة . فلا يندرج في الحديث ، أو : إن اندرج ، لكنه مستثنى من هذا الموم . لدليل كذا وكذا ، الذى هو أقوم من الموم . مع أن الجواب الأول أجود .

وهذا الجواب فيه نظر . فإن قصد التصميم المحيط ظاهر من نص رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمة الجامعة . فلا يُعَدَّل عن مقصوده - بأبى هو وأبى صلى الله عليه وسلم .

فأما صلاة التراويح : فليست بدعة في الشريعة ، بل هي سنة بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله . فإنه قال « إن الله فرض عليكم صيام رمضان ، وسنت لكم قيامه » .

ولا صلاتها جماعة : بدعة . بل هي سنة في الشريعة . بل قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجماعة في أول شهر رمضان ليلتين ، بل ثلاثاً . وصلاها أيضاً في الشهر الآخر في جماعة مرات . وقال « إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة » لما قام بهم حتى خشوا أن يفوتهم القلاح . رواه أهل السنن .

وبهذا الحديث احتج أحمد وغيره على أن فعلها في الجماعة أفضل من فعلها في حال الانفراد .

وفي قوله هذا : ترغيب في قيام شهر رمضان خلف الإمام . وذلك أوكد من أن يكون سنة مطلقة . وكان الناس يصلونها جماعة في المسجد على عهد صلى الله عليه وسلم ، ويقرم . وإقراره سنة منه صلى الله عليه وسلم .

وأما قول عمر « نمت البدعة هذه » فأكثر المحتجين بهذا لو أردنا أن نثبت حكماً بقول عمر الذى لم يخالف فيه - فقالوا « قول الصحاب ليس بحجة » فكيف يكون حجة لم في خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ ومن اعتقد أن قول الصحاب حجة فلا يستقده إذا خالف الحديث .

صلاة التراويح  
ليست بدعة  
شرعية

لا تصلح  
معارضة  
الحديث بقول  
الصاحب  
قول عمر  
« نعمت  
البدعة »  
البدعة الثنوية

فلى التقديرين : لا تصلح معارضة الحديث بقول الصاحب .  
نعم يجوز تخصيص عموم الحديث بقول الصاحب الذى لم يخالف ، على  
إحدى الروايتين . فيفيد هذا حسن تلك البدعة . أما غيرها : فلا .  
ثم نقول : أكثر ما فى هذا تسمية عمر تلك بدعة ، مع حسنها . وهذه تسمية  
لغوية ، لا تسمية شرعية . وذلك : أن « البدعة » فى اللغة تم كل ما فعل ابتداء  
من غير مثال سابق . وأما البدعة الشرعية : فكل ما لم يدل عليه دليل شرعى .  
فإذا كان نص رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل على استحباب فعل  
أو إيجابه بعد موته ، أو دل عليه مطلقاً ، ولم يعمل به إلا بعد موته : ككتاب  
الصدقة الذى أخرجه أبو بكر رضى الله عنه . فإذا عمل أحد ذلك العمل بعد موته  
صح أن يسمى بدعة فى اللغة . لأنه عمل مبتدأ ، كما أن نفس الدين الذى جاء به  
الذى صلى الله عليه وسلم يسمى بدعة ، ويسمى محدثاً فى اللغة . كما قالت رسل  
قريش للتجاشى عن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم المهاجرين إلى الحبشة « إن  
هؤلاء خرجوا من دين آبائهم ، ولم يدخلوا فى دين الملك . ونجاءوا بدين محدث  
لا يعرف » .

ثم ذلك العمل الذى يدل عليه الكتاب والسنة : ليس بدعة فى الشريعة ،  
وإن سمي بدعة فى اللغة .

نلفظ « البدعة » فى اللغة ، أم من لفظ « البدعة » فى الشريعة .

وقد علم أن قول النبى صلى الله عليه وسلم « كل بدعة ضلالة » لم يرد به كل  
عمل مبتدأ . فإن دين الإسلام ، بل كل دين جاءت به الرسل : فهو عمل  
مبتدأ . وإنما أراد : ما ابتدئ من الأعمال التى لم يشرعها هو صلى الله عليه وسلم .  
وإذا كان كذلك : فالنبى صلى الله عليه وسلم قد كانوا يصلون قيام رمضان على  
عهد جماعة وفرادى . وقد قال لهم فى الليلة الثالثة والرابعة ، لما اجتمعوا « إنه لم  
يمضى أن أخرج إليكم : إلا كراهة أن يُفرض عليكم . فصلوا فى بيوتكم . فإن .

أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » فحل صلى الله عليه وسلم عدم الخروج  
بخشية الافتراض ، فلم بذلك أن تقتضى الخروج قائم ، وأنه لولا خوف  
الافتراض لخرج إليهم . فلما كان في عهد عمر جمعهم على قارىء واحد وأسرج  
المسجد . فصارت هذه الهيئة . وهى اجتماعهم فى المسجد على إمام واحد مع  
الأسراج . علما لم يكونوا يصلونه من قبل . فسمى بدعة . لأنه فى القنة يسمى  
بذلك ، وإن لم يكن بدعة شرعية . لأن السنة اقتضت أنه عمل صالح ، لولا  
خوف الافتراض . وخوف الافتراض قد زال بموته صلى الله عليه وسلم .  
فاتفى المارض .

وهكذا جمع القرآن ، فان المانع من جمعه على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : كان أن الوحي كان لا يزال ينزل ، فيغير الله ما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو  
جمع فى مصحف واحد لتسر أو تضر تغيره كل وقت ، فلما استقر القرآن بموته  
صلى الله عليه وسلم ، واستقرت الشريعة بموته صلى الله عليه وسلم أمن الناس من  
زيادة القرآن ونقصه ، وأمنوا من زيادة الايجاب والتحریم ، ولتقتضى للعمل قائم  
بسنته صلى الله عليه وسلم ، فصل المسلمون بمقتضى سنته ، وذلك العمل من سنته ، وإن  
كان يسمى هذا فى القنة بدعة . وصار هذا كتنفى عمر رضى الله عنه ليهود خيبر ،  
ونصارى نجران ، ونحوهم من أرض العرب ، فإن النبی صلى الله عليه وسلم عهد بذلك  
فى مرضه . فقال « أخرجوا اليهود والنصارى من جزيرة العرب » وإنما لم ينفذه  
أبو بكر رضى الله عنه لاشتغاله عنه بقتال أهل الردة ، وبشروعه فى قتال فارس  
والروم ، وكذلك عمر لم يمكنه فعله فى أول الأمر لاشتغاله بقتال فارس والروم .  
فلا تمكن من ذلك فلما أمر به النبی صلى الله عليه وسلم ، وإن كان هذا العمل  
قد يسمى بدعة فى القنة ، كما قال له اليهود « كيف تخرجنا وقد أقرنا أبو القاسم ؟ »  
وكما جاءوا إلى على رضى الله عنه فى خلافته ، فأرادوا منه إعادتهم ، وقالوا « كتابك  
بخطك » فامتنع من ذلك . لأن ذلك العمل من أمر كان بهد رسول الله صلى الله

عليه وسلم وإن كان محدثاً بعده ، ومتغيراً لما فعله هو صلى الله عليه وسلم .  
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم « خذوا العطاء ما كان عطاءاً ، فإذا كان  
عوضاً عن دين أحدكم فلا تأخذوه » فلما صار الأمراء يعطون مال الله لمن يعينهم  
على أهوائهم ، وإن كانت ممصية ، كان من امتنع من أخذه متبعاً لسنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم . وإن كان ترك قبول العطاء من أولى الأمر محدثاً ، لكن  
لما أحدثوا ما أحدثوه أحدث لهم حكم آخر بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وكذلك دفعه إلى أهيان بن صفي سيفاً وقوله « قاتل به المشركين ، فإذا  
رأيت المسلمين قد اقتتلوا فأكسره » فإن كسره لسيفه ، وإن كان محدثاً حيث  
لم يكن المسلمون يكسرون سيوفهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن  
هو بأمره صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا الباب : قتال أبي بكر لمانى الزكاة ، فإنه وإن كان بدعة لقوية  
من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل أحداً على إيتاء الزكاة فقط ، لكن  
لما قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً  
رسول الله ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على  
الله » وقد علم أن الزكاة من حق لا إله إلا الله . فلم يعصم مجرد قولها من منع  
الزكاة كما بينه في الحديث الآخر الصحيح « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن  
محمداً رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » وهذا باب واسع .

الأحدث الناس عالم برونه مصلحة ، إذ لو اعتقدوه مفسدة لم يحدثوه ، فإنه لا يدعو إليه عقل ولا دين .  
يكن على عهد فإرآه المسلمون مصلحة نظر في السبب المحجج إليه ، فإن كان السبب المحجج إليه  
النبي صلى الله عليه وسلم أمراً أحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، لكن تركه النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم من غير تفریط منا<sup>(١)</sup> فهنا قد يجوز إحداث ما تدعو الحاجة إليه ، وكذلك إن

(١) كذا بالأصل . ولعل الصواب « لم يكن ترك النبي صلى الله عليه وسلم ،

مخرطاً منه » .

كان للمقتضى ثمة فأما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لكن تركه النبي صلى الله عليه وسلم لمرض قد زال بموته .

وأما ما لم يحدث سبب يحوج إليه ، أو كان السبب المحجوج إليه بعض ذنوب العباد : فهنا لا يجوز الإحداث . فكل أمر يكون المقتضى ثمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لو كان مصلحة ، ولم يفعل : يعلم أنه ليس بمصلحة .  
وأما ما حدث للمقتضى له بعد موته من غير معصية الخالق : فقد يكون مصلحة ثم هنا للفقهاء طريقتان .

أحدهما : أن ذلك يفعل ما لم ينه عنه . وهذا قول القائلين بالمصالح المرسلة .  
والثاني : أن ذلك لا يفعل ما لم يؤمر به . وهو قول من لا يرى إثبات الأحكام بالمصالح المرسلة . وهؤلاء ضربان .

منهم : من لا يثبت الحكم إن لم يدخل تحت دليل من كلام الشارع أو فعله أو إقراره ، وهم نقاة القياس .

ومنهم : من يثبت بلفظ الشارع أو بمعناه ، وهم القياسيون .

فأما ما كان للمقتضى ثمة موجوداً لو كان مصلحة ، وهو مع هذا لم يشرعه ، فوضعه تغيير لدين الله تعالى ، وإنما أدخله فيه مَنْ نسب إلى تغيير الدين من الملوك والعلما والعباد ، أو من زل منهم باجتهاد ، كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وغير واحد من الصحابة « إن أخوف ما أخاف عليكم زلة عالم ، أو جدال منافق بالقرآن ، وأئمة مضلون » .

فتأمل هذا القسم : الأذان في الميدين ، فإن هذا لما أحدثه بعض الأمراء ، بدعة الأذان أنكره المسلمون لأنه بدعة . فلو لم يكن كونه بدعة دليلاً على كراهته ، وإلا في الميدين قليل : هذا ذكر الله ، ودعاء للخلق إلى عبادة الله ، فيدخل في الصومات ، كقوله تعالى (٣٣:٤١) اذكروا الله ذكراً كثيراً وقوله تعالى (٤١:٣٣) ومن أحسن قولاً عن دعا إلى الله ) أو يقاس على الأذان في الجملة ، فإن الاستدلال على حسن

الأذان في العيدين : أقوى من الاستدلال على حسن أكبر البدع .

بل يقال : ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم له ، مع وجود ما يعتقد مقبضاً ، وزوال للمانع : سنة ، كما أن فعله سنة .

فما أمر بالأذان في الجمعة ، وصلى العيدين بلا أذان ولا إقامة : كان ترك الأذان فيها سنة ، فليس لأحد أن يزيد في ذلك ، بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد الصلاة ، وأعداد الركعات ، أو الحج . فان رجلاً لو أحب أن يصلى الظهر خمس ركعات . وقال : هذا زيادة عمل صالح : لم يكن له ذلك . وكذلك لو أراد أن ينصب مكاناً آخر يقصد لعماء الله فيه وذكره : لم يكن له ذلك ، وليس له أن يقول : هذه بدعة حسنة ، بل يقال له : كل بدعة ضلالة .

ونحن نعلم أن هذا ضلالة قبل أن نعلم نهياً خاصاً عنها ، أو أن نعلم ما فيها من الفسدة .

فهذا مثال لما حدث ، مع قيام المقتضى له وزوال للمانع ، لو كان خيراً .

فإن كل ما يبدىه المحدث لهذا من الصلحة ، أو يستدل به من الأدلة : ما أحدث من البمع لتفريط الناس قد كان ثابتاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . ومع هذا لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهذا الترك سنة خاصة ، مقدمة على كل عموم وكل قياس .

ومثال ما حدث الحاجة إليه من البدع بتفريط من الناس : تقديم الخطبة على الصلاة في العيدين ، فإنه لما فعله بعض الأمراء أنكره المسلمون . لأنه بدعة . واعتذار من أحدهم بأن الناس قد صاروا يَنْفَضُونَ قبل سماع الخطبة ، وكانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَنْفَضُونَ حتى يسموا أو أكثرهم .

فيقال له : سبب هذا تفريطك . فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطبهم خطبة يقصد بها نعمهم وتبليغهم ، وهدايتهم ، وأنت تقصد إقامة رياستك ، وإن قصدت صلاح دينهم ، فليست تعلمهم ما ينفعهم ، فهذه المصيبة منك لا تنبذ لك إحداث مصيبة أخرى ، بل الطريق في ذلك أن تتوب إلى الله وتبني سنة نبيه ،



وقد استقام الأمر . وإن لم يستقم فلا يسألك الله إلا عن عملك لاعتن عملهم .  
وهذان المعنيان مَنْ فهمهما انحل عنه كثير من شبه البدع الحادثة ، فإنه قد  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما أحدث قوم بدعة إلا نزع الله عنهم  
من السنة مثلها » .

وقد أشرت إلى هذا المعنى فيما تقدم . ويثبت أن الشرائع أغذية القلوب .  
فقد اغتذت القلوب بالبدع لم يبق فيها فضل السنن . فتكون بمنزلة من اغتذى  
بالطعام الخبيث .

وعامة الأمراء إنما أخذوا أنواعاً من السياسات الجائرة من أخذ أموال  
ولا يجوز أخذها ، وعقوبات على الجرائم لا تجوز . لأنهم فرطوا في المشروع من  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإلا فلو قبضوا ما يسوغ قبضه ، ووضعوه  
حيث يسوغ وضعه . طالبين بذلك إقامة دين الله لا رياسة أنفسهم وأقسام الحدود  
المشروعة على الشريف والوضيع ، والقريب والبعيد ، متحررين في ترغيبهم  
وترهيبهم للعدل الذي شرعه الله : لما احتاجوا إلى المكوس للوضوعة . ولا إلى  
العقوبات الجائرة . ولا إلى من يحفظهم من العبيد والمستعبدين ، كما كان الخلفاء  
الراشدون وعمر بن عبد العزيز وغيرهم من أمراء بمض الأقاليم .

وكذلك العلماء إذا أقاموا كتاب الله وقصروا ما فيه من البنات التي هي موضع الفقهاء .  
صحيح الله ، وما فيه من الهدى ، الذي هو العلم النافع والعمل الصالح ، وأقاموا بكتاب الله  
حكمة الله التي بعث بها رسوله صلى الله عليه وسلم ، وهي سنته : لوجدوا فيها من  
أنواع العلوم النافعة ما يحيط بعامة الناس . وليزوا حينئذ بين الحق والمبطل من  
جميع الخلق ، بوصف الشهادة التي جعلها الله لهذه الأمة ، حيث يقول عز وجل  
( ٢ : ١٤٣ ) وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ) ولا ستغنوا  
بذلك عما ابتدعه المتدعون من الحجة الفاسدة التي يزعم الكلاسيون أنهم  
ينصرون بها أصل الدين . ومن الرأي القاسد الذي يزعم القياصيون أنهم يتبنون

به فروع الدين . وما كان من الخبيث صحيحا ومن الرأى سديدا فنذلك له أصل في كتاب الله وسنة رسوله ، فَيَه من فهمه وحُرِّمه من حرمة .

في هدى  
الرسول من  
العبادات  
ما يغنى ويشفي  
لو عقل الناس

وكذلك العباد : إذا تعبدوا بما شرع الله من الأقوال والأعمال ظاهرا وباطنا ، وذاقوا طعم الحكم الطيب والعمل الصالح الذي بعث الله به رسوله لوجدوا في ذلك من الأحوال الزكية ، والمقامات العلية ، والتأثير العظيمة : ما يفهم عما قد حدث من نوعه ، كالتفسير ونحوه من السمات للبتدعة الصارفة عن صماع القرآن ، وأنواع من الأذكار والأوراد تلقى بها بعض الناس ، أوفى قدره : كزيادات من التبعات ، أحدثها من أحسنها لنقص تمسكه بالمشروع منها . وإن كان كثير من العباد والعلماء ، بل والأمراء قد يكون معذورا فيما أحدثه لنوع اجتهاد .

فالفرض أن يعرف الدليل الصحيح ، وإن كان التارك له قد يكون معذورا لاجتهاده ، بل قد يكون صديقا عظيما . فليس من شرط الصديق : أن يكون قوله كله صحيحا ، وعمله كله سنة ، إذ قد يكون بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا باب واسع .

والكلام في أنواع البدع وأحكامها وصفاتها لا يتسع له هذا الكتاب . وإنما الفرض التنبيه على ما يزيل شبهة المعارضة للحديث الصحيح الذي ذكرناه . والتعريف بأن النصوص الدالة على ذم البدع مما يجب العمل بها . والوجه الثاني في ذم المواسم والأعياد المحدثنة : ما تشتمل عليه من الفساد في الدين .

واعلم أنه ليس كل واحد ، بل ولا أكثر الناس يدرك فساد هذا النوع من البدع . ولا سيما إذا كان من جنس العبادات المشروعة ، بل أولو الألباب هم الذين يدركون بعض ما فيه من الفساد .

والواجب على المخلق : اتباع الكتاب والسنة . وإن لم يدركوا ما في ذلك من للصحة والقدسة . فنبه على بعض مفاسدها .

فمن ذلك : أن من أحدث عملاً في يوم ، كإحداث صوم أول خيس من رجب ، والصلاة في ليلة تلك الجمعة التي يسميها الجاهلون : صلاة الرغائب مثلاً . المحدث من فساد في الدين وما يتبع ذلك من إحداث ألعمة وزينة ، وتوسيع في النفقة ، وعو ذلك . فلا بد أن يتبع هذا العمل اعتقاد في القلب .

وذلك : لأنه لا بد أن يعتقد أن هذا اليوم أفضل من أمثاله ، وأن الصوم فيه مستحب فيه استحباباً زائداً على الخيس الذي قبله والذي بعده مثلاً ، وأن هذه الليلة أفضل من غيرها من ليالي الجمع ، وأن الصلاة فيها أفضل من الصلاة في غيرها من ليالي الجمع ، خصوصاً ، وسائر الليالي عموماً إذ لولا قيام هذا الاعتقاد في قلبه ، أو في قلب متبوعه لما انبعث القلب لتخصيص هذا اليوم واليلة . فان الترجيح من غير مرجح ممنوع .

وهذا المعنى : قد شهدله الشرع بالاعتبار في هذا الحكم . ونص على تأثيره . للناسبة مع الاقتران يدل على المناسبة مع القرب . فان مجرد المناسبة مع الاقتران يدل على المناسبة عند من يقول بالمناسب القريب . وهم كثير من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم . ومن لا يقول إلا بالمؤثرة . فلا يكتفى بمجرد المناسبة ، حتى يدل الشرع على أن مثل ذلك الوصف مؤثر في مثل ذلك الحكم . وهو قول كثير من الفقهاء أيضاً من أصحابنا وغيرهم .

وهؤلاء إذا رأوا أن في الحكم المنصوص معنى قد أثر في مثل ذلك الحكم في موضع آخر علواً ذلك الحكم المنصوص به .

وهنا قول ثالث قاله كثير من أصحابنا وغيرهم أيضاً . وهو : أن الحكم المنصوص لا يطل إلا بوصف دل الشرع على أنه مطلق به . ولا يكتفى بكونه حلال به نظير أو نوحه .

وتلخيص الفرق بين الأقوال الثلاثة : أنا إذا رأينا الشارع قد نص على الحكم . ودل على علته ، كما قال في المرة « إنها ليست بنجس إنها من الطوائف عليكم والطوائف » فهذه العلة تسمى المنصوصة ، أو الموصى إليها ، علت مناسبتها أو لم تلم . فيعمل بموجبها باتفاق الطوائف الثلاث ، وإن اختلفوا : هل يسمى هذا قياساً ، أو لا يسمى ؟ .

ومثاله في كلام الناس : ما لو قال السيد لبيد : لا تدخل داري فلانا . فانه مبتدع ، أو فانه أسود ونحو ذلك . فانه يفهم منه : أنه لا يدخل داره من كان مبتدعاً ، أو من كان أسود . وهو نظير أن يقول : لا تدخل داري مبتدعاً ولا أسود . ولهذا نعمل نحن بمثل هذا في باب الأيمان . فلو قال : لا لبست هذا الثوب الذي يمين به علي فلان حنث بما كانت منته فيه مثل منته . وهو ثمنه ونحو ذلك .

إذا حكم الشارع  
بحكم وذكر  
علة نظيره  
وأما إذا رأينا الشارع قد حكم بحكم ولم يذكر علته لكن قد ذكر علة نظيره أو نحوه . مثل أنه يجوز للأب أن يزوج ابنته الصغيرة البكر بلا إذنها . وقد رأينا جواز الاستيلاء على مالها لكونها صغيرة . فهل نستقد أن علة ولاية السكاح هي الصغر مثلاً ؟ كما أن ولاية المال كذلك ، أم نقول : بل قد يكون لنكاح الصغيرة علة أخرى . وهي البكارة ، مثلاً ؟ فهذه العلة هي المؤثرة أي قد بين الشارع تأثيرها في حكم منصوص . وسكت عن بيان تأثيرها في نظير ذلك الحكم فالفرقان الأولان يقولان بها ، وهو في الحقيقة إثبات لليلة بالقياس . فانه يقول : كما أن هذا الوصف أثر في الحكم في ذلك المكان كذلك يؤثر فيه في هذا المكان .

والفرق الثالث : لا يقول بها إلا بدلالة خاصة ، لجواز أن يكون النوع الواحد من الأحكام له علل مختلفة .

ومن هذا النوع : أنه صلى الله عليه وسلم « نهى عن أن يبيع الرجل على

بيع أخيه ، أو أن يسوم الرجل على سَوم أخيه ، أو يختلب الرجل على خِطبة أخيه ،  
فيعمل ذلك بما فيه من فساد ذات البين ، كما علل به في قوله « لا تنكح المرأة  
على عمتها ، ولا على خالتها ، فإنكم إذا فعلتم ذلك : قطعتم أرحامكم » وإن كان  
هذا المثال يظهر التعليل فيه مالا يظهر في الأول . فانما ذاك لأنه لا يظهر فيه وصف  
مناسب للنهي إلا هذا .

وأكبر دليل خاص على العلة ونظيره من كلام الناس : أن يقول : لا تمط  
هذا الفقير ، فإنه مبتدع . ثم يسأله فقير آخر مبتدع ، فيقول : لا تمطه . وقد  
يكون ذلك الفقير عدوا له . فهل يحكم بأن العلة هي البدعة ، أم يتردد ؟ لجواز  
أن تكون العلة هي المداوة .

وأما إذا رأينا الشارع قد حكم بحكم ورأينا فيه وصفا مناسبا له ، لكن إذا حكم الشارع  
الشارع لم يذكر تلك العلة ، ولا علل بها نظير ذلك الحكم في موضع آخر .  
فهذا هو الوصف المناسب التريب . لأنه لا نظير له في الشرع . ولا دل كلام  
الشارع وإعماؤه عليه .

فجوز الفريق الأول اتباعه . ونفاه الآخران . وهذا إدراك لعل الشارع  
بنفس عقولنا من غير دلالة منه . كما أن الذي قبله إدراك لعلته بنفس القياس على  
كلامه . والأول : إدراك لعلته بنفس كلامه .

ومع هذا قد تُعلم علة الحكم للمعين بالصبر وبدلالات أخرى .

فاذا ثبتت هذه الأقسام فأسألنا من باب العلة المنصوصة في موضع ، للزورة  
في موضع آخر .  
من باب العلة

النصوصة

وذلك : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تخصيص أوقات بصلاة  
أو بصيام . وأباح ذلك إذا لم يكن على وجه التخصيص .

فروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

« لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي . ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » .

وفى الصحيحين عن أبي هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو يوماً بعده » وهذا لفظ البخارى .

وروى البخارى عن جويرية بنت الحارث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة . وهى صائمة . فقال : أصمت أمس ؟ قالت : لا . قال : أتريدن أن تصومى غداً ؟ قالت : لا . قال : فأفطرى » .

وفى الصحيحين عن محمد بن عباد بن جعفر قال « سألت جابر بن عبد الله ، وهو يطوف بالبيت : أنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة ؟ قال : نعم ، ورب هذا البيت » وهذا لفظ مسلم .

وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصوموا يوم الجمعة وحده » ورواه أحمد .

ومثل هذا ما أخرجاه فى الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين ، إلا أن يكون رجل كان يصوم صوماً فليصم ذلك اليوم » لفظ البخارى « يصوم عادته » .

فوجه الدلالة : أن الشارع قسم الأيام باعتبار الصوم ثلاثة أقسام .  
قسم شرع تخصيصه بالصيام ، إما إيجاباً : كرمضان . وإما استحباباً : كيوم عرفة وعاشوراء .

الشارع قسم  
الأيام باعتبار  
الصوم ثلاثة  
أقسام

وقسم نهى عن صومه مطلقاً : كيوم العيدين .

وقسم إيجاباً نهى عن تخصيصه : كيوم الجمعة وسرر شعبان <sup>(١)</sup> .

فهذا النوع لو صيم مع غيره لم يكره . فإذا خصص بالتسل نهى عن ذلك »

(١) سرر الشهر ، وسريره ، وسره : آخر ليلة يستقر فيها الظلال بنور الشمس .

سواء قصد الصائم التخصيص أو لم يقصده . وسواء اعتقد الرجلان أو لم  
يعتقده .

ومعلوم أن مفسدة هذا العمل لولا أنها موجودة في التخصيص دون غيره  
لكان إما أن ينهى عنه مطلقا كيوم العيد ، أو لا ينهى عنه كيوم عرفة . وتلك  
للمفسدة ليست موجودة في سائر الأوقات . وإلا لم يكن التخصيص بالنهى  
فائدة .

فظهر أن المفسدة تنشأ من تخصيص ما لا خصيصة له ، كما أشعر به لفظ الرسول  
صلى الله عليه وسلم . فإن نفس الفعل المنهى عنه أو الأمور به . قد يشتمل على  
حكمة الأمر والنهى ، كما في قوله « خالفوا المشركين »

فلفظ النهى عن تخصيص وقت بصوم أو صلاة : يقتضى أن الفساد ناشئ  
من جهة الاختصاص : فإذا كان يوم الجمعة يوماً فاضلاً ، يستحب فيه من  
الصلاة والدعاء والذكر والقراءة والطهارة والطيب والزينة : ما لا يستحب في غيره  
كان ذلك في مظنة أن يتوهم أن صومه أفضل من غيره ، ويمتد أن قيام  
ليلته كالصيام في نهاره ، لما فضيلة على قيام غيرها من الليالي . فعني النهى  
صلى الله عليه وسلم عن التخصيص دفعا لهذه للمفسدة التي لا تنشأ إلا من التخصيص  
وكذلك تلقى رمضان : قد يتوهم أن فيه فضلاً ، لما فيه من الاحتياط للصوم ،  
ولا فضل فيه في الشرع . فعني النبي صلى الله عليه وسلم عن تلقيه لذلك .

وهذا المعنى موجود في مسألتنا . فإن الناس قد يخصون هذه المواسم لاعتقادهم الناس لا تخص  
فيها فضيلة . ومتى كان تخصيص هذا الوقت بصوم أو بصلاة قد يقترن باعتقاد هذه المواسم  
فضل ذلك . ولا فضل فيه : نهى عن التخصيص . إذ لا ينبعث التخصيص إلا  
عن اعتقاد  
عن اعتقاد الاختصاص .

فضيلة

ومن قال : إن الصلاة والصوم في هذه الليلة كغيرها ، هذا اعتقادي ، ومع  
ذلك فأنا أخصها : فلا بد أن يكون باعثه إما تقليد غيره ، وإما اتباع عادة ،

وإما خوف اللوم له . ونحو ذلك ، وإلا فهو كاذب . فالداعى إلى هذا العمل لا يتخلو قط من أن يكون ذلك عن الاعتقاد الفاسد أو عن باعث آخر غير ديني . وذلك الاعتقاد ضلال .

فأنا قد علمنا يقينا : أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر الأئمة لم يذكروا في فضل هذا اليوم ، ولا في فضل صومه بخصوصه ، وفضل قيام هذه الليلة بخصوصها حرفاً واحداً . وأن الحديث المأثور فيها موضوع ، وأنها إنما حدثت في الإسلام بعد المائة الرابعة .

ولا يجوز - والحال هذه - أن يكون لها فضل . لأن ذلك الفضل إن لم يسله النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أصحابه ولا التابعون ، ولا سائر الأئمة : امتنع أن نعلم نحن من الدين الذى يقرب إلى الله ما لم يسله النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا الصحابة ، التابعون وسائر الأئمة . وإن علموه امتنع - مع توفر دواعيهم على العمل الصالح ، وتسليم الخلق والنصيحة - : أن لا يملوا أحدا بهذا الفضل . ولا يسارع إليه واحد منهم .

فإذا كان هذا الفضل المدعى مستلزماً لعدم علم الرسول وخير القرون ببعض دين الله ، أو لسكرانهم وتركهم ما تقتضى شريعتهم وعادتهم أن لا يكتبوه ولا يتركوه ، وكل واحد من اللازمين منتف : إما بالشرع ، وإما بالمادة مع الشرع : علم انتفاء المألوم . وهو الفضل المدعى .

ثم هذا العمل المبتدع مستلزم : إما لاعتقاد هو ضلال في الدين ، أو عمل دين لنير الله . والتدين بالاعتقادات الفاسدة ، أو التدين لنير الله : لا يجوز .

البدع مستلزمة	فهذه البدع وأمثالها مستلزمة قطعاً أو ظاهرة لصل ما لا يجوز . فأقل أحوال
قطعاً لصل	المستلزم ، إن لم يكن محرماً : أن يكون مكروها . وهذا المعنى سار في سائر البدع
واعتماد	
ما لا يجوز	المحدثه .



ثم هذا الاعتقاد يتبعه أحوال في القلب : من التعظيم ، والإجلال ، وتلك الأحوال أيضاً باطلة . ليست من دين الله .

ولو فرض أن الرجل قد يقول : أنا لا أعتقد الفضل . فلا يمكنه مع التصديق أن يزيل الحال الذي في قلبه من التعظيم والإجلال . والتعظيم والإجلال لا ينشأ إلا بشعور من جنس الاعتقاد . ولو أنه توم أو ظن أن هذا أمر ضروري . فإن النفس لو خلت من الشعور بفضل الشيء امتنعت مع ذلك أن تعظمه . ولكن قد تقوم به خواطر متقابلة .

فهو من حيث اعتقاده أنه بدعة : يقتضى منه ذلك عدم تعظيمه . ومن حيث شعوره بما روى فيه ، أو بفعل الناس له ، أو بأن فلانا وفلانا فضله ، أو بما يظهر له فيه من المنفعة : يقوم بفعله وتعظيمه .

فلمت أن فعل هذه البدع تنافض الاعتقادات الواجبة . وتنازع الرسل البدع تنافض ما جاءوا به عن الله . وأنها تورث القلب نفاقاً ، ولو كان نفاقاً خفيفاً .  
والاعتقادات الصحيحة  
وتنازع الرسل الطاعة  
ومثلها مثل أقوام كانوا يعظمون أبا جهل ، أو عبيد الله بن أبي بن سؤل ،  
لرياسته وماله ونسبه وإحسانه إليهم ، وسلطانه عليهم . فإذا ذمه الرسول أو بين  
نقصه ، أو أسر بأهانتة أو قله : فن لم يخلص لإيمانه وإلا يبق في قلبه منازعة  
بين طاعة الرسول التابعة لاعتقاده الصحيح ، واتباع ما في نفسه من الحال التابع  
لتلك الظنون الكاذبة .

فمن تدبر هذا : علم يقيناً ما في حشو البدع من السموم المصنعة للإيمان .  
ولهذا قيل : إن البدع مشتقة من الكفر .

وهذا المعنى الذي ذكرته معتبر في كل مانهى عنه الشارع من أنواع العبادات التي لا مزية لها في الشرع إذا جاز أن يتوم لها مزية : كالصلاة عند القبور ، والذبح عند الأصنام ، ونحو ذلك ، وإن لم يكن الفاعل معتقداً للمزية . لكن

نفس الفعل قد يكون مظنة للزينة . وكأن إثبات الفضيلة الشرعية مقصود .  
فرفع الفضيلة غير الشرعية مقصود أيضاً .

إبطال ما يدعى إبطاله المواقف  
لهذه المواقف  
من الفوائد  
القلبية وغيرها  
فإن قيل : هذا يمارضه : أن هذه المواقف مثلاً فعلها قوم من أولى العلم والفضل  
الصادقين فمن دونهم . وفيها فوائد يجدها المؤمن في قلبه وغير قلبه : من طهارة  
قلبه ورقته ، وزوال آثار الذنوب عنه ، وإجابة دعائه ونحو ذلك ، مع ما ينضم  
إلى ذلك من المصومات الهائلة على فضل الصلاة والصيام . كقوله تعالى  
( ٩٦ : ٩ ، ١٠ أرايت الذي ينهى عبداً إذا صلى ) وقوله صلى الله عليه وسلم  
« الصلاة نور وبرهان » ونحو ذلك .

قلنا : لا ريب أن من فعلها منأولاً مجتهداً أو مقلداً : كان له أجر على حسن  
قصده ، وعلى عمله من حيث ما فيه من المشروع . وكان ما فيه من المبتدع منفوراً  
له ، إذا كان في اجتهاده أو تقليده من المذورين . وكذلك ما ذكر فيها من الفوائد  
كلها إنما حصلت لما اشتملت عليه من المشروع في جنسه . كالصوم والذكر ،  
والقراءة ، والركوع والسجود ، وحسن القصد في عبادة الله ، وطاعته ودعائه ،  
وما اشتملت عليه من المكروه . واتفق موجهه بعفو الله لاجتهاد صاحبه أو تقليده  
وهذا المعنى ثابت في كل ما يذكر في بعض البدع المكروهة من الفائدة .

لكن هذا القدر لا يمنع كراهتها والنهي عنها ، والاحتياض عنها بالمشروع  
الذي لا بدعة فيه ، كما أن الذين زادوا الأذان في العيدين هم كذلك ، بل اليهود  
والنصارى يمدون في عباداتهم أيضاً فوائد . وذلك : لأنه لا بد أن تشتمل  
عبادتهم على نوع ما مشروع في جنسه ، كما أن قولهم لا بد أن يشتمل على صدق  
ما مأثور عن الأنبياء ثم مع ذلك لا يوجب أن تفعل عباداتهم ، أو تروى كلماتهم  
لأن جميع المبتدعات لا بد أن تشتمل على شر راجع على ما فيها من الخير .. إذ  
لو كان خيرها راجعاً لما أهمتها الشريعة .

فنحن نستدل بكونها بدعة على أن إثمها أكبر من نفعها . وذلك هو  
الوجب للنهي .

وأقول : إن أنما قد يزول عن بعض الأشخاص لمعارض الاجتهاد أو غيره ، كما يزول اسم الربا والبيذ المختلف فيهما عن المجتهدين من السلف ، ثم مع ذلك يجب بيان حالها ، وأن لا يقتدى بمن استحلها ، وأن لا يقصر في طلب العلم للبين لحقيقتها .

وهذا الدليل كاف في بيان أن هذه البدع مشتملة على مفساد اعتقادية ، أو حائية مناقضة لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن ما فيها من المنفعة مرجوح لا يصلح للمعارضة .

ثم يقال على سبيل التفصيل : إذا فعلها قوم ذوو فضل ، فقد تركها قوم في زمان هؤلاء معتقدين إكراهها قوم كذلك . وهؤلاء التاركون والمنكرون إن لم يكونوا أفضل ممن فعلها فليسوا دونهم في الفضل . ولو فرضوا دونهم في الفضل ، فتكون حينئذ قد تنازع فيها أولو الأمر . فتزد إذن إلى الله والرسول . وكتاب الله وسنة رسوله : مع من كرهها ، لا مع من رخص فيها .

ثم عامة المتقدمين الذين هم أفضل من المتأخرين مع هؤلاء التاركين المنكرين وأما ما فيها من المنفعة : فيعارضه ما فيها من مفساد البدعة الراجعة . منها : - مع ما تقدم من المفسدة الاعتقادية والحالية - : أن القلوب تستعذبها وتستغنى بها عن كثير من السنن ، حتى تجد كثيراً من العامة يحافظ عليها ما لا يحافظ على التراويح والصلوات الخس .

ومنها : أن الخفاصة والامة تنقص بسببها عنايتهم بالقرائن والسنن وتغتر رغبتهم فيها . فجد الرجل يمتد فيها ، ويخلص وينيب ، ويفعل فيها ما لا يفعله في القرائن والسنن ، حتى كأنه يفعل هذه البدعة عبادة ، ويفعل القرائن والسنن عادة ووظيفة . وهذا عكس الدين . فينوته بذلك مافي القرائن والسنن من للنفرة والراحة والرفقة والطهارة والخشوع ، وإجابة الدعوة وحلاوة المناجاة ، إلى غير ذلك من القوائد ، وإن لم يفته هذا كله ، فلا بد أن يفوته كله .

مع الدين  
يفعلون البدعة  
من تركها من  
أهل الفضل

للفاسد في  
البدعة أوجب  
عما زعم لها  
من القوائد

ومنها : ما في ذلك من مصير المعروف منكرا . والفكر معروفاً ، وما يقرب على ذلك من جهالة أكثر الناس بدين المرسلين ، وانتشار زرع الجاهلية .  
ومنها : اشتغالها على أنواع من المكروهات في الشريعة . مثل : تأخير القطور وأداء المشاء الآخرة بلا قلوب حاضرة ، والمباذرة إلى تسجيلها ، والسجود بمد السلام لنير سهو ، وأنواع من الأذكار ومقاديرها لا أصل لها ، إلى غير ذلك من للفساد التي لا يدركها إلا من استقارت بصيرته ، وصلت سريره .

ومنها : مسارقة الطمع إلى الانحلال من ربة الاتباع ، وفوات سلوك الصراط المستقيم . وذلك أن النفس فيها نوع من الكبر . فحب أن تخرج من السبودية والاتباع بحسب الإيمان ، كما قال أبو عنان النيسابوري رحمه الله « ما ترك أحد شيئاً من السنة إلا لكبر في نفسه » ثم هذا مظنة لنيره . فينسلخ القلب عن حقيقة الاتباع للرسول ، ويصير فيه من الكبر وضف الإيمان ما يفسد عليه دينه ، أو يكاد ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

ومنها : ما تقدم التنبيه عليه في أعياد أهل الكتاب من للفساد التي توجد في كلا النوعين المحدثين : النوع الذي فيه مشابهة ، والنوع الذي لا مشابهة فيه . والكلام في ذم البدع لما كان مقرراً في غير هذا الموضع لم نطلل النفس في تقريره ، بل نذكر بعض أعيان هذه المواسم .

### فصل

قد تقدم أن العيد يكون اسماً لنفس المكان ، ولنفس الزمان ، ولنفس الاجتماع .

وما أحدث من	وهذه الثلاثة قد أحدث منها أشياء .
الأعياد الرومانية	أما الزمان : ثلاثة أنواع . ويدخل فيها بعض بدع أعياد الكنائس والأفصال .
والكائنة	أحدها : يوم لم تنظمه الشريعة أصلاً ، ولم يكن له ذكر في وقت السلف ،

ولا جرى فيه ما يوجب تعظيمه . مثل أول خميس من رجب ، وليلة تلك الجمعة التي تسمى الرغائب . فإن تعظيم هذا اليوم واليلة : إنما حدث في الإسلام بعد المائة الرابعة . وروى فيه حديث موضوع باتفاق العلماء مضمونه فضيلة صيام ذلك اليوم ، وفعل هذه الصلاة المسماة عند الجاهلين بصلاة الرغائب . وقد ذكر ذلك بعض المتأخرين من العلماء من الأصحاب وغيرهم .

والصواب الذي عليه المحققون من أهل العلم : النهي عن إفراط هذا اليوم بالصوم . وعن هذه الصلاة المحدثنة . وعن كل ما فيه تعظيم لهذا اليوم من صنعة الأطمعة ، وإظهار الزينة ونحو ذلك ، حتى يكون هذا اليوم بمنزلة غيره من بقية الأيام وحتى لا يكون له مزية أصلاً .

وكذلك يوم آخر في وسط رجب نصلي فيه صلاة تسمى صلاة أم داود . فإن تعظيم هذا اليوم لا أصل له في الشريعة أصلاً .

النوع الثاني : ما جرى فيه حادثة كما كان يجري في غيره من غير أن يوجب ذلك جملة موسى ، ولا كان السلف يعظمونه ، كثمان عشر ذي الحجة الذي خطب فيه النبي صلى الله عليه وسلم بتدبير ختم ترجمته من حجة الوداع . فإنه صلى الله عليه وسلم خطب فيه خطبة ، وصى فيها باتباع كتاب الله ، ووصى فيها بأهل بيته . كما روى مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم رضي الله عنه .

فزاد بعض أهل الأهواء في ذلك ، حتى زعموا : أنه عهد إلى علي رضي الله عنه بالخلافة بالنص الجلي بعد أن فرش له وأقمده على فرش عالية . وذكروا كلاماً باطلاً وعملاد علم بالاضطرار أنه لم يكن من ذلك شيء . وزعموا أن الصحابة تماثلوا على كتمان هذا النص ، وغضبوا الوصي حقه ، وفقوا وكفروا ، إلا نفرًا قليلاً . والعادة التي جبل الله عليها بني آدم ، ثم ما كان عليها القوم من الأمانة والحيانة وما أوجبه شرعهم من بيان الحق بوجوب العلم اليقيني بأن مثل هذا مجتمع كتمانهم . وليس الفرض الكلام في مسألة الإمامة . وإنما الفرض : أن اتخاذ هذا اليوم

بدع أول  
خميس من  
رجب

بدعة عيد  
ختم

عيداً محدث لا أصل له . فلم يكن في السلف لا من أهل البيت ، ولا من غيرهم من اتخذ ذلك عيداً ، حتى يحدث فيه أعمالاً . إذ الأعياد شريعة من الشرائع . فيجب فيها الاتباع ، لا الابتداع . ولقبي صلى الله عليه وسلم خُطب وعهود ووقائع في أيام متعددة ، مثل يوم بدر ، وحنين ، والخندق ، وفتح مكة ، ووقت هجرته ، ودخوله المدينة ، وخطب له متعددة ، يذكر فيها قواعد الدين . ثم لم يوجب ذلك أن يتخذ مثال تلك الأيام أعياداً . وإنما يفعل مثل هذا النصارى الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى عليه السلام أعياداً ، أو اليهود . وإنما العيد شريعة . فما شرعه الله اتبع ، وإلا لم يحدث في الدين ما ليس منه .

بدعة عيد  
مولد النبي

وكذلك ما يحدثه بعض الناس إما مضاهاة للنصارى في ميلاد عيسى عليه السلام ، وإما محبة للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له . والله قد يشبههم على هذه المحبة والاجتهاد<sup>(١)</sup> لا على البدع : من اتخذوا مولد النبي صلى الله عليه وسلم عيداً ،

(١) كيف يكون لهم ثواب على هذا ؟ وهم مخالفون لمهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولهدى أصحابه ؟ فإن قيل : لأنهم اجتهدوا فأخطؤا ، فنقول : أي اجتهدوا في هذا . وهل تركت خصوص العبادات عجالاً للاجتهاد ؟ والأمر فيه واضح كل الوضوح . وما هو إلا غلبة الجاهلية وتحكم الأهواء ، حملت الناس على الإعراض عن هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى دين اليهود والنصارى والوثنيين . فظلمهم ما يستحقونه من لعنة الله وغيظه ، وهل تكون محبة وتعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإعراض عن هديه وكرهه وكرهية ما جاء به من الحق لصالح الناس من عند ربه ، وللسرعة إلى الوثنية واليهودية والنصرانية ؟ ومن هم أولئك الذين أحيوا تلك الأعياد الوثنية ؟ هل هم مالك أو الشافعي أو أحمد أو أبو حنيفة ، أو السفيانان أو غيرهم من أئمة الهدى رضي الله عنهم ؟ حق يعتذر لهم ولأخطائهم . كلا ، بل ما أحدث هذه الأعياد الشركية إلا المبيدون الذين أجمت الأمة على زندقهم وأنهم كانوا أكثر من اليهود والنصارى وأنهم كانوا وبلا على المسلمين ، وعلى أيديهم وبساتينهم وما نقشوا في الأمة من سموم الصوفية الحبيشة انحرف للمسلمون عن الصراط المستقيم ، حتى كانوا مع الضروب عليهم والفضالين ؟ وكلام شيخ الاسلام =

مع اختلاف الناس في مولده . فإن هذا لم يفعله السلف ، مع قيام مقتضي له ، وعدم المانع منه . ولو كان هذا خيراً محضاً ، أو راجحاً : لكان السلف رضى الله عنهم أحق به منا ، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وتعظيماً له منا ، وهم على الخير أحرص . وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابته وطاعته واتباع أمره ، وإحياء سنته باطناً وظاهراً ، ونشر ما بث به ، والجهد على ذلك بالقلب واليد واللسان . فإن هذه هي طريقة السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان . وأكثر هؤلاء الذين تجددونهم حرصاً على أمثال هذه البدع ، مع ما لهم فيها من حسن القصد والاجتهاد الذي يرجى لهم به الثقة ، تجددونهم فآثرين

= نفسه يدل على خلاف ما يقول من إثمهم . لأن حب الرسول وتعظيمه الواجب على كل مسلم : إنما هو باتباع ما جاء به من عند الله . كما قال الله تعالى ( ٣ : ٣١ ) قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم ) وقال : ( ٤ : ٦٥ - ٦٥ ) ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به . ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً ، وإذا قيل لهم : تمالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً . فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم . ثم جاءوك يحلفون بالله : إن أردنا إلا إحساناً وتوفيقاً . أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظهم ، وقل لهم في أنفسهم قولاً بلياً . وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله . ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً . فلا ، وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً ) ، وقال تعالى ( ٢٤ : ٤٧ - ٥٢ ) ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا . ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين . وإذا دعا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون . وإن يكن لهم الحق يأتوا إليه مذعنين : أفي قلوبهم مرض ؟ أم ارتابوا ؟ أم يخافون أن يخيف الله عليهم ورسوله ؟ بل أولئك هم الظالمون إنما كان قول المؤمنين إذا دعا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم : أن يقولوا : سمعنا وأطعنا . وأولئك هم المفلحون (

في أمر الرسول عما أمروا بالنشاط فيه . وإنما هم بمنزلة من يحل المصنف ولا يقرأ فيه ، أو يقرأ فيه ولا يقيم . ومنزلة من يزخرف للسجد ولا يصل فيه ، أو يصل فيه قليلا ، ومنزلة من يتخذ المسامح والسجادات المزخرفة . وأمثال هذه الزخارف الظاهرة التي لم تشرع ، ويصحبها من الرياء والكبر والاشتغال عن المشروع ما يفسد حال صاحبها<sup>(١)</sup> . كما جاء في الحديث « ما ساء عمل أمة قط . إلا زخرفوا مساجدهم » .

من الأعمال ما يكون فيه خير لا شتائه على أنواع من المشروع . وفيه يكون فيه أيضا شر من بدعة وغيرها ، فيكون ذلك العمل شرا بالنسبة إلى الاعراض عن خير مشروع وشر مبتدع الدين بالكلية ، كحال المنافقين والقاسقين . وهذا قد أبلى به أكثر الأمة في الأزمان المتأخرة . فليكن هنا بأديين .

أحدهما : أن يكون حرصك على التمسك بالسنة باطنا وظاهرا في خاصتك وخاصة من يطيعك . واعرف المعروف ، وأنكر المنكر .

الثاني : أن تدعو الناس إلى السنة بحسب الإمكان . فإذا رأيت من يعمل هذا ولا يتركه إلا إلى شر منه ، فلا تدعوه إلى ترك مكره بفعل ما هو أنكر منه أو يترك واجب أو مندوب تركه أضرب من فعل ذلك المكروه . ولكن إذا كان في البدعة نوع من الخير؛ فموضع عنه من الخير للمشروع بحسب الإمكان . إذ النفوس لا تترك شيئا إلا بشيء . ولا ينبغي لأحد أن يترك خيرا إلا إلى مثله ، أو إلى خير منه . فإنه كما أن القاعلين لهذه البدع ممييون قد أتوا مكروها ، فالتاركون أيضا لسنن مذمومون ، فإن منها ما يكون واجبا على الإطلاق . ومنها ما يكون

(١) فكيف مع هذا يرجي لهم ثواب ، أو يقبل منهم دعوى حسن قصد ؟ وهل الأعمال الظاهرة إلا عناوين للقاصد والنوايا ؟ وإذا كان هؤلاء ثواب على بدعتهم فليكن لليهود والنصارى وكل كافر إذن ثواب على ما يأتون من الكفر والوثنية : لأنهم يقسمون جهد أعيانهم أنهم لا يقصدون به إلا الاحسان والتوفيق .



واجباً على التقيد ، كما أن الصلاة النافذة لا تجب ، ولكن من أراد أن يصلحها يجب عليه أن يأتيه بأركانها ، وكما يجب على من أتى الذنوب : أن يأتي بالكفارات والقضاء والتوبة والحسنات الماحية ، وما يجب على من كان إماماً ، أو قاضياً ، أو مفتياً ، أو والياً من الحقوق ، وما يجب على طالب العلم ، أو توافل العبادة من الحقوق .

ومنها : ما يكره للداومة على تركه كراهة شديدة .

ومنها : ما يكره تركه أو يجب فعله على الأئمة دون غيرهم . وعامتها يجب تعليمها والحض عليها والدعاء إليها .

وكثير من المنكرين ليدع العبادات تجدهم مقصرين في فعل السنن من كثير من ذلك ، أو الأمر به .

ولعل حال كثير منهم يكون أسوأ من حال من يأتي بتلك العادات المشتبهة على نوع من السكراة ، بل الدين : هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . ولا قوام لأحدهما إلا بصاحبه ، فلا ينهى عن منكر ، ولا يؤمر بمعروف يتفنى عنه . كما يؤمر بعبادة الله وينهى عن عبادة ما سواه .

إذ رأس الأمر : شهادة أن لا إله إلا الله . والنفوس قد خلقت لتعمل لا لتترك ، وإنما رأوا الترك مقصوداً لنفيه ، فإن لم يشتغل بعمل صالح وإلا لم تترك العمل السيئ . أو الناقص ، لكن لما كان من الأعمال السيئة ما يفسد عليها العمل الصالح نهيت عنه حفظاً للعمل الصالح .

فصظيم المولد واتخاذ موسى : قد فعله بعض الناس ، ويكون له فيه أجر عظيم ، لحسن قصده ، وتظيمه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس : ما يستقيح من المؤمن السدد . ولهذا قيل للامام أحمد عن بعض الأمراء : إنه أشفق على مصحف ألف دينار ونحو ذلك ، قال : دعه . فهذا أفضل ما أشفق فيه الذهب ، أو كما قال .

كثير من  
المنكرين للبدع  
حالم بترك  
السنن أسوأ  
من حال  
البتدعيين

مع أن مذهبه : أن زخرفة المصاحف مكروهة . وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجديد الورق والخط .

وليس مقصود أحد هذا . وإنما قصده ؛ أن هذا العمل فيه مصلحة . وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها .

فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا وإلا اعتاضوا الفساد الذى لاصلاح فيه ، مثل أن يتفقهوا في كتاب من كتب الفجور ، ككتب الأسفار أو الأشعار ؛ أو حكمة فارس والروم .

ينبغى للداعى ففطن لحقيقة الدين ، وانظر ما اشتملت عليه الأفعال من المصالح الشرعية أن يكون والمفاسد ، بحيث تعرف ما ينبغى من مراتب المعروف ، ومراتب المنكر ، حتى عارفا بمراتب تقدم أهمها عند المزاحة . فإن هذا حقيقة العمل بما جاءت به الرسل ، فإن التمييز بين جنس المعروف وجنس المنكر ، وجنس الدليل وغير الدليل : يقيس كثيراً . فأما مراتب المعروف والمنكر ومراتب الدليل ، بحيث تقدم عند التزام أعرف المعروفين فتدعو إليه ، وتنكر أنكرك المنكرين ، وترجع أقوى الدليلين : فإنه هو خاصة العلماء بهذا الدين . فالمراتب ثلاث .

إحداها : العمل الصالح المشروع الذى لا كراهة فيه .

والثانية : العمل الصالح من بعض وجوهه أو أكثرها إما لحسن القصد ، أو لاشتماله مع ذلك على أنواع من المشروع .

الثالثة : ما ليس فيه صلاح أصلاً ، إما لكونه تركاً لعمل مطلقاً ، أو لكونه عملاً فاسداً محضاً .

فأما الأول : فهو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأطنها وظاهرها ، قولها وعملها ، في الأمور الطيبة والعملية مطلقاً . فهذا هو الذى يجب تعلمه وتعليمه ، والأمر به ، وفعله على حسب مقتضى الشريعة من إيجاب واستيجاب .

والغالب على هذا الضرب : هو أعمال السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان .

وأما المرتبة الثانية : فهي كثيرة جداً في طرق المتأخرين من المنتسبين إلى علم أو عبادة ، ومن العامة أيضاً . وهؤلاء خير عن لا يصل عملاً صالحاً مشروعاً ولا غير مشروع ، أو من يكون عمله من جنس المحرم ، كالكفر والكذب والخيانة والجهل . ويندرج في هذا أنواع كثيرة .

فمن تعبد ببعض هذه العبادات المشتملة على نوع من الكراهة . كالوصل في الصيام ، وترك جنس الشهوات ونحو ذلك أو قصد إحياء ليالٍ لخصوص لها ، كأول ليلة من رجب ونحو ذلك : قد يكون حاله خيراً من حال البطل الذي ليس فيه حرص على عبادة الله وطاعته ، بل كثير من هؤلاء الذين ينكرون هذه الأشياء زاهدون في جنس عبادة الله : من العلم النافع ، والعمل الصالح ، أو في أحدهما : لا يحبونها ، ولا يرغبون فيها ، لكن لا يمكنهم ذلك في المشروع . فيصرفون قوتهم إلى هذه الأشياء . فهم بأحوالهم منكرون للمشروع وغير المشروع وبأقوالهم لا يمكنهم إلا إنكار غير المشروع .

ومع هذا : فالقوم يعرف المعروف وينكر المنكر ، ولا يمنعه من ذلك موازنة بعض المنافقين له ظاهراً في الأمر بذلك المعروف ، والنهي عن ذلك المنكر ، ولا مخالفة بعض علماء المؤمنين .

فهذه الأمور وأمثالها مما ينبغي معرفتها والعمل بها .

النوع الثالث : ما هو معظم في الشريعة ، كيوم عاشوراء ، ويوم عرفة ، المشروع نوعاً ويومى العيدين ، والعشر الأواخر من شهر رمضان ، والعشر الأول من ذي الحجة والابتدع وصفاً وليلة الجمعة ويومها ، والعشر الأول من المحرم ، ونحو ذلك من الأوقات الفاضلة . فهذا الضرب قد يحدث فيه ما يستقد أن له فضيلة ، وتوابع ذلك ما يصير منكراً ينهى عنه . مثل ما أحدث بعض أهل الأهواء في يوم عاشوراء من التعطش ، والتحرز ، والتجمع ، وغير ذلك من الأمور المحدثه التي لم يشرعها الله ولا رسوله ولا أحد من السلف . لامن أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا من غيرهم . لكن لما أكرم الله فيه سبط نبيه أحد سيدى شباب أهل الجنة ، وطاعة

ما أحدث يوم  
عاشوراء من  
البيع

من أهل بيته بأيدى الفجرة الذين آهاتهم الله ، وكانت هذه مصيبة عند المسلمين يجب أن تتلقى بما يتلقى به أمثالها من المصائب من الاسترجاع المشروع ، فأحدث بعض أهل البدع في مثل هذا اليوم خلاف ما أمر الله به عند المصائب ، وضموها إلى ذلك من الكذب والوقعة في الصحابة البراء من فتنه الحسين وغيرها أموراً أخرى ، مما يكرهها الله ورسوله . وقد روى عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين بن علي رضي الله عنهم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من أصيب بمصيبة فذكر مصيبتها ، فأحدث لها استرجاعاً ، وإن تقادم عهدا : كتب الله له من الأجر مثلها يوم أصيب » زواه الإمام أحمد وابن ماجه .

فتدبر كيف روى مثل هذا الحديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ، وعنه

بنته التي شهدت مصابه ؟

ليس من دين الإسلام إحياء ذكرى المصائب وأما اتخاذ أمثال أيام المصائب مأتماً فليس هذا من دين المسلمين ، بل هو إلى دين الجاهلية أقرب . ثم هم قد فوّتوا بذلك مافي صوم هذا اليوم من الفضل . وأحدث بعض الناس فيه أشياء مستندة إلى أحاديث موضوعة لا أصل لها ، مثل : فضل الاغتسال فيه ، أو التكحل ، أو المصافحة . وهذه الأشياء ونحوها من الأمور المبتدعة ، كلها مكروهة ، وإنما المستحب صومه .

التوسيع في عاشوراء باطل ابن محمد بن المنتشر عن أبيه قال « بلغنا أنه من وسّع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته » رواه عنه ابن عيينة . وهذا بلاغ منقطع لا يعرف قائله . والأشبه أن هذا وُضِع لما ظهرت المصيبة بين الناصية والروافضة . فإن هؤلاء أعدوا يوم عاشوراء مأتماً ، فوضع أولئك فيه آثاراً تقتضي التوسع فيه ، واتخاذها عيداً . وكلاهما باطل .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « سيكون في تقيف كذاب ومبير » فكان الكذاب : المختار بن أبي عبيد . وكان يتشيع

ويتنصر للحسين . ثم أظهر الكذب والافتراء على الله . وكان فيها الحيلج ابن يوسف ، وكان فيه انحراف على علي وشيخته . وكان ميّراً . وهؤلاء فيهم بدع وضلال ، وأولئك فيهم بدع وضلال ، وإن كانت الشيعة أكثر كذباً وأسوأ حالا .

لكن لا يجوز لأحد أن يثير شيئاً من الشريعة لأجل أحد ، وإظهار النرج والسرور يوم عاشوراء ، وتوسيع النفقات فيه : هو من البدع الحديثة الملقاة بالرافضة . وقد وضعت في ذلك أحاديث مكذوبة في فضائل ما يصنع فيه من الاعتقال والاكتحال ، وغير ذلك . ومصححها بعض الناس كابن ناصر وغيره ، ليس فيها ما يصح . لكن رويت لأماس اعتقدوا صحتها ، فمالوا بها ولم يعلموا أنها كذب . فهذا مثل هذا .

وقد يكون سبب الخلو في تعظيمه من بعض النسبة لمقابلة الروافض . فإن الشيطان قصده أن يحرف الخلق عن الصراط المستقيم ، ولا يبالي إلى أي الشقين صاروا .

فينبغي أن يحتجب هذه المحدثات .

وما ادعى لرجب من الفضل باطل  
ومن هذا الباب شهر رجب ، فإنه أحد الأشهر الحرم . وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا دخل شهر رجب قال : اللهم بارك لنا في شهر رجب وشعبان ، وبلغنا رمضان » ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل رجب حديث آخر . بل عامة الأحاديث المأثورة فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها كذب . والحديث إذا لم يعلم أنه كذب فروايته في الفضائل أمر قريب . أما إذا علم أنه كذب فلا يجوز روايته إلا مع بيان حاله ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من روى عني حديثاً ، وهو يرى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذبين » . ثم روى عن بعض السلف في تفضيل العشر الأول من رجب بعض الأثر . وروى غير ذلك .

فأخذوه موسماً بحيث يفرد بالصوم : مكروه عند الإمام أحمد وغيره ، كما روى عن عمر بن الخطاب وأبي بكر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم .

وروى ابن ماجة « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم رجب »  
رواه عن إبراهيم بن المنذر الحزامي : حدثنا داود بن عطاء حدثني زيد بن عبد الحميد عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن سليمان بن علي عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما . وليس بقوى .

وهل الإفراء للمكروه : أن يصومه كله ، أو أن لا يقرن به شهر آخر ؟ فيه للأصحاب وجهان .

ولولا أن هذا موضع الإشارة إلى رموس المسائل لأطلنا الكلام في ذلك ومن هذا الباب : ليلة النصف من شعبان . فقد روى في فضلها من الأحاديث المرفوعة والآثار ما يقتضي : أنها ليلة مفضلة . وأن من السلف من كان يخصها بالصلاة فيها ، وصوم شهر شعبان قد جاءت فيه أحاديث صحيحة . ومن العلماء من السلف ، من أهل المدينة وغيرهم من الخلف : من أنكر فضلها ، وطمع في الأحاديث الواردة فيها ، كحديث « إن الله ينفر فيها لأكثر من عدد شعر غنم بني كلب » وقال : لا فرق بينها وبين غيرها .

ما أحدث من  
البدع في نصف  
شعبان

لكن الذي عليه كثير من أهل العلم ، أو أكثرهم من أئمتنا وغيرهم : على تفضيلها ، وعليه يدل نص أحمد ، لتعدد الأحاديث الواردة فيها ، وما يصدق ذلك من الآثار السلفية ، وقد روى بعض فضائلها في اللسانيد والسنن . وإن كان قد وضع فيها أشياء آخر .

فأما صوم يوم النصف مفرداً فلا أصل له ، بل إفراءه مكروه . وكذلك اتخاذ موسماً تصنع فيه الأطعمة ، وتظهر فيه الزينة : هو من اللوازم المحدث للبتدعة التي لا أصل لها .

وكذلك ما قد أحدث في ليلة النصف من الاجتماع العام للصلاة الأتية في

المساجد الجامعة ، ومساجد الأحياء والدور والأسواق . فإن هذا الاجتماع لصلاة نافذة مقيدة بزمان وعدد وقدر من القراءة : مكروه لم يشرع ، فإن الحديث الوارد في الصلاة الألفية موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ، وما كان هكذا لا يجوز استحباب صلاة بناء عليه ، وإذا لم يستحب : فالعمل المقتضى لاستحبابها مكروه ولو سوغ أن كل ليلة لها نوع فضل تخص بصلاة مبتدعة يجتمع لها إسكان يفعل مثل هذه الصلاة ، أو أزيد ، أو أقص : ليلتي العيدين ، وليلة عرفة ، كما أن بعض أهل البلاد يقيمون مثلها أول ليلة من رجب ، وكما بلغني أنه كان بعض أهل القرى يصلون بعد المغرب صلاة مثل المغرب في جماعة يسمونها صلاة برّ الوالدين . وكما كان بعض الناس يصل كل ليلة في جماعة صلاة الجنائزة على من مات من المسلمين في جميع الأرض ونحو ذلك من الصلوات الجماعية التي لم تشرع .

بدع صلاة  
الجنائزة بعد  
كل مغرب

وعليك أن تعلم أنه إذا استحب التطوع المطلق في وقت معين ، وجوز التطوع في جماعة : لم يلزم من ذلك تسويغ جماعة راتبة غير مشروعة . بل ينبغي أن تفرق بين البابين .

وذلك أن الاجتماع لصلاة تطوع ، أو استماع قرآن ، أو ذكر الله ونحو ذلك إذا كان يفعل ذلك أحياناً . فهذا أحسن . فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه صلى التطوع في جماعة أحياناً » و « خرج على أصحابه وفيهم من يقرأ ، وهم يستمعون » فجلس معهم يستمع « وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اجتمعوا أمروا واحداً يقرأ ، وهم يستمعون » وقد ورد في « القوم الذين يجلسون يتدارسون كتاب الله ورسوله » وفي « القوم الذين يذكرون الله » من الآثار ما هو معروف .

الهدى الصالح  
في الصلوات  
والأذكار

مثل قوله صلى الله عليه وسلم « ما جلس قوم في بيت من بيوت الله يقولون كتاب الله ، ويتدارسونه بينهم ، إلا غشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة . وحقّتهم الملائكة » . وذكرهم الله فيمن عنده .

وورد أيضاً في الملائكة « الذين يلتبسون مجالس الذكر ، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله ، تنادوا : هلموا إلى حاجتكم - الحديث » .

فأما اتخاذ اجتماع راتب يتكرر بتكرر الأسابيع والشهور والأعوام ، غير الاجتماعات المشروعة . فإن ذلك يضاهاى الاجتماعات للصلوات الخمس ، وللجمعة ، والميدين والحج . وذلك هو المبتدع المحدث .

تفرق بين ما يتخذ سنة وعادة ، فإن ذلك يضاهاى المشروع .

وهذا الفرق هو المنصوص عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة .

فروى أبو بكر الخلال في كتاب الأدب عن إسحاق بن منصور الكوسج :

أنه قال لأبي عبد الله : يكره أن يجتمع القوم يدعون الله ، ويرفضون أيديهم ؟

قال : ما أكره للاخوان إذا لم يجتمعوا على عهد ، إلا أن يكثروا .

وقال إسحاق بن راهويه كما قال الإمام أحمد .

وإنما معنى أن لا يكثروا ، أن لا يتخذوها عادة حتى يكثروا . هذا كلام

إسحاق .

قال المروزي : سألت أبا عبد الله عن القوم يبيتون ، فيقرأ قارىء ويدعون

حتى يصبحوا ؟ قال : أرجو أن لا يكون به بأس .

قال أبو السرى الحربى : قال أبو عبد الله : وأي شيء أحسن من أن يجتمع

الناس يصلون ويذكرون ما أنعم الله به عليهم ، كما قالت الأنصار ؟

وهذه إشارة إلى ما رواه أحمد : حدثنا إسماعيل أنبأنا أيوب عن محمد بن

سيرين قال « نبئت أن الأنصار قبل قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة . قالوا :

لو نظرنا يوماً فاجتمعنا فيه ، فذكرنا هذا الأمر الذى أنعم الله به علينا . قالوا :

يوم السبت . ثم قالوا : لا نجتمع اليهود في يومهم . قالوا : فيوم الأحد . قالوا :

لا نجتمع النصارى في يومهم . قالوا : فيوم الروبة ، وكانوا يسون يوم الجمعة

بدء اجتماع

الأنصار في

يوم الجمعة



يوم العروبة . فاجتمعوا في بيت أبي أمامة أسعد بن زرارمة . فذبحت لهم شاة فكفتم » .

وقال أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي : سألت أحمدا بن حنبل عن القوم يجتمعون ويقرأ لم القاريء قراءة حزينة ، فيبكون ، وربما ألقوا السراج ؟ فقال لي أحد : إن كان يقرأ قراءة أبي موسى فلا بأس .

وروى الخلال عن الأوزاعي : أنه سئل عن القوم يجتمعون ، فيأمرون رجلا يقص عليهم . قال : إذا كان ذلك يوماً بعد الأيام فليس به بأس .

فتقيد أحد الاجتماع على الدعاء بما إذا لم يتخذ عادة .

وكذلك قيد إتيان الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء .

قال سندي الخواتمي : سألت أبا عبد الله عن الرجل يأتي هذه المشاهد ، ويذهب إليها : ترى ذلك ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يصلي في بيته ، حتى يتخذ ذلك مصلى » وعلى ما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما : يقبع مواضع النبي صلى الله عليه وسلم وأثره . فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل للمشاهد ، إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جداً ، وأكثروا فيه <sup>(١)</sup> .

وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم . ولقظه : سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها ، يذهب إليها ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم

---

(١) لكن فعل عمر بن الخطاب في قطعه شجرة يعة الرضوان حين رأى الناس يذهبون إليها ليعلموا عندها أحق بالاتباع وعمر أفعه في دين الله ، وهو من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباعهم . وشتان بين ما طلب عتبان بن مالك - كما في الصحيحين - من رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يصلي له في بيته مكانا يتخذ مصلى ، وبين إتيان الناس هذه المشاهد التي عادت بها الجاهلية الأولى ، وأدت إلى عبادة اللوث والأحجار والأشجار من دون الله . وليس في فعل ابن عمر حجة مع فعل أبيه وأبي بكر وعمر وجية الصحابة .

أنه « سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يأتيه ، فيصلي في بيته ، حتى يتخذ مسجداً » وعلى ما كان يفعله ابن عمر « يتبع مواضع سير النبي صلى الله عليه وسلم وقعه ، حتى رؤى يصب في موضع ماء ، فستل عن ذلك » فقال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصب ههنا ماء » قال : أما على هذا فلا بأس .

قال : ورخص فيه . ثم قال : ولكن قد أفرط الناس جدا ، وأكثروا في هذا المعنى . فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده .

وهذا الذي كرهه أحمد وغيره من اعتياد ذلك مأثور عن ابن مسعود وغيره ، لما اتخذ أصحابه مكانا يجتمعون فيه للذكر . فخرج إليهم ، فقال « يا قوم لأنتم أهدي من محمد ، أو لأنتم على شعبة ضلالة » .

قد شرع الله من اللوازم ما فيه كفاية للناس وأصل هذا : أن العبادات للشريعة التي تتكرر بتكرر الأوقات ، حتى تصير سننا ومواسم . قد شرع الله منها ما فيه كفاية للعباد . فإذا أحدث اجتماع زائد على هذه الاجتماعات معتاد : كان ذلك مضاهاة لما شرعه الله وسنه . وفيه من الفساد ما تقدم التنبيه على بعضه ، بخلاف ما يفعله الرجل وحده ، أو الجماعة المخصوصة أحيانا . ولهذا كره الصحابة إفراد صوم رجب ، لما يشبه برمضان . وأمر عمر رضي الله عنه بقطع الشجرة التي توهموا أنها الشجرة التي بايع الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم تحتها بيعة الرضوان ، لما رأى الناس يتنابونها ويصلون عندها . كأنها المسجد الحرام ، أو مسجد المدينة . وكذلك لما رأهم قد عكفوا على مكان قد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم عكفوا عاما نهام عن ذلك . وقال : « أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد » أو كما قال رضي الله عنه .

فكما أن تطوع الصلاة فرادى وجماعة مشروع من غير أن يتخذ جماعة عامة متكررة ، تشبه المشروع : من الجملة ، والنيدين ، والصلوات المجلس . فكذلك تطوع القراءة والذكر والدعاء جماعة وفرادى . وتطوع قصد بعض

لشاهد ونحو ذلك كله من نوع واحد<sup>(١)</sup> ، يفرق بين الكثير الظاهر منه ، والقليل الخفي ، والمتاد وغير المتاد . وكذلك كل ما كان مشروع الجنس ، لكن البدعة اتخاذه عادة لازمة ، حتى يصير كأنه واجب . ويترتب على استحبابه وكرهه حكم نذره ، واشتراط فعله في الوقف والوصية ونحو ذلك ، حيث كان النذر لا يلزم إلا في القرب .

وكذلك العمل المشروط في الوقف لا يجوز أن يكون إلا برا ومعروفا على ظاهر المذهب ، وقول جمهور أهل العلم .  
وسنوى . إلى ذلك إن شاء الله .  
وهذه المسائل تنفقر إلى بسط أكثر من هذا لا يحتمله هذا الموضع . وإنما الغرض التنبيه على المواسم الحديثة .

وأما ما يفعل في هذه المواسم مما جنسه منهي عنه في الشرع : فهذا لا يحتاج إلى ذكر . لأن ذلك لا يحتاج أن يدخل في هذا الباب .

مثل : رفع الأصوات في المسجد ، أو اختلاط الرجال والنساء ، أو كثرة إيقاد المصابيح زيادة على الحاجة<sup>(٢)</sup> ، أو إيذاء المصلين أو غيرهم بقول أو فعل .  
فإن قبح هذا ظاهر لكل مسلم . وإنما هذا من جنس سائر الأقوال المحرمة في المساجد سواء حرمت في المسجد وغيره ، كالنواحيش والقعش ، أو صين عنها المسجد كالبيع والشراء وإنشاد الضالة ، وإقامة الحدود ونحو ذلك .

---

(١) تطوع القراءة والصلاة والله كر ونحوها مشروع أصلا . فهل قصد المشاهد مشروع أصلا ، بحيث ثبت فعله عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن الخلفاء الراشدين ؟ فأما فعل ابن عمر وحده . فلا يثبت به شرع .  
(٢) هذه شمعة مجوسية سنها البرامكة الذين كانوا مجوسا يبدون النار في بيوتهم ويتظاهرون بالاسلام للكيد له . وتلك استأصل الخليفة هرون الرشيد رحمه الله شأفته لما ظهر على حقيقة أمرهم .

وقد ذكر بعض المتأخرين من أصحابنا وغيرهم : أنه يستحب قيام هذه الليلة بالصلاة التي يسمونها الألفية . لأن فيها قراءة ( قل هو الله أحد ) ألف مرة ، وربما استحبوا الصوم أيضاً . وعندهم في خصوص ذلك : الحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك .

وقد يتمدون على الصومات التي تتدرج فيها هذه الصلاة ، على ما جاء في فضل هذه الليلة بخصوصها ، وما جاء من الأثر بأحيائها ، وعلى الاعتقاد ، حيث فيها من المنافع والقوائد ما يقتضى الاستحباب لجنسها من العبادات . فأما الحديث المرفوع في هذه الصلاة الألفية : فكذب موضوع ، باتفاق أهل العلم بالحديث .

وأما الصومات الدالة على استحباب الصلاة فعق ، لكن العمل الممين : إما أن يستحب بخصوصه ، أو يستحب لما فيه من المعنى العام . فأما المعنى العام : فلا يجب جله خصوصاً مستحباً . ومن استحبابها ذكرها في النفل المتيد ، كصلاة الضحى والتراويح . وهذا خطأ . ولهذا لم يذكر هذا أحد من الأئمة الممدودين ، لا الأولين ولا الآخرين . وإنما كره التخصيص لما صار يخص مالاخص له بالاعتقاد والقصد ، كما كره النبي صلى الله عليه وسلم : أفراد يوم الجمعة ، وسرد شعبان بالصيام ، وأفراد ليلة الجمعة بالقيام . فصار نظير هذا : ما لو أحدثت ليالي الشهر صلاة مفيدة ، أو بين المشاءين ونحو ذلك . فالعبادات ثلاثة .

المعنى العام  
لا يحصل  
خصوصاً  
مستحباً

مها : ما هو مستحب بخصوصه ، كالنفل المتيد : من ركعتي القجر ، وقيام رمضان ونحو ذلك . وهذا منه المؤقت كقيام الليل . ومنها المتيد بسبب : كصلاة الاستسقاء ، وصلاة الآيات . ثم قد يكون مقدراً في الشريعة بحد : كالوتر . وقد يكون مطلقاً مع فضل الوقت : كالصلاة يوم الجمعة قبل الصلاة .

فصارت أقسام التقيد أربعة .

ومن المباحات ما هو مستحب بعموم معناه : كالتفل المطلق . فان الشمس إذا طلعت فالصلاة مشهودة محضرة حتى تصل المص .  
ومنها : ما هو مكروه تخصيصه إلا مع غيره : كقيام ليلة الجمعة . وقد يكره مطلقا إلا في أحوال مخصوصة ، كالصلاة في أوقات النهي .

ولهذا اختلف العلماء في كراهة الصلاة بعد التجر والمصر : هل هو لثلاث هل يرخس  
يفضى إلى تحرى الصلاة في هذا الوقت ، فيرخس في ذوات الأسباب المارضة ،  
أو هو نهى مطلق لا يستثنى منه إلا قدر الحاجة ؟ على قولين : هما روايتان عن  
أحمد . وفيها أقوال آخر للملاء . والله أعلم .  
الكروية  
السبب

### فصل

وقد يحدث في اليوم الفاضل مع العيد العملى المحدث : العيد المكافى . فينظف ما يحدث من  
البيع في الأيام  
الفاضلة

فمن ذلك : ما يفعل يوم عرفة مما لا أعلم بين المسلمين خلافا في النهى عنه .  
وهو قصد قبر بعض من يحسن به الظن يوم عرفة ، والاجتماع العظيم عند قبره ، كما  
يفعل في بعض أرض المشرق والمغرب ، والتعريف هناك ، كما يفعل بمرقات .  
فان هذا نوع من الحج المبتدع الذى لم يشرعه الله . ومضاهاة للحج الذى شرعه  
الله . واتخاذ القبور أعيادا .

وكذلك السفر إلى البيت المقدس للتعريف فيه . فان هذا أيضا ضلال مبين .  
فان زيارة بيت المقدس مستحبة مشروعة للصلاة فيه والاعتكاف . وهو أحد  
المساجد الثلاثة التى نشد إليها الرجال ، لكن قصد إتيانه في أيام الحج : هو  
المكروه . فان ذلك تخصيص وقت معين بزيارة بيت المقدس . ولا خصوص  
تزيارته في هذا الوقت على غيره .

الضلال  
بالطواف  
بالصخرة

ثم فيه أيضا مضاهاة للحج إلى المسجد الحرام ، وتشبيه له بالكعبة . ولهذا قد أفضى إلى ما لا يشك مسلم في أنه شريعة أخرى غير شريعة الإسلام . وهو : ما قد يفعله بعض الضلال من الطواف بالصخرة ، أو من حلق الرأس هناك ، أو من قصد النسك هناك .

وكذلك ما يفعله بعض الضلال من الطواف بالقبعة التي يجبل الرحمة بعرفات كما يطاف بالكعبة .

ما يفعله  
الصوفية من  
بدء الفناء  
والرقص في  
المسجد الأقصى

فأما الاجتماع في هذا الموسم لانشاد الفناء والضرب بالدف بالمسجد الأقصى ونحوه : فمن أقبح المنكرات من جهات أخرى . منها : فعل ذلك في المسجد الأقصى ونحوه . فان ذلك مما ينهى عنه خارج المسجد الأقصى . فكيف بالمسجد الأقصى ؟ . ومنها : اتخاذ الباطل ديناً .

ومنها : فعله في الموسم .

الاجتماع في  
المسجد يوم  
عرفة

فأما قصد الرجل المسلم مسجد بلده يوم عرفة للدعاء والذكر : فهذا هو التبريف في الأمصار الذي اختلف العلماء فيه . فعلمه ابن عباس وعمر بن حريث من الصحابة ، وطائفة من البصريين والمدنيين . ورخص فيه أحمد ، وإن كان مع ذلك لا يستحبه . هذا هو المشهور عنه .

وكرهه طائفة من الكوفيين والدينيين : كإبراهيم النخعي ، وأبي حنيفة ، ومالك ، وغيرهم .

ومن كرهه قال : هو من البدع . فيندرج في العموم لفظاً ومعنى . ومن رخص فيه قال : فعلمه ابن عباس بالبصرة ، حين كان خليفة لطلح بن أبي طالب رضي الله عنهما . ولم ينكر عليه . وما يفصل في عهد الخلفاء الراشدين من غير إنكار لا يكون بدعة .

لكن ما يزداد على ذلك من رفع الأصوات الرفع الشديد في المساجد

بالدعاء ، وأنواع من الخطب والأشعار الباطلة : فذكروه في هذا اليوم وغيره .  
قال المروزي : سمعت أبا عبد الله يقول : ينبغي أن يسر دعاءه . لقوله  
( ١٧ : ١١٠ ) ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها . وابتغ بين ذلك سبيلا قال : هذا في  
الدعاء . قال : وسمعت أبا عبد الله يقول : كانوا يكرهون أن يرفعوا أصواتهم بالدعاء .  
وروى الخلال بإسناد صحيح عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال « أحدث  
الناس الصوت عند الدعاء » .

وعن سعيد بن أبي عروبة : أن مجالد بن سعيد سمع قوماً يبغجون في  
دعائهم . فشى إليهم ، فقال : أيها القوم ، إن كنتم أصبتم فضلا على من كان  
قبلكم لقد ضلتم . قال : فجعلوا يتسللون رجلا رجلا ، حتى تركوا بينهم التي  
كانوا فيها .

وروى أيضاً بإسناده عن ابن شاذب عن أبي التياح قال : قلت للحسن « إمامنا  
يقص ، فيجتمع الرجال والنساء ، فيرفعون أصواتهم بالدعاء ؟ فقال الحسن : إن  
رفع الصوت بالدعاء لبدعة . وإن مدّ الأيدي بالدعاء لبدعة ، وإن اجتماع الرجال  
والنساء لبدعة » .

فرفع الأيدي : فيه خلاف ، وأحاديث ليس هذا موضعها .  
والترق بين هذا التعريف المختلف فيه وتلك التعريفات التي لم يختلف  
فيها : أن في تلك قصد بقة بينها للتعريف فيها ، كقبر الصالح ، أو المسجد  
الأقصى . وهذا تشبيه بمرفات ، بخلاف مسجد المص . فإنه قصد له بنوعه  
لا ببنية . ونوع المساجد مما شرع قصدها . فإن الآتي إلى المسجد ليس قصد  
مكانا معينا لا يتبدل اسمه ، وحكمه . وإنما الترضيت من بيوت الله بحيث  
لوحول ذلك المسجد لتحول حكمه . ولهذا لا تتعلق القلوب إلا بنوع المسجد  
لا بخصوصه .

وأيضا فإن شد الرحال إلى مكان للتعريف فيه : مثل الحج ، بخلاف المص .

ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد :  
للمسجد الحرام ، وللمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » .  
هذا مما لا أعلم فيه خلافاً .

قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السفر إلى غير المساجد الثلاثة .  
ومعلوم أن إتيان الرجل مسجد مصره إما واجب كالجمعة ، وإما مستحب  
كالاعتكاف فيه .

وأيضاً : فإن التحريف عند القبر آخذ له عيداً ، وهذا بنفسه محرم ، سواء  
كان فيه شد الرحل أو لم يكن ، وسواء كان في يوم عرفة أو في غيره ، وهو من  
الأعياد المكانية مع الزمان .

ما أحدث من ضرب  
من ضرب  
البوقات  
والطبول  
في الأعياد  
وأما ما أحدث في الأعياد من ضرب البوقات والطبول : فإن هذا مكروه  
في العيد وغيره . لا اختصاص للعيد به . وكذلك لبس الحرير ، أو غير ذلك من  
المنهى عنه في الشرع ، وترك السنن من جنس فعل البدع .

الخطبة المشروعة ، والتكبير ، والصدقة في القطر ، والذبح في الأضحية .  
فإن من الناس من يقصر في التكبير للمشروع . ومن الأئمة من يترك أن  
يخطب للرجال ثم النساء ، كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الرجال  
ثم النساء .

ومنهم من لا يذكر في خطبته ما يبين ذكراً ، بل يعدل إلى ما نقل فائدته .  
ومنهم من لا ينحر بعد الصلاة بالمصلي ، وهو ترك السنة إلى أمور آخر من  
غير السنة . فإن الدين هو فعل المعروف والأمر به ، وترك المنكر والنهي عنه .

### فصل

الأعياد المكانية  
ثلاثة أقسام  
وأما الأعياد المكانية : فتقسم أيضاً كالزمانية إلى ثلاثة أقسام .  
أحدها : ما لا خصوص له في الشريعة .



والثاني : ماله خصيصة لا تقتضي قصده للعبادة فيه .

والثالث : ما يشرع للعبادة فيه . لكن لا يتخذ عيداً .

والأقسام الثلاثة جاءت الآثار بها . مثل قوله صلى الله عليه وسلم للذي نذر أن يبحر ببوابة « أبها وثن من أوثان المشركين ، أو عيد من أعيادهم ؟ قال : لا . قال : فأوف ببنورك » .

ومثل قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبوري عيداً » .

ومثل نهى عمر عن اتخاذ آثار الأنبياء أعياداً ، كما سئد كره إن شاء الله .

فهذه الأقسام الثلاثة . أحدها : مكان . لا فضل له في الشريعة أصلاً ، تخصيص مكان ولا فيه ما يوجب تفضيله . بل هو كسائر الأماكن . أو دونها . فقصده ذلك السكان ، أو قصد الاجتماع فيه لصلاة أو دعاء ، أو ذكر ، أو غير ذلك : ضلال بين .

ثم إن كان به بعض آثار الكفار من اليهود أو النصارى أو غيرهم : كان أفصح وأقبح ودخل في هذا الباب وفي الباب قبله من مشابهة الكفار . وهذه أنواع لا يمكن ضبطها ، بخلاف الزمان فإنه محصور . وهذا الضرب أفصح من الذي قبله .

فإن هذا يشبه عبادة الأوثان ، أو هو ذريعة إليها . أو نوع من عبادة الأوثان . إذ عبادة الأوثان كانوا يقصدون بقعة بينها لتمثال هناك أو غير تمثال ، يعتقدون أن ذلك يقر بهم إلى الله تعالى ، وكانت الطواغيت الكبار التي نشد إليها الرجال ثلاثة : اللات ، والعزى ، ومناة الثالثة الأخرى . كما ذكر الله ذلك في كتابه حيث يقول (٥٣ : ١٩ - ٢٣) أفرايتم اللات والعزى ، ومناة الثالثة الأخرى ؟ السكم الذكرو له الأنثى ؟ تلك إذا قسمة شيزى ( فقد كان كل واحد من هذه الثلاثة لمصر من أمصار العرب . والأمصار التي كانت من ناحية الحرم ومواقيت الحج ثلاثة : مكة ، والمدينة ، والطائف .

فكانت اللات : لأهل الطائف . ذكروا أنه كان في الأصل رجلاً صالحاً

بَنَتْ السَّوِيقَ لِلْحَاجِّ . فَلَمَّا مَاتَ عَكَمُوا عَلَى قَبْرِهِ مَدَّةً . ثُمَّ انْخَضُوا تَمَثَّالَهُ . ثُمَّ بَنُوا عَلَيْهِ بَنِيَّةً سَمَّوْهَا بَيْتَ الرَّبَّةِ . وَقَصَّتْهَا مَعْرُوفَةٌ ، لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا مِثْلَ الْغُبَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ لَمَّا افْتَتَحَ الطَّائِفَ بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ .

وَأَمَّا الرَّمْزَى : فَكَانَتْ لِأَهْلِ مَكَّةَ قَرِيبًا مِنْ عُرْفَاتٍ . وَكَانَتْ هُنَاكَ شَجَرَةٌ يَذْبَحُونَ عِنْدَهَا ، وَيَدْعُونَ . فَبَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهَا خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ عَقِبَ فَتْحِ مَكَّةَ فَأَزَالَهَا . وَقَسَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَهَا . وَخَرَجَتْ مِنْهَا شَيْطَانَةٌ نَاشِرَةٌ شَعْرَهَا . فَيُسْتِثْنَى الرَّمْزَى أَنْ تَعْبُدَ .

وَأَمَّا مَنَاةُ : فَكَانَتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، يُهْلُونَ لَهَا شُرَكَاءَ بِاللَّهِ تَعَالَى . وَكَانَتْ حَذَوُ قَدِيدِ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ مِنْ نَاحِيَةِ السَّاحِلِ .

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ كَيْفَ كَانَتْ أَحْوَالُ الْمُشْرِكِينَ فِي عِبَادَةِ أَوْثَانِهِمْ ، وَيَعْرِفَ حَقِيقَةَ الشِّرْكِ الَّذِي ذَمَّهُ اللَّهُ وَأَنْوَعَهُ ، حَتَّى يَقْبِينَ لَهُ تَأْوِيلَ الْقُرْآنِ ، وَيَعْرِفَ مَا كَرِهَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ . فَلْيَنْظُرْ سِيرَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحْوَالَ الْعَرَبِ فِي زَمَانِهِ وَمَا ذَكَرَهُ الْأَزْرَقِيُّ فِي أَخْبَارِ مَكَّةَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ .

ذَاتُ أَنْوَاطٍ

وَلَمَّا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ شَجَرَةٌ يَمْلِقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ وَيَسْمُونَهَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ . فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ « يَا رَسُولَ اللَّهِ : اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ ، كَمَا لَمْ ذَاتَ أَنْوَاطٍ . فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، قُلْتُمْ كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى : اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ، إِنَّهُمْ الْيَاسِنُ ، لَتَرْكَبُنَّ سَنِينَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ » .

فَأَنكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجْرَدَ مُشَابَهَتِهِمُ الْكُفَّارَ فِي اخْتِذَاذِ شَجَرَةٍ يُمْكِنُونَ عَلَيْهَا . مَلْقِينَ عَلَيْهَا سِلَاحَهُمْ . فَكَيْفَ بِمَا هُوَ أَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ مُشَابَهَتِهِمُ الْمُشْرِكِينَ ، أَوْ هُوَ الشِّرْكَ بَيْنَهُ ؟ .

الضُّرُكُ بِإِخْذَاذِ أُمُكَّةَ خَاصَةً لِلتَّقْدِيسِ وَالتَّبَرُّكِ

فَمَنْ قَصَدَ بَقْعَةً يَرْجُو الْخَيْرَ بِقَصْدِهَا ، وَلَمْ تَسْتَحِبَّ الشَّرِيعَةُ ذَلِكَ . فَهُوَ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ . وَبَعْضُهُ أَشَدُّ مِنْ بَعْضٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْبَقْعَةُ شَجَرَةً أَوْ غَيْرَهَا ، أَوْ قَنَاطَةً جَارِيَةً ، أَوْ جَبَلًا ، أَوْ مَغَارَةً . وَسَوَاءٌ قَصَدَهَا لِيُصَلِّيَ عِنْدَهَا ، أَوْ لِيَدْعُوَ عِنْدَهَا ، أَوْ

ليقرأ عندها ، أو ليذكر الله سبحانه عندها ، أو لينسك عندها . بحيث يخص تلك البقعة بنوع من العبادة التي لم يشرع تخصيص تلك البقعة به ، لا عيناً ولا نوعاً .

وأقبح من ذلك : أن ينذر لتلك البقعة دعماً لتتور به ، ويقول : إنها تقبل النذر ، كما يقوله بعض الضالين . فإن هذا النذر نذر معصية بانغراق الملاء ، لا يجوز الوفاء به ، بل عليه كفارة عین عند كثير من أهل العلم ، منهم : أحد في المشهور عنه ، وعنه رواية ، هي قول أبي حنيفة والشافعي وغيرهما : أنه يستغفر الله من هذا النذر . ولا شيء عليه . والسألة معروفة .

وكذلك إذا نذر طعاماً من الخبز أو غيره للحيتان التي في تلك العين أو البئر وكذلك إذا نذر مالاً من النقد أو غيره للسدنة ، أو المجاورين المالكين بتلك البقعة . فإن هؤلاء السدنة فيهم شبه من السدنة الذين كانوا للآلات والعزى ، ومناة ، يأكلون أموال الناس بالباطل ، ويصدون عن سبيل الله ، والمجاورون هناك فيهم شبه من المالكين الذين قال لهم الخليل إبراهيم إمام الحنفاء صلى الله عليه وآله وسلم ( ٢١ : ٥٢ ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ) و ( ٢٦ : ٧٥-٧٧ قال : أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم غدولى إلا رب العالمين ) والذين أتى عليهم موسى عليه السلام وقومه ، بعد مجاوزتهم البحر كما قال تعالى : ( ٧ : ١٣٨ وجاوزنا بينى إسرائيل البحر فأتوا على قوم يكفون على أصنام لهم ) .

فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي لا فضل في الشريعة للمجاورين بها : نذر معصية . وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان والمجاورين عندها ، أو سدنة الأبداد <sup>(١)</sup> التي بالمهند والمجاورين عندها .

(١) جمع « بد » وهو آله البوذيين الوثنيين بالمهند

سدنة القبور  
كسدنة الآلات  
والعزى

ثم هذا المال المنذور : إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع ، مثل أن يصرفه في عمارة المساجد ، أو للمصالحين من فقهاء المسلمين الذين يستعينون بالمال على عبادة الله وحده لا شريك له ، كان حسناً .

بعض الأمكنة فمن هذه الأمكنة : ما يظن أنه قبر نبي . أو رجل صالح ، وليس كذلك ، الوثنية بدمشق أو يظن أنه مقام له ، وليس كذلك .  
وغيرها فأما ما كان قبراً له أو مقاماً : فهذه من النوع الثاني . وهذا باب واسع ، أذكر بعض أعيانه .

فمن ذلك : عدة أمكنة بدمشق ، مثل : مشهد لأبي بن كعب خارج الباب الشرق ، ولا خلاف بين أهل العلم : أن أبي بن كعب إنما توفي بالمدينة ولم يموت بدمشق . والله أعلم قبر من هو ؟ لكنه ليس بقبر أبي بن كعب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا شك .

وكذلك مكان بالخائط القبلي ، بجامع دمشق ، يقال : إن فيه قبر هود عليه السلام ، وما علمت أحداً من أهل العلم ، ذكر أن هوداً النبي مات بدمشق ، بل قد قيل : إنه مات باليمن ، وقيل : بمكة . فإن مبشه كان باليمن ، ومهاجره بعد هلاك قومه كان إلى مكة ، فأما الشام فلا هي داره ولا مهاجره . فوته بها . والحال هذه — مع أن أهل العلم لم يذكروه ، بل ذكروا خلافه — في غاية البعد .

وكذلك مشهد خارج الباب القري من دمشق ، يقال : إنه قبر أويس القري ، وما علمت أن أحداً ذكر أن أويساً مات بدمشق ، ولا هو متوجه أيضاً : فإن أويساً قدم من اليمن إلى أرض العراق . وقد قيل : إنه قتل بصفين . وقيل : إنه مات بنواحي أرض فارس . وقيل : غير ذلك . وأما الشام . فما ذكر أحد أنه قدم إليها ، فضلاً عن المات بها .

ومن ذلك أيضاً : قبر يقال له قبر أم سلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلاف أنها رضى الله عنها ماتت بالمدينة لا بالشام . ولم تقدم الشام أيضاً

كذب قبر  
هود عليه  
السلام

كذب قبر  
أويس

كذب قبر  
أم سلة

فلن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن تسافر بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل لعلها أم سلمة أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية . فإن أهل الشام : كـشهر بن حوشب ونحوه كانوا إذا حدثوا عنها قالوا : أم سلمة . وهي بنت عم معاذ بن جبل . وهي من أعيان الصحابات . ومن ذوات الفقه والدين منهن ، أو لعلها أم سلمة امرأة يزيد بن معاوية . وهو بعيد . فلن هذه ليست مشهورة بعم ولا دين . وما أكثر الغلط في هذه الأشياء وأمثالها من جهة الأسماء للشرقة أو المقيرة .

ومن ذلك : مشهد بقاهرة مصر ، يقال : إن فيه رأس الحسين بن علي رضي الله عنهما . وأصله المكذوب : أنه كان بسقلان مشهد يقال : إن فيه رأس الحسين . فعمل فيما قيل الرأس من هناك إلى مصر ، وهو باطل باتفاق أهل العلم . لم يقل أحد من أهل العلم : إن رأس الحسين كان بسقلان . بل فيه أقوال ليس هذا منها . فإنه حمل رأسه إلى قدام حبيد الله بن زياد بالكوفة ، حتى روى له عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يفيظه . وبعض الناس يذكر أن الرواية كانت أمام يزيد بن معاوية بالشام . ولا يثبت ذلك . فإن الصحابة المسلمين في الحديث إنما كانوا بالعراق .

وكذلك مقابر كثيرة لأسماء رجال مروفين قد علم أنها ليست بمقابرهم . فهذه المواضع ليس فيها فضيلة أصلاً . وإن اعتقد الجاهلون أن لها فضيلة . اللهم إلا أن يكون قبراً لرجل مسلم فيكون كآثر المسلمين . ليس لها من الخصوصية ما يحسبه الجاهل . وإن كانت القبور الصحيحة لا يجوز اتخاذها أعياداً ، ولا أن يفعل فيها ما يفعل عند هذه القبور المكذوبة ، أو تكون قبراً لرجل صالح غير للمسي . فيكون من القسم الثاني .

ومن هذا الباب أيضاً : مواضع يقال : إن فيها أثر النبي صلى الله عليه وسلم كـنـبـمـا يدعى من آثار قديم الرسول أو غيرها . ويضاهى بها مقام إبراهيم الذي بمكة . كما يقول الجاهل في الصخرة

التي يبيت المقدس من أن فيها أثراً من وطء قدم النبي صلى الله عليه وسلم . و ينفى  
أن بعض الجهال : يزعم أنها من وطء الرب سبحانه وتعالى . فيزعمون أن ذلك  
الأثر موضع القدم .

كذب أثر  
قدم موسى  
وفي مسجد قبل دمشق - يسمى مسجد القدم - به أيضاً أثر يقال : إن ذلك  
أثر قدم موسى عليه السلام . وهذا باطل لا أصل له . ولم يقدم موسى دمشق ،  
ولا من حولها .

البقع التي  
رؤي مناما  
الأنبياء  
والصالحون  
فيها  
وكذلك مشاهد تضاف إلى بعض الأنبياء أو الصالحين بناء على أنه رؤي  
في المنام هناك ، ورؤية النبي أو الرجل الصالح في المنام ببقعة لا يوجب لها فضيلة  
تقصد البقعة لأجلها ، وتتخذ مصلى بإجماع المسلمين . وإنما يفعل هذا وأمثاله أهل  
الكتاب . وربما صوروا فيها صورة النبي أو الرجل الصالح ، أو بعض أعضائه  
مضاهة لأهل الكتاب . كما كان في بعض مساجد دمشق مسجد يسمى مسجد  
الكف ، فيه تمثال كف يقال : إنه كف علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، حتى  
هدم الله ذلك الوثن .

وهذه الأمكنة كثيرة موجودة في أكثر البلاد .

وفي الحجاز منها مواضع : كفار عن عيين الطريق . وأنت ذاهب من بدر  
إلى مكة يقال : إنه النار الذي أوى النبي صلى الله عليه وسلم إليه هو أبو بكر .  
وأنه النار الذي ذكره الله في قوله ( ٩ : ٤٠ ) ثانی اثنين إذاهما في النار ) ولا خلاف  
بين أهل العلم : أن هذا النار المذكور في القرآن إنما هو غار يجبل ثور قريب من  
مكة ، معروف عند أهل مكة إلى اليوم .

فهذه البقاع التي يعتقد لها خصيصة كائنة ما كانت ليس من الاسلام  
تظليها بأي نوع من التعظيم . فإن تعظيم مكان لم يظلمه الشرع شر من تعظيم زمان  
لم يظلمه . فإن تعظيم الأجسام بالعبادة عندها أقرب إلى عبادة الأوثان من تعظيم  
الزمان ، حتى إن الذي يبنى تحجب الصلاة فيها . وإن كان المصلى لا يقصد

تظليها . لئلا يكون ذلك ذريعة إلى تخصيصها بالصلاة فيها . كما ينهى عن الصلاة عند القبور المحققة . وإن لم يكن المصلّي يقصد الصلاة لأجلها . وكما ينهى عن إفراة الجمعة سِرَر شعبان بالصوم ، وإن كان الصائم لا يقصد التخصيص بذلك الصوم .

فإن ما كان مقصودا بالتخصيص ، مع النهي عن ذلك ، ينهى عن تخصيصه أيضاً بالقل .

وما أشبه هذه الأمكنة بمسجد الضرار الذى ( ٩ : ١٠٩ ) أسس بنيانه على شفا جُرْف هار قاتهار به فى نار جهنم ( فإن ذلك المسجد لما بنى ( ٩ : ١٠٧ ) ضراراً وكفرأ وتفريقاً بين المؤمنين وإرساداً لمن حارب الله ورسوله من قبل ) نهى الله نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيه . وأمر بهدمه .

وهذه المشاهد الباطلة : إنما وضعت مضاهاة لبيوت الله ، وتمظيها لما لم يعظمه الله وعكوفاً على أشياء لا تنفع ولا تضر . وصداً لخلق عن سبيل الله . وهى عبادته وحده لا شريك له بما شرعه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، واتخاذها عيداً ، والاجتماع عندها واعتياد قصدتها . فإن العيد من المعاودة .

و يلتحق بهذا الضرب - ولكنه ليس منه - مواضع تدعى لها خصائص لا تثبت . مثل كثير من القبور التى يقال : إنها قبر نبي ، أو قبر صالح ، أو مقام نبي ، أو صالح . ونحو ذلك . وقد يكون ذلك صدقاً . وقد يكون كذباً . وأكثر المشاهد التى على وجه الأرض من هذا الضرب . فإن القبور الصحيحة والمقامات الصحيحة قليلة جداً .

وكان غير واحد من أهل العلم يقول : لا تثبت من قبور الأنبياء : إلا قبر نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم ، وغيره قد يثبت غير هذا أيضاً . مثل قبر إبراهيم الخليل عليه السلام . وقد يكون علم أن القبر فى تلك الناحية . لكن يقع الشك فى عينه . كثير من قبور الصحابة التى بباب الصغير من دمشق . فإن الأرض غيرت مرات . فحين قبر أنه قبر بلال أو غيره : لا يكاد يثبت ، إلا من طريق

شبه هذه  
الأمكنة  
بمسجد الضرار  
هذه المشاهد  
على صد الناس  
عن اخلاص  
العبادة لله

خاصة . وإن كان لو ثبت لم يتعلق به حكم شرعى مما قد أحدث عندها .  
ولكن الفرض أن نبين هذا القسم الأول وهو تنظيم الأمكنة ، التى لا  
خصيصة لها : إما مع العلم بأنه لاخصيصة لها ، أو مع عدم العلم بأن لها خصيصة ،  
إذ العبادة والعمل بغير علم منعى عنه ، كما أن العبادة والعمل بما يخالف العلم منعى  
عنه . ولو كان ضبط هذه الأمور من الدين لما أهل ، ولما ضاع عن الأمة  
المحفوظ دينها ، المصومة عن الخطأ .

وأكثر ما تجد الحكايات المتعلقة بهذا عند السدنة والجوارين لها ، الذين  
يأكلون أموال الناس بالباطل ، ويصدون عن سبيل الله .  
وقد يحكى من الحكايات التى فيها تأثير ، مثل أن رجلا دعا عندها فاستجيب  
له ، أو نذر لها إن قضى الله حاجته فقضيت حاجته . ونحو ذلك . وبمثل هذه  
الأمور كانت تمبد الأصنام .

فإن القوم كانوا أحيانا يُخاطَبون من الأوثان . وربما تقضى حوائجهم إذا  
قصدها . ولذلك يجرى لهم مثل ما يجرى لأهل الأبدان من أهل الهند وغيرهم  
وربما قيست على ما شرع الله تنظيمه من بيته المحجوج ، والحجر الأسود  
الذى شرع الله استلامه وتقبيله ، كأنه يمينه ، والمساجد التى هى بيوته .  
وإنما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس ، وبمثل هذه الشبهات حدث الشرك  
فى أهل الأرض .

وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن النذر ، وقال : إنه  
لا يأتى بخير . وإنما يستخرج به من البخيل » فإذا كان نذر الطاعنات للملقة  
بشرط لا فائدة فيه ، ولا يأتى بخير . فما الظن بالنذر لما لا يضر ولا ينفع ؟  
وأما إجابة الدعاء : فقد يكون سببه اضطراب الداعى وصدق التجاؤه . وقد  
يكون سببه مجرد رحمة الله له . وقد يكون أمرا قضاء الله ، لا لأجل دعائه . وقد  
يكون له أسباب أخرى . وإن كانت فتنة فى حق الداعى .  
فأنا نعلم أن الكفار قد يستجلب لهم فيُسَقَوْنَ . ويصرون ، ويعاقبون ،  
بأسباب غير  
القبور  
والتوسل  
بأصحابها



ويزقون مع دعائهم عند أوثانهم وتوسلهم بها .  
وقد قال الله تعالى ( ١٧ : ٢٠ ) كَلَّا بُعْدٌ هَؤُلَاءِ مِنْ عَظَاءِ رَبِّكَ  
وما كان عطاء ربك محظورا )

وقال تعالى ( ٧٧ : ٦ ) وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن  
فزادهم رهقا ) وأسباب المقدورات فيها أمور يطول تعدادها . ليس هذا موضع  
تفصيلها .

وإنما على الخلق : اتباع ما بعث الله به المرسلين والتم بأن فيه خير الدنيا  
والآخرة . ولعل إن شاء الله أبين بعض أسباب هذه التأثيرات في موضع آخر

### فصل

النوع الثاني من الأمكنة : ما له خصيصة . لكن لا يقتضى اتخاذها عيدا ،  
ولا الصلاة ونحوها من العبادات عنده .

فمن هذه الأمكنة : قبور الأنبياء والصالحين . وقد جاء عن النبي صلى الله  
عليه وسلم والسلف النهى عن اتخاذها عيدا ، عموما وخصوصا . ويتنوع معنى العيد  
فأما العموم : فقال أبو داود في سننه : حدثنا أحمد بن صالح قال : قرأت على  
عبد الله بن نافع أخبرني ابن أبي ذئب عن سميد القبري عن أبي هريرة رضي الله  
عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لَا تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قُبُورًا .  
وَلَا تَجْعَلُوا قُبُورَكُمْ عِيدًا . وَصَلُّوا عَلَى . فَإِنْ صَلَاتُكُمْ تَبْلُغُنِي حِينَمَا كُنْتُمْ » . وهذا  
إسناده حسن . فإن رواته كلهم ثقات مشاهير . لكن عبد الله بن نافع الصائغ  
الفتي المدني صاحب مالك : فيه لين لا يقدح في حديثه .

قال يحيى بن معين : هو ثقة . وحسبك بابن معين موثقا . وقال أبو زرعة :  
لا بأس به . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بالحافظ ، هو لين يعرف حفظه ويتكر .  
فإن هذه العبارات منهم تنزل حديثه من مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن ،

إذ لا خلاف في عدالته وقته ، وأن القالب عليه الضبط . لكن قد يضاف أحيانا  
ثم إن هذا الحديث مما يعرف من حفظه ، ليس بما ينكر . لأنه سنة مدنية .  
وهو محتاج إليها في قته . ومثل هذا يضبطه القتيه .  
وللهديث شواهد من غير طريقه . فإن هذا الحديث يروى من جهات  
أخرى فما بقي منكرا .

وكل جملة من هذا الحديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد  
معروفة . وإنما الغرض هنا النهي عن اتخاذ عيدا

التحذير من  
اتخاذ قبر  
النبي عيدا

فمن ذلك ما رواه أبو يعلى اللؤلؤ في مسنده حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
أنبأنا زيد بن الحباب حدثنا جعفر بن إبراهيم . من ولد ذى الجناحين . حدثنا علي  
بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين « أنه رأى رجلا يجرى إلى فرجة كانت  
عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فيدخل فيها . فيدعو . قهاه . فقال :  
ألا أحدثكم حديثا سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟  
قال : لا تتخذوا قبوري عيدا ، ولا بيوتكم قبورا . فإن تسليكم ببلقي  
أينما كنتم » رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي الحافظ فيما اختاره من  
الأحاديث الجياد الزائدة على الصحيحين . وشرطه فيه : أحسن من شرط الحاكم  
في صحيحه .

وروى سعيد بن منصور في سننه : حدثنا حبان بن علي حدثني محمد بن مجلان  
عن أبي سعيد مولى المهري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا  
بيتي عيدا ، ولا بيوتكم قبورا ، وصلوا على حينما كنتم ، فإن صلاتكم تباركني » .  
وقال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخيراً سهيل بن أبي سهيل قال  
رأى الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر ، فنادى ، وهو في  
بيت فاطمة يتعشى . قال : هلم إلى العشاء . فقلت : لا أريده . فقال : مالي  
وأيتك عند القبر ؟ فقلت : سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : إذا

دخلت المسجد فلم . ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« لا تتخذوا بيتي عيداً . ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً ، وصلوا على ، فإن صلاتكم  
تبلغني حينما كنتم ، لمن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ما أتم ومن  
بالأندلس إلا سواء . »

فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث ،  
لا سيما وقد احتج به من أرسله . وذلك يقتضى ثبوته عنده ، لو لم يكن روى من  
وجوه مسندة غير هذين . فكيف وقد تقدم مستداً ؟

ووجه الدلالة : أن قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل قبر على وجه  
الأرض . وقد نهى عن اتخاذ عيداً . فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان . ثم  
قرن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً » أى لا تعطوها  
عن الصلاة فيها والدعاء والقراءة . فتكون بمنزلة القبور . فأمر بتحريم العبادة  
في البيوت ، ونهى عن تحريمها عند القبور ، وهذا عكس ما يفعله المشركون من  
النصارى ومن تشبه بهم .

وفي الصحيحين : عن ابن عمر رضى الله عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً » .

وروى مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تجعلوا  
بيوتكم مقابر . فإن الشيطان يفر من البيت الذى يسمع سورة البقرة تقرأ فيه . »  
ثم إنه صلى الله عليه وسلم أعقب النهى عن اتخاذها عيداً بقوله « صلوا على » ،  
فإن صلاتكم تبلغني حينما كنتم .

وفي الحديث الآخر « فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم » .

يشير بذلك صلى الله عليه وسلم : إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام  
يصل مع قربكم من قبري وبعديكم منه . فلا حاجة بكم إلى اتخاذ عيداً .  
والأحاديث عنه « بأن صلاتنا وسلامنا تعرض عليه » كثيرة .

مثل ما روى أبو داود في سننه من حديث أبي صخر حميد بن زياد عن يزيد ابن عبد الله بن قسيط عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « ما من أحد يسلم عليّ إلّا ردّ الله عليّ روي ، حتى أرد عليه السلام ، صلى الله عليه وسلم » .

وهذا الحديث على شرط مسلم .

ومثل ما روى أبو داود أيضاً عن أوس بن أوس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أكثرُوا من الصلاة علىّ يوم الجمعة وليلة الجمعة ، فإن صلاتكم معروضة عليّ » ، قالوا : يا رسول الله ، كيف تعرض صلاتنا عليك وقد أُرِمت ؟ قال : إن الله حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء » .

وفي مسند ابن أبي شيبة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى علىّ سمعته . ومن صلى على نائياً بُلغته » رواه الدارقطني بمعناه وفي النسائي وغيره عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه قال « إن الله وكّل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمّتي السلام » إلى أحاديث أخر في هذا الباب متصلة .

٢- ثم إن أفضل التابعين من أهل بيته : علي بن الحسين رضى الله عنه نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره صلى الله عليه وسلم ، واستدل بالحديث وهو راوى الحديث الذى سمعه من أبيه الحسين عن جده على . وهو أعلم بمعناه من غيره .

فتبين أن قصد قبره للدعاء ونحوه : اتخاذ عيدا .

وكذلك ابن عمه حسن بن حسن شيخ أهل بيته : كره أن يقصد القبر للسلام ، ونحوه غير دخول المسجد . ورأى أن ذلك من اتخاذ عيدا .

فانظر هذه السنة : كيف مخرجها من أهل المدينة ، وأهل البيت ، الذين لم من رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب النسب ، وقرب الدار ؟ لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم ، فكانوا لها أضبط .

والعبد إذا جمل اسماً للسكان : فهو السكان الذي يقصد الاجتماع فيه وإتيانه للعبادة عنده ، أو لتبجيل العبادة ، كأن السجد الحرام ، ومضى ، ومزدقة ، وعرفة ، جعلها الله عيداً مثابة للناس : يجمعون فيها ، ويتأبونها للدعاء والله ذكر والنسك . وكان للمشركين أمكنة يتأبونها للاجتماع عندها ، فلما جاء الإسلام بحا الله ذلك كله .

وهذا النوع من الأمكنة : يدخل فيه قبور الأنبياء والصالحين ، والقبور التي يجوز أن تكون قبوراً لهم ، بتقدير كونها قبوراً لهم ، بل وسائر القبور أيضاً داخلة في هذا .

فإن قبر المسلم له من الحرمة ما جاءت به السنة . إذ هو بيت المسلم الميت . ما ينبغي لقبور فلا يترك عليه شيء من النجاسات بالاتفاق ، ولا يوطأ ، ولا يداس ، ولا يتكأ السليمن من عليه عندها . وعند جمهور العلماء ولا يجاور بما يؤذى الأموات من الأقوال السلام ونحوه والأفعال الخبيثة . ويستحب عند إتيانه السلام على صاحبه ، والدعاء له ، وكما كان للميت أفضل كان حقه أوكد .

قال بريرة بن الحبيب رضي الله عنه « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم إذا خرجوا إلى القابر : أن يقول قائلهم : السلام على أهل الديار - وفي لفظ : السلام عليكم أهل الديار - من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون ، نسال الله لنا ولكم العافية » رواه مسلم .

وروى أيضاً عن أبي هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون » .

وروى أيضاً عن عائشة في حديث طويل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن جبريل أتاني . فقال : إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع ، فتستغفر لهم ، قالت : قلت : كيف أقول يا رسول الله ؟ قال قولي : السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، ويرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين ، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون » .

وروى ابن ماجه عن عائشة قالت « قدته فإذا هو بالبيع . قال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، أنتم لنا فرط . ونحن بكم لاحقون ، اللهم لا نحرمنك أجرهم . ولا تقننا بهم » .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال « مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبور المدينة . فأقبل عليهم بوجهه ، قال : السلام عليكم يا أهل القبور . ينظر الله لنا ولكم . أنتم سلفنا . ونحن بالأثر » رواه أحمد والترمذى . وقال : حسن غريب .

وقد ثبت عنه « أنه بعد أخذ بئان سنين ، خرج إلى الشهداء ، فصلى عليهم كصلاته على الميت » .

وروى أبو داود عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه ، وقال : استغفروا لأخيكم ، وسلوا له التثبيت ، فإنه الآن يسأل » .

وقد روى حديث صححه ابن عبد البر : أنه قال « ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا ، فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه ، حتى يرد عليه السلام » . وروى في تلقين الميت بعد الدفن حديث فيه نظر . لكن عمل به رجال من أهل الشام الأولين ، مع روايتهم له ، فذلك استحبه أكثر أصحابنا وغيرهم .

فهذا ويحوه ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ، وبأمر به أمته عند قبور المسلمين عقب الدفن ، وعند زيارتهم ، أو المرور بهم : إنما هو تحية للميت كما يحق الحي ، ويدعى له ، كما يدعى له إذا صلى عليه قبل الدفن أو بعده . وفي ضمن الدعاء للميت دعاء الحي لنفسه ولسائر المسلمين ، كما أن الصلاة على الجنائز فيها الدعاء للصلى ولسائر المسلمين ، وتخصيص الميت بالدعاء له .

فهذا كله وما كان مثله من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان عليه السابقون الأولون : هو الم شروع المسلمين في ذلك . وهو الذى كانوا يفعلونه عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم وغيره .

وروى ابن بطلة في الأمانة بإسناد صحيح عن معاذ بن معاذ حدثنا ابن عون قال :  
سأل رجل نافعا فقال « هل كان ابن عمر يسلم على القبر ؟ فقال : نعم . لقد رأيته  
مائة ، أو أكثر من مائة مرة . كان يأتي القبر ، فيقوم عنده ، فيقول : السلام  
على النبي ، السلام على أبي بكر ، السلام على عمر أبي » .  
وفي رواية أخرى ذكرها الإمام أحمد محتجا بها « ثم ينصرف » .  
وهذا الأثر رواه مالك في اللوطا .

وزيارة القبور جائزة في الجملة ، حتى قبور الكفار . فإن في صحيح مسلم عن  
أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « استأذنت ربي أن أستغفر  
لأمتي ، فلم يأذن لي ، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي » .

وفيه أيضا عنه قال « زار النبي صلى الله عليه وسلم قبر أمه ، فبكى وأبكى  
من حوله . فقال : استأذنت ربي أن أستغفر لها ، فلم يأذن لي ، واستأذنته أن  
أزور قبرها فأذن لي . فزوروا القبور ، فإنها تذكركم الموت » .

وفي صحيح مسلم عن بريدة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كنت نهيتكم  
عن زيارة القبور فزوروها » .

وفي رواية لأحمد والنسائي « فمن أراد أن يزور فليرز ، ولا تقولوا هجرا » .  
وروى أحمد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال « إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم  
الآخرة » .

فقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم في زيارتها بعد التعمي . وعلل ذلك بأنها  
تذكر للموت والدار الآخرة . وأذن لنا إذنا عاما في زيارة قبر المسلم والكافر <sup>(١)</sup> .

---

(١) تحليل الإباحة بعد النهي : بأن الزيارة تذكركم الموت والدار الآخرة : يدل  
على أن النهي لا يزال موجودا . وإنما خص منه هذه الحالة التي تذكر الموت والدار  
الآخرة .

والسبب الذى ورد عليه هذا اللفظ يوجب دخول الكافر ، والملة - وهى تذكر الموت والآخرة - موجودة فى ذلك كله .

وقد كان صلى الله عليه وسلم « يأتى قبور أهل البقيع والشهداء للدعاء لهم والاستغفار » فهذا المعنى يختص بالمسلمين دون الكافرين .

فهذه الزيارة - وهى زيارة القبور - لتذكر الآخرة ؛ أو لتحيتهم والدعاء لهم : هى التى جاءت به السنة ، كما تقدم .

وقد اختلف أصحابنا وغيرهم : هل يجوز السفر لزيارتها ؟ على قولين .

أحدهما : لا يجوز . والمسافرة لزيارتها معصية . لا يجوز قصر الصلاة فيها . وهذا قول ابن بطه وابن عقيل وغيرها . لأن هذا السفر بدعة . لم يكن فى عصر السلف ، وهو مشتمل على ما سيأتى من معانى النهى ، ولأن فى الصحيحين عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدى هذا » .

وهذا النهى يمس السفر إلى المساجد والمشاهد ؛ وكل مكان يقصد السفر إلى عينه للتقرب والعبادة .

بدليل أن بصرة بن أبى بصرة الفغارى لما رأى أبا هريرة راجعا من الطور الذى كلم الله عليه موسى قال « لو رأيتك قبل أن تأتبه لم تأتبه . لأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد » .

فقد فهم الصحابى الذى روى الحديث : أن الطور وأمثاله من مقامات الأنبياء : مندرجة فى العموم ، وأنه لا يجوز السفر إليها . كما لا يجوز السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة .

وأياضا فإذا كان السفر إلى بيت من بيوت الله غير المساجد الثلاثة : لا يجوز مع أن قصده لأهل مصره يجب تارة ، ويستحب أخرى . وقد جاء فى قصد المساجد من الفضل ما لا يحصى - فالسفر إلى بيوت الموتى من عباده أولى أن لا يجوز .



والوجه الثاني : أنه يجوز السفر إليها . قاله طائفة من المتأخرين ، منهم .  
أبو حامد النزالي ، وأبو الحسن بن عبدوس الحراني ، والشيخ أبو محمد القندسي .  
وما علمته منقولا عن أحد من المتقدمين ، بناء على أن هذا الحديث لم يفتاوى النهي  
عن ذلك . كما لم يفتاوى النهي عن السفر إلى الأمكنة التي فيها الوالدان والعلماء  
والمشايخ والإخوان ، أو بعض المقاصد من الأمور الدينية للباحة .

ما أحدث عند

القبور من  
العبادات

التحذير من  
بناء المساجد  
على القبور

فأما ماسوى ذلك من المحدثات : فأمر .  
منها : الصلاة عند القبور مطلقا ، واتخاذها مساجد ، أو بناء للمسجد عليها .  
فقد تواترت النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بأنهى عن ذلك ، والتنظيف فيه  
فأما بناء المساجد على القبور : فقد صرح عامة علماء الطوائف بأنهى عنه ،  
متابعة للأحاديث . وصرح أصحابنا وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي وغيرهما :  
بتحريمه . ومن العلماء من أطلق فيه لفظ الكراهة . فما أدرى عَقْبَ به التنزيه  
أو التحريم ؟ ولا ريب في القطع بتحريمه ، لما روى مسلم في صحيحه عن جندب  
ابن عبد الله البجلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل أن يموت  
بخمسة وهو يقول « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ، فإن الله قد اتخذني  
خليلا ، كما اتخذ إبراهيم خليلًا ، ولو كنت متخذًا منكم خليلًا لا اتخذت أبا بكر  
خليلًا . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد . ألا  
فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك » .

وعن عائشة رضي الله عنها وعبد الله بن عباس قالا « لما نُزِّلَ برسول الله  
صلى الله عليه وسلم طَريقَ خَيْصَةِ له على وجهه . فإذا اغْتَمَّ بها كشفها ،  
قال ، وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ،  
يَحْذَرُ مَا صَنَعُوا » أخرجه البخاري ومسلم .

وأخرجاه جميعا عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
« قاتل الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وفي رواية لمسلم « لمن الله اليهود والنصارى : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »  
فقد نهي عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته . ثم إنه لمن - وهو في  
السياق - من ضل ذلك من أهل الكتاب ليحذر أمته أن يفعلوا ذلك .

قالت عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي لم يقم منه  
« لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . ولولا ذلك لأبرز قبره  
غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً » رواه البخاري ومسلم .

وروى الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد عن عبد الله بن مسعود أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال « إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء ،  
والذين يتخذون القبور مساجد » رواه أبو حاتم في صحيحه .

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
« لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » رواه الإمام أحمد .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه الإمام أحمد وأبو داود  
والترمذي والنسائي .

وفي الباب أحاديث كثيرة ، وآثار ليس هذا موضع استقصائها .

فهذه المساجد للبنية على قبور الأنبياء والصالحين والملوك وغيرهم : يتعين  
إزالتها بهدم أو بنهره . هذا مما لا أعلم فيه خلافا بين العلماء المروفين ، وتكره  
الصلاة فيها من غير خلاف أعلمه . ولا تصح عندنا في ظاهر المذهب لأجل  
التهى واللحن الوارد في ذلك ، ولأحاديث أخر . وليس في هذه المسألة خلاف ،  
لكون المدفون فيها واحدا . وإنما اختلف أصحابنا في القبرة المجردة عن مسجد :  
هل حدها ثلاثة أقد ، أو ينهى عن الصلاة عند القبر القد ، وإن لم يكن عنده  
قبر آخر ؟ على وجهين .

يجب هدم  
للمسجد للبنى  
على القبور لأنه  
جر العامة  
إلى عبادة  
القبور

ثم يحتفظ انتهى إن كانت البقعة منصوبة ، مثل ما بني على قبر بعض العلماء

أو الصالحين أو غيرهم ممن كان مدفوناً في مقبرة مُسَبَّلة فبنى على قبره مسجداً ،  
أو مدرسة ، أو رباطاً ، أو مشهداً . وجعل فيها مطهرة ، أو لم يجعل . فإن هذا  
مشتل على أنواع من المحرمات .

أحدها : أن المقبرة المسبلة لا يجوز الانتفاع بها في غير الدفن من غير تعويض  
بالاتفاق . فبناء المسجد أو المدرسة أو الرباط فيها : كدفن الميت في المسجد ،  
أو كبناء اثناتين ونحوها في المقبرة ، أو كبناء المسجد في الطريق التي يحتاج  
الناس إلى المشي فيه .

الثاني : اشتغال غالب ذلك على نبش قبور المسلمين ، وإخراج عظام  
موتاهم ، كما قد علم ذلك في كثير من هذه المواضع .

الثالث : أنه قد روى مسلم في صحيحه عن جابر « أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى : أن يبنى على القبور » .

الرابع : أن بناء المطاهر التي هي محل النجاسات بين مقابر المسلمين : من  
أقبح ما تجاور به القبور . لاسيما إن كان محل المطهرة قبر رجل مسلم .

الخامس : اتخاذ القبور مساجد . وقد تقدم بعض النصوص المحرمة لذلك .

السادس : الإسراج على القبور . وقد لمن صلى الله عليه وسلم من يفعل ذلك

السابع : مشابهة أهل الكتابين في كثير من الأقوال والأفعال والسنن بهذا

السبب ، كما هو الواقع إلى غير ذلك من الوجوه .

وقد كانت البنية التي على قبر إبراهيم عليه السلام مسدودة لا يدخل إليها ، أول من اتخذ  
إلى حدود المائة الرابعة : قيل : إن بعض النسوة المتصلات بالخلفاء رأيت في ذلك قبر إبراهيم  
مسجداً . فنقبت لذلك .

وقيل : إن النصاري لما استولوا على هذه النواحي ثقبوا ذلك . ثم ترك ذلك  
مسجداً بعد الفتوح المتأخرة .

وكان أهل الفضل من شيوخنا لا يعملون في مجموع تلك البنية . وينهون

أصحابهم عن الصلاة فيها اتباعاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واتقاء لمصيبته كما تقدم .

ولا يحمل اسراج القبور ولا التندل لرجلها .  
وكنكك إيقاد الصاييح في هذه الشاهد مطلقاً : لا يجوز بلا خلاف أعله ،  
النهي الوارد . ولا يجوز الوفاء بما ينذر لها من دهن وغيره . بل موجب موجب  
نذر المصيبة .

ومن ذلك الصلاة عندها ، وإن لم يكن هناك مسجد . فإن ذلك أيضاً اتخاذها  
مسجداً . كما قالت عائشة رضي الله عنها « ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن خشى  
أن يتخذ مسجداً » ولم تقصد عائشة رضي الله عنها بناء مسجد . فإن الصحابة  
لم يكونوا لينوا حول قبره مسجداً . وإنما قصدت أنهم خشوا : أن الناس يصلون  
عند قبره . وكل موضع قصدت الصلاة فيه فقد اتخذ مسجداً . بل كل موضع  
يصل فيه : فإنه يسمى مسجداً وإن لم يكن هناك بناء . كما قال صلى الله عليه وسلم  
« جُئلت لي الأرض مسجداً وطهوراً » .

وقد روى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض  
كلها مسجد إلا للقبرة والحمام » رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبخاري  
وغيرهم بأسانيد جيدة . ومن تكلم فيه فاستوفى طرقه .

خطأ من ظن  
النهي من  
الصلاة في  
القبرة لتنجسها  
واعلم أن من الفقهاء من اعتقد أن سبب كراهة الصلاة في القبرة ليس إلا  
لكونها مظنة النجاسة ، لما يختلط بالتراب من صديد اللوى . وبني على هذا  
الاعتقاد : الفرق بين القبرة الجديدة والعتيقة وبين أن يكون بينه وبين التراب  
حائل ، أو لا يكون . ونجاسة الأرض مانعة من الصلاة عليها ، سواء كانت  
مقبرة أو لم تكن . لكن المقصود الأكبر بالنهي عن الصلاة عند القبور : ليس  
هو هذا ، فإنه قد بين « أن اليهود والنصارى كانوا إذا مات فيهم الرجل الصالح  
بنوا على قبره مسجداً » وقال : « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم  
مساجد يحذر ما فعلوا » وروى عنه أنه قال « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد

غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً » وقال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإني أنهى عن ذلك » فهذا كله يبين لك أن السبب ليس هو مظنة النجاسة . وإنما هو مظنة اتخاذها أوثاناً . كما قال الشافعي رضي الله عنه « وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجداً ، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس » .

النهي عن  
السجد على  
القبر إنما هو  
لاتخاذها وثناً

وقد ذكر هذا المصنف أبو بكر الأثرم في ناسخ الحديث ومنسوخه ، وغيره من أصحاب أحمد وسائر العلماء .

فإن قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الرجل الصالح : لم يكن ينبش . والقبر الواحد لا نجاسة عليه .

وقد نبه هو صلى الله عليه وسلم على العلة بقوله « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وبقوله « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد فلا تتخذوها مساجد » وأولئك إنما كانوا يتخذون قبوراً لا نجاسة عندها ولأنه قد روى مسلم في صحيحه عن أبي مَرْثَدَةَ النَّفَوَى : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تصلوا إلى القبور ، ولا تجلسوا عليها » ولأنه صلى الله عليه وسلم قال « كانوا إذا مات خيهم الرجل انصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التصاوير . أولئك شرار المخلوق عند الله يوم القيامة » .

الوثنية كلها

إنما كانت

من تعظيم

للوثى وقبورهم

فجمع بين التماثيل والقبور .  
وأيضاً فإن اللات كان سبب عبادتها تعظيم قبر رجل صالح . كان هناك . وقد ذكروا « أن وداً وسواعاً ويعوق ونسراً أسماء قوم صالحين كانوا بين آدم ونوح عليهما السلام » .

فروى محمد بن جرير بإسناده إلى الثوري عن موسى عن محمد بن قيس (ويعوق ونسراً) قال « كانوا قوماً صالحين بين آدم ونوح عليهما السلام . وكان لهم أنبايع

يقتدون بهم . فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم : لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم . فعصروهم . فلما ماتوا جاء آخرون دَبَّ إليهم إبليس ، قال : إنما كانوا يميدونهم ، وبهم يُسَقَوْنَ المطر . فبيدوهم « قال قتادة وغيره » كانت هذه الآلة يسبدها قوم نوح . ثم اتخذها العرب بعد ذلك . وهذه العلة التي لأجلها نعى الشارع هي التي أوقعت كثيراً من الأمم : إما في الشرك الأكبر ، أو فيما دونه من الشرك . فإن النفوس قد أشركت بتأثيل القوم الصالحين ، وبتأثيل يزعمون أنها طلائع الكواكب ونحو ذلك ، فلأن يشرك بقبر الرجل الذي يمتدح نبوته أو صلاحه : أعظم من أن يشرك بشبهة أو حجر على تمثاله . ولهذا تجد أقواماً كثيرين يتضرعون عندها ، ويتخشعون ويمبدون بقولهم عبادة لا يبدونها في المسجد . بل ولا في السَّحَر . ومنهم من يسجد لها . وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة عندها والدعاء ما لا يرجونه في المساجد التي تشد إليها الرحال .

فهذه القسدة - التي هي مفسدة الشرك كبيره وصغيره - : هي التي حسم النبي صلى الله عليه وسلم مادتها ، حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقاً . وإن لم يقصد المصلى بركة البقعة بصلاته ، كما يقصد بصلاته بركة المساجد الثلاثة ونحو ذلك . كما نهى عن الصلاة وقت طلوع الشمس ، واستوائها وغروبها . لأنها الأوقات التي يقصد للمشركون بركة الصلاة للشمس فيها . فعنى المسلم عن الصلاة حينئذ ، وإن لم يقصد ذلك ، سداً للذريعة .

فأما إذا قصد الرجل الصلاة عند بعض قبور الأنبياء ، أو بعض الصالحين متبركاً بالصلاة في تلك البقعة : فهذا عين المحادة لله ورسوله ، والخائفة لدينه ، واجتداع دين لم يأذن الله به . فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علوه بالاضطرار من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الصلاة عند القبر - أي قبر كان - لا فضل فيها لذلك . ولا للصلاة في تلك البقعة مزية خير أصلاً ، بل زية شر .

الصلاة في  
المسجد النبوية  
على القبور  
عبادة لله  
ولرسوله

واعلم أن تلك البقعة ، وإن كانت قد تنزل عندها الملائكة والرحمة ولها فضل وشرف<sup>(١)</sup> ، ولكن دين الله تعالى بين الثألي فيه والجلاني عنه .  
فإن النصارى عظموا الأنبياء حتى عبدوهم ، وعبدوا تماثيلهم . واليهود : استخفوا بهم ، حتى قتلوهم . والأمة الوسط . عرفوا مقاديرهم . فلم يفلوا فيهم غلو النصارى . ولم يجفوا عنهم جفاء اليهود . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه « لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . وإنما أنا عبد ، قهولوا : عبد الله ورسوله » .

فإذا قدر أن الصلاة هناك توجب من الرحمة أكثر من الصلاة في غير تلك البقعة : كانت المفسدة الناشئة من الصلاة هناك تربو على هذه المصلحة ، حتى تضرها أو تزيد عليها ، بحيث تصير الصلاة هناك مذهباً لتلك الرحمة ، ومثبتة لما يوجب العنة والعذاب . ومن لم تكن له بصيرة يدرك بها الفساد الناشئ من الصلاة عندها ، فيكفيه أن يقلد الرسول صلى الله عليه وسلم . فإنه لولا أن الصلاة عندها مما غلبت مفسدته على مصلحته لما نهى عنه ، كما نهى عن الصلاة

---

(١) إن للملائكة تنزل برحمة الله الصامة لعباده الأحياء في كل زمان ومكان . فأما نزول الملائكة بالرحمة الخاصة للموتى من للتقين : فذلك من علم الغيب الذي لم يخبرنا الله ولا رسوله عن شيء منه لأمكنة خاصة دفن فيها الصالحون ، وإنما نعلم بخبر الصادق صلى الله عليه وسلم « أن القبر روضة من رياض الجنة » أو حفرة من حفر النار » لصاحبه القبور فيه . وقد يكون في القبر الواحد عشرات من المؤمنين وعشرات من الكافرين . فيخص الله كل واحد منهم من الرحمة والعذاب بما يستحق بدون أن يمس أهل الرحمة شيء من العذاب ، أو أهل العذاب شيء من الرحمة . وهذا مقتضى النصوص ، ومقتضى عدل الله وحكمته ، على أن الأحاديث الصحيحة التي ساقها الشيخ غفر الله لنا وله فيما تقدم - تخبر بنزول الملائكة على تلك المساجد التي بنيت على القبور ، وعلى من يرضى بها ، ويسعى إليها ، ويفضلها على غيرها . فمن أين يبد هذا نزول الملائكة بالرحمة ؟ ومن أين يأتيها الفضل والشرف ؟

في الأوقات الثلاثة ، وعن صوم يومى العيدين ، بل كما حرم الحمر . فانه لولا أن فسادها غالب على ما فيها من المنفعة لما حرمها . وكذلك تحريم القطرة منها . ولولا غلبة الفساد فيها على الصلاح لما حرمها .

وليس على المؤمن ولا له أن يطالب الرسل بتبيين وجوه الفساد . وإنما عليه طاعتهم . قال الله تعالى ( ٤ : ٦٤ ) وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بأذن الله ( وقال ( ٤ : ٨٠ ) من يطع الرسول فقد أطاع الله ) .

وإنما حقوق الأنبياء في تزيينهم وتوقيرهم ومحبتهم محبة مقدمة على النفس والمال والأهل ، وإيثار طاعتهم ومتابعة سنتهم ونحو ذلك من الحقوق التي من قام بها لم يقم بعبادتهم والاشراك بهم . كما أن عامة من يشرك بهم شركا أكبر أو أصغر : يترك ما يجب عليه من طاعتهم بقدر ما ابتدعه من الاشراك بهم .

وكذلك حقوق الصديقين : المحبة والاحلال ، ونحو ذلك من الحقوق التي جاء بها الكتاب والسنة . وكان عليها سلف الأمة .

وقد اختلف الفقهاء في الصلاة في القبرة : هل هي محرمة ، أو مكروهة ؟ وإذا قيل : محرمة ، فهل تصح مع التحريم أم لا ؟  
للمشهور عندنا أنها محرمة . لا تصح .

ومن تأمل النصوص المتقدمة تبين له أنها محرمة بلا شك وأن صلاته عندها لا تصح .

وليس الفرض هنا تقرير المسائل المشهورة . فانها معروفة . إنما الفرض التنبيه على ما يخفى من غيره .

الدعاء عند القبور أولا فاما كذا : قصد القبور للدعاء عندها أولا . فان الدعاء عند القبور

أحدهما : أن يحصل الدعاء في البقعة بحكم الاتفاق لا قصد الدعاء فيها ، كمن



يدعو الله في طريقه ، ويضيق أن يمر بالقبور أو من يزورها فيسلم عليها ، ويسأل الله العافية له وللوقت . كما جاءت به السنة . فهذا ونحوه لا بأس به .

الثاني : أن يتحرى الدعاء عندها ، بحيث يستشعر : أن الدعاء هناك أجوب منه في غيره . فهذا النوع منعى عنه : إما نهى تحريم أو تنزيه . وهو إلى التحريم أقرب . والفرق بين البابين ظاهر .

فإن الرجل لو كان يدعو الله ، واجتاز في عمره بضم ، أو صليب ، أو كديسة ، أو كان يدعو في بقعة . وكان هناك بقعة فيها صليب ، وهو عنه ذاهل ، أو دخل إلى كنيسة ليبيت فيها ميتاً جائزاً ، ودعا الله في الليل ، أو بات في بيت بعض أصدقائه ودعا الله : لم يكن بهذا بأس .

ولو تحرى الدعاء عند صنم أو صليب ، أو كنيسة يرجو الإجابة بالدعاء ، في تلك البقعة : لكان هذا من العظام . بل لو قصد بيتاً أو حانوتاً في السوق ، أو بعض عواميد الطرقات يدعو عندها ، يرجو الإجابة بالدعاء عندها : لكان هذا من المبكرات المحرمة ، إذ ليس للدعاء عندها فضل .

فقصده القبور للدعاء عندها من هذا الباب ، بل هو أشد من بعضه ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اتخاذها مساجد ، وعن اتخاذها عيداً ، وعن الصلاة عندها ، بخلاف كثير من هذه المواضع .

وما يرويه بعض الناس من أنه قال « إذا تميرتم في الأمور فاستمعوا بأهل القبور » أو نحو هذا ، فهو كلام موضوع مكذوب باتفاق العلماء <sup>(١)</sup> . والذي يبين ذلك أمور .

أحدها : أنه قد تبين أن الملة التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم لأجلها عن الصلاة عندها : إنما هو اتلا تتخذ ذريعة إلى نوع الشرك بقصدها وبالمكوف عليها ، وتعلق القلوب بها رغبة ورهبة .

(١) بل هو دعاء إلى الكفر بالله والشرك واتخاذ الموتى آلهة من دون الله .

ومن المعلوم : أن المضطر في الدعاء الذي قد نزلت به نازلة فيدعو لاستجلاب خير كالاتسقاء ، أو لدفع شر كالاستنصار ، فحالها بافتيتاه بالقبور إذا رجا الإجابة عندها : أعظم من حال من يؤدي الفرض عندها في حال العافية .

فإن أكثر المصلين في حال العافية لا تسكاد تفقن قلوبهم بذلك إلا قليلا . أما الداعون المضطرون : ففتنتهم بذلك عظيمة جدا . فإذا كانت للفلسفة والفننة التي لأجلها نعى عن الصلاة عندها : متحققة في حال هؤلاء كان نهيبهم عن ذلك أوكد وأوكد . وهذا واضح لمن فقه في دين الله : فتبين له ما جاءت به الحنيفية من الدين الخالص لله . وعلم كال سنة إمام المتقين في تجريد التوحيد ، ونفى الشرك بكل

طريق .

تعدد القبور للدعاء عندها  
الطريق .  
الثاني : أن تعدد القبور للدعاء عندها ، ورجاء الإجابة بالدعاء هناك ، رجاء أكثر من رجائها بالدعاء في غير ذلك الموطن : أمر لم يشرعه الله ولا رسوله ، ولا فعله أحد من الصحابة ولا التابعين ، ولا أئمة المسلمين ، ولا ذكره أحد من العلماء والصالحين المتقدمين ، بل أكثر ما ينقل من ذلك عن بعض التأخرين بعد المائة الثانية ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أجذبوا مرات ، ودهمتهم نوائب غير ذلك . فهلا جاءوا فاستسقوا واستفتوا عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ؟ بل خرج عمر بالعباس فاستسقى به ، ولم يستسقى عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . بل قد روى عن عائشة رضي الله عنها « أنها كشفت عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم لينزل المطر ، فإنه رحمة تنزل على قبره » ولم تستسقى عنده ، ولا استفتت هناك ولهذا لما بنيت حجرته على عهد التابعين - بأبي هو وأمي - صلى الله عليه وسلم ، تركوا في أعلاها كوة إلى السماء ، وهي إلى الآن باقية فيها ، موضوع عليها شمع على أطرافه حجارة تمسكه ، وكان السقف بارزا إلى السماء ، وبنى ذلك لما احترق المسجد والمنبر سنة بضع وخمسين وستائة ، وظهرت النار بأرض الحجاز التي أضاعت لها أعناق الإبل ببصرى ، وجرت بعدها فتنة التفرق بيشاد وغيرها .

ثم عمر المسجد والسقف كما كان ، وأحدث حول الحجرة الحائط الخشبي ، ثم بعد ذلك بسنتين متعددة بُعِثَ القبة على السقف ، وأنكرها من أن نكرها .

على أنا قد رويناه في معازي محمد بن إسحق من زيادات يونس بن بكير عن وجد الصحابة أبي خلدة خالد بن دينار حدثنا أبو العالية قال « لما ضحنا نُشِّرَ وجدنا في بيت مال الهرمزان سريراً عليه رجل ميت ، عند رأسه مصحف له . فأخذنا المصحف . فحملناه إلى عمر رضى الله عنه . فدعا له كعباً . ففسخه بالمرية . فأنا أول رجل من العرب قرأه قراءة مثل ما قرأ القرآن هذا . فقلت لأبي العالية : ما كان فيه ؟ فقال : سيرتكم وأمورك ، ولحون كلامكم ، وما هو كائن بعد . قلت : فما صنعتم بالرجل ؟ قال : حنرنا بالتهار ثلاثة عشر قبراً متفرقة . فلما كان بالليل دفناه ، وسوينا القبور كلها لِنُعَمِّيه على الناس لا ينبشونه . فقلت : ما كانوا يرجون منه ؟ قال : كانت السماء إذا حبست عنهم برزوا بسريره فيمطرون . فقلت : من كنتم تظنون الرجل ؟ قال : رجل يقال له دانيال . فقلت : منذ كم وجدتموه مات ؟ قال : منذ ثلاثمائة سنة . قلت : ما كان تَنَفَّرَ منه شيء ؟ قال : لا ، إلا شعيرات من قفاه . إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض ولا تأكلها السباع » .

ففي هذه القصة : ما فعله المهاجرون والأنصار من تسمية قبره ، لئلا يفتن به الناس . وهو إنكار منهم لذلك .

ويذكر أن قبر أبي أيوب الأنصاري عند أهل القسطنطينية كذلك . ولقدوة بهم . فقد كان من قبور أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصار عدد كثير ، وعندهم التابعون ومن بعدهم من الأئمة . وما استأثروا عند قبر صحابي قط ، ولا استسقوا عنده ولا به ، ولا استنصروا عنده ولا به .

ومن المعلوم : أن مثل هذا مما تتوفر المسم والدواهي على نقله ، بل على نقل ما هو دونه .

ومن تأمل كتب الآثار ، وعرف حال السلف : تيقن قطعاً أن القوم ما كانوا يستغيثون عند القبور ، ولا يتحرون الدعاء عندها أصلاً . بل كانوا ينهون عن ذلك مَنْ يفعله من جهالم . كما قد ذكرنا بمضه .

فلا يخفى إما أن يكون الدعاء عندها أفضل منه في غير تلك البقعة أو لا يكون .

فإن كان أفضل لم يميز أن يخفى علم هذا على الصحابة والتابعين وتابعيهم . فيكون القرون الثلاثة الفاضلة بهذا الفضل العظيم ويطلبه من بعدهم . ولم يميز أن يعلّموا ما فيه من الفضل ويهدوا فيه ، مع حرصهم على كل خير . لا سيما الدعاء فإن المضطرب يثبت بكل سبب ، وإن كان فيه نوع كراهة . فكيف يكونون مضطربين في كثير من الدعاء ، وهم يطلبون فضل الدعاء عند القبور ، ثم لا يقصدونه ؟ هذا محال طبياً وشرعاً .

وإن لم يكن الدعاء عندها أفضل كان قصد الدعاء عندها ضلالة ومغصية ، كما لو تحرّى الدعاء وقصده عند سائر البقاع التي لا فضيلة للدعاء عندها : من شطوط الأنهار ، ومفارس الأشجار ، وحوانيت الأسواق ، وجوانب الطرقات ، وبالأخص عنده إلا الله .

وهذا قد دل عليه كتاب الله في مواضع . مثل قوله تعالى ( ٤٧ : ٢١ ) أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟ فإذا لم يشرع الله استحباب الدعاء عند المقابر ولا وجوبه . فمن شرعه فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله .

وقال تعالى ( ٣٣ : ٧ ) قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والآنم والبغى وبغى الحق ، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وهذه العبادة عند المقابر نوع من أن يشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً . لأن الله لم ينزل حجة تتضمن استحباب قصد الدعاء عند القبور وفضله

على غيره<sup>(١)</sup> . ومن اجل ذلك من دين الله : قد قال على الله ما لا يعلم .  
وما احسن قول الله ( ما لم ينزل به سلطانا ) لتلايحتج بالمقاييس والحكايات  
ومثل هذا قوله تعالى في حكاياته عن الخليل ( ٦ : ٨٠ - ٨٣ ) وحاجه قومه . حاجه ابراهيم  
قال : انما جئني في الله وقد هدانا ؟ ولا اخاف ما تشركون به الا ان يشاء ربى  
شيئا . وسع ربى كل شيء علما ، افلا تتذكرون ؟ وكيف اخاف ما اشركنتم ،  
ولا تخافون انكم اشركنتم بالله ما لم ينزل به سلطانا ؟ فأي التريقين احق بالامن  
ان كنتم تعلمون ؟ الذين آمنوا ولم يلبسوا بيمانهم بظلم اولئك لهم الأمن وهم  
مستبدون . وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ، نرفع درجات من نشاء . إن ربك  
حكيم عليم ) .

فإن هؤلاء المشركين الشرك الأكبر والأصغر يُخَوِّفُونَ الْمُخْلِصِينَ بِشَفَاعَتِهِمْ .  
فيقال لهم : نحن لا نخاف هؤلاء الشفعاء الذين لكم . فإنهم خلق من خلق الله ،  
لا يضررون إلا بعد مشيئة الله . فمن مَسَّهُ الله بضر ، فلا كاشف له إلا هو . ومن  
أصابه برحمة فلا راد لفضله . وكيف نخاف هؤلاء الخلق الذين جعلتهم شفعاء  
وأنتم لا تخافون الله ؟ وأنتم قد أحدثتم في دينه من الشرك ما لم ينزل به وحيا من

---

(١) بل نفس القصد والتوجه إلى قبر الولي وتخصيصه : هو عبادة لذلك الولي  
وشرك باقه . فإن للضطر إنما يقصد إلى القبر ، وهو معتقد أن قضاء حاجته وتفريع  
كرهه هو بهذا القبر والقبور ، وإلا لماسى ولا تكذب المشاق وقرب القرابين . وهذا  
للنبي يعرفه تمام المعرفة من كان مبتلى بهذا الشرك ثم عافاه الله منه وعدها إلى الاسلام  
الصحيح . وما أصدق حكمة عمر الفاروق رضي الله عنه « إنما تنقض عرى الاسلام  
عروة عروة : إذا نشأ في الإسلام من لا يعرف الجاهلية » فأما العبادة حركة القلب  
وإرادته وجهه وتضديه وذلك والجوارح مظهر حركات القلب . وما أكثر ما يكذب  
لسان من يخادع نفسه من اللزورين الصافلين الذين قلهم في واد وهم في واد ،  
ونسأل الله الثبات على الهدى والرشد والإيمان .

السماء . فأى الفريقين أحق بالأمن ؟ من كان لا يخاف إلا الله ، ولم يبتدع في دينه شركاً ، أم من اجتدع في دينه شركاً بغير إذنه ؟ بل من آمن ولم يخلط إيمانه بشرك ، هؤلاء هم الذين لم الأمن وهم مهتدون .

وهذه الحجة المستقيمة التي يرفع الله بها وبأهلها أهل العلم درجات .

إبطال حجج  
مزاعم عباد  
القبور

فإن قيل : قد نقل عن بعضهم أنه قال « قبر معروف الترياق المحرب » وروى عن معروف « أنه أوصى ابن أخيه أن يدعو عند قبره » وذكر أبو علي الخرقى في قصص من هجرة أحمد : أن بعض هؤلاء المهجورين كان يجرى إلى

عند قبر أحمد ، ويتوخى الدعاء عنده . وأظنه ذكر ذلك المروزي . ونقل عن جماعات بأنهم دعوا عند قبور جماعات من الأنبياء والصالحين من أهل البيت وغيرهم فاستجيب لهم الدعاء . وعلى هذا عمل كثير من الناس .

وقد ذكر المتأخرون للصنفون في مناسك الحج : إذا زار قبر النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يدعو عنده .

وذكر بعضهم : أن من صلى عليه سبعين مرة عند قبره ودعا استجيب له . وذكر بعض الفقهاء في حجة من يجوز القراءة على القبر : أنها بقعة يجوز السلام والتذكر والدعاء عندها . فجازت القراءة عندها كثيرها .

وقد رأى بعضهم منامات في الدعاء عند قبر بعض الأسيان ، وجرب أقوام استجابة الدعاء عند قبور معروفة . كقبر الشيخ أبي الفرج الشيرازى المقدسى وغيره .

وقد أدركنا في أزماننا وما قاربها من ذوى الفضل عند الناس علماً وعملًا : من كان يتحرى الدعاء عندها والمكوف عليها . وفيهم من كان بارعاً في العلم . وفيهم من له عند الناس كرامات : فكيف يخالف هؤلاء ؟ .

وإنما ذكرت هذا السؤال مع بيده عن طريق أهل العلم والدين . لأنه غاية ما يتمسك به القبور يون .

قلنا : انتهى ذكرنا كراهته لم ينتقل في استحبابه فيما علمناه شيء ثابت عن القرون الثلاثة التي أنشأ عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حيث قال « خير أمتي القرن الذي بعثت فيه . ثم الذين يلونهم . ثم الذين يلونهم » مع شدة مقتضى عدم ذلك لو كان فيه فضيلة . فعدم أمرهم وفلهم لذلك مع قوة المقتضى لو كان فيه فضل : يوجب القطع بأن لا فضل فيه .

وأما من بعد هؤلاء : فأكثر ما يفرض : أن الأمة اختلقت . فصار كثير من العلماء والصديقين إلى فضل ذلك . وصار بعضهم إلى النعي عن ذلك . فإنه لا يمكن أن يقال : اجتمعت الأمة على استحسان ذلك لوجهين .

أحدهما : أن كثيرا من الأمة كره ذلك ، وأنكره قديما وحديثا .  
الثاني : أنه من المستع أن تتفق الأمة على استحسان فعل لو كان حسنا لعله المتقدمون ولم يفعلوه . فإن هذا من باب تناقض الاجماع . وهي لا تتناقض . وإذا اختلف فيه المتأخرون فالفاصل بينهم : هو الكتاب والسنة ، وإجماع المتقدمين نكاحا واستنباطا .

فكيف وهذا - والحمد لله - لم ينقل هذا عن إمام معروف ، ولا عالم متبع بل المنقول في ذلك إما أن يكون كذبا على صاحبه . مثل ما حكى بعضهم عن الشافعي رحمه الله أنه قال : إذا زلت بي شدة أجىء فأدعو عند قبر أبي حنيفة رحمه الله فأجيب ، أو كلاما هذا معناه . وهذا كذب معلوم كذبه بالاضطرار ، عند من له أدنى معرفة بالنقل .

فإن الشافعي لما قدم بغداد لم يكن ببغداد قبر ينتاب للدعاء عنده البتة . بل ولم يكن هذا على عهد الشافعي معروفا . وقد رأى الشافعي بالحجاز واليمن والشام والعراق ومصر من قبور الأنبياء والصحابة والتابعين من كان أصحابها عنده وعند المسلمين أفضل من أبي حنيفة وأمثاله من العلماء . فما باله لم يتوخى الدعاء إلا عند قبر أبي حنيفة ؟ .

ثم أصحاب أبي حنيفة الذين أدر كرهه ، مثل : أبي يوسف ومحمد وزفر والحسن

ابن زياد وطبقهم : لم يكونوا يتحرون الدعاء لا عند قبر أبي حنيفة ، ولا غيره .  
ثم قد تقدم عن الشافعي ما هو ثابت في كتابه من كراهة تعظيم قبور الصالحين  
خشية الفتنة بها .

وإنما يضع مثل هذه الحكايات من يقل علمه ودينه  
وإنما أن يكون المنقول من هذه الحكايات عن مجهول لا يعرف ، ونحن  
لوروي لنا مثل هذه الحكايات المسيبة أحاديث عن لا ينطق عن الهوى لما جاز  
النسك بها حتى ثبت . فكيف بالمنقول عن غيره ؟ .

ومنها ما قد يكون صاحبه قاله أو فعله باجتهاد يخفى فيه ويصيب ، أو قاله  
بقهود وشروط كثيرة على وجه لا محذور فيه . فحرف النقل عنه ، كما أن النبي  
صلى الله عليه وسلم لما أذن في زيارة القبور بعد التهيئ عنها : فهم المبطلون أن  
ذلك هو الزيارة التي يفعلونها : من حبها للصلاة عندها ، والاستغانة بها .

ثم سائر هذه الحجج دائر بين قل لا يجوز إثبات الشرع به ، أو قياس  
لا يجوز استحباب العبادات بمثله . مع العلم بأن الرسول لم يشرعها ، وتركها لها  
مع قيام مقتضى القفل بمنزلة فعله . وإنما ثبت العبادات بمثل هذه الحكايات  
والمقاييس من غير نقل عن أبناء النصارى وأمثالهم . وإنما المتبع عند علماء الإسلام  
في إثبات الأحكام هو كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وسبيل السابقين  
الأوليين ، ولا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة . نصاً أو  
استنباطاً بحال .

والجواب عنها من وجهين : مجمل ، ومفصل .

عند اليهود  
والنصارى  
من الحكايات  
أكثر مما عند  
القبورين

أما المجمل : فالتنقض . فإن اليهود والنصارى عندهم من الحكايات والقياسات  
من هذا النمط كثير . بل المشركون الذين بحث إليهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم كانوا يدعون عند أوثانهم فيستجاب لهم أحياناً ، كما قد يستجاب لمؤلاء  
أحياناً ، وفي وقتنا هذا عند النصارى من هذا طائفة .



فإن كان هذا وحده دليلاً على أن الله يرضى ذلك ويحبه فليطرد الدليل .  
وذلك كفر متناقض .

ثم إنك تحمد كثيراً من هؤلاء الذين يستغيثون عند قبر أو غيره : كل منهم قد اتخذ وثناً وأحسن الظن به . وأساء الظن بآخر ، وكل منهم يزعم أن وثنه يستجاب عنده ، ولا يستجاب عند غيره . فن الحمال إصابتهم جميعاً . ومواقفة بعضهم دون بعض تحكم ، وترجيح بلا مرجح . والتدين بدينهم جميعاً جمع بين الأضداد .

فإن أكثر هؤلاء إنما يكون تأثرهم فيما يزعمون بقدر إقبالهم على وثنهم ، وانصرافهم عن غيره ، وموافقهم جميعاً فيما يشتهونه دون ما ينفونه بضعف التأثير على زعمهم . فإن الواحد إذا أحسن للظن بالإجابة عند هذا وهذا لم يكن تأثره مثل تأثر من حسن الظن بواحد دون آخر . وهذا كله من خصائص الأوثان .

ثم قد استجيب للعلم بن باعوراء في قوم موسى المؤمنين . وسلبه الله الإيمان .  
والمشركون قد يستسقون فيسقون ويستنصرون فينصرون .

وأما الجواب الفصل ، فنقول :

مدار هذه الشبهة على أصلين :

منقول : وهو ما يمكن من نقل هذا الدعاء عن بعض الأعيان .

ومقول : وهو ما يفتقد من منفعة بالتجارب والأقيسة .

فأما النقل في ذلك : فلما كذب أو غلط . وليس بمجبة . بل قد ذكرنا النقل عن يقتدى به بخلاف ذلك .

وأما المعقول فنقول : عامة المذكور من المنافع كذب . فإن هؤلاء الذين يتعزّون الدعاء عند القبور وأمثالهم : إنما يستجاب لهم في النادر . ويدعو الرجل منهم ما شاء الله من دعوات ، فيستجاب له في واحدة . ويدعو خلق كثير منهم فيستجاب للواحد بعد الواحد ، وأين هذا من الذين يتحرون الدعاء في أوقات

الأسفار ، ويدعون الله في سجودهم وأدبار صلواتهم ، وفي بيوت الله ؟ فإن هؤلاء إذا ابتهلوا ابتهالاً من جنس ابتهال القبور بين : لم تسقط لم دعوة إلا مانع . بل الواقع : أن الابتهال الذي يفعله القبوريون إذا فعله المخلصون لم يُردَّ المخلصون إلا نادراً ، ولم يستجب للقبور بين إلا نادراً . والمخلصون كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « مامن عبد يدعو الله بدعوة ليس فيها إثم ولا قطيعة رحم إلا أعطاه الله بها إحدى خصال ثلاث : إما أن يُعجل الله له دعوته ، أو يدخر له من الخير مثلاً ، أو يصرف عنه من الشر مثلاً . قالوا : يا رسول الله ، إذن نُكثِر ، قال : الله أكثر » .

فهم في دعائهم لا يزالون بخير .

وأما القبوريون : فإنهم إذا استجيب لهم نادراً فإن أحدهم يضعف توحيده ، ويقل نصيبه من ربه ، ولا يجد في قلبه من ذوق طعم الإيمان وحلاوته ما كان يجده السابِقون الأولون ولعله لا يكاد ييسر له في حاجته ؛ اللهم إلا أن يصفو الله عنهم لعدم علمهم بأن ذلك بدعة . فإن المجتهد إذا أخطأ أنابه الله على اجتنباده وغفر له خطأه <sup>(١)</sup> .

وجميع الأمور التي يظن أن لها تأثيراً في العالم وهي محرمة في الشرع ، كالتمريجات الفلسفية ، والتوجهات النفسانية . كالمين ، والدعاء المحرم ، والرق الحرة والتمريجات الطبيعية ، ونحو ذلك . فإن مضرتها أكثر من منفعتها ، حتى في نفس ذلك المطلوب . فإن هذه الأمور لا يطلب بها غالباً إلا أمور دنيوية . قل أن يحصل لأحد بسببها أمر دنيوي إلا كانت عاقبته فيه في الدنيا عاقبة

(١) هذا إذا أخذ للاجتهاد أسبابه الملية ، فأما الذين يحبطون بالموى والتقليد الأعمى فبمبدأ لهم وسحقاً عن الاجتهاد ، بل هم أنفسهم يكفرون من يقول اليوم : إنه يجتهد في دينه ويسلك سبيل الرشاد على بصيرة . على أن للفتنة واللواخضة أمر غيبي لا يعلمه إلا الله ، وفي الكتاب والسنة : إنما تكون للفتنة لمن هدى إلى صراط الله للستيم .

خبيثة . دع الآخرة . والحبل من أهل هذه الأسباب أضعاف أضعاف المنج . ثم إن فيها من النكد والضرر ما الله به عليم . فهي في نفسها مضرّة لا يكاد يحصل الفرض بها إلا نادراً ، وإذا حصل ضرره أكثر من منفته . والأسباب المشروعة في حصول هذه المطالب المباحة أو المستحبة ، سواء كانت طبيعية كالتيجارة ، والحراثة . أو كانت دينية ، كالترك على الله ، والثقة به ، وكدعاء الله سبحانه على الوجه المشروع ، في الأمكنة ، والأزمنة التي فضلها الله ورسوله بالكلمات الماثورة عن إمام المتقين صلى الله عليه وسلم ، كالصدقة ، وفعل المروف : يحصل بها انقياد الخاضع أو الغالب ، وما يحصل من ضرر بفعل مشروع ، أو ترك غير مشروع مما نهى عنه : فإن ذلك الضرر مكثور في جانب ما يحصل من المنفعة .

وهذا الأمر — كما أنه قد دل عليه الكتاب والسنة والإجماع — فهو أيضاً مقول بالتجارب المشهورة والأقيسة الصحيحة . فإن الصلاة والزكاة يحصل بهما خير الدنيا والآخرة ، ويجلبان كل خير ، ويدفعان كل شر . فهذا الكلام في بيان أنه لا يحصل بتلك الأسباب المحرمة لاخير محض ، ولا غالب ومن كان له خبرة بأحوال العالم وعقل : يتيقن ذلك يقيناً لا شك فيه .

وإذا ثبت ذلك : فليس علينا من سبب التأثير أحياناً . فإن الأسباب التي لا علينا من أسباب التأثير فإنها لا يعللها فلا ريب . وكذلك أنواعها أيضاً لا يضبطها الخلق لسمة ملكوت الله سبحانه وتعالى ، ولهذا كانت طريقة الأنبياء عليهم السلام : أنهم يأمرون الخلق بما فيه صلاحهم ، وينهونهم عما فيه فسادهم ، ولا يشتغلونهم بالكلام في أسباب الكائنات كما تفعل المتفلسفة ، فإن ذلك كثير التعب ، قليل الفائدة ، أو موجب للضرر .

ومثل النبي صلى الله عليه وسلم مثل طيب دخل على مريض . فرأى مرضه

فلمه . فقال له : اشرب كذا ، واجتنب كذا . فقبل ذلك . فحصل غرضه من الشفاء .

والمفلس يطول معه الكلام في سبب ذلك المرض وصفته وضمه ودم مأويه ، ولو قال له مريض : فما الذي يشفي منه ؟ لم يكن له بذلك علم تام . على أن الكلام في بيان تأثير بعض هذه الأسباب قد يكون فيه فتنة لمن ضعف عقله ودينه ، بحيث يختلط عقله فيقول : إذا لم يرزق من العلم والإيمان ما يوجب له الهدى واليقين .

ويكفي العاقل أن يعلم أن ماسوى المشروع لا يؤثر بحال . فلا منفعة فيه ، أو أنه - وإن أثر - فضرره أكثر من نفعه .

سبب قضاء  
حاجة للشرك  
قد يكون  
اخلاص  
توجهه إلى  
الله عند الوثن

ثم سبب قضاء حاجة بعض هؤلاء الداعين الأدعية المحرمة : أن الرجل منهم قد يكون مضطرا اضطرارا ، لو دعا الله بها مشرك عند وثن لاستجيب له . لصدق توجهه إلى الله . وإن كان تمرى الدعاء عند الوثن شركا . ولو قد استجيب له على يد المتوسل به صاحب القبر أو غيره لاستنائه . فانه يعاقب على ذلك ويهوى في النار إذا لم يعف الله عنه . كما لو طلب من الله ما يكون فتنة له ، كما أن ثلمة لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو له بكثرة المال . ونهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مرة بعد مرة فلم ينته ، حتى دعا له . وكان ذلك سبب شقائه في الدنيا والآخرة . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الرجل ليسألني المسألة فأعطيها إياها ، فيخرج بها يتأبطها نارا . فقالوا : يا رسول الله ، فلم تعطهم ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لى البخل . »

فكم من عبد دعا دعاء غير مباح فقضيت حاجته في ذلك الدعاء ، وكانت سبب هلاكه في الدنيا والآخرة .

تارة بأن يسأل مالا تصلح له مسأته ، كما فعل بلعام وثلمة ، وكلف كثير دعوا بأشياء فحصلت لهم . وكان فيها هلاكهم .

وتارة بأن يسأل على الوجه الذي لا يحبه الله . كما قال سبحانه ( ٧ : ٥٥ ) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المتدينين ) فهو سبحانه لا يحب المتدينين في صفة الدعاء ، ولا في المشغول . وإن كانت حاجتهم قد تقضى . كأقوام ناعبوا الله في دعواتهم بمناجاة فيها جرأة على الله واعتداء لحدوده ، وأعطوا طلبتهم فتنة ولما يشاء الله سبحانه . بل أشد من ذلك .

أنت ترى السحر والطلسمات والدين وغير ذلك من اللؤثراث في العالم بإذن الله قد يقضى الله بها كثيراً من أغراض النفوس . الشريرة ؟ ومع هذا فقد قال سبحانه ( ١٠٣ ، ١٠٢ ، ٢٠ ) ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق . ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمتوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون ) فإنهم معترفون بأنه لا ينفع في الآخرة . وأن صاحبه خاسر في الآخرة . وإنما يتشبثون بمنفعته في الدنيا . وقد قال تعالى ( ١٠٢ : ٢ ) ويتملكون ما يضرهم ولا ينفعهم )

كذلك أنواع من الداعين والسائلين قد يدعون دعاء محرماً يحصل لهم منه ذلك النرض ، ويرثهم ضرراً أعظم منه . وقد يكون الدعاء مكروهاً ويستجاب له أيضاً .

ثم هذا التحريم والكراهة قد يمله الداعي ، وقد لا يمله على وجه لا يضر فيه لتقصيره في طلب العلم ، أو تركه للحق . وقد لا يمله على وجه يضر فيه ، بأن يكون فيه مجتهداً . أو مقلداً أو المجتهد اللذان يضران في سائر الأعمال . وغير المذكور : قد يتجاوز الله عنه في ذلك الدعاء لكثرة حسناته من صدق قصده ، أو لحض رحمة الله به ، أو نحو ذلك من الأسباب .

فالخاص : أن ما يقع من الدعاء للشتل على كراهة شرعية بمنزلة سائر أنواع المبادات .

وقد علم أن العبادة المشتملة على وصف مكروه : قد تنفر تلك الكراهة

لصاحبها لاجتهاده أو تقليده ، أو حسنه ، أو غير ذلك . ثم ذلك لا يمنع أن يعلم أن ذلك مكروه ينهى عنه وإن كان هذا الفاعل الممين قد زال موجب الكراهة في حقه .

ومن هنا يغلط كثير من الناس . فإنهم يبلغهم أن بعض الأعيان من الصالحين عبدوا عبادة ، أو دعوا دعاء وجدوا أثر تلك العبادة وذلك الدعاء . فيجعلون ذلك دليلاً على استحسان تلك العبادة والدعاء . ويحسون ذلك العمل سنة كأنه قد فعله نبي . وهذا غلط لما ذكرناه ، خصوصاً إذا كان ذلك العمل إنما كان أثره بصدق قام بقلب فاعله حين الفعل . ثم تعله الأتباع صورة لا صدقاً . فيضرون به . لأنه ليس العمل مشروعاً . فلا يكون لهم ثواب التبعين<sup>(١)</sup> ولا قام بهم صدق ذلك الفاعل الذي لعله بصدق الطلب وصحة القصد يكفر عن الفاعل .

غلط الناس  
في تقليد بعض  
المابدين  
والداعين

ومن هذا الباب : ما يحكى من آثار لبعض الشيوخ حصلت في السماع المبتدع فإن تلك الآثار إنما كانت عن أحوال قامت بقلوب أولئك الرجال حركها محرك كانوا في سماعه إما مجتهدين ، وإما مقصرين تقصيراً غمره حسنات قصدهم . فيأخذ الأتباع حضور صورة السماع وليس حضور أولئك الرجال سنة تقيم . وليس مع المقلدين من الصدق والقصد ما لأجله عذروا أو غفروا لهم ، فيهلكون بذلك .

وكما يحكى عن بعض الشيوخ : أنه رأى بعد موته . فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال أوقفني بين يديه وقال لي : يا شيخ السوء ، أنت الذي كنت تتمثل بسندى ولُتي ؟ لولا أعلم أنك صادق لمذبتك .

فإذا سمعت دعاء أو مناجاة مكروهة في الشرع قد قضيت حاجة صاحبها فاعلم أن كثيراً منها ما يكون من هذا الباب .

ولهذا كان الأئمة السلاماء بشرية الله يكرهون هذا من أصحابهم ، وإن وجد

(١) لعله الذي يقول الله فيه ( ٢ : ١٦٦ ) إذ تبرا الدين اتبعوا من الذين اتبعوا )

أصحابهم أثره ، كما يحكى عن سحنون الحب قال : وقع في قلبي شيء من هذه الآيات . فبُعث إلى دجلة . قُتل : وعزتك لا أذهب حتى يخرج لى حوت . فخرج حوت عظيم ، أو كما قال . قال : فبلغ ذلك الجنيد . فقال : كنت أحب أن تخرج إليه حية فقتله .

وكذلك حكى لنا أن بعض الجاورين بالمدينة جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فاشتبهى عليه نوعاً من الأطعمة . فجاء بعض الهاشميين إليه . فقال : إن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليك هذا ، وقال لك : اخرج من عندنا . فإن من يكون عندنا لا يشتهي مثل هذا .

وآخرون قضيت حوائجهم ولم يقل لم مثل هذا لاجتهادهم أو تقليدهم ، أو قصورهم في العلم فإنه يفتقر للجاهل مالا يفتقر لغيره<sup>(١)</sup> كما يحكى عن برّخ العابد الذي استسقى في بني إسرائيل .

ولهذا عامة ما يحكى في هذا الباب إنما هو عن قاصرة المعرفة . ولو كان هذا شرعاً أو ديناً لكان أهل المعرفة أولى به .

ولا يقال : هؤلاء لما قصعت معرفتهم سبغ لم ذلك . فإن الله لم يسوغ هذا لأحد ، لكن قصور المعرفة قد يرمى منه الفهم والنفرة .

أما استحباب للكروهات ، أو إباحة المحرمات : فلا تفرق بين الموضعين الفاعل

---

(١) إن نصوص الكتاب والسنة صريحة بأن الجاهل جرمية لا عذر ، وأن المعلوم بالضرورة العقلية : أن الجاهل لا شيء يفسده ولا يملحه - سواء في ذلك الدين والدنيا : فمن عجب أن يقيموا ما جهله الله جرمية يعاقب عليها أشد العقوبة : عنوا يفتقر به البدع والخرافات الجاهلية ، التي حولت الناس عن الإسلام إلى الجاهلية الأولى . ولعلمهم يحتجون بقول الله ( ٤ : ١٧ ) إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ( وليس في ذلك حجة . لأن الجاهل هنا هو السفه والعيش من غلبة النغمة والنسيان .

والنفرة له ، وبين إباحة فعله أو المحبة له ، سواء كان ذلك متعلقاً بنفس القمل ، أو ببعض صفاته .

وقد علمت جماعة ممن سأل حاجة من بعض القبورين من الأنبياء والصالحين قضيته حاجته . وهو لا يخرج عما ذكرته . وليس ذلك بشرع فيتع ، ولا سنة وإنما ثبت استحباب الأفعال وانحازها ديناً بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . وما كان عليه السابقون الأولون . وما سوى ذلك من الأمور المحدثه فلا يستحب . وإن اشتملت أحياناً على فوائد . لأننا نعلم أن مفسادها راجعة على فوائدها .

ثم هذا التحريم والكراهة المقرنة بالأدعية المكروهة : إما من جهة المطلوب وإما من جهة نفس الطلب ، وكذلك الاستعاذة المحرمة أو المكروهة : فكراهتها إما من جهة المستعاذ منه وإما من جهة نفس الاستعاذة ، فينبجون من ذلك الشر ، ويقعون فيها هو أعظم منه .

أنواع من الاعتداء في الدعاء

أما المطلوب المحرم : فمثل أن يسأل الله ما يضره في دنياه أو آخرته ، وإن كان لا يعلم أنه يضره فيستجاب له ، كرجل الذي عاهد النبي صلى الله عليه وسلم فوجده مثل الفرج فقال « هل كنت تدعو الله بشيء ؟ قال : كنت أقول . اللهم ما كنت معافين به في الآخرة فمَجِّله لي في الدنيا . قال : سبحان الله ، إنك لا تستطيعه . أو لا تطيقه ، هلاً قلت : ربنا آتانا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ؟ » وكأهل جابر بن عتيك لما مات . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير . فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون » .

وقد طالب الله على من يقتصر على طلب الدنيا بقوله ذ ( ٢ : ٢٠٠ ) منهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا ، وما له في الآخرة من خلاق ) فأخبر أن من لم يطلب إلا الدنيا لم يكن له في الآخرة نصيب .



ومثل أن يدعو على غيره دعاء منياً عنه . كدعاء بلعام بن باعوراء على قوم موسى عليه السلام . وهذا قد يُنتَقَلُ به كثير من المباد أرباب القلوب . فإنه قد يغلب على أحدهم ما يجده من حب أو بغض لأشخاص . فيدعو لأقوام وعلى أقوام بما لا يصلح . فيستجاب له ، ويستحق العقوبة على ذلك الدعاء ، كما يستحقها على سائر الذنوب . فإن لم يحصل له ما يدعو ذلك من توبة أو حسنات ماحية ، أو شفاعة غيره ، أو غير ذلك . وإلا فقد يعاقب : إما بأن يُسَلَبَ ما عنده من فوق طم الإيمان ووجود حلالته ، فيزل عن درجته ، وإما بأن يُسَلَبَ عمل الإيمان ، فيصير فاسقاً . وإما بأن يسلب أصل الإيمان ، فيكون كافراً منافقاً . أو غير منافق . وما أكثر ما يتلى بهذا المتأخرون من أرباب الأحوال القلبية بسبب عدم فهمهم في أحوال قلوبهم ، وعدم معرفة شريعة الله في أعمال القلوب . وربما غلب على أحدهم حال قلبه حتى لا يمكنه صرفه عما توجه إليه ، فيبقى ما يخرج منه مثل السم الخارج من القوس . وهذه القلبية إنما تقع غالباً بسبب التقصير في الأعمال المشروعة التي تحفظ حال القلب ، فيؤاخذ على ذلك . وقد تقع بسبب اجتهاد يغلط ، صاحبه فتقع مغفواً عنها .

ثم من غرور هؤلاء وأشباههم : اعتقادهم أن استجابة مثل هذا الدعاء كرامة من الله تعالى لبيده . وليس في الحقيقة كرامة ، وإنما يشبه الكرامة من جهة كونها دعوة نافذة . وسلطاناً قاهراً . وإنما الكرامة في الحقيقة : ما نصت في الآخرة ، أو نصت في الدنيا ولم تنصر في الآخرة . وإنما هذا بمنزلة ما ينعم به الله على بعض الكفار والفاسق من الرياسات والأموال في الدنيا . فإنها إنما تصير بركة حقيقية إذا لم تنصر صاحبها في الآخرة . ولهذا اختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء هل ما ينعم به على الكافر بركة أم ليس بركة ؟ وإن كان الخلاف لفظياً . قال الله تعالى ( ٢٣ : ٥٥ ) يحسبون أن ما نأخذهم به من مال وبنين ، نأرسلهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون ( وقال تعالى ( ٦ : ٤٤ ) قلنا نسوا ماذكروا به فضحنا عليهم أبواب

غرور  
الجاهلين  
باستجابة  
دعائهم  
المتدنى فيه

٢٣ - الصراط

كل شيء ، حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون ) وفي الحديث « إذا رأيت الله ينم على السديم إقامته على معصيته فإنما هو استدراج يستدرجه به » ومثال هذا في الاستمادة : قول المرأة التي جاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليخطبها فقالت « أعود بالله منك . فقال : لقد عذت بماذا . ثم انصرف عنها . فقيل لها : إن هذا النبي صلى الله عليه وسلم . فقالت : أنا كنت أشقى من ذلك » .

وأما التحريم من جهة الطلب : فيكون تارة لأنه دعاء لغير الله ، مثل ما يضلعه السحرة من مخاطبة الكواكب وعبادتها ونحو ذلك ، فإنه قد يقضى عقب ذلك أنواع من القضاء ، إذا لم يعارضه معارض من دعاء أهل الإيمان وعبادتهم ، أو غير ذلك . ولهذا تنفذ هذه الأمور في زمان فترة الرسل ، وفي بلاد الكفر والنفاق مالا تنفذ في دار الإسلام وزمانه .

ومن هذا : أنى أعرف رجالا يستغيثون ببعض الأحياء في شدائد تنزل بهم تمثل الشيطان  
بالأحياء  
والأموات  
للمستغاث بهم فيفرج عنهم . وربما يعاينون أموراً ، وذلك الحى المستغاث به لم يشعر بذلك ، ولا علم له به أبته . وفيهم من يدعو على أقوام أو يتوجه في إيذائهم . فيرى بعض الأحياء أو بعض الأموات يحول بينه وبين إيذائه أولئك . وربما رأى ضارباً له بسيف ، وإن كان الحى لا شعور له بذلك . وإنما ذلك من ضل الله سبحانه بسبب يكون بين المقصود ، وبين الرجل الدافع من اتباع له ، وطاعة فيما يأمره من طاعة الله ونحو ذلك . فهذا قريب .

وقد يجرى لمباد الأصنام أحياناً من هذا الجنس الحرم - ما يظنون أنه محبة من الله - بما تفعله الشياطين لأعوانهم . فإذا كان الآخر قد يحصل عقب دعاء من يتيقن أنه لم يسمع الدعاء ، فكيف يتوهم أنه هو الذى تسبب في ذلك ، أو أن له فيه ضللاً ؟ وإذا قيل : إن الله يفعله بذلك السبب .

فإذا كان السب محرماً لم يميز ، كالأمرض التي يحسبها الله عيباً أكل السموم ، وقد يكون الدعاء المحرم في نفسه دعاء لنير الله ، وأن يدعو الله مستشفعاً بنوره إليه كما تقول النصارى : يا والدة الإله اشفى لنا إلى الإله ، وقد يكون دعاء الله ، لكنه توسل إليه بما لا يجب أن يتوسل به إليه . كما يفعل المشركون الذين يتوسلون إلى الله بأوثانهم . وقد يكون دعا الله بكلمات لا تصلح أن يناجى بها الله . أو يدعى بها . لما في ذلك من الاعتداء .

العدوان في  
السعاء  
كالأسباب  
المحرمة

فهذه الأدعية ونحوها - وإن كان قد يحصل لصاحبها أحياناً غرضه - لكنها محرمة ، لما فيها من الفساد الذي يربو على منفعتها ، كما تقدم . ولهذا كانت هذه فتنة في حق من لم يهده الله ، وينور قلبه فيفترق بين أمر التكوين وأمر التشريع ويفرق بين أمر القدر وأمر الشرع ، ويعلم أن الأقسام ثلاثة .

أمر قدرها الله ، وهو لا يحبها ولا يرضاها . فإن الأسباب المحصلة لهذه تكون محرمة موجبة لعقابه .

وأمر شرعها فهو يحبها من المبد ويرضاها . ولكن لم ينه على حصولها . فهذه محبودة عنده مرضية وإن لم توجد .

والقسم الثالث : أن يعين الله الصمد على ما يحبه منه .

فالأول : إعانة الله . والثاني : عبادة الله . والثالث : جمع له بين العبادة والإعانة ، كما قال تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين ) .

فما كان من الدعاء غير الملبح ذا أثر : فهو من باب الإعانة لا العبادة . كدعاء سائر الكفار والمنافقين والقساك . ولهذا قال تعالى في مريم ( وصدقت بكلمات ربها وكتبه ) ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يستعذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن برّاً ولا فاجر .

من رحمة الله: ومن رحمة الله تعالى: أن الدعاء للتضمن شركاً ، كدعاء غيره أن يفعل ، أو  
 أن الدعاء  
 الشركي  
 لا يحصل به  
 الغرض إلا في القحوط ، وكشف العذاب النازل . فلا ينفع فيه هذا الشرك . كما قال تعالى  
 حقير الأمور (٤٠ : ٤١) قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله ، أو أتتكم الساعة . أغير الله  
 تدعون إن كنتم صادقين ؟ بل إياه تدعون ، فيكشف ما تدعون إليه إن شاء  
 وتنسون ما تشركون ( وقال تعالى ( ١٧ : ٦٧ ) وإذا مسكم الضر في البحر ضل من  
 تدعون إلا إياه ، فلما نجاكم إلى البر أعرضتم . وكان الإنسان كفوراً ) وقال تعالى  
 ( ٢٧ : ٦٢ ) أم من يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويحملكم خلفاء  
 الأرض ؟ ) وقال تعالى ( ١٧ : ٥٧ ) قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون  
 كشف الضر عنكم ولا تحويلاً أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة  
 أيهم أقرب . ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً )  
 وقال تعالى ( ٣٩ : ٤٣ ) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل أو لو كانوا لا يملكون  
 شيئاً ولا يقضون ، قل لله الشفاعة جميعاً ) .

فكون هذه المطالب العظيمة لا يستجيب فيها إلا هو سبحانه دل على توحيده  
 وقطع شبهة من أشرك به . وعلم بذلك أن مادون هذا أيضاً من الإجابات إما  
 حصولها منه وحده لا شريك له ، وإن كانت تجري بأسباب محرمة أو مباحة ، كما  
 أن خلقه للسماوات والأرض والرياح والسحاب وغير ذلك من الأجسام العظيمة  
 دل على وحدانيته ، وأنه خالق كل شيء ، وأن مادون هذا بأن يكون خلقاً  
 له أولى . إذ هو حاصل عن مخلوقاته العظيمة . فخالق السبب التام خالق  
 للسبب لا محالة .

وجماع الأمر : أن الشرك نوعان :

شرك في ربوبيته ، بأن يجعل لغيره معه تدبير ، إما كما قال سبحانه (٢٢: ٢٤) **الشرك نوعان**  
 قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في **شرك في**  
 الأرض ، وما لم فيها من شرك . وما له منهم من ظهير ) فيبين أنهم لا يملكون **الربوبية**  
 مثقال ذرة استقلالاً ، ولا يشركونه في شيء من ذلك . ولا يمينونه على ملكه . **وشرك في**  
 ومن لم يكن مالكا ولا شريكا ولا عوناً : فقد انقطعت علاقته . **الألوهية**

وشرك في الألوهية : بأن يدعو غيره دعاء عبادة ، أو دعاء مسألة . كما قال  
 تعالى ( إياك نعبد وإياك نستعين ) فكما أن إثبات الخلوقات أسباب لا يقدح  
 في توحيد الربوبية ، ولا تمنع أن الله خالق كل شيء ، ولا توجب أن يدمى  
 مخلوق دعاء عبادة أو دعاء استغاثة . كذلك إثبات بعض الأفعال المحرمة  
 من شرك أو غيره أسباباً لا يقدح في توحيد الإلهية . ولا يمنع أن يكون الله هو  
 الذي يستحق الدين الخالص ، ولا يوجب أن تستعمل الكلمات والأفعال التي  
 فيها شرك ، إذ كان الله يسخط ذلك ، ويقاب البعد عليه . وتكون مضرة ذلك  
 على البعد أكثر من منفته . إذ قد جعل الله الخير كله في أنا لا نعبد إلا إياه  
 ولا نستعين إلا إياه . وعامة آيات القرآن تثبت هذا الأصل الأصيل ، حتى إنه  
 سبحانه قطع أثر الشفاعة بدون إذنه . كقوله سبحانه ( ٢ : ٢٥٥ ) من ذا الذي  
 يشفع عنده إلا بإذنه ؟ وقوله سبحانه ( ٦ : ٥١ ) وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا  
 إلى ربهم . ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع ) وقوله تعالى ( ٦ : ٧٠ ) وذَكَرْ به أن  
 تُبْسَلَ نفس بما كسبت ليس لها من دون الله ولي ولا شفيع ) وكقوله تعالى  
 ( ٦ : ٧١ ) قل ادعوا من دون الله مالا يضرنا ولا ينفعنا - الآية ) وكقوله  
 سبحانه ( ٦ : ٩٤ ) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة وتركتم ما خولناكم  
 وراء ظهوركم . وما نرى معكم شفاةكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء . لقد قطع  
 بينكم وصلَ حكم ما كنتم تزعمون ) وسورة الأنعام سورة عظيمة مشتملة على  
 أصول الإيمان والتوحيد . وكذلك قوله تعالى ( ٣٧ : ٤ ) ثم استوى على العرش

ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع ( وقوله سبحانه ( ٣٩ : ٣ ) والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعيدهم إلّا ليعرّبونا إلى الله زلفى ) وقوله تعالى ( ٤٣ : ٤٤ ) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل أولو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يفلتون . قل : لله الشفاعة جميعاً ) وسورة الزمر أصل عظيم في هذا .

ومن هذا قوله سبحانه ( ٢٢ : ١١ - ١٣ ) ومن الناس من يعبد الله على حرف . فإن أصابه خير اطمان به . وإن أصابه فتنة اتقلب على وجهه ، خسر الدنيا والآخرة . ذلك هو الخسران المبين . يدعو من دون الله مالا يضره ومالا ينفعه . ذلك هو الضلال البعيد . يدعو لمنّ ضرّه أقرب من نفعه لبئس المولى ولبئس العشير ) وكذلك قوله تعالى ( ٢٩ : ٤١ ) مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً . وإن أوهن البيوت لبثت العنكبوت لو كانوا يعلمون ) . والقرآن عامته إنما هو في تقرير هذا الأصل العظيم الذى هو أصل الأصول .

وهذا الذى ذكرناه كله من تحريم هذا الدعاء - مع كونه قد يؤثر - إذا قدر أن هذا الدعاء كان سبباً أو جزءاً من السبب في حصول طلبته . والناس قد اختلفوا في الدعاء المستعقب لقضاء الحاجات .

زعم البطلين : فزعم قوم من البطلين متفلسفة ومتصوفة : أنه لا فائدة فيه أصلاً . فان المشيئة الالهية والأسباب العلوية . إما أن تكون قد اقتضت وجود المطلوب . وحينئذ فلا حاجة إلى الدعاء ، أو لا تكون اقتضته ، وحينئذ فلا ينفع الدعاء . وقال قوم ممن تكلم في العلم : بل الدعاء علامة ودلالة على حصول المطلوب ، وجعلوا ارتباطه بالمطلوب ارتباط الدليل بالمدلول ، لا ارتباط السبب بالسبب ، بمنزلة الخبير الصادق والملم السابق .

الصواب : أن الصواب ما عليه الجمهور : من أن الدعاء سبب لحصول الخير المطلوب أو الدعاء سبب غيره ، كسائر الأسباب المقدرة والمشروعة ، وسواء سعى سبباً أو شرطاً أو جزءاً كسائر الأسباب . فالقصد هنا واحد . فإذا أراد الله بعبده خيراً ألهمه دعاءه والاستعانة

به . وجعل استعانته ودعائه سبباً للخير الذى قضاء له ، كما قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « إني لا أحل همَّ الإجابة . وإنما أحل همَّ الدعاء . فإذا أُلهمتُ الدعاء فإن الإجابة معه » كما أن الله تعالى إذا أراد أن يشيع عبداً أو يرويه ألهمه أن يأكل أو يشرب . وإذا أراد الله أن يتوب على عبد ألهمه أن يتوب فيتوب عليه . وإذا أراد أن يرحمه ويدخله الجنة يسره لعمل أهل الجنة . والمشيئة الإلهية اقتضت وجود هذه الخيرات بأسبابها للقدرتها لها . كما اقتضت وجود دخول الجنة بالصل الصالح ، ووجود الولد بالوطء ، والعلم بالتعلم . فبدأ الأمور من الله وتمامها على الله . لا أن العبد نفسه هو المؤثر فى الرب ، أو فى ملكوت الرب بل الرب سبحانه هو المؤثر فى ملكوته ، وهو جاعل دعاء عبده سبباً لما يريد سبحانه من القضاء .. كما قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم « يا رسول الله ، أ رأيت أدوية تتداوى بها ، ورقى نسرقى بها ، وتُتقى تنقيها : هل ترد من قدر الله شيئاً ؟ قال : هي من قدر الله » وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الدعاء والبلاء يلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض » .

فهذا فى الدعاء الذى يكون سبباً فى حصول المطلوب .  
وأعلى من هذا : ما جاء به الكتاب والسنة من رضا الله وفرحه وضحكه بسبب أعمال عباده الصالحة . كما جاءت به النصوص . وكذلك غضبه ومقته . وقد بسطنا الكلام فى هذا الباب ، وما للناس فيه من المقاتلات والاضطراب فى غير هذا الموضع .

فأفرض من الأدعية للنهى عنها سبباً : فقد تقدم الكلام عليه .  
فأما غالب هذه الأدعية التى ليست مشروعة : فلا تكون هى السبب فى حصول أغلب الأدعية للمطلوب ، ولا جزءاً منه . ولا يمل ذلك ، بل لا يتوهم إلا وهما كاذباً كالنذر . ليست هى سواء . فإذن فى الصحيح عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه نهى عن النذر » وقال : إنه لا يأتى بخير . وإنما يستخرج به من البخيل » وعن

أغلب الأدعية  
للمطلوب  
سواء  
النذر .

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره له . ولكن النذير يوافق القدر ، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج » .

قد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن النذر لا يأتي بخير ، وأنه ليس من الأسباب الجالبة للخير ، أو الداهية لشر أصلاً . وإنما يوافق القدر موافقة كما توافقه سائر الأسباب . فيخرج من البخيل حينئذ ما لم يكن يخرج به قبل ذلك . ومع هذا : فأنت ترى الذين يحكون أنهم وقعوا في شدائد فنذروا نذراً لكشفه شدايدهم : أكثر أو قريباً من الذين يزعمون أنهم دعوا عند القبور أو غيرها فقضيت حوائجهم بل من كثرة اغترار الضالين المضلين بذلك صارت النذور المحرمة في الشرع ما كل لكثير من السدنة والمجاورين المالكين على القبور أو غيرها ، يأخذون من الأموال شيئاً كثيراً . وأولئك النافذون يقول أحدهم : مرضت فنذرت . ويقول الآخر : خرج على المحاربون فنذرت . ويقول الآخر : ركب البحر فنذرت . ويقول الآخر : حبست فنذرت . ويقول الآخر : أصابني فاقة فنذرت .

للمركون  
يضعون  
الإجابة إلى  
القبر وصاحبه

وقد قام بنفوسهم : أن هذه النذور هي السبب في حصول مطلوبهم ودفع مرهوبهم ، وقد أخبر الصادق المصدوق أن نذر طاعة الله - فضلاً عن مصيئته - ليس سبباً لحصول الخير ، وإنما الخير الذي يحصل للناذر بواقفه موافقة ، كما يوافق سائر الأسباب ، فإذ هذه الأدعية غير المشروعة في حصول المطلوب بأكثر من هذه النذور في حصول المطلوب ، بل تجدد كثيراً من الناس يقول : إن المكان القلاني ، أو للشهد القلاني أو القبر القلاني : يقبل النذر ، بمعنى أنهم نذروا له نذراً إن قضيت حاجتهم ، وقضيت . كما يقول القائلون : الدعاء عند للشهد القلاني أو القبر القلاني : مستجاب ، بمعنى أنهم دعوا هناك مرة فزأوا أو الإجابة ، بل إذا كان للبطلون يضعون قضاء حوائجهم إلى خصوص



نذر المعصية مع أن جنس النذر لا أثر له في ذلك لم يبعد منهم إذا أضافوا حصول غرضهم إلى خصوص الدعاء بمكان لا خصوص له في الشرع . لأن جنس الدعاء هنا مؤثر . فالإضافة إليه ممكنة ، بخلاف جنس النذر . فإنه لا يؤثر .

والفرض بأن يعرف أن الشيطان إذا زَيَّنَ لم نسبة الأثر إلى ما لا يؤثر نوعاً ولا وصفاً . فنسبته إلى وصف قد ثبت تأثير نوعه أولى أن يزينه لم . ثم كالم يكن ذلك الاعتقاد منهم صحيحاً فكذلك هذا ، إذ كلاهما مخالف للشرع .

وبما يوضح ذلك : أن اعتقاد المعتقد أن هذا الدعاء ، أو هذا النذر هو السبب تخلف الإجابة أو بعض السبب في حصول المطلوب لا بد له من دلالة . ولا دليل على ذلك في الغالب إلا الاقتران أحيانا . أعني وجودهما جنينا ، وإن تراخى أحدهما عن الآخر يدل على أنه مكانا أو زمانا ، مع انتقاض أضفاف الأضفاف . ومجرد اقتران الشيء بالشئ بعض الأوقات ، مع انتقاضه ، ليس دليلا على الملة باتفاق العقلاء إذا كان هنالك سبب آخر صالح ، إذ تخلف الأثر عنه يدل على عدم الملية .

فإن قيل : إن التخلف لقوات شرط ، أو لوجود مانع .

قيل : بل الاقتران لوجود سبب آخر . وهذا هو الراجح ، فإننا نرى الله في كل وقت يقضى الحاجات ، ويفرج الكربات بأنواع من الأسباب لا يحصيها إلا هو . وما رأيناه يحدث المطلوب مع وجود هذا الدعاء المبتدع إلا نادرا . فإذا رأيناه قد أحدث - كان شيئا وكان الدعاء المبتدع قد وجد - إحالة حدوث الحادث على ما علم من الأسباب التي لا يحصيها إلا الله أولى من إحالته على ما لم يثبت كونه سببا .

ثم الاقتران إن كان دليلا على الملة فالانتقاض دليل على عدوها .

وهنا افترق الناس على ثلاث فرق : منضوب عليهم ، وضالون ، والذين أنعم الله عليهم .

فالمضوب عليهم : يطعنون في عامة الأسباب للشريعة وغير للشريعة .

أقسام الناس  
في الدعاء

ويقولون : الدعاء المشروع قد يؤثر وقد لا يؤثر . ويتصل بذلك الكلام في دلالة الآيات على تصديق الأنبياء عليهم السلام .

والضالون : يتوهمون في كل ما يتخيل سبباً ، وإن كان يدخل في دين اليهود والنصارى ، والجوس وغيرهم . والمتكاسبون من المتفلسفة : يحيلون ذلك على أمور فلكية ، وقوى نفسانية ، وأسباب طبيعية يدورون حولها لا يبدلون عنها .

المهتدون : فأما المهتدون : فهم لا يسكرون ما خلقه الله من القوى والطبائع في جميع يؤمنون بسلطان الله وقدرته على خرق السنن لأنبيائه الأجسام والأرواح ، إذ الجميع خلق الله ، لكنهم يؤمنون بما وراء ذلك من قدرة الله التي هو بها على كل شيء قدير . ومن أنه كل يوم هو في شأن . ومن أن إجابته لمبدء المؤمن خارجة عن قوة نفس العبد وتصرف جسمه وروحه . وبأن الله يخرق العادات لأنبيائه لإظهار صدقهم وإكرامهم بذلك ، ونحو ذلك من حكمه . وكذلك يخرقها لأوليائه تارة لتأييد دينه بذلك . وتارة تمجيلاً لبعض ثوابهم في الدنيا ، وتارة إنعاماً عليهم بحلب نعمة أو دفع نقمة ، أو لنفي ذلك ، ويؤمنون بأن الله يرد ما أمرهم به من الأعمال الصالحة ، والدعوات المشروعة إلى ما جعله في قوى الأجسام والأنفس . ولا يلتفتون إلى الأوهام التي دلت الأكلة العقلية أو الشرعية على فسادها . ولا يعملون بما حرمة الشرية . وإن ظن أن له تأثيراً .

وبالجملة : فالعلم بأن هذا كان هو السبب ، أو بعض السبب ، أو شرط السبب في هذا الأمر الحادث قد يعلم كثيراً ، أو قد يظن كثيراً ، وقد يتوهم كثيراً وهمماً ليس له مستند صحيح إلا ضعف العقل .

ويكفيك أن كل ما يظن أنه سبب لحصول الطالب مما حرمة الشرية من جاء أو غيره ، لا بد فيه من أحد أمرين :

إما أن لا يكون سبباً صحيحاً ، كدعاء ما لا يسمع ولا يبصر ولا ينفذ عنك شيئاً ، وإما أن يكون ضرره أكثر من نفعه .

فأما ما كان سبباً صحيحاً منفته أكثر من مضرته : فلا ينهى عنه الشرع

بحال . وكل ما لم يشرع من العبادات مع قيام المقتضى لعله من غير مانع فإنه من باب النهي عنه كما تقدم .

وأما العلم بنبذة السبب : فله طرق في الأمور الشرعية ، كما له طرق في الأمور الطبيعية .

منها : الاضطراب ، فإن الناس لما عطشوا وجاعوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ غير مرة ماء قليلاً فوضع يده الكريمة في الطعام وبرك فيه ، حتى كثرت كثرة خارجة عن العادة ، فإن العلم بهذا الاقتران المعين يوجب العلم بأن كثرة الماء والطعام كانت بسببه صلى الله عليه وسلم علماً ضرورياً ، كما يعلم أن الرجل إذا ضرب بالسيف ضربة شديدة سرعته فوات : أن الموت كان منها . بل أؤكد ، فإن العلم بأن كثرة الماء والطعام ليس له سبب معتاد في مثل ذلك أصلاً ، مع أن العلم بهذه المقارنة يوجب علماً ضرورياً بذلك ، وكذلك لما دعا النبي صلى الله عليه وسلم « لأنس بن مالك أن يكثر الله ماله وولده » فكان نخله يحمل في السنة مرتين على خلاف عادة بلده ، ورأى من ولده وولد ولده أكثر من مائة ، فإن مثل هذا الحادث يعلم أنه كان بسبب ذلك الدعاء .

ومن رأى طفلاً يبكي بكاء شديداً فألقته أمه الثدي فسكن : علم يقيناً أن سكونه كان لأجل ارتضاعه اللبن .

والاحتمالات - وإن تطرقت إلى النوع - فإنها قد لا تنطبق إلى الشخص المعين وكذلك الأدعية ، فإن المؤمن يدعو بدعاء فيرى المدعو بعينه مع عدم الأسباب المقتضية له ، أو يفعل فعلاً كذلك فيجده كذلك ، كالملاء بن الحضرمي رضي الله عنه لما قال « يا عليم يا حليم ، يا علي يا عظيم ، اسقنا ، فطروا في يوم شديد الحر مطراً لم يماز عسكرهم » وقال « احملنا . فشوا على النهر الكبير مشياً لم يبل أسافل أقدام دوابهم » وأيوب السخيتاني لما ركض الجبل لصاحبه ركضة فبعت له عين

طرق العلم  
نبذة أن دعاء  
الله سبب  
مشروع  
ومعقول

ماء فشرب ، ثم غارت ، فدعا الله وحده لاشريك له : دل الوحي للنزل والمقول الصحيحة على قائلته ومنفعته . ثم التجارب التي لا يحصى عددها إلا الله .  
فبعد أكثر المؤمنين قد دعوا الله وسألوه أشياء أسبابها متنتفة في حقهم . فأحدث لهم تلك المطالب على الوجه الذي طلبوه ، على وجه يوجب العلم تارة ، والظن الغالب أخرى : أن الدعاء كان هو السبب في هذا ، وتجد هذا ثابتاً عند ذوي العقول والبصائر الذين يعرفون جنس الأدلة وشروطها واطرادها .

وأما اعتقاد تأثير الأدعية المحرمة : فقامته إنما تجد اعتقاده عند أهل الجهل الذين لا يميزون بين الدليل وغيره ، ولا يفهمون ما يشترط للدليل من الأطراد وإنما يقع في أهل الظلمات من الكفار والمنافقين ، أو ذوي الكبرائر الذين أغلقت قلوبهم بالمعاصي ، حتى لا يميزون بين الحق والباطل .

كيف يدعو السلم على النبي صلى الله عليه وسلم وأما ما ذكر في المناسك : أنه بعد تحية النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه والصلاة والسلام يدعو : فقد ذكر الإمام أحمد وغيره : أنه يستقبل القبلة ، ويحمل الحجرة عن يساره لئلا يستدره . وذلك بعد تحيته عليه الصلاة والسلام : ثم يدعو لنفسه . وذكر أنه إذا حيَّاه وصلى عليه يستقبله بوجهه - بأبى هو وأمى - صلى الله عليه وسلم . فإذا أراد الدعاء جعل الحجرة عن يساره واستقبل القبلة ودعا . وهذا مراعاة منهم لذلك . فإن الدعاء عند القبر لا يكره مطلقاً . بل يؤمر به للبيت ، كما جاءت به السنة فيما تقدم ضمنا وتبعاً . وإنما المكروه أن يتحرى المجئ إلى القبر للدعاء عنده .

وكذلك ذكر أصحاب مالك قالوا : يدنو من القبر . فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو مستقبل القبلة ، يولييه ظهره . وقيل لا يولييه ظهره . وإنما اختلفوا لما فيه من استدباره : فأما إذا جعل الحجرة عن يساره . فقد زال المحذور بلا خلاف . وصار في الروضة أو أمامها .

ولعل هذا الذي ذكره الأئمة : أخذوه من كراهة الصلاة إلى القبر . فإن ذلك

قد ثبت النهي فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم . فلما نهى أن يتخذ القبر مسجداً أو قبلة : أسهوا بأن لا يتحرى الدعاء إليه ، كما لا يصلى إليه .

قال مالك في الميسوط : لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . قول مالك في يدعو . ولكن يصلى ويمضي . ولهذا - والله أعلم - حرّفت الحجرة وثلثت لما بنيت فلم يحمل حائطها الشمال على سمت القبلة ، ولا جعل جنازها مربعا . وكذلك قصدوا قبل أن تدخل الحجرة في المسجد .

فروى ابن بطة بإسناد معروف عن هشام بن عروة : حدثني أبي قال « كان الناس يصلون إلى القبر . فأمر عمر بن عبد العزيز فرفع ، حتى لا يصلى إليه الناس فلما هدم بدت قدم بساق وركبة . قال : ففزع من ذلك عمر بن عبد العزيز ، فأتاه عروة فقال : هذه ساق عمر وركبته . فسُرّي عن عمر بن عبد العزيز » .

وهذا أصل مستمر فإنه لا يستحب للداعي أن يستقبل إلا ما يستحب أن يصلى إليه . ألا ترى أن المسلم لما نهى عن الصلاة إلى جهة المشرق وغيرها . فإنه ينهى أن يتحرى استقبالها وقت الدعاء . ومن الناس من يتحرى وقت دعائه استقبال الجهة التي يكون فيها مَعْقِلُ الصالح ، سواء كانت في المشرق أو غيره . وهذا ضلال بين ، وشرك واضح . كما أن بعض الناس يمتنع من استبدال الجهة التي فيها بعض مُقَدَّسِهِم من الصالحين . وهو يستدير الجهة التي فيها بيت الله وقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكل هذه الأشياء من البدع التي تضارع دين النصارى .

وما يبين لك ذلك : أن نفس السلام على النبي صلى الله عليه وسلم قد راعوا فيه السنة ، حتى لا يخرج إلى الوجه المكروه الذي قد يمر إلى إطراء النصارى عملا بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبرى عيدا » . بقوله « لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم . فإنما أنا عبد فقولوا : عبد الله ورسوله » فكان بعضهم يسأل عن السلام على القبر خشية أن يكون من هذا الباب ، حتى قيل له : إن ابن عمر كان يفضل ذلك .

اتيان قبر النبي  
والسلام عليه  
إنما هو للسافر  
لا للقيم

ولهذا كره مالك رضي الله عنه وغيره من أهل العلم لأهل المدينة كلما دخل أحدهم المسجد : أن يحمي . فيسلم على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه . قال : وإنما يكون ذلك لأحدهم إذا قدم من سفر ، أو أراد سفراً ونحو ذلك .

ورخص بعضهم في السلام عليه إذا دخل المسجد للصلاة ونحوها .  
وأما قصده دائماً للصلاة والسلام فما علت أحداً رخص فيه . لأن ذلك نوع من اتخاذ عيداً ، مع أنا قد شرع لنا إذا دخلنا المسجد أن نقول « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » كما نقول ذلك في آخر صلاتنا . بل قد استحب ذلك لكل من دخل مكاناً ليس فيه أحد : أن يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم لما تقدم من أن السلام عليه يبلّغه من كل موضع .

اتيان القبر  
للسلام في كل  
وقت : بدعة

خاف مالك وغيره أن يكون فعل ذلك عند القبر كل ساعة نوعاً من اتخاذ القبر عيداً .

وأيضاً : فإن ذلك بدعة . فقد كان المهاجرون والأنصار على عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم يميثون إلى المسجد كل يوم خمس مرات يصلون . ولم يكونوا يأتون مع ذلك إلى القبر يسلمون عليه ، لملمهم رضي الله عنهم بما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكرهه من ذلك ، وبما نهاهم عنه ، وأنهم يسلمون عليه حين دخول المسجد والخروج منه . وفي التشهد كما كانوا يسلمون عليه كذلك في حياته . ولما توارى عن ابن عمر يدل على ذلك .

قال سعيد بن منصور في سننه : حدثنا عبد الرحمن بن زيد حدثني أبي عن ابن عمر « أنه كان إذا قدم من سفر أتى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وسلم ، وصلى عليه . وقال : السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أباة . »

وعبد الرحمن بن زيد ، وإن كان يضيف لكن الحديث للتقدم عن نافع الصحيح يدل على أن ابن عمر ما كان يفعل ذلك دائماً ولا غالباً .

وما أحسن ما قال مالك « لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها » ان يصلح آخر  
ولكن كما ضف تمسك الأمم بيهود أنبيائهم ونقص إيمانهم عوضاً عن ذلك هذه الأمة  
بما أحدثوه من البدع والشرك وغيره . ولهذا كره الأئمة استلام القبر وتقبيله ، إلا ما أصلح  
وبنوه بناء منعوا الناس أن يصلوا إليه . وكانت حجرة عائشة التي دفنوه فيها  
ملاصقة لمسجده . وكان ما بين منبره وبينه هو الروضة . ومضى الأمر على ذلك  
في عهد الخلفاء الراشدين ومن بعدهم ، وزيد في المسجد زيادات . وغيروا الحجرة  
عن حالها هي وغيرها من الحجر المطيفة بالمسجد من شرقه وقبليه ، حتى بناه الوليد  
ابن عبد الملك ، وكان عمر بن عبد العزيز عامله على المدينة ، فاتباع هذه الحجر  
وغيرها وهدمهم وأدخلهم في المسجد . فمن أهل العلم من كره ذلك ، كسعيد بن  
المسيب . ومنهم من لم يكرهه .

قال أبو بكر الأثرم : قلت لأبي عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - قبر النبي صلى الله عليه وسلم يمسح به ولا  
فقال : أما المنبر فتم ، قد جاء فيه . قال أبو عبد الله : شيء يروونه عن ابن أبي  
فديك عن ابن أبي ذئب عن ابن عمر « أنه مسح على المنبر » قال : ويروونه  
عن سعيد بن المسيب في الرمانة . قلت : ويروون عن يحيى بن سعيد : أنه حين  
أراد الخروج إلى العراق جاء إلى المنبر فمسحه ودعا . فرأيت استحسنه . ثم قال :  
لعله عند الضرورة والشئ . قيل لأبي عبد الله : إنهم يلصقون بطونهم بمدار القبر  
وقلت له : رأيت أهل العلم من أهل المدينة لا يمسونه ويقومون ناحية فيصلحون .  
فقال أبو عبد الله : نعم . وهكذا كان ابن عمر يفعل . ثم قال أبو عبد الله : بأبي  
هو وأمي صلى الله عليه وسلم .

فقد رخص أحمد وغيره في التمسح بالمنبر والرمانة التي هي موضع مقعد النبي  
صلى الله عليه وسلم ويده ، ولم يرخصوا في التمسح بقبره . وقد حكى بعض أصحابنا

رواية في مسح قبره . لأن أحمد شيع بعض الموتى ، فوضع يده على قبره يدعو له .  
والفرق بين الموضمين ظاهر .

وكره مالك التمسح بالنبر كما كرهوا التمسح بالقبر<sup>(١)</sup> .

فأما اليوم فقد احترق النبر ، وما بقيت الرمانة . وإنما بقى من النبر خشبة صغيرة  
قد زال ما رخص فيه ، لأن الأثر المنقول عن ابن عمر وغيره إنما هو التمسح بمقلده  
وروى الأثرم بإسناده عن العتيبي عن مالك عن عبد الله بن دينار قال « رأيت  
ابن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلى عليه وعلى أبي بكر وعمر »

الوجه الثالث في كراهة قصد القبور للدعاء : أن السلف رضى الله عنهم كرهوا  
للدعاء من  
ذلك متأولين في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا قبوري عيدا » كما ذكرنا  
اتخاذها عيدا  
ذلك عن علي بن الحسين والحسن ابن الحسن ابن عمه . وما أفضل أهل البيت  
من التابعين ، وأعلم بهذا الشأن من غيرها لمجاورتها الحجر النبوية نسباً ومكاناً  
وقد ذكرنا عن أحمد وغيره : أنه أمر من سلم على النبي صلى الله عليه وسلم  
وصاحبه ، ثم أراد أن يدعو : أن ينصرف فيستقبل القبلة . وكذلك أنكر ذلك  
غير واحد من العلماء المتقدمين كمالك وغيره . ومن المتأخرين : مثل أبي الوفاء  
بن عقيل ، وأبي القريج بن الجوزي .

وما أحفظ - لا عن صحابي ولا عن تابعي ولا عن إمام معروف - أنه استحب  
قصد شيء من القبور للدعاء عنده . ولا روى أحد في ذلك شيئاً ، لا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الأئمة المروفين . وقد صنف الناس في

(١) وقول مالك : أسح لأن أبا بكر وعمر وغيرهما من الصحابة لم يكونوا يتمتعون  
بالنبر ولا بغيره . والتمسح بالنبر فيه نوع أو شبه من عمل أهل الجاهلية في تبركها  
بأنوار الصالحين . واتخاذها أوتاناً . ومن هنا كان غضب عمر رضى الله عنه وأمره  
بقطع شجرة البيمة . فجاءه الله خير الجزاء . فما كان أقطبه لدين الله ، وأحرسه  
على حماية التوحيد .



الدعاء وأوقاته وأسكنته ، وذكروا فيه الآثار . فاذكر أحد منهم في فضل الدعاء عند شيء من القبور حرفاً واحداً فيما أعلم .

فكيف يجوز - والحالة هذه - أن يكون الدعاء عندها أجوب وأنضل ، والسلف تشكره ، ولا نمره وتنتهي عنه ولا تأمرنا به ؟ .

نعم صار من نحو المائة الثالثة يوجد متفرفاً في كلام بعض الناس : فلان ترجى الاجابة عند قبره . وفلان يدعى عند قبره ونحو ذلك . كما وجد الانكار على من يقول ذلك ويأمر به كائنا من كان . فان أحسن أحواله أن يكون مجتهداً في هذه المسألة أو مقلداً فيضو الله عنه .

أما إن هذا الذي قاله يقتضى استحباب ذلك فلا . بل قد يقال : هذا من جنس قول بعض الناس : للكان القلاني يقبل النذر . والموضع القلاني يتذر له ، ويعينون عيناً أو بئراً أو شجرة أو مفارة ، أو حجراً أو غير ذلك من الأوثان . فكما لا يكون مثل هذا القول عمدة في الدين كذلك الأول .

ولم يبلقنا إلى الساعة عن أحد من السلف رخصة في ذلك إلا ماروي ابن لم يرخص أحد أبي الدنيا في كتاب القبور بإسناده عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك قال : من السلف في الدعاء عند القبور أخبرني سليمان بن يزيد الكعبي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من زارني بالمدينة محسباً كنت له شفيماً وشهيداً يوم القيامة » قال ابن أبي فديك : وأخبرني عمر بن حفص : أن ابن أبي مليكة كان يقول « من أحب أن يقوم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فليجمل التنديل الذي في القبلة عند رأس القبر على رأسه » .

قال ابن أبي فديك : وسمعت بعض من أدركت يقول « بلقنا أنه من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فلا هذه الآية ( ٣٣ : ٥٦ ) إن الله وملائكته يصلون على النبي ) قال : صلى الله عليك يا محمد ، حتى يقوموا سبعين مرة ، ناداه ملك : صلى الله عليك يا فلان ، ولم تسقط له حاجة »

بطلان  
الاحتجاج بأثر  
ابن أبي فديك  
فهذا الأثر من ابن أبي فديك قد يقال فيه استحباب قصد الدعاء عند القبر ولا حجة فيه لوجوه .

أحدها : أن ابن أبي فديك روى هذا عن مجهول . وذكر ذلك المجهول أنه  
بلاغ عن لا يعرف . ومثل هذا لا يثبت به شيء أصلاً . وابن أبي فديك متأخر  
في حدود المائة الثانية ، ليس هو من التابعين ولا تابعيهم المشهورين ، حتى يقال :  
قد كان هذا مرفوعاً في القرون الثلاثة . وحسبك أن أهل العلم بالمدينة العمدتين  
لم ينقلوا شيئاً من ذلك

وبما يضمنه : أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه « من صلى عليه  
مرة صلى الله عليه عشراً » فكيف يكون من صلى عليه سبعين مرة جزاؤه أن  
يصلى عليه ملك من الملائكة ؟ وأحاديثه المتقدمة تبين أن الصلاة والسلام عليه  
تبلغه من البعيد والقريب .

الثاني : أن هذا إنما يقتضى استحباب الدعاء للزائر في ضمن الزيارة ، كما  
ذكر ذلك العلماء في مناسك الحج . وليس هذا من مسألتنا . فإنا قد قدمنا أن  
من زاره زيارة مشروعة ودعا في ضمنها لم يكره هذا . كما ذكره بعض العلماء ،  
مع ما في ذلك من النزاع . مع أن المنقول عن السلف كراهة الوقوف عند القبر  
للدعاء . وهو أصح . وإنما المكروه الذي ذكرناه قصد الدعاء عنده ابتداء ، كما  
أن من دخل المسجد فصلّى تحية المسجد ودعا في ضمنها لم يكره ذلك ، أو توطأ  
في مكان وصلى هناك ودعا في ضمن صلاته لم يكره ذلك . ولو تجرأ الدعاء في  
تلك البقعة أو في مسجد لأخصصة له في الشرع دون غيره من المساجد نهى عن  
هذا التخصيص .

الثالث : أن الاستجابة هنا لعلها لكثرة صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم  
فإن الصلاة عليه قبل الدعاء ، وفي وسطه وآخره : من أقوى الأسباب التي يرجى  
بها إجابة سائر الدعاء . كما جاءت به الآثار ، مثل قول عمر بن الخطاب رضي الله

عنه الذى يروى موقوفاً ومرفوعاً « الدعاء موقوف بين السماء والأرض حتى تصل على نبيك » رواه الترمذى .

وذكر محمد بن الحسن بن زبالة فى كتاب أخبار المدينة فيما رواه عنه الزبير بن بكار وروى عنه عن عبد العزيز بن محمد الدراوردى قال « رأيت رجلاً من أهل المدينة يقال له : محمد بن كيسان . يأتى - إذا صلى العصر من يوم الجمعة ونحن جلوس مع ربيعة بن أبى عبد الرحمن - فيقوم عند القبر ، فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو حتى يمسى . فيقول جلساء ربيعة : انظروا إلى ما يصنع هذا ؟ فيقول : دعوه . فأنما للمرء ما نوى » .

ومحمد بن الحسن هذا صاحب أخبار . وهو مضعف عند أهل الحديث ، كالواقدي ونحوه ، لكن يستأنس بما يرويه ويعتبر به وهذه الحكاية قد يتمسك بها على الطرفين . فأنها تتضمن أن الذى فعله هذا الرجل أمر مبتدع عندهم . لم يكن من فعل الصحابة ولا غيرهم من علماء أهل المدينة ، وإلا لو كان هذا أمراً معروفاً من عمل أهل المدينة لما استغربه جلساء ربيعة وأنكروه ، بل ذكر محمد بن الحسن لها فى كتابه مع رواية الزبير بن بكار ذلك عنه يدل على أنهم على عهد مالك وذويه ما كانوا يعرفون هذا العمل ، وإلا لو كان هذا شائعاً بينهم لما ذكروا فى كتاب مصنف ما يتضمن استغراب ذلك ثم إن جلساء ربيعة - وهم قوم فقهاء علماء - أنكروا ذلك ، وربيعة أقربه . فغايته : أن يكون فى ذلك خلاف . ولكن تحليل ربيعة له بأن « لكل امرئ ما نوى » لا يقتضى الإقرار على ما يكره . فانه لو أراد الصلاة هناك لنهاه . وكذلك لو أراد الصلاة فى وقت نهى .

وإنما الذى أراداه ربيعة - والله اعلم - أن من كانت له نية صالحة أثيب على نيته ، وإن كان الفعل الذى فعله ليس بمشروع ، إذا لم يتعمد مخالفة الشرع . فهذا الدعاء ، وإن لم يكن مشروعاً ، لكن لصاحبه نية صالحة قد ثاب على نيته .

لاحقة فى  
إقرار ربيعة  
للداعي عند  
القبر

فيستفاد من ذلك : أنهم مجمعون على أن الدعاء عند القبر غير مستحب ، ولا خصيصة في تلك البقعة . وإنما الخير قد يحصل من جهة نية الداعي .  
ثم إن ربيعة لم ينكر عليه متابعة جلسائه : إما لأنه لم يبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم « نعى عن اتخاذ قبره عيداً » و« عن الصلاة عنده » فإن ربيعة كما قال أحد : كان قليل العلم بالآثار ، أو بلغه ذلك ، لكن لم ير مثل هذا داخلًا في معنى النهي ، أو لأنه لم ير هذا محرماً . وإما غايته : أن يكون مكروهاً . وإنكار المكروه ليس بفرض ، أو أنه رأى أن ذلك الرجل إنما قصده السلام والدعاء جاء ضمناً وتبعاً .

وفي هذا نظر . ولاريب أن العلماء قد يختلفون في مثل هذا ، كما اختلفوا في صحة الصلاة عند القبر . ومن لم يطلبها قد لا ينهى عن فعل ذلك .  
والعمدة على الكتاب والسنة . وما كان عليه السابقون ؛ مع أن محمد بن الحسن هذا قد روى أخباراً عن السلف تؤيد ما ذكرناه . فقال : حدثني عمر بن هرون عن سلمة بن وردان قال « رأيت أنس بن مالك يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ثم يسند ظهره إلى جدار القبر . ثم يدعو »  
فهذا إن كان ثابتاً عن أنس فهو مؤيد لما ذكرناه ، فإن أنساً لم يكن ساكناً بالمدينة ، وإنما كان يقدم من البصرة ، إما مع الحجيج أو نحوهم . فيسلم على النبي صلى الله عليه وسلم . ثم إذا أراد الدعاء ، فالذي ينبغي في حق مثله : إنما يكون ضمناً وتبعاً وهو مستدبر القبر .

وذكر محمد بن الحسن عن عبد العزيز بن محمد ومحمد بن إسماعيل وغيرهما عن محمد بن هلال ، وعن غير واحد من أهل العلم « أن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فيه قبره : هو بيت عائشة الذي كانت تسكنه ، وأنه مربع مبني بحجارة سود وقصة ، وأن الذي يلي القبلة منه أطوله ، والشرقي والشرقي سواء . والشامي أقصاها . وباب البيت مما يلي الشام . وهو مسدود بحجارة سود وقصة » .

ثم بنى عمر بن عبد العزيز على ذلك هذا البناء الطاهر ، وعمر بن عبد العزيز زوّاه<sup>(١)</sup> ثلاثاً يتخذها الناس قبلة تخص فيه الصلاة من بين مسجد النبي صلى الله عليه وسلم . وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « كما حدثني عبد العزيز ابن محمد عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وحدثني مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

فهذه الآثار إذا ضمت إلى ما قدمنا من الآثار ، علم كيف كان حال السلف في هذا الباب . وأن ما عليه كثير من الخلف في ذلك هو من المنكرات عندهم . ولا يدخل في هذا الباب ما يروى من : أن قوما سمعوا رد السلام من قبر النبي صلى الله عليه وسلم أو قبور غيره من الصالحين . وأن سعيد بن المسيب كان « يسمع الأذان من القبر ليالي الحرّة » ونحو ذلك .

فهذا كله حق ليس بما نحن فيه<sup>(٢)</sup> ، والأمر أجل من ذلك وأعظم . وكذلك أيضاً ما يروى « أن رجلاً جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فشكا إليه الجذب عام الرمادة . فرآه وهو يأمره : أن يأتي عمر ، فيأمره أن يخرج فيستقي بالناس » فإن هذا ليس من هذا الباب ، ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي صلى الله عليه وسلم ، وأعرف من هذه الوقائع كثيراً .

(١) أي جعله مثل الراوية الثلاثة .

(٢) أي لعل سعيد بن المسيب سمع ذلك منما . ولم يبين الراوى عنه ذلك وإنما سماع القطة - وهو الحجة هنا - فما ثبت منه شيء عن خير الأمة وأفضلها وأحبها وأقربها إلى الله وإلى النبي صلى الله عليه وسلم ، مع وجود التفتي ، مثل : أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة رضي الله عنهم . وكانت تعرض لهم أمور هامة يحتاجون أن يسمعو فيها صوت النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك سؤال بعضهم للنبي صلى الله عليه وسلم أولئيره من أمته حاجته فقتضى له . فإن هذا قد وقع كثيراً ، وليس هو مما نحن فيه .

وعليك أن تعلم أن إجابة النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره لهؤلاء السائلين ليس بما يدل على استحباب السؤال ، فإنه هو القائل صلى الله عليه وسلم « إن أحدكم ليسألني المسألة فأعطيه إياها ، فيخرج بها يتأبطها ناراً ، فقالوا : يا رسول الله ، فلم تعطيه ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لي البخل » .

وأكثر هؤلاء السائلين للمحن لما هم فيه من الحال لولم يحابوا لاضطرب إيمانهم <sup>(١)</sup> ، كما أن السائلين له في الحياة كانوا كذلك ، وفيهم من أجيب وأمر بالخروج من المدينة .

فهذا القدر إذا وقع يكون كرامة لصاحب القبر <sup>(٢)</sup> . أما أنه يدل على حسن حال السائل فلا فرق بين هذا وهذا .

فإن الخلق لم ينهوا عن الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد استهانة بأهلها ، بل لما يخاف عليهم من الفتنة وإنما تكون الفتنة إذا انقدس سبيلها . فلولاً أنه قد يحصل عند القبور ما يخاف الافتتان به لما نعى الناس عن ذلك .

وكذلك ما يذكر من الكرامات وخوارق العادات التي توجد عند قبور الأتقياء والصالحين . مثل نزول الأنوار والملائكة عندها . وتوق الشياطين والبهايم لها ، واندفاع النار عنها وعن جاورها ، وشفاعة بعضهم في جيرانه من الموتى ، واستحباب الاندفان عند بعضهم ، وحصول الأُنس والسكينة عندها ، ونزول

أكرام الله  
لنبي أو الولد  
لا يقتضى عبادة  
بعد موته

(١) بل إن زلزلة عقيدة التوحيد من قلوبهم بإجابة هذا الدعاء هو الأقرب ، بل هو الذي وقع الناس فيه ، فصرفوا حقوق الإلهية لمن زين لهم الشيطان أنهم جاءهم في النوم . ويا طول خيبة من أقام دينه على تلك اللامات الخرافية .

(٢) وهذا هو الذي قتن به عباد القبور ، إذ زعموا أن من كرامة الموتى : هي قضاء حاجات السائلين عند قبورهم .

المذابح بمن استهان بها . فجنس هذا حق ليس مما نحن فيه <sup>(١)</sup> . وما في قبور الأنبياء والصالحين من كرامة الله ورحمته ، وما لها عند الله من الحرمة والكرامة فوق ما يتوهمه أكثر الخلق ، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك .

وكل هذا لا يقتضي استحباب الصلاة ، أو قصد الدعاء والنسك عندها ، لما في قصد العبادات عندها من المفاسد التي حذر منها الشارع كما تقدم . فذكرت هذه الأمور لأنها مما يتوهم ممارسته لما قدمنا ، وليس كذلك .

الوجه الرابع : أن اعتقاد استجابة الدعاء عندها وفضله : قد أوجب أن تنساب لذلك وتقتصد ، وربما اجتمع القبور بين عندها اجتماعات كثيرة في مواسم معينة وهذا بعينه هو الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « لا تتخذوا قبوري عيداً » وبقوله « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » وبقوله صلى الله عليه وسلم « لا تتخذوا القبور مساجد . فإن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد » .

حتى إن بعض القبور يجتمع عندها القبوريون في يوم من السنة ويسافرون إليها لإقامة العيد . إما في الحرم ، أو رجب ، أو شعبان ، أو ذى الحجة أو غيرها  
الموايد والأعياد التي تنام للقبور

(١) إن كرامة الله لأنبيائه وأوليائه الثقلين : إنما هي بما يعطيهم في البرزخ من الرضوان والتعظيم والسرور الذي يخص كل واحد منهم على درجته في الإيمان والتقوى ، ولا يصيب شيء من ذلك أحداً لا يستحقه من القبوريين الآخرين ، ولا علاقة لذلك بما يقام عليهم من القباب والمقابر والمساجد ، بل الثابت أن المنة تنزل على بناء هذه القباب والمقابر والمساكن عندها وللتائبين لها حبا ورضا بها . وإثراء لها ، وللمجزة للنبي والكرامة للولي : إنما براها الناس في حياة النبي والولي : لحاجتهم إلى الاتضاع بها في دينهم بتصدقهم والاقتداء بهم . وما مات النبي إلا وقد بلغ الرسالة وأدى الأمانة . فلم تبق الكرامة إلا في الفردوس الأعلى له صلى الله عليه وسلم والحق في الدين إنما يثبت بقول الله وقول الرسول صلى الله عليه وسلم لا بالرؤى واللتامات ، ولا بالأوهام والادعاءات

وبعضها يجتمع عندها في يوم عاشوراء . وبعضها في يوم عرفة . وبعضها في النصف من شعبان ، وبعضها في وقت آخر ، بحيث يكون لها يوم من السنة تقصد فيه ، ويجتمع عندها فيه كما تقصد عرفة ومزدلفة ومعنى في أيام معلومة من السنة ، وكما يقصد مصلى المصير يوم الميدين ، بل ربما كانت الاهتمام بهذه الاجتماعات في الدين والدنيا أهم وأشد .

ومنها ما يسافر إليه من الأمصار في وقت معين أو وقت غير معين ، لقصد الدعاء عنده والعبادة هناك ، كما يقصد بيت الله الحرام لذلك . وهذا السفر لا أعلم بين المسلمين خلافاً في تحريمه والنهي عنه ، إلا أن يكون خلافاً حادثاً . وإنما ذكرت الوجهين المتقدمين في السفر الجرد لزيارة القبور .

فأما إذا كان السفر للمباعدة عندها بالدعاء أو الصلاة ، أو إقامة العيد ، أو نحو ذلك ، فهذا لا ريب فيه ، حتى إن بعضهم يسميه الحج ويقول : تريد الحج إلى قبر فلان وفلان .

ومنها ما يقصد الاجتماع عنده في يوم معين من الأسبوع <sup>(١)</sup> .

وفي الجملة : هذا الذي يفعل عند هذه القبور هو بعينه الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « لا تتخذوا قبوري عيدا » .

فإن اعتياد قصد المكان المعين في وقت معين عائد بمود السنة أو الشهر ، أو الأسبوع : هو بعينه معنى العيد ، ثم ينهى عن ذلك وجله ، وهذا هو الذي تقدم عن الإمام أحمد إنكاره ، قال : وقد أفرط الناس في هذا جداً وأكثروا ، وذكر ما يفعل عند قبر الحسين .

---

(١) إنما عظمت هذه القبور التي يشكو شيخ الإسلام من تعظيمها وإقامة الشعائر وللتسكك لها كأيام الحج . لما زعم لها من الكرامات ، وإجابة الدعوات عندها . ولما أقيم لها من القباب وبني لها من معابد الوثنية باسم للساجد . ولولا ذلك لما قصدتها أحد . ولا عبدوا لها هذه الأعياد ولا شدوا لها الرحال .



وقد ذكرت فيما تقدم أنه يكره اعتياد عبادة في وقت إذا لم تجيء بها السنة ، فكيف اعتياد مكان معين في وقت معين ؟

ويدخل في هذا ما يفعل بمصر عند قبر نقيسة وغيرها ، وما يفعل بالعراق عند القبر الذي يقال : إنه قبر علي رضي الله عنه ، وقبر الحسين وحذيفة بن اليمان ، وسلمان الفارسي ، وقبر موسى بن جعفر ، ومحمد ابن علي الجواد ببغداد ، وعند قبر أحمد بن حنبل ، ومعروف الكرخي وغيرها ، وما يفعل عند قبر أبي يزيد البسطامي ، وكان يفعل نحو ذلك بجران عند قبر يسي . قبر الأنصاري ، إلى قبور كثيرة في أكثر بلاد الإسلام لا يمكن حصرها . كما أنهم بنوا على كثير منها مساجد . وبعضها منصوب ، كما بنوا على قبر أبي حنيفة والشافعي وغيرهم .

وهؤلاء الفضلاء من الأمة<sup>(١)</sup> إنما ينبغي محبتهم واتباعهم ، وإحياء ما أحيوه من الدين ، والدعاء لهم بالمنفرة والرحمة والرضوان ونحو ذلك .

فأما اتخاذ قبورهم أعيادا : فهو مما حرمه الله ورسوله ، واعتياد قصد هذه القبور في وقت معين ، والاجتماع العام عندها في وقت معين : هو اتخاذها عيدا ، كما تقدم . ولا أعلم بين المسلمين أهل العلم في ذلك خلافا . ولا يفتقر بكثرة المادات الفاسدة . فإن هذا من التشبه بأهل الكتابين الذي أخبرنا النبي صلى الله عليه وسلم أنه كائن في هذه الأمة .

وأصل ذلك : إنما هو اعتقاد فضل الدعاء عندها . وإلا فالعلم يقر هذا الاعتقاد بالقبول لتمامي ذلك كله . فإذا كان قصدها للدعاء يمر هذه المفاسد

---

(١) باستثناء أمثال معروف الكرخي الصوفي الذي أوصى قبل موته أن يتخذ قبره وثنا ، وأبي يزيد البسطامي ، الصوفي الذي كان يدعو بكل قوته إلى دين الصوفية في وحدة الوجود ، ويقول : سبحاني ما أعظم شأنى ، لأنه ما شهد في نفسه إلا ربه وهؤلاء هم الذين شرعوا للناس اتخاذ قبورهم أعيادا وأوثانا بما غرسوا في قلوب الناس من الصوفية الوثنية .

كان حراما كالصلاة عندها وأولى . وكان ذلك فتنة للمخلق وضعا لباب الشرك ، وإغلاقا لباب الإيمان .

### فصل

قد تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اتخاذها مساجد . وعن الصلاة عندها . وعن اتخاذها عيدا ، وأنه دعا الله أن لا يتخذ قبره وثنا يعبد . وقد تقدم أن اتخاذ المكان عيدا هو اعتياد إتيانه للعبادة عنده أو غير ذلك . وقد تقدم النهي الخاص عن الصلاة عندها وإليها ، والأمر بالسلم عليها والدعاء لها .

وذكرنا ما في دعاء المرء لنفسه عندها من الفرق بين قصدها لأجل الدعاء ، أو الدعاء ضمنا وتبعا .

وتام الكلام في ذلك بذكر سائر العبادات : فالقول فيها جميعا كالقول في الدعاء . فليس في ذكر الله هناك أو القراءة عند القبر أو الصيام عنده ، أو الذبح عنده فضل على غيره من البقاع ، ولا قصد ذلك عند القبور مستحبا .  
وما علت أحدا من غلاء المسلمين يقول : إن الذكر هناك ، أو الصيام والقراءة : أفضل منه في غير تلك البقعة .

فأما ما يذكره بعض الناس من أنه ينفع للميت بسماع القرآن بخلاف ما إذا قرئ في مكان آخر : فهذا إذا عني به : أنه يصل الثواب إليه إذا قرئ عند القبر خاصة ، فليس عليه أحد من أهل العلم للمروفين . بل الناس على قولين .

أحدهما : أن ثواب العبادات البدنية من الصلاة والقراءة وغيرها يصل إلى الميت ، كما يصل إليه ثواب العبادات المالية بالإجماع . وهذا مذهب أبي حنيفة وأحد وغيرهما ، وقول طائفة من أصحاب الشافعي ومالك . وهو الصواب لأدلة كثيرة ذكرناها في غير هذا اللوح .

والثاني : أن ثواب العبادة البدنية لا يصل إليه بحال . وهو المشهور عند أصحاب الشافعي ومالك . وما من أحد من هؤلاء يخصص مكاناً بالوصول أو عدمه . فأما استماع الميت للصوات من القراءة وغيرها : فحق ، لكن الميت ما بقي يثاب بمسد الموت على عمل يمله هو بعد الموت من استماع أو غيره . وإنما ينعم أو يمذب بما كان قد عمله في حياته هو ، أو بما يعمل غيره بعد الموت من أثره ، أو بما يعامل به . كما قد اختلف في تمزيبه بالنيابة عليه . وكما ينعم بما يهدى إليه . وكما ينعم بالدعاء له ، وإهداء العبادات المالية بالاجماع . وكذلك قد ذكر طائفة من العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم ، ونقلوه عن أحد ، وذكروا فيه آثاراً « أن الميت يتألم بما يفعل عنده من الماضي » فقد يقال أيضاً : إنه ينعم بما يسمعه من القراءة وذكر الله .

وهذا - لو صح - لم يوجب استحباب القراءة عنده . فإن ذلك لو كان لم يشرع النبي مشروعا لينبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمره .  
(ص) القراءة عند القبر

وذلك لأن هذا - وإن كان نوع مصلحة - ففيه مفسدة راجعة ، كما في الصلاة عنده . وتنعم الميت بالدعاء له والاستغفار والصدقة عنه ، وغير ذلك من العبادات يحصل له به من النفع أعظم من ذلك . وهو مشروع ولا مفسدة فيه . ولهذا لم يقل أحد من العلماء : بأنه يستحب قصد القبر دائماً للقراءة عنده . إذ قد علم بالاضطرار من دين الإسلام : أن ذلك ليس مما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأمره . لكن اختلفوا في القراءة عند القبور : هل هي مكروهة ، أم لا تكره ؟ والمسألة مشهورة . وفيها ثلاث روايات عن أحمد .

إحداها : أن ذلك لا بأس به . وهي اختيار الخلال وصاحبه وأكثر المتأخرين من أصحابه . وقالوا : هي الرواية المتأخرة عن أحمد ، وقول جماعة من أصحاب أبي حنيفة . واعتدوا على ما نقل عن ابن عمرو رضي الله عنهما « أنه

أوصى أن يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتيح سورة البقرة وخواتيمها « ونقل  
أيضاً عن بعض المهاجرين قراءة سورة البقرة .

والثانية : أن ذلك مكروه . حتى اختلف هؤلاء : هل تقرأ القامحة في صلاة  
الجنائزة إذا صلى عليها في المقبرة ؟ وفيه عن أحد روايتان . وهذه الرواية هي التي  
رواها أكثر أصحابه عنه . وعليها قدماء أصحابه الذين صحبوه . كعبد الوهاب  
الوراق . وأبي بكر الروزي ونحوهما . وهي مذهب جمهور السلف ، كأبي حنيفة  
ومالك ، وهشيم بن بشير وغيرهم . ولا يحفظ عن الشافعي نفسه في هذه المسألة  
كلام . لأن ذلك كان عنده بدعة . وقال مالك : ما علمت أحداً يفعل ذلك .

فلم أن الصحابة والتابعين ما كانوا يفعلونه .

والثالثة : أن القراءة عنده وقت الدفن لا بأس بها . كما نقل عن ابن عمرو  
رضي الله عنهما . وعن بعض المهاجرين . وأما القراءة بعد ذلك ، مثل الذين  
ينتابون القبر للقراءة عنده : فهذا مكروه . فإنه لم ينقل عن أحد من السلف مثل  
ذلك أصلاً .

وهذه الرواية لعلها أقوى من غيرها لما فيها من التوفيق بين الدلائل .  
والذين كرهوا القراءة عند القبر كرهها بعضهم ، وإن لم يقصد القراءة هناك ، كما  
تكره الصلاة . فإن أحد نهى عن القراءة في صلاة الجنائزة هناك .

ومعلوم أن القراءة في الصلاة ليس المقصود بها القراءة عند القبر . ومع هذا  
فالفرق بين ما يفعل ضمناً وتبها ، وما يفعل لأجل القبر : بَيِّن كما تقدم . والوقوف  
التي وقفها الناس على القراءة عند قبورهم فيها من الفائدة : أنها تعين على حفظ  
القرآن . وأنها رزق لحفاظ القرآن ، وباعثة لهم على حفظه وحرسه وملازمته <sup>(١)</sup>

الوقوف  
للقراءة عند  
القبور ليست  
مشروعة

(١) لقد كان هذا من أقوى أبواب إمامة القرآن فقها وعلماء وعملاً وإن حفظوه  
حروفاً وألفاظاً لأنهم يحترفون قراءته للموتى ، على مثال كهنة قدماء المصريين =

وإن قدر أن القارىء لا يتأب على قراءته ، فهو مما يحفظ به الدين ، كما يحفظ بقراءة الكافر وجهاد التاجر . وقد قال صلى الله عليه وسلم « إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر » .

وبسط الكلام فى الوقوف وشروطها قد ذكر فى موضع آخر . وليس هذا هو المقصود هنا .

فأما ذكر الله هناك فلا يكره ، لكن قصد البقرة للذكر هناك بدعة قصد القبور لمكرهه . فانه نوع من اتخاذها عيدا . وكذلك قصدها للصيام عندها ومن رخص فى القراءة : فانه لا يرخص فى اتخاذها عيدا ، مثل أن يحمل له وقت معلوم يستاد فيه القراءة هناك ، أو يجتمع عنده للقراءة ونحو ذلك ، كما أن من يرخص فى الذكر والدعاء هناك لا يرخص فى اتخاذ عيدا لذلك . كما تقدم .

وأما التبع هناك فهى عنه مطلقا . ذكره أصحابنا وغيرهم . لما روى أنس الشيخ عند القبور من عمل الجاهلية عن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا عقر فى الإسلام » رواه أحمد وأبو داود . وزاد : قال عبد الرزاق « كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة » .

قال أحمد فى رواية المروزي : قال النبى صلى الله عليه وسلم « لا عقر فى الإسلام » كانوا إذا مات لهم الميت نحروا جزورا على قبره . فعنى النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك . كره أبو عبد الله أكل لحمه .

== الوثنيين . وبذلك هان القرآن » ونزل من نفوس القادة والرؤساء بل والعامّة حتى أصبح أقل منزلة فى نفوسهم من قول الشيوخ وآرائهم وعادات الآباء وتعاليمهم وحتى أصبح فى زمننا هذا أقل من قوانين الفرنجة وضلالهم . ولم يبق له فى العقائد والعبادات والأخلاق والآداب والأحكام والعبادة والأسرة أى أثر ولا قيمة . كل ذلك من آثار امتنانه الموتى والمقابر وللحجب والتخلف . ولا حول ولا قوة إلا بالله . وهل كان السلف يستنبئون على حفظ القرآن بهذا ؟ أو هل أثر عن أحد من الخلفاء الراشدين قراءة القرآن على المقابر ؟ ولكن هى السنن . حين تتحكم الأهواء ، فيلتبس الناس لجسدها دينا أى دليل . ولو كان أوهى من بيت الضكبوت .

قال أصحابنا : وفي معنى هذا ما يفعله كثير من أهل زماننا في التصديق عند القبر بمنزلة أو نحوه . فهذه أنواع العبادات البدنية ، أو المالية أو المركب منها .

### فصل

المكوف عند القبر وسداته : ومن الحرمات : المكوف عند القبر والمجاورة عنده ، وسداته ، وتعليق الستور عليه . كأنه بيت الله الكعبة .

وتعليق الستور عليه : فإنما قد بينا أن نفس بناء المسجد عليه منعى عنه باتفاق الأمة ، محرم بدلالة من فعل عبدة السنة . فكيف إذا ضم إلى ذلك المجاورة في ذلك المسجد والمكوف فيه كأنه المسجد الحرام ؟ بل عند بعضهم المكوف فيه أحب إليه من المكوف في المسجد الحرام . إذ من الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حباً لله .

بل حرمة ذلك المسجد المبني على القبر الذي حرمه الله ورسوله أعظم عند القبوريين من حرمة بيوت الله التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه . وقد أسست على تقوى من الله ورضوان .

قد بلغ الشيطان بهذه البدع إلى الشرك العظيم في كثير من الناس ، حتى إن منهم من يعتقد أن زيارة المشاهد التي على القبور - إما قبر نبي ، أو شيخ ، أو بعض أهل البيت - أفضل من حج البيت الحرام . ويسمى زيارتها الحج الأكبر ومن هؤلاء من يرى أن السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من حج البيت وبعضهم إذا وصل إلى المدينة رجع ولم يذهب إلى البيت الحرام ، وظن أنه حصل له المقصود . وهذا لأنهم ظنوا أن زيارة القبور إنما هو لأجل الدعاء عندها والتوسل بها ، وسؤال الميت ودعائه .

ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الكعبة . ولو علموا أن المقصود : إنما هو عبادة الله وحده لا شريك له وسؤاله ودعائه ، وأن المقصود بزيارة القبور هو الدعاء لما ، كما يقصد بالصلاة على الميت : لزال هذا الشرك عن

قلوبهم . ولهذا نجد كثيران هؤلاء يسأل الميت والغائب ، كما يسأل ربه . فيقول اغفر لى وارحمنى ، وتب على ، ونحو ذلك .

وكثير من الناس تتمثل له صورة الشيخ المستغاث به . ويكون ذلك شيطانة قد خاطبه ، كما تفعل الشياطين بعيدة الأوثان .

وأعظم من ذلك قصد الدعاء عنده والنذر له ، أو للسدة المالكين عليه ، أو المجاورين عنده من أقاربه أو غيرهم ، واعتقاد أنه بالنذر له قضيت الحاجة ، أو كشف عنه البلاء .

فإننا قد بينا بقول الصادق المصدوق : أن نذر العمل المشروع لا يأتي بخير . وأن الله لم يمحله سبباً لكرك حاجة ، كما جعل الدعاء سبباً لذلك ، فكيف بنذر المعصية الذى لا يجوز الوفاء به ؟ .

واعلم أن المقبورين من الأنبياء والصالحين المدفونين يكرهون ما يفعل عندهم كل الكراهة ، كما أن المسيح يكره ما يفعله النصاري به ، وكما كان أنبياء بنى إسرائيل يكرهون ما يفعله الأتباع .

فلا يحسب المرء المسلم أن النعى عن اتخاذ القبور أعياداً وأوثاناً فيه غض  
من كرامة أصحابها ، بل هو من باب إكرامهم .  
وذلك أن القلوب إذا اشتغلت بالبدع أعرضت عن السنن ، فتجد أكثر  
هؤلاء المالكين على القبور معرضين عن سنة ذلك المقبور وطريقه ، مشتغلين  
بقبره عما أمر به ودعا إليه .

ومن كرامة الأنبياء والصالحين : أن يتبع ما دعوا إليه من العمل الصالح ،  
ليكثر أجرم بكثره أجور من تبعهم ، كما قال صلى الله عليه وسلم « من دعا  
إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه من غير أن ينقص من  
أجورهم شيء » .

وإنما اشتغلت قلوب طوائف من الناس بأنواع من العبادات المبتدعة ،

التي عن  
اتخاذ القبور  
أعياداً  
هو لإكرام  
المقبرين

إما من الأدعية ، وإما من الأسفار ، وإما من الساعات ونحو ذلك - لإعراضهم عن المشروع أو بعضه أغنى لإعراض قلوبهم ، وإن قاموا بصورة المشروع ، وإلا فنأقبل على الصلوات الخمس بوجهه وقلبه ، عاقلاً لما اشتملت عليه من الكلم الطيب والصل الصالح ، مهتماً بها كل الاهتمام : أغنته عن كل ما يتوهم فيه خيراً من جنسها .

ومن أضنى إلى كلام الله وكلام رسوله بقله ، وتدبر ، بقلبه : وجد فيه من الفهم والحلاوة والمضى وشفاء القلوب ، والبركة والمنفعة ما لا يجده في شيء من الكلام : لا منظومه ، ولا منثور .

ومن اعتاد الدعاء المشروع في أوقاته : كالأسحار ، وأدبار الصلوات والسجود ونحو ذلك أغناه عن كل دعاء مبتدع في ذاته أو في بعض صفاته .

فلى الماقل أن يمتد في اتباع السنة في كل شيء من ذلك ، ويمتنع عن كل ما يظن من البدع أنه خير بنوعه من السنن . فإنه من يتحرى الخير يعطه ومن يتوق الشر يوقه .

### فصل

فأما مقامات الأنبياء والصالحين ، وهي الأمكنة التي قاموا فيها ، أو أقاموا أو عبدوا الله سبحانه فيها ، لكنهم لم يتخذوها مساجد :  
فالذي يلقى في ذلك قولان عن العلماء المشهورين .

أحدهما : النهي عن ذلك وكرهه ، وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة إلا أن يكون قصدها للعبادة بما جاء به الشرع ، مثل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قصدها للعبادة كما قصد الصلاة في مقام إبراهيم ، وكما كان يتحرى الصلاة عند الاسطوانة ، وكما يقصد المساجد للصلاة ، ويقصد الصف الأول ونحو ذلك .

والقول الثاني : أنه لا بأس باليسير من ذلك كما نقل عن ابن عمر « أنه كان

لا قصد  
بقعة للعبادة  
إلا ما جاء به  
الشرع



يتحرى قصد المواضع التي سلكها النبي صلى الله عليه وسلم « وإن كان النبي قد سلكها اتفاقاً لا قصداً .

قال سندی الخواتيمي : سألنا أبا عبد الله عن الرجل يأتي هذه المشاهد يذهب إليها : ترى ذلك ؟ قال : أما على حديث ابن أم مكتوم « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يصلي في بيته حتى يتخذ ذلك مصلى » وعلى ما كان يفعله ابن عمر يتتبع مواضع النبي صلى الله عليه وسلم وأثره . فليس بذلك بأس أن يأتي الرجل المشاهد إلا أن الناس قد أفرطوا في هذا جداً ، وأكثروا فيه .

وكذلك نقل عنه أحمد بن القاسم : أنه سئل عن الرجل يأتي هذه المشاهد التي بالمدينة وغيرها يذهب إليها ؟ فقال : أما على حديث ابن أم مكتوم « أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أن يأتيه ، فيصلي في بيته حتى يتخذ مسجداً » أو على ما كان يفعل ابن عمر : كان يتتبع مواضع سير النبي صلى الله عليه وسلم ، حتى إنه رؤى يصب في موضع ماء ، فسئل عن ذلك ؟ فقال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يصب هنا ماء » قال : أما على هذا فلا بأس . قال : ورخص فيه . ثم قال : ولكن قد أفرط الناس جداً ، وأكثروا في هذا المعنى فذكر قبر الحسين وما يفعل الناس عنده . رواها الخلال في كتاب الأدب .

فقد فصل أبو عبد الله في المشاهد وهي الأمكنة التي فيها آثار الأنبياء والصلحين ، من غير أن تكون مساجد لهم ، كواضع بالمدينة : بين القليل الذي لا يتخذونه عيداً ، والكثير الذي يتخذونه عيداً كما تقدم .

وهذا التفصيل جمع فيه بين الآثار وأقوال الصحابة ، فإنه قد روى البخاري في صحيحه عن موسى بن عقبة قال « رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق ، ويصلي فيها ، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها . وأنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في تلك الأمكنة » قال موسى : وحدثني نافع « أن ابن عمر كان يصلي في تلك الأمكنة » .

فهذا ما رخص فيه أحمد رضى الله عنه .

نهى عمر عن اتخاذ مصلى النبي (ص) في الطريق مصلى  
وأما ما كرهه : فروى سعيد بن منصور في سننه حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن عمرو بن سويد عن عمر رضى الله عنه قال « خرجنا معه في حجة حجبها . فقرأ بنا في العجر : ب ( ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل ) و ( لثيلاف قریش ) في الثانية . فلما رجع من حجته رأى الناس اجتدروا المسجد فقال : ما هذا ؟ قالوا مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم : اتخذوا آثار أنبيائهم بيما . من عرضت له منكم الصلاة فيه فليصل . ومن لم تعرض له الصلاة فليمض » .

فقد كره عمر رضى الله عنه اتخاذ مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عيداً . وبين أن أهل الكتاب إنما هلكوا بمثل هذا .

وفي رواية عنه « أنه رأى الناس يذهبون مذاهب . فقال : أين يذهب هؤلاء ؟ فقليل : يا أمير المؤمنين ، مسجد صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم . فهم يصلون فيه فقال : إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا ، كانوا يتبعون آثار أنبيائهم ويتخذونها كنائس وبيما . فن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد فليصل . ومن لا فليمض ولا يتممها » .

وروى محمد بن وضاح وغيره « أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي بويج تحتها النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان . لأن الناس كانوا يذهبون تحتها » فخاف عمر الفتنة عليهم .

وقد اختلف العلماء رضى الله عنهم في إتيان تلك المشاهد .

فقال محمد بن وضاح : كان مالك وغيره من علماء المدينة يكرهون إتيان تلك المساجد ، وتلك الآثار التي بالمدينة ، ما عدا قباً واحداً . ودخل سفيان الثوري بيت المقدس وصلى فيه . ولم يتبع تلك الآثار ولا الصلاة فيها .

فهؤلاء كرهوها ، طلقاً . لحديث عمر رضى الله عنه هذا . ولأن ذلك يشبه

الصلاة عند المقابر . إذ هو ذريعة إلى اتخاذها أعياداً ، وإلى التشبه بأهل الكتاب ولأن ما فعله ابن عمر لم يوافق عليه أحد من الصحابة . فلم ينقل عن الخلفاء الراشدين ، ولا عن غيرهم من المهاجرين والأنصار : أن أحداً منهم كان يصحى قصد الأمكنة التي نزلها النبي صلى الله عليه وسلم .

والصواب مع جمهور الصحابة . لأن متابعة النبي صلى الله عليه وسلم تكون بطاعة أمره . وتكون في فعله بأن يفعل مثل ما فعل على الوجه الذي فعله . فإذا قصد النبي صلى الله عليه وسلم العبادة في مكان كان قصد العبادة فيه متابعة له . كقصد المشاعر والمساجد .

الصواب في متابعة جمهور الصحابة ، لا ما انفرد به الواحد

وأما إذا نزل في مكان بحكم الاتفاق لكونه صادف وقت النزول ، أو غير ذلك ، مما يعلم أنه لم يتحرر ذلك المكان : فإننا إذا تحررنا ذلك المكان لم تكن متبعين له . فإن الأعمال بالنيات .

واستحب آخرون من العلماء المتأخرين إثباتها . وذكر طائفة من المصنفين من أصحابنا وغيرهم في المناسك استحباب زيارة هذه المشاهد . وعدوا منها مواضع وسموها .

وأما أحد : فرخص منها فيما جاء به الأثر من ذلك ، إلا إذا اتخذت عيداً . مثل أن تُنْتاب لذلك ، ويجتمع عندها في وقت معلوم ، كما يرخس في صلاة النساء في المساجد جهاجات ، وإن كانت بيوتهن خيراً لهن إلا إذا تبرجن . وجمع بذلك بين الآثار . واحتج بحديث ابن أم مكتوم .

ومثله ما أخرجه في الصحيحين عن عتيان بن مالك قال « كنت أصلي لقومي بني سالم . فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني أنكرت بعمرى وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي . فلو دوتُ أنك جئت فعصيت في بيتي مكاناً حتى أتخذه مسجداً . فقال : أفعل إن شاء الله . فعدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر معه ، بعد ما اشتد النهار . فاستأذن النبي صلى الله

عليه وسلم ، فأذنت له . فلم يجلس ، حتى قال : أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن يصلي فيه . فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبّر ، وصفّنا وراءه . فصلّى ركعتين . ثم سلم وسلّمنا حين سلم .

ففي هذا الحديث : دلالة على أن من قصد أن يبنى مسجده في موضع صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس به . وكذلك قصد الصلاة في موضع صلاته .

لكن هذا كان أصل قصده بناء مسجد ، فأحب أن يكون موضعاً يصلي له فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، ليكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي يرسم المسجد ، بخلاف مكان صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقاً ، فأتخذ مسجداً لا حاجة إلى المسجد ، لكن لأجل صلاته فيه .

فأما الأمانة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقصد الصلاة والدعاء عندها فقصد الصلاة والدعاء فيها سنة ، اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعاً له كما إذا تحمى الصلاة أو الدعاء في وقت من الأوقات . فإن قصد الصلاة أو الدعاء في ذلك الوقت سنة كسائر عباداته ، وسائر الأفعال التي فعلها على وجه التقرب .

ومثل هذا: ما أخرجه في الصحيحين عن يزيد بن أبي عبيد قال « كان سلمة ابن الأكوع يتحرى الصلاة عند الاسطوانة التي عند المصحف . فقلت له : يا أبا سلم ، أراك تتحرى للصلاة عند هذه الاسطوانة ؟ قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتحرى الصلاة عندها » .

وفي رواية لمسلم عن سلمة بن الأكوع « أنه كان يتحرى الصلاة في موضع المصحف يسبح فيه . وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتحرى ذلك المكان ، وكان بين المنبر والقبلة قدر ممر الشاة » .

وقد ظن بعض المصنفين أن هذا ما اختلف فيه ، وجهله والقسم الأول سواء .

وليس بجيد . فإنه هنا قد أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعمرى البقعة » فكيف لا يكون هذا المقصد مستحباً ؟

نعم إيطان بقعة في المسجد لا يصل إلا فيها منعى عنه كما جاءت به السنة والإيطان ليس هو البحرى من غير إيطان .

فيجب الفرق بين اتباع النبي صلى الله عليه وسلم والاستئذان به فيا فعله ، وبين ينهى التفريق بين ما فعله .  
ابتداع بدعة لم يسنها لأجل تعلقها به .

وقد تنازع العلماء فيا إذا فعل صلى الله عليه وسلم فعلا من المباحات لسبب ، قصدا وما فعله وفعلناه نحن تشبهاً به ، مع انتفاء ذلك السبب . فمنهم من يستحب ذلك . ومنهم من لا يستحبه .  
التي (ص)  
اتفاقا

وعلى هذا يخرج فعل ابن عمر رضى الله عنهما . فإن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يصل في تلك البقاع التي في طريقه » لأنها كانت منزلة ، لم يتحر الصلاة فيها لمعنى في البقعة .

فنظير هذا : أن يصلى المسافر في منزله . وهذا سنة .

فأما قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها اتفاقاً : فهذا لم ينقل عن غير ابن عمر من الصحابة ، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وسائر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ينهبون من المدينة إلى مكة حجاجا وعماراً أو مسافرين . ولم ينقل عن أحد منهم : أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي صلى الله عليه وسلم .

ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحباً لكانوا إليه أسبق . فإنهم أعلم بسننه وأتبع لما من غيرهم . وقد قال صلى الله عليه وسلم « عليكم بسنّى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ . وإياكم ومحدثات الأمور . فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة » .

لم يتحر الخلفاء وتحري هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين ، بل هو مما اجتدع . وقول  
الراعدون الصباحي ، وقوله - إذا خالفه نظيره - ليس بحجة . فكيف إذا انفرد به عن  
ما كان يتحرى جاهلي الصحابة ؟  
ابن عمر

وأيضاً : فإن تحري الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبه بأهل  
الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه . وذلك ذريعة إلى الشرك بالله . والشارع  
قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وعند غروبها .  
وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد . فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في  
هذا المكان وهذا الزمان ، سداً للذريعة ، فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء  
في مكان انتفى قيامهم فيه ، أو صلاتهم فيه ، من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة  
فيه والدعاء فيه ؟ ولو ساء هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاة فيه ، وقصد  
جبل تَوْر والصلاة فيه ، وقصد الأماكن التي يقال : إن الأنبياء قاموا فيها ،  
كقلمامين الذين يجبل قاسيون بدمشق الذين يقال : إنهما مقام إبراهيم وعيسى  
والمقام الذي يقال : إنه مغارة دم قاييل . وأمثال ذلك من البقاع التي بالحجاز  
والشام وغيرها .

الشرك مقترن بالكذب  
ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مقاصد القبور . فإنه يقال : إن هذا مقام  
نبي ، أو قبر نبي ، أو ولي - بخبر لا يعرف قائله ، أو بمنام لا تعرف حقيقته - ثم  
يترتب على ذلك اتخاذ مسجداً . فيصير وثناً يعبد من دون الله تعالى : شرك مبني  
على إفك . والله سبحانه يقرن في كتابه بين الشرك والكذب ، كما يقرن بين الصدق  
والإخلاص .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « عَدَلْتُ شَهَادَةَ  
الزُّور بِالْإِشْرَاقِ بِاللَّهِ - مرتين - ثم قرأ قول الله تعالى ( ٢٢ : ٣٠ ، ٣١ ) فَاجْتَنِبُوا  
الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ، حنفاء لله غير مشركين به ) .  
وقال تعالى ( ٦ : ٢٢ - ٢٤ ) وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جِيعاً ثُمَّ قَوْلَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا :

أين شركائي الذين كنتم تزعمون - إلى قوله - وضل عنهم ما كانوا يفترون )  
وقال تعالى عن الخليل ( ٣٧ : ٨٥ ، ٨٦ ) إذ قال لأبيه وقومه ماذا تعبدون ؟  
أنتسكا آلهة دون الله تريدون ؟ ) .

وقال تعالى ( ٦ : ٩٤ ) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة - إلى قوله -  
وضل عنكم ما كنتم تزعمون ) .

وقال تعالى ( ٣٩ : ١ - ٤ ) تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم - إلى قوله -  
إن الله لا يهدي من هو كاذب كفار ) .

وقال تعالى ( ١٠ : ٢٨ - ٣٠ ) ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا :  
مكانكم أتم وشركاؤكم - إلى قوله - وضل عنهم ما كانوا يفترون )

وقال تعالى ( ١٠ : ٦٦ ) ألا إن لله من فى السموات ومن فى الأرض ، وما يتبع  
الذين يدعون من دون الله شركاء . إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون )

وقال تعالى ( ٧ : ١٥٢ ) إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم وذلة  
فى الحياة الدنيا ، وكذلك نجزي المفترين ) .

قال أبو قتابة : هى لسكل مبتدع من هذه الأمة إلى يوم القيامة . وهو كما  
قال .

فإن أهل الكذب والفرية عليهم من الغضب والقلة ما أوعدهم الله به .

والشرك وسائر البدع مبناها على الكذب والافتراء . ولهذا فإن كل من كان عن  
التوحيد والسنة أبعد : كان إلى الشرك والابتداع والافتراء أقرب . كالرافضة الذين  
هم أ كذب طوائف أهل الأهواء ، وأعظمهم شركا . فلا يوجد فى أهل الأهواء  
أ كذب منهم ، ولا أبعد عن التوحيد ، حتى إنهم يخرّبون مساجد الله التى يذكر  
فيها اسمه ، فيطوفونها عن الجماعات والجماعات ، ويمسرون للمشاهد التى أقيمت على  
القبور التى نهى الله ورسوله عن اتخاذها . والله سبحانه فى كتابه إنما أمر بمسجد  
المسجد لا للمشاهد .

الرافضة أبعد  
الناس عن  
التوحيد  
والصدق

فقال تعالى (١١٤:٢) ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها ) ولم يقل : مشاهد الله .

وقال تعالى (٢٩:٧) قل أمر ربي بالقسط وأقيموا وجوهكم عند كل مسجد ) ولم يقل : عند كل مشهد .

المشركون  
يغربون  
مساجد الله  
ويعمرون  
معابد الوثنية

وقال تعالى (١٨، ١٧:٩) ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر ، أولئك حبطت أعمالهم ، وفي النار هم خالدون . إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ، ولم يخش إلا الله ، فمضى أولئك أن يكونوا من المهتدين ) ولم يقل : مشاهد الله .

بل للمشاهد إنما يعمرها من يخشى غير الله ، ويرجو غير الله . ولا يعمرها إلا من فيه نوع من الشرك .

وقال تعالى (٣٦-٣٨) في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار ، ليجزيهم الله أحسن ماعملوا ويزيدهم من فضله ، والله يرزق من يشاء بغير حساب ) .

وقال تعالى (٢٢:٤٠) ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ) وقال تعالى (٧٢:١٨) وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا<sup>(١)</sup> ) ولم يقل : وأن المشاهد لله

(١) هذه الآية تدل بوضوح تام على أن الدعاء والعبادة مرتبطة أتم ارتباط بإقامة المساجد . فإن أقيمت وأُسست لله وحده : كانت العبادة والدعاء لله وحده . وإن أقيمت وأُسست للوحي وتعظيمهم وإحياء ذكراهم على الطريقة الجاهلية : كان حتماً أن تصرف العبادة والدعاء لغير الله عن بيت المساجد باسمهم وعلى قبورهم . وأن ذلك لابد أن يفتن الجماهير الضعيفة ، ويتخذ منه الشيطان حيلة يجر به قلوبهم إلى القلوب تعظيم أولئك القبورين ، ثم إلى دعائهم وعبادتهم بالأعياد والنذور والطواف والتسبح بأسماء مزخرفة جديدة تروج في ظلمات جهل القلوب وعماهات التقليد الأعمى



وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة بقوله في الحديث الصحيح  
« من بنى لله مسجدا بنى الله له بيتا في الجنة » ولم يقل : مشهدا .  
وقال أيضا في الحديث « صلاة الرجل في المسجد تفضل على صلاته في بيته  
وسوقه بخمس وعشرين صلاة » .

وقال أيضا في الحديث الصحيح « من تطهر في بيته فأحسن الطهور ، ثم  
خرج إلى المسجد لا ينتهزه إلا الصلاة : كانت خطواته ، إحداها : ترفع درجة .  
والأخرى : تحط خطيئة . فإذا جلس ينتظر الصلاة ، فالعبد في صلاة مادام ينتظر  
الصلاة . والملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه : اللهم اغفر  
له ، اللهم ارحمه ، ما لم يحدث » .

وهذا مما علم بالتواتر والضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وسلم . فإنه  
أمر بعبادة المساجد والصلاة فيها . ولم يأمرنا ببناء مشهد لعل قبر نبى ، ولا على غير  
قبر نبى ، ولا على مقام نبى . ولم يكن على عهد الصحابة والتابعين وتابعهم في  
بلاد الإسلام لا الحجاز : ولا الشام ، ولا اليمن ولا العراق ، ولا خراسان ، ولا مصر ،  
ولا المغرب مسجد مبني على قبر ، ولا مشهد يقصد للزيارة أصلا<sup>(١)</sup> ولم يكن أحد

---

(١) كيف لم يكن موجودا كل هذا ؟ مع أن الشرك كان يعم الأرض : وماجت  
الرسول صلى الله عليه وسلم وقامت غزواته وغزوات الصحابة إلا لتطهير الأرض من  
أنواع هذا الشرك . فهل كان هذا الشرك إلا يأخذ هذه المقابر على قبور الأنبياء  
والأولياء ومشاهدهم ؟ فإذا كانت كنائس الحبشة التي وصفها أم سلسة لرسول الله  
صلى الله عليه وسلم ؟ وماذا كان بيت اليزى ، وبيت اللات ، ومناة وغيرها من  
الشاهد والمقابر . فالأولى أن يقال : بل قد كان الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة  
والأئمة المهتدون يهدمونها . كما روى مسلم عن علي رضي الله عنه أنه قال لأبي  
الحجاج الأسدي « ألا أبشرك على ما بشئني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟  
أن لا تجد قبراً مشرفاً إلا سويته ، ولا تمثلاً إلا طمسته » وغير ذلك مما يدل على أن  
الأرض كانت مملوءة من هذه الشاهد والمقابر الوثنية ، فهدم منها رسول الله ماهدماً

من السلف يأتي إلى قبر نبي أو غير نبي لأجل الدعاء عنده . ولا كان الصحابة يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عند قبر غيره من الأنبياء . وإنما كانوا يصلون ويسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى صاحبيه . واتفق الأئمة على أنه إذا دعا بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم لا يستقبل قبره وتنازعوا عند السلام عليه ، قال مالك وأحمد وغيرهما : يستقبل قبره ويسلم عليه . وهو الذي ذكره أصحاب الشافعي . وأظنه منصوصا عنه . وقال أبو حنيفة : بل يستقبل القبلة ويسلم عليه . هكذا في كتاب أصحابه .

وقال مالك ، فيما ذكره إسماعيل بن إسحاق في المبسوط ، والقاضي عياض وغيرهما : لا أرى أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ، ولكن يسلم ويمضي .

وقال أيضا في المبسوط : لا بأس لمن قدم من سفر أو خرج : أن يقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي عليه ، ويدعو لأبي بكر وعمر . فقيل له : فإن ناساً من أهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه ، ألا يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر عند القبر ، فيسلمون ويدعون ساعة ؟ قال : لم ييلفتني هذا عن أحد من أهل الفقه ببلدنا . ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها . ولم ييلفتني عن أول هذه الأمة وصدرها : أنهم كانوا يفعلون ذلك . ويكرهه إلا لمن جاء من سفر أو أراد .

وقد تقدم في ذلك من الآثار عن السلف والأئمة ما يوافق هذا ويؤيده : من أنهم كانوا إنما يستحبون عند قبره ما هو من جنس الدعاء والتحية ، كالصلاة والسلام . ويكرهون قصده للدعاء والوقوف عنده للدعاء . ومن يرخص منهم في

---

== وهدم الصحابة بعده ما هدموا ، ثم خلف من بعدهم الروافض تلاميذ اليهود والفرس فأعادوها بأسماء جديدة ما أنزل الله بها من سلطان . وما زال الناس في عمى التقليد حتى عمت هذه العابد الوثنية الأرض فأزلت لعنة الله وغضبه .

شيء من ذلك فإنه إنما يرخص فيها إذا سلم عليه ثم أراد الدعاء : أن يدعو مستقبل القبلة ، إما مستدبر القبر ، أو منحرفاً عنه . وهو أن يستقبل القبلة ويدعو . ولا يدعو مستقبل القبر . وهكذا المنقول عن سائر الأئمة .  
ليس في أئمة المسلمين من استحب لئلا أن يستقبل قبر النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو عنده .

وهذا الذي ذكرناه عن مالك والسلف يبين حقيقة الحكاية المأثورة عنه .  
وهي الحكاية التي ذكرها القاضي عياض عن محمد بن حميد قال « ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له مالك : يا أمير المؤمنين ، لا ترفع صوتك في هذا السجد . فان الله تعالى أدب قوما فقال ( ٤٩ : ٢ ) لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي - الآية ) ومدح قوما فقال ( ٤٩ : ٣ ) إن الذين يفضون أصواتهم عند رسول الله ( ٤٩ : ٤ ) إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون - الآية ) وإن حرمة ميتا كحرمة حيا . فاستكان لها أبو جعفر ، وقال : يا أبا عبد الله ، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم إلى الله يوم القيامة ؟ بل استقبله . واستشفع به ، فيشفعه الله فيك قال الله تعالى ( ٤ : ٦٤ ) ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله - الآية ) فهذه الحكاية على هذا الوجه : إما أن تكون ضعيفة أو مقبولة . وإما أن تفسر بما يوافق مذهبه . إذ قد يفهم منها ما هو خلاف مذهبه المعروف بنقل الثقات من أصحابه . فإنه لا يختلف مذهبه : أنه لا يستقبل القبر عند الدعاء . وقد نص على أنه لا يقف عند الدعاء مطلقا ، وذكر طائفة من أصحابه أنه يدنو من القبر ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يدعو مستقبل القبلة ويؤليه ظهره وقيل : لا يؤليه ظهره .

فاتفقوا في استقبال القبلة ، وتنازعوا في تولية القبر ظهره وقت الدعاء

حكاية بحاجة  
مالك لأبي  
جعفر : واهية  
أو محرفة

ويشبه - والله أعلم - أن يكون مالك رحمه الله سئل عن استقبال القبر عند السلام . وهو يسمى ذلك دعاء . فإنه قد كان من قهواء العراق من يرى أنه عند السلام عليه يستقبل القبلة أيضا . ومالك يرى استقبال القبر في هذه الحال كما تقدم وكما قال في رواية ابن وهب عنه : إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم يقف ووجهه إلى القبر لا إلى القبلة . ويدنو ويسلم ويدعو . ولا يمس القبر بيده . وقد تقدم قوله : إنه يصلي عليه ويدعوه .

ومعلوم أن الصلاة عليه والدعاء له يوجب شفاعته للعبد يوم القيامة . كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إذا سمعتم المؤذن يقولوا مثل ما يقول : ثم صلوا عليّ . فإنه من صلى على مرة صلى الله عليه عشرين . ثم سلوا الله لي الوسيلة . فإنها درجة في الجنة لا تنبى إلا لعبد من عباد الله . وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد . فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه شفاعتي يوم القيامة » أقول مالك في هذه الحكاية - أن كان ثابتا عنه - معناه : أنك إذا استقبلته وصليت عليه وسلمت عليه ، وسألت الله له الوسيلة : يشفع فيك يوم القيامة . فإن الأمم يوم القيامة يتوسلون إلى الله بشفاعته . واستشفاع العبد به في الدنيا هو بطاعته وفعل ما يشفع له به يوم القيامة . كسؤال الله له الوسيلة ونحو ذلك .

وكذلك ما نقل عنه من رواية ابن وهب « إذا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا يقف ووجهه إلى القبر ، لا إلى القبلة ، ويدعو ويسلم » يعنى دعاءه للنبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه .

فهذا الدعاء للشروع هناك ، كالدعاء عند زيارة قبور سائر المؤمنين . وهو الدعاء لهم . فإنه أحق الناس أن يصلى عليه ويسلم ويدعى له - بأبي هو وأمي صلى الله عليه وسلم .

وبهذا تنفق أقوال مالك . ويفرق بين الدعاء القبيح ، والدعاء القبيح كرهه ، وذكر أنه بدعة .

وأما الحكاية في تلاوة مالك هذه الآية (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم - الآية) فهي - والله أعلم - باطلة . فان هذا لم يذكره أحد من الأئمة فيما أعلمه . ولم يذكر أحد منهم أنه استحب أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت لا استغفاراً ولا غيره . وكلام مالك المنصوص عنه وعن أمثاله ينافي هذا .

وإنما يعرف مثل هذا في حكاية ذكرها طائفة من متأخري الفقهاء عن أعرابي « أنه أتى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتلا هذه الآية . وأنشد بيتين :

ياخير من دفنت بالقاع أعظمه \* فطاب من طيبهن القاع والأكم  
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه \* فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ولهذا استحب طائفة من متأخري الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد مثل ذلك . واحتجوا بهذه الحكاية التي لا يثبت بها حكم شرعي ، لاسيما في مثل هذا الأمر الذي لو كان مشروعاً مندوباً لكان الصحابة والتابعون أعلم به وأعل به من غيرهم ، بل قضاء حاجة مثل هذا الأعرابي وأمثاله لها أسباب قد بسطت في غير هذا الموضع

وإيس كل من قضيت حاجته لسبب يقتضي أن يكون السبب مشروعاً مأموراً به . فقد كان صلى الله عليه وسلم يُسأل في حياته المسألة فيعطى بها . لا يرد سائلاً . وتكون المسألة محرمة في حق السائل . حتى قال « إني لأعطي أحدم العطية فيخرج بها يتأبطها نارا . قالوا : يا رسول الله ، فلم تعطهم ؟ قال : يأبون إلا أن يسألوني ، ويأبى الله لي البخل »

وقد يسل الرجل العمل الذي يستقدمه صالحاً ، ولا يكون عالماً أنه منهي عنه . فيتاب على حسن قصده . ويبقى عنه لمدم علمه . وهذا باب واسع

وعامة المبادات المبتدعة للمهي عنها: قد يفعلها بعض الناس ، ويحصل له بها

نوع من الفائدة . وذلك لا يدل على أنها مشروعة . بل لو لم تكن مفسدتها أغلب من مصلحتها لما نهى عنها

ثم هذا القاعل قد يكون متأولاً أو مخطئاً مجتهداً أو مقلداً ، فيخسر له خطؤه ، ويثاب على ما فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع . كالجهتد المخطئ . وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع .

والمقصود هنا : أنه قد علم أن مالكا من أعلم الناس بمثل هذه الأمور . فإنه مقيم بالمدينة ، يرى ما يفعله التابعون وتابعوه . ويسمع ما ينقلونه عن الصحابة وأكابر التابعين . وهو ينهى عن الوقوف عند القبر للدعاء . ويذكر أنه لم يفعله السلف . وقد أجذب الناس على عهد عمر رضي الله عنه فاستسقى بالعباس .

استسقاء عمر      ففي صحيح البخاري عن أنس « أن عمر استسقى بالعباس بن عبد المطالب ، بالعباس      وقال : اللهم إنا كنا إذا أجدبنا توصل إليك بنينا فقتسنا ، وإنا نتوصل إليك بم نينا فامقنا . فيسقون »

فاستسقوا به كما كانوا يستسقون بالنبي صلى الله عليه وسلم في حياته . وهو أنهم يتوصلون بدعائه وشفاعته لهم . فيدعوا لهم ، ويدعون معه ، كالإمام والمؤمنين من غير أن يكونوا يقسمون على الله بمخلوق . كما ليس لهم أن يقسم بعضهم على بعض بمخلوق . ولما مات النبي صلى الله عليه وسلم توسلوا بدعاء العباس واستسقوا به .

ولمذا قال الفقهاء : يستحب الاستسقاء بأهل الخير والدين . والأفضل أن يكونوا من أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم . وقد استسقى معاوية يزيد بن الأسود الجرمي . وقال « اللهم إنا نستسقى يزيد بن الأسود : يا يزيد ، ارفع يديك . فرفع يديه ودعا . ودعا الناس حتى أمطروا ، وذهب الناس » ولم يذهب أحد من الصحابة إلى قبر نبي ولا غيره يستسقى عنده . ولا به .

والعلماء استحبوا السلام على النبي صلى الله عليه وسلم للحديث الذي في سنن  
أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما من رجل  
يسلم على إرادة الله على روعي ، حتى أرد عليه السلام » هذا مع ما في السنن  
وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن الله وكَّلَ بقبري ملائكة يبلغوني  
عن أمتي السلام » وفي سنن أبي داود وغيره عنه أنه قال « أكثرُوا من الصلاة  
على يوم الجمعة وليلة الجمعة . فإن صلَّاتكم معروضة على . فقالوا : يا رسول الله ، كيف  
تعرض صلَّاتنا عليك وقد أُرمت - أي بليت - ؟ فقال : إن الله حرم على الأرض  
أن تأكل لحوم الأنبياء » .

فالصلاة عليه - بأي هو وأمي - والسلام عليه : مما أمر الله به ورسوله .  
وقد ثبت في الصحيح أنه قال « من صلى علي مرة صلى الله عليه  
بها عشرة » .

والمشروع لنا عند زيارة قبور الأنبياء والصالحين وسائر المؤمنين : هو من  
جنس المشروع عند جنازتهم . فكما أن المقصود بالصلاة على الميت الدعاء له .  
فإن قصد زيارة قبره الدعاء له . كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح  
والسنن والمُسند « أنه كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقول قائلهم : السلام  
عليكم أهل دار قوم مؤمنين . وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ويرحم الله المستقدمين  
منا ومنكم والمتأخرين . نسأل الله لنا ولكم العافية . اللهم لا تحرمنا أجرهم .  
ولا تفتنا بعدهم . واقفر لنا ولهم » .

فهذا دعاء خاص للميت . كما في دعاء الصلاة على الجنازة الدعاء العام  
والخاص « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا  
وأناثنا . إنك تعلم مقبلتنا ومثوانا » أي ثم يخص الميت بالدعاء . قال الله تعالى في  
حق المنافقين ( ٩ : ٨٤ ) ولا تصلّ على أحد منهم مات أبداً - الآية ) .

فلما نهى الله نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة عليهم والقيام على قبورهم

لأجل كنفهم : دل ذلك بطريق التعليل والمفهوم : على أن المؤمن يُصلّى عليه ويقام على قبره . ولهذا جاء في السنن « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا دفن الرجل من أصحابه يقوم على قبره . ثم يقول : سلوا له التثبيت . فانه الآن يسأل » وإما أن يقصد بالزيارة سؤال الميت أو الإقسام على الله به ، أو استجابة الدعاء عند تلك البقعة : فهذا لم يكن من فعل أحد من سلف الأمة ، لا الصحابة ولا التابعين لم ياحسان . وإنما حدث ذلك بعد ذلك . بل قد كره مالك وغيره من العلماء : أن يقول القائل « زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم » . وقال القاضي عياض : كره مالك أن يقال « زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم » وذكرنا عن بعضهم أنه عله بلعنه صلى الله عليه وسلم زوارات القبور . قال التتامي عياض : وهذا يردده قوله « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

وعن بعضهم : أن ذلك لما قيل : إن الزائر أفضل من المزار . قال : وهذا أيضاً ليس بشيء . إذ ليس كل زائر بهذه الصفة . وقد ورد في حديث زيارة أهل الجنة لهم . ولم يمنع هذا القطف في حقه . قال : والأولى أن يقال في ذلك : إنما كراهة مالك له لإضافة الزيارة إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم . وأنه لو قال : زرنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يكرهه . لقوله « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد . اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

غنى إضافة هذا اللفظ إلى القبر والتشبه بأولئك قطعاً للذريعة ، وحسماً للباب

لم يثبت عن النبي (ص) قلت : غلب في عرف كثير من الناس استعمال لفظ « زرنا » في زيارة قبور الأنبياء والصالحين على استعمال لفظ زيارة القبور في الزيارة البدعية الشريكية ، شيء في تخصيص قبر لا في الزيارة الشرعية . ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد في زيارة قبر مخصوص . ولا روى أحد في ذلك شيئاً ، لا أهل الصحيح ولا السنن ، زيارة



ولا الأئمة المصنفون في المسند كالإمام أحمد وغيره . وإنما روى ذلك من جمع الموضوع وغيره .

وأجل حديث روى في ذلك ما رواه الفارقطى - وهو ضعيف باسناد أهل العلم - بل الأحاديث المروية في زيارة قبره كقوله « من زارنى وزار أبى إبراهيم خليل فى عام واحد ضمنت له على الله الجنة » و « من زارنى بعد عمائى فكأنما زارنى فى حياتى » و « من حج ولم يزرنى فقد جفانى » ونحو هذه الأحاديث كلها مكذوبة موضوعة .

لكن النبى صلى الله عليه وسلم رخص فى زيارة القبور مطلقاً بعد أن كان قد نهى عنها . كما ثبت عنه فى الصحيح أنه قال « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » وفى الصحيح عنه أنه قال « استأذنت ربى فى أن أستغفر لأمى فلم يأذن لى . واستأذنته فى أن أزور قبرها فأذن لى . فزوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة » .

فهذه زيارة لأجل تذكير الآخرة . ولهذا يجوز زيارة قبر الكافر لأجل ذلك . « وكان صلى الله عليه وسلم يخرج إلى البقيع . فيسلم على موتى المسلمين ويدعو لهم » فهذه زيارة مختصة بالمسلمين . كما أن الصلاة على الجنائز مختص بالمؤمنين .

وقد استفاض عنه صلى الله عليه وسلم فى الصحيح أنه قال « لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد ، يحذر ما فعلوا . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره . ولكن كره أن يتخذ مسجداً »

وفى الصحيح « أنه ذكرته له أم سلمة كنيصة بأرض الحبشة . وذكرته من حسنهما وتساویر فیها . فقال : أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً . وصوروا فيه تلك التصاویر . أولئك شرار المخلوق عند الله يوم القيامة » وهذه فى الصحيح .

وفي صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل . فان الله قد اتخذني خليلا ، كما اتخذ إبراهيم خليلا . ولو كنت متخذا من أمتي خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا . ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد . ألا فلا تتخذوا القبور مساجد . فإني أنهاكم عن ذلك »  
وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تتخذوا قبوري عيداً . وصلوا على حييّا كنتم . فإن صلاتكم تبلغني »

وفي الموطأ وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « اللهم لا تجعل قبوري وثناً يعبد . اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »  
وفي للسند وصحيح أبي حاتم عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « إن من شرار الخلق : من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد » .

ومعنى هذه الأحاديث متواتر عنه صلى الله عليه وسلم - بأبي هو وأمي - وكذلك عن أصحابه .

فهذا الذي نهى عنه من اتخاذ القبور مساجد : مفارق لما أمر به وشرعه من السلام على الموتى والدعاء لهم . فالزيارة المشروعة من جنس الثاني . والزيارة المبتدعة : من جنس الأول .

فإن نهيه عن اتخاذ القبور مساجد يتضمن النهي عن بناء المساجد عليها ، وعن قصد الصلاة عندها . وكلاهما منهي عنه باتفاق العلماء فإنهم قد نهوا عن بناء المساجد على القبور ، بل صرحوا بتحريم ذلك ، كما دل عليه النص .  
واحتقوا أيضاً على أنه لا يشرع قصد الصلاة والدعاء عند القبور . ولم يقل أحد من أئمة المسلمين : إن الصلاة عندها والدعاء عندها أفضل منه في المساجد الخالية عن القبور . بل اتفق علماء المسلمين على أن الصلاة والدعاء في المساجد

التي لم تبين على القبور أفضل من الصلاة والدعاء في المساجد التي بنيت على القبور بل الصلاة والدعاء في هذه ممنى عنه مكروه باتفاقهم . وقد صرح كثير منهم بتحريم ذلك . بل ويبطال الصلاة فيها . وإن كان في هذا نزاع<sup>(١)</sup> .  
والمقصود هنا : أن هذا ليس بواجب ، ولا مستحب باتفاقهم . بل هو مكروه باتفاقهم . والفقهاء قد ذكروا في تحليل كراهة الصلاة في المقبرة علتين .

إحداهما : نجاسة التراب باختلاطه بصديد الموتى . وهذه علة من يفرق بين ليست العلة في القديمة والحديثة . وهذه العلة في صحتها نزاع . لاختلاف العلماء في نجاسة تراب القبور وهي من مسائل الاستحالة . وأكثر علماء المسلمين يقولون : إن النجاسة تطهر بالاستحالة . وهو مذهب أبي حنيفة وأهل الظاهر . وأحد القولين في مذهب مالك وأحمد . وقد ثبت في الصحيح «أن مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان

(١) لا أدرى على أي أساس يعتبر هذا النزاع ؟ والأحاديث الصحيحة : صريحة في لمن من بنى المسجد على القبر ، والراضي بذلك شريك في هذه اللعنة بلا شك . فكيف يطلب الرحمة من دعا الرسول أن تنزل عليه اللعنة ؟ ثم تسمية هذه للعباد والأبنية : إنما هو بحسب الصورة فقط ، وإلا فهي ليست للمسجد التي أحبا الله وأنتى على عمارها . بل هي أبنية ومعابد شركية لأنها لم تبين لله ولا لعبادته ، وإنما بنيت للموتى وعبادتهم واتخاذهم أندادا لله . فهي عمارية ومشاقة لله . فكيف يرجى مع هذا نزول رحمة فيها وقبول عبادة لله ؟ ومن شروط الصلاة الطهارة . وطهارة القلب والروح من نجس الشرك والوثنية أهم جدا من طهارة الأرض والجسم من النجاسة الحسية . وهذه الأمكنة هي بؤرة الشرك ومنبع نجسه ورجسه . فأى صلاة بعد هذا يرجى قبولها ؟ إن المنازع من الملقين في ذلك لا ينبغي أن يقام لقوله وزن ، ولا أن يعتبر طرفا آخر مع السلف من الصحابة والتابعين ، بل مع القرآن وصرح السنة المتواترة . ولوجعلنا أمثال هؤلاء طرفا يقام له وزن : لما سلمنا دين ولا عقيدة ولا شريعة . كما هو حاصل اليوم مما وقع فيه المسلمون من البعد التاسع عن دين الإسلام الذي جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتضاه ربا الرحمن الرحيم لعباده دينا يصلحون عليه في دنياهم وآخرتهم . لما اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله .

التي عن  
المسجد على  
القبور :  
النجاسة

حائطاً لبنى النجار ، وكان فيه قبور من قبور المشركين ، ونخل وخرب . فأمر  
النبي صلى الله عليه وسلم بالنخل قطعت ، وبالنخرب فسويت ، وبالقبور  
فنبشت ، وجعل النخل في صف القبلة « فلو كان تراب القبور نجساً لكان  
تراب قبور المشركين نجساً ولأمر النبي صلى الله عليه وسلم بنقل ذلك التراب . فإنه  
لا بد أن يخط ذلك التراب بغيره .

العلقة في النعي  
عن اتخاذ  
القبور مساجد  
هي ما نجر  
إليه من الشرك

والعلة الثانية : ما في ذلك من مشابهة الكفار بالصلاة عند القبور ، لما يفضى  
إليه ذلك من الشرك ، وهذه العلة صحيحة باتفاقهم .  
والمطلوب بالأولى - كالشافعي وغيره - علوا بهذه أيضاً . وكرهوا ذلك لما فيه  
من الفتنة . وكذلك الأئمة من أصحاب أحمد ومالك . كأبي بكر الأرم صاحب  
أحمد وغيره . وعلمه بهذه الثانية أيضاً . وإن كان منهم من قد يعلل بالأولى .  
وقد قال تعالى (٧١ : ٢٣) : « لا تذرنا آلهمكم . ولا تذرنا وداً ولا سواعاً ،  
ولا ينفث ويعوق ونسراً . وقد أضلوا كثيراً » ذكر ابن عباس وغيره من السلف  
أن « هذه أسماء قوم صالحين . كانوا في قوم نوح . فلما ماتوا هكفوا على قبورهم ،  
وصوروا تماثيلهم . ثم طال عليهم الأمد فعبدوهم » قد ذكر هذا البخاري  
في صحيحه ، وأهل التفسير كابن جرير وغيره ، وأصحاب قصص الأنبياء  
كوثيمة وغيره .

ويبين صحة هذه العلة : أنه صلى الله عليه وسلم لمن من يتخذ قبور الأنبياء  
مساجد . ومعلوم : أن قبور الأنبياء لا تنبش ، ولا يكون ترابها نجساً . وقد قال  
صلى الله عليه وسلم عن نفسه « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » وقال صلى الله  
عليه وسلم « لا تتخذوا قبري عيداً » .

فلم أن نهي عن ذلك من جنس نهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند  
غروبها ، لأن الكفار يسجدون للشمس حينئذ . فقد صلى الله عليه وسلم القرينة  
وحسم المادة بأن لا يصل في هذه الساعة ، وإن كان للمصلي لا يصل إلا لله ،

ولا يدعو إلا الله ، وكذلك نهى عن اتخاذ القبور مساجد ، وإن كان المصلى عندها لا يصلى إلا لله ، ثلثا يفضى ذلك إلى دعاء المقبورين . والصلاة لهم ، وكلا الأمرين قد وقع .

فإن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب ويدعو لها بأنواع من مشاهير الأدعية والتمزيعات ، ويلبس لها من اللباس والخواتم ما يظن مناسبتها لها ، ويتحرى الأوقات والأمكنة والأجزة المناسبة لها في زعمه . وهذا من أعظم أسباب الشرك الذى ضل به كثير من الأولين والآخرين ، حتى شاع ذلك في كثير من ينتسب إلى الإسلام ، وصنف فيه بعض المشهورين <sup>(١)</sup> كتاباً سماه « السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم » على مذهب المشركين من الهند والصابئين والمشركون من العرب وغيرهم ، مثل طمطم الهندى ، وملكوشا البابلى ، وابن وحشية ، وأبى معشر البلخى ، وثابت بن قرة ، وأمثالهم ممن دخل في الشرك وآمن بالجيت والطاغوت ، وهم ينتسبون إلى أهل الإسلام ، كما قال تعالى : (٤: ٥١، ٥٢) ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجيت والطاغوت ويقولون للذين كفروا : هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً ، أولئك الذين لعنهم الله ، ومن يلعن الله فلن تجد له نصيراً ) وقد قال غير واحد من السلف : « الجيت : السحر ، والطاغوت : الأوثان » وبعضهم قال « الشيطان » وكلاهما حق .

وهؤلاء يجمعون بين الجيت : الذى هو السحر ، والشرك : الذى هو عبادة الطاغوت ، كما يجمعون بين السحر وعبادة الكواكب . وهذا مما يعلم بالاضطرار يجمعون بين الشرك والسحر كما كان قوم إبراهيم

من دين الإسلام ، بل ودين جميع الرسل : أنه شرك محرم . بل هذا من أعظم أنواع الشرك الذى بعث الرسل بالنهى عنه ، ومخاطبة إبراهيم لتخليص صلوات الله وسلامه عليه لقومه كانت في نحو هذا الشرك . وكذلك قوله تعالى ( ٦ : ٧٥ )

(١) هو الفخر الرازى صاحب التفسير . وكتابه هذا موجود منه نسخة خطية بدار الكتاب للصرة بالمكتبة التيمورية .

- ٨٣ وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض - إلى قوله تعالى -  
 (إن ربك عليم حكيم) .  
 فإن إبراهيم عليه السلام سلك هذه السبيل لأن قومه كانوا يتخذون  
 الكواكب أرباباً : يدعونها ويسألونها ، ولم يكونوا هم ولا أحد من العقلاء  
 يعتقد أن كوكباً من الكواكب خلق السموات والأرض . وإنما كانوا يدعونها  
 من دون الله على مذهب هؤلاء المشركين . ولهذا قال الخليل عليه السلام ( ٢٦ :  
 ٢٦ ، ٧٧ أفرايتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وآباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدولى  
 إلا رب العالمين ) وقال الخليل أيضاً ( ٤٣ : ٢٦ ، ٢٧ إننى برآء مما تعبدون ،  
 إلا الذى فطرنى فإنه سيهدين ) والخليل صلوات الله عليه أنكر شركهم بعبادة  
 الكواكب الملوية ، وشركهم بعبادة الأوثان التى هى تماثيل وطلاسم لتلك  
 الكواكب ، أو هى تماثيل لمن مات من الأنبياء والصالحين وغيرهم ، وكسر  
 الأصنام ؛ كما قال تعالى عنه ( ٢١ : ٥٨ فجهلهم جُذُؤًا إلا كبيرا لهم لهم ليلهم إليه  
 يرجعون ) .

والمقصود هنا : أن الشرك بعبادة الكواكب وقع كثيرا ، وكذلك الشرك  
 بالمقبورين : من دعائهم والتضرع إليهم والرغبة إليهم ، ونحو ذلك .  
 فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن الصلاة التى تتضمن الدعاء لله  
 وحده خالصاً عند القبور لثلاث يفضى ذلك إلى نوع من الشرك بربهم . فكيف  
 إذا وجد ما هو عين الشرك من الرغبة إليهم ، سواء طلب منهم قضاء الحاجات  
 لحلف بغير . وتزجج الكربات ، أو طلب منهم أن يطلبوا ذلك من الله ؟ بل لو أقسم على الله  
 الله منهى عنه يبعث خلقه من الأنبياء والملائكة وغيرهم لنهى عن ذلك . ولو لم يكن عند قبره ،  
 كما لا يقسم بمخلوق مطلقا . وهذا القسم منهى عنه غير منقاد باتفاق الأمة . وهل  
 هو نهى تحريم ، أو تنزيه ؟ على قولين . أحدهما : أنه نهى تحريم . ولم يتنازع  
 العلماء إلا فى الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة . فإن فيه قولين فى مذهب

أحمد وبعض أصحابه ، كابن عقيل : طرد الخلاف في الحلف بسائر الأنبياء . لكن القول الذي عليه جمهور الأئمة . كمالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم : أنه لا يتنقد اليمين بمخلوق أئمة . ولا يقسم بمخلوق أئمة . وهذا هو الصواب .  
والإقسام على الله بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم ينبنى على هذا الأصل . فيه هذا النزاع .

وقد نقل عن أحمد في التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في منسك المروزي ما يناسب قوله بانقضاء اليمين به . لكن الصحيح : أنه لا تنقذ اليمين به . فكذلك هذا .

وأما غيره : فاعلمت بين الأمة فيه نزاعا . بل قد صرح العلماء بالنهي عن ذلك . وانتقوا على أن الله تعالى هو الذي يُسأل وحده ، ويُقسم عليه بأسمائه وصفاته . كما يقسم على غيره بذلك ، كالأدعية المعروفة في السنن « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد . أنت الله الحنان المنان ، بديع السموات والأرض » . وإذا الجلال والإكرام » وفي الحديث الآخر « اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد » وفي الحديث الآخر : « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك ، أو علمته أحدا من خلقك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك » فهذه الأدعية ونحوها هي المشروعة باتفاق العلماء .

وأما إذا قال : أسألك بمقامد الزمن عرشك . فهذا فيه نزاع رخص فيه غير واحد لمحبي الأثر به . ونقل عن أبي حنيفة كراهته .

قال أبو الحسن القدوري في شرح الكرخي : قال بشر بن الوليد : سمعت أبا يوسف قال : قال أبو حنيفة رحمه الله : لا ينبنى لأحد أن يدعو الله إلا به . وأكره أن يقول : بمقامد العز من عرشك ، أو بحق خلقك . وهو قول لأبي يوسف . قال أبو يوسف : بمقامد العز من عرشه : هو الله . فلا أكره هذا .

لا يقسم على الله  
ولا غيره إلا  
بأسماء الله  
وصفاته

وأكره : بحق فلان ، أو بحق أنبيائك ورسلك ، وبحق البيت والمشرع الحرام بهذا الحق يكره .

فقد قالوا جميعا : فالسألة بخلقه لا تجوز : لأنه لا حق للمخلوق على الخالق . فلا يجوز أن يسأل بما ليس مستحقا عليه . ولكن معقد العز من عرشك : هل هو سؤال بمخلوق أو بالخالق ؟ فيه نزاع بينهم . فذلك تنازعوا فيه . وأبو يوسف بلبنه الآخر فيه « أسألك بمعقد العز من عرشك ، ومنتهى الرحمة من كتابك ، وباسمك الأعظم وجدك الأعلى ، وكلاتك الثمينة » فجوزه لذلك .

حديث  
« أسألك بحق السائلين »  
وقد نازع في هذا بعض الناس وقالوا : في حديث أبي سعيد الذي رواه ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدعاء الذي يقوله الخارج إلى الصلاة « اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشأى هذا . فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة . خرجت اتقاء سخطك ، واتقاء مرضاتك . أسألك أن تنقذني من النار وأن تنفري » وقد قال تعالى ( ٤ : ٣ ) واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام . وقال تفسيرها : أى تساءلون به والأرحام ، كما يقال : سألتك بالله وبالرحم . ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار . فانما قاله : لما رأى غالب الكلام باعادة الجار ، وإلا فقد سمع من الكلام العربى نثره ونظمه العطف بدون ذلك ، كما حكى سيبويه « ما فيها غيره وفريه » ولا ضرورة هنا . كما يدعى مثل ذلك في الشعر . ولأنه قد ثبت في الصحيح : ن عمر قال « اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل اليك ببنينا فتسقيننا ، وإنا نتوسل اليك بعم نبينا فأسقنا ، فيسقون »

حديث الأعمى وفى النسائي والترمذى وغيرهما حديث الأعمى الذى صححه الترمذى « أنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله أن يدعو الله أن يرد بصره فأمره أن يتوضأ فيصلى ركعتين ، ويقول : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ،



يا محمد يانبي الله ، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتفضيها . إلهم فشتمه في .  
ودعا الله فرد الله عليه بصره .

والجواب عن هذا : أن يقال :

أولاً : لا ريب أن الله جبل على نفسه حقاً لعباده المؤمنين ، كما قال تعالى  
(٤٧: ٣٠) وكان حقاً علينا نصر للمؤمنين ) وكما قال تعالى (٤: ٦) • كتب ربكم على  
نفسه الرحمة (

الجواب عن  
حديث  
« أسألك بحق  
السائلين »

وفي الصحيحين : أنه صلى الله عليه وسلم قال لما ذى بن جبل وهو رديفه  
« يا معاذ ، أتدرى ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقه  
عليهم : أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً . أتدرى ما حق العباد على الله إذا  
فعلوا ذلك ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقهم عليه : أن لا يميزهم » فهذا  
حق وجوب بكلماته التامة ووعد الصادق .

وقد اتفق العلماء على وجوب ما يجب بوعده الله الصادق . وتنازعوا : هل يوجب  
الله بنفسه على نفسه ، ويحرم بنفسه على نفسه ؟ على قولين .

ومن جوز ذلك احتج بقوله سبحانه ( كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وبقوله  
في الحديث القدسي الصحيح « إني حرمت الظلم على نفسي الخ » والكلام على  
هذا مبسوط في موضع آخر .

وأما الإيجاب عليه سبحانه وتعالى والتحريم بالقياس على خلقه : فهذا قول  
التقديرية . وهو قول مبتدع يخالف لصحيح المنقول وصرح المنقول . وأهل السنة  
متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء . وربهم ومليكمه ، وأنه ما شاء كان ، وما  
لم يشأ لم يكن ، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً . ولهذا كان من قال من أهل السنة  
بالوجوب قال : إنه كتب على نفسه الرحمة ، وحرم الظلم على نفسه . لا أن المبدأ  
نفسه مستحق على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق . فإن الله هو المنعم على  
العباد بكل خير . فهو الخالق لهم . وهو المرسل إليهم الرسل . وهو الميسر لهم الإيعان

معنى إيجاب  
الله على نفسه

والصل الصالح ، ومن توم من القدرية والمترزة ونحوهم : أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر : فهو جاهل في ذلك .

وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما من به من فضله وإحسانه .  
والحق الذي لمباده : هو من فضله وإحسانه ، ليس من باب للماوضة ، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه . فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك .

وإذا سئل بما جعله سبباً للمطلوب من التقوى والأعمال الصالحة التي وعد أصحابها بكرامته ، وأنه يجعل لهم مغرجاً ، ويرزقهم من حيث لا يحتسبون ، فيستجيب دعاءهم ومن أدعية عباده الصالحين ، ومن شفاعة ذوي الوجاهة عنده : فهذا سؤال وتسبب بما جعله هو سبباً .

وأما إذا سئل بشيء ليس هو سبباً للمطلوب : فلما أن يكون إقساماً به عليه فلا يقسم على الله بمخلوق ، وإما أن يكون سؤالاً بما لا يقتضي للمطلوب . فيكون عديم الفائدة .

فالأنبياء والمؤمنون لم يحق على الله بوعده الصادق لهم ، وبكلماته التامة ، ورحمته لهم : أن ينصرم لا ويخذلهم ، وأن ينعمهم ولا يعذبهم ، وهم وجهاء عنده . يقبل من شفاعتهم ودعائهم ما لا يقبله من دعاء غيرهم .

فإذا قال الداعي : أسألك بحق فلان وفلان لم يدع ربه . وهو لم يسأله باتباعه لتلك الشخص ومحبه وطاعته ، بل بنفس ذاته وما جعله له ربه من الكرامة . فهو لم يسأله بسبب يوجب للمطلوب .

الوسيلة التي أمر الله بها  
التي أمر بها - كدعاء الثلاثة الذين آووا إلى الغار بأعمالهم الصالحة - وبدعاء الأنبياء والصالحين وشفاعتهم فهذا مما لا نزاع فيه - بل هو من الوسيلة التي أمر الله بها في قوله تعالى (٣٥:٥) يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة (وقوله سبحانه

( ١٧ : ٥٧ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه )

فإن ابتغاء الوسيلة إليه : هو طلب ما يتوصل به ، أى يتوصل ويتقرب به إليه سبحانه ، سواء كان على وجه العبادة والطاعة وامتنال الأمر ، أو كان على وجه السؤال له ، والاستعاذة به ، رغبةً إليه فى جلب المنافع ، ودفع المضار ، ولفظ الدعاء فى القرآن يقناول هذا . وهذا هو الدعاء بمعنى العبادة والدعاء بمعنى المسألة . وإن كان كل منهما يستلزم الآخر . لكن المبدأ قد تنزل به النازلة فيكون مقصوده طلب حاجاته ، وتفريج كرباته ، فيسمى فى ذلك بالسؤال والتضرع . وإن كان ذلك من العبادة والطاعة . ثم يكون فى أول الأمر قصده حصول ذلك المطلوب : من الرزق ، والنصر ، والمغاية مطلقا . ثم الدعاء والتضرع يفتح له من أبواب الإيمان بالله عز وجل ومعوته ومحبه ، والتنعم بذكره ودعائه : ما يكون هو أحب إليه وأعظم قدرا عنده من تلك الحاجة التى همته . وهذا من رحمة الله بعباده ، يسوقهم بالحاجات الدنيوية إلى المقاصد العلية الدنيوية .

وقد يفعل المبدأ ابتداء ما أمر به لأجل العبادة لله والطاعة له ، ولما عنده من محبته ، والإجابة إليه وخشيته ، وامتنال أمره ، وإن كان ذلك يتضمن حصول الرزق والنصر والمغاية .

وقد قال تعالى ( ٤٠ : ٦٠ ) وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الذى رواه أهل السنن أبو داود وغيره « الدعاء هو العبادة » ثم قرأ قوله تعالى ( وقال ربكم ادعوني أستجب لكم ) وقد فسر هذا الحديث مع القرآن بكلا النوعين .

قيل « ادعوني » أى اعبدوني وأطيعوا أمرى : أستجب دعاءكم . وقيل : سلوني أعطكم . وكلا النوعين حق .

وفى الصحيحين فى قول النبي صلى الله عليه وسلم فى حديث النزول « ينزل

ربنا إلى السماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الأخير، فيقول : من يدعوني فأستجيب له ؟ من يسألني فأعطيه ؟ من يستغفرني فأغفر له ؟ حتى يطلع الفجر .  
فذكر أولاً : إجابته الدعاء . ثم ذكر إعطاء المغفرة للمستغفر .

فهذا جلب النعمة ، وهذا دفع المضرة . وكلاهما مقصود الداعي المحاب .  
وقال تعالى (١٨٦:٢) وإذا سألك عبادي عني فإني قريب ، أجيب دعوة الداع  
إذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون ( وقد روى « أن بعض  
الصحابة قال : يا رسول الله ، ربنا قريب فننجاه ، أم بعيد فنناديه ؟ فأنزله الله  
هذه الآية » .

إذا سألك  
عبادي عني  
فإني قريب

فأخبر سبحانه أنه قريب يجيب دعوة الداعي إذا دعاه ، ثم أمرهم بالاستجابة  
له وبالإيمان به ، كما قال بعضهم : فليستجيبوا لي إذا دعوتهم وليؤمنوا بي إذا  
دعوتهم .

قالوا : وهذين الشئتين تحصل إجابة الدعوة : بكال الطاعة لألوهيته ،  
وبصحة الإيمان بربوبيته . فمن استجاب لربه بامتثال أمره ونهيه حصل مقصوده  
من الدعاء وأجيب دعاؤه ، كما قال تعالى ( ٤٢ : ٢٦ ) ويستجيب الذين آمنوا  
وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله ( أى يستجيب لهم . يقال : استجابه ،  
واستجاب له .

فمن دعاه موقناً أنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه أجابه . وقد يكون مشركاً  
وفاسقاً . فإنه سبحانه هو القاتل ( ١٠ : ١٢ ) وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه  
أو قاعداً أو قائماً ، فلما كشفنا عنه ضره مرّ كأن لم يدعنا إلى ضره ضراً .  
وهو القاتل سبحانه ( ١٧ : ٦٧ ) وإذا مسكم الضر فرب البحر ضلّ من تدعون  
إلا إياه ، فلما نجاكم إلى البر أعرضتم وكان الإنسان كفوراً ( وهو القاتل سبحانه  
( ٦ : ٤٠ ، ٤١ قل أرايكم إن أنا كم عذاب الله أو أتاكم الساعة ، أغير الله

تدعون إن كنتم صادقين ؟ بل إياه تدعون ، فيكشف ماتدعون إليه إن شاء وتنفون ماتشركون ) .

ولكن هؤلاء الذين يستجاب لهم لإقرارهم بربوبيته ، وأنه يجيب دعاء المضطر إذا دعاه إذا لم يكونوا مخلصين له الدين في عبادته ولا مطيعين له ورسوله : كان مايطيعهم بدعائهم متاعاً في الحياة الدنيا ، وما لهم في الآخرة من خلاق . وقال تعالى ( ١٧ : ١٨ - ٢٠ ) من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً . ومن أراد الآخرة وسئى لها سعيها - وهو مؤمن - فأولئك كان سعيهم مشكوراً . كلاً نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك . وما كان عطاء ربك محظوراً ( وقد دعا الخليل عليه الصلاة والسلام بالرزق لأهل الايمان ، فقال ( ٢ : ١٢٦ ) وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر ) فقال الله تعالى ( ومن كفر فأمتعه قليلاً ، ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير ) .

فليس كل من مته الله بربق ونصر : إما إجابة لدعائه ، وإما بدون ذلك : إجابة الدعاء  
نيس علامة  
الرضى  
يكون ممن يحبه الله ويواليه . بل هو سبحانه يرزق المؤمنين والكافر ، والبر والفاجر . وقد يجيب دعاءهم ويعطيههم سؤلهم في الدنيا . وما لهم في الآخرة من خلاق .

وقد ذكروا أن بعض الكفار من النصارى حاصروا مدينة المسلمين فنجد ماؤم العذب ، فطلبوا من المسلمين أن يزودهم بماء عذب ليرجوا عنهم . فاشتور ولأمر المسلمين ، وقالوا : بل ندعهم حتى يضفهم العطش فتأخذهم . فقام أولئك . فاستسقوا ودعوا الله فقتلهم . فاضطرب بعض المامة ، فقال الملك لبعض العارفين : أدرك الناس ، فأمر بنصب خبركه ، وقال : اللهم إنا نعلم أن هؤلاء من الذين تكلمت بأرزاقهم كما قلت في كتابك ( ١١ : ٦ ) وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ( وقد دموك مضطرين ، وأنت تجيب المضطر إذا دعاك

فأسقيتهم لما تسكفت به من أرزاقهم ، ولما دعوك مضطرين . لا لأنك تحبهم  
ولا لأنك تحب دينهم ، والآن فتريد أن ترى آية يثبت بها الإيمان في قلوب  
عبادك المؤمنين ، فأرسل الله عليهم ريحاً فأهلكهم ، أو نحو هذا .

ومن هذا الباب : من قد يدعو دعاء مقتديا فيه ، إما بطلب مالا يصلح ،  
أو بالدعاء الذي فيه معصية الله من شرك أو غيره ، فإذا حصل بعض غرضه ظن أن  
ذلك دليل على أن عمله صالح ، بمنزلة من أملى له وأمدّه بالمال والبتين . فظن أن  
ذلك مسارة له في الخيرات . قال تعالى ( ٢٣ : ٥٥ ) أيحسبون أن ما نمدهم به من  
مال وبتين . نسارع لهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون )

وقال تعالى ( ٦ : ٤٣ ) فلما نسوا ما ذُكِّروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء ،  
حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون ) .

وقال تعالى ( ٣ : ١٧٨ ) ولا يحسبن الذين كفروا أن ما على لهم خير لأنفسهم .  
إنما على لهم ليزدادوا إثماً ، ولهم عذاب مهين ) والإملاء : إطالة العمر وما في ضمنه  
من رزق ونصر .

وقال تعالى ( ٦٨ : ٤٤ ، ٤٥ ) فذرني ومن يكذب بهذا الحديث ،  
سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ، وأملى لهم إن كيدى متين ) .

وهذا باب واسع مبسوط في غير هذا الموضع .

وقال تعالى ( ٧ : ٥٥ ) ادعوا ربكم تضرعاً وخفية . إنه لا يحب المعتدين ) .  
والقصد هنا : أن دعاء الله قد يكون دعاء عبادة لله فيثاب المبد عليه في  
الآخرة مع ما يحصل له في الدنيا . وقد يكون دعاء مسألة تقضى به حاجته . ثم  
قد يثاب عليه إذا كان مما يحبه الله . وقد لا يحصل له إلا تلك الحاجة . وقد يكون  
سبباً لضرر دينه ، فيثاب على ما ضيعه من حقوق الله سبحانه وعلى ما تساماه  
من حدوده .

فالقضية التي أمر الله باقتضاها إليه : تتم الوسيلة في عبادته وفي مسئلته .

فالتوسل إليه بالأعمال الصالحة التي أمر بها . وبدعاء أحياء الأنبياء والصالحين وشفاعتهم : ليس هو من باب الإقسام عليه بمخلوقاته .

ومن هذا الباب : استشفاع الناس بالنبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة . فإنهم يطلبون منه : أن يشفع لهم إلى الله ، كما كانوا في الدنيا يطلبون منه : أن يدعو لهم في الاستسقاء وغيره .

وقول عمر رضى الله عنه « إنا كنا إذا أجدبنا توسلنا إليك نبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا » معناه : نتوسل إليك بدعائه وشفاعته وسؤاله . ونحن نتوسل إليك بدعاء عمه وسؤاله وشفاعته .

ليس المراد به : إنا نقسم عليك به ، أو ما يجري هذا المجرى مما يفعله المتدعون بعد موته . وفي معنى . كما يقول بعض الناس : أسألك بمجاه فلان عندك . ويقولون : إنا نتوسل إلى الله بأنبيائه وأوليائه ويروون حديثاً موضوعاً « إذا سألتم الله فاسألوه كذب » وأسألوا بمجاهي ، فإن جاهي عند الله عريض » فإنه لو كان هذا هو التوسل الذي كان الصحابة يفعلونه كما ذكر عمر رضى الله عنه ، فعملوا ذلك به بعد موته . ولم يعدلوا عنه إلى العباس ، مع علمهم أن السؤال به والاقسام به أعظم من العباس . فلم أن ذلك التوسل الذي ذكره : هو مما يفعله الأحياء دون الأموات ؟ وهو التوسل بدعائهم وشفاعتهم ، فإن الحق يطلب منه ذلك . والميت لا يطلب منه شيء ، لا دعاء ولا غيره .

وكذلك حديث الأعمى : فإنه طلب من النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو حديث الأعمى له ليرد الله عليه بصره ، فسلمه النبي صلى الله عليه وسلم دعاء أمره فيه أن يسأل الله (س) طلب من النبي قبول شفاعته نبيه فيه .

فهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم شفيع فيه . وأمره أن يسأل الله قبول شفاعته . وأن قوله « أسألك وأترجه إليك بنييك محمد نبي الرحمة » أي بدعائه وشفاعته ، كما قال عمر « كنا نتوسل إليك نبينا » فلفظ الترجه والتوسل

في الحديثين بمعنى واحد . ثم قال « يا محمد ، يا رسول الله ، إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي ليقضها . اللهم فشغفني في » فطلب من الله أن يشغف فيه نبيه . وقوله « يا محمد يا بني الله » هذا وأمثاله نداء يطلب به استحضار المنادي في القلب ، فيخاطب لشهوده بالقلب ، كما يقول المصل « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » والإنسان يفعل مثل هذا كثيرا ، يخاطب من يتصوره في نفسه ، إن يكن في الخارج من يسمع الخطاب .

فلفظ « التوسل » بالشخص و « التوجه » به و « السؤال » به : فيه إجمال حقيقة معنى التوسل والتوجه والسؤال به واشتراك . غلط بسببه من لم يفهم مقصود الصحابة : يراد به التسبب به ، لكونه داعيا وشافعا مثلا ، أو لكونه الداعي مجيبا له مطيعا لأمره ، مقتديا به . فيكون التسبب إما بحجة السائل له واتباعه له ، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته . ويراد به الإقسام به والتوسل بذاته . فلا يكون التوسل بشيء منه ولا بشيء من السائل بل بذاته ، أو لجرد الإقسام به على الله .

فهذا الثاني هو الذي كرهوه ونهوا عنه وكذلك لفظ السؤال بشيء قد يراد به المعنى الأول . وهو التسبب به لكونه سببا في حصول المطلوب . وقد يراد به الإقسام .

ومن الأول : حديث الثلاثة الذين آوأم للمبيت إلى النار . وهو حديث مشهور في الصحيحين وغيرهما . فإن الصخرة انطبقت عليهم . فقالوا « لِيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِأَفْضَلِ عَمَلِهِ » . فقال أحدهم : اللهم إنه كانت لي ابنة عَمٍّ فَأَحْبَبْتُهَا كَأَشَدِّ مَا يَحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ ، وَأَنْهَا طَلَبَتْ مِنِّي مِائَةَ دِينَارٍ . فَمَا أُتَيْتُهَا بِهَا قَالَتْ يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُفَسِّرْ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ . فَتَرَكْتُ الذَّهَبَ وَانصَرَفْتُ فَإِنْ كُنْتُ إِنَّمَا فَسَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَأَفْرُجْ عَنَّا . فَأَخْرَجَتْ لَمْ تُفَرِّجْ رَأْوا مِنْهَا السَّهَاءَ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ . وَكُنْتُ لَا أَغْنِيُ

توسل الثلاثة الذين آوأم النار



قبلها أهلاً ولا مالا . فناء بي<sup>(١)</sup> طلب الشجر يوما . فلم أرُح عليها حتى ناما  
غلبت لهما غيوبهما فوجدتهما نائمين . فسكرت أن أغبق قبلها أهلاً أو مالا .  
غلبت والقدح على يدي ، أنتظر استيقاظهما حتى برق الصجر . فاستيقظا فشربا  
غيوبهما . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه من هذه  
الصخرة . فأخرجت عنهم ، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها . وقال الثالث :  
اللهم إني استأجرت أجراً فأعطينهم أجراً غير رجل واحد ، ترك الذي له وذهب  
فتمرت أجرته ، حتى كثرت منها الأموال . فجاءني بعد حين فقال : يا عبد الله  
أدِّ إليَّ أجرى . قلت له : كل ما ترى من أجرك من الابل والبقر والغنم والرقيق .  
فقال : يا عبد الله لا تستهزئ بي . قلت : إني لا أستهزئ بك . فأخذ كله  
فاستاقه . فلم يترك منه شيئاً . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا  
ما نحن فيه . فأخرجت الصخرة فخرجوا يمضون »

فهؤلاء دعوا الله سبحانه بصالح الأعمال . لأن الأعمال الصالحة هي أعظم  
ما يتوسل به العبد إلى الله تعالى ، ويتوجه به إليه ، ويسأله به . لأنه وعد أن  
يستجيب للذين آمنوا وعملوا الصالحات ويزيدهم من فضله ( ٤٠ : ٦٠ ) وقال ربكم  
ادعوني أستجب لكم ) وهؤلاء دعوه بعبادته وفعل ما أمر به من العمل الصالح  
وسؤاله والتضرع إليه .

ومن هذا ما يذكر عن الفضيل بن عياض : أنه أصابه عسر البول فقال :  
بحي إليك إلا ما فرجت غي . فخرج عنه .

وكذلك دعا المرأة المهاجرة التي أحياها الله ابنها لما قالت « اللهم إني آمنت  
بك وبرسولك ، وهاجرت في سبيلك » وسألت الله أن يحيي ولدها وأمثال ذلك

---

(١) ناه بي ، وناه : أي يمد . والنبيق - بفتح التين - شرب اللبن مساء  
كالصبح - بفتح الصاد - شربه صباحا .

وهذا كما قال المؤمنون ( ٣ : ١٩٣ ، ١٩٤ ) ربنا إنا سمعنا منادياً ينادى للإيمان : أن آمنوا بربكم . فآمنّا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار . ربنا وآتانا ما وعدتنا على رسلك ولا نُخْزِرُنا يوم القيامة . إنك لا تخلف الميعاد ) .

فسؤال الله والتوسل إليه بامثال أسرته واجتنب نهيهِ ، وفعل ما يحب من العبودية والطاعة : هو من جنس فعل ذلك رجاء لرحمة الله ، وخوفاً من عذابه وسؤال الله بأسمائه وصفاته . كقوله « أسألك بأن لك الحمد أنت الله المنان ، بديع السموات والأرض ، وبأنك أنت الله الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد » ونحو ذلك يكون من باب التسبب . فإن كونه المحمود المنان يقتضي منته على عباده ، وإحسانه الذي يحمد عليه .

وكونه الأحد الصمد : يقتضي توحده في صمدية . فيكون هو السيد المقصود الذي يصمد الناس إليه في كل حوائجهم ، المستغنى عما سواه ، وكل ما سواه مفتقرون إليه ، لا غنى بهم عنه . وهذا سبب لقضاء المطالبات .

وقد يتضمن ذلك معنى الإقسام عليه بأسمائه وصفاته .

وأما قوله في حديث أبي سعيد « أسألك بحق السائلين عليك ، وبحق ممشاي هذا » فهذا الحديث : رواه عطية الموفى . وفيه ضعف .

ضعف حديث  
« أسألك بحق  
السائلين  
ومعناه

لكن بتقدير ثبوته فهو من هذا الباب . فإن حق السائلين عليه سبحانه : أنه يحييهم . وحق المطيعين له : أن يثيبهم . فالسؤال له . والطاعة سبب لحصول إجابته وإثابته . فهو من التوسل به ، والتوجه به . ولو قدر أنه قسم لكان قسماً بما هو من صفاته . فإن إجابته وإثابته من أفضاله وأقواله .

الاستدلال  
بإستفادة النبي  
(ص) بالمعاذ  
على عدم خلق  
القرآن

فصار هذا كقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك . وأعوذ بك منك . لا أحصي ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » والاستفادة لاتصح بمخلوق كما نص عليه الإمام أحمد وغيره من الأئمة . وذلك مما استدلوا به على أن كلام الله غير مخلوق .

ولأنه قد ثبت في الصحيح وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق» قالوا : والاستمادة لا تكون بمخلوق فأورد بعض الناس لفظ « المأفاة » فقال جمهور أهل السنة « المأفاة » من الأفعال . وجمهور المسلمين من أهل السنة وغيرهم يقولون : إن أفعال الله قائمة به ، وإن الخلق ليس هو المخلوق . وهذا قول جمهور أصحاب الشافعي وأحمد ومالك . وهو قول أصحاب أبي حنيفة . وقول عامة أصحاب أهل الحديث والصوفية وطوائف من أهل الكلام والفلسفة .

وبهذا يحصل الجواب عما أورده المعتزلة ونحوهم من الجهمية نقضا . فإن أهل الإثبات من أهل الحديث وعامة للتكلمة الصفاتية من الكلائية والأشعرية والسكرامية وغيرهم : استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق بأن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل لا على غيره . وانصف به ذلك المحل لا غيره . فإذا خلق الله لمحل علما أو قدرة . أو حركة أو نحو ذلك : كان هو العالم به القادر به ، المتحرك به ، ولم يميز أن يقال : إن الرب المتحرك بتلك الحركة . ولا هو العالم القادر بالعلم والقدرة المخلوقين . بل بما قام به من العلم والقدرة .

قالوا : فلو كان قد خلق كلاما في غيره ، كالشجرة التي نادى منها موسى ، لكانت الشجرة هي المتصفة بذلك الكلام . فكأن الشجرة هي القائلة لموسى ( إني أنا الله ) ولكان ما يخلقه الله من إنطاق الجلود والأبدى وتسبيح الحمى . وتأويب الجبال وغير ذلك : كلاما له ، كالقرآن والتوراة والإنجيل ، بل كان كل كلام في الوجود كلامه . لأنه خالق كل شيء . وهذا قد ألزمه مثل صاحب القصص وأمثاله من هؤلاء الجهمية الحلولية الاتحادية .

فأوردت المعتزلة صفات الأفعال : كالمعدل والإحسان . فانه يقال : إنه عادل عمن بعدل خلقه في غيره ، وإحسان خلقه في غيره . فأشكل ذلك على من

يقول : ليس لله فعل قائم به . بل فعله هو المفعول المنفصل عنه . وليس خلقه إلا مخلوقه .

وأما من طرد القاطعة وقال أيضا : إن الأنفال قائمة به ولكن المفعولات المخلوقة هي المنفصلة عنه . وفرق بين الخلق والمخلوق : فاطر دليله واستقام .

والمقصود هنا : أن استمادة النبي صلى الله عليه وسلم بغيره ومعافاته من عوقبه ، مع أنه لا يستماد بمخلوق ، فهي كسؤال الله بإجابته وإثابته ، وإن كان لا يسأل بمخلوق .

ومن قال من العلماء : لا يسأل إلا به ، لا ينافي السؤال بصفاته . كما أن الحلف لا يشرع إلا بالله . كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من كان حائفاً فليحلف بالله أو ليصمت » وفي لفظ الترمذى « من حلف بغير الله فقد أشرك » قال الترمذى : حديث حسن .

ومع هذا فالخلف بمرزة الله ، ولصر الله ونحو ذلك : مما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف به : لم يدخل في الحلف بغير الله . لأن لفظ « النير » قد يراد به المبين للنفصل . ولهذا لم يطلق السلف وسائر الأئمة على القرآن وسائر صفات الله أنها غيره . ولم يطلقوا عليها أنها ليست غيره . لأن لفظا « النير » فيه إجمال . قد يراد به : المبين للنفصل . فلا يكون صفة الموصوف أو بضه داخل في لفظ « النير » وقد يراد به : ما يمكن تصوّره دون تصور ما هو غير له . فيكون غيراً بهذا الاصطلاح . ولهذا تنازع أهل النظر في معنى « النير » والنزاع في ذلك تقطى . ولكن بسبب ذلك حصل في مسائل الصفات من الشبهات ما لا ينبغي إلا بجمرفة ما وقع في الألفاظ من الاشتراك والإيهامات ، كما قد بسط في غير هذا الموضع .

لم يطلق  
السلف على  
صفات الله  
أنها غيره

ولهذا يفرق بين قول القائل « الصفات غير الذات » وبين قوله « صفات الله غير الله » فإن الثاني : باطل . لأن معنى اسم « الله » يدخل فيه صفاته ، بخلاف معنى الذات . فإنه لا يدخل فيه الصفات . ولهذا لا يقال : صفات الله زائدة عليه سبحانه . وإن قيل : الصفات زائدة على الذات . لأن المراد هي زائدة على ما أثبتته المتيقنون من الذات المجردة . والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة . فليس « اسم الله » متناولاً لذات مجردة عن الصفات أصلاً . ولا يمكن وجود ذلك . ولهذا قال أحد رحمه الله في مناظرته للجهمية : لا نقول الله وعلمه ، والله وقدرته ، والله ونوره . ولكن نقول : الله بعلمه وقدرته ونوره . هو إليه واحد . وقد بسط في غير هذا الوضع

وَأما قول الناس : أسألك بالله وبالرحم ، وقراءة من قرأ ( ١ : ٤ ) تسامون به والارحام ) فهو من باب التسبب بها . فإن الرحم توجب الصلة . وتقضي أن يصل الإنسان قرابته . فسؤال السائل بالرحم لغيره : متوسل إليه بما يوجب صلته من القرابة التي بينهما . ليس هو من باب الإقسام ، ولا من باب التوسل بما لا يقتضى المطلوب . بل هو توسل بما يقتضى المطلوب . كالتوسل بدعاء الأنبياء وبطاعتهم ، وبالصلاة عليهم .

ومن هذا الباب : ما يروى عن عبد الله بن جعفر : أنه قال « كنت إذا سألت علياً رضى الله عنه شيئاً فلم يعطينيه قلت له : بحق جعفر إلا ما أعطيتني . فيعطيني » أو كما قال .

فإن بعض الناس ظن أن هذا من باب الإقسام عليه بجعفر ، أو من باب قولهم : أسألك بحق أنبيائك ونحو ذلك . وليس كذلك . بل جعفر هو أخو علي ، وعبد الله هو ابنه . وله عليه حق الصلة . فصلة عبد الله صلة لأبيه جعفر . كما ثبت في الحديث « إن من البر : أن يصل الرجل أهل وُدِّ أيمه بعد أن يؤلى » وقوله « إن من برها بعد موتها : الدعاء لها والاستغفار لها ، وإغناؤها من بعد موتها . وصلة رحلك التي لارحم لك إلا من قبلها »

السؤال بالله  
وبالرحم ليس  
من باب الإقسام

ولو كان هذا من الباب الذى ظنوه لكان سؤاله لعل بحق النبى وإبراهيم الخليل ونحوهما أولى من سؤاله بحق جعفر . ولكن على إلى تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحبة وإجابة السائل به أسرع منه إلى إجابة السائل بغيره . لكن بين للمنيين فرق .

فإن السائل بالنهى طالب به متسبب به . فإن لم يكن فى ذلك السبب ما يقتضى حصول مطلوبه ، وإلا كان يسأل ما به باطلا .

وإقسام الإنسان على غيره بشئ يكون من باب تعظيم المقسم بالمقسم به . وهذا هو الذى جاء به الحديث من الأمر بإبرار المقسم . وفى مثل هذا قيل « إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » . وقد يكون من باب تعظيم للسؤل به .

فالأول : يشبه ما ذكره الفقهاء فى الحلف الذى يقصده الحض والنمى والثانى : سؤال للسؤل بما عنده من محبة للسؤل به وتعظيمه ورعاية حقه . فإن كان ذلك مما يقتضى حصول مقصود السائل حسن السؤال ، كسؤال الإنسان بالرحم .

ومن هذا : سؤال الله بالأعمال الصالحة ، وبدعاء أنبيائه وشفاعتهم وأما بمجرد ذوات الأنبياء والصالحين ومحبة الله لهم وتعظيمهم لهم ، ورعايته لحقوقهم التى أنعم بها عليهم : فليس فى ذلك ما يوجب حصول مقصود السائل إلا بسبب بين السائل وبينهم : إما محبتهم وطاعتهم . فيتاب على ذلك . وإما دعاؤهم له فيستجيب الله شفاعتهم فيه .

فالتوسل بالأنبياء والصالحين : يكون بأمرين ، إما بطاعتهم واتباعهم ، وإما بدعائهم وشفاعتهم . أما مجرد دعاء الداعى وتوسله بهم من غير طاعة منه لهم ، ولا شفاعته منهم له : فلا ينفعه ، وإن عظم جاه أحدهم عند الله تعالى . وقد بسطت هذه المسائل فى غير هذا الموضع .

**والتقصود هنا :** أنه إذا كان السلف والأئمة قالوا في سؤال الله بالخلق ما قد ذكرنا . فكيف بسؤال الخلق لليت ؟ سواء سئل الميت أن يسأل الله أو سئل قضاء الحاجة ، ونحو ذلك مما يفعله بعض الناس ، إما عند قبر الميت ، وإما مع غيبته وصاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم حسم المادة وسد الذريعة ، بلعنة من يتخذ قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، وأن لا يصلى عندها الله . ولا يسأل إلا الله . وحذر أمته ذلك . فكيف إذا وقع نفس المحذور من الشرك وأسباب الشرك .

وقد تقدم الكلام على الصلاة عند القبور واتخاذها مساجد .

وقد تبين أن أحدا من السلف لم يكن يفعل ذلك إلا ما نقل عن ابن عمر « أنه كان يتحرى النزول في المواضع التي نزل فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، والصلاة في المواضع التي صلى فيها . حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم توطأ وصَبَّ قُفْلٌ وُضُوئُهُ في أصل شجرة ففعل ابن عمر ذلك » وهذا من ابن عمر تحرياً لمثل فعله . فإنه قصد أن يفعل مثل فعله في نزوله وصلاته وصَلَّيْهِ للماء وغير ذلك ولم يقصد ابن عمر الصلاة والدعاء في المواضع التي نزلها .

والكلام هنا في ثلاث مسائل .

إحداها : أن التأسى به في صورة القمل الذي فصله من غير أن يعلم قصده التأسى بالنبي فيه ، أو مع عدم السبب الذي فصله . فهذا فيه نزاع مشهور . وابن عمر مع طائفة يقولون بأحد القولين . وغيرهم يخالفهم في ذلك . والفتاوى والمعروف عن المهاجرين والأنصار : أنهم لم يكونوا يفعلون كفعل ابن عمر رضي الله عنهما . مع عدم السبب وليس هذا مانعاً فيه الآن .

ومن هذا الباب : أنه لو تحرى رجل في سفره أن يصلى في مكان نزل فيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى فيه إذا جاء وقت الصلاة : فهذا من هذا القبيل .

المسألة الثانية : أن يتحرى تلك البقعة للصلاة عندها من غير أن يكون ذلك وقتاً للصلاة . بل أراد أن ينشئ الصلاة والدعاء لأجل البقعة : فهذا لم ينقل عن ابن عمر ولا غيره . وإن ادعى بعض الناس أن ابن عمر فعله . فقد ثبت البقعة

عن أبيه عمر « أنه نهى عن ذلك » وتواتر عن المهاجرين والأنصار : أنهم لم يكونوا يفسلون ذلك . فيمتنع أن يكون فعل ابن عمر - لو فعل ذلك - حجة على أبيه . وعلى المهاجرين والأنصار .

من يسافر  
لقصد البقعة  
محالف لإجماع  
الصحابة

والسألة الثالثة : أن لا تكون تلك البقعة في طريقه بل يمدل عن طريقه إليها ، أو يسافر إليها سفرا طويلا أو قصيرا . مثل من يذهب إلى حراء ليصلى فيه ويدعو ، أو يسافر إلى غار ثور ليصلى فيه ويدعو ، أو يذهب إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام ليصلى فيه ويدعو ، أو يسافر إلى غير هذه الأماكن من الجبال وغير الجبال التي يقال فيها مقامات الأنبياء أو غيرهم ، أو مشهد مبنى على أثر نبي من الأنبياء ، مثل مكان مبنى على نعله . ومثل ما في جبل قاسيون ، وجبل القنتح ، وجبل طور سيناء الذي يبيت المقدس ونحو هذه البقاع : فهذا ما يعلم لم يذهب النبي كل من كان عالما بحال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحال أصحابه من بعده : (ص) ولا أحد أنهم لم يكونوا يقصدون شيئا من هذه الأماكن . فإن جبل حراء الذي هو أطول جبل بمكة : كانت قريش تنقابه قبل الإسلام وتعبده هناك . ولهذا قال أبو طالب في شعره :

• وراق ليرقى في حراء ومازَلْ •

وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « كان أول ما بُدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي : الرؤيا الصادقة . فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبَّبَ إليه الخلاء . فكان يأتي غار حراء . فيتحنث فيه - وهو التعب - الليالي ذوات العدد . ثم يرجع فيتزود لنفسه ، حتى تجاء الوحي ، وهو بغار حراء . فأناه الملك ، فقال له : اقرأ . فقال : لست بقارىء . فأخذني فغطى ، حتى بلغ مني الجهد . ثم أرسلني ، ثم قال : اقرأ . فقلت : لست بقارىء - مرتين أو ثلاثا - ثم قال : اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق ( اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم



يعلم) فرجع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ترجف بواجره - الحديث « بطوله .  
فجعله وتعبه بنار حراء كان قبل البيت . ثم إنه لما أكرمته الله بقبولته  
ورسالته ، وفرض على الخلق الإيمان به وطاعته واتباعه : أقام بمكة بضع عشرة  
سنة ، هو ومن آمن به من المهاجرين الأولين الذين هم أفضل الخلق . ولم يذهب  
هو ولا أحد من أصحابه إلى حراء . ثم هاجر إلى المدينة واعتمر أربع عمر :  
عمرة الحديبية التي صدّه فيها المشركون عن البيت الحرام - والحديبية عن يمينك  
وأنت قاصد مكة إذا صرحت بالتنعم عند المساجد التي يقال : إنها مساجد عائشة .  
والجبل الذي عن يمينك يقال له جبل التنعم . والحديبية غريبه - ثم إنه اعتمر  
من العام القابل عمرة القضية ، ودخل مكة هو وكثير من أصحابه ، وأقاموا بها  
ثلاثاً . ثم لما فتح مكة ، وذهب إلى ناحية حنين والطائف شرق مكة . فقاتل  
هوازن وبوادي حنين ، ثم حاصر أهل الطائف وقسم غنائم حنين بالجعفرانة ، فأتى  
بممرته من الجعفرانة إلى مكة . ثم إنه اعتمر عمرته الرابعة مع حجة الوداع .  
وحج معه جماهير المسلمين لم يتخلف عن الحج معه إلا من شاء الله . وهو في  
ذلك كله لا هو ولا أحد من أصحابه يأتي غار حراء ، ولا يزوره ، ولا شيئاً  
من البقاع التي حول مكة . ولم يكن هناك إلا بالمسجد الحرام وبين الصفا  
والمروة وبني ومزدلفة ، وعرفات . وصلى الظهر والمغرب ببطن عرفة . وضربت له  
القبة يوم عرفة بنمرة المجاورة لرفة . ثم بده خلفاؤه الراشدون وغيرهم من  
السابقين الأولين ، لم يكونوا يسيرون إلى حراء ونحوه للصلاة فيه والدعاء .

وكذلك الغار المذكور في القرآن في قوله تعالى ( ٩ : ٤٠ ) ثانی اثنين إذا هما في كل الزارات  
النار ) وهو غار بجبل نور يمانى مكة : لم يشرع لأئمة السفر إليه وزيارته ، التي بمكة غير  
والصلاة فيه والدعاء ، ولا بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة مسجداً غير للشاعر : فهمي  
المسجد الحرام . بل تلك المساجد كلها محدثة : مسجد المولد وغيره . ولا شرع  
لأئمة زيارة موضع المولد ولا زيارة موضع بيعة العقبة التي خلف منى . وقد بنى  
هناك مسجد .

ومعلوم : أنه لو كان هذا مشروعاً مستحباً يثيب الله عليه ، لكان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بذلك وأسرعهم إليه . ولكان علم أصحابه ذلك . وكان أصحابه أعلم بذلك ، وأرغب فيه ممن بعدهم . فلما لم يكونوا يلتفتون إلى شيء من ذلك . علم أنه من البدع المحدثه التي لم يكونوا يدونها عبادة وقرية وطاعة . فمن جعلها عبادة وقرية وطاعة فقد اتبع غير سبيلهم وشرع من الدين ما لم يأذن به الله .

زيارة هذه  
الأمكنة المحدثه  
بمكة وغيرها :  
شرع دين لم  
يأذن به الله  
وإذا كان حكم مقام نبينا صلى الله عليه وسلم في مثل غار حراء الذي ابتدئ فيه بالإنباء والإرسال ، وأُنزل عليه فيه القرآن ، مع أنه كان قبل الإسلام يتعبد فيه ، وفي مثل النار المذكور في القرآن الذي أنزل الله فيه سكينة على رسوله صلى الله عليه وسلم

فمن المعلوم : أن مقامات غيره من الأنبياء أبعد أن يشرع قصدتها ، والسفر إليها لصلاة أو دعاء أو نحو ذلك ، إذا كانت صحيحة ثابتة . فكيف إذا علم أنها كذب ، أو لم يعلم صحتها ؟ .

لا يستلم من  
البيت إلا  
الركنان  
اليمينان  
ولا يقبل  
الحجر الأسود  
وهذا كما أنه قد ثبت باتفاق أهل العلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حج البيت لم يستلم من الأركان إلا الركنين اليمينين . فلم يستلم الركنين الشاميين ولا غيرها من جوانب البيت ، ولا مقام إبراهيم ولا غيره من المشاعر . وأما التقبيل فلم يقبل إلا الحجر الأسود .

وقد اختلف في الركن اليماني قبيل : يقبله ، وقيل : يستلمه ويقبل يده . وقيل : لا يقبله . ولا يقبل يده والأحوال الثلاثة مشهورة في مذهب أحد وغيره .

والصواب : أنه لا يقبله ولا يقبل يده . فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفضل هذا ولا هذا ، كما تنطق به الأحاديث الصحيحة .

ثم هذه مسألة نزاع . وأما مسائل الإجماع فلا نزاع بين الأئمة الأربعة ونحوهم من أئمة العلم أنه لا يقبل الركنين للشاميين : ولا شيئاً من جوانب البيت .

فلما أتى النبي صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الركنين اليمينين . وعلى هذا عامة السلف . وقد روي « أن ابن عباس ومعاوية طافا بالبيت ، فاستلم معاوية الأركان الأربعة . فقال ابن عباس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم إلا الركنين اليمينين . فقال معاوية : ليس شيء من البيت متروكا . فقال ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . فرجع إليه معاوية » .

وقد اتفق العلماء على ما مضى به السنة من أنه لا يشرع الاستلام والتقبيل لمقام إبراهيم الذي ذكره الله تعالى في القرآن وقال ( ٢ : ١٢٦ ) واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى )

فإذا كان هذا بالنسبة للتواترة وباتفاق الأئمة لا يشرع تقبيله بالقم ولا مسحه باليد ، فغيره من مقامات الأنبياء أولى أن لا يشرع تقبيلها بالقم ولا مسحها باليد .

وأيضاً فلما كان المكان الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فيه بالمدينة النبوية دائماً : لم يكن أحد من السلف يستلمه ولا يقبله ، ولا المواضع التي صلى فيها بمكة وغيرها .

فإذا كان الموضع الذي كان يطؤه بقدميه الكريمتين ويصلي عليه لم يشرع لأئمة التمسح به ولا تقبيله . فكيف بما يقال : إن غيره صلى فيه أو نام عليه ؟ .

وإذا كان هذا ليس بمشروع في موضع قدميه للصلاة ، فكيف بالنعل الذي هو موضع قدميه للمشى وغيره ؟ هذا إذا كان النقل صحيحاً . فكيف بما لا يعلم صحته ، أو بما يعلم أنه كذب ؟ كسجادة كثيرة يأخذها الكذابون وينحتون فيها موضع قدم ، ويزعمون عند الجهال أن هذا موضع قدم النبي صلى الله عليه وسلم . وإذا كان هذا غير مشروع في موضع قدميه وقدمي إبراهيم الخليل الذي لا شك فيه . ونحن مع هذا قد أمرنا أن نتخذ مصلى . فكيف بما يقال : إنه

آثار الأقدام  
المكتوبة

موضع قدميه كذباً وافترأ عليه ، كالموضع الذى بصخرة بيت المقدس وغير ذلك من المقامات .

فإن قيل : قد أمر الله أن تتخذ من مقام إبراهيم مصلى ، فيقاس عليه غيره . قيل له : هذا الحكم خاص بمقام إبراهيم الذى بمكة ، سواء أريد به المقام الذى عند الكعبة موضع قيام إبراهيم ، أو أريد به المشاعر عرفة ومزدلفة ومنى . فلا نزاع بين المسلمين : أن المشاعر خصت من العبادات بما لم يشركها فيه سائر البقاع ، كما خص البيت بالطواف . فاختصت به تلك البقاع لا يقاس عليها غيرها ، وما لم يشرع فيها . فأولى أن لا يشرع في غيرها .

ونحن قد استدللنا على أن ما لم يشرع هناك من التقبيل والاستلام أولى أن لا يشرع في غيرها . ولا يلزم أن يشرع في غير تلك البقاع منه مثل ما شرع فيها . ومن ذلك : البنية التى على جبل عرفات ، التى يقال : إنها قبّة آدم <sup>(١)</sup> . فإن هذه لا يشرع قصدتها للصلاة والهداء باتفاق العلماء ، بل نفس رقى الجبل الذى يعرفات الذى يقال له « جبل الرحمة » واسمه الأول على وزن « هلال » ليس

---

(١) لقد أزيلت حكومة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود - أدام الله تأييده ونصره - وتوقيفه لإقامة دين الإسلام ، وإحياء العمل بسنة النبي عليه الصلاة والسلام - هذه الآثار الوثنية التى كانت بأرض الحجاز ونجد وطهرت البلاد منها ، بفضل الله ، ثم بدعوة شيخ الإسلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب الولود بالقرية سنة ١١١٥ والمتوفى سنة ١٢٠٦ هـ رحمة الله عليه ورضوانه .

وكان تخليص الحرمين من حكم الطاغوت وإعلان الحكم الإسلامى فيها على يد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود فى عام الثالث والأربعين والثلاثمائة وألف من الهجرة النبوية - أدام الله للعجيزة حكومة العدل والحق - وحملها الله ووقاها من أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والملاحدين وأذئابهم ممن ينتسب إلى الإسلام ظاهراً والإسلام منه برئ .

مشروعاً باخاقهم . وإنما السنة الوقوف بعرفات : إما عند الصخرات <sup>(١)</sup> ، حيث وقف النبي صلى الله عليه وسلم ، وإما بسائر عرفات . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « عرفة كلها موقف . وادفروا عن بطن عُرنة » .

وكذلك سائر للمساجد المبنية هناك ، كالمساجد المبنية عند الجمرات ، وبموجب مسجد الخيف يقال له : غار المرسلات . فيه نزلت سورة المرسلات ، وفوق الجبل مسجد يقال له : مسجد الكعبش ، ونحو ذلك . لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم قصد شيء من هذه البقاع ، لصلاة ، ولا دعاء ، ولا غير ذلك . وأما تقبيل شيء من ذلك والتمسح به : فالأمر فيه أظهر ، إذ قد علم العلماء بالاضطرار من دين الإسلام : أن هذا ليس من شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقد ذكر طائفة من المصنفين في التماسك : استحباب زيارة مساجد مكة وما حولها ، وكنت قد كتبتها في منسك كتبتة قبل أن أحج في أول عمرى لبعض الشيوخ ، جمعت من كلام العلماء ، ثم تبين لى أن هذا كله من البدع المحدثه ، التى لا أصل لها فى الشريعة ، وأن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار . لم يفعلوا شيئاً من ذلك ، وأن أئمة العلم والهدى ينهون عن ذلك ، وأن المسجد الحرام : هو المسجد الذى شرع لنا قصده للصلاة والدعاء والطواف ، وغير ذلك من العبادات ، ولم يشرع لنا قصد مسجد بعينه بمكة سواء . ولا يصلح أن يعمل هناك مسجد يزاحمه فى شيء من الأحكام . وما يفعله الرجل فى مسجد من تلك المساجد من دعاء وصلاة وغير ذلك إذا فعله فى المسجد الحرام : كان خيراً

---

(١) وليس للصخرات مزية على بقية سفح عرفة . وإنما وقف النبي صلى الله عليه وسلم عندها لتكون علامة لمن يريد أن يلقى النبي صلى الله عليه وسلم فى هذا اليوم لأمر يرضى له ، كما عرض لهم أن يسألوهم عن وقع عن ناقته فأتى فى هذا اليوم . والله أعلم .

له ، بل هذا سنة مشروعة . وأما قصد مسجد غيره هناك تحرياً لفضله : فبدعة غير مشروعة .

لا تشد الرحال  
إلا إلى المساجد  
الثلاثة

وأصل هذا : أن المساجد التي تشد الرحال إليها : هي للمساجد الثلاثة . كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله تعالى عنهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدى هذا » وقد روى هذا من وجوه أخرى . وهو حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق أهل العلم ، متفقٌ بالقبول عنه .

فالسفر إلى هذه المساجد الثلاثة للصلاة فيها والدعاء ، والذكر والقراءة ، والاعتكاف : من الأعمال الصالحة . وما سوى هذه المساجد لا يشرع السفر إليه باتفاق أهل العلم ، حتى مسجد قباء يستحب قصده من المكان القريب ، كالمدينة . ولا يشرع شد الرحال إليه . فإن في الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي مسجد قباء كل سبت ماشياً وراكباً » وكان ابن عمر يفضله <sup>(١)</sup> . وفي لفظ لمسلم « فيصلي فيه ركعتين » وذكره البخاري بشهر إسناده .

وذلك أن الله تعالى نهى عن القيام في مسجد الضرار . قال ( ١٠٧ : ٩ ) والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين ، وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله من قبل ، وليتخلفنَّ إن أردنا إلا الحسنى ، والله يشهد إنهم لكاذبون ،

(١) الظاهر : أن النبي صلى الله عليه وسلم : إنما كان يأتي لزيارة أصحابه في قباء الذين نزل عليهم أول يوم قدم المدينة . وهذه زيارة عادية ، كما يفعل كل أحد من المؤمنين على سبيل الصلة والوادة لإخوانه . واسم « قباء » للقرية للمسجد . فكان يصلي في المسجد تبعاً لا قصداً ، إلا إذا حمت الأحاديث الواردة في الترغيب في الصلاة في مسجد قباء . والله أعلم .

لا تقم فيه أبدا ، لسجد أسس على التقوى ، من أول يوم : أحق أن تقوم فيه ، فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، والله يحب المطهرين ، أفن أسس بنيانه على تقوى من الله ورضوانه خير ، أمن أسس بنيانه على شفا جرف هار ، فانهار به في نار جهنم ؟ والله لا يهدي القوم الظالمين ، لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة في قلوبهم . إلا أن تقطع قلوبهم والله عليم حكيم ) .

وكان مسجد الضرار قد بنى لأبي عامر الفاسق الذي كان يقال له : أبو عامر الراهب . وكان قد تنصر في الجاهلية . وكان المشركون يظلمونه ، فلما جاء الإسلام حصل له من الحسد ما أوجب مخالفته للنبي صلى الله عليه وسلم وفراره إلى الكافرين فقام طائفة من المنافقين يبنون هذا المسجد ، وقصدوا أن يبنوه لأبي عامر هذا . والقصة مشهورة في ذلك فلم يبنوه لأجل فعل ما أمر الله به ورسوله . بل لغير ذلك

فدخل في معنى ذلك من بنى أبنية يضاهي بها مساجد المسلمين لتغير العبادات للمساجد البنية المشروعة : من المشاهد وغيرها . لاسيما إذا كان فيها من الضرار والكفر والتفريق على القبور كمسجد الضرار بين المؤمنين ، والإرصاد لأهل النفاق والبدع المخادين لله ورسوله : ما يقوى بها شبهها بمسجد الضرار . فقال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ( ١٠٨ : ٩ ) مسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ) وكان مسجد قباء أسس على التقوى <sup>(١)</sup> ، ومسجده أعظم في تأسيسه على التقوى من مسجد قباء . كما ثبت في الصحيح عنه « أنه سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى ؟ فقال : مسجدى هذا » فكلا المسجدين أسس على التقوى . ولكن اختص مسجده بأنه أكل

---

(١) لأنه أول مسجد أسس في الإسلام . بناء رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأيام التي أقامها بقباء قبل انتقاله إلى المدينة بأيام . وقباء : ضاحية من ضواحي المدينة ، فيها زروع ونخيل وعيون ماء . لأهل المدينة وفيها بئر يريس . وبينها وبين المدينة مسافة يقطعها الناس في نحو ساعة من الزمن تقريبا .

في هذا الوصف من غيره . فكان يقوم في مسجده يوم الجمعة . ويأتي مسجد قباء يوم السبت .

وفي السنن عن أسيد بن حضير الأنصاري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصلاة في مسجد قباء كعمرة » رواه ابن ماجه والترمذي . وقال حديث حسن غريب .

وعن سهل بن حنيف رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من تطهر في بيته . ثم أتى مسجد قباء ، فصلى فيه صلاة : كان له كأجر عمرة » رواه أحمد والنسائي وابن ماجه .

قال بعض العلماء قوله « من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء » تنبيه على أنه لا يشرع قصد بشد الرجال . بل إنما يأتيه الرجل من بيته الذي يصلح أن يتطهر فيه . ثم يأتيه ، فيقصد كما يقصد الرجل مسجد مصره دون المساجد التي يسافر إليها وأما المساجد الثلاثة : فاتفق العلماء على استحباب إتيانها للصلاة ونحوها . ولكن لو نذر ذلك هل يجب بالنذر ؟ فيه قولان للعلماء .

هل يجب الوفاء بنذر الصلاة ونحوها في أحد المساجد الثلاثة ؟

أحدهما : أنه لا يجب بالنذر إلا إتيان المسجد الحرام خاصة . وهذا أحد قولي الشافعي . وهو مذهب أبي حنيفة ، وبناء على أصله في أنه لا يجب بالنذر إلا ما كان من جنسه واجب بالشرع .

والقول الثاني ، وهو مذهب مالك وأحمد وغيرهما : أنه يجب إتيان المساجد الثلاثة بالنذر . لكن إن أتى القاضل أغناه عن إتيان المفضول . فإذا نذر إتيان مسجد المدينة ومسجد إيلياء ، أغناه إتيان المسجد الحرام ، وإن نذر إتيان مسجد إيلياء أغناه إتيان أحد مسجدَي الحرمين .

وذلك أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » وهذا يعم كل طاعة . سواء كان جنسها واجباً أو لم يكن . وإتيان الأفضل لإجراء الحديث الوارد في ذلك .



وليس هذا موضع تفصيل هذه المسألة .

بل المقصود : أنه لا يشرع السفر إلى مسجد غير الثلاثة . ولو نذر ذلك لم يجب عليه فله باتفاق الأئمة . وهل عليه كفارة يمين ؟ على قولين مشهورين .

وليس بالمدينة مسجد يشرع إتيانه إلا مسجد قباء . وأما سائر المساجد : فلها حكم المساجد العامة ، ولم يخصها النبي صلى الله عليه وسلم بآتيان . ولهذا كان الفقهاء من أهل المدينة لا يقصدون شيئاً من تلك الأما كن إلا قباء خاصة .

وفي المسند عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا في مسجد القتيع ثلاثاً : يوم الاثنين ، ويوم الثلاثاء ، ويوم الأربعاء ، فاستجيب له يوم الأربعاء بين الصلاتين ، فرف البشر في وجهه . قال جابر : فلم ينزل بي أمر مهم غليظ إلا توخيت تلك الساعة فأدعو فيها . فأعرف الإجابة « وفي إسناد هذا الحديث كثير بن زيد ، وفيه كلام : يوثقه ابن معين تارة ، ويضعفه أخرى . وهذا الحديث يمل به طائفة من أصحابنا وغيرهم ، فيتحرون الدعاء في هذا ، كما نقل عن جابر ، ولم ينقل عن جابر رضي الله عنه : أنه تحرى الدعاء في المكان ، بل تحرى الزمان .

فإذا كان هذا في المساجد التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم ، وبنيت بإذنه ، ليس فيها ما يشرع قصده بخصوصه من غير سفر إليه إلا مسجد قباء . فكيف بما سواها ؟

### فصل

وأما المسجد الأقصى : فهو أحد المساجد الثلاثة ، التي تشد إليها الرحال ، مجى . عمر إلى وكان المسلمون لما فتحوا بيت المقدس على عهد عمر بن الخطاب ، حين جاء عمر الشام وامنع إليهم ، فلم النصرى إليه البلد - دخل إليه فوجد على الصخرة زبالة عظيمة جدا <sup>بيت المقدس</sup> وكانت النصرى ألقها عليها ، مماندة لليهود الذين يظلمون الصخرة ويصلون إليها فآخذ عمر في ثوبه منها ، واتبه للمسلمون في ذلك ، ويقال : إنه سخر لها الأنياب

حتى نفقها . ثم قال لكسب الأخبار « أين ترى أن أبني مصلى للسلطين ؟ قال :  
ابنّير خلف الصخرة . قال : يا ابن اليهودية ، خالطتكم يهودية » أو كما قال . قال  
عمر « أبنيه في صدر المسجد . فإن لنا صدور المساجد ، فبناه في قبلي المسجد » وهو  
لا يسمى حرم الذي يسميه كثير من العامة اليوم : الأقصى ، والأقصى : اسم للمسجد كله .  
وللمسجد مكة ولا يسمى هو ولا غيره حرما . وإنما الحرم بمكة والمدينة خاصة .  
وللمدينة

وفي وادي وَجَّ الذي بالطائف نزاع بين العلماء .

فبنى عمر المصلى الذي هو في القبلة ، ويقال : إن تحته درجا كان يصعد منها .  
إلى أمام الأقصى . فبناه على الدرج ، حيث لم يصل إلا أهل الكتاب . ولم يصل  
عمر ولا المسلمون عند الصخرة ولا تمسحوا بها ، ولا قبلوها . بل يقال : إن عمر  
صلى عند محراب داود عليه السلام الخارج .

لم يمس عمر  
الصخرة ولم  
يجربها ولا  
صلى عندها ،

وقد ثبت أن عبد الله بن عمر : « كان إذا أتى بيت المقدس دخل إليه  
وصلى فيه . ولا يقرب الصخرة . ولا يأتيها . ولا يقرب شيئا من تلك البقاع »  
وكذلك نقل عن غيره واحد من السلف المتبرين ، كعمر بن عبد العزيز ،  
والأوزاعي ، وسفيان الثوري ، وغيرهم .

ولم قبلها

وذلك أن سائر بقاع المسجد لازمة لبعضها على بعض ، إلا ما بنى عمر  
رضي الله عنه لمصلى المسلمين .

وإذا كان للمسجد الحرام ومسجد المدينة اللذان هما أفضل من المسجد الأقصى  
بالإجماع . فأحدهما : قد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « صلاة  
في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » والآخر : هو  
المسجد النوى أوجب الله حجه ، والطواف له فيه ، وجعله قبلة لعباده المؤمنين . ومع  
هذا فليس فيها ما يقبل بالقسم ، ولا ما يستلم باليد إلا ما جعله الله في الأرض بمنزلة  
اليمين . وهو الحجر الأسود فكيف يكون في المسجد الأقصى ما يستلم ، أو يقبل ؟  
وكانت الصخرة مكشوفة ولم يكن أحد من الصحابة : لا ولاهم ، ولا علماءهم  
يخصوا بعبادة وكانت مكشوفة في خلافة عمر وعثمان رضي الله عنهما ، مع حكمهما

على الشام . وكذلك في خلافة علي رضي الله عنه ، وإن كان لم يحكم عليها . ثم كذلك في إمارة معاوية وابنه . وابن ابنه .

فلما كان في زمن عبد الملك ، وجرى بينه وبين ابن الزبير من الفتنة ماجرى عبد الملك بن مروان هو الذي بنى القبة على الصخرة ، وقد قيل : إن الناس كانوا يقصدون الحج فيجتمعون بابن الزبير ، أو يقصدوه محجة الحج . فظن عبد الملك شأن الصخرة بما بناه عليها ، وجعل عليها من الكسوة في الشتاء والصيف . ليكثر قصد الناس للبيت المقدس . فاشتغلوا بذلك عن قصد ابن الزبير ، والناس على دين الملوك . وظهر من ذلك الوقت من تعظيم الصخرة ، وبيت المقدس ما لم يكن المسلمون يعرفونه بمثل هذا . وصار بعض الناس ينقل الإسرائيليات في تعظيمها ، حتى روى بعضهم عن كعب الأحبار عند عبد الملك بن مروان - وعروة بن الزبير حاضرا - « إن الله قال للصخرة : أنت عرشي الأدنى » فقال عروة : يقول الله تعالى ( ٢ : ٢٥٠ ) وسع كرسيه السموات والأرض ) وأنت تقول : إن الصخرة عرشي ؟ وأمثال هذا . ولا ريب أن الخلفاء الراشدين لم يبنوا هذه القبة ، ولا كان الصحابة يعظمون الصخرة ، ولا يتحرون الصلاة عندها ، حتى ابن عمر رضي الله عنهما مع كونه كان يأتي من الحجاز إلى المسجد الأقصى ، كان لا يأتي الصخرة . وذلك أنها كانت قبله ، ثم نسخت ، وهي قبله اليهود . فلم يبق في شريعتنا ما يوجب تخصيصها بحكم ، كما ليس في شريعتنا ما يوجب تخصيص يوم السبت ، وفي تخصيصها بالتعظيم : مشابهة لليهود . وقد تقدم كلام المصنف في يوم السبت وعاشوراء ونحو ذلك .

وقد ذكر طائفة من متأخري الفقهاء من أصحابنا وغيرهم : أن الميمين تلتظ من غلط الميمين بيت المقدس بالتحليف عند الصخرة . كما تلتظ في المسجد الحرام بالتحليف بين الركن والمقام ، وكما تلتظ في مسجده صلى الله عليه وسلم بالتحليف عند منبره ، لكن ليس لهذا أصل في كلام أحد ولا غيره من الأئمة . بل السنة أن تلتظ الميمين

عبد الملك بن مروان هو الذي بنى القبة على الصخرة وكساها

من غلط الميمين عند الصخرة وعند القبور فهو ضال مبتدع

فيه كما تفلظ في سائر المساجد عند المنبر . ولا تفلظ الميمن بالتحليف عند ما لم يشرع للمسلمين تعظيمه ، كما لا تفلظ بالتحليف عند الشاهد ومقامات الأنبياء ونحو ذلك . ومن فعل ذلك فهو ضال مبتدع ، مخالف للشرعية .

**أَكْذِيبْ أَهْلَ الْكِتَابِ فِي فَضَائِلِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَغَيْرِهِ مِنْ الْبَقَاعِ الَّتِي بِالشَّامِ .** وذكروا فيها من الآثار للنقولة عن أهل الكتاب ، وعن أخذ عنهم : مالا يحل للمسلمين أن يفتوا عليه دينهم . وأمثل من ينقل عنه تلك الإسرائيليات : كعب الأحبار ، وكان النشاميون قد أخذوا عنه كثيراً من الإسرائيليات <sup>(١)</sup> وقد قال معاوية رضى الله عنه « مارأيتنا في هؤلاء المحدثين عن

(١) والتتبع لسيرة كعب الأحبار بدقة وتخصص يتبين له أن كعباً لم يخلص من يهوديته ، ولعل الظروف التي كانت تحيط به في ذلك الوقت — وهو وقت عزة الإسلام وقوته ونفوذ سلطانه — كانت تحمله أثقل عبء بإظهاره الإسلام ، ولعله قد استطاع أن يستفيد من ذلك أيضاً باغترار بعضهم بهذه العزة في الدولة الإسلامية بصر الفاروق رضى الله عنه وأرضاه ، وغفلتهم عن إعزاز الإسلام في أنفسهم باليقظة بالتجافي عن الترف ، والفحص عن أولئك الدخلاء في الإسلام ، وهم من قبل أن يلبسوا ثوب الإسلام قد كانوا قادة وأئمة في الكفر ، وأعداء الإسلام ، فكان من كل هذه الفضلات : قتل عمر ، ثم قتل عثمان ، ثم الفتن التي انتشرت فلفت المسلمين في مثل قطع الليل المظلم ، فكان في طوايلها حرب على ومعاوية ، وما تلا ذلك من فتن في العقائد والأعمال والحكم والدولة ، وفي المؤلفات والكتب ، حتى انحرف المسلمون بها عن الحجة ، وذهبوا شيعاً وأحزاباً فذهبت رحمتهم وزلزلت أركان دولتهم زلزلاً عديداً ، وبطنوا إلى حالة من الوهن والضعف . استطاع اليهود — أمة القرعة والخنازير — أن يقتطعوا من بلاد المسلمين أولى القبلتين ، فأسسوا فيها دولة يبرفون منها على أهم البلاد الإسلامية . ويطمعون أن يمدوا أيديهم المحرمة إلى قلب العالم الإسلامى : مكة والدينة . ولكنهم لن ينالوا بئسهم . فإنا نرجو أن تكون تلك الأحداث قد أيقظت المسلمين من نومهم العميق ، وعرفتهم أن الحياة العزيزة لا تكون للناسين التافلين ، وإنما تكون لليقظين المؤمنين بالله وكتابه ورسوله وآياته الكونية وأوسنته التي لا تبدل ، فنسأل الله أن يتم للمسلمين اليقظة والحياة والقوة ، فيمودوا إلى =

أهل الكتاب أمثل من كذب . وإن كنا لنبلو عليه الكذب أحياناً » وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، فإما أن يحدثوك بما طل فصدقوه . وإما أن يحدثوك بحق فتكذبوه » .

ومن العجب : أن هذه الشريعة المحفوظة المحروسة مع هذه الأمة المصومة التي لا تجتمع على ضلالة : إذا حدث بعض أعيان التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ، كعطاء بن أبي رباح والحسن البصري ، وأبي العالية ونحوهم . وهم من خيار علماء المسلمين وأكابر أئمة الدين : توقف أهل العلم في مراسيلهم . فمنهم من يرد المراسيل مطلقاً . ومنهم من يقبلها بشروط . ومنهم من يميز بين من عادته أن لا يرسل إلا عن ثقة ، كسميد بن السيب . وإبراهيم النخعي ، وعبد الله بن سيرين ، وبين من عرف عنه : أنه قد يرسل عن غير ثقة ، كأبي العالية ، والحسن . وهؤلاء ليس بين أحدهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم إلا رجل أو رجلان أو ثلاثة مثلاً ، وأما ما يوجد في كتب المسلمين في هذه الأوقات من الأحاديث التي يذكرها صاحب الكتاب مرسله . فلا يجوز الحكم بصحتها باتفاق العلماء ، إلا أن يعرف أن ذلك من نقل أهل العلم بالحديث ، الذين لا يحدثون إلا بما صح ، كالبخاري في الملقات التي يجزم فيها بأنها صحيحة عنده وما وقفه كقول « وقد ذكر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده » ونحو ذلك فإنه حسن عندهم هذا وليس تحت آدم السماء بعد القرآن كتاب أصح من البخاري . فكيف بما ينقله كتب الأخبار وأمثاله عن الأنبياء ، وبين كذب النبي الذي ينقل عنه ألف سنة ، وأكثر وأقل ؟ وهو لم يسند علك من ثقة بعد ثقة : بل غايته : أن الإسلام الصحيح من كتاب الله وسنة رسوله . وقتلوا من قلوبهم عدو الإسلام من الشرك والوثنية والنسوق والسيان . لينبوا أعدوهم من اليهود والنصارى والملاحدين فتعود لهم العزة التي كانت لأبائهم الأولين . ويرجع لهم السلطان الذين كان لسلفهم الصالحين .

الطاء  
لا يلبون  
مراسيل

الحدثين الثقات  
إلا بشروط ،  
فكيف  
يقبلون هذه  
الإسرائيليات ؟

ينقل عن بعض الكتب التي كتبها شيوخ اليهود، وقد أخبر الله عن تبديلهم وتحريفهم، فكيف يحل للسلم أن يصدق شيئاً من ذلك، بمجرد هذا النقل؟ بل الواجب أن لا يصدق ذلك ولا يكذبه أيضاً إلا بدليل يدل على كذبه. وهكذا أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم.

وفي هذه الأسرائليات: مما هو كذب على الأنبياء، أو ما هو منسوخ في شريعتنا ما لا يملحه إلا الله.

ولا هدى للناس إلا باتباع السابقين الأولين من التابعين لم ياحسان قد فتحوا البلاد بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، وسكنوا بالشام والعراق ومصر وغير هذه الأمصار. وهم كانوا أعلم بالدين وأتبع له ممن بعدهم. وليس لأحد أن يخالفهم فيما كانوا عليه. فإما كان من هذه البقاع لم يعظموه، أو لم يقصدوا تخصيصه بصلاة أو دعاء، أو نحو ذلك: لم يكن لنا أن نخالفهم في ذلك، وإن كان بعض من جاء بعدهم من أهل القضاة والدين فعل ذلك: لأن اتباع سبيلهم أولى من اتباع سبيل من خالف سبيلهم. وما من أحد نقل عنه ما يخالف سبيلهم إلا وقد نقل عن غيره. ممن هو أعلم منه وأفضل أنه خالف سبيل هذا الخالف. وهذه جملة جامعة لا يتسع هذا الموضع لتفصيلها.

وقد ثبت في الصحيح «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بيت المقدس ليلة الإسراء صلى فيه ركعتين» ولم يصل بمكان غيره ولا زاره. وحديث المراج فيه ما هو في الصحيح. وفيه ما هو في السنن أو في المسانيد. وفيه ما هو ضيف. وفيه ما هو من الموضوعات المختلفة. مثل ما يرويه بعضهم فيه «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له جبرائيل: هذا قبر أبيك إبراهيم، أنزل فصل فيه. وهذا بيت لحم مولد أخيك عيسى، أنزل فصل فيه».

وأعجب من ذلك: أنه قد روى فيه «أنه قيل له في المدينة: أنزل فصل ههنا» قبل أن يبنى مسجده. وإنما كان المكان مقبرة للمشركين. والنبي

لا هدى للناس  
إلا باتباع  
السابقين  
الأوليين من  
التابعين

ما أضيف إلى  
حديث  
الاسراء من  
الأكاذيب

صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إنما نزل هناك لما بركت ناقته هناك . فهذا ونحوه من الكذب الخلقى يأتلف أهل المعرفة . وبيت لحم كنيسة من كنائس النصارى ، ليس في إثباتها فضيلة عند المسلمين ، سواء كان مولد عيسى أو لم يكن . بل قبر إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لم يكن في الصحابة ولا التابعين لم ياحسان من يأتيه للصلاة عنده ، ولا الدعاء ، ولا كانوا يقصدونه للزيارة أصلاً . وقد قدم المسلمون إلى الشام غير مرة مع عمر بن الخطاب ، واستوطن الشام خلافتهم من النصارى هم الصحابة . وليس فيهم من فعل شيئاً من هذا . ولم يبن المسلمون عليه مسجداً أصلاً . لكن لما استولى النصارى على هذه الأمكنة في أواخر المائة الرابعة ، لما أخذوا البيت المقدس ، بسبب استيلاء الرافضة على الشام ، لما كانوا ملوك مصر — والرافضة أمة مخذولة . ليس لها عقل صحيح ، ولا نقل صريح ، ولا دين مقبول ، ولا دنيا منصوره — قويت النصارى ، وأخذت السواحل وغيرها من الرافضة . وحينئذ تقبت النصارى حجرة الخليل صلوات الله عليه . وجعلت لها باباً . وأثر القبر ظاهر في الباب . فكان اتخاذ ذلك معيداً مما أحدثته النصارى . ليس من عمل سلف الأمة وخيارها .

### فصل

وأصل دين المسلمين : أنه لا تختص بقعة بقصد العبادة فيها إلا المساجد خاصة . الإسلام جاء بمحو تعظيم ما كان غير المساجد بالعبادة : يعظمون حراه ونحوه من البقاع : هو مما جاء الإسلام بمحوه وإزالته ونسخه .

ثم المساجد جميعها تشترك في العبادات . فكل ما يفعل في مسجد يفعل المساجد سواء في سائر المساجد . إلا ما خص به المسجد الحرام من الطواف ونحوه . فإن في العبادة إلا خصائص المسجد الحرام لا يشاركه فيها شيء من المساجد . كما أنه لا يصلى إلا فيه . إلى غيره .

ما خصه  
الرسول

مسجد المدينة  
وللمسجد  
الأقصى لا  
مزية فيها  
عن بقية  
المساجد إلا

وأما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى : فإن ما يشرع فيها من العبادات يشرع في سائر المساجد . كالصلاة والدعاء ، والذكر والقراءة ، والاعتكاف . ولا يشرع فيها جنس ما لا يشرع في غيرها ، لا تقبيل شيء ، ولا استلامه ، ولا الطواف به . ونحو ذلك . لكنهما أفضل من غيرها . فالصلاة فيها تضاهف على الصلاة في غيرها .

مضاعفة الأجر  
لصلاة

أما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم : فقد ثبت في الصحيح « أن الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام » وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد ، إلا المسجد الحرام . فإني آخر الأنبياء . ومسجدي آخر المساجد » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه ، إلا المسجد الحرام » وفي مسلم أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « إن امرأة اشتكت شكوى . فقالت : إن شفاني الله لأخرجن فلا ضلين » في بيت المقدس . فبرأت . ثم تجهزت تريد الخروج . فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرتها بذلك . فقالت : اجلسي ، فكلتي ما صنعت ، وصلي في مسجد الرسول . فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة » .

وفي للسند عن ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام . وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في مسجدي بمائة صلاة » قال أبو عبد الله المقدسي : إسناده على رسم الصحيح .



ولهذا جاءت الشريعة بالاعتكاف الشرعى فى المساجد : بدل ما كان يفعل قبل الإسلام من المجاورة بنار حراء ونحوه . فكان النبي صلى الله عليه وسلم يستكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله .

والاعتكاف من العبادات المشروعة بالمساجد باتفاق الأئمة ، كما قال تعالى ( ٢ : ١٨٧ ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد ) أى فى حال عكوفكم فى المساجد لا تباشروهن . وإن كانت المباشرة خارج المسجد . ولهذا قال الفقهاء : إن ركن الاعتكاف لزوم المسجد لعبادة الله . وعظومه الذى يبطله : مباشرة النساء .

فأما العكوف والمجاورة عند شجرة أو حجر ، تمثال أو غير تمثال ، أو العكوف ، العكوف عند المجاورة عند قبر نبي أو غير نبي ، أو مقام نبي أو غير نبي : فليس هذا من دين المسلمين . بل هو من جنس دين المشركين الذين أخبر الله عنهم بما ذكره فى كتابه حيث قال ( ٢١ : ٥١ - ٥٨ ) وقد آتينا إبراهيم رشده من قبل . وكنا به عالمين . إذ قال لأبيه وقومه : ما هذه التماثيل التى أنتم لها عاكفون ؟ قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين . قال : لقد كنتم أنتم وأباؤكم فى ضلال مبين . قالوا : أجبنا بالحق أم أنت من اللاحين ؟ قال : بل ربكم رب السموات والأرض الذى فطرهن . وأنا على ذلكم من الشاهدين . وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين . فجعلهم جذاذاً إلا كبيراً لهم لعلهم ليه يرجعون ) .

وقال تعالى ( ٢٦ : ٦٩ - ٨٩ ) واتل عليهم نبأ إبراهيم ، إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون ؟ قالوا : نعبد أصناماً فنظّل لها عاكفين . قال هل يسمعونكم إذ تدعون ، أو ينصونكم أو يضرون ؟ قالوا بل وجدنا آباءنا كذلك يفعلون ، قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون ، أنتم وأباؤكم الأقدمون ؟ فإنهم عدّوا إلى إل رب العالمين . الذى خلقنى فهو يهدين ، والذى هو يطمسنى ويسقين . وإذا مرضت فهو يشفين . والذى يعنى ثم يحين ، والذى أطعم أن يغفرلى خطيئتي يوم الدين . رب هب لى

العكوف عند  
القبور والآثار  
من دين  
الوثنية

حكماً وألحقني بالصالحين ، واجعل لي لسان صدق في الآخرين . واجعلني من ورثة جنة النعيم . واغفر لأبي إنه كان من الضالين ، ولا تخزني يوم يبعثون . يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ) .

وقال تعالى ( ٧ : ١٣٨ ، ١٣٩ ) وجاوزنا بيني وإسرائيل البحر فأتوا على قوم يصكفون على أصنام لهم ، قالوا : يا موسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة . قال : إنكم قوم تجهلون . إن هؤلاء متبتر ما هم فيه ، وباطل ما كانوا يعملون ) .  
فهذا عكوف للمشركين ، وذلك عكوف للمسلمين .

فصكوف المؤمنين : في الساجد لعبادة الله وحده لا شريك له . وعكوف المشركين : على ما يرجونه ويخافونه من دون الله ، ومن يتخذونهم شركاء لله وشفعاء عند الله .

فإن للمشركين لم يكن أحد منهم يقول : إن العالم له خالقان ، ولا إن الله معه إله يساويه في صفاته . هذا لم يقله أحد من المشركين ، بل كانوا يقولون بأن خالق السموات والأرض واحد . كما أخبر الله عنهم بقوله ( ٣١ : ٢٥ و ٣٩ : ٣٨ ) ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ؟ ليقولن الله ( وقوله تعالى ( ٢٣ : ٨٤ - ٨٩ ) قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله . قل : أفلا تذكرون ؟ قل : رب السموات السبع ورب العرش العظيم ؟ سيقولون : لله . قل : أفلا تتقون ؟ قل : من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه إن كنتم تعلمون ؟ سيقولون لله . قل : فأنى تُشعرون ؟ ) .

وكانوا يقولون في تلييتهم « لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك ، تملكه وما ملك » فقال تعالى ( ٣٠ : ٢٨ ) ضرب لكم مثلا من أنفكم هل لكم مما ملكت أيما نكم من شركاء فيما رزقناكم ، فأنتم فيه سواء : تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ؟ ) .

وكانوا يتخذون آلهتهم وسائط تقريبهم إلى الله زلفى ، وتشفع لهم ، كما قال

الأولون كانوا  
مشركين  
في الإلهية  
وموحدون  
في الربوبية

تعالى : ( ٣٩ : ٤ ) والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله  
ذئلي ) وقال تعالى ( ٣٩ : ٤٣ ، ٤٤ ) أم اتخذوا من دون الله شفعاء ؟ قل : أولو  
كانوا لا يملكون شيئا ولا يملكون ؟ قل : لله الشفاعة جميعاً ، له ملك السموات  
والأرض ) .

وقال تعالى ( ١٠ : ١٨ ) ويعبدون من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون  
هؤلاء شفعاؤنا عند الله . قل : أنبئوني بالله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض ؟  
وقال تعالى عن صاحب يس ( ٣٦ : ٢٢ - ٢٥ ) وما لي لأعبد الذي فطرني  
وإليه ترجعون ، أناخذ من دونه آلهة ، إن يردن الرحمن بضر لا تنق عني شفاعتهم  
شيئا ولا ينقدون ؟ إني إذا لفي ضلال مبين ، إني آمنت بربكم فاسمعون ) .

وقال تعالى ( ٦ : ٩٤ ) ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ، وتركتم  
ما خولناكم وراء ظهوركم ، وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء .  
لقد قطع بينكم وصل عنكم ما كنتم ترزعون ) .

وقال تعالى ( ٣٢ : ٤ ) مالكم من دونه من ولى ولا شفيع )  
وقال تعالى ( ٦ : ٥١ ) وأنذر به الذين يخافون أن يحشروا إلى ربهم ليس لهم  
من دونه ولى ولا شفيع لهم يفتون ) .

النلاة والشفاعة  
وللتوسطون  
في الشفاعة

وهذا الموضع افترق الناس فيه ثلاث فرق : طرفان ووسط .

فالشركون ومن وافقهم من مبتدعة أهل الكتاب ، كالنصارى ومبتدعة هذه  
الامة : أثبتوا الشفاعة التي لها القرآن .

والخوارج والمعتزلة أنكروا شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر  
من أمته . بل أنكروا طاعة من أهل البدع انتفاع الانسان بشفاعة غيره ودعائه ،  
كما أنكروا انتفاعه بصدقة غيره وصيامه عنه . وأنكروا الشفاعة بقوله تعالى  
( ٢ : ٢٥٤ ) من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ) وبقوله تعالى  
( ٤٦ : ١٨ ) ما فضل من حميم ولا شفيع بطاع ) وغير ذلك .

وأما سلف الأمة وأئمتها ومن تبهم من أهل السنة والجماعة : فأثبتوا ما جاءت به السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم : من شفاعته لأهل الكبائر من أمته ، وغير ذلك من أنواع شفاعاته ، وشفاعة غيره من الأنبياء والملائكة .

وقالوا : إنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد . وأقروا بمساومات به السنة من انتفاع الانسان بدعاء غيره وشفاعته ، والصدقة عنه ، بل والصوم عنه في أصح قولى العلماء ، كما ثبتت به السنة الصحيحة الصريحة ، وما كان في معنى الصوم .

وقالوا : إن الشفيع يطلب من الله ويسأله . ولا تنفع الشفاعاة عنده إلا بإذنه قال تعالى ( ٢ : ٢٥٥ من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه ) وقال ( ٢١ : ٢٨ ) ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ) وقال ( ٥٣ : ٢٦ ) وكم من ملك في السموات لا تنفى شفاعتهم شيئا إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى ؟ ) .

وقد ثبت في الصحيح : أن سيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم « إذا طُلبت منه الشفاعاة - بعد أن تطلب من آدم وأولى العزم : نوح ، وإبراهيم ، وموسى ، وعيسى فيردونها إلى محمد صلى الله عليه وسلم المبد الذى غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر - قال : فأذهب إلى ربى ، فإذا رأيته خروا له ساجدا . فأحد ربى بحامد يفتحها على ، لا أحسنها الآن ، فيقول : أى محمد ، ارض رأسك ، وقل يسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع . فأقول : رب أمتى ، رب أمتى . فيحد لي حدا . فأدخلهم الجنة » .

وقال تعالى ( ١٧ : ٥ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زحمت من دونه ، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذورا ) . قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون العزيز واليسيع والملائكة . فأنزل الله

— 110 —

وقد ثبت في الصحيح : أن أباهريرة قال : « يا رسول الله ، أرى الناس شفاععة الرسول  
أحمد بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : يا أباهريرة ، لقد خلفت أن لا يسألني عن هذا  
الحديث أحد أولى منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث . أحمد الناس  
بشفاعتي يوم القيامة : من قال لا إله إلا الله ، يبتغى به وجه الله » .  
فكلما كان الرجل أتم إخلاصاً لله كان أحق بالشفاعة .

وأما من علق قلبه بأحد من المخلوقين يرجوه ويخافه : فهذا من أبعد الناس عن الشفاعة .

شفاعة المخلوق عند المخلوق تكون بإعانة الشافع للمنفوع له ، فبغير إذن  
 المنفوع عنده . بل يشفع إما لحاجة المنفوع عنده إليه ، وإما لخوفه منه . فيحتاج  
 أن يقبل شفاعته عنده . والله تعالى غنى عن العالمين . وهو وحده سبحانه يدبر شفاعة المخلوق  
 العالمين كلهم . فما من شفيع إلا من بعد إذنه . فهو الذى يأذن للشفيع فى الشفاعة  
 وهو يقبل شفاعته ، كما يُلوِّمُ الداعى الدعاء ، ثم يجب دعاءه . فالأمر كله له .  
 فإذا كان العبد يرجو شفيعا من المخلوقين : فقد لا يختار ذلك الشفيع أن  
 يشفع له . وإن اختار ، فقد لا يأذن الله له فى الشفاعة ، ولا يقبل شفاعته .

وأفضل الخلق : محمد صلى الله عليه وسلم ، ثم إبراهيم . وقد امتنع النبي صلى الله عليه وسلم أن يستغفر لهما أبي طالب ، بعد أن قال « لَا أَسْتَغْفِرُ لَكَ مَا لَمْ أَتُكِّرْهُ عَلَيْكَ » وقد صلى على المتأقين ودعا لهم . فقيل له ( ٩ : ٨٤ ) ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ( وقال الله له أولا ( ٩ : ٨٠ ) إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ) فقال « لو أعلم أني لوزدت على السبعين يغفر لهم لزدت » فأنزل الله ( ٦٣ : ٦ ) سواء عليهم أعتفرت لهم أم لم تستغفر لهم (من يغفر الله لهم ) .

وقال تعالى ( ١١ : ٧٤ - ٧٦ ) فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري  
بمجادلنا في قوم لوط . إن إبراهيم خليل أولاه منيب . يا إبراهيم أعرض عن هذا .  
إنه قد جاء أمر ربك . وإنيهم آتيهم عذاب غير مردود ) .

ولما استغفر إبراهيم عليه السلام لأبيه بعد وعده بقوله ( ١٤ : ٤١ ) ربنا  
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يرمي يقوم الحساب ) قال تعالى ( ٦٠ : ٤ ) قد كانت لكم  
أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه : إذ قالوا لقومهم : إنا برآء منكم وما تعبدون  
من دون الله . كفرنا بكم . وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا ، حتى تؤمنوا  
بالله وحده ، إلا قول إبراهيم لأبيه : لا تستغفرن لك ) وقال تعالى ( ٩ : ١١٣ ، ١١٤ )  
ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولى قُبُولَى ، من بعد  
ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم . وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة  
وعدها إياه . فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ) .

حق الله .  
وحي عباده  
من الأنبياء  
والمؤمنين  
والله سبحانه له حقوق لا يشركه فيها غيره . ولرسل حقوق لا يشركهم  
فيها غيرهم . وللمؤمنين على المؤمنين حقوق مشتركة .  
ففي الصحيحين : عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال « كنت رديف النبي

صلى الله عليه وسلم . فقال لي : يا معاذ ، أتندى ماحق الله على العباد ؟ قلت : الله  
ورسوله أعلم . قال : حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا . يا معاذ ، أتندى  
ماحق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حقه عليه :  
أن لا يعذبهم » .

فإنه تعالى مستحق أن يعبد لا يشرك به شيء . وهذا هو أصل التوحيد  
الذي بعث الله به الرسل ، وأنزلت به الكتب .

قال تعالى ( ٤٣ : ٤٦ ) وأسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أجبنا من دون  
الرحمن آلهة يبدون ؟ ) وقال تعالى ( ٢١ : ٢٥ ) وما أرسلنا قبلك من رسول إلا

نوحى إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون ) وقال تعالى (٣٦:١٦) ولقد بعثنا في كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ) .

ويدخل في ذلك : أن لا نخاف إلا إياه . ولا نتق إلا إياه ، كما قال تعالى . (٥٢:٢٤) ومن يطع الله ورسوله ويعش الله وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ) .

فجعل الطاعة لله وللرسول . وجعل الخشية والتقوى لله وحده . وكذلك قال تعالى ( ٩ : ٥٩ ) ولوا أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا : حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون ) .

فجعل الإيتاء لله وللرسول . كما قال تعالى ( ٥٩ : ٨ ) ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) فالللال ما ناله الرسول . والحرام ما حرمه الرسول . والدين ما شرعه الرسول .

وجعل التحسب بالله وحده . فقال تعالى ( وقالوا حسبنا الله ) ولم يقل ورسوله ، كما قال تعالى (١٧٣:٣) الذين قال لهم الناس : إن الناس قد جمعوا لكم فاخشعوا . فزادهم إيماناً ، وقالوا : حسبنا الله ونعم الوكيل ) وقال تعالى ( ٨ : ٦٤ ) يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ) أى حسبك وحسب من اتبعك الله . فهو وحده كافيك . ومن ظن أن معناها : حسبك الله وللمؤمنون . فقد غلط غلطاً عظيماً . لوجوه كثيرة مبسطة في غير هذا الموضع .

ثم قال ( وقالوا سيؤتينا الله من فضله ورسوله ) فجعل الفضل لله . وذكر الرسول في الإيتاء ، لأنه لا يباح إلا ما أباحه الرسول . فليس لأحد أن يأخذ كل ما تيسره ، إن لم يكن مباحاً في الشريعة .

ثم قال ( إنا إلى الله راغبون ) فجعل الرغبة إلى الله وحده ، دون ما سواه . كما قال تعالى في سورة الانشراح ( فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب ) فأمر بالرغبة إليه .

ولم يأمر الله قط مخلوقاً أن يسأل مخلوقاً . وإن كان قد أباح ذلك في بعض

الحير للعبد  
أن لا يسأل  
إلا الله

المواضع ، لكنه لم يأمر به . بل الأفضل للعبد : أن لا يسأل قط إلا الله . كما ثبت في الصحيح في صفة الذين يدخلون الجنة بنير حساب « هم الذين لا يسترقون ، ولا يكتون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون » فصل من صفاتهم : أنهم لا يسترقون . أى لا يطلبون من غيرهم أن يرقّيه . ولم يقل « لا يرقون » وإن كان ذلك قد روى في بعض طرق مسلم . فهو غلط . فإن النبي صلى الله عليه وسلم « رقى نفسه وغيره » لكنه لم يسترق . فالاسترق طالب الدعاء من غيره ، بخلاف الرقى لغيره . فإنه كالعلاج له .

وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن عباس « إذا سألت فاسأل الله . وإذا استعنت فاستعن بالله » .

فأله هو الذى يتوكل عليه ، ويستعان به ، ويستغاث به ، ويخاف ويرجى ويعبد ، وتنيب القلوب إليه . لا حول ولا قوة إلا به ، ولا منجى منه إلا إليه . والقرآن كله يحقق هذا الأصل .

والرسول صلى الله عليه وسلم يطاع ويُحِبُّ وَيُرضَى به ويسلم إليه حكمه ، وَيُزَرَّرُ وَيُوقَّرُ وَيَقْبَعُ ، ويؤمن به وبما جاء به . قال تعالى ( ٤ : ٨٠ من يطع الرسول فقد أطاع الله ) وقال تعالى ( ٤ : ٦٤ وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ) وقال تعالى ( ٩ : ٦٣ والله ورسوله أحق أن يرضوه ) وقال تعالى ( ٩ : ٢٤ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتمسكوا حتى يأتي الله بأمره )

وفى الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال « ثلاث من كنّ فيه وجد حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا الله . ومن كان يكره أن يرجع في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى في النار » وقال « والفتى نفسى بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون



أحبّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين » وقال له عمر « يا رسول الله ، لأنت أحبّ إلى من كل شيء إلا من نفسي . قال : لا يا عمر ، حتى أكون أحبّ إليك من نفسك . قال : فلأنت أحبّ إلى من نفسي . قال : الآن يا عمر »

وقال تعالى ( ٣ : ٣٢ قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ) وقال تعالى ( ٤٨ : ٨ ، ٩ إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله وتقرّروه وتقرّوه ) أى الرسول خاصة ( وتسبحوه بكرة وأصيلا ) أى تسبحوا الله تعالى

فالإيمان بالله والرسول ، والتعزير والتوقير : للرسول . والتسبيح : لله وحده . وهذا الأصل مبسوط في غير هذا الموضع .

وقد بعث الله محمدا صلى الله عليه وسلم بتحقيق التوحيد وتجريده ، ونفى الشرك بكل وجه ، حتى في الألفاظ . كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يقولن أحدكم : ما شاء الله وشاء محمد ، بل ما شاء الله ، ثم شاء محمد » وقال له رجل « ما شاء الله وشئت . فقال : أجعلني لله ندا ؟ قل : ما شاء الله وحده » والعبادات التي شرعها الله كلها تتضمن إخلاص الدين كله لله ، تحقيقاً لقوله تعالى ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ) .

فالصلاة لله وحده . والصدقة لله وحده . والصيام لله وحده . والحج لله وحده ، إلى بيت الله وحده . فاللقود من الحج : عبادة الله وحده في البقاع التي أمر الله بمبادته فيها . ولهذا كان الحج شعار الحنيفية . حتى قال طائفة من السلف « حنفاء لله : أى حجاجا » فإن اليهود والنصارى لا يحجون البيت .

قال طائفة من السلف . لما أنزل الله تعالى ( ٣ : ٨٥ ) ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ) قالت اليهود والنصارى : نحن مسلمون . فأنزل الله تعالى

( ٣ : ٩٧ ) **وَقَدْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعِ إِلَيْهِ سَبِيلًا )** قَالُوا : أَلَا نَحْجُّ ؟  
**قَالَ تَعَالَى ( وَمَنْ كَثُرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنَى عَنِ الْمَالِينَ )**

**الإسلام دين** وقوله تعالى ( ومن يتنفع غير الإسلام ديناً - الآية ) عام في الأولين والآخرين  
**الأنبياء جميعاً** بأن دين الإسلام : هو دين الله الذي جاء به أنبيأؤه وعليه عباده المؤمنون . كما ذكر  
 الله ذلك في كتابه ، من أول رسول بعثه إلى أهل الأرض : نوح ، وإبراهيم ،  
 وإسرائيل ، وموسى ، وسليمان ، وغيرهم من الأنبياء والمؤمنين .

قال الله تعالى في حق نوح ( ١٠ : ٧١ ، ٧٢ ) واتل عليهم نبأ نوح ، إذ قال  
 لقومه : يا قوم ، إن كان كُبر عليكم مَقَامِي وتذكيري بآيات الله ؟ فلي الله  
 توكلت . فأجمعوا أمركم وشركاهكم ، ثم لا يكن أمركم عليكم غُتَةً ، ثم اقصوا إلى ،  
 ولا تنظروا . فإن توليتم فإنا سآئلكم من أجر . إن أجرى إلا على الله ، وأمرت أن  
 أكون من المسلمين )

وقال تعالى في إبراهيم وإسرائيل ( ٢ : ١٣٠ - ١٣٣ ) ومن يرغب عن ملة  
 إبراهيم إلا من سفة نفسه . ولقد اسطقناه في الدنيا . وإنه في الآخرة لمن  
 الصالحين . إذ قال له ربه : أسلم . قال : أسلمت لرب العالمين . ووصى بها إبراهيم  
 بنيه ويعقوب : يا بُنَيَّ ، إن الله اصطفى لكم الدين . فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون  
 أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ، إذ قال لبنيه : ما تعبدون من بعدى ؟  
 قالوا : نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسحاق إلهاً واحداً ، ونحن له مسلمون )  
 وقال تعالى عن يوسف ( ١٢ : ١٠١ ) رب قد آتيتني من الملك ، وعلمتني  
 تأويل الأحاديث . فاطر السموات والأرض . أنت وليي في الدنيا والآخرة .  
 توفى مسلماً وألحقني بالصالحين )

وقال تعالى عن موسى وقومه ( ١٠ : ٨٤ ) وقال موسى لقومه : يقوم إن كنتم  
 آمنتم بالله فعليه توكلوا . إن كنتم مسلمين )

وقال في أنبياء بني إسرائيل ( ٥ : ٤٤ ) إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور ، يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأخبار - الآية )  
وقال تعالى عن بلقيس ( ٢٧ : ٤٤ ) رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان  
فأمر رب الملئكة

وقال تعالى عن أمة عيسى ( ٥ : ١١١ ) وإذ أوحيت إلى الخواريص : أن آمنوا  
بى وبرسولى . قالوا : آمنا ، واشهد بأننا مسلمون )  
وقال تعالى عنهم أيضاً ( ٥ : ٨٣ ) ربنا آمنا بما أنزلت واتبعتنا الرسول  
فأكتبنا مع الشاهدين ) .

وقال تعالى ( ٤ : ١٢٥ ) ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبعت  
ملة إبراهيم حنيفاً ، واتخذ الله إبراهيم خليلاً ) .

وقال تعالى ( ٢ : ١١١ ، ١١٢ ) وقالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو  
نصارى ، تلك أمانتهم ، قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ، بل من أسلم  
وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) .  
وقد فسر إسلام الوجه لله بما يتضمن إخلاص قصد العبد لله بالعبادة له وحده ،  
وهو محسن بالعمل الصالح للشروع بالمأمور به .

وهذان الأصلان : جامع الدين : أن لا نعبد إلا الله ، وأن نعبد بما شرع الدين : أن لا  
لا نعبد بالبدع .  
قال تعالى ( ١٨ : ١١٠ ) فمن كان يرجو لقاء ربه فليصل عملاً صالحاً ولا يشرك  
بعبادة ربه أحداً ) .

وكان عمر بن الخطاب يقول في دعائه « اللهم اجعل عملى كله صالحاً ،  
: لوجهك خالصاً ، ولا تجعل لأحد فيه شيئاً » .

قال الفضيل بن عياض في قوله تعالى ( ٢٩ : ٢٠ ) ليولكم أيكم أحسن عملاً ) قال :  
أخلصه وأصوبه . قالوا : بأبطل ، مأصوبه وأخلصه ؟ قال : إن العمل إذا كان

خالصاً ولم يكن مغواً ، لم يقبل ، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل ،  
حتى يكون خالصاً صواباً . والخالص : أن يكون لله . والصواب : أن يكون  
على السنة .

وهذان الأعلان هما تحقيق الشهادتين اللتين هما رأس الإسلام : شهادة أن  
لا إله إلا الله ، وشهادة أن محمداً رسول الله . فإن الشهادة لله بأنه لا إله إلا هو :  
تتضمن إخلاص الألوهية له . فلا يجوز أن يتأله القلب غيره : لا بحب ،  
ولا خوف ، ولا رجاء ، ولا إجلال ، ولا إكبار ، ولا رغبة ، ولا رهبة . بل  
لابد أن يكون الدين كله لله . كما قال تعالى ( ٨ : ٣٩ ) وتأتولم حتى لاتكون فتنة  
ويكون الدين كله لله ) .

فإذا كان بعض الدين لله ، وبعضه لنبيه : كان في ذلك من الشرك  
بحسب ذلك .

وكال الدين كما جاء في الحديث الذي رواه الترمذى وغيره « من أحب لله ،  
وأبغض لله ، وأعطى لله ، ومنع لله : فقد استكمل الإيمان » .

فالؤمنون يحبون الله ولله . والمشركون يحبون مع الله . كما قال تعالى ( ٢ : ١٦٥ )  
ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله . والذين آمنوا  
أشد حباً لله ) .

ما تقتضيه الشهادة بأن محمداً رسول الله : تتضمن تصديقه في كل ما أخبر ، وطاعته  
شهادة أن محمداً في كل ما أمر . فإثباته وجب إثباته . وما نفيه وجب نفيه . كما يجب على المخلوق  
رسول الله أن يثبتوا لله ما أثبتته الرسول لربه من الأسماء والصفات ، وينفوا عنه ما نفيه عنه :  
من مائة المخلوقات . فيخلصون من التعطيل والتمثيل . ويكونون على خير عقيدة :  
في إثبات بلا تشبيه ، وتنزيه بلا تعطيل . وعليهم أن يفعلوا ما أمرهم به . وأن  
يتقوا عما نهاهم عنه . ويحفظوا ما أحله ، ويمرؤوا ما حرمه . فلا حرام إلا ما حرمه  
الله ورسوله . ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله . ولهذا ذم الله الشركين في سورة

الأنعام والأعراف وغيرهما ، لكونهم حرموا ما لم يحرمه الله ، ولكونهم شرعوا ديناً لم يأذن به الله . كما في قوله تعالى ( ٦ : ١٣١ ) وجعلوا لله مآخذاً من الحرت والأنعام نصيباً ) إلى آخر السورة .

وما ذكر الله في صدر سورة الأعراف . وكذلك قوله تعالى ( ٤٢ : ٣١ ) أم لم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) .

وقد قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ( ٤٨ : ٨ ) إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً . وداعياً إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً ) فأخبره : أنه أرسله داعياً إليه بإذنه .

فمن دعا إلى غير الله فقد أشرك . ومن دعا إليه بغير إذنه فقد ابتدع . والشرك بدعة . وللمبتدع يؤول إلى الشرك . ولم يوجد مبتدع إلا وفيه نوع من الشرك . كما قال تعالى ( ٩ : ٣١ ) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله واليسع ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً . لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون )

وكان من شركهم : أنهم أحلوا لهم الحرام فأطاعوهم ، وحرموا عليهم الحلال فأطاعوهم <sup>(١)</sup> .

وقد قال تعالى ( ٩ : ٢٩ ) قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله . ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يسطوا الجزية عن يدهم صاغرون )

فقرن بطم إيمانهم بالله واليوم الآخر : أنهم لا يحرمون ما حرمه الله ورسوله . ولا يدينون دين الحق .

والمؤمنون صدقوا الرسول فيما أخبر به عن الله وعن اليوم الآخر . فأمنوا بالله واليوم الآخر . وأطاعوه فيما أمر ونهى ، وحلل وحرم . فحرموا ما حرم الله ورسوله . ودانوا دين الحق . فإن الله بث الرسول يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر . ويحل لهم الطيبات . ويحرم عليهم الخبائث . فأمرهم بكل معروف . ونهاهم عن كل منكر . وأحل لهم كل طيب ، وحرم عليهم كل خبيث .

---

(١) وهذا شرك في التعظيم والتقدیس الخاص بالربوبية .

ولفظ « الإسلام » يتضمن الاستسلام والاعتقاد . ويتضمن الاخلاص مأخوذ من قوله تعالى ( ٣٩ : ٢٩ ) ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ، ورجلا سلما لرجل ) فلا بد في الإسلام من الاستسلام لله وحده ، وترك الاستسلام لما سواه . وهذا حقيقة قولنا : « لا إله إلا الله » فمن استسلم لله ولنير الله ، فهو مشرك . والله لا يغفر أن يشرك به . ومن لم يستسلم له : فهو مستكبر عن عبادته . وقد قال تعالى ( ٤٠ : ٦٠ ) وقال ربكم : ادعوني أستجب لكم ، إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين )

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه قال « لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر . ولا يدخل النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان » قيل له : يا رسول الله ، الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا . أفن الكبر ذاك ؟ قال : لا . إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق ، وغمط الناس » بطر الحق : جحدته ودفه . وغمط الناس : ازدراؤهم واحترامهم . فاليهود موصوفون بالكبر . والنصارى موصوفون بالشرك .

قال الله تعالى في نعت اليهود ( ٢ : ٨٧ ) أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ؟

وقال في نعت النصارى ( ٩ : ٣١ ) اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم . وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا ، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون <sup>(١)</sup> .

---

(١) الآية تشمل اليهود والنصارى . وكل من حكم شيخه وقدم حكمه على ما جاء به رسول الله . وشيوخ اليهود : هم الأحبار . وشيوخ النصارى هم الرهبان . وعلى سقيم سار المقلدون من الصوفية وأتباع للذاهب ، الذين يقدمون آراء شيوخهم على النصوص الصريحة الصحيحة من كتب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ويحترون عن اتباع النص : بأنه لم يأخذ به شيخهم ، وهو أعلم بذلك منهم وهذا =

ولمّا قال تعالى في سياق الكلام مع النصارى (٣ : ٦٤ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون) وقال تعالى في سياق تقريره للإسلام وخطابه لأهل الكتاب (٣ : ١٣٦ ، ١٤٠ قولوا آمنا بالله ، وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أوتي موسى وعيسى ، وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون . فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اعتدوا ، وإن تولوا فإنما هم في شقاق - إلى قوله - وما الله بغافل عما تعملون ) .

ولمّا كان أصل الدين الذي هو دين الإسلام واحداً ، وإن تنوعت شرائعه الدين واحد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد » و « الأنبياء إخوة لعلات »<sup>(١)</sup> و « إن أولى الناس بابن مريم لأنا . خليس بيني وبينه نبي » .

فدينهم واحد . وهو عبادة الله وحده لا شريك له . وهو يمد في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت . وذلك هو دين الإسلام في ذلك الوقت . وتنوع الشرائع في التماسخ والتفسيخ من المشرع كتنوع الشريعة الواحدة . فكما أن دين الإسلام الذي بعث الله به محمداً صلى الله عليه وسلم هو دين واحد ، مع أنه قد كان في وقت يجب استقبال بيت المقدس في الصلاة ، كما أمر النبي المسلمين بذلك بعد الهجرة بيضعة عشر شهراً . وبعد ذلك يجب استقبال الكعبة . ويحرم استقبال الصخرة .

---

== لا يشك عاقل مؤمن بالله ورسوله : أنه عند باطل ، لا يثنى عنهم شيئاً يوم يقولون ( ٢٦ : ٩٧ - ٩٩ تالله إن كنا لفي ضلال مبين . إذ نسويكم رب العالمين : وما أرسلنا إلا الجرمون )

(١) إخوة اللات : هم الأخوة لأب وأمهاتهم شق .

فالدِّين واحد وإن تنوعت القبلة في وقتين من أوقاته ، ولهذا شرع الله تعالى لبني إسرائيل السبت ، ثم نسخ ذلك وشرع لنا الجمعة ، فكان الاجتماع يوم السبت واجباً إذ ذاك ، ثم صار الواجب : هو الاجتماع يوم الجمعة وحرم الاجتماع يوم السبت فمن خرج عن شريعة موسى قبل النسخ : لم يكن مسلماً . ومن لم يدخل في شريعة محمد صلى الله عليه وسلم بعد النسخ لم يكن مسلماً .

ولم يشرع الله لنبي من الأنبياء أن يعبد غير الله البتة . قال تعالى ( ٤٢ : ١٣ ) شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ، كبر على المشركين ماتدعوم إليه ) .

فأمر الرسل أن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه .

وقال تعالى ( ٢٣ : ٥١ ، ٥٢ ) يأياها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً . إني بما تعملون عليم ، وإن هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاتقون ) .

وقال تعالى ( ٣٠ : ٣٠ ) فآثم وجهك للدين حنيفاً ، فطرة الله التي فطر الناس عليها . لا تبديل لخلق الله . ذلك الدين القيم . ولكن أكثر الناس لا يعلمون ) ثم قال ( ٣٠ : ٣١ ، ٣٢ ) منيبين إليه واتقوه ، وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين . من الدين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً ، كل حزب بما لديهم فرحون ) .

فأهل الإشراك متفرقون . وأهل الإخلاص متفقون .

أهل الرحمة

وقد قال تعالى ( ١١ : ١١٨ ، ١١٩ ) ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك .

متفقون

وأهل الشرك (ولذلك خلقهم) فأهل الرحمة مجتمعون متفقون . والمشركون فرقوا دينهم وكانوا شيعاً

مختلفون

ولهذا تجد ما أحدث من الشرك والبدع يفترق أهله ، فكان لكل قوم

من مشركي العرب طاغوت يتخذونه نكاً من دون الله فيقرَّبون له ، ويستعينون

به ، ويشركون به . وهؤلاء ينفرون عن طاغوت هؤلاء ، وهؤلاء ينفرون عن

طاغوت هؤلاء ، بل قد يكون لأهل هذا الطاغوت شريعة ليست للآخرين ،



كما كان أهل المدينة يُهلّون لمئة الثالثة الأخرى ، ويصرحون من الطواف بين الصفا والمروة . حتى أنزل الله تعالى (١٥٨:٢) إن الصفا والمروة من شأئر الله - الآية ) . وهكذا تجد من يتخذ شيئاً من نحو هذا الشرك . كالذين يتخذون القبور وآثار الأنبياء والصالحين مساجد . تجد كل قوم يقصدون بالدعاء والاستغاثة والتوجه من لا تعظمه الطائفة الأخرى ، بخلاف أهل التوحيد ، فإنهم يبدون الله وحده ، ولا يشركون به شيئاً في بيوته التي قد أذن الله أن ترفع ويدكر فيها اسمه ، مع أنه قد جعل لم الأرض كلها مسجداً وطهوراً . وإن حصل بينهم تنازع في شيء مما يسوغ فيه الاجتهاد . لم يوجب ذلك لهم تفرقاً ولا اختلافاً . بل هم يطلبون أن المصيب منهم له أجران ، وأن المجتهد الخاطئ له أجر على اجتجاهه ، وخطؤه مغفور له . والله هو محبوبهم وحده ، إياه يبدون وعليه يتوكلون . وله يخشون ويرجون ، وبه يستمينون ويستغيثون . وله يدعون ويسألون . فإن خرجوا إلى الصلاة في المساجد : كانوا مبتغيين فضلاً منه ورضواناً . كما قال تعالى في نعمهم ( ٤٨ : ٢٩ ) تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ) .

وكذلك إذا سافروا إلى أحد المساجد الثلاثة ، لا سيما المسجد الحرام الذي أمروا بالحج إليه ، قال تعالى ( ٢:٥ ) لا تحملوا شأئر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ، ولا آمين البيت الحرام ، يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً ) فهم يؤمنون بربه يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً : لا يرغبون إلى غيره ، ولا يرجون سواه ، ولا يخافون إلا إياه .

وقد زين الشيطان لكثير من الناس سوء عملهم ، واستزلم عن إخلاص الدين زين الشيطان  
لربهم إلى أنواع من الشرك . فيقصدون بالسفر والزيارة رضى غير الله ، والرغبة  
الناس قصد  
زيارة قبر  
أنه نبى أو صاحب أو صالح ، داعين له راغبين إليه .  
ومنهم من يظن أن المقصود من الحج : هو هذا . فلا يستثمر إلا قصد  
الرسوله  
الخالق المقبور .

ومنهم من يرى أن ذلك أخع له من حج البيت .  
ومن شيوعهم : من يقصد حج البيت . فإذا وصل إلى المدينة رجع - مكثفياً  
بزيارة القبر - وظن أن هذا أبلغ .  
ومن جهلهم : من يتوهم أن زيارة القبور واجبة .  
وأكثرهم يسأل الميت للقبور ، كما يسأل الحي القي لا يموت . فيقول :  
ياسيدي فلان ، اغترلي ، وارحني ، وتب علي ، أو يقول : اقض عني الدين ،  
وانصرني على فلان ، وأنا في حَسْبِكَ وجواركِ .

**للجهلية الثانية** وقد يندرون أولادهم للقبور ، ويسبون له السوابب من البقر والغنم وغيرها  
عبادة القبور كما كان المشركون يسبون السوابب لطواغيتهم . قال تعالى ( ٥ : ١٠٣ ) ما جعل  
وتسيب **السوابب لها** الله من بحيرة ولا سانية ولا وصيلة ولا حام ) وقال تعالى ( ٦ : ١٣٦ ) وجملوا لله  
مما ذرأ من الحرت والأنعام نصيباً . فقالوا : هذا لله بزعمهم . وهذا لشركائنا .  
فما كان لشركائهم فلا يصل إلى الله ، وما كان لله فهو يصل إلى شركائهم ساء  
ما يحكمون ) .

ومن السذنة : من يضل أجهال ، فيقول : أنا أذكر حاجتك لصاحب  
الضريح . وهو يذكرها للنبي . والنبي يذكرها لله .

ومنهم من يطلق على القبر المكذوب ، أو غير المكذوب ، من السطور  
والتياب ، ويضع عنده من مصوغ الذهب والفضة ، مما قد أجمع المسلمون على أنه  
من دين المشركين ، وليس من دين الإسلام . وللسجد الجامع معطل خراب صورة  
ومعنى .

**ما أكثر ما يستند** وما أكثر من هؤلاء : أن صلاته عند القبر المضاف إلى بعض  
القبوريين **المطمين** - مع أنه كذب في نفس الأمر - أعظم من صلاته في المساجد الخالية  
**فضل الصلاة** من القبور والخالصة لله ، فيزدحجون للصلاة في مواضع الإشرار البتدعة ، التي  
عند القبور **عند القبور** نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذها مساجد ، وإن كانت على قبور الأنبياء ،  
على غيرها

ويهجرون الصلاة في البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، والتي قال فيها ( ٩ : ١٨ ) إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر . وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله ، فسى أولئك أن يكونوا من المهتدين ) .

ومن أكابر شيوخهم من يقول : الكعبة في الصلاة قبله العامة . والصلاة إلى قبر الشيخ فلان - مع استبدار الكعبة - قبله الخاصة .

وهذا وأمثاله من الكفر الصريح بانفاق علماء المسلمين .

وهذه المسائل تحتل من البسط وذكر أقوال العلماء فيها ودلائلها أكثر مما كتبناه في هذا المختصر .

وقد كتبنا في ذلك في غير هذا الموضع ما لا يتسع له هذا الموضع .

وإنما نبهنا فيه على رؤس المسائل ، وجنس الدلائل ، والتنبية على مقاصد الشريعة وما فيها من إخلاص الدين لله وعبادته وحده لا شريك له ، وما سَدَّته من الذريعة إلى الشرك دَقَّةً وَجِلَّةً . فإن هذا هو أصل الدين ، وحقيقة دين المرسلين . وتوحيد رب العالمين .

وقد غلط في مسى التوحيد : طوائف من أهل النظر والكلام ، ومن أهل الإرادة والعبادة ، حتى قلبوا حقيقته في نفوسهم .

فطائفة : ظنت أن التوحيد : هو نفي الصفات ، بل نفي الأسماء الحسنى في حقيقة التوحيد أيضاً . وسماوا أنفسهم أهل التوحيد . وأثبتوا ذاتاً مجردة عن الصفات ، ووجوداً مطلقاً بشرط الإطلاق . وقد علم بصرح المقول المطابق لصحيح المنقول : أن ذلك لا يكون إلا في الأذهان ، لا في الأعيان . وزعموا أن إثبات الصفات يستلزم ماسموه تركيباً . وظنوا أن العقل ينفيه ، كما قد كشفنا أسرارهم وبيننا فرط جهلهم وما أضلهم من الأقاظ الجملة المشتركة في غير هذا الموضع <sup>(١)</sup> .

(١) في كتاب موافقة صريح المقول لصحيح المنقول .

وطائفة : غنوا أن التوحيد ليس إلا الإقرار بتوحيد الربوبية . وأن الله خلق كل شيء . وهو الذي يسمونه توحيد الأفعال .

ومن أهل الكلام : من أطال نظره في تقرير هذا الموضع إما بدليل أن الاشتراك يوجب نقص القدرة ، وفوات السكال ، وبأن استقلال كل من الفاعلين بالمفعول محال ، وإما بغير ذلك من الدلائل . ويظن أنه بذلك قرر الوحدانية ، وأثبت أنه لا إله إلا هو : وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع ونحو ذلك . فإذا ثبت أنه لا يقدر على الاختراع إلا الله . وأنه لا شريك له في الخلق : كان هذا عندهم هو معنى قولنا « لا إله إلا الله »<sup>(١)</sup> ولم يعلم أن مشركي العرب كانوا مقرين بهذا التوحيد ، كما قال تعالى ( ٣١ : ٢٥ ) ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ( وقال تعالى ( ٢٣ : ٨٤-٨٩ قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون ؟ فيقولون لله قل أفلا تذكرون- الآيات ) وقال تعالى ( ١٢ : ١٠٦ ) وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ) قال ابن عباس وغيره « تسألهم من خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : الله : وهم مع هذا يعبدون غيره » .

وهذا التوحيد هو من التوحيد الواجب ، لكن لا يحصل به كل الواجب ولا يخلص بمجردة عن الإشراك الذي هو أكبر الكبائر الذي لا ينفره الله . بل لابد أن يخلص لله الدين والعبادة ، فلا يعبد إلا إياه ، ولا يعبد إلا بما شرع . فيكون دينه كله لله .

---

(١) وهذا ما تقررته كل الكتب التي تدرس في المأهدين في البلاد الإسلامية إلا القليل النادر مما ينتظر إليه جمهور من عيين اللقت والازدراء ، وللنصف في زعمهم من يقول : هذا مذهب السلف وذاك مذهب الخلف . ومذهب السلف أعلم ومذهب الخلف أعلم ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا . فليس أحد أعلم بأحوالهم وصفاته ودينه من السلف الصالح ، وكما بعد الناس عن طريق السلف كما ازدادوا جهلا وضلالا وكفرا . والحمد لله الذي علانا .

و « الإله » هو المألوه الذى تألمه القلوب . وكونه يستحق الإلهية مستلزما من كلمة « إله »  
لصفات الكمال . فلا يستحق أن يكون معبودا محبوباً لذاته إلا هو . وكل عمل  
لا يبراد به وجهه فهو باطل . وعبادة غيره ، وحب غيره : يوجب القصاد ، كما قال  
تعالى ( ٢١ : ٢٢ ) لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا .

وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع .

وبينا أن هذه الآية ليس المقصود بها ما يقوله من يقوله من أهل الكلام من  
ذكر دليل التمانع ، الدال على وحدانية الرب تعالى . فإن التمانع يمنع وجود المفعول  
لا يوجب فسادَه بعد وجوده . وذلك يذكر في الأسباب والبدايات التى تجرى  
مجرى الملل التفاعلات .

والثاني : يذكر في الحكم والنهايات التى تذكر في الملل التى هى النيات ،  
كما في قوله ( إياك نريد وإياك نستعين ) قدم الناية المقصودة على الوسيلة الموصلة .  
كما قد بسط في غير هذا الموضع .

ثم إن طائفة من تكلم في تحقيق التوحيد على طريق أهل التصوف : خلال الصوفية  
في التوحيد  
ظن أن توحيد الربوبية هو الناية . والفناء فيه هو النهاية . وأنه إذا شهد ذلك  
سقط عنه استحسان الحسن ، واستقباح القبيح . فأل بهم الأمر إلى تعطيل الأمر  
والنهي ، والوعد والوعيد . ولم يفرقوا بين مشيئته الشاملة لجميع المخلوقات ، وبين  
محبه ورضاء المختص بالطاعات ، وبين كلاته الكونيات التى لا يماورهن بر ولا  
فأجر ، لشمول القدرة لكل مخلوق ، وكلماته الدينيات التى اختص بمواهبها أنبياءه  
وأوليائه .

فالمبدمع شهوده الربوبية العامة الشاملة للمؤمن والكافر والبر والفاجر :  
عليه أن يشهد أوهيته التى اختص بها عباده المؤمنين ، الذين عبدوه وأطاعوا أمره  
واتبعوا رسله .

قال تعالى ( ٣٨ : ٢٨ ) أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالفاسدين في

الأرض أم نجمل المتقين كالنجم ( وقال تعالى (٤٦ : ٢١) أم حسب الذين اجترحوا  
السيئات أن نجعلهم كالدّين آمنوا وعملوا الصّالحات سواء محياهم ومماتهم ؟ ساء  
ما يحكمون ) وقال تعالى (٦٨ : ٣٥) أتجعل المسلمين كالمجرمين ) الخ .

ومن لم يفرق بين أولياء الله وأعدائه ، وبين ما أمر به وأوجبه : من الإيمان  
والأعمال الصّالحات ، وبين ما كرهه ونهى عنه وأبغضه : من الكفر والفسوق  
والعصيان ، مع شمول قدرته ومشيتته وخلقه لكل شيء ، وإلا وقع في دين المشركين  
الذين قالوا ( ١٦ : ٣٥) لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ) .

حقيقة الإيمان  
بالتقدير

والتقدير يؤمن به ، ولا يحتاج به ، بل العبد مأمور أن يرجع إلى القدر عند  
المصائب . ويستغفر الله عند الذنوب والمآيب ، كما قال تعالى ( ٤٠ : ٥٥) فاصبر  
إن وعد الله حق واستغفر لذنبك ) ولهذا حجج آدم موسى عليهما السلام لما لام  
موسى آدم لأجل المصيبة التي حصلت لهم بأكله من الشجرة . فذكر له آدم « أن  
هذا كان مكتوباً قبل أن أخلق . فخرج آدم موسى » كما قال تعالى ( ٥٧ : ٢٢)  
ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها  
إن ذلك على الله يسير ) وقال تعالى ( ٦٤ : ١٢) ما أصاب من مصيبة إلا بإذن الله  
ومن يؤمن بالله يهد قلبه ) .

قال بعض السلف : هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم  
فهذا وجه احتجاج آدم بالتقدير . ومما زاد الله أن يحتاج آدم ، أو من هو دونه  
من المؤمنين على اللصاق بالتقدير . فإنه لو ساغ هذا لساغ أن يحتاج إبليس ومن اتبعه  
من الجن والإنس بذلك ، ويحتاج به قوم نوح وعاد وثمود وسائر أهل الكفر  
والفسوق والعصيان ، ولم يعاقب ربنا أحداً ، وهذا مما يعلم فسادُه بالاضطرار  
شرعاً وعقلاً<sup>(١)</sup> .

(١) ولقد قرر شيخ الصوفية ولسانهم الناطق : ابن عربي الحاتمي في نصومه :  
أن فرعون وآله من كل مشرك وكافر وفاسق وعاص في الجنة ناجون فانهم عرفوا =

فان هذا القول لا يطرده أحد من العقلاء ، فإن طرده يوجب أن لا يلام أحد على شيء ، ولا يعاقب عليه .

وهذا المحتج بالقدر : لو جنى عليه جان لطالبه . فإن كان القدر حجة فهو حجة للعجائى عليه . وإلا فليس حجة لا لهذا ولا لهذا .

ولو كان الاحتجاج بالقدر مقبولا : لم يمكن للناس أن يعيشوا ، إذ كان لكل من اعتدى عليهم أن يحتج بذلك ، فيقبلوا عذره ولا يعاقبوه ، ولا يمكن اثنين من أهل هذا القول أن يميشا ، إذ لكل منهما أن يقتل الآخر ، ويفسد جميع أموره ، محجبا على ذلك بالقدر .

ثم إن أولئك المبتدعين الذين أدخلوا فى التوحيد نفي الصفات ، وهؤلاء دين الصوفية الذين أخرجوا عنه متابعة الأمر : إذا حققوا القولين أفضى بهم الأمر إلى أن لا يفرقوا بين الخالق والمخلوق . بل يقولون بوحدة الوجود . كما قاله أهل الإلهاد القائلين بالوحدة والحلول والاتحاد ، الذين يعظمون الأصنام وعابديها ، وفرعون وهامان وقومها . ويمخلون وجود خالق الأرض والسموات هو وجود كل شيء من الموجودات ، ويدعون التوحيد والتحقيق والرفقان ، وهم من أعظم أهل الشرك والتبليس والبهتان .

يقول عارضهم : السالك فى أول أمره يفرق بين الطاعة والمصية - أى نظراً إلى الأمر - ثم يرى طاعة بلامصية - أى نظراً إلى القدر - ثم لاطاعة ولا مصية أى نظراً إلى أن الوجود واحد . ولا يفرق بين الواحد بالعين والواحد بالنوع . فإن الموجودات مشتركة فى مسى الوجود .

والوجود ينقسم إلى قائم بنفسه وقائم بغيره . وواجب وممكن بنفسه . كما أن

---

== حقيقة توحيدهم الصوفى الشرعى . أما الأنبياء فلم يكونوا يعرفون ذلك التوحيد . وهذا هو الكفر الصريح الذى يدافع عنه القهرون النافلون . ويستمسكون له العاذر والحمد لله الذى عافانا وهذا لتوحيد المرسلين ، وبضنا فى دين الصوفيين

لا يفرق بين  
الخالق  
والمخلوق

الحيوانات مشتركة في مسمى الحيوان . والأناسي مشتركون في مسمى الإنسان ، مع العلم الضروري بأنه ليس عين وجود هذا الإنسان هو عين وجود هذا القرس ، بل ولا عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته هو عين هذا الحيوان وحيوانيته وإنسانيته لكن بينهما قدر مشترك تشابهها فيه قد يسمى كلياً مطلقاً وقدراً مشتركاً ونحو ذلك وهذا لا يكون في الخارج عن الأذهان كلياً عاماً مطلقاً . بل لا يوجد إلا معينا مشخصاً . فكل موجود فله ما يخصه من حقيقته ، مما لا يشركه فيه غيره ، بل ليس بين موجودين في الخارج شيء بعينه اشتراكاً فيه . ولكن تشابهاً . ففي هذا نظير ما في هذا ، كما أن هذا نظير هذا ، وكل منهما متميز بذاته وصفاته عما سواه فكيف الخالق سبحانه وتعالى ؟

وهذا كله مبسوط في غير هذا الموضع : البسط الذي يليق به . فإنه مقام زلت فيه أقدام ، وضلت فيه أحلام . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . ومن أحكم الأصلين المتقدمين في الصفات ، والخلق ، والأمر ، فيميز بين المأمور المحبوب الرضى لله ، وبين غيره مع شمول القدر لهما ، وأثبت للخالق سبحانه الصفات التي توجب مباينته المخلوقات ، وأنه ليس في مخلوقاته شيء من ذاته ، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته : أثبت التوحيد الذي بمت الله به رسله ، وأنزل به كتبه ، كما نبه على ذلك في سورتي الاخلاص ( وقل يا أيها الكافرون ) و ( قل هو الله أحد ) .

فإن ( قل هو الله أحد ) تعدل ثلث القرآن . إذ كان القرآن باحتمال معانيه ثلاثة أثلاث : ثلث توحيد ، وثلث قصص ، وثلث أمر ونهى . لأن القرآن كلام الله . والكلام إما إنشاء ، وإما إخبار . وإما عن الخالق ، وإما عن المخلوق . والإنشاء : أمر ونهى وإباحة . قل هو الله أحد فيها ثلث التوحيد ، الذي هو خير عن الخالق . وقد قال صلى الله عليه وسلم . « قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن » وعدل الشيء - بالفتح - يكون ماسلوهاً من غير جنسه .



كما قال تعالى : ( ٥٠ : ٩٥ أو عدل ذلك صياما ) وذلك يقتضى : أن له من الثواب ما يساوى الثلث فى القدر . ولا يكون مثله فى الصفة كمن معه ألف دينار ، وآخر معه ما يبدلها من الفضة والنحاس وغيرها . ولهذا يحتاج إلى سائر القرآن ولا تنفى عنه هذه السورة مطلقاً . كما يحتاج من معه نوع من المال إلى سائر الأنواع ، إذ كان العبد محتاجاً إلى الأمر والنهى والقصاص .

وسورة ( قل هو الله أحد ) فيها التوحيد القولى العمل الذى تدل عليه الأسماء والصفات . ولهذا قال تعالى ( قل هو الله أحد الله الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفوا أحد ) وقد بسطنا الكلام عليها فى غير هذا الموضع . وسورة ( قل يا أيها الكافرون ) فيها التوحيد القصدى العمل . كما

قال تعالى ( قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ) وبهذا يتميز من يعبد الله ممن يعبد غيره ، وإن كان كل واحد منهما يقر بأن الله رب كل شئ ومليكه . ويتميز عباد الله المخلصون الذين لم يعبدوا إلا إياه عن عبادوا غيره وأشركوا به ، أو نظروا إلى القدر الشامل لكل شئ . فسوى بين المؤمنين والكفار ، كما كان يفعل المشركون من العرب . ولهذا قال صلى الله عليه وسلم « إنها براءة من الشرك » .

وسورة ( قل هو الله أحد ) فيها إثبات الذات ومالها من الأسماء والصفات ( قل هو الله الذى يتميز بها مثبتو الرب الخالق الأحد الصمد عن المطلقين له بالحقيقة ، نفاة الأسماء والصفات ، المضاهين لفرعون وأمثاله ممن أظهر التهميل والجحود للإله المنبذ . وإن كان فى الباطن يقر به ، كما قال تعالى ( ٢٧ : ١٤ ) وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً ) وقال موسى ( ١٧ : ١٠٢ ) لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر . وإنى لأظنك يا فرعون مشبورا )

والله سبحانه بث أنبياءه بإثبات مفصل ، ونفى مجمل ، فأثبتوا له الأسماء والصفات ، وهوا عنه مائة المخلوقات . ومن خالفهم من المصلحة المتألفه وغيرهم

الفلسفة عكسوا القضية . فجاءوا بنى مفصل وإثبات مجمل . يقولون : ليس كذا . ليس وصفوا الرب كذا . ليس كذا . فإذا أرادوا إثباته قالوا : وجود مطلق بشرط النفي ، أو بشرط بالنفي للفصل الإطلاقي . وهم يقرون في منطقهم اليوناني : أن المطلق بشرط الإطلاق لا يكون في الخارج . فليس في الخارج حيوان مطلق بشرط الإطلاق . ولا إنسان مطلق بشرط الإطلاق . ولا موجود مطلق بشرط الإطلاق ، بخلاف المطلق لا بشرط ،

الذي يطلق على هذا وهذا . وينقسم إلى هذا وهذا . فإن هذا يقال : إنه في الخارج لا يكون إلا مميّناً مشخصاً . أو يقولون : إنه الوجود المشروط بنفى كل ثبوت عنه منه . فيكون مشاركاً لساير الموجودات في مسى الوجود متميزاً عنها بالعدم . وكل موجود متميزاً بأمر ثبوتي ، والوجود خير من العدم . فيكون أحقر الموجودات خيراً من العدم . وذلك ممنوع . لأن التمييز بين الموجودين لا يكون علماً محضاً . بل لا يكون إلا وجوداً

فهؤلاء الذين يدعون أنهم أفضل للتأخرين من الفلاسفة المشائين يقولون في وجود واجب الوجود : ما يعلم بصريح المقول للموافق لقوانينهم المنطقية : أنه قول بامتناع الوجود الواجب ، وأنه جمع بين التقيضين وهذا هو في غاية الجهل والضلال . وأما الرسل صلوات الله عليهم : فطريقتهم طريقة القرآن . قال سبحانه طريقة الرسل وتعالى : ( ٣٧ : ١٨٠ - ١٨٢ سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على إثبات مفصل المرسلين . والحمد لله رب العالمين ) .

ونفى مجمل والله تعالى يخبر في كتابه : أنه حي ، قيوم ، عليم ، حكيم ، غفور ، رحيم ، سميع بصير ، عليّ ، عظيم ، خالق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام . ثم استوى على العرش . وكلم موسى تكليماً . وتبجلى للجبل فجعله دكاً ، يرضى عن المؤمنين ، وينفض على الكافرين . إلى أمثال ذلك من الأسماء والصفات .

ويقول في النفي : ( ٤٢ : ١١ ليس كنهه شيء ) ( ولم يكن له كفواً أحد ) ( ١٩ : ٦٥ هل تعلم له سمياً ؟ ) ( ٢ : ٢٢ فلا تحملوا الله أن ينادى ) نفي بذلك أن تكون

صفاته كصفات المخلوقين ، وأنه ليس ككله شيء ، لا في شيء القدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا في شيء من صفاته ولا أفعاله ( ١٧ : ٤٣ ، ٤٤ سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً . تسبح له السموات السبع والأرض ومن فيهن . وإن من شيء إلا يسبح بحمده . ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليماً غفوراً ) .

فالؤمن يؤمن بالله وماله من الأسماء الحسنى ، ويدعوه بها ، ويختبئ بالاحد في أسمائه وآياته . كما قال تعالى ( ٧ : ١٨٠ والله الأسماء الحسنى فادعوه بها ودعوا الذين يلحدون في أسمائه ) وقال تعالى ( ٤١ : ٤٠ إن الذين يلحدون في آياتنا لا يفتقون علينا ) وهو يدعو الله وحده ويسبده وحده ، لا يشرك بعبادة ربه أحداً . ويختبئ طريق المشركين الذين قال الله تعالى فيهم ( ١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ، ويرجون رحمته ويخافون عذابه . إن عذاب ربك كان محذوراً ) وقال تعالى ( ٣٤ : ٢٢ ، ٢٣ قل : ادعوا الذين زعمتم من دون الله . لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لم فيها من شرك وماله منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، وهو الهى الكبير ) .

وهذه جل لها تفاصيل ، ونكت تشير إلى خطب جليل .

فليجتهد المؤمن في تحقيق العلم والإيمان ، وليتخذ الله هادياً ونصيراً ، وحاكماً وولياً . فإنه نعم الولي ونعم النصير . وكفى بربك هادياً ونصيراً .

وإن أحب دعا بالدعاء الذى رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن عائشة معاذ الرسول رضى الله عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلى من الليل يقول : ( ص ) إذا قام اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب من الليل

والشهادة . أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه  
من الحق يا ذاك . إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم » .  
وذلك أن الله تعالى يقول ( ٢ : ٢١٣ ) كان الناس أمة واحدة ) أى فاختلقوا  
كما في سورة يونس ( ١٠ : ١٩ ) وما كان للناس إلا أمة واحدة فاختلقوا ) وقد  
قيل : إنها كذلك في حرف عبد الله ( فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين .  
وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه . وما اختلف فيه  
إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بنياناً بينهم . فهذا الله الذين آمنوا  
لما اختلفوا فيه من الحق ياذنه . والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ) .  
والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين كل وقت  
وحين آمين .

# فهرس

## اقتضاء الصراط المستقيم

١٩ ما يتعلق بالمرء من أعمال دينه إما لنفع نفسه أو لنفع غيره	١ المقدمة
٢١ موضع الكافى (كالدین من قبلکم)	١ الباعث على تأليف الكتاب
٢٣ للشابة فى الناقضين یزاء ما صف به المؤمنین	٢ فصل فى حال البشر قبل البثة المحمدية
٢٣ معنى الخلاق	٣ ما بحث الله به بنیه
٢٥ الحكمة فى الجمع بين الاستمتاع والحوض	٣ المنضوب عليهم: اليهود، والنصارى، والنصارى
٢٦ الخطاب فى القرآن عام للناس إلى آخر السهر	٥ أصل كفر اليهود والنصارى
٢٧ التحذیر من التشبه بالمنضوب عليهم والضايق	٦ بعض خصال أهل الكتاب والأعاجم
٢٨ خوف الرسول الفتنة من الاستمتاع باللهى	٧ التى ابتليت به هذه الأمة
٢٩ خوض الأمة فى الشهوات تكفوس من كان قبلهم فينفرقوا كما فرقوا	٨ التحريف الذى ابتلى به طوائف من الأمة
٣٥ أكثر الاختلاف الذى يورث الأهواء	٩ العاوة بسبب ضلال القلدين والقبورين
٣٦ الاختلاف الذى ذكره الله سبحانه	١٠ قوام دين الضالين على تحريك النفس البهيمية
٣٧ أسباب الاختلاف ترجع إلى الجهل والظلم	١١ أمور الصراط للمستقيم وارتباطها ببعضها
٣٧ تنوع الاختلاف	١٢ فصل فى ذكر الأدلة من الكتاب والسنة على الأمر بمخالفة الكفار والنهى عن التشبه بهم
٣٨ اختلاف الضاد	١٢ السر فى الموافقة والمخالفة
٣٩ الاختلاف الذى يذم فيه إحدى الطائفتين	١٣ الآيات الأمرة بمخالفة أهل الكتاب
٤٠ البقى والجهل هو الذى آل بالناس إلى الاختلاف	١٤ النهى عن اتباع أهوائهم
	١٦ حكمة نسخ القبلة مخالفة الكافرين
	١٧ صفات المؤمنين والناقضين

- ٦٤ الشريعة قطعت للمشابهة في الجهات والميئات
- ٧٢ الانتساب إلى الإسم الشرعي أحسن من الانتساب إلى غيره
- ٧٦ فساد الدين نوعان
- ١٠٤ الرغبة عن الطيبات بعد عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ١٠٦ التحذير من مشابهة الكفار في التفريق في الحدود بين الأشراف والضعفاء
- ١٠٨ بناء للماجد على القبور من عمل الكفار
- ١٠٩ النهي عن تحريم الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
- ١١٠ فوائد خطبته صلى الله عليه وسلم يوم عرفة
- ١١٣ النهي عن الذبح بالسِّن والظفر
- ١١٤ عمرو بن لُحى أول من نصب الأَنْصاب حول البيت
- ١١٦ كيفية الأذان
- ١١٨ أخذ الملوك النواقيس والأبواق شعاراً لهم تشبهاً منهم باليهود والنصارى
- ١٢١ فصل وأما الإجماع فمن وجوه
- ١٢٢ شروط أهل الذمة
- ١٢٣ لباس أهل الذمة
- ١٤١ فصل وبما يشبه الأمر بمخالفة الكفار الأمر بمخالفة الشياطين
- ١٤٢ فصل واعلم أن بين التشبه بالكفار وبين التشبه بالأعراب والأعاجم فرقاً يجب اعتباره
- ٤١ الاختلاف في اللفظ وفي التأويل
- ٤٣ ما أقبح التكذيب بالقدم من للذهاب الفاسدة
- ٤٤ ما في معرفة النهي عن مشابهة أهل الجاهلية من الفوائد
- ٤٥ ما في القرآن مما يدل على النهي عن مشابهة الكفار
- ٥٠ نهى عمر عماله عن الاستعانة بغير مسلم في ولاية أمور المسلمين .
- ٥١ الأمر بالفصل أمر بمصدره
- ٥٢ أنواع العمومات الثلاث
- ٥٣ الفرق بين مفهوم اللفظ للطلق وبين للمفهوم للطلق من اللفظ
- ٥٤ مخالفة الطلقة لا تحصل بالمخالفة في شيء ما
- ٥٤ العدول عن لفظ الفعل الخاص به إلى لفظ
- ٥٥ العلم بالعام والقصد له يوجب العلم بالخاص والقصد له
- ٥٦ ترتيب الحكم على الوصف بإلقاء يدل على أنه علة
- ٥٧ الكفر من القلب فالحنث مشابهة المريض
- ٥٧ في جميع أعمال الكفار خلل يمنع من انتفاعه بها
- ٥٧ مخالفة الكفار مقصودة للشارع
- ٦٢ النهي عن الصلاة في أوقات خشية التشبه بالكفار

١٧٤ الجواب عما قيل : من حب النبي  
مواقفة أهل الكتاب  
١٧٥ تحرى النبي صلى الله عليه وسلم  
مخالفة أهل الكتاب في عاشوراء  
١٧٧ دلائل الكتاب والسنة تنهى عن  
التشبه بالكفار  
١٧٨ الأمر بمخالفة أهل الكتاب فيما  
شرع الله  
١٧٩ النهى عن موافقتهم فيما نسخ من  
الأعياد ونحوها  
١٨٠ لا يجوز موافقتهم في أعيادهم بحال  
١٨١ الدلائل على حرمة مشاركتهم في  
أعيادهم لأنها من الزور  
١٨٤ أدلة النهى عن أعيادهم من السنة  
١٨٦ لا يعمل الوفاء بالنذر في مكان كان  
عيدا للجاهلية  
١٨٨ الذبح بمكان عيدهم معصية  
١٨٩ معنى كلمة عيد  
١٩١ أعياد الكفار كلها جنس واحد  
١٩٢ إمام للتعيين كان يحذر أمته أحد  
التحذير من أعيادهم  
١٩٣ الوجه الرابع من السنة  
١٩٣ لكل قوم عيد يوجب اختصاص  
كل أمة بعيده  
١٩٤ هذا عيدنا يقتضى حصر عيدنا  
١٩٥ الرخصة في المصطفاة بكونه عيدنا  
١٩٦ دين الرسول للنسج من مشركي  
الكفار في عيدهم

١٤٥ للبرزون في العلم من أبناء الجحيم  
١٤٥ الفضل بالصفات لا بالأنسب  
١٤٦ في الحرب مناقبون  
١٤٧ الجفاء في البادية  
١٤٩ تفضيل جنس الجحيم على العرب شاق  
١٥٠ العصية للجنس من أسباب التفرق  
والخلاف  
١٥٠ أدلة تفضيل العرب  
١٥٤ خصائص العرب  
١٥٥ بغض العرب آية النفاق  
١٦٠ أسباب تفضيل العلم النافع والعمل  
الصالح  
١٦٢ نهى الشرعة عن التشبه بالجحيم  
يدخل فيه القديم والحديث  
١٦٢ لا سبيل إلى ضبط الدين وفهمه إلا  
باللسان العربي والفكر العربي  
١٦٤ الحب والبغض والودع والتم إغما  
يكون على الإسلام وضده  
١٦٥ العروة والعجمة باللسان والحلق  
والصفات لا بالنسب  
١٦٦ إسم العرب لمن جمع ثلاث صفات  
١٦٧ كم من عرق صحيح في نسبة عجمي  
في صفاته ودينه  
١٧٠ هل شرع من قبلنا شرع لنا ؟  
١٧٢ العبرة بما ثبت عن نبينا لا بما كان  
عليه من قبلنا  
١٧٣ كانت العرب محبوم عاشوراء قبل  
الإسلام

٢١٣ الخميس الكبير والجمعة الكبيرة  
 ٢١٤ تزم النصارى نزول المائدة في  
 الخميس الكبير  
 ٢١٤ لا يحل لنا أن نشابه الكفار فيها  
 لم يكن من ديننا لا أصلاً ولا  
 وصفاً  
 ٢١٥ قد جر التشبه بهم إلى الكفر  
 ٢١٦ للشبهة تفضى إلى كفر أو  
 محبة  
 ٢١٦ للأعياد في الجملة تأثير في دنيا  
 الناس ودينهم  
 ٢١٧ القلب المشغول بالبدع فارغ من  
 الهدى والسنن  
 ٢١٨ القلوب لا تتسع للبدعة والسنة  
 ٢١٩ مشابهم في أعيادهم توجب لهم  
 السرور والعزة  
 ٢١٩ جنس الموافقة تلبس طي العامة  
 دينهم  
 ٢١٩ في جبة الإنسان التفاعل بالتشابه  
 ٢٢١ للشبهة تورث مودة ومحبة ولا بد  
 ٢٢١ الاشتراك في الدنويات يورث  
 اللودة فكيف في الدينيات  
 ٢٢٢ شبهة من يعمل ما هو من خصائص  
 دين الكفار  
 ٢٢٣ للشبهة فيما ليس مأخوذاً عنهم  
 معنى العيد  
 ٢٢٤ ليحذر الماقل فتنة طاعة النساء  
 ٢٢٥ ما وقع فيه أكثر الناس من أعياد  
 الكفار

١٩٧ عيد الجمعة للسلمين  
 ١٩٨ صوم الأيام التي يبيدها للشركون  
 ١٩٩ من شروط عمر ألا يظهر القسيون  
 شعار دينهم  
 ١٩٩ النهى عن رطانة السجود ودخول  
 معابدهم  
 ٢٠٠ اجتنبوا أعياد أعداء الله  
 ٢٠١ خصوص الفقهاء في تجنب أعياد  
 الكفار  
 ٢٠٣ اللغات أعظم شعار الأمم  
 ٢٠٣ تحريم ترجمة القرآن  
 ٢٠٥ التكلم بغير العربية لغير ضرورة  
 تفادى  
 ٢٠٦ إنما يكره اتخاذ لغة السجود عماراً  
 ٢٠٧ اعتياد اللغة يؤثر في العقل والدين  
 والأخلاق  
 ٢٠٧ تعلم اللغة العربية واجب لفهم الدين  
 ٢٠٧ أوجه الاعتبار تحريم عيد الكفار  
 ٢٠٨ ما يفعله الكفار في أعيادهم إما  
 بدعة أو منسوخ  
 ٢٠٩ القليل يؤدي إلى الكثير ثم إلى  
 الاشتهار ونسيان الأصل  
 ٢١٠ ما صنع النصارى في عقب صومهم  
 الكبير  
 ٢١١ دين أهل الكتاب وما يتدعه  
 الأجبار والرهبان  
 ٢١٢ اتخاذهم أيام التبرؤ مبدءاً السنة  
 الزراعية



- ٢٢٦ لا يحدث للسلم في أيام عيد الكفار شيئاً يخصها  
٢٢٦ عيد ميلاد المسيح وما صنع فيه  
٢٢٧ عيد الطاس  
٢٢٧ لا نجاب الدعوة لأعياد الكفار ولا تقبل الهدية  
٢٢٧ لا يبيعهم للسلم ما يستعينون به على عيدهم  
٢٣٠ لا ينبغي للسلم أن يأكل ما صنع الكفار لموتهم  
٢٣١ مذهب مالك النهي عن مشاركتهم ومعاونتهم في أعيادهم  
٢٣٢ مذهب أحمد في معاونة الكفار  
٢٣٢ كراه السلم داره من ذي  
٢٣٦ جواز أبو حنيفة إجارة الدار لمن يبيع فيها ومعارضة الفقهاء له  
٢٣٧ ماصى الذي إما أن يقر عليها ، وإما أن يمنع منها  
٢٣٨ القول في شراء الذي أرض العشر  
٢٣٩ هل للذي أن يملك الأرض اللوات؟  
٢٤٢ يمنع أهل القمة من الاستيلاء على عقار في دار الإسلام  
٢٤٤ الأقوال في الأجرة على حمل المحرم للذي وغيره  
٢٤٦ تحريم الأجرة على العمل المحرم لحق الله  
٢٤٧ ما صنع البني إذا تاب بما عندها من أجر البناء
- ٢٤٩ يبيعهم ما يستعينون به على أعيادهم أشد من بيعهم القاتر  
٢٤٩ الطلم ونحوه إنما حرم بيعه لم لإظهارهم به شعار الكفر  
٢٥٠ قبول هدية الكفار في عيدهم  
٢٥١ تحريم ما ذبحه أهل الكتاب لأعيادهم  
٢٥٥ الذبح باسم الله وقربة لله  
٢٥٦ إذا لم يسم الكافر ولكن قصد عند الذبح غير الله  
٢٥٧ ما ذبح على النصب  
٢٥٩ زيد بن عمرو بن ثعلبة لم يأكل مما أهل به لغير الله  
٢٥٩ الذبح للكواكب والجن  
٢٦٠ القاتر  
٢٦١ للتذوق لغير الله يذبحها غير نافذها  
٢٦٢ أفراد أعياد الكفار بالصوم  
٢٦٢ القول في أفراد صوم يوم السبت  
٢٦٥ الملة في النهي عن أفراد السبت  
٢٦٦ صوم التبرؤ وأعياد الشركيين  
٢٦٧ سائر الأعياد واللوازم للبتدعة  
٢٦٧ كل بدعة ضلالة  
٢٦٩ اللوازم المحدثه فيها دين مبتدع  
٢٧٠ الرد على من يستحسن البدع  
٢٧١ الجواب عما استدله بحسن البدع  
٢٧١ سقوط دعوى الإجماع على البدع  
٢٧٢ لا يجوز حمل « كل بدعة ضلالة » على النهي عنها  
٢٧٣ انتهى العلم لا يجوز أن يراد به الصورة النادرة

٢٨٧ الناس لا تخص هذه الواسم البدعة  
إلا عن اعتقاد فضيلة  
٢٨٨ البدع مستزمنة قطعا لفعل واعتقاد  
ما لا يجوز  
٢٨٩ البدع تناقض الاعتقادات الصحيحة  
وتتأخر الرسل الطاعة  
٢٩٠ إبطال ما يدعى لهذه الواسم من  
القوائد القليلة وغيرها  
٢٩١ مع الذين يفعلون البدعة من  
تركها من أهل الفضل  
٢٩١ للفساد في البدعة أرجح مما زعم  
لها من القوائد  
٢٩٢ ما أحدث من الأعياد الزمانية  
والمكانية  
٢٩٣ بدعة أول خميس من رجب  
٢٩٣ بدعة عيد خم  
٢٩٤ بدعة عيد مولد النبي  
٢٩٦ من الأعمال ما يكون فيه خير  
مشروع وشر مبتدع  
٢٩٦ احرص على التحسك بالسنة وادع  
إلى الخير المحض أو الراجح  
٢٩٧ كثير من المنكرين للبدع حالم  
بترك المنكر أسوأ من حال المبتدعين  
٢٩٨ ينبغي للداعي أن يكون عارفا  
بمراتب الأعمال  
٢٩٩ للشروع نوعا والابتدع وصفا  
٢٩٩ ما أحدث يوم طشوراء من البدع  
٣٠٠ ليس من دين الإسلام إحياء ذكرى  
للصائب

٢٧٤ كل بدعة ضلالة دال على قبح  
جميع البدع  
٢٧٤ للمارضة بما يظن أو يحوز أنه حسن  
٢٧٥ صلاة التراويح ليست بدعة شرعية  
٢٧٦ لا تصلح معارضة الحديث بقول  
الصاحب  
٢٧٦ قول عمر : « نعمت البدعة »  
البدعة النورية  
٢٧٨ ما أحدث الناس مما لم يكن على  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
٢٧٩ بدعة الأذان في العيدين  
٢٨٠ ما أحدث من البدع لتفريط الناس  
٢٨١ لو عاد للولوك والأمراء إلى الدين  
الحق ما التجؤا إلى المحدثات المنكرة  
٢٨٢ لو وقع الفقهاء بكتساب الله وسنة  
رسوله لما وقعوا فيها وقصوا فيه اليوم  
٢٨٢ في هدى الرسول من العبادات  
ما ينبغي ويشق لو عقل الناس  
٢٨٣ ما في الأعياد المحدثه من فساد في  
الدين  
٢٨٣ للناسبة مع الاقتران بدل على العلة  
٢٨٤ إذا حكم الشارع بحكم وذكر  
علة نظيره  
٢٨٥ إذا حكم الشارع بحكم فيه وصف  
مناسب ولم يذكر العلة  
٢٨٥ تحريم البدع من باب العلة المنصوصة  
٢٨٦ الشارع قسم الأيام باعتبار الصوم  
ثلاثة أقسام

٣١٤ الشوك بأخذ أكنة خاصة  
للتقديس والتبرك  
٣١٥ سدة القبور كسدة اللات  
والعزى  
٣١٦ بعض الأكنة الوثنية بدمشق  
وغيرها  
٣١٦ كذب قبر هود عليه السلام  
» » ٣١٦ » أم سلة  
» » ٣١٦ » أم سلة  
» » ٣١٧ » الحسين بمصر  
٣١٨ ما يدعى من آثار قدم  
الرسول  
٣١٨ » أثر قدم موسى  
٣١٨ البقع التي روى منها الأنبياء  
والصالحون فيها  
٣١٨ شبه هذه الأكنة بمسجد الضرار  
٣١٩ إنما قامت هذه للشاهد على صد  
الناس عن إخلاص العبادة لله  
٣١٩ الثابت من قبور الأنبياء  
٣٢٠ سدتهاهم الذين يروجونها  
بالحكايات المكذوبة  
٣٢٠ إنما كانت الوثنية بالمقاييس  
٣٢٠ لإجابة الدعاء أسباب غير القبور  
والتوسل بأصحابها  
٣٢١ الأكنة التي لها خيمة ولكن  
لا تخفى أركانها عيداً  
٣٢٢ التحذير من أخذ قبر النبي عيداً  
٣٢٥ ما ينبغي لقبور المسلمين من  
السلام ونحوه

٣٠٠ التوسيع في عاشوراء باطل  
٣٠١ ما ادعى لرجب من الفضل باطل  
٣٠٢ ما أحدث من البدع في نصف  
شعبان  
٣٠٣ بدع صلاة الجنازة بعد كل مغرب  
٣٠٣ الهدى الصالح في الصلوات  
والأذكار  
٣٠٤ بدء اجتماع الأنصار في يوم الجمعة  
٣٠٦ قد شرع الله من المواسم ما فيه  
كفاية للناس  
٣٠٧ الأعمال المنهى عن جنسها في هذه  
المواسم  
٣٠٨ المعنى العام لا يعمل خصوصاً  
متجاً  
٣٠٩ هل يرخس بالصلاة في الأوقات  
المكروهة لسبب  
٣٠٩ ما يحدث من البدع في الأيام الفاضلة  
٣١٠ الضلال بالطواف بالصخرة  
٣١٠ ما يفعله الصوفية من بدع القناء  
والرقص في المسجد الأقصى  
٣١٠ الاجتماع في المساجد يوم عرفة  
٣١٢ ما أحدث من ضرب البوقات  
والطبول في الأعياد  
٣١٢ الأعياد للكنائس ثلاثة أقسام  
٣١٣ تخصيص مكان بقصد الدعاء  
والذكر لمعوى خيمة فيه  
ضلال مبين  
٣١٤ ذات أنواط

٣٤٧ لا علينا من أسباب التأثير فاتها

لا يعلما إلا الله

٣٤٨ سبب قضاء حجة المشرک قد

يكون إخلاص توجهه إلى الله

عند الوثن

٣٥٠ غلط الناس في تقليد بعض

العابدين والذاعين

٣٥٢ أنواع من الاعتداء في الدعاء

٣٥٣ غرور الجاهلين باستجابة دعائهم

المتعدي فيه

٣٥٤ تمثل الشيطان بالأحياء والأموات

المستغاث بهم

٣٥٥ العدوان في الدعاء كالأَسباب

الحرمة

٣٥٦ من رحمة الله أن الدعاء الشرکي

لا يحصل به غرض إلا في خير

الأمور

٣٥٧ الشرک نوعان شرک في الربوبية

وشرک في الألوهية

٣٥٨ زعم المبطلين أن لافائدة في الدعاء

٣٥٩ الصواب أن الدعاء سبب كسائر

الأسباب

٣٥٩ أغلب الأدعية ليست هي السبب

في حصول القصد

٣٦٠ انشركون ينفون الإجابة إلى

القبر وصاحبه

٣٦١ تخلف الإجابة في الأكثر يذهب

على أن دعاء الموتى ليس بـبـ

٣٦٧ زيارة قبور للشركين

٣٦٩ ما أحدث عند القبور من

العبادات

٣٦٩ التحذير من بناء الساجد على

القبور

٣٦٠ يجب هدم المسجد المبنى على

القبور لأنه جر العامة إلى عبادة

المقبور .

٣٦١ أول من أخذ قبر إبراهيم مسجداً

٣٦٢ لا يعل إسراج القبور ولا النذر

لشرحها

٣٦٢ خطأ من ظن النهى عن الصلاة

في القبرة لنجاستها

٣٦٣ النهى عن المسجد على القبر إنما

هو لاتخاذها وتنا

٣٦٣ الوثنية كلها إنما كانت من تعظيم

للموتى وقبورهم

٣٦٤ الصلاة في المساجد المبنية على

القبور محادة لله ولرسوله

٣٦٦ الدعاء عند القبور أولها

٣٦٨ قصد القبور للدعاء عندها أمر

غير مشروع

٣٦٩ وجد الصحابة دانيال في تتر

٣٤١ حجة إبراهيم لقومه

٣٤٢ إبطال حجج مزاعم عباد القبور

٣٤٤ عند اليهود والنصارى من

الحكايات أكثر مما عند

القبوريين

- ٣٧١ لا حجة في إقرار ربيعة الداعي  
عند القبر
- ٣٧٤ رؤيا النبي أو الولي في النوم  
لا يحتاج به إلا أهل الجاهلية
- ٣٧٤ إكرام الله للنبي أو الولي لا يقتضي  
عبادة بعد موته
- ٣٧٥ الموالد والأعياد التي تقام للقبور
- ٣٧٨ القراءة والذكر عند القبور من  
البدع المحدث
- ٣٧٩ لم يشرع النبي صلى الله عليه وسلم  
القراءة عند القبر
- ٣٨٠ الوقوف للقراءة عند القبور ليست  
مشروعة
- ٣٨١ قصد القبور لذکر بدعة
- ٣٨١ الذبح عند القبور من عمل الجاهلية
- ٣٨٢ المكوف عند القبر وسدائته  
وتعليق الستور عليه من فعل  
عبدة الأوثان
- ٣٨٢ قد بلغ الشيطان بهذه البدع  
مأربه من الشرك الأكبر
- ٣٨٣ النهي عن اتخاذ القبور أعياناً  
إنما هو لإكرام القبور
- ٣٨٤ لا تقصد بقعة العبادة إلا ما جاء  
به الشرع
- ٣٦١ أقسام الناس في الدعاء
- ٣٦٢ المهتدون يؤمنون بسنن الله وقدرته  
على خرق السنن لأتبيانه
- ٣٦٣ طرق العلم بقلبة أن دعاء الله سبب  
مشروع ومقول
- ٣٦٤ كيف يدعو المسلم على النبي  
صلى الله عليه وسلم
- ٣٦٥ قول مالك في النهي عن الدعاء  
عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم
- ٣٦٥ لا يستقبل الداعي إلا ما يستقبل  
في صلاته
- ٣٦٦ إتيان قبر النبي والسلام عليه إنما  
هو للمسافر لا للقيم
- ٣٦٦ إتيان القبر للسلام في كل وقت بدعة
- ٣٦٧ لن يصلح آخر هذه الأمة إلا  
ما أصلح أولها
- ٣٦٧ الزيادات التي أدخلت على مسجد  
النبي
- ٣٦٧ قبر النبي لا يتسبح به ولا يمس
- ٣٦٨ قصد القبور للدعاء من اتخاذها عيداً
- ٣٦٩ لم يرخص أحد من السلف في  
الدعاء عند القبور
- ٣٧٠ بطلان الاحتجاج بآثار ابن  
أبي غديك

- ٣٨٦ نهى عمر عن اتخاذ مصلى النبي  
صلى الله عليه وسلم في الطريق  
مصلى
- ٣٨٧ الصواب في متابعة جمهور  
الصحابة لا نفرد به الواحد
- ٣٨٩ ينهى التفریق بين ما فعله النبي  
صلى الله عليه وسلم قصداً وما فعله  
اتفاقاً
- ٣٩٠ لم يتحر الخلفاء الراشدون ما كان  
يتحرى ابن عمر
- ٣٩٠ الشرك مقتن بالكذب
- ٣٩١ الرافضة أبعد الناس عن التوحيد  
والصدق
- ٣٩٣ المشركون يخربون مساجد الله  
ويعسرون معابد الوثنية
- ٣٩٥ حكاية محاجة مالك لأبي جعفر  
واهمية أو محرفة
- ٣٩٨ استسقاء عمر بالنباس
- ٣٩٩ السلام على النبي صلى الله عليه وسلم
- ٤٠٠ لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم  
شيء في تخصيص قبر بزيارة
- ٤٠١ الأحاديث في زيارة قبر النبي  
صلى الله عليه وسلم كلها مكذوبة
- ٤٠١ إنما أُميت زيارة القبور لتذكر  
الآخرة
- ٤٠٣ ليست الملة في النهي عن المساجد  
على القبور التباساً
- ٤٠٤ الملة في النهي عن اتخاذ القبور  
مساجد هي ما نجر إليهم من الشرك
- ٤٠٥ من مشاهير من ينتسب إلى  
الإسلام من يسب الكواكب
- ٤٠٥ السحرة يجمعون بين الشرك  
والسحر كما كان قوم إبراهيم
- ٤٠٦ الحلف بنبر الله منهي عنه
- ٤٠٧ لا يقسم على الله ولا على غيره  
إلا بأسماء الله وصفاته
- ٤٠٨ حديث « أسألت بحق السائلين »
- ٤٠٨ حديث الأعمى
- ٤٠٩ الجواب عن حديث « أسألت  
بحق السائلين »
- ٤٠٩ معنى إيجاب الله على نفسه
- ٤١٠ الوسيلة التي أمر الله بها
- ٤١١ دعاء العبادة ودعاء المسألة
- ٤١٢ إذا سألت عبادي عن فاني  
قريب
- ٤١٣ إجابة الدعاء ليس علامة الرضى
- ٤١٥ كذب أسألو الله بحامى
- ٤١٥ حديث الأعمى طلب من النبي  
صلى الله عليه وسلم

- ٤١٦ حقيقة معنى التوسل والتوجه  
والسؤال به .
- ٤١٧ توسل الثلاثة الذين آوأم النار
- ٤١٨ ضعف حديث « أسألك بحق  
السائلين » ومعناه
- ٤١٨ الاستدلال باستعاذة النبي صلى الله  
عليه وسلم بالمعاذة على عدم خلق  
القرآن
- ٤٢٠ لم يطلق السلف على صفات الله أنها  
غيره
- ٤٢١ الفرق بين « الصفات غير القدرات »  
وبين « صفات الله غير الله »
- ٤٢١ السؤال بالله وبالرحم ليس من باب  
الإنسان
- ٤٢٣ التأسي بالنبي في صورة الفعل من  
غير علم بقصده أو مع عدم السبب
- ٤٢٣ لم يتحر ابن عمر إنشاء صلاة لنفس  
البقرة
- ٤٢٤ من يافر لقصد البقرة مخالف  
لإجماع الصحابة
- ٤٢٤ لم يذهب النبي صلى الله عليه وسلم  
ولا أحد من المسلمين إلى غار حراء
- ٤٢٥ كل اللرات التي بمكة غير للشاعر  
فهى محدثة
- ٤٢٦ زيارة الأسكنة المحدثه بمكة شرع  
دين لم يأذن به الله
- ٤٢٦ لا يستم من البيت إلا الركضان  
الجمانيان ولا يقبل إلا الحجر الأسود
- ٤٢٧ لا يشرع التمسح بأى مكان فى الأرض  
ولا تقيله ؛ إلا الركضان الجمانيان  
والحجر الأسود
- ٤٢٧ آثار الأقدام للكذب
- ٤٣٠ لا تشد الرحال إلا إلى المساجد  
الثلاثة
- ٤٣١ للمساجد البنية على القبور كسجدة  
الضرار
- ٤٣٢ هل يجب الوفاء بنذر الصلاة ونحوها  
فى أحد المساجد الثلاثة ؟
- ٤٣٣ مجىء عمر إلى الشام وما صنع ببيت  
القدس وبالصخرة
- ٤٣٤ لا يسمى حرم المسجد مكة والمدينة
- ٤٣٤ لم يمس عمر الصخرة ولم يقر بها ولا  
صلى عندها ولم يقبلها
- ٤٣٥ عبد الملك بن مروان هو الذى بنى  
القبة على الصخرة وكساها
- ٤٣٥ من غلظ الخمين عند الصخرة وعند  
القبور فهو ضال مبتدع
- ٤٣٦ أكاذيب أهل الكتاب فى فضائل  
بيت المقدس والشام
- ٤٣٧ العلماء لا يقبلون مراسل المحدثين  
القصات إلا بجرط ، فكيف  
يقبلون هذه الإسرائيليات ؟
- ٤٣٨ لا هدى للناس إلا باتباع السابقين  
الأولين من الصحابة
- ٤٣٨ ما أضيف إلى حديث الإسراء من  
الكاذب

- ٤٥١ الدين ألا تعبد إلا الله وألا تعبد  
إلا بما شرع
- ٤٥٢ ما تقتضيه شهادة أن محمداً رسول الله
- ٤٥٥ الدين واحد وإن تنوعت شرائعه
- ٤٥٦ أهل الرحمة مستحقون وأهل الشرك  
مختلفون
- ٤٥٧ زين الشيطان لكثير من الناس  
قصد زيارة قبر الرسول
- ٤٥٨ الجاهلية الثانية جادة القبور  
وتسيب السوابب لها
- ٤٥٨ ما أكثر ما يستعد القبوريون فضل  
الصلاة عند القبور على غيرها
- ٤٥٩ حل للكلمون والصوفية في حقيقة  
التوحيد
- ٤٦١ معنى كلمة « إله » وما تقتضيه
- ٤٦١ ضلال الصوفية في التوحيد
- ٤٦٢ حقيقة الإيمان بالقدر
- ٤٦٣ دين الصوفية لا يفرق بين الخالق  
والخلق
- ٤٦٥ ( قل يا أيها الكافرون ) براءة  
من الشرك
- ٤٦٥ ( قل هو الله أحد ) لتوحيد الأسماء  
والصفات
- ٤٦٦ التفلسف وصفوا الرب بالنص
- للفصل والاثبات
- ٤٦٦ طريقة الرسل والاثبات مفصلة ونفى مجمل
- ٤٦٧ دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم  
إذا قام من الليل
- ٤٣٩ النصارى هم الذين اتخذوا قبر  
إبراهيم مزاراً
- ٤٣٩ الإسلام جاء بمحو تعظيم أما كن  
غير المساجد بالعبادة
- ٤٣٩ للمساجد سواء في العبادة إلا ما خصه  
الرسول
- ٤٤٠ مسجد المدينة والمسجد الأقصى  
لامزية فهما عن بقية المساجد إلا  
مضاعفة الأجر للصلاة
- ٤٤١ المكوف عند القبور والآثار من  
دين الوثنية
- ٤٤٢ الأولون كانوا مشركين في الإلهية  
وموحدين في الربوبية
- ٤٤٣ الشرك أعجاز الوسائط والشفاء من  
دون الله
- ٤٤٣ الغلاة والجفأة وللتوسطون في  
الشاعة
- ٤٤٥ شفاعة الرسول صلى الله عليه وسلم
- ٤٤٥ « عند الله ليست من  
جنس شفاعة المخلوق عند المخلوق
- ٤٤٥ نهى الله أنبياءه وللمؤمنين أن  
يستغفروا للمشركين
- ٤٤٦ حق الله وحق عباده من الأنبياء  
وللمؤمنين
- ٤٤٨ الخير للبدن لا يسأل إلا الله
- ٤٤٩ الحج إلى البيت الحرام من خصائص  
الإسلام
- ٤٥٠ الإسلام دين الأنبياء جميعاً









